

سَمَاءُ الْمُسَالَى

فِي عِلَلِ الرَّجَالِ

أَبُو الْيُسُفَى الْكَلْبَانِي

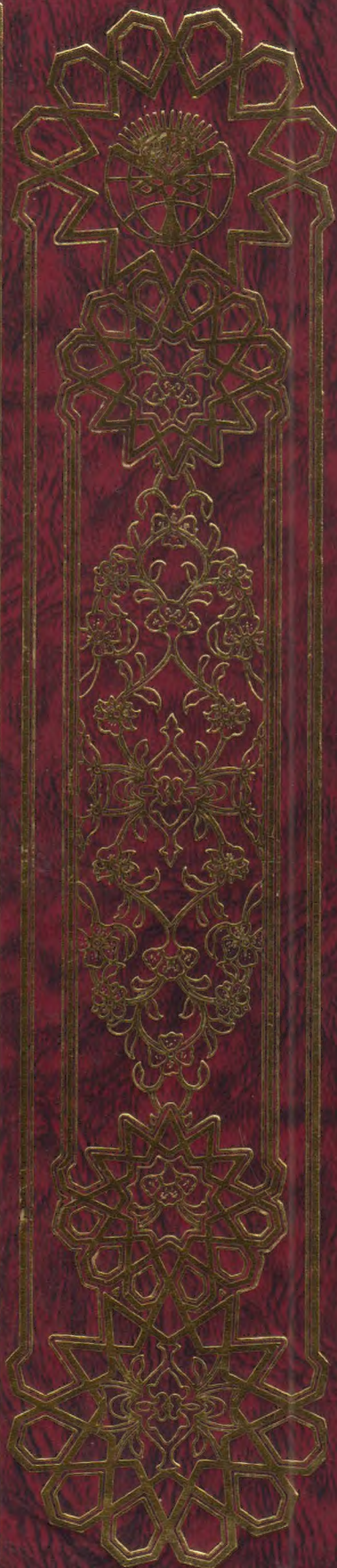
المتوفى سنة ١٣٥٦هـ

الجزء الثاني

تحقيق

السيد محمد الحسيني القزويني

مؤسسة ولي العصر للإصدارات الإسلامية



سَمَاءُ الْمَلَائِكَةِ

فِي عِلْمِ الرَّجَاءِ

أَبُو الْهَيْثَمِ الْكَلْبَائِي

المتوفى سنة ١٣٥٦هـ

لِلْجُزْءِ الثَّانِي

تَحْقِيقُ

مُؤَسَّسَةُ وَلِيِّ الْعَصْرِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ الْحُسَيْنِيُّ الْقُرُونِيُّ



شابک ۹-۰-۹۰۱۳۷-۹۶۴/۲ جزاً
ISBN 964 - 90137 - 0 - 9 / 2 VOLS

شابک ۵-۲-۹۰۱۳۷-۹۶۴ ج ۲
ISBN 964 - 90137 - 2 - 5 VOL.2



هوية الكتاب

الكتاب سماء المقال في علم الرجال ج ۲
المؤلف أبو الهدى الكلباسي، المتوفى سنة ۱۳۵۶ هـ.
المحقق السيد محمد الحسيني القزويني
نشر مؤسسة ولي العصر <small>عليه السلام</small> للدراسات الاسلامية - قم المشرفة
الطبعة الاولى - شعبان المعظم ۱۴۱۹
المطبعة أمير - قم
الكمية ۳۰۰۰ نسخة
السعر ۱۴۰۰۰ ريال

مركز النشر

نشر مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الاسلامية - قم، تلفون: ۷۳۵۸۳۱
مؤسسة النشر للآستانة الرضوية المقدسة - قم، تلفون: ۷۴۲۱۸۳
طهران: ۶۵۰۶۲۰، مشهد: ۸۳۴۸۰۰ واصفهان: ۶۷۴۴۰۸
ساعدت وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي على طبعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ
قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾ لِيَجْزِيَ
اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ
أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٦٣﴾ (سورة الأحزاب)



اَللّٰهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الْحَبَّهٖ بِنِ الْحَسَنِ صَلَواتِكَ عَلَيْهِ

وَعَلَى اٰبائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا

وَحَافِظًا وَقَائِدًا وَ نَاصِرًا وَ دَلِيْلًا وَ عِيْنًا حَتَّى

تُسْكِنَهُ اَرْضَكَ طَوْعًا وَ تُمَتِّعَهُ فِيْهَا طَوِيْلًا

المقام الثاني

في نقد المشتبهات

الأول

في

إسماعيل بن أبي زياد
المعروف بـ «السكوني»

المقام الثاني

في نقد المشتبهات وفيه مقاصد أيضاً

الأول

في

إسماعيل بن أبي زياد المعروف بـ «السكوني»

وفيه مباحث :

[المبحث الأول]

في تحقيق شخصه واسمه ولقبه.

فنقول: إنه إسماعيل بن مسلم، أبي زياد السكوني الشعيري، وقد وقع ذكره في الأسانيد بأنحاء مختلفة:

فذكر تارة إسماعيل بن مسلم^(١) وأخرى إسماعيل بن أبي زياد^(٢) وثالثة

(١) وقع بعنوان إسماعيل بن مسلم في أسناد عدة من الروايات تبلغ زهاء ثلاثين مورداً. معجم الرجال: ١٨٥/٣.

(٢) وقع بعنوان إسماعيل أبي زياد في أسناد عدة من الروايات، تبلغ واحداً وستين مورداً. معجم رجال الحديث: ١٠٨/٣.

إسماعيل بن مسلم السكوني^(١) ورابعة السكوني^(٢) وخامسة الشعيري^(٣) إلى غيرها من التعابير التي^(٤) كما ستقف على بعضها فيما سيجيء إن شاء الله تعالى.

والمراد في الكلّ واحد؛ لاشتهاره في رواة الأخبار ومعروفيته بما ذكر بين الأخبار، كما قال النجاشي:

«إسماعيل بن أبي زياد، يعرف بالسكوني الشعيري، له كتاب قرأته على أبي العباس، أحمد بن علي بن نوح، قال: أخبرنا الشريف أبو محمد الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، بكتابه»^(٥).

وقال الشيخ في الفهرست:

«إسماعيل بن أبي زياد السكوني، يعرف بالشعيري أيضاً، واسم أبي زياد مسلم»^(٦).

(١) كما في التهذيب: ٣٩٨/٩ ح ١٤٢٢ والفقيه: ٣٥١/٤ ح ٨١٩

(٢) وقع بهذا العنوان في أسناد كثير من الروايات، تبلغ ألفاً وستة موارد. معجم الرجال: ١٠٣/٢٣.

(٣) كما في الكافي: ١٢٧/٥ ح ٦، ٣٠٥ ح ٨، ٣١٨/٦ ح ١٠ و ١٦٧/٧ ح ١ والتهذيب: ٢٩٥/٦ ح ٨٢٢ و....

(٤) كما في إسماعيل بن مسلم الشعيري، كما في التهذيب: ٢٩٧/٢ ح ١١٩٨ و ٢٥٦/٣ ح ٧١٣، وإسماعيل السكوني كما في التهذيب: ٣٨٦/٦ ح ١١٤٧ وإسماعيل الشعيري كما في الكافي: ٥٥٧/٥.

(٥) رجال النجاشي: ٢٦، رقم ٤٧.

(٦) الفهرست: ١٣ رقم ٣.

نعم، إنه قد عنون النجاشي أيضاً:

«إسماعيل بن أبي زياد الموصوف بالسلمي، والمنصوص بالوثاقة، قال: روى عن أبي عبد الله عليه السلام ذكره أصحاب الرجال»^(١). وتبعه في الخلاصة^(٢). والظاهر أنه المراد مما عنونه الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام بقوله: «إسماعيل ابن زياد السلمي كوفي»^(٣).

وسقوط «أبي» من قلمه، سهو منه، كما استظهره في المنهج^(٤) وهو غير معروف في الرواة؛ بل لم أقف على ما تيقن إرادته منه، والظاهر عدم وقوعه؛ لعدم اتفاق الرواية عنه فيما أعلم مطلقاً أو مقيداً بالسلمي. ويؤيده عدم ذكر الأصحاب في باب الألقاب «السلمي» وقد جرت طريقتهم على ذكر الألقاب والإضافات الواقعة في الأسانيد. وهذا كما يكشف عن عدم الوقوع، يكشف عن عدم إرادته من الإطلاقات؛ وإلا لقيّد به في موضع.

وهذا بخلاف «السكوني» فقد وقع ذكره مطلقاً ومقيداً بأنحاء مختلفة، كما وقع ذكره في باب الألقاب تارة؛ بعنوان «السكوني» وأخرى؛ بعنوان «الشعيري»؛ بل السلميين جماعة^(٥) كإسماعيل بن حازم، وابن خطّاب، وابن كثير.

(١) رجال النجاشي: ٢٧ رقم ٥١.

(٢) الخلاصة: ٩ رقم ١٢.

(٣) رجال الشيخ: ١٧٤ رقم ٨٧ (أصحاب الصادق عليه السلام).

(٤) منهج المقال: ٥٥.

(٥) السلمي لقب كثير يعسر عدّهم كالأخنس، وإساف بن أنمار، والأشجع، وجمع من المسّمين بإسماعيل، وغيرهم. تنقيح المقال: ٥٣/٢، قسم الألقاب.

ومع هذا لم يذكر السلمي فيما ذكر، ولم أقف على روايتهم^(١) وكلّ هذا ممّا يرشد إلى إرادة السكوني من الإطلاقات.

فمن العجيب ما وقع للسيد الداماد في بعض تعاليقه على الاستبصار، فيما روى فيه في باب من يجب عليه التمام في السفر بإسناده: «عن عبد الله بن المغيرة، عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام»^(٢).

من أنّ إسماعيل بن أبي زياد هذا، هو السلمي بضمّ المهملة واسكان اللام، وقيل: بفتح السين وكسر اللام من بني سلمة، بطن من الأنصار،^(٣) دون السكوني الشعيري؛ تعليلاً بأنّ رواية عبد الله بن المغيرة، عن السكوني الشعيري، غير معروفة. وأمّا أنّ تسميته الصادق عليه السلام^(٤) من دون التكنية طريقة السكوني غالباً، فيكون هو، هو.

فمّا لا يستحقّ الإصغاء اليه، فإذا الطريق على ما في التهذيب صحيح. فإنّه يضعف بأنّ الظاهر بملاحظة الاشتهار والمعروفة، هو السكوني

(١) أقول: في الكافي: ٤/٤٩٢ ح ١٧، عن إبراهيم بن محمد عن السلمي عن داود البرقي وكذا روايات من كان ملقباً بالسلمي كثيرة نحو: يحيى بن إبراهيم بن أبي البلاد السلمي، الكافي: ٢/٣٤٩ ح ٧، وعلي بن الحسين السلمي، الكافي: ٤/٤٦٥ ح ٩، وأبو عمرة السلمي، الكافي: ٥/٢٠ ح ١، وابن عبد الرحمن السلمي، التهذيب: ٦/١٢٣ رقم ٢١٦ و....

(٢) الاستبصار: ١/٢٣٢ ح ٨٢٦

(٣) في القاموس: السِّلْمَةُ كفرحة ... وبنو سِلْمَةَ بطن من الأنصار ... وليس سلمة في العرب غير بطن الأنصار. القاموس المحيط: ٤/١٣١. وكذا في الصحاح: ٥/١٩٥٠.

(٤) قد ذكر في القاموس من معنى السلام الشجر فقال: قيل لأعرابي السلام عليك، فقال: الجمّجات عليك، فقيل ما هذا جواب، فقال: هما شجران مران وأنت جعلت عليّ واحداً، فجعلت عليك الآخر (منه عليه السلام).

الشعيرى، مع أنّه قد وقع روايته عنه في الأسانيد، كما روى في الكافي في باب حدّ الوجه: بإسناده: «عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام» (١).

وفي الاستبصار، في باب ما يجوز شهادة النساء فيه وما لا يجوز (٢).
فأما ما رواه: «أحمد بن محمد، عن بنان بن محمد، عن أبيه، عن ابن المغيرة، عن السكوني، عن جعفر، عن أبيه عن علي عليه السلام» ونحوهما ما سيأتي عن الفقيه والتهذيب (٣).

مضافاً إلى أنّ ما ذكره: «من أنّ تسميته... يضعف بأنّه لا ريب أنّه ممّا يؤكّد الحمل عليه، ويؤيّدّه كما أنّ نسبة الإمام عليه السلام مضمون الكلام إلى أبيه، ممّا يقربه ويشيّده؛ لغلبة هذا التعبير في أحاديثه.

ولقد أجاد بعض الأعلام (٤) في تعليقاته على الكتاب، حيث إنّ جزم بما

(١) الكافي: ٢٨/٣ ح ٢.

(٢) الاستبصار: ٢٥/٣ ح ٨٠. أقول: رواية عبد الله بن المغيرة عن السكوني كثيرة؛ كما في الكافي: ١٧/٦ ح ١ والتهذيب: ١٧١/٩ ح ٦٩٩ فيه: «عن عبد الله بن المغيرة، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام» والتهذيب: ٧٦/٧ ح ٣٢٥ فيه: «ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر عليه السلام» وكذا في: ١١٦ ح ٥٠٢، ٤٣٦ ح ١٧٣٧، ٣٨/٨ ح ١١١، ١٥٢ ح ٥٢٨ و ٢٩٢ ح ١٠٨١ و....

(٣) راجع: التهذيب: ٥٦/٣ ح ١٩٥، ١٦٦ ح ٣٦٢ و ٢١٣/٥ ح ٧١٦ والاستبصار: ٤٢٤/١ ح ٢٧٣/٢ ح ٢٥/٣ ح ٢١٧.

وقوله: «ما رواه عن أحمد عن محمد بن بنان» الظاهر أنّه سهو من قلمه الشريف لأنّ مارووا عن بنان، هو محمد بن أحمد بن يحيى. وما في الاستبصار: ٢٥/٣ ح ٨٠ و ٢٥٥ ح ٩١٣ مصحّف، كما أشار إليه المحقّق الخوئي رحمه الله. معجم الرجال: ٣/٣٦٩.

(٤) الظاهر أنّ المراد منه هو الشيخ محمد ابن صاحب المعالم رحمه الله.

ذكرنا، وزيف ما حكاه عن العلامة من احتماله لما جزم به السيد المشار اليه. ثم إنه ذكر في الرواشح: «ومما لا يعرفه القاصرون، ولا ينبغي جهله، أنّ السلمي مطلقاً: بالسین المهمله، واللام المخففة وتشديدها، من أغلاط القاصرين أينما وقع، ثم قد يكون بفتحها جميعاً، كما في كعب بن مالك وأبي قتادة، وفي القاموس: «سَلَمَة» محرّكة، أربعون صحابياً وثلاثون محدثاً، وفي بني قشير سلمتان.

وقد يكون بفتح السين وكسر اللام نسبة إلى بطن من الأنصار «بني سَلَمَة». وقال في المعرّب: استلم الحجر، تناوله باليد أو القُبلة، أو مسحه بالكفّ، من السَلَمَة بفتح السين وكسر اللام، وهي الحجر، وبها سَمِّي بنو سلمة، بطن من الأنصار.

وقال الجوهري: ليس في العرب سلمة غيرهم، فخطأه الفيروزآبادي فعّد جماعة من غيرهم»^(١).

(١) الرواشح: ٩٤.

أقول: قد وردت هذه الكلمة بوجوه مختلفة نحو: سلم، سلمة، السلمي و سلمى وإعراب كلّ منها أيضاً مختلفة واليك تلخيص ما أوضحناها في كتابنا «ضبط أسماء الرواة»: سَلَم: بفتح السين المهمله و اللام. كما في توضيح الاشتباه: ١٧٥ رقم ٧٨٧ و تنقيح المقال: ٤٤/٢ رقم ٥٠٣٢.

سَلَم: بفتح السين المهمله و سكون اللام. توضيح المشتبه: ١٤٢/٥. فيه: عدّة بطون في العرب منها: السَلَم بن إمريء القيس.

سَلَمَة: بفتح السين المهمله و اللام و الميم. قال المامقاني: هو من الأسماء المشتركة بين الرجال و النساء. تنقيح المقال: ١٨/١ رقم ١٠٧ راجع أيضاً: رجال ابن داود: ٨٨ رقم ٥٦٧ و توضيح الاشتباه للساوي: ١٢٩ رقم ٥٤٨، ١٢ رقم ٣٣، ٢٦٩ رقم ١٣٠٤ و ٤١ رقم ١٤٢ و

بقي أنه قد عنون ابن داود تارةً: في الجزء الأوّل بقوله: «إسماعيل بن أبي زياد يعرف بالسكوني الشعيري (ق) (جش) له كتاب، مهمل، واسم أبي زياد:

→ توضيح المشتبه: ١٣٦/٥.

سَلَمَة: بسكون اللام كفرحة ... وقد وقعت التسمية بذلك في النساء والرجال أيضاً لكن التسمية بحركة اللام أشيع. تنقيح المقال: ١٨/١ رقم ١٠٧.

سَلَمَة: بفتح السين المهملة وكسر اللام. توضيح الاشتباه: ١٧٧ رقم ٧٩٥ وتنقيح المقال: ١٠٤/١ رقم ٦٠٥ و ١٩٥ رقم ١٥٤٩، توضيح المشتبه: ١٣٦/٥. فيه: سَلَمَة بن سعد جدّ الأنصار السَلَميّين: كعب بن مالك وجابر بن عبد الله الأنصاري وغيرهما.

السَلَميّ: بضمّ السين المهملة وفتح اللام. التوضيح: ٦٥ رقم ٢٣٨، ١٣١ رقم ٥٥٤ و ٥٧ رقم ٢٠٠ والإيضاح: ٩٠ رقم ٢٨ والأنساب: ٢٧٨/٣. فيه: هذه النسبة إلى سَلَمٍ وهي قبيلة من العرب مشهورة يقال لها سَلَمٍ بن منصور بن عكرمة ... تفرّقت في البلاد وجماعة كثيرة منهم نزلت حمص. ثمّ عدّ كثيراً منهم، فراجع. و تبصير المشتبه: ٧٣٩/٢ والإكمال: ٥٢٤/٤ وتوضيح المشتبه: ١٣٩/٥.

السَلَميّ: بفتح السين المهملة واللام. التنقيح: ١٠٤/١ رقم ٦٠٥ والتوضيح: ١٣٦ رقم ٥٨١ والإيضاح: ١٤٢ رقم ١٦٢ والأنساب: ٢٨٠/٣. فيه: هذه النسبة إلى بني سَلَمَة، حتّى من الأنصار، خرج منها جماعة. ثمّ عدّ كثيراً منهم. كذا في الإكمال: ٥٢٤/٤ و التبصير: ٧٤٠/٢ وتوضيح المشتبه: ١٤٠/٥.

السَلَميّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام. الأنساب: ٢٧٨/٣. فيه: هذه النسبة الجدّ وهو ممّن كان في آبائه وأجداده سَلَم. منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن سَلَم بن عمّاد السَلَميّ وأبو خلف عمّاد بن عبد الملك بن خلف السَلَميّ ... وتوضيح المشتبه: ١٤١/٥.

سَلَميّ: بضمّ السين المهملة وسكون اللام، في الرجال. توضيح المشتبه: ١٤٣/٥.

سَلَميّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام جماعة نسوة. توضيح المشتبه: ١٤٣/٥.

سَلَميّ: بضمّ السين المهملة وسكون اللام وكسر الميم وتشديد الياء. توضيح المشتبه:

مسلم البرّاز الأسدي»^(١).

وأخرى: في الجزء الثاني بقوله: «وإسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعري، كان عامياً»^(٢).

وفيه: أنّ مع اعتقاد إهماله، كما هو صريح أوّل كلاميه، لا يناسب ذكره في ثاني الجزئين الموضوع لذكر المجروحين والمجهولين، كما أنّ مع اعتقاد مجهوليّته ومجروحيتّه لا يلائم ذكره في أوّل الجزئين الموضوع لذكر الموثّقين والمهمّلين.

هذا بناءً على تغاير الغرض من الإهمال والجهالة، كما هو الظاهر من التفرقة في المقال، وإلّا فلا وجه لها مطلقاً مع أنّ توصيفه بالبرّاز الأسدي، اشتباه منه بإسماعيل بن زياد البرّاز الكوفي الأسدي التابعي، الذي عنونه شيخ الطائفة في أصحاب الصادق عليه السلام^(٣).

وهو غير السكوني والسلمي المعنّون فيه أيضاً، كيف لا؛ وإنّ تعدّد العنوان، مع شواهد المغايرة والإصابة، أقوى دليل على تعدّد المعنّون، وهو في المقام موجود؛ لظهور الأمور المذكورة.

ثمّ إنّ العجب من النجاشي، كيف لم يعدّه من أصحاب الصادق عليه السلام، مع عدّه من أصحابه، الشيخ في رجاله وتكثر رواياته عنه عليه السلام.

(١) رجال ابن داود: ٤٩ رقم ١٧٥.

(٢) رجال ابن داود: ٢٣١ رقم ٥٤.

(٣) رجال الشيخ: ١٤٧ رقم ٨٦.

[إطلاق السكوني على أشخاص كثيرة]

ثمَّ إنَّه يطلق السكوني على أشخاص كثيرة، على ما يظهر من التتبُّع في الرجال وأسانيد الأخبار: كأحمد بن علي المعروف بـ«شقران»، ورباح بن أبي نصر، ومالك ابن حصين، وحسن بن عبد الله بن سعيد، وغيرهم.

واحتال الإطلاق على الآباء والأجداد غير بعيد، كما احتمل السيّد الناقد إطلاقه على جماعة آخرين^(١) وتبعه في التعليقات^(٢).

ولكن لا إشكال في أنَّ الظاهر عند الإطلاق، هو المعنوي، وإن ذكر النجاشي في ترجمة حسين بن عبد الله بن حمران الهمداني: «من أنَّه المعروف

(١) قال: السكوني اسمه إسماعيل بن أبي زياد مسلم، ويحتمل أن يطلق على: إسماعيل بن مهران، والحسن بن الحسين، والحسن بن محمد بن الحسن، والحسين بن عبيد الله بن حمران، والحسين بن مهران، ومحبوب بن حسان، ومحمد بن محمد بن النضر، ومهران بن محمد. نقد الرجال: ٤٥٨ وكذا في جامع الرواة: ٤٤٦/٢ وتنقيح المقال: ٥٣/٣ قسم الألقاب.

(٢) في التعليقات: ٩٥: الحسن بن الحسين السكوني و٣٦: أحمد بن رباح بن أبي نصر السكوني و١٠٨: الحسن بن محمد بن الحسن السكوني و١١٨: الحسين بن مهران بن محمد بن أبي نصر السكوني و١٣١: إسماعيل بن مهران بن أبي نصر السكوني.

بالسكوني»^(١).

وتبعه غيره^(٢)^(٣) كما أن الظاهر أنه المراد بالشعيرى على الإطلاق، كما صرح به الفاضل الإسترابادي والجزائري، في المنهج^(٤) والحاوي^(٥) وإن يطلق أيضاً تارةً؛ على إبراهيم الشعيرى، كما في الكافي في باب توجيه الميت إلى القبلة: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم الشعيرى»^(٦). ولكن لا يكاد أن ينصرف إليه الإطلاق.

وأما ما يظهر من النقد، من أنه المراد منه عند الإطلاق^(٧)، فلا وجه له. وأخرى على بشار كما عنون الكشي بشار الشعيرى ونقل بعض الأخبار في اللعن عليه،^(٨) ويظهر من بعضها أن إطلاقه عليه بواسطة أنه كان بياع الشعير. وثالثة على غيرهما^(٩).

(١) رجال النجاشي: ٥٧، رقم ١٣٤.

(٢) وفي التهذيب في أواخر كتاب الصلاة: روى عن علي بن جعفر السكوني، عن إسماعيل ابن مسلم الشعيرى. وفي كتاب الإقبال: ذكر الشيخ الفاضل جعفر بن محمد بن أحمد ابن العباس محمد بن الدورى - رحمه الله تعالى - في كتاب الحسنى، قال: حدثني أبي، عن محمد بن علي السكوني. ذكره في فضل إحياء ليلة القدر (منه الله).

(٣) رجال ابن داود: ٨١ رقم ٤٨٤ والخلاصة: ٥٢ ومنتهى المقال: ١١١ ومنهج المقال: ١١٤ وانتقال المقال: ٥٠.

(٤) منهج المقال: ٥٥.

(٥) حاوي الأقوال: ٢١٦ (مخطوط)

(٦) الكافي: ١/٢٦٦ ح ١ وكذا في التهذيب: ١/٢٨٥ ح ٨٣٢.

(٧) نقد الرجال: ٤٥٩.

(٨) رجال الكشي: ٣٩٨ رقم ٧٤٣.

(٩) نحو أبي إسحاق الشعير، الكافي: ٢/٥٢٢ ح ٢ وذكرى بن يحيى الشعير، الكافي: ←

المبحث الثاني

في تحقيق مذهبه

من أنّه عاميّ أو إماميّ، والمشهور هو الأوّل، كما قال المحقّق في النكت تارة: السكوني عاميّ لا يعمل بما ينفرد به^(١).

→ ٢٤/٧ ح ٣ وعمّد بن صدقة الشعيرى الاستبصار: ١٦٢/٢ ح ٣ وداود الشعيرى، الوسائل: ٣٠٩/١٢ رقم ١٦٣٧٨ وجعفر بن أمين الشعيرى، الوسائل: ٣٢٧/١٤ رقم ١٩٣٢٣ وأمية ابن عمرو الشعيرى، الوسائل: ٤٥٨/١٧ رقم ٢٢٩٩ و ٦٦/٢٥ رقم ٣١١٩٨، وإن كان في بعض هذه الموارد، تأمّل.

(١) النهاية ونكتها: ٢٠٤/٢ في المتاجر في بيع الحيوان وأحكامه وكذا في الاحتكار: ١١٤/٢.

وقال في شرائط الطلاق: والسكوني عاميّ لا يعمل بما ينفرد به: ٤٢٨/٢. وقال في العتق: ولا يعمل بما يختصّ به السكوني، المصدر: ٢٢/٣. وفي الديات، البيّنات على الجناية: والسكوني ضعيف وفي العمل بما ينفرد به توقّف، المصدر: ٣٧٩/٣.

وقال في بيع النقد بالنسيئة: والسكوني، ضعيف. المصدر: ٢/١٤٨ وكذا في شرائط الطلاق: ٤٣٣/٢. وقال في الشفعة: وهذه الرواية ضعيفة السند فهي ساقطة. المصدر: ٢٣٠/٢. وقال في الشركة والمضاربة: هذه رواية عن التوفلي والسكوني وهما عاميّان لا يعمل بما ينفردان به.

وأخرى: بعد ذكر أحاديث من إسحاق بن عمار، والسكوني وغيث: «هذه الأخبار ضعيفة - إلى أن قال - والسكوني عامي وغيث بترّي، فلاحجة فيها»^(١).

وهو الظاهر من رميّه بالضعف على الإطلاق فيه، وفي المعتبر^(٢).
وبه صرح العلامة في الخلاصة، قال: «إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري، كان عامياً»^(٣).
وصنع مثله ابن داود كما عرفت^(٤).

بل نفى الخلاف فيه، في السرائر، قال: «السكوني، بفتح السين، منسوب إلى قبيلة من اليمن، وهو عامي المذهب بلا خلاف، وشيخنا أبو جعفر موافق لذلك، ذكره في فهرست أسماء المصنّفين»^(٥). (انتهى).
ولكن ما نسبته إلى الفهرست، غير مطابق للواقع، ولولا ما ذكره أخيراً لقلنا: إنّ المراد به ما ذكره في العدة؛ فإنّه قال: إنّهُ عملت الطائفة بما رواه: حفص بن

→ المصدر: ٢/٢٤٣.

وقال في الوصايا، إقرار المريض: والسكوني عامي، لكنّ الشيخ عليه السلام يستعمل أحاديثه كثيراً لمكان ثقته وقد قال: إنّ أصحابنا يعملون على رواية السكوني. المصدر: ٣/١٧٠.
وقال في الديات، ضمان النفوس: وقد عرفت أنّ الأكثرين يطرحون ما ينفرد به السكوني.
المصدر: ٣/٤٢١.

(١) النهاية ونكتها: ٢/٤١٧. في كتاب النكاح، باب إلحاق الأولاد بالآباء.

(٢) المعتبر: ١/٢٥٢.

(٣) الخلاصة: ١٩٩ رقم ٣.

(٤) رجال ابن داود: ٢٣١ رقم ٥٤.

(٥) السرائر: ٣/٢٨٩.

غياث وغيث بن كُلوب^(١)، ونوح بن درّاج، والسكوني، وغيرهم، من العامة عن أئمتنا عليه السلام^(٢).

وعليه جرى جدنا السيد العلامة في المجلد السادس من المطالع. وجنح المولى التقي المجلسي رحمه الله في شرح المشيخة إلى إماميته، قال: «والذي يغلب على الظن أنه كان إمامياً؛ لكن كان مشتهراً بين العامة ومختلطاً بهم؛ لأنه كان من قضاتهم، وكان يتقي منهم؛ لأنه روى عنهم في جميع الأبواب، وكان عليه السلام لا يتقي منه، ويروي عنه جل ما يخالف العامة»^(٣). وتبعه في التعليقات^(٤) وجرى عليه بعض المتأخرين^(٥)؛ بل عزاه إلى النجاشي والفهرست ومعالم العلماء، استفادة مما صرحوا به في أول هذه الكتب.

والمنصور هو المشهور؛ لما عرفت من التصريح به من جماعة من الفحول كالشيخ في العدة^(٦) والحلي في السرائر^(٧) والعلامة في الخلاصة^(٨) وابن

-
- (١) كُلوب: بفتح الكاف وضمّ اللام المشدّدة. توضيح الاشتباه: ٢٤٤ رقم ١١٦٦ و تنقيح المقال: ٣٦٧/٢ رقم ٩٣٨٢.
 (٢) عدة الأصول: ٣٨٠/١.
 (٣) روضة المتقين: ٥٩/١٤.
 (٤) منهج المقال: ٥٥. تعليقة الوحيد.
 (٥) المراد منه الإسترابادي راجع: منتهى المقال: ٥٣.
 (٦) عدة الأصول: ٣٨٠/١.
 (٧) السرائر: ٢٨٩/٣.
 (٨) الخلاصة: ٩ رقم ١٢.

داود في رجاله^(١) بل قد عرفت نفي الخلاف فيه من الحلي^(٢) وقد سمعت التصريح به أيضاً من المحقق^(٣) وبه صرح السيّد السند العليّ في الرياض كما نصّ في مبحث الرهن منه بأنّه كان من قضاة العامّة^(٤) وجزم به الفاضل الخاجوني^(٥) والسيّد السند النجفي^(٦).

وأما ما يقال من أنّه ذكره النجاشي والشيخ في الرجال والفهرست ومعالم العلماء^(٧) من دون إشارة إلى قدح وضعف، فهو عندهم إماميّ وكلام ابن إدريس خفيّ المأخذ؛ فإنّ عدم وجود عاميّة في كتب الرجال مشاهد بالوجدان.

وكلام الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام لا دلالة فيه بوجه؛ بل ما في العدة أيضاً غير صريح ومع التسليم موهون؛ فإنّ صريح الكشي^(٨)، والنجاشي^(٩)،

(١) رجال ابن داود: ٤٩ رقم ١٧٥.

(٢) السرائر: ٢٨٩/٣.

(٣) النهاية ونكتها: ٢٠٤/٢.

(٤) الرياض: ٥٨٩/١ وكذا في ٤٣٨/٢ في شهادة العبد.

(٥) الرياض: ٥٨٩/١ وكذا في ٤٣٨/٢ في شهادة العبد.

(٦) رجال السيّد بحر العلوم: ١٢٢/٢.

(٧) راجع: رجال النجاشي: ٢٦ رقم ٤٧، رجال الطوسي: ١٤٧ رقم ٩٢ (أصحاب

الصادق عليه السلام)، الفهرست: ١٣ رقم ٣ ومعالم العلماء: ٩.

(٨) رجال الكشي: ٢٥١ رقم ٤٦٨. فيه: «قال محمد بن مسعود: سألت أبا جعفر حمدان

بن أحمد الكوفي عن نوح بن درّاج؟ قال: كان من الشيعة وكان قاضي الكوفة».

(٩) رجال النجاشي: ١٠٢ رقم ٢٥٤. عند ترجمة أيّوب درّاج. فيه: «وأبوه نوح بن درّاج

كان قاضياً بالكوفة وكان صحيح الاعتقاد».

والتحرير الطاووسي^(١)، والخلاصة^(٢)، تشييع نوح بن درّاج، وظاهر النجاشي والفهرست ومعالم العلماء، تشييع غياث^(٣)، ولم يظهر من غيرهم خلافه.

ففيه: أن مقتضى ما ذكره النجاشي، وابن شهر آشوب، في فاتحة كتابهما^(٤)، وإن يقتضي إمامية المعنوين في كتابهما؛ لتصريح الأوّل بأن تأليف كتابه، لذكر سلف الإمامية ومصنّفاتهم. والثاني بأن كتابه في فهرس كتب الشيعة وأسماء المصنّفين منهم قديماً وحديثاً، ولذا ذكر السيّد السند النجفي: «من أن ظاهر النجاشي، أنه من أصحابنا»^(٥).

وإن يمكن الإشكال فيه أيضاً: بأنّه ذكر النجاشي حفص بن غياث، ولم يذكر عاميته.

قال: «حفص بن غياث، أبو عمرو، القاضي، الكوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وولّى القضاء ببغداد الشرقية هارون، ثمّ ولاه قضاء الكوفة»^(٦). مع أن الظاهر، بل بلاشكال أنه من العامة؛ نظراً إلى التصريح به من الشيخ في

→ وقال في ترجمة جميل بن درّاج: «وأخوه نوح بن درّاج القاضي كان أيضاً من أصحابنا و

كان يخفى أمره». رجال النجاشي: ١٢٦، رقم ٣٢٨

(١) التحرير الطاووسي: ٢٨٨ رقم ٤٣٣

(٢) الخلاصة: ١٧٥ رقم ٣ فيه: «نوح بن درّاج كان من الشيعة وكان قاضي الكوفة».

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٣٠٥، رقم ٨٣٤، الفهرست: ١٢٣ رقم ٥٥٠، معالم العلماء:

٩٠.

(٤) رجال النجاشي: ٣ ومعالم العلماء: ٢.

(٥) رجال السيّد بحر العلوم: ١٢١/٢.

(٦) رجال النجاشي: ١٣٤ رقم ٣٤٦.

الرجال والفهرست^(١)، والعلامة في الخلاصة^(٢) وابن شهر آشوب في المعالم^(٣)، والعلامة البهبهاني في التعليقات^(٤)، وبعض آخر في المشتركات^(٥).

ولكن اقتضاء ما ذكره الشيخ في أول الرجال والفهرست، امامية المعنويين فيها محل الكلام؛ فإن غاية ما يقتضية كلامه في الرجال، أنه موضوع لذكر أسماء الرجال الذين رووا عن النبي والأئمة - صلوات الله تعالى عليهم - ومن تأخر زمانه عنهم من رواية الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم. وأين هذا مما ذكره! وأما كلامه في الفهرست، وأن يقتضي صدره لما ذكره؛ إلا أن مقتضى صريح ذيله، أنه موضوع لذكر أرباب المصنفات والأصول من الإمامية وغيرهم.

فجزد عنوانه وسكوته عن مذهبه لا يكشف عن اماميته. ومما ذكرنا بأن أن الظاهر، من عدم ذكر خصوص النجاشي وابن شهر آشوب، كون الرجل عامياً، عدمه.

وأما ما عن الحاوي: من أن إطلاق الأصحاب لذكر الرجل، يقتضي كونه امامياً، فلا يحتاج إلى التقييد بكونه «من أصحابنا» وشبهه، ولو صرح به كان تصريحاً بما علم من العادة^(٦)، فمجازفة.

(١) رجال الطوسي: ١٧٥ رقم ١٧٦ والفهرست: ٦١ رقم ٢٣٢.

(٢) الخلاصة: ٢١٨ رقم ١.

(٣) معالم العلماء ٤٣ رقم ٢٨٠.

(٤) تعليقة البهبهاني على منهج المقال: ٢٢٠.

(٥) هداية المحدثين: ٤٧.

(٦) حاوي الأقوال: ٦. (المخطوط).

وأما ما ذكر من صراحة كلام النجاشي في تشييع نوح، فغريب جداً؛ لعدم وقوع عنوانه في كلامه رأساً.

ومن هنا عدم وقوع نقله منه في كلام المنهج، وفي كلام نفسه في الرحمة وبالجملة؛ فلا ينتهض استظهار اماميته من الشيخ في الكتابين.

ويبقى ظهور كلام النجاشي ومعالم العلماء، في اماميته، ويرجع عليه تصریح الشيخ وجماعة بخلافه.

ويؤيده أسلوب كثير من رواياته؛ فإنّ في كثير منها: التعبير بجعفر عليه السلام مع أنّ المتداول التكنية.

ومن هنا استشمّ في التعليقات من روايات غياث بن كُلوب، رائحة كونه من العامة؛ فإنّ ديدنه، ديدنه.

كما أنّ في كثير من الأحكام، نقلها في رواياته عن سيّدنا خاتم النبيّين أو عن مولانا يعسوب الدين أو عن حججنا آبائه الطاهرين - صلوات الله تعالى عليهم أجمعين - ومنه يستشمّ رائحة التقيّة.

فمن الأوّل: ما في الكافي في صدر الكتاب الطهارة، في باب طهوريّة الماء: «عن السكوفي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ» (١).

ومثله في باب حدّ الوجه (٢).

وفي الفقيه في باب عقوبة المرأة، على أن تسحر زوجها: «عن إسماعيل بن مسلم، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: قال

(١) الكافي: ١/٣ ح ١.

(٢) الكافي: ٢/٢٨ ح ٣.

رسول الله ﷺ» (١).

وفي باب بيع اللبن المشاب بالماء: «روى إسماعيل بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله ﷺ» (٢).

ومن الثاني: ما فيه في الباب الأول، في باب ما أحلّ الله عزّ وجلّ من النكاح وما حرّم منه: «روى إسماعيل بن زياد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عليه السلام، أنّ علياً عليه السلام، قال...» (٣).

وفيه في باب النداء على البيع: «روى أمية بن عمرو، عن الشعيرى، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول:...» (٤).

ومن الثالث: ما في التهذيب في أواخر باب تلقين المحتضرين بإسناده: «عن إسماعيل بن أبي زياد، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام» (٥). إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة.

ومنه أنّه قد صرح النجاشي، والعلامة، وغيرهما: «بأنّ طلحة من العامة» (٦).

وروى في البصائر في باب الفرق بين أئمة العدل من آل محمد ﷺ وأئمة الجور من غيرهم، بإسناده: «عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد،

(١) الفقيه: ٢/٢٨٢ ح ١٣٤٥.

(٢) الفقيه: ٣/١٧٣ ح ٧٧١.

(٣) الفقيه: ٣/٢٦٣ ح ٣٨.

(٤) الفقيه: ٣/١٧٢ ح ٧٦٩.

(٥) التهذيب: ١٠/٢٢٤ ح ١٢.

(٦) رجال النجاشي: ٢٠٧ رقم ٥٥٠ والخلاصة: ٢٣١ رقم ١.

عن أبيه عليه السلام قال... إلى آخره»^(١).

ويمكن أن يجاب عنه: بأن الظاهر؛ بل بلا إشكال، أن العمدية في وجه اشتهار كونه من العامة، كلام الشيخ في العدة، وتصريح العلامة وابن داود من باب المتابعة.

وأظهر منها متابعة متأخري المتأخرين: كالسيد السند النجفي وغيره، كما يلوح المتابعة في سياق كلام الحلّي في السرائر من وجه، وربما ياباه من آخر، كما هو الظاهر من المحقق.

ومنشأ الاستظهار المزبور، عدم ظهور كلام منهم في هذه الموارد في الأغلب إلا من باب الأخذ من قول الشيخ والنجاشي، فالمرجع عند التحقيق كلام الشيخ، وهو موهون عموماً؛ لما ظهر من طريقتة من سرعة السير في التصنيفات، كما سبق الكلام في المقام في محله، فمن المحتمل قوياً أن يكون المنشأ، الغفلة أو الاستناد إلى وجه ضعيف، وخصوصاً لما يظهر خلافه من كلام النجاشي؛ فإن الظاهر أنه لو كانت النسبة المذكورة ثابتة عنده لتعرض لها، فعدمه ظاهر في العدم؛ ولا سيما مع ما عرفت من تصريحه بقراءة كتابه على استاذه، وذكره الطريق إليه مع اشتماله على بعض الأجلّة.

هذا، مضافاً إلى بعض الشواهد الآتية، مع ظهور ضعف النسبة المذكورة في «نوح» فإن الظاهر الاتفاق على خلافها؛ بل وكذا في «حفص»؛ لظهور كلام النجاشي المتقن المقدم على الأقران، في الخلاف. ولا وثوق بموافقة من تقدم؛ فإن الظاهر من باب الاعتماد على الشيخ؛ بل وكذا الحال في «غياث»، وظهور ضعف كلامه فيهم ربما يسري فيه أيضاً.

ولقد أجاد المحقق النوري رحمته الله حيث إنّه صرّح بما ذكرناه، ولقد رأيت كلامه بعد ما بنيت عليه.

قال بعد تضعيف عاميته: «وإنّما هو شيء أخذ من الشيخ في غير كتابيه، وكلّ من تأخّر عنه وصرّح به، فستنده كلامه، فتعداد جماعته نسبوه إلى العامية لا يغني من شيء، إلّا أن يوجد ذلك في كلام من تقدّم على الشيخ، أو عاصره، ولم أقف على من نقله»^(١).

وقد عرفت وهن المأخذ متأيّداً بأنّ البرقي في رجاله، مع عدم بنائه على ذكر المدح والقدح، كثيراً ما يتعرّض لعامية الراوي، وقد عدّ في أصحاب الصادق عليه السلام وقال: «إنّه عامي»، وقال إسماعيل بن أبي زياد السكوني كوفي، واسم أبي زياد مسلم، ويعرف بالشعيري، يروي عن العوام»^(٢). (انتهى). ولو كان عامياً لذكره.

أقول: إنّ بناءه في كتابه هذا، على عدم التعرّض للمذاهب والأوصاف وغيرهما ومن هنا عدم تعرّضه لوقف البطائني كما سبق، وعدم عامية سعيد بن المسيب، مع أنّه ذكر الشهيد في تعليقاته على الخلاصة متعجباً من ذكره في القسم الأوّل؛ نظراً إلى ما هو المعلوم من سيرته في الأحكام الشرعية المخالفة لطريقة أهل البيت عليهم السلام ولقد كان بطريقة جدّه أبي هريرة أشبه، وحاله بروايته أدخل، والمصنّف نقل أقواله في التذكرة، والمنتهى، بما يخالف طريقة أهل البيت عليهم السلام.

وروى الكشي في كتابه أقاصيص ومطاعن، وقال المفيد رحمته الله في الأركان:

(١) مستدرک الوسائل: ٣/ ٥٧٥.

(٢) رجال البرقي: ٢٨.

وأما ابن المسيب فليس يدفع نصبه^(١) (انتهى). فتأمل.

قوله: «والعوام» المراد به إمّا عوام بن حوشب، الذي ذكره النجاشي، وذكر له الرواية عن مولانا الصادق عليه السلام وكذا الكتاب والطريق إليه^(٢).

وإمّا عوام بن عبدالرحمان، الذي عنونه الشيخ في رجاله، مقتصرًا في ترجمته بقوله: «اسند عنه»^(٣) ومن هنا يتطرّق التعجب من الفاضل الشيخ أبي علي، في عنوان الثاني دون الأوّل^(٤).

وبالجملة: ومع هذا، في النفس في ثبوت الإماميّة له شيء من تصريح الشيخ وظهور كلام السرائر في الاستقلال^(٥).

وتعرض غير واحد من العامة له في كتبهم كما سيأتي^(٦)، وعدم تعرّضهم لذكر رفضه كما عليه ديدنهم غالباً، بأنّه قد وقع هذا التعبير من بعض الإماميّة أيضاً، مثل: إسحاق بن عمار الصيرفي الثقة الإمامي، على ما هو الأظهر.

كما روى في البصائر في باب أنّ العلماء هم آل محمد ﷺ بإسناده: «عن إسحاق ابن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام إنّ رسول الله ﷺ قال ... إلى آخره»^(٧).

(١) تعليقة الشهيد على الخلاصة: ١٧. (المخطوط).

(٢) رجال النجاشي: ٣٠٣ رقم ٨٢٦.

(٣) رجال الطوسي: ٢٦٤ رقم ٦٦٦.

(٤) منتهى المقال: ٢٣٦.

(٥) السرائر: ٩٦/٢ و ٣٣٠.

(٦) راجع: تهذيب الكمال: ٩٦/٣، تاريخ الإسلام للذهبي: ١٠٥/١٣، الضعفاء

والمتروكين: ٥٩ رقم ٨٥ وتهذيب التهذيب: ١/٢٦١ و ٢٩٠.

(٧) بصائر الدرجات: ٣١ ح ٢.

وفي التهذيب عند الكلام في أحكام ما يوجد ممن افترسه السبع بإسناده: «عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه، أن علياً عليه السلام...»^(١).

وفي الآخر من باب البر يقع فيها الكلب والخنزير وما أشبهها بمثله: «عن إسحاق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه أن علياً عليه السلام...»^(٢).

ومثل عبد الله بن ميمون القدّاح الموثّق للقول النجاشي^(٣).
والمروي في حقّه في كلام الكشي: «عن مولانا أبي جعفر عليه السلام قال: يا بن ميمون! كم أنتم بمكة؟ قال: نحن أربعة»^(٤).

روى في البصائر في باب قول أمير المؤمنين عليه السلام بأحكامه بما في التوراة والإنجيل والزبور والفرقان بإسناده عن عبد الله بن ميمون القدّاح، عن جعفر، عن أبيه، عن علي عليه السلام، قال:

«لو وضعت لي وسادة ثم اتكيت عليها، لقضيت بين أهل الزبور بالزبور. الحديث»^(٥).

وربما يشهد سياق الحديث بإماميته أيضاً كما هو الظاهر من فقرته المذكورة وفقراته المحذوفة؛ إلا أن يدعى أن الغالب في روايات السكوني التعبير بالمذكور، والنقل على النحو المزبور، وهذا لا ينتقض بما اتّفق في روايات الإمامية: التعبير بتعبيره، إلا أن الدعوى المذكورة محتاجة إلى الإثبات بالتتبع في الروايات.

(١) التهذيب: ٣٣٧/١ ح ٩٨٦.

(٢) التهذيب: ٢٣٧/١ ح ٦٨٣.

(٣) رجال النجاشي: ٢١٣ رقم ٥٥٧.

(٤) رجال الكشي: ٢٤٥ رقم ٤٥٢.

(٥) بصائر الدرجات: ١٥٣ ح ٥.

مضافاً إلى إمكان وقوع التعبير عن غيره، مثل: غياث العامي الواقع في كثير من الأسانيد المذكورة، مع أنّ التعبير بالأسامي كثير في العرب، وعاداتهم جارية على التعبير بهذه الأنحاء.

وربما يدلّ على اماميته: ما رواه في الكافي عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، على عن السكوني، عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت كيف أصنع مع الجنّاة، أمشي أمامها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها؟»

فقال: «إن كان مخالفاً فلاتمش أمامه! فإنّ ملائكة العذاب يستقبلونه بأنواع العذاب»^(١). لبعد هذه الرواية عن طائفة العامة.

(١) الكافي: ٣/١٧٠ ح ٧.

المبحث الثالث

في تحقيق وصف أخباره

فنقول: المشهور أنها من الضعاف، كما يظهر من شيخنا الصدوق فيما ذكره في باب ميراث المجوس: «من أنه لا أفقي بما ينفرد به السكوني بروايته»^(١). وهو صريح المحقق في النكت كما تقدّم^(٢) والعلامة في المنتهى؛ فإنه قال عند الكلام في التيمّم بالنورة: «ولاتعويل على ما رواه الشيخ، عن السكوني؛ لأنّ روايتها ضعيفة»^(٣).

وأصرّ فيه في الغاية الشهيد في الروضة والمسالك، كما قال في الأوّل: في كتاب الجهاد: «والرواية ضعيفة السند بالسكوني»^(٤). وفي ميراث المجوس: «وأما أخبار الشيخ فعمدتها خبره السكوني، وأمره

(١) الفقيه: ٢٤٩/٤ ح ٨٠٤.

(٢) النهاية ونكتها: ٢٠٤/٢.

(٣) منتهى المطلب: ١٤٢/١.

(٤) الروضة البهية: ٣٩٣/٢.

واضح»^(١).

وفي صدر كتاب الديات: «والخبر سكوني وهو في غاية التضعيف»^(٢).
وفي الثاني: عند الكلام في إنفاذ القاضي حكم غيره: «ومرجع الحجّة إلى أمرين:

أحدهما: ضعف السند، نظر إلى أن طلحة بن زيد بترّي، وقال الشيخ في الفهرست والنجاشي إنّه عامّي والسكوني عامّي أيضاً، مشهور الحال، مع أنّه لم ينصّ أحد من الأصحاب فيهما على توثيق ولا مدح، مضافاً إلى فساد العقيدة فلا يعتدّ بروايتهما»^(٣).

وقال عند الكلام في حدّ السارق بعد أن ذكر رواية عن محمد بن قيس والسكوني: «وحال الثانية واضح بالسكوني»^(٤)، إلى غير ذلك من الموارد.
وسلك مسلكه في المعالم، قال عند الكلام في قبول اللحم للطهارة: «ولم أقف على دليل يدلّ على ثبوت الحكم بالخصوص سوى حديثين رواهما الشيخان في الكافي والتهذيب»^(٥)، أحدهما: رواية السكوني، والآخر: رواية زكريّا بن آدم، وكلتا الروايتين ضعيفان.

(١) الروضة البهيّة: ٢٢٣/٨.

(٢) الروضة البهيّة: ١١٠/١٠. وفيه: «لضعف سندها بالسكوني»

(٣) المسالك: ٣٠٦/٢.

(٤) المسالك: ٣٥١/٢.

(٥) لاحظ رواية السكوني في الكافي: ٢٦١/٦ ح ٣ والتهذيب: ٨٦/٩ ح ١٠٠ والاستبصار: ٢٥/١.

ورواية زكريّا بن آدم في الكافي: ٤٢٢/٦ ح ١ والتهذيب: ٢٧٩/١ ح ١٠٧ و ١١٩/٩ ح ٢٤٧.

وصرّح بضعفه أيضاً في المدارك^(١) والذخيرة^(٢)، وأصرّ فيه من متأخري متأخرينا الفاضل الخاجويي؛ حتّى أنّه قال ردّاً على السيّد الداماد فيما سيأتي من

(١) راجع مدارك الأحكام: ١٢/٢، فيه: «الرواية ضعيفة السند» و١٨١/٢، فيه: «وهي ضعيفة السند جداً» كذا في ٢٤١/٢ و ٢٧٦/٣ وفيه: «مع ضعف سنده بالسكوني» و ٣٣٣/٤ وفيه: «لكنّها ضعيفة جداً» وكذا في: ٣٤٩/٤ و ٣٧٢، ٣٨٨/٥ و ١٦٢/٦ و ٢٦٦/٧. واستدلّ بروايته مؤيداً أو في الآداب والمستحبات، فراجع: ١٧٧/١ و ١١٩/٢، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٢ و ١٧٩ و ١٥٠/٤ و ١٦٤ و ٣٢/٨، ٣٨٣، فيه: «يشهد لهذه، الرواية (أى رواية السكوني) ما رواه الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار».

(٢) قد صرّح المحقّق السبزواري بضعف رواية السكوني في مواضع عديدة، منها: في حكم المستحاضة المتوسطة بعد نقل رواية السكوني: «أنّه خبر ضعيف لا يصلح لمعارضة الأخبار السالفة». الذخيرة: ٧٤ سطر ٢٢. وفي التيمّم لمن طلب الماء غلوة سهم: «ولم تقف في هذا الباب على رواية سوى رواية السكوني وهي ضعيفة...». الذخيرة: ٩٦ سطر ١٢. وفي التيمّم بالمعادن: «وأما خبر السكوني فضعيف يشكل التعويل عليه». الذخيرة: ٩٨. وفي من منعه زحام الجمعة عن الخروج، يتيمّم ويصلي: «الرواية ضعيفة جداً» الذخيرة: ١١٠ سطر ١٩. وفي الماء المطلق، بعد نقل خبر السكوني: «وهو ضعيف جداً». الذخيرة: ١١٢ سطر ٣٣. وفي نجاسة لبن الجارية: «وخالف في ذلك جمهور الأصحاب استضعافاً للرواية». الذخيرة: ١٥٦ سطر ٢١. وفي الاذان: «الرواية ضعيفة السند فالتعويل عليها مشكل». الذخيرة: ٢٥٩ سطر ١١ كذا في قراءة الأخرس. الذخيرة: ٢٧٣ سطر ١٣ و....

واستند إلى رواياته في مقام التأييد أو في الآداب والمستحبات، كما في بول الرضيع بقوله: «تؤيّد رواية السكوني». الذخيرة: ١٦٤ سطر ٣٥. وفي الاذان والإقامة: «ويؤيّد كون ذلك على جهة الاستحباب، ما رواه الشيخ عن السكوني». الذخيرة: ٢٥٥ سطر ١٧. وراجع أيضاً: صفحة ٢٢ سطر ١٣، ٢١ سطر ٣٨، ٤٢ سطر ٤٢، ٥٣ سطر ١١، ٨١ سطر ١٨، ٨٩ سطر ٩٦، ٩ سطر ٢٠، ٢٤٦ سطر ٢٨، ٢٤٧ سطر ٢٣، ٢٤٩ سطر ١٢، ٣٣٦ سطر ٣، ٣٣٧ سطر ١٤، ٢٠ و ٢٧ و....

كلامه: «أنّ القول بأنّ مروياته من الموثّقات لا من المضعّقات، من ضعف التمهّر وقصور التتبّع».

وجرى جماعة على أنّها من الموثّقات، كما هو الظاهر ممّا عن المحقّق في المسائل الغريبة: «من أنّ السكوني، وإن كان عامياً، فهو من ثقات الرواة»^(١).

وقال في المصابيح: «روى الكليني، في باب السحت، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلي، عن السكوني»^(٢).

وقد وصف فخر المحقّقين في الإيضاح، هذا السند بالتوثيق^(٣)، وتبعه على ذلك، ابن أبي جمهور في درر اللثالي.

وفيه شهادة بتوثيق السكوني والنوفلي وإبراهيم بن هاشم، وكما يظهر منه اختيار صاحب الإيضاح والدرر القول المذكور يظهر منه الميل إليه من نفسه.

واختاره السيّد الداماد في الرواشح مصرّاً فيه، قال: «لم يبلغني من أئمة التوثيق والتوهين في الرجال رمي السكوني بالضعف، وقد نقلوا إجماع الإماميّة على تصديق ثقته والعمل بروايته، فإذا مروياته ليست ضعافاً؛ بل هي من الموثّقات المعمول بها، والظعن فيها بالضعف، من ضعف التمهّر وقصور التتبّع»^(٤).

وجرى عليه الفاضل الشيخ أبو علي قال: «من المشهورات التي لا أصل لها

(١) كما في محكي السيّد بحر العلوم، في رجاله: ١٢٣/٢. وكتاب المسائل الغريبة للمحقّق الحليّ صاحب الشرايع، وهو مخطوط لم يطبع إلى الآن.

(٢) الكافي: ١٢٦/٥ ح ٢.

(٣) إيضاح الفوائد: ٤٠٣/١.

(٤) الرواشح السماوية: ٥٨.

تضعيف السكوني»^(١).

ومال إليه في الرياض، كما قال في كتاب الديات، بعد ذكر خبر منه: «إنه يمكن جبره بدعوى الشيخ إجماع العصابة على قبول رواياته، ولذا قيل بوثاقته أو موثقيته كما يحكي عن الماتن في بعض تحقیقاته، ويعضده كثرة رواياته وعمل الأصحاب بها غالباً وغير ذلك مما حَقَّق في وجه تقويته وتقوية صاحبه»^(٢).

وجنح الوالد المحقق إلى تصحيح رواياته.

ويمكن أن يستدلّ للأول بوجوه:

الأول: إنَّ المعتمد في الخبر الموثق، بناءً على العمل به على ثبوت وثاقة الراوي وهي إنما تحصل غالباً بتوثيق أهل الرجال، والمفروض أنَّه لم يوثقه أحد من علمائنا في كتبهم الرجالية؛ بل ذكروه مهملاً^(٣)، وهذا وإن لا يكفي في الحكم بضعفه في نفسه؛ لكنَّه يكفي في الحكم بضعف رواياته؛ لكفاية عدم ثبوت الوثاقة في الحكم بالضعف في مقام العمل.

الثاني: إنَّه وإن لم يضعفه الأصحاب في كتبهم؛ لكنَّه ضَعَّفه جماعة من العامة كما حكى السيّد السند النجفي^(٤) عن تهذيب الكمال، إنَّه قال: «إسماعيل بن مسلم السكوني أبو الحسن أبي زياد الشامي، سكن خراسان، وهو من الضعفاء المتروكين»^(٥).

(١) منتهى المقال: ٥٣.

(٢) رياض المسائل: ٢٥٧/٢.

(٣) راجع: رجال ابن داود: ٤٩ رقم ١٧٥.

(٤) راجع: رجال السيّد بحر العلوم: ١٢١/٢.

(٥) تهذيب الكمال: ٢٠٦/٣ رقم ٤٨٢.

وعن الدارقطني: «أنه متروك يضع الحديث»^(١).
وعن الذهبي: «أنه قاضي الموصل وإي»^(٢).
وعن التقريب: نحوه، وقال: «متروك، كذبوه من الثانية»^{(٣) (٤)}.

(١) كتاب الضعفاء والمتروكين: ٥٩ رقم ٨٥ فيه: «يضع الحديث، كذاب، متروك».
(٢) ميزان الاعتدال: ١/ ٢٣٠ رقم ٨٨١
(٣) تقريب التهذيب: ١/ ٦٩ رقم ٥١٢.
(٤) قد جرى غير واحد من أرباب الرجال من الخاصة والعامة على ترتيب طبقات للرواة ومن يحدو حدوهم، فجرى بعضهم على تخميس الطبقات، وأخرى على التسديس، وثالث على التعشير.

وجرى المولى التقي المجلسي، على أنهم إثنا عشر. فجعل الأولى: للشيخ الطوسي، والنجاشي وأضرابها. والثانية: للشيخ المفيد وابن الغضائري وأمثالهما. والثالثة: للصدوق وأحمد بن محمد بن عيسى وأشباههما. والرابعة: للكليني وأضرابه. والخامسة: لـ محمد بن عيسى، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم، وأمثالهم. والسادسة: لأحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن عبد الجبار، وأحمد بن محمد بن خالد، وأضرابهم. والسابعة: للحسين بن سعيد، والحسن بن الوشاء، وأمثالهما. والثامنة: لمحمد بن أبي عمير، وصفوان ابن يحيى، والنضر، ولأصحاب موسى بن جعفر عليه السلام. والتاسعة: لأصحاب أبي عبد الله عليه السلام. والعاشرة: لأصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام. والحادية عشر: لأصحاب علي ابن الحسين عليه السلام والثانية عشر: لأصحاب الحسين وأمير المؤمنين عليه السلام.

وسبقه على الترتيب المذكور، ابن حجر العسقلاني في كتابه التقريب، فجعل الأولى: للصحابة على اختلاف مراتبهم. والثانية: لكبار التابعين، كابن المسيّب. والثالثة: لطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين. والرابعة: لطبقة تليها من الذين جُلّ رواياتهم عن كبار التابعين، كالزهرى وقتادة. والخامسة: لطبقة الصغرى منهم الذين روى الواحد والإثنين ولم يكن لهم السماع من الصحابة كالأعمش. والسادسة: طبقة عاصرو الخامسة؛

الثالث: إنّ الظاهر ثبوت فساد مذهبه، كما هو المشهور المعروف من كونه من العامة، وكفى في تضعيفه فسقه المنصوص عليه في الآية الكريمة^(١) فأَيُّ فسق أعظم من عدم الإيمان.

ويضعف الأوّل بأنّهم وإن لم يوثّقوه في كتبهم؛ لكن شواهد الوثائق ظاهرة، مثل رواية إبراهيم بن هاشم المعروف، عنه بواسطة النوفلي كثيراً؛ فإنّ روايته عن النوفلي تكشف عن وثاقته، كما أنّ وثاقته كاشفة عن وثاقته أيضاً.

وذكر الطريق من الشيخ في الفهرست مع اشتاله على الأجلاء، كابن أبي جيّد، وابن الوليد، والصفار، وإبراهيم بن هاشم، كما في أحد من طريقه؛ وابن الغضائري، وعلي بن إبراهيم، وأبيه، كما في الآخر^(٢).

والتصرّح بوثاقته من مثل المحقّق الثقة الثبت؛ بل وكذا شيخ الطائفة فيما حكى عنه؛ بل ذكر السيّد السند النجفي: «إنّ ممّا يؤيّد الاعتماد على خبره، أنّ الشيخ في النهاية قال في ميراث المجوسي: إنّهُ قد وردت الروايات الصحيحة بأنّهم مورّثون من الجهتين، قال: ونحن أوردناها في كتاب تهذيب الأحكام»^(٣).

→ لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج. السابعة: طبقة أتباع كبار التابعين، كمالك والثوري. الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن علية. التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كيزيد بن هارون، والشافعي وأبي داود والطيالسي وعبد الرزاق. العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممّن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل. الحادية عشر: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري. والثانية عشر: صفار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي. (منه ﷺ).

(١) إشارة إلى قوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا». الحجرات، ٦.

(٢) الفهرست: ١٣ رقم ٣٨.

(٣) النهاية ونكتها: ٢٧١/٢. ولكن فيه: «مع أنّه قد رُويت الرواية الصريحة وقد

أوردناها في كتاب «تهذيب الأحكام» بأنّهم يورثون من الجهتين جميعاً...».

ولم يذكر هناك سوى حديث السكوني^(١).

وهذا من الشيخ، شهادة بصحة روايته. ولذا قال السيّد السند المشار إليه: إنّ ما اشتهر الآن من ضعف السكوني، فهو من المشهورات التي لا أصل لها^(٢). ونحوه ما ذكره الفاضل الشيخ أبو علي كما تقدّم وسبقها السيّد الداماد فقال: «إنّ ضعفه غلط من المشهورات الأغاليط»^(٣).

ومما ذكرنا يظهر أنّ من العجيب في الغاية، تضعيف الشهيد له بمامرّ من المثابة؛ فإنّ مقتضى عبارته، ظهور ضعفه كالنور على الطور، مع أنّه يمكن من الفتور، فتأمل. فضلاً عن أنّ الضعفاء الذين وقع الاتفاق على ضعفهم أكثر من أن تحصى، مع أنّه لم يصدر في حقّهم منه بمثل ما مضى هذا.

ولا يخفى أنّ في كلام الشيخ في النهاية، وهنا بالاضافة إلى حوالاته إلى التهذيب، وهو ربّما يوهن ما أيّد به، فتأمل؛ مضافاً إلى الموهن العامّ الثابت في كلمات الشيخ.

والثاني: بعدم صدور تضعيفه من النجاشي^(٤) المطّلع على الأحوال، المتنبّت في المقال، المتمهّر في أوصاف الرجال؛ بل على هذا المنوال حال شيخ الطائفة في الفهرست، والرجال^(٥)، وابن شهر آشوب في المعالم^(٦)، وبذلك يتطرّق الضعف في التضعيفات المذكورة؛ مع أنّ ما ذكر من المتروكيّة، متروك

(١) راجع: تهذيب الأحكام: ٣٦٤/٩ ح ١٢٩٩،

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٢٥/٢.

(٣) الرواشح السماوية: ٥٧، الراشحة التاسعة.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ٢٦ رقم ٤٧.

(٥) راجع: الفهرست: ١٣ رقم ٣٨ ورجال الطوسي: ١٤٧ رقم ٩٢.

(٦) معالم العلماء: ٩.

بظهور اشتغاره بين الرواة، وكثرة نقلهم عنه. والظاهر أنّ منشأ التضعيف توهم المتروكية وتوهم نشوها من وضع الحديث، ولا يخفى فساد المنشاء.

والثالث: أنّه مبنيّ على حمل الفسق في الآية على معناه المتبادر عند المتشرّعة، ومنه ما استدللّ بها على عدم حجّية الخبر الموثّق، وقد أثبتنا خلاف هذا المقال على وجه الكمال في الأصول.

ودعوى كفاية عدم إيمانه وثبوت فسقه من الجهة المذكورة بالأولوية، مدفوعة بما تقدّم من الإشكال في ثبوت الدعوى المذكورة.

واستدلّ السيّد الداماد على وثاقته: «بما ذكره إلهيخ في العدة كما تقدّم، وذكره النجاشي والشيخ في كتابيه من غير تضعيف، وما ذكره المحقّق في النكت في طيّ كلام له ولا أعمل بما يختصّ به السكوني؛ لكن الشيخ مستعمل أحاديثه لما عرف من ثقته، وفي المسائل الغريبة: أنّ السكوني وإن كان عامياً، فهو من ثقات الرواة. قال شيخنا أبو جعفر في مواضع من كتبه: إنّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكوني، وعمار ومن مائلها من الثقات، وكتب أصحابنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله.

ولذلك تراه في المعبر كثيراً ما يحتجّ برواية السكوني، مع تبالغه في الطعن في الروايات بالضعف.

قال: ويدلّ على قبول خبر الواحد وإن كان عامياً صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام، فيمن لم يصم يوم ثلاثين من شعبان ثمّ قامت الشهادة على رؤية الهلال، لا تقتضيه إلّا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة.

وجه الدلالة: أنّ شهادة عدلين في باب الشهادة، كإخبار عدل واحد في باب الرواية، فإذا كانت شهادة عدلين من جميع أهل الصلاة معتبرة، فكذلك يكون

رواية عدل واحد معتبرة منهم جميعاً»^(١).

أقول: وفيه أولاً: أن ما ذكره من احتجاج المحقق برواياته غير سديد؛ فإنّي لم أقف إلى الآن على موضع قد استدللّ بنفسها، بل صرح بالضعف في مواضع من الكتاب المذكور.

فمنها: عند الكلام في التيمّم بالجصّ والنورة، فإنّه بعد ذكر روايته المقتضية لجواز التيمّم بها قال: «وهذا السكوني ضعيف؛ لكن روايته حسنة؛ لأنّه أرض فلا يخرج باللون عن اسم الأرض، كما لا يخرج الأرض الصفراء والحمراء»^(٢).

ومنها: عند الكلام في جواز التيمّم والصلاة لمن منعه الزحام يوم الجمعة. قال بعد ذكر رواية مقتضية لاعادة الصلاة: «وهذه الرواية ضعيفة، قال أبو جعفر: لا أعمل بما ينفرده السكوني»^(٣).

ومنها: عند الكلام في حكم اللبن، قال: «لبن الآدميّات طاهر، لبن ابن كان أو بنت، وقال بعض فقهاءنا: لبن البنت نجس؛ لأنّه يخرج من مثانة أمّها، ومستنده حديث السكوني عن جعفر، والسكوني ضعيف، والطهارة هي الأصل»^(٤).

نعم، ربّما استند إلى رواياته في مقام التأييد بها أو في صورة اعتضاها بعمل الأصحاب وجبران ضعفها به أو في الآداب والمستحبات.

(١) الرواشح: ٥٧، الراشحة التاسعة. (نقله المؤلّف ملخصاً).

(٢) المعتبر: ٣٧٦/١.

(٣) المعتبر: ٣٩٩/١.

(٤) المعتبر: ٤٣٧/١.

فن الأول: ما ذكره عند الكلام في عدم جواز التيمّم إلا بعد طلب الماء؛ استدلالاً بالآية، قال: «ويؤيده رواية السكوني»^(١). وساق روايته.

ومن الثاني: ما ذكره في المبحث المذكور «إنّ التقدير بالغلوة والغلوتين، رواية السكوني، وهو ضعيف، غير أنّ الجماعة عملوا بها، والوجه أنّه يطلب من كلّ جهة يرجو فيها الإصابة، ولا يكلف التباعد بما يشقّ. فتأمّل»^(٢).

ومن الأخير: ما ذكره عند الكلام في أفضليّة أداء صلاة الفريضة في المساجد: «وينبغي لمن صلى في الطريق أن يجعل بين يديه حائلاً ولو كومة من تراب أو حنطة، روى ذلك السكوني.

وذكر في آخر كلامه في هذه المسائل: «واعلم أنّ ما تلوناه من الأحاديث مع كونها آحاداً لا يخلو عن ضعف»^(٣).

وثانياً: إنّ ما عزا إليه من مبالغته في الطعن في الروايات، مضعّف بعدم الوقوع؛ بل لا يطعن إلاّ بواسطة سوء المذهب مع عدم اعتضاد الرواية بالعمل، ضعف مصرّح به في كلام النجاشي ونحوه أو نحوهما.

وثالثاً: إنّ ما استدللّ به من الرواية المذكورة لحجّة الأخبار الموثّقة، فيه مريّة ظاهرة، وربّما أورد عليه الفاضل الخاجوني رحمته الله: «بأنّه مع كونه عامياً لم يوثّقه أحد من علماء الرجال، سوى أنّ ظاهر كلام الشيخ يفيد أنّ الأصحاب كانوا يعملون بأخباره، ومن هنا نشأ ما نشأ من القول بثقته، مع ما فيه من التناقض والاختلاف؛ فإنّ هذا القائل تارة يقول: إنّّه موثّق، وأنّ الأصحاب

(١) المعتمد: ٣٩٢/١

(٢) المعتمد: ٣٩٣/١

(٣) المعتمد: ١١٥/٢

أجمعوا على العمل بحديثه، وأخرى يقول: إننا لا نعلم إلى الآن أن الأصحاب عملوا بحديثه.

والحق ما أشار إليه في نكت النهاية، على ما نقل من أنه أنكر العمل بما يرويه السكوني، ونسبه إلى الشيخ معللاً بما عرفت من ثقته، وهذا منه اعتذار للشيخ في العمل به وإيلاء لطيف إلى أنه لا يجدي غيره نفعاً، وهذه نكتة دقيقة يستفاد بعد إمعان النظر مما أفاده رحمته فهم من فهم.

وبالجملة: لما لم يثبت توثيقه وهو عامي المذهب، ثبت وهنه وضعفه، فأئمة التوثيق والتوهين وإن لم يرموه بالضعف صريحاً؛ إلا أنهم رموه به كناية، وهو أبلغ من التصريح، فهذا هو السبب في اشتباره بالضعف.

وفيه: أن ما ذكره من التناقض، يضعف بأن الكلام الأول: من الشيخ في العدة^(١)، والثاني: من المحقق في المعارج، في إirاده عليه^(٢)، وأين أحدهما من الآخر.

وفيه مناقشة يدفع بمخالفتها لظاهر السياق؛ مع أن قوله «أنهم رموه... إلى آخره» لا يخلو من مجازفة ظاهرة؛ فإن غاية ما أثبتته هو رمي المحقق بضعفه كناية، فأين ذلك مما يقتضيه الإتيان بصيغة الجمع.

مضافاً إلى أن المعهود من أئمة التوثيق والتوهين: النجاشي والشيخ ونظراؤهما؛ فضلاً عن أن من البعيد في الغاية أن يكون اشتهار ضعفه بواسطة مثل هذه الكناية، مع أن الظاهر أن الغرض من التعليل المذكور، أن عمل الشيخ وغيره بروايته، بملاحظة الاكتفاء في العمل بالرواية، بمجرد ثبوت الوثاقة،

(١) عدة الأصول: ٣٨٠/١.

(٢) معارج الأصول: ١٤٩.

ولمّا كان المفروض ثبوت وثاقته، فلذا جرى من جرى على العمل برواياته.
وهذا لما كان خلاف طريقة المحقّق في العمل بالرواية؛ فإنّ المعتمد عنده
في العمل على ما صرّح في بداية المعتمد، انضمام القرائن وقبول الأصحاب،
اعتذر عنه بما ذكر هذا.

وقد استوفى الكلام في المستدرك، فيما يدلّ على وثاقته، ونحن نذكر
كلامه بعينه ثمّ نعقبه بما يرد عليه.

قال: «أمّا السكوني، فخبّره إمّا صحيح، أو موثّق، وما اشتهر من ضعفه كما
صرّح به بحر العلوم وغيره من المشهورات التي لا أصل لها؛ فإنّا لم نجد فيما
بأيدينا من كتب هذا الفنّ، وما نقل عنه منها إشارة إلى قدح فيه، سوى نسبة
العامة إليه في بعضها الغير المنافية للوثاقة.

ويدلّ على وثاقته بالمعنى الأعمّ؛ بل الأخصّ عند نقاد هذا الفنّ أمور:
الأوّل: قول الشيخ في العدة: «وهو ممّن رماه بالعاميّة ولأجل ما قلناه
عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث، وغيث بن كلوب، ونوح بن درّاج،
والسكوني، وغيرهم من العامة من أئمتنا فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم
خلافه»^(١).

الثاني: قوله أيضاً في مواضع من كتبه كما يأتي.

الثالث: قول المحقّق في المسألة الأولى من المسائل الغريبة في ردّ من
ضعّف الخبر المعروف «الماء يطهر ولا يطهر»^(٢) بأنّ الرواية مسندة إلى
السكوني، وهو عامي، قلنا: وهو وإن كان عامياً، فهو من ثقات الرواة.

(١) عدة الأصول: ١/٣٨٠.

(٢) الكافي: ١/٣ ح ١ والتهذيب: ١/٢١٥.

وقال شيخنا أبو جعفر في مواضع من كتبه: إنّ الإماميّة مجمعة على العمل بما يرويه السكوني، وعبار ومن مائلها من الثقات، ولم يقدح المذهب بالرواية، مع اشتها الصدق، وكتب جماعتنا مملوءة من الفتاوى المستندة إلى نقله، فلتكن هذه كذلك^(١).

الرابع: قول الشيخ في كتاب النهاية، في مسألة ميراث المجوسي: «وقال قوم: إنّهم يورثون من الجهتين معاً، سواء كان ممّا يجوز في شريعة الإسلام، أو لا يجوز.

وهذا القول عندي هو المعتمد - إلى أن قال: - مع أنّه قد رويت الرواية، وقد أوردناها في كتاب تهذيب الكلام، فإنّهم يورثون من الجهتين جميعاً»^(٢). (انتهى). ولم يذكر هناك سوى حديث السكوني^(٣).

وفي رجال السيّد الأجلّ، نقلاً عنه الرواية الصحيحة، وهو أدلّ على المطلوب.

وأما على الأوّل، فالوجه أنّ العمل بما تفرّد بروايته، لا يكون إلّا مع صحّتها، وقال السيّد بالله وما ذكره الشيخ والمحقّق، ربّما يقتضي الاعتماد على التوفلي أيضاً؛ فإنّه الطريق إلى السكوني والراوي عنه.

الخامس: قول المحقّق في المعبر، في باب النفاس، في مسألة أنّه لا يكون نفاس حتّى تراه بعد الولادة أو معها، بعد نقل خبر من السكوني ما لفظه:

(١) راجع خاتمة المستدرک: ٥٧٥.

(٢) النهاية ونكتها: ٢٧١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣٦٤/٩ ح ١٢٩٩.

«والسكوني عامي لكنّه ثقة»^(١).

السادس: قول ابن إدريس في السرائر، وهو من المنكرين على الشيخ أشدّ الإنكار في عمله برواية السكوني، بعد تسليم جواز العمل بأخبار الآحاد ما لفظه: «إسماعيل بن أبي زياد السكوني - بفتح السين - منسوب إلى قبيلة من عرب اليمن، وهو عامي المذهب بغير خلاف، وشيخنا أبو جعفر موافق على ذلك، قائل به، ذكره في فهرست المصنّفين»^(٢). إلى آخر كلامه الذي سنذكره مع ما استفاد منه.

السابع: رواية الأجلّاء عنه، وفيهم جمع من أصحاب الإجماع مثل: «عبد الله بن المغيرة» كما في الفقيه، في باب ما جاء في الإضرار بالورثة^(٣).

وفي التهذيب في باب تلقين المحتضرين من أبو اب الزيادات^(٤) وفي باب يَنْتِن يتقابلان^(٥) وفي باب البيّنات^(٦).

و«فضالة بن أيّوب» فيه في باب الحكم في أولاد المطلّقات^(٧) وفي باب قضاء شهر رمضان^(٨) وباب تلقين المحتضرين من الزيادات^(٩) وباب

(١) المعتبر: ٢٥٢/١.

(٢) السرائر ٤٢١/٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١٣٥/٤ ح ٤٦٩.

(٤) التهذيب: ٤٤٥/١ ح ١٤٣٩.

(٥) التهذيب: ٢٣٧/٦ ح ٥٨٣.

(٦) التهذيب: ١٩٣/١٠ ح ٧٥٧.

(٧) التهذيب: ١١٢/٨ ح ٣٨٧.

(٨) التهذيب: ٢٨١/٤ ح ٨٥٢.

(٩) التهذيب: ٤٣٠/١ ح ١٣٧١.

التيّم (١) وباب الحدّ في الفرية والسبّ (٢).
 وفي الكافي، في باب حق الأولاد في كتاب العقيقة (٣).
 و«عبد الله بن بكير» في التهذيب، في باب التيّم (٤).
 و«جميل بن درّاج» في الكافي، في باب الرجل يحجّ من الزكاة أو
 يعتق (٥).
 وهؤلاء الأربعة من أصحاب الإجماع، ويبيّن أنّ روايتهم عن أحد من
 أمارات وثاقته، وفاقاً للعلامة الطباطبائي.
 والعباس بن معروف (٦) وهارون بن الجهم (٧) ومحمد بن عيسى (٨)

(١) التهذيب: ١٨٧/١ ح ٥٣٩.

(٢) التهذيب: ٧٠/١٠ ح ٢٦٥.

(٣) الكافي: ٤٨/٦ ح ٦.

(٤) التهذيب: ١٨٥/١ ح ٥٣٤.

(٥) الكافي: ٥٥٧/٣ ح ١.

(٦) لم نقف على رواية العباس بن معروف، عن السكوني؛ بل يروي عنه بوسائط
 متعدّدة كما في الكافي: ١٣٨/٣ ح ٢ و ٢١٦ ح ٣: «... عن العباس بن معروف، عن اليعقوبي،
 عن موسى بن عيسى، عن محمد ميسر، عن هارون بن الجهم، عن السكوني».
 وفي التهذيب: ١٩٤/١ ح ٥٦١ و ٢٠١ ح ٥٨٢: «... عن العباس بن معروف، عن أبي
 همام، عن محمد بن سعيد بن غزوان، عن السكوني».

نعم: روى في التهذيب، في باب التيّم وأحكامه: ١٩٩/١ ح ٥٧٨: «عن محمد بن أحمد ابن
 يحيى، عن العباس، عن السكوني...». وفيه سقط قطعاً، لأنّ الشيخ روى هذه الرواية قبل
 صفحات تحت رقم ٥٦١ وفيه: «... عن العباس بن معروف، عن أبي همام، عن محمد ابن سعيد
 ابن غزوان، عن السكوني».

(٧) الكافي: ١٣٨/٣ ح ٢ و ٢١٦ ح ٣.

(٨) الكافي: ٦١٦/٢ ح ١٠.

وأبو الجهم بكير بن أعين^(١) والثقة الجليل سليمان بن جعفر الجعفري^(٢).
الثامن: ما تقدّم من الفخر، من الحكم بكون السند الذي فيه السكوني
موثقاً^(٣).

التاسع: وما ذكرناه في خلال حال الجعفرات من أن كثيراً من متون
أحاديثها موجودة في الكتب الأربعة بطرق المشايخ إلى النوفلي، عن
السكوني، عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه

ويظهر منه أنه كان حاضراً في المجلس الذي كان يلقي أبو عبد الله عليه السلام
سنة جدّه رسول الله ﷺ إلى ولده الكاظم عليه السلام بطريق التحديث، ومشاركاً
معه في التلقي عن والده عليه السلام، وهذا يدلّ على علوّ مقامه ورفعة شأنه
واختصاصه بالصادق عليه السلام.

ومنه يظهر أن من تشبّث لعاميّته بأسلوب رواياته؛ فإنّه عن جعفر، عن أبيه،
عن آباءه عليهم السلام في غير محلّه؛ بل هو على خلافه أدلّ^(٤).

أقول: وفيه أولاً؛ إنّ ما ذكره تبعاً لجماعة من أنّ اشتهاً ضعفه ممّا لا أصل
له، فيمكن تضعيفه بأنّ بعد اشتهاً عاميّة وتسلمه بينهم كما عرفت، التصريح
به من غير واحد؛ بل سمعت نفي الخلاف فيه من السرائر^(٥).

وسمعت التنصيص بضعفه من جماعة من العامة، فيتّجه حينئذ تضعيفه،
فتأمّل.

(١) التهذيب: ٢١٥/٨ ح ٧٣.

(٢) الكافي: ٦٠٣/٢ ح ١.

(٣) إيضاح الفوائد: ٤٠٣/١.

(٤) خاتمة المستدرک: ٥٧٦.

(٥) السرائر: ٤٢١/٢.

وثانياً: إنّ مرجع الأوّل، والثاني، والرابع، إلى أمر واحد؛ لظهور رجوع الجميع إلى كلام الشيخ، وتعدّد كلام شخص بحسب تعدّد المورد، لا يوجب تعدّد الدليل، فهل يصحّ دعوى تعدّد التزكية لو وقع التزكية من المزكّي في موضعين؛ بل عرفت تنصيب صاحب المعالم، بعدم اعتبار دعوى التعدّد في تزكية النجاشي والعلامة؛ لكون مرجع الثاني إلى الأوّل، مضافاً إلى أنّ الثاني اشارة إلى ما عرفت من المحقّق من نقل كلام الشيخ، عن مواضع من كتبه بدعوى الإجماع المذكور، مع أنّ ثبوت النسبة المذكورة عن غير العدة محلّ الريبة.

وعلى هذا المنوال، حال الثالث والخامس؛ لظهور رجوعهما إلى كلام المحقّق، فتخميس الأمرين عجيب في البين.

وثالثاً: إنّ الاستناد بكلام الشيخ في النهاية، بناءً على عدم الاشتغال على التوصيف، يشبه بالأكل عن القفاء، وبناءً على الاشتغال يوجب اختلال الاستدلال بأصل المقال.

أمّا الأوّل: فلأنّ ملاك الاستدلال، استدلال الشيخ بروايته في هذا المقام، مع أنّه استدلل بها في التهذيب، بأنّ وجهه، وأكمل بيان؛ فإنّه - بعد ما نقل رواية السكوني عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن الحسين:

«أنّه كان يورث المجوسي إذا تزوّج بأمّه وبنته»^(١) من وجهين: من وجه أنّها أمّه، ووجه أنّها زوجته - نقل اختلاف الأصحاب في ميراث المجوسي إذا تزوّج باحدى المحرّمات من جهة النسب في الشريعة، فحكى عن يونس بن عبد الرحمن، وكثير ممّن تبعه: أنّه لا يورث إلاّ من جهة النسب والسبب

الجائزين.

وعن الفضل بن شاذان، وقوم من تابعيه: أنّه يورث من جهة النسب مطلقاً بخلاف السبب؛ فإنّه يورث بجائزه.

قال: والصحيح عندي أنّه يورث المجوسي من جهة النسب والسبب معاً، سواء كانا ممّا يجوز في الشريعة أو لا.

والذي يدلّ على ذلك، الخبر الذي قدّمنا من السكوني، وما ذكره أصحابنا من خلاف ذلك، ليس به أثر ولا دليل؛ بل إنّما قالوا بضرب من الاعتبار.

ثمّ ذكر بعد ذكر بعض الإيرادات: فعلم أنّ الذي ذكرناه هو الصحيح، وينبغي أن يكون عليه العمل، وما عداه يطرح، ولا يعمل عليه على حال^(١).

فبعد استدلاله في نفس التهذيب بهذه المثابة من الجزم بلا امتراء؛ الاستدلال بكلامه في النهاية، للكشف عن استدلاله في التهذيب، ليس إلّا من باب الأكل من الققاء.

وأما الثاني: فلاّنه إنّما يكون أدلّ بواسطة كشف التوصيف بالصحة عن كون الراوي من الإماميين المصرّحين بالوثاقة، كما هو المصطلح في الصحيح مع أنّه بناءً عليه يوجب هدم الاستدلال بالمرّة.

وذلك لما عرفت من الشيخ من التصريح بعاميّته؛ بل قد عرفت أنّه العمدة في هذا الأساس، وبعد التصريح بما ذكره فالتوصيف المذكور يوجب التناقض والتهافت في الكلام، وبه يتطرّق الوهن بالاستدلال بأصل كلامه في المقام.

هذا، مضافاً إلى أنّ هذا الاحتمال ساقط من رأسه؛ لأنّ الوصف الكاشف عمّا ذكر إنّما هو من المصطلح عند المتأخّرين خاصّة؛ فكيف يتّجه احتماله في

كلامه، فالمتعين بناءً على ثبوته هو الحمل على ما هو المتعارف عند القدماء، ومن الظاهر عدم تفاوت يعتد به في المقام.

ورابعاً: أن الاستدلال بتوثيق المحقق، يضعف بما عرفت من تضعيفه، ولعلّه لاجمال للحمل. ودعوى أن التضعيف من باب اشتراطه في العمل بالرواية، الاشتهار والانجبار، ولو كان الراوي من الثقات فالتضعيف من جهة عدم الانجبار، لا من جهة ضعف الراوي، مدفوعة بصراحة كلامه في غير مورد بضعف نفس الراوي، مضافاً إلى ما فيه مما سيأتي نظيره.

وخامساً: أن توثيق الفخر^(١)، إنما هو من الوجوه المذكورة التي استدلل بها على وثاقته، وقد عرفت ما فيها.

وسادساً: أن حضور العامة في مجلسه الشريف غير عزيز، ومنه ما ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن ميمون، من أنه عامي، غير أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام كما أن حفص وغيث المعدودين من العامة روايتها عنه غير عزيز، مع أن ما ذكره من ظهور ضعف التشبث بما ذكر لما ذكر كما ترى، وأضعف منه ما في الذيل.

وأيضاً دعوى دلالة غير واحد من الوجوه المذكورة على نفي الوثاقة بالمعنى الأخص، كالنور على الطور، فدعوى الدلالة على الثبوت بمكان من السقوط. نعم، إنه لقد أجاد في الوجه السابع فيما أفاد وأتى بما فوق المراد، فهو وجه في غاية المتانة والسداد، فتأمل.

(١) إشارة إلى قول المؤلف فيما مر: «وقد وصف فخر المحققين في الإيضاح، هذا السند

بالتوثيق. راجع: إيضاح الفوائد: ٤٠٣/١.

تنبيهات

الأول: قال الفاضل الحلّي في السرائر، عند الكلام في ميراث المجوس: «إنّ للسكوني كتاباً يعدّ في الأصول، وهو عندي بخطّي كتبته من خطّ ابن اشناس البرّاز وقد قرأ على شيخنا أبي جعفر، وعليه خطّه إجازة وسماعاً لولده أبي علي ولجماعة رجال غيره»^(١).

أقول: وفي الكلام المذكور، شواهد على اعتبار كتابه.

منها: قوله «يعدّ في الأصول».

ومنها: قوله «وهو عندي بخطّي» فإنّ استكتاب كتاب من مثل هذا الفاضل الذي لا يعمل بأخبار الآحاد، استناداً إلى أنّه لا يوجب علماً ولا عملاً كما هو شائع في كلماته في السرائر، شاهد قويّ على اعتبار كتابه واعتبار مؤلّفه.

ومنها: ما يظهر منه من استكتابه مثل ابن اشناس البرّاز؛ فإنّه أيضاً من أجلة الرواة والعلماء.

كما قال في رياض العلماء: «إنّه كان من معاصري الشيخ الطوسي ونظرائه».

ومنها: ما يظهر من قراءته على شيخ الطائفة، وكون خطّه عليه، وإجازته إيّاه لولده ولجماعة غيره، وكلّ من الأمور المذكورة يكشف عن اعتبار كتابه،

كما لا يخفى.

ويؤيده اشتهاً غير واحد من رواياته بين الأصحاب، وتلقّهم بالقبول وعملهم بمضمونه.

منها: ما رواه: «عن رجل استودع دينارين، واستودع آخر ديناراً، فضاع دينار منها، فقال: يعطي صاحب الدينارين ديناراً، ويقتسمان الدينار الباقي بينهما نصفين»^(١)؛ فإنّ الإفتاء على طبقه مع مخالفته للأصول؛ بل العلم الإجمالي مشهور بين الأصحاب كما صرح به في الروضة، والرياض؛ بل قال في الأوّل: بعد ميله إلى القرعة حاكياً عن الدروس، لكنّه لم يجسر على مخالفة الأصحاب^(٢).

وفي الثاني: هو في محله لجبر السند، والمخالفة للقواعد بعملهم مع كون الراوي ممن حكى الطوسي إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وقال بثقته جماعة^(٣). (انتهى). وفيه شيء لا يخفى.

ومنها: الخبر المعروف، وهو: «أنّ الولاء لحمه كلحمه النسب»^(٤).

فإنّه قد استدلّ به غير واحد من الفقهاء في غير مورد من موارد الإرث بالولاء؛ بل ذكر الحلّي أنّه متلقّى بالقبول عند العامّة والخاصّة؛ بل استدلّ في أنّ الولاء للأولاد إذا عدم المنعم محتجاً بالاجماع^(٥).

وكلّ منهما منه عجيب، وربّما ذكر السيّد السند النجفي: «وهذا يدلّ على أنّ

(١) التهذيب: ٢٠٨/٦ ح ٤٨٣.

(٢) الروضة البهيّة في شرح اللمعة: ١٨٤/٤.

(٣) رياض المسائل: ٦٠٢/١.

(٤) التهذيب: ٢٥٥/٨ ح ٢٩٦.

(٥) مختلف الشيعة: ٦٣٢.

أصل السكوني كان في زمن الشيخ والكليني ظاهراً متداولاً، وأن الروايات المنقولة عنه منتزعة من أصله.

وعلى هذا، فلا يقدح في اعتبار رواياته جهالة النوفلي أو ضعفه، كما يظهر من كتب الرجال، ولعلّ الوثيق المذكور من فخر المحققين وابن أبي جمهور مبنيّ على عدم الالتفات إلى الواسطة لكونها من مشايخ الإجازة^(١). أقول: وفي كلامه أنظار.

الأوّل: إنّ الذي يظهر من طريقة الأصحاب بعد إعطاء التأمّل التامّ في كلماتهم، أنّهم كانوا يروون الأخبار من كتب جماعة مع وجود كتاب المنقول عنه عندهم، كما يظهر الحال ممّا سيّجيء - إن شاء الله تعالى - في قاعدة نقد الطريق.

الثاني: إنّ ما يظهر منه من ترديده في النوفلي بين جهالته وضعفه ضعيف؛ فإنّ الظاهر وثاقته نظراً إلى عدم صدور تضعيفه من أحد من أرباب الرجال. نعم، غاية الأمر حكاية غلوّه في آخر عمره عن قوم من القميين.

ويضعف بعدم الوثوق بغمزهم وقدحهم، ولاسيّما بالغلوّ، ولاسيّما مع ميل النجاشي إلى عدمه؛ لقوله: «الحسين بن يزيد محدّث بن عبد الملك النوفلي كان شاعراً أديباً وسكن الري ومات بها، وقال قوم من القميين: إنّ غلا في آخر عمره، والله أعلم، وما رأينا له رواية تدلّ على هذا»^(٢).

ولقد أجاد العلامة البهبهاني في التعليقات، فيما جنح إلى وثاقته^(٣) بخلاف

(١) رجال السيّد بحر العلوم: ١٢٤/٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣٨ رقم ٧٧.

(٣) منهج المقال: ٥٥. (تعليقة الوحيد عليه).

العلامة في الخلاصة من التأمل في رواياته بمجرد الغمز المذكور^(١).

بل ربّما ذكر المحقّق الشيخ محمّد في الاستقصاء^(٢): «إنّ النوفلي هو الحسين بن يزيد، وضعفه أظهر ما يذكر، وليت شعري وجه ابتلائه وصاحبه بهذه التضعيفات حتّى أنّه ذكر في رياض العلماء تارة: «السكوني هو إسماعيل ابن أبي زياد السكوني الشعيري من أصحاب الصادق عليه السلام وهو الذي يروي عنه النوفلي الضعيف الكذاب العامي كثيرًا، ولقرب جواره اشتهر هو أيضاً بالكذب، حتّى أنّه يضرب به المثل في الكذب والافتراء».

وأخرى: بعد ذكر الاسم والنسبة والرواية: «والمشهور أنّه عامي وينسب بالكذب والضعف؛ حتّى أنّه يضرب به المثل في الافتراء على الأئمة، وقد يقال: إنّه غير ضعيف؛ ولكن اشتهر بذلك لجاره السوء، أعني: النوفلي»^(٣).
(انتهى).

فإنّه مع عدم صدور التضعيف من أحد من أرباب الرجال في شأنه،

(١) الخلاصة: ٢١٦ رقم ٩.

(٢) كتاب استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، مخطوط لم يطبع إلى الآن.

(٣) رياض العلماء: ٢٢٨، من القسم الثاني الخاصّ بترجمة علماء العامة، مخطوط لم يطبع إلى الآن.

قال في أوّله: القسم الثاني من كتابنا المسمّى برياض العلماء وحياض الفضلاء في أحوال علماء العامة و من ضاهاهم من أصحاب الشمال - إلى أن قال - : «إعلم أنّ غرضنا الأهمّ من وضع كتابنا هذا، إيراد أحوال علماء أصحابنا الإمامية ولكن لما كان الأشياء إنّما تعرف بأضدادها، بحثنا عن أحوال علماء العامة وسائر أهل الضلال ومع ذلك كان المقصود عدم وقوع المستبصرين في ورطة الاعتقاد بتشيع جماعة من علماء المخالفين بمجرد الحسبان والظنّ والتخمين كما وقع ذلك لجماعة....

واختصاص التضعيف بمن عرفت، يروي عنه إبراهيم بن هاشم عن أبيه كثيراً، وهو من أقوى أمارات الوثاقة.

الثالث: إنَّ ما احتمله من ابتناء التوثيق المذكور على الوجه المزبور، في غاية الوهن؛ لما عرفت من أنَّ النوفلي غير مذكور في كلمات الأصحاب بالمدح والقدح؛ بل قد عرفت اشتهاؤه بالضعف، وأين هذا المقام من مقام مشايخ الإجازة، والمعروفين بالصلاح والسداد والوثاقة والاعتماد.

نعم، إنَّ عليَّ بن إبراهيم، وأباه من مشايخ الإجازة؛ ولكن من المعلوم عدم كفاية شيخوخة بعض أجزاء السند للتصحيح أو التوثيق.

ثمَّ إنَّه يظهر من بعض الأفاضل^(١) أنَّ للسكوني كتاب التفسير، فحكى عنه

(١) هو العالم الكامل والمتتبع الفاضل السيّد محمّد أشرف الحسيني، سبط السند السناد السيّد الداماد، في كتابه المسمّى بفضائل السادات، ولقد استقصى الكلام في ذكر الأخبار في هذا الباب حتّى تجاوز عن المائة، وهو كتاب شريف قد أعجبني ذكر فائدة منه في المقام وهي: أنَّه قد روى عن الخصال، في أبواب العشرة، عن مولانا الصادق عليه السلام أنَّه قال: إنَّ الله تبارك وتعالى جعل الشهوة عشرة أجزاء، تسعة منها في النساء وواحدة في الرجال، ولولا ما جعل الله عزَّ وجلَّ فيهنَّ من أجزاء الحياء على قدر أجزاء الشهوة، لكان لكلَّ رجل تسعة نسوة متعلقات به.

ولا يخفى أنَّ ذيل الحديث يخالف صدره؛ فإنَّ مقتضى الصدر لكان لكلَّ نسوة تسعة رجال، ولقد اضطرب الأبطال في حلَّ هذا الإشكال.

فنههم: من ذكر أنَّ المراد، فرض مجلس خاصَّ بأن يكون فيه رجال تسعة ونساء تسع، فأراد كلَّ من النساء الوصول إليهم.

ومنهم: من قرأ التَّسع، بضمَّ التاء.

قال: وخطر بالبال أن يكون المراد: لولا الحياء المانع فيهنَّ في وقت المقاربة، لكانت واحدة

رواية مفصلة عنه في التفسير، ونسب آخر الكتاب - كتاب التفسير - إلى السكوني، ولم أقف على تلك النسبة لو كان المراد هو السكوني المعروف هذا، ونسب البعض المذكور في آخر الكتاب - كتاب التحصين - إلى السيّد السند رضي الدين بن طاووس، مع أنّ التحصين المعروف للعالم التقيّ ابن فهد الحلي، ولعلّ المراد غير الكتاب المعروف، وإن لم أقف على تلك النسبة أيضاً.

الثاني: ^(١) إنّه حكى في رياض العلماء، عن صاحب الطبقات عن السمعاني إنّه قال: «السكوني - بفتح السين وضم الكاف وسكون الواو آخرها نون - بطن من كندة» (انتهى).

البطن دون القبيلة، وفوقها: الفخذة مؤنثة، وإن أريد الحيّ فذكر، ذكره في المجمع ^(٢).

→ منهنّ لشدة شهوتهنّ عدلة تسع متعلقات الرجل.

قال: واستحسن ذلك جماعة عند مذاكرة هذا الحديث، منهم العلامة المجلسي، قال: ونظيره ما ذكر لي أنّه روى الدارقطني، ما يقرب إلى هذا المضمون، من أنّ النبي ﷺ قال: «إن قطع فاطمة يدا السارق بحدّ النصاب، أقطع يدها، فحزنت لذلك، فنزل الله ذلك» (إن أشركت ليحبطنّ عملك) فحزن ﷺ لذلك، فنزل الله ذلك: «لو كان فيها آلهة إلاّ الله لفسدنا» ففرحا بذلك.

وما وجه فرحها؟ قال: قلت: لعلّ الوجه فيه، أن أراد الكلام بعنوان الشرطيّة لا يفرض الوقوع ولا بأس بالذكر. ففرح السائل واستحسن وتعجّب من ذكر الوجه بديهة، ذرية بعضها من بعض (منه ﷺ).

(١) أي: الثاني من التنبيهات.

(٢) مجمع البحرين: ٢١٥/٦، مادة «بطن».

وكنّدة، بكسر الكاف أبو حيّ من اليمن، وهو كنده بن ثور، ذكره في الصحاح^(١).

وقد تقدّم عن تهذيب الكمال، من أنّه كان شامياً سكن في خراسان^(٢).

الثالث: أنّه يظهر من صاحب القاموس، أنّ الشعر إقليم بالأندلس، وموضع بيلاد العذيل، ومحلّة ببغداد، قال: منها الشيخ عبد الكريم بن الحسن بن علي^(٣).

وظنّ الرواشح، أنّه من أغلاطه^(٤).

قال: والصحيح: الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني من زعفرانيّة بغداد، التي منها الحسن بن محمّد صاحب الشافعي، لا من زعفرانيّة همدان التي منها القاسم بن عبد الرحمن، شيخ أبي الحسن الدارقطني.

وشيخ الطائفة ذكر الحسن بن علي بن عبد الكريم الزعفراني، في الفهرست في ترجمة إبراهيم بن محمّد بن سعيد، المنتقل من الكوفة إلى إصفهان، وحكايته في ذلك معروفة.

أقول: والذي ذكر الشيخ في الفهرست، أنّه ذكر في الطريق إلى إبراهيم الثقفى: «أخبرنا به الأجلّ المرتضى، والشيخ أبو عبد الله المفيد^{رحمهما} جميعاً، عن عليّ ابن حبشي الكاتب، عن الحسن بن عليّ بن عبد الكريم الزعفراني، عن

(١) الصحاح: ٥٣٢/٢، مادة «كند».

(٢) تهذيب الكمال: ٢٠٦/٣ رقم ٤٨٢.

(٣) القاموس المحيط: ٦٢/٢، مادة «شعر».

(٤) الرواشح السباوية: ٥٧. الراشحة التاسعة.

أبي إسحاق إبراهيم».

ولا وجه لرجحان ظنّ الغلط من القاموس بعد تسليم اتّحادهما إلّا أن يقال: أن يظهر للمتتبع أنّه قد وقع له أغاليط غريبة وتصاحيف عجيبة، توجب تطرّق الظنّ بإشتباهه، كما ذكر في خور: الخور وادٍ وراء بَرْجِيل، مع أنّ الصحيح: الخور وادٍ وزابن: جبل، ومنه قول الشاعر:

سقى السررة المحلال ما بين زابن إلى الخور وسمّى البقول المديم
فإنّ كلام القاموس مأخوذ ممّا ذكره الأودي، على ما في الطراز نقلاً، وذكر في المقوقس: قاقيس بن صعصعة بن أبي الخريف، محدثٌ مع أنّه ذكر الذهبي في المحكّي عن كتاب مشته الأنساب، في الخريف: أنّ عبد الله بن ربيعة، تابعيٌّ يكنّى أبا الخريف، بفتح الحاء المهملة ضبطه الدولابي، وخالفه ابن الجارود فأعجمها وبمعجمه وفاق.

ثمّ قال: قيس بن صعصعة بن أبي الخريف، فصحّف وغلط وارتكب في كلامه الشطط، ونحوها غيرها؛ اللهمّ إلّا أن يجاب بأنّه قد وقع له اشتباهات أيضاً حتّى أنّه ذكر بعض الأعظم: أنّه لا وثوق بكلماته مطلقاً كما تقدّم الكلام فيه، فتأمل.

المقصد الثاني

في

عمّار بن موسى الساباطي

المقصد الثاني

في
عمّار بن موسى الساباطي

ويتأتّى الكلام في المقام تارةً: في تحقيق مذهبه، وأخرى: في وثاقته وضعفه، وثالثةً: في اعتبار رواياته، فهاهنا مباحث:

[المبحث الأول: في تحقيق مذهبه]

الأوّل: في تحقيق مذهبه، فنقول: إنّه قد اختلف في أنّه من الإماميّة أو الفطحيّة، فالمنصور كما هو المشهور؛ بل المجمع عليه هو الثاني، كما جرى عليه الكشّي^(١) والشيخ في الفهرست^(٢) والاستبصار^(٣) والتهذيب^(٤)

(١) رجال الكشّي: ٢٥٣ رقم ٤٧١.

(٢) الفهرست: ١١٧ رقم ٥١٥.

(٣) الاستبصار: ٣٧٢/١ ح ٨.

(٤) التهذيب: ١٠٠/٧ ح ٤١.

والمحقق والعلامة في الخلاصة^(١) والمنتهى^(٢) والمختلف^(٣) والفاضل الحسن ابن داود^(٤) والفاضل البحراني^(٥) والعلامة البهبهاني^(٦) والسيد السند النجفي^(٧).

وبه صرح غير واحد من الفقهاء، كصاحب المجمع^(٨)، والمدارك^(٩)، والذخيرة^(١٠)، وغيرهم.

وأصرّ فيه الفاضل الحليّ في السرائر، عند الكلام في محاذاة مكان الرجل في حال الصلاة مع المرأة أو تقدّم مكانها عليه؛ فإنه قال مورداً على الشيخ: «وقد ذهب بعض أصحابنا إلى خطر ذلك، اعتماداً على خبر رواه عمّار الساباطي، وعمّار هذا فطحيّ، كافر، ملعون». فأطال في المقال مستدلاً بدليل مختلّ الحال.

فقال: «ولا يلتفت إلى أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، خصوصاً إذا أوردها الكفار ومخالف المذهب مثل عمّار»^(١١).

(١) الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٦.

(٢) منتهى المطلب: ١/١٧، ٢٦، ٢٧ و....

(٣) مختلف الشيعة: ١/١٥٧.

(٤) الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٦.

(٥) منتهى المطلب: ١/١٧، ٢٦، ٢٧ و....

(٦) مختلف الشيعة: ١/١٥٧.

(٧) الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٦.

(٨) مجمع الفائدة والبرهان: ٨/٣٠٤.

(٩) مدارك الأحكام: ١/١٠٧.

(١٠) ذخيرة المعاد: ٦، ٩، ١٥، ٢١، ٢٢ و... عبّر في كلّ هذه الموارد عن روايته بالموثقة.

(١١) السرائر: ٢/٢٦٧.

وجرى على الأوّل، السيّد الداماد^(١) واستظهر السيّد السند النجفي القول به من شيخنا المفيد والنجاشي، نظراً إلى ما ذكره الأوّل: من أنّ عماراً من أصحاب الأصول المعروفة، ومن جملة الفقهاء والرؤساء والأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا، والأحكام، الذين لا يطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم^(٢).

وما ذكره الثاني: «من أنّ عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى وأخويه: قيس، وصباح، رووا عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقات في الرواية»^(٣) فإنّ عنوان النجاشي لشخص، وسكوته عن بيان مذهبه، ظاهر في اماميته^(٤).

ومال السيّد السند النجفي في موضع من رجاله إلى اماميته، أو رجوعه إليه كغيره من الفطحية^(٥).

(١) الرواشح السماوية: ٥٧، الراشحة التاسعة.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٣/٣، نقلاً عن الرسالة الهلالية (المخطوطة) التي ألفها الشيخ المفيد رحمه الله ردّاً على من يقول بأنّ شهر رمضان ثلاثون يوماً وأنّه لا ينقص.

(٣) رجال النجاشي: ٢٩٠ رقم ٧٧٩.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٤/٣. قال بعد نقل كلام المفيد والنجاشي: «وظاهرهما أنّه مع التوثيق صحيح المذهب».

(٥) قال في خاتمة رجاله بعد ذكر كلام النجاشي وعدم تعرّضه لمذهبه: والظاهر منه ومما حكيناه عن المفيد: استقامته في المذهب، أو رجوعه إلى الحقّ كغيره من الفطحية. رجال السيّد بحر العلوم: ١٢٦/٤.

قال المحدث النوري: ومن جميع ما ذكرنا ظهر أنّ عمار ثقة، فطحي، لكنّه في حكم الإمامية؛ بل في شرح الوافي للسيّد صاحب مفتاح الكرامة: ويحتمل قوياً أن يكون إمامياً. خاتمة المستدرک: ٦٣٣.

ويدلّ على المختار: ما صرّح غير واحد من الأعلام مثل: الكشي، والعيّاشي، على ما حكى عنه الكشي^(١)، والشيخ في الفهرست^(٢)، والتهذيب، في باب بيع الواحد بالاثنتين^(٣)، وابن شهر آشوب في معالم العلماء^(٤)، والعلامة في الخلاصة، وابن داود، أنّها عنوانه في الجزء الثاني، وذكر الأوّل ما ذكره الشيخ في الفهرست^(٥)، والثاني ما ذكره الكشي^(٦)، وظاهرهما: الجزم به.

وهو المصرّح به في كلمات غير واحد من الفقهاء على ما ستطلع على نبذة منها إن شاء الله تعالى، ولو لم يثبت بتصريح هؤلاء الأبطال لما يثبت شيء من مطالب علم الرجال، وكان تنصيب أحد منهم كافٍ في انتهاض المرام، فكيف بما اتّفقت عليه كلمة هؤلاء الأعلام.

هذا مضافاً إلى ما رواه في الكافي، في باب «ما يفصل بين الحق والباطل» بسند لا ريب فيه إلّا بواسطة الواسطي، وهو لا يخلو عن اعتبار وإن حكى العلامة البهبهاني عن النجاشي: أنّه ذكر في شأنه المدح العظيم؛ ولكنّه غير مستقيم:

عن هشام بن سالم، قال: كنّا بالمدينة بعد وفات أبي عبد الله عليه السلام أنا

(١) رجال الكشي: ٢٥٣ رقم ٤٧١.

(٢) الفهرست: ١١٧ رقم ٥١٥.

(٣) التهذيب: ١٠٠/٧ ح ٤٣١.

(٤) معالم العلماء: ٨٧ رقم ٦٠١.

(٥) الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٦.

(٦) رجال ابن داود: ٢٦٣ رقم ٣٦٠.

وصاحب الطاق^(١)، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر، أنّه صاحب هذا الأمر بعد أبيه، فدخلنا عليه أنا وصاحب الطاق والناس عنده، وذلك أنّهم رَوَوْا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:

«إنّ الأمر في الكبير، ما لم يكن به عاهة» فدخلنا عليه نسأله عمّا كنّا نسأل عنه أباه فسألناه عن الزكاة في كم تجب؟

فقال: «في مائتين خمسة». فقلنا: في مائة؟

فقال: «درهمان ونصف». فقلنا: والله ما تقول المرجئة هذا!

فرفع يده إلى السماء، فقال: «والله ما أدري ما تقول المرجئة».

قال: فخرجنا من عنده ضلّالاً لا ندري إلى أين نتوجّه أنا وأبو جعفر الأحول، فقعنا في بعض أزقة المدينة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجّه ولا إلى من نقصد؟ نقول إلى المرجئة؟ إلى القدريّة؟ إلى الزيدية؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟

فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يومئذٍ إلى يديه، فخفت أن يكون عيناً من عيون أبي جعفر المنصور، وذلك أنّه كان له بالمدينة جواسيس ينظرون إلى من اتّفقت شيعه جعفر عليه، فيضربون عنقه، فخفت أن يكون منهم.

فقلت للأحول: تنحّ، فإنّي خائف على نفسي وعليك، وإنّما يريدني

(١) هو محمّد بن عليّ بن النعمان بن أبي طريفة البجلي، مولى الأحول، أبو جعفر، يلقّب بمؤمن الطاق، ويلقّبه المخالفون شيطان الطاق... روى عن عليّ بن الحسين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام... فأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر. رجال النجاشي: ٣٢٥ رقم ٨٨٦. قال الشيخ: كان ثقة، متكلماً، حاذقاً، حاضر الجواب. الفهرست: ١٣١ رقم ٥٨٣.

لا يريدك.

فتنحّ عني لا تهلك، وتعين على نفسك، فتنحّي غير بعيد وتبعث الشيخ.
وذلك إنّي ظننت أنّي لا أقدر على التخلّص منه، فإزّلت أتبعه وقد عزّمت
على الموت، حتّى ورد بي إلى باب أبي الحسن عليه السلام، ثمّ خلّاني ومضى.
فاذاً خادم بالباب، فقال لي: أدخل، رحمك الله! فدخلت فاذاً أبو الحسن
موسى عليه السلام فقال لي ابتداءً:

«لا إلى المرجئة، ولا إلى القدريّة، ولا إلى الزيدية، ولا إلى المعتزلة، ولا
إلى الخوارج، إلى! إلى!»

. فقلت: جعلت فداك مضى أبوك؟

قال: نعم. قلت: مضى موتاً؟

قال: نعم. قلت: فمن لنا بعده؟

فقال: إن شاء الله أن يهديك هداك، قلت: جعلت فداك! إنّ عبد الله يزعم
أنّه من بعد أبيه.

قال: يريد عبد الله أن لا يُعبد الله! قال: قلت: جعلت فداك! فمن لنا من
بعده؟

قال: إن شاء الله أن يهديك هداك. قال: جعلت فداك! فأنت هو؟

إلى أن قال: فقلت له: جعلت فداك! أسألك كما كنت أسأل أباك؟

فقال: سل تخبر ولا تدع! فإن أذعت فهو الذبح!!

فقال: فسألته فاذا هو بحر لا ينزف! قلت: جعلت فداك! شيعتك وشيعة أبيك

ضلّال فألق إليهم، وادعهم اليك، فقد أخذت عليّ الكتمان.

قال: من آنست منهم رشداً فألق إليه! وخذ عليه الكتمان! فإن أذاعوا فهو

الذبح وأشار بيده إلى حلقه.

قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول، فقال لي: وما وراءك؟ قلت: الهدى، فحدّثته بالقصة.

قال: ثمّ لقينا الفضيل وأبا بصير، فدخلوا عليه وسمعا كلامه وسألاه، وقطعا عليه بالامامة، ثمّ لقينا الناس أفواجا، فكلّ من دخل عليه قطع إلّا طائفة عمّار وأصحابه. وبقي عبد الله لا يدخل إليه إلّا قليل من الناس»^(١).

ونقلنا الخبر بطوله لجودته، وهو كالصرح في فطحيّة عمّار، ودعوى أنّ مقتضى صريحه، فطحيّة طائفة عمّار دونه، - ولعلّه لذا ترك الاستدلال به عليه غير واحد - مدفوعة بالبعد عمّا هو المتعارف من موافقة الطائفة والأصحاب.

ويشهد عليه ما سمعت من اشتها فطحيّته؛ بل الظاهر أنّه قد ابتلى بهذه البليّة غير واحد من أبناء الزمان؛ بل ذكر الكشي: «أنّه قال بامامة عبد الله، عامّة مشايخ العصاة، وفقهائها، لما روى عنهم عليه السلام أنّهم قالوا:

«الإمامة في الولد الأكبر من ولد الإمام إذا مضى» فذكر الامتحان والرجوع، وقال: إنّ مات بعد أبيه بسبعين يوماً فرجع الباقر إلّا شاذّا منهم»^(٢).

وروى في الكافي، في باب من ادّعى الإمامة وليس لها بأهل بسنده: عن الوليد بن صبيح، أنّه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إنّ هذا الأمر لا يدّعيه صاحبه إلّا بتر الله عمره»^(٣).

وبالجملة: فالظاهر أنّ من جملة الباقرين على تلك العقيدة الفاسدة، كان

(١) الكافي: ١/٣٥١، ح ٧.

(٢) رجال الكشي: ٢٥٤ رقم ٤٧٢.

(٣) الكافي: ١/٣٧٣، ح ٥.

عمّاراً وأصحابه.

وأما ما استظهره السيّد السند من شيخنا المفيد عليه السلام ومال إليه ^(١)، فلعلّ الظاهر أنّ كلاًّ منها في غير محله؛ وذلك: لأنّ ملاحظة صدر كلامه وذيله في رسالته المعمولة في تطرّق النقصان إلى شهر رمضان، على حذو سائر الشهور - خلافاً لمن جرى على عدم الإصابة، كشيخنا الصدوق في الفقيه، استدلالاً بجملة من الأخبار - تكشف عن الخلاف؛ فإنّ الظاهر من كلامه عدم إرادة التوصيف بالأوصاف المذكورة بالاضافة إلى عمّار ونظرائه، وعلى فرض الظهور لا يخلو الاعتبار عن الغبار.

وبيان ذلك: أنّه بعد ما ذكر دليل المخالف مع الجواب، قال:

«وأما رواة الحديث بأنّ شهر رمضان، شهر من شهور السنة، يكون تسعة وعشرين يوماً ويكون ثلاثين يوماً، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله جعفر بن محمد وأبي الحسن علي بن محمد وأبي محمد الحسن بن علي بن محمد - صلوات الله عليهم - والأعلام والرؤساء المأخوذ منهم الحلال والحرام - إلى أن قال فتمنّ روى عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: «أنّ شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور»: أبو جعفر محمد بن مسلم، أخبرني بذلك أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن الحسن عن أبان عن عبد الله بن جبلة، عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان».

(١) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٤/٣. قال بعد نقل كلام المفيد والنجاشي: «وظاهرهما

أنّه مع التوثيق صحيح المذهب».

وروى محمد بن قيس مثل ذلك ومعناه: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه، عن محمد بن همام، عن عبد الله بن جعفر، عن إبراهيم بن مهران، عن الحسين بن سعيد، عن يوسف بن عقيل، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«إذا رأيتم الهلال فافطروا! أو شهد عليه عدول من المسلمين، فإن لم تروا الهلال فأتموا الصيام إلى الليل، وإذا غم عليكم فعدّوا ثلاثين ليلة ثم افطروا». وروى محمد بن سنان، عن أبي الجارود، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام محمد ابن علي عليه السلام، يقول:

«صم حين يصوم الناس! فإن الله جعل الأهلّة مواقيت».

وروى مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال:

«يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من النقصان، يكون ثلاثين يوماً ويكون تسعة وعشرين يوماً»^(١) إلى آخر كلامه.

فأنت خير بأنّ من المحتمل قوياً أن يكون المراد من فقهاء الأصحاب، رواة الأحاديث بلا واسطة، والمراد من الأعلام والرؤساء - إلى آخر الأوصاف - المشايخ الذين ذكرهم في الخبرين الأولين.

وذلك، لعدم تعارف توصيف الرواة بهذه الأوصاف إلا نادراً ومنفرداً، بخلاف المشايخ، نظير أبي غالب، وابن قولويه، وغيرهما؛ لظهور اتّصافهم بهذه الأوصاف.

(١) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٣/٣، نقلاً عن الرسالة الهلالية (المخطوطة) التي ألفها الشيخ المفيد في الردّ على من يقول: بأنّ شهر رمضان ثلاثون يوماً وأنّه لا ينقص.

مضافاً إلى شهادة السياق من الفصل بين ذكر الفقهاء من الأصحاب وبين ذكر الأعلام، مع أنك قد عرفت أنه عدّ من هذه الرواة: محمد بن سنان، عن أبي الجارود.

والمشهور بين أرباب الرجال، ضعف كلّ منها. فحكى النجاشي عن ابن عقدة في وصف الأوّل: «أنّه رجل ضعيف جداً، لا يعول عليه، ولا يلتفت إلى ما تقدّم به»^(١). والعلامة عن ابن الغضائري: أنّه غالٍ، لا يلتفت إليه. وعن الفضل: إنّ من الكذّابين المشهورين، ابن سنان، وليس بعبد الله^(٢). والتضعيفات وإن لا يخلو عن ضعف؛ إلّا أنّها توهم كون الأوصاف المذكورة، ولاسيما قوله «ولا مطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم». وذكر الكشّي في وصف ابن الجارود من الأخبار ما يدلّ على كذبه وكفره ولعنه.

قال: «سماء مولانا أبو جعفر عليه السلام: «سرحوب» وذكر أنّه اسم شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود مكفوفاً أعمى، أعمى القلب»^(٣). ومما ذكرنا يظهر أنّه لو استظهرنا عموم الأوصاف، كانت التوصيفات خالية عن الصواب.

واحتمال الإرادة من الطعن والذمّ المنفيين، ما هو بالقياس إلى الاعتماد

(١) رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٢) الخلاصة: ٢٥١ رقم ١٧.

(٣) رجال الكشّي: ٢٢٩ رقم ٤١٣.

وقبول القول والوثاقة كما وقع من العلامة البهبهاني^(١)، كما ترى.
ويقوى ما ذكرنا - من عدم العموم - أنه قد ذكر للقول بعدم النقصان، حديثاً:
«عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن حذيفة بن منصور، عن
مولانا أبي عبد الله عليه السلام، قال:

«شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً»^(٢).

فأجاب: بأنّ هذا حديث شاذّ، نادر، غير معتمد عليه، في طريقه: محمد بن
سنان، وهو مطعون عليه، لا تختلف العصابة في تهمة وضعه، وما كان هذا
سبيله، لا يعمل عليه في الدين؛ بل يتطرّق الإشكال، ولو على وجه
الاختصاص أيضاً، ومنه يستكشف عدم الإتقان.

ومما ذكرنا ظهر ضعف ماجرى عليه الفاضل المعاصر في المستدرك: من أنّ
أخبار عمّار معتمدة لا بدّ من العمل عليها، وإن قلنا بعدم حجّية الموثّق مطلقاً،
أو عند وجود معارض صحيح.

قال: وذلك لوجود الدليل الخاصّ على حجّيتها؛ استكشافاً ذلك من
المواضع الأربعة.

منها: ما سمعت من كلام شيخنا المفيد عليه السلام؛ فإنّه على فرض تماميّة دلّالته،
دعوى دلّالته على حجّية خصوص عمّار، ولو بناءً على عدم الحجّية، في غاية
الصعوبة؛ فضلاً عمّا سمعت من الكلام في مفاده.

(١) تعلية الوحيد على منهج المقال: ١٦٧. (المخطوط).

(٢) الكافي: ٧٨/٤ ح ١.

[ما يستدلّ به على إماميّة عمّار الساباطي]

هذا، واستدلّ للقول بإماميّة بما رواه الكشي، عن مولانا الكاظم عليه السلام، أنّه قال:

«استوهبت عمّار الساباطي من ربّي، فوهبه لي»^(١).

قال السيّد الداماد في هوامش كتاب عيونه في الفقه: إنّهُ يدلّ على اماميّة من وجهين: فإنّ قوله «استوهبت» صريح في استيهابه، وليس يستوهب ناقض عهد التوحيد والإيمان، وقد ورد في التنزيل الكريم:

«مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ»^(٢) فإذا لم يكن ذلك للنبي صلّى الله عليه وآله وللمؤمنين، فكيف يكون ذلك له عليه السلام.

وقوله عليه السلام : «فوهبه لي» فقد تقرّر في علم أصول الإيمان، أنّه لا يكون المغفرة إلّا للمؤمنين، فإذاً قوله «فوهبه لي» في قوّة إني سألت ربّي أن يهديه ويعرفه الأمر فهداه وعرفه.

(١) خاتمة المستدرک: ٦٣٠-٦٣١.

(٢) التوبة: ١١٣.

ويضعف أولاً: بأنّه رواه الكُثَيّ في موضع: بالارسال^(١).
وفي الآخر: بإسناده عن عبدالرحمان بن حمّاد الكوفي، عن مروي^(٢).
وفي ثالث: بإسناده عنها عن رجل. ففي السند جهالة وارسال واضطراب واختلال^(٣).

وكلّ منها فضلاً عن جميعها يمانع عن انتهاض الاستدلال؛ ولاسيّما مع مخالفته لما اتّفقت عليه كلمة علماء الرجال؛ مضافاً إلى ما سمعت من الخبر المستفيض.

وأما ما استشكله بعضهم في قوله «عبدالرحمان بن حمّاد» من استظهار سقوط «أبي» قبل «ابن حمّاد»، نظراً إلى أنّ الموجود في كتب الرجال، هو «عبدالرحمان بن أبي حمّاد» دونه.

فيضعف، بأنّ رواية إبراهيم بن هاشم عنه، غير عزيز، ومنه: ما في التهذيب في باب «نَيْة الصائم»^(٤) وباب «الكفّارة في إفطار يوم شهر رمضان»^(٥) وفي الاستبصار في باب «ما يحسن وما لا يحسن»^(٦) وباب «من نذر أن يحجّ ماشياً فنحر»^(٧) وكما روى في التهذيب أيضاً في «باب المياه وأحكامها»

(١) رجال الكُثَيّ: ٢٥٣ رقم ٤٧١.

(٢) رجال الكُثَيّ: ٤٠٦ رقم ٧٦٣.

(٣) رجال الكُثَيّ: ٥٠٤ رقم ٩٦٨.

(٤) التهذيب: ١٨٩/٤ ح ٥٣٣.

(٥) التهذيب: ٢١٢/٤ ح ٦١٨.

(٦) الاستبصار: ٢٠٥/٤ ح ٧٦٩.

(٧) الاستبصار: ٤٩/٤ ح ١٦٨.

بإسناده عن أبي القاسم، عن عبدالرحمان بن حمّاد^(١).
 كما أنّ نفي وجوده في الكتب غير جيّد؛ لما في الفهرست من قوله:
 «عبدالرحمان بن حمّاد، له كتاب، رويناه بالإسناد الأوّل، عن أحمد بن أبي
 عبد الله، عن أبيه، عن عبدالرحمان بن حمّاد»^(٢).
 قيل: أحمد بن أبي عبد الله هو البرقي، وأبوه من أصحاب مولانا الرضا
 عليه آلاف التحية والثناء، وكذا إبراهيم بن هاشم الذي روى عن
 عبدالرحمان، وهما في مرتبة واحدة، فالظاهر اتّحادهما.
 وثانياً: أنّه قد وقع التعارض بين الخبر المقتضي لفتحيّة مع اعتضاده
 بالاشتهار، والمقتضي لاستيهابه، ومن الظاهر عدم الاجتماع، فلا بدّ من
 الترجيح، ولا إشكال في رجحان الأوّل؛ لما عرفت من اعتباره مع الاعتضاد،
 بخلاف الثاني.

ففيه وجوه من الإخلال، ومن هنا ما عن صاحب التكملة بعد استبعاد
 الاستيهاب، من الحكم بالطرح له أو لضعفه، وإمّا ما ذكره في المستدرک من
 نفي الاستبعاد؛ نظراً إلى أنّ الفطحيّة أقرب المذاهب الباطلة إلى مذهب
 الإماميّة؛ إذ ليس فيهم إنكار للحقّ وتكذيب لأحد من الأئمّة الإثني
 عشرية عليهم السلام؛ بل لا فرق بينهم وبين الإماميّة أصولاً وفروعاً، إلّا في اعتقادهم
 إمامة إمام بين الصادق والكاظم عليهم السلام في سبعين يوماً من غير تغيير في
 الأحكام وغيره من اللوازم الباطلة^(٣).

(١) التهذيب: ٤١٦/١ ح ١٣١٣.

(٢) الفهرست: ١٠٩ رقم ٤٦٥.

(٣) خاتمة المستدرک: ٦٣١.

أقول: قد عرفت عدم انقطاع هذه الفتنة برأسها بعد انقضاء سبعين يوماً، وبقاءها في الجملة في برهة من الزمان، والظاهر بقاء عمار على فطحيته إلى آخر زمانه، ويكون مصداقاً لما روى في الكافي في الباب المتقدم، بسنده عن مولانا الصادق عليه السلام قال:

«من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله، كان مشركاً» (١).

ولعله لذلك وقع إطلاق المشرك في الاستدلال من السيّد الداماد؛ بل مقتضاه عدم الانقياد لمولانا الكاظم عليه السلام أو غيره أيضاً؛ فكيف يقع الاستيهاب من مولانا الكاظم عليه السلام؟

ومن ثمّ ما يقال: من أنّه لو كان من الصادق عليه السلام، لكان له وجه (٢)، مع أنّ احتمال التقيّة في الخبر لا يخلو عن قرب؛ لعدم وقوع مثل هذه الواقعة في شأن الأجلّاء والعظماء الذين هم أعلى من عمار بمراتب. مضافاً إلى أنّ الظاهر أنّه كان صاحب أتباع وأصحاب، ومالك أوضاع وأسباب.

أمّا الأوّل: فلما تقدّم في حديث هشام (٣).

وأمّا الثاني: فلما رواه في الفقيه في باب علّة وجوب الزكاة؛ عن مولانا الصادق عليه السلام أنّه قال لعمار بن موسى الساباطي:

(١) الكافي: ١/٣٧٣ ح ٦.

(٢) ذكر المحدث النوري ذلك القول عن صاحب التكملة. خاتمة المستدرک: ٦٣١.

(٣) الكافي: ١/٣٥١، ح ٧. إشارة إلى ما في آخر الحديث: «فكلّ من دخل عليه قطع؛ إلّا طائفة عمار وأصحابه».

«يا عمار! أنت ربّ مال كثير؟ قال: نعم جعلت فداك. قال: فتؤدّي ما فرض الله عليك من الزكاة؟ قال: نعم.

قال: فتخرج الحق المعلوم من مالك؟ قال: نعم.

فقال: يا عمار، إنّ المال يفتنى، والبدن يبلى، والعمل يسبق، والديّان حيّ لا يموت، أمّا أنّه ماقدّمت فلن يسبقك، وما أخرت فلن يلحقك»^(١).

وكلّ منهما من بواعث التقيّة، فالظاهر أنّه لا إشكال في فطحيّته؛ بل ربّما يظهر من بعض رواياته: أنّه لم يكن في بعض الأزمان عارفاً بامامة مولانا الصادق عليه السلام؛ بل وكذا، إمامة آبائه عليهم السلام أيضاً.

فإنّه روى نقلاً قال: «كنت لا أعرف شيئاً من هذا الأمر، فخرجت حاجّاً فاذا أنا بمجموعة من الرافضة، فقالوا: أقبل إلينا، فأقبلت إليهم.

فقالوا: يا عمار! خذ هذه الدنانير وادفعها إلى أبي عبد الله عليه السلام.

فقلت: أخشى أن تقطع عليّ دنانيركم.

فقالوا: خذها ولا تخش.

فقلت: هاتوها! وأخذتها بيدي - إلى أن ذكر دخوله عليه عليه السلام - قال: فقال:

«يا عمار! آتنا بالمائة دينار!»

فقلت في نفسي: «والله ما سبقني رسول ولا كتاب، فمن أين علم أنّ معي

دنانير؟!».

فقال عليه السلام: «لا يزيد حبّة ولا ينقص، فوضع الميزان فوالله ما زادت

ولانقصت».

(١) من لا يحضره الفقيه: ٧/٢ ح ١٥٧٨.

ثم قال: «يا عمار! سلم علينا».

قلت: «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

فقال: «ليس هكذا يا عمار!».

فقلت: «السلام عليك يا ابن رسول الله ﷺ!».

فقال: «ليس هكذا».

فقلت: «السلام عليك يا وصي رسول الله ﷺ!».

قال: «صدقت يا عمار!» ثم وضع يده على صدري، وقال: «حان لك أن تؤمن» فوالله ما خرجت من عنده حتى توليت له وتبرأت من عدوه^(١).

وأما ما احتمله السيد السند النجفي رحمته الله من رجوعه عن الفطحية^(٢)، فلا يعرف له مأخذ؛ بل قد اعترف بما ذكرنا نفسه في موضع آخر من رجاله. قال: والقول الذي اختاره الشيخ والمحقق: من كونه فطحيًا ثقة في النقل، هو أعدل الأقوال وأشهرها؛ لثبوت كل من الأمرين بنقل الثقات الأثبات، وعليه يحمل كلام المفيد والنجاشي؛ فإن فساد مذهبه أمر معلوم لا يخفى على مثلها^(٣). (انتهى).

قلت: مع أن في دلالة سكوت النجاشي عن التعرض للمذهب على الإمامية محل النظر؛ لما وجدنا من سكوته مع ثبوت فساد مذهب المسكوت عنه، كما في عبد الله بن بكير^(٤)؛ فإن الظاهر فطحيته، لشهادة الشيخ في

(١) دلائل الإمامة: ٢٦٥ ح ١٩٤.

(٢) رجال السيد بحر العلوم: ١٢٦/٤.

(٣) رجال السيد بحر العلوم: ١٦٩/٣.

(٤) رجال النجاشي: ٢٢٢ رقم ٥٨١.

الفهرست^(١) والعدّة^(٢)، ومحمّد بن مسعود على ما حكى عنه الكشّي^(٣)
والعلامة في الخلاصة^(٤)، مع أنّه سكت عن ذكر مذهبه.

(١) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٢) عدّة الأصول: ٣٨١/١.

(٣) رجال الكشّي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٤) الخلاصة: ١٠٦ رقم ٢٤.

المبحث الثاني

في وثاقته وضعفه

الظاهر هو الأوّل؛ نظراً إلى صدور توثيقه من جماعة من الأعلام. فمنهم: النجاشي، قال: «عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخويه: قيس، وصباح، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، وكانوا ثقات في الرواية»^(١).

وهو مقتضى صريح كلام شيخنا المفيد، لعدّه من أصحاب الأصول، وجملة الفقهاء، والرؤساء الأعلام المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحد منهم^(٢). ومنهم: شيخ الطائفة، فإنّه ذكر في التهذيب: «من أنّه وإن كان فطحياً، لكنّه ثقة في النقل»^(٣).

(١) رجال النجاشي: ٢٩٠ رقم ٧٧٩.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٣/٣، نقلاً عن الرسالة الهلاليّة (المخطوطة) التي ألفها الشيخ المفيد رحمه الله ردّاً على من يقول بأنّ شهر رمضان ثلاثون يوماً وأنّه لا ينقص.

(٣) التهذيب: ١٠٠/٧ ح ٤٦٥.

وفي الاستبصار، فإنه قال في باب بيع الذهب والفضة: «إنّ هذه الأخبار، لا يعارض [ما قدّمناه؛ لأنّ المتقدّمة منها أكثر، لأنّا أوردنا طرفاً منه ها هنا وأوردنا كثيراً من ذلك في كتابنا الكبير، ولأنّ هذه الأخبار أربعة منها الأصل]^(١) فيها عمّار الساباطي وهو واحد، وقد ضعفه جماعة من أهل النقل، وذكروا أنّ ما ينفرد بنقله لا يعمل عليه؛ لأنّه كان فطحياً فاسد المذهب، غير أنّا لانطعن عليه بهذه الطريقة؛ لأنّه وإن كان كذلك، فهو ثقة في النقل لا يطنع عليه»^(٢).

ومنهم: المحقّق في الاعتبار كما سيأتي كلامه إن شاء الله تعالى؛ بل ربّما ينصرح من الشيخ في العدة دعوى إجماع الطائفة على العمل برواياته، كما عزا إليه المحقّق في الاعتبار^(٣)، والعلامة البهبهاني في تعليقات المدارك أيضاً. فإنّه ذكر في أوائل العدة: «وإذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحية والواقفية والناووسية وغيرهم، نظر فيما يروونه، فإن كان هناك قرينة تعضده، خبر آخر من جهة الموثقين بهم، وجب العمل به.

وإن كان هناك خبر يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرّراً في روايته متوقفاً في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبد الله بن بكير وغيره، وأخبار الواقفية مثل سماعة ابن مهران، وعليّ بن أبي حمزة، وعثمان

(١) ما بين القوسين قد أضفناه من المصدر ليتمّ المعنى.

(٢) الاستبصار: ٩٥/٣ ح ٣٢٥.

(٣) قال المحقّق: إنّ الأصحاب عملوا برواية عمّار؛ لثقته حتّى أنّ الشيخ ادّعى في العدة:

إجماع الإمامية على العمل بروايته ورواية أمثاله. الاعتبار: ٦٠/١.

ابن عيسى، ومن بعد هؤلاء، بما رواه بنو فضال، وبنو سماعه، والطاطريون، وغيرهم، فيما لم يكن عندهم فيه خلاف»^(١).

وأما ما ذكره السيّد السند النجفي رحمته الله من أنّ شمول العموم له غير معلوم؛ لأنّه فرع الماثلة في التوثيق، ولم يظهر من العدة ذلك^(٢).

فلا وجه له؛ لما عرفت من توثيقه نفس الشيخ في موضعين، فضلاً عن غيره، ولم يثبت وثاقة عبد الله بن بكير المذكور في كلامه بأزيد من هذا؛ بل لم يوثقه النجاشي رأساً.

نعم، وثّقه الشيخ في الفهرست^(٣)، وهو ظاهر كلام الكشي في موضع^(٤)، كما هو الظاهر ممّا ادّعى من إجماع العصاة على تصحيح ما يصحّ من روايته^(٥).

وربّما استدلّ في المستدرك على اعتبار رواياته - مضافاً إلى ما عرفت من دعوى الإجماع من الشيخ - بما ذكره المحقّق في أسنارالمعتبر: «من أنّ الأصحاب عملوا برواية هؤلاء، يعني عليّاً وعمّاراً، كما عملوا هناك»^(٦).

ولو قيل: قد ردّوا رواية كلّ واحد منهما في بعض المواضع. قلنا: كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع؛ متعلّلين بأنّه خبر واحد، وإلّا

(١) عدة الأصول: ٣٨١/١.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٨/٣.

(٣) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٤) رجال الكشي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٥) رجال الكشي: ٣٧٥ رقم ٧٠٥.

(٦) المعتبر: ٩٤/١.

فاعتبر كتب الأصحاب فأنك تراها مملوءة من رواية عليّ وعمّار^(١).
ويضعف بأنّ الظاهر منه الاستدلال بكلام المحقّق، لدعوى الإجماع على
كون رواياته علّة تامّة لثبوت الحكم في مواردّها، كما هو معنى الحجّة.
مع أنّ مقتضى صريح كلام المحقّق، أنّ رواياته من باب جزء العلّة، بمعنى
أنّه إذا وردت رواية منه، وعمل الأصحاب بها، أو انضمّ اليها القرائن، كانت
حجّة، وأين هذا من ذاك؟!.

وإن أبيت عنه، فاسمع لصدر كلامه هذا، فإنّه بعد ما حكم بطهارة سور
الطيور واستدلّ عليها بروايته البطائني والساباطي.

قال: «لا يقال: علي بن أبي حمزة واقفيّ وعمّار فطحيّ، فلا يعمل بروايتها.
قلنا: الوجه الذي لأجله عمل برواية الثقة، قبول الأصحاب أو انضمام
القرينة؛ لأنّه لولا ذلك لمنع العقل من العمل بخبر الثقة؛ إذ لا وثوق بقوله، وهذا
المعنى موجود هنا؛ فإنّ الأصحاب عملوا بروايتها كما علموا هناك»^(٢) إلى
آخر كلامه.

وأنت خير بظهوره فيما ذكرنا، ويشهد عليه ردّ روايته في مواضع من
المعتبر في صورة عدم الاقتران، كما ذكر عند الكلام فيما لو صلّى على
غير القبلة، في تضعيف استدلال الشيخ برواية عمّار: «والجواب بالظعن في
الرواية لضعف سندها؛ فإنّ عمّاراً فطحيّ»^(٣).

وفما إذا تمكّن من غسل الثوب بعدما صلّى فيه لعدم التمكن، في تضعيف

(١) خاتمة المستدرک: ٦٣٠.

(٢) المعتبر: ٩٤/١.

(٣) المعتبر: ٧٤/٢.

ما جرى عليه الشيخ من القول بالاعادة، استناداً إلى رواية عمّار: «الرواية ضعيفة السند؛ لأنّ رجالها فطحية»^(١).

ومن العجيب: استشهاده بقوله أيضاً: «إنّ عمّاراً مشهود له بالثقة في النقل، منضماً إلى قبول الأصحاب لروايته هذه، ومع القبول لا يقدر اختلاف العقيدة»^(٢)؛ فإنّه صريح فيما ذكرنا من القول بالاعتبار في صورة الانضمام.

وبالجملة: لم أجد من أنكر وثاقته، نعم: أنّه ربّما يظهر التردد في المقام ممّا ذكره العلامة في الخلاصة، فإنّه بعد ما ذكر في ترجمته من كلام الشيخ ورواية الكشي، قال: «والوجه عندي أنّ روايته مرجّحة»^(٣).

لو قيل: إنّ ما ذكره لعلّه من جهة فساد مذهبه دون التردد في وثاقته. فيندفع: بأنّه قد أكثر في الخلاصة من الاعتماد على روايات فاسدي العقيدة، كما لا يخفى على المستبّع، وهو المصرّح به في كلام بعض الفحول أيضاً، ولكنّه لا يقاوم ما قدمناه من تصريح جماعة من الأعلام بوثاقته.

بل قال السيّد السند النجفي رحمته الله في جملة كلام له: «وأما عمّار، فجمع على توثيقه، وفضله، وفقاهته، وقبول روايته»^(٤) (انتهى). وهو جيّد.

وممّا ذكرنا يظهر ضعف ما صنعه ابن داود رحمته الله حيث إنّه عنونه في الجزء الثاني من رجاله، وقال: «عمّار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، وأخوه: قيس، وصباح، (قرا)، (ق)، (جنح)، (كش)، كان فطحياً، (كش)، قيل:

(١) المعتبر: ٤٤٥/١.

(٢) المعتبر: ٧٣/١. قاله في المنزوحات.

(٣) الخلاصة: ١٠٨ رقم ٢٤.

(٤) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٨/٣.

إنَّ أبا الحسن موسى عليه السلام، قال:

«استوهبته من ربِّي، فوهبه لي ربِّي»^(١).

وإن قلت: الظاهر أنَّ الوجه فيه، فساد مذهبه.

قلت: إنَّه ينافيه، تعرُّضه لأخويه في الجزء الأوَّل، مع أنَّ الظاهر أنَّها أيضاً من الفطحيَّة، كما صرَّح به السيّد السند النجفي^(٢). فتأمَّل.

وأيضاً أنَّ ما عزي إلى الشيخ: من ذكره في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام غير مطابق للواقع؛ لعدم ذكره فيه، وإنَّما المذكور فيه: «عمار بن أبي الأحوص»^(٣).

والظاهر أنَّه الذي ذكره في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام أيضاً بقوله: «عمار ابن أبي الأحوص، أبو اليقظان البكري الكوفي اسند عنه»^(٤).

ولاريب في المغايرة كما يشهد به أمورٌ مضافاً إلى أنَّ مقتضى ظاهر كلامه، تصرُّح الشيخ بإخوة قيس، مع أنَّه في عدم مطابقتها للواقع كالسابق، فضلاً عن عدم مناسبة تكرار الكشِّي؛ ولكن لك تصحيح الأخوين بالعناية.

وبالجملة: فلوجه لما صنعه؛ بل ربَّما يظهر من بعض الروايات: أنَّه كان من أصحاب الأسرار، كما روى في الكافي في باب «الكتان» بإسناده: «عن سليمان بن خالد، عن عمار، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «أخبرت بما أخبرتك به أحداً»

(١) رجال ابن داود: ٢٥٣ رقم ٢٦٦.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٦٩/٣.

(٣) رجال الطوسي: ٢٣٩ رقم ٣٦.

(٤) رجال الطوسي: ٢٥٠ رقم ٤٣٧.

قلت: لا، إلا سليمان بن خالد.

قال: أحسنت، أما سمعت قول الشاعر:

فلا يَعدَوْنُ سَري وسَركَ ثالِثاً ألا كلّ سرّ جاوز الإثنين شاع^(١)

والظاهر أنّه هو الساباطي، كما أنّ الظاهر أنّ سليمان هو ابن دهقان؛ لرواية كلّ منهما عن الآخر.

وربّما احتمل في التعليقات: «أن يكون التحسين من باب الطعن والتوبيخ»^(٢).

بل استظهره بعض المتأخرين: «نظراً إلى أنّه لولاه، لما كان في البيت شهادة أصلاً ولا مناسبة مطلقاً».

وفيه: إنّهُ يمكن أن تكون الشهادة من باب إرادة المبالغة، ولا بعد فيه، مع أنّه لا يقدح فيما استظهرناه؛ فإنّ صدره ظاهر فيما ذكرناه.

ويؤيده، ما ثبت من أنّ سليمان من الأجلّة والأعيان، وناهيك ما ذكره النجاشي: «من أنّه كان قارئاً، فقيهاً، وجهاً، ومات في حياة مولانا أبي عبد الله عليه السلام فتوجّع لفقده، ودعا لولده وأوصى بهم أصحابه»^(٣).

وكذا ما عن الإرشاد: عن عدّة من شيوخ أصحاب مولانا أبي عبد الله عليه السلام وخاصّته، وبطانته، وثقاته الصالحين - رحمهم الله تعالى -^(٤).

(١) الكافي ٢/ ٢٢٤ ح ٩.

(٢) منهج المقال: ١٧٣. تعليقة الوحيد عليه.

(٣) رجال النجاشي: ٤٨٤/ ١٨٣.

(٤) الإرشاد: ٢٨٨.

المبحث الثالث

في اعتبار رواياته وعدمه

فنقول: قد اختلفوا فيه على أقوال:

القول بالاعتبار:

كما هو الظاهر من غير واحد من الفقهاء، على ما ينصرح من التتبع في كلماتهم، كما فيما ذكروا من تطهير البئر بالتراوح، وكذا وجوب نزح سبعين دلواً لموت الإنسان، وكذا وجوب الاجتناب عن الإنائين المشتبهين، وكذا بطلان صلاة الإمام إذا كان موقفه أعلى من موقف المأموم؛ فإنّ المستند في الأحكام المذكورة، روايات عمّار، فيظهر من الإفتاء على طبقها، القول باعتبار رواياته.

وكذا يظهر القول به من جماعة من مواضع آخر، مثل ما جرى غير واحد من القدماء والمتأخّرين، على استحباب تقديم غسل الدبر؛ استناداً إلى روايته،

كما وقع من الذكرى^(١) والدروس^(٢) والفوائد المليّة^(٣) والمشارك^(٤) والحدائق^(٥) وكذا ماجرى السيّد الداماد على حرمة مسّ المحدث ما على الدرهم والدينار؛ استناداً إلى روايته.

وصرّح بهذا القول العلامة البهبهاني في غير موضع من حواشيه على المدارك، قال في بعضها مورداً على صاحب المدارك: إنّ الموثّق حجة؛ ولا سيما موثقة عمّار؛ لدعوى الشيخ إجماع الطائفة على العمل بها. وهو مقتضى ما صرّح به السيّد السند النجفي رحمته الله فيما سيجيء إن شاء الله تعالى.

والقول بعدم الاعتبار:

والقائلون به بين من يظهر منهم أنّه لفساد مذهبه، كما هو مقتضى كلام المحقّق في مواضع من المعتبر.

فمنها: ما ذكره عند الكلام في غسل الإناء من النجاسات^(٦) وكذا في نواقض الوضوء^(٧) وكذا في ماء الأسنار^(٨)، وكذا في استحباب الأذان

(١) الذكرى: ٢٠/١.

(٢) الدروس: ٣/١.

(٣) الفوائد المليّة في شرح الرسالة النفلية للشهيد الثاني. قال المحقّق الطهراني: وهو شرح مزج فرغ منه صفر ٩٥٥ رأيت نسخة منه في المجلس كتبت في رجب ٩٦٣، ثمان سنوات بعد التأليف. الذريعة: ٣٦٠/١٦.

(٤) مشارق الشموس: ٨١/١.

(٥) الحدائق الناضرة: ٤٥/٢.

(٦) المعتبر: ٤٦٠/١.

(٧) المعتبر: ١١٤/١.

(٨) المعتبر: ٩٣/١.

والإقامة لمن أذن بنية الانفراد، ثم أراد أن يصلي جماعة^(١).

فإنه بعد ما نقل في كل من هذه المواضع رواية عن عمّار، ضعّفها باشتمال السند على الفطحية.

وأما ما ربّما يترآى منه من استدلاله بروايته عند الكلام في قراءة العزائم^(٢).

فالظاهر أنّ استدلاله بها من باب الموافقة للأصل، كما لا يخفى على من لاحظ كتابه.

نعم، إنّه ربّما يظهر ذلك ممّا ذكره عند الكلام في التراوح، فإنّه قال: «فإن غلب الماء، تراوح عليها قوم، إثنين إثنين يوماً؛ لرواية عمّار بن موسى.

ثم ذكر الرواية مجيباً عن الطعن فيها بضعف السند: «فإن روايتها ابن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمّار، وكلّهم فطحية؛ بأنّ المذكورين وإن كانوا بها متّصفين لكنّه مشهود لهم بالثقة، ولا طعن في روايتهم، إذا لم يكن معارض»^(٣).

لكنّ الظاهر أنّ الوجه في استدلاله بها تلقّيها الأصحاب بالقبول، كما جرت طريقته على العمل بالروايات الموثقة المعتمدة بعمل الأصحاب، كما يشهد به ما صرح في ذيل كلامه هذا، من أنّ هذه الرواية وإن ضعف سندها؛ فإنّ الاعتبار يؤيدها من وجهين، أحدهما: عمل الأصحاب على رواية عمّار؛ لثقتها على أنّ الشيخ ادّعى في العدة إجماع الإمامية على العمل بروايته، ورواية

(١) المعتبر: ٢/١٣٧.

(٢) المعتبر: ٢/١٧٦.

(٣) المعتبر: ١/٦٠.

أمثاله ممن عدّدهم...» (١).

ومثله ما ذكره في ذيل هذا المبحث بعد ذكر رواية عمار: «لا يقال: هذا السند فطحية؛ لأننا نقول: هذا حق، لكنه من الثقات مع سلامته عن المعارض، والرواية معمول عليها بين الأصحاب عملاً ظاهراً، وقبول الخبر بين الأصحاب مع عدم الرادّ له يخرج به إلى كونه حجة» (٢).

(١) المعتبر: ٦٠/١.

(٢) المعتبر: ٦٢/١.

أقول: إنَّ التتبع في المعتبر، يثبت أنَّ عمل المحقق رحمته الله بروايات عمار بأمور:

١- انضمام رواياته بعمل الأصحاب، كما قال في الأسفار بعد نقل روايته: «... الوجه الذي لأجله عمل برواية الثقة، قبول الأصحاب أو انضمام القرينة ... موجود هنا. المعتبر: ٩٤/١. وقال في المنزوحات: «إنَّ عماراً مشهود له بالثقة في النقل، منضماً إلى قبول الأصحاب لروايته هذه، ومع القبول لا يقدح اختلاف العقيدة». المعتبر: ٧٣/١. وفي الأسفار: «لا يقال: عمار فطحى ومحمد بن سنان ضعيف وحفص بن غياث عامي، لأننا نقول: هذه الروايات وإن ضعف سندها فإنَّ فتوى الأصحاب يؤيدها». المعتبر: ١٠١/١. كذا في أحكام الوضوء. المعتبر: ١٧٥/١.

هذا إذا لم يخالفها أكثر الأصحاب وإلا لم يعمل بها، كما في سجدتي السهو: «وخبر الأصحاب نادر ينفرده به عمار الساباطي وهو فطحى فلا يعمل بها، ويعارضه بما رواه سماعة ... وهو اختيار أكثر الأصحاب». المعتبر: ٣٩٩/٢.

٢- إذا لم تكن لها معارض من الروايات الصحيحة، كما قال في التراوح: «... ولا طعن في روايتهم إذا لم يكن لها معارض من الحديث السليم». المعتبر: ٥٩/١. وفيه أيضاً: «رواية عمار، وإن كان ثقة؛ لكنه فطحى فلا يعمل بروايته مع وجود المعارض السليم». المعتبر: ٦٧/١. وفي الأسفار: «الجواب بالظن بضعف السند ووجود المعارض ... والجماعة فطحية فلا يترك لأجله رواية الفضل...». المعتبر: ٩٤/١.

وهذا هو الظاهر من العلامة في مواضع من المنتهى، مثل ما ذكره في التراوح^(١)، ونزع السبعين لموت الإنسان^(٢)، وماء الأسثار^(٣)؛ من تضعيف

→ وفيها أيضاً: «عمّار وإن كان فطحياً، وساعة وإن كان واقفياً، لا يوجب ردّ روايتها هذه؛ أمّا أولاً؛ لشهادة أهل الحديث لها بالثقة، وأمّا ثانياً؛ فلعمل الأصحاب بالحديث وسلامتها من المعارض». المعتبر: ١/١٠٣.

وفي أحكام النفاس: «وإن كان في سندها فطحية؛ لكنهم ثقات في النقل ولامعارض لها ويؤيدها الأصل». المعتبر: ١/٢٥٢.

وفي غسل الإناء لموت الفأرة: «الرواية ضعيفة لانفراد الفطحية بها، ووجود الخلاف في مضمونها». المعتبر: ١/٤٦. وكذا في غسل الإناء من القذر. المعتبر: ١/٤٦٢.

وفيمن صلى على غير القبلة: «فإنّ عمّار فطحى، فلا يترك بخبره الخبر السليم». المعتبر: ٧٤/٢.

٣- إذا لم تكن منافية للأصل كما قال في دفن الميت: «والسند كلّ فطحية وهو مناف للأصل». المعتبر: ١/٣٢٦. وفي الوضوء: «ولاحجة في رواية عمّار لضعفها؛ فإنّ الرواة لها فطحية وهي منافية للأصل ومخصّصة لعموم الأحاديث الصحيحة». المعتبر: ١/١١٤. وفي النفاس كما مرّ: «... ويؤيدها الأصل». المعتبر: ١/٢٥٢.

٤- قد عمل برواياتها في المستحبات والآداب، كما هو طريق الفقهاء. قال في استحباب الأذان: «في هذه الرواية ضعف؛ فإنّ سندها فطحية؛ لكن مضمونها استحباب تكرار الأذان والإقامة وهو ذكر الله، وذكر الله حسن». المعتبر: ٢/١٣٧. وفيه أيضاً: «وهذه الأخبار تتضمّن آداباً فلا مشاحة في طرقها». المعتبر: ٢/١٤٨.

٥- قد عمل أيضاً برواياتها إذا كانت مؤيدة للروايات الأخرى، كما في باب الأذان. المعتبر: ٢/٣٩١. وفيما يجوز قطع الصلاة. المعتبر: ٢/٢٥٨. وفي صلاة الميت. المعتبر: ٣٥٨/٢ و....

(١) منتهى المطلب: ١/١٢.

(٢) منتهى المطلب: ١/١٣.

(٣) منتهى المطلب: ١/٢٦ و ٢٧.

روايته بفطحيّة الراوي؛ ولكنّه استدلّ بروايته مع هذا عند الكلام في النفاس^(١). وقد اختلف كلامه في المختلف، فاستدلّ بروايته تارةً، وضعفها أخرى. فن الأول: ماجرى على طهارة الأرض والمحصّر والبواري، إذا أصابها بول وشبهه من النجاسات المانعة ثمّ جفّفها الشمس؛ استناداً إلى رواية عمّار^(٢).

وكذا ماجرى على عدم اعتبار تعدّد الغسل فيما لو وقع الإناء في الماء الراكد الكثير أو الجاري؛ تعويلاً على روايته^(٣).

ومن الثاني: ماجرى على تضعيف ماحكى عن الشيخ، من الاستدلال على وجوب غسل الإناء سبع مرّات بموت المجرّد؛ بما رواه عمّار^(٤).

ويظهر هذا القول: من السيّد السند في المدارك؛ فإنّه ضعف روايته في غير موضع منه، بأنّه فطحيّ كما في التراوح وغيره^(٥).

وربّما عزي إليه في الحدائق عند الكلام في وجوب إسماع المصلّي جواب السلام؛ الاستدلال بروايته في وجوب ردّ السلام طاعناً عليه: بأنّ الأخبار الموثّقة إن كانت معتبرة، فلا وجه لتضعيفها لسوء مذهب راويها في غير مرّة، وإلا فلا وجه للاستدلال بها.

(١) منتهى: ١٢٣/١.

(٢) مختلف الشيعة: ٦١/١.

(٣) مختلف الشيعة: ٦٤/١.

(٤) نفس المصدر.

(٥) مدارك الأحكام: ٦٧/١، ٩٣، ١٠٧، ١٣٢، ١٥٤، ٢٨٠.... وذكر روايات عمّار في موارد عمل بها أو لم يناقش في سندها، فراجع: مدارك الأحكام: ١٣٠/١، ١٥٩، ١٨١، ٣٤٤، ٣٦٠....

قال: «ولكن هذه قاعدته من استدلاله بها عند الحاجة لها وردّها بضعف السند عند اختيار خلاف مفادها.

وقد عبّر عن روايته مستدلاًّ بها بـ «الموثقة» ومعرضاً عنها بـ «الرواية» وهي طريقة غير محمودّة؛ إلّا أن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح الذي هو إلى الفساد أقرب من الصلاح، أوجب لهم اختلال الزمام، وعدم الوقوف على قاعدة في المقام»^(١).

وطعن بها أيضاً في البناء على الأكثر، فيما لو شكّ في عدد الركعات؛ مستعجلاً منه^(٢).

ولكنّ الظاهر أنّ الطعن على الطاعن نظراً إلى أنّه وإن يوهّم كلامه في المقامين المذكورين، الاستدلال بالخبر وقبوله على وجه الإطلاق؛ ولكنّ الظاهر أنّ استدلاله به في كلّ منها بواسطة موافقها للخبر الصحيح.

وبعبارة أخرى: أنّ ذكره من باب التأييد واعتضاد الخبر الصحيح، كما ذكر في الأوّل: صحيحة محمّد بن مسلم^(٣)، وفي الثاني صحيحة عبدالرحمان^(٤)، وعلى هذا جرت طريقته، ومن هنا أنّه لم يظهر الاستدلال بروايته في موضع لم يكن موافقاً للخبر الصحيح، أو الأصل. فأَيّ كلام على هذا الكلام.

وأما ما ذكره من اختلاف التعبير في مقامي الاستدلال والاعراض، فطعن في غير موقعه؛ فإنّ التتبع في الكتاب يشهد بخلافه؛ فإنّه عبّر عنها كثيراً

(١) الحدائق الناضرة: ٧٦/٩.

(٢) الحدائق الناضرة: ٢١١/٩.

(٣) مدارك الأحكام: ٤٧٤/٣.

(٤) مدارك الأحكام: ٢٥٦/٤.

بالموتقى في مقام الإعراض، كما وقع منه ذلك في شرح قول المحقق: «فإن لم يكن له كفن جعل في القبر، وسترت عورته، وصلى عليه بعد ذلك»^(١). وفي شرح قوله: «ولا ينعقد والإمام أعلى من المأموم»^(٢). وفي شرح قوله: «والموطن الذي يتم فيه، هو كل موضع له فيه ملك»^(٣). وبين من يظهر منه أنه لتفردّه بالغرائب^(٤)، مضافاً إلى سوء مذهبه، أو الوجه الأول خاصة.

كما يظهر من العلامة في المنتهى عند الكلام في استحباب الابتداء بأيّ المخرجين، فحكم بالتسوية، استناداً إلى أن عمّاراً لا يوثق بما ينفرد به^(٥). وكذا ما عن السيّد السند الجزائري في غاية المرام: «من أن عمّاراً كان من الفطحية لا يعتمد على رواياته؛ سيما إذا اختصّ بنقلها وعارضها ما هو أوضح منها سنداً؛ لتهافتها واختلاها متناً وسنداً، حتّى يضرب به المثل بين أرباب الحديث، فيقال: كأنّه خبر عمّار؛ للحديث الذي تكثرت وجوه اختلاله وتهافته.

قال: سمعت من أوثق المحدثين يوماً أنّه قال: سبعون خيراً يرويهما عمّار، لا يقابل فلساً واحداً عندي، وهذا محمول منه على شدة المبالغة في عدم القبول؛ إلّا إذا تعاضدت أو توافقت».

(١) مدارك الأحكام: ١٧٣/٤.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٢٠/٤.

(٣) مدارك الأحكام: ٤٤٣/٤.

(٤) هو عطف على قوله: والقائلون به (أي عدم الاعتبار) بين من يظهر منهم أنّه لفساد

مذهبه.

(٥) منتهى المطلب: ٤٧/١.

وكذا من المحدث الكاشاني، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وتحقيق المقام:

إنّه يأتي الكلام تارةً: في أنّ سوء مذهبه هل يقتضي تضعيف رواياته أم لا؟
وأخرى: في أنّه بناءً على الأوّل، هل ينجر ضعف رواياته بعمل الأصحاب
أم لا؟

وثالثةً: في أنّه هل وقع في أخباره التهافت أم لا؟
ورابعةً: في أنّه بناءً على الأوّل، هل بلغ على حدّ يقتضي عدم اعتبار
أخباره لعدم حصول الاطمينان أم لا؟
فيقع الكلام في مقامات أربع، إلّا أنّ الأولين منها وظيفة علم الأصول، وقد
فضّلنا الكلام فيها في كتابنا المسمّى بالمقاصد المهمّة، فنقتصر في الكلام في
الأخيرين.

فنقول: أمّا الأوّل، فالأظهر القول بالوقوع، كما يكشف عنه التتبّع في
أخباره وهو المنصرح في كلمات جماعة من الأصحاب.

فنها: ما رواه الشيخ في التهذيب بالإسناد عن عمّار الساباطي، عن أبي
عبدالله عليه السلام - في حديث طويل - قال:

«وسئل عن بئر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير؟ قال: ينزف كلّها»^(١).

فإنّ نزع جميع الماء بوقوعها، مخالف للأخبار وكلمة الأصحاب، فإنّه
لم يقع في شيء منها الحكم المذكور، كما لم يظهر من أحد منهم ذلك أيضاً،
لا إيجاباً ولا استحباباً.

نعم، إنّه قد جرى في المدارك على القول بإيجابه في الثالث، على القول بنجاسة ماء البئر بالملاقاة؛ استناداً إلى ما يستفاد ممّا في صحيحة عبد الله بن سنان: من أنّه إن مات فيها ثور أو نحوه، أو صبّ فيها خمر، ينزح الماء كلّهُ، ومضعفاً للرواية المذكورة، بأنّها ضعيفة السند، متروكة الظاهر، متهافة المتن^(١).

ومنها: ما رواه فيه أيضاً بإسناده: «عنه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «رجل شكّ في المغرب، فلم يدر ركعتين صلّى أم ثلاثة؟ قال: يسلم، ثمّ يقوم فيضيف إليها ركعة، ثمّ قال: هذا والله ممّا لا يقضى أبداً»^(٢).

وروى فيه أيضاً بإسناده: عنه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن رجل لم يدر صلّى الفجر ركعتين أو ركعة؟ قال: يتشهد وينصرف، ثمّ يقوم فيصلّي ركعة، فإن كان صلّى ركعتين كانت هذه تطوّعاً، وإن كان صلّى ركعة كانت هذه تمام الصلاة. قلت: فصلّى المغرب، فلم يدر إثنين صلّى أم ثلاثاً؟»^(٣) الحديث. فإنّ المشهور بين الأصحاب - كما في البحار^(٤) والحدائق^(٥)؛ بل إجماعهم، كما في الرياض^(٦) - : على أنّ من شكّ في عدد الفريضة الثانية

(١) مدارك الأحكام: ٦٧/١.

(٢) التهذيب: ١٨٢/٢ ح ٧٢٧.

(٣) التهذيب: ١٨٢/٢ ح ٧٢٨.

(٤) البحار: ٢٣٣/٨٨.

(٥) الحدائق الناضرة: ١٦٤/٩.

(٦) الرياض: ٢١٨/١.

كالصبح، والثلاثيّة، كالمغرب، يجب عليه إعادة الصلاة، ودلت عليه أخبار متكرّرة.

ومن هنا أنّه أجاب في الاستبصار بعد ذكر الخبر الأوّل: أنّه شاذّ، مخالف للأخبار كلّها، وإنّ الطائفة قد أجمعت على ترك العمل به»^(١).

وقال العلامة المجلسي في البحار، بعد ذكر جملة كلام: «وبالجملة، إنّهُ يشكّل التعويل على هذا الخبر الذي رواه عمّار، الذي قلّ أن يكون خبر من أخباره خالياً عن تشويش واضطراب في اللفظ أو المعنى، وترك الأخبار الكثيرة الصحيحة الدالة على البطلان، وإلاّ لكان يمكن القول بالتخير»^(٢).

وقال في الوافي: «ولو كان الراوي غير عمّار، لحكّمنا بذلك، إلاّ أنّ عمّاراً ممّن لا يوثّق بأخباره»^(٣).

نعم؛ إنّهُ قد حكى في المختلف^(٤) والذكرى^(٥) نقلاً عن الصدوق في المقنع، أنّه قال:

«إذا شككت في المغرب ولم تدر أفي ثلاث أنت أم في أربع، وقد أحرزت الثنتين في نفسك وأنت في شكّ من الثلاث والأربع، فأضف إليها ركعة أخرى، ولا تعتدّ بالشكّ. فإن ذهب وهمك إلى الثالثة، فسلم وصلّ ركعتين بأربع

(١) الاستبصار: ٣٨/١ ح ١٠٥.

(٢) البحار: ٢٣٤/٨٨ ح ٣٦.

(٣) الوافي: ١٤٦/٢. من الطبعة القديمة.

(٤) المختلف: ١٣٤/١.

(٥) الذكرى: ٢٢٥.

سجدة»^(١).

قال في الذكرى بعد نقل ذلك: «وهو قول نادر»^(٢) (انتهى).
ولا يخفى أنَّ في دلالة عبارة المقنع على ما نسبنا إليه محلَّ الإشكال؛ بل
الظاهر خلافه، حيث إنَّه في سابق الكلام المذكور:
«وإذا شككت في الفجر فأعد! وإذا شككت في المغرب فأعد، وروي: إذا
شككت في المغرب» فساق الكلام المذكور. ومن المعلوم أنَّ ظاهر السياق هو
القول المشهور.

ومنها: ما رواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده: عنه، عن أبي عبد الله عليه السلام:
«من السهو ما يجب فيه سجدة السهو، فقال: إذا أردت أن تقعد فقم، أو
أردت أن تقوم فقع، أو أردت أن تقرأ فسبّحت، أو أردت أن تسبّح فقرأت،
عليك سجدة السهو، وليس في شيء مما يتم به الصلاة سهو.
وعن الرجل إذا أراد أن يقعد فقام، ثم ذكر من قبل أن يقوم شيئاً أو يحدث
شيئاً؟ قال: ليس عليه سجدة السهو حتّى يتكلّم بشيء - إلى أن قال: - وعن
الرجل يسهو في صلاته فلا يذكر ذلك حتّى يصلي الفجر قال: لا يسجد سجدة
السهو حتّى يطلع الشمس ويذهب شعاعها»^(٣).

وفي الخبر المذكور وجوه من التهافت والاضطراب:
الأوّل: ما يظهر من صدره من وجوب السجدة للقيام في موضع القعود
وبالعكس، فإنَّه مناقض لصريح الفقرة الثانية، إن أراد بها ظاهرها.

(١) المقنع والهداية: ٣٠/١.

(٢) الذكرى: ٢٢٥.

(٣) التهذيب: ٣٥٣/٢ ح ١٤٦٦.

مضافاً إلى ما في التفصيل حينئذ من المباينة الظاهرة.

وإن أراد بها ما يوافق التفصيل، فخلافاً السياق.

فقد أجاد بعض مشايخ المحققين فيما حكى عنه: من ردّه بالمناقضة.

وأما ما عن العلامة في المنتهى من دفعها: «بأنّه لما استفيد من السؤال الأوّل أنّ سجود السهو، أمّا هو بالإتيان بالقيام في موضع القعود وبالعكس، سئل ثانياً عن أنّه لو ذكر قبل أن يأتي بشيء من القيام بالكليّة أو يفعل شيئاً مطلقاً؟ أجاب عليه: بأنّه لا سجود سهو هنا، إلّا أن يستكلم، وهو معنى صحيح لا منافاة فيه؛ للحكم الأوّل»^(١).

كما ترى؛ لظهور قوله: «فقام» في تحقّق القيام؛ بل نقول: إنّ تهافت آخر؛ فإنّ قوله «فقام» ظاهر في التحقّق بخلاف قوله «ثمّ ذكر من قبل»؛ لظهوره في عدمه.

الثاني: قوله أنه قال: وليس في شيء ممّا يتم به الصلاة سهو، فإنّه لا يظهر له وجه لم يقع مثله في غيره، وقال في الوافي: لعلّ المراد: أن لا سجدي سهو فيما يتدارك به السهو. مثل أن يسهي عن سجدة فسجد أو عن تشهد فتشهد^(٢). وفيه مضافاً إلى ما فيه من الخفاء؛ أنّ المشهور بين الفقهاء في الموضعين المذكورين وجوب السجدة.

بل قال في الحقائق: «قد تكاثر الأخبار بوجوب سجدة السهو في الموضع الثاني، قال: وهو الذي صرح أكثر الأصحاب؛ بل نقل بعض شراح الشرايع أنّه

(١) منتهى المطلب: ١/٤١٨.

(٢) الوافي: ٢/١٤٩ من الطبعة القديمة.

لا خلاف فيه بين الأصحاب»^(١).

ويشبهه ما رواه الشيخ بإسناده: عن عمار، أنه قال:، سألت أبا عبد الله عليه السلام: «عن رجل ينسي الركوع أو سجدة، هل عليه سجدة السهو؟ قال: لا، قد أتم الصلاة»^(٢).

وما استظهره في الوسائل: من أن المراد إذا ذكر قبل فوت محله وأتى بما نسيه بقرينة قوله «قد أتم الصلاة»^(٣)، كما ترى.

الثالث: قوله: «عن الرجل يسهو في صلاته فلا يذكر ذلك حتى يصلي الفجر...»^(٤).

فإن تحديد الزمان على الوجه المذكور مخالف لاطلاق قوله عليه السلام «من أنه ليسجد لها متى ما ذكر» مضافاً إلى أنه مما لم يذهب إليه أحد من الأصحاب فيما أعلم، ولا دليل عليه أيضاً غيره، كما قال في الحقائق.

والظاهر أنه لا قائل بين الأصحاب، على أن قوله: «يسهو في صلاته فلا يذكر ذلك حتى يصلي الفجر» لا يخفى مافيه.

وفسره في الوافي: بدخول وقت كراهة الصلاة، وفيه مافيه.

ومنها: ما رواه الصدوق: عنه عن مولانا الصادق عليه السلام قال:

«سألته عن سجدي السهو، هل فيهما تسبيح وتكبير؟

فقال: لا! إنهما سجدة فقط، فإن كان الذي سهوا هو الإمام، كبر إذا سجد، وإذا رفع رأسه ليعلم من خلفه أنه قد سهى، وليس عليه أن يسبح فيهما، ولا

(١) الحقائق الناضرة: ١٥٠/٩.

(٢) التهذيب: ٣٥٤/٢ ح ١٤٦٦.

(٣) الوسائل: ٢٣٨/٨ ح ١٠٥٢٨.

(٤) التهذيب: ٣٥٤/٢ ح ١٤٦٦.

فيهما تشهد بعد السجدين»^(١).

فإن فيه أيضاً وجوهاً من التهافت.

الأول: ما يظهر منه من عدم وجوب الذكر فيها مع أنّ المنصور كما هو المشهور، القول بالوجوب، كما يدلّ عليه صحيحة الحلبي المروية في الكافي والتهذيب:

«قال: تقول في سجدي السهو: بسم الله وبالله، وصلى الله على محمد وآل محمد.

قال الحلبي: وسمعتة مرة أخرى يقول فيها: بسم الله وبالله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»^(٢).

واعترض المحقق عليها تارةً: بمنافاتها للمذهب من حيث تضمّنها وقوع السهو من الإمام عليه السلام.

وأخرى: باحتمال أن يكون ما قاله على وجه الجواز لا للزوم.

مدفوع، أولهما: باحتمال أن يكون المراد «وسمعتة مرة أخرى يقول: تقول فيها...» بل هو الظاهر كما لا يخفى على المتأمل في السياق، فلا حاجة لما ذكره في الوافي من نفي البأس عن نسبة السهو إلى الإمام عليه السلام.

وثانيهما: بظهورها في الزوم، كما هو ظاهر.

فقد بان ضعف ما في المنتهى^(٣) والمدارك^(٤) والذخيرة^(٥) من القول بعدم

(١) الفقيه: ١/٣٤١ ح ٩٩٦.

(٢) الكافي: ٣/٣٥٦ ح ٥ والتهذيب: ٢/١٩٦ ح ٧٧٣.

(٣) منتهى المطلب: ١/٤١٨.

(٤) مدارك الأحكام: ٤/٢٤٠.

(٥) الذخيرة: ٣٨١.

الوجوب.

الثاني: ما يظهر منه من وجوب التكبير، ولا قائل به في الأصحاب، نعم إن المحكي عن المشهور: القول باستحبابه.

وهو ضعيف أيضاً حيث أن مقتضى العمل به، القول باستحبابه لخصوص الإمام عليه السلام، مع أن في المحكي عنهم، القول باطلاق الاستحباب.

الثالث: ما يظهر منه من عدم وجوب التشهد فيهما، مع أن المشهور المنصور، القول بالوجوب؛ بل عن الفاضلين في المعتبر^(١) والمنتهى^(٢): أنه قول علمائنا أجمع.

ويدل عليه ما في صحيحة الحلبي: «واسجد سجدتين بغير ركوع ولا قراءة تتشهد فيها تشهداً خفيفاً»^(٣). ومثله ما في بعض الروايات^(٤).

فلا وجه لما عن العلامة في المختلف: من استقراب القول بالاستحباب؛ استدلالاً بأصالة البراءة، والرواية المذكورة^(٥).

وما عن المدارك: من التأييد بانتفاء الأمر بالتسليم في الصحيحة، والأمر بالتشهد في صحيحة ابن سنان^(٦)، مع ورودهما في مقام البيان^(٧).

(١) المعتبر: ٤١٠/٢.

(٢) منتهى المطلب: ٤١٨/١.

(٣) التهذيب: ١٩٦/٢ ح ٧٧٣، الاستبصار: ٣٨٠/١ ح ١٤٤١ والفقيه: ٢٣٠/١ ح ١٠١٩.

(٤) الكافي: ٣٥٥/٣ ح ٣، التهذيب: ١٩٦/٢ ح ٧٧٢.

(٥) المختلف: ١٤٣.

(٦) الكافي: ٣٥٥/٣ ح ٣، التهذيب: ١٩٦/٢ ح ٧٧٢.

(٧) مدارك الأحكام: ٢٨٣/٤.

وأضعف منه متابعتة في الذخيرة^(١) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المتهافئة المروية عنه، وقد جمعنا كثيراً منها في سابق الأزمان.

وربّما استشهد المحقق القمي، في القوانين^(٢) لما ذكرنا بعد ماذكر من أنّ عمّار الساباطي، مع كثرة رواياته وشهرتها، لا يخفى على المطلع برواياته، مافيهما من الاضطراب والتهافت الكاشفين عن سوء فهمه وقلة حفظه؛ بما رواه في الكافي بإسناده: «عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

إنّ عمّاراً الساباطي يروي عنك رواية، فقال: ماهي؟

قلت: إنّ السنّة فريضة.

قال: أين يذهب؟ ليس هكذا حدّثته! إنّما قلت له: من صلّى فأقبل على صلاته، ولم يحدث فيها، أو لم يسه فيها، أقبل الله عليه ما أقبل عليها، فربّما رفع نصفها، أو ثلثها، أو خمسها، وإنّما أمرنا بالسنّة، ليكمل بها ماذهب من المكتوبة»^(٣).

أقول: إنّهُ يمكن أن يكون ماحكاه عمّار، هو الذي سمعه عن الإمام عليه السلام، والمراد من قوله عليه السلام: «وأين يذهب؟ ليس هكذا حدّثنا»: إنّهُ ليس المراد من قولي ما يفهم من ظاهره؛ بل المراد... إلى آخره.

ووقع نظيره في الأخبار كثيراً، وبه يدفع الاستبعاد.

فنهنا: ما في الكافي بإسناده عن الثمالي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام:

«إياك والرياسة! وإياك أن تتطأ أعقاب الرجال!».

(١) الذخيرة: ٣٨١.

(٢) لم نجد على ما فحصنا في القوانين المطبوعة التي بأيدينا.

(٣) الكافي: ٣/٣٦٢ ح ١.

قلت: «جعلت فداك، أما الرياسة فقد عرفتُها، وأما أن أظأ أعقاب الرجال فما ثلثا في يدي؛ إلأَ ممّا وطئتُ أعقاب الرجال؟»^(١).

فقال: «ليس حيث تذهب، إياك أن تنصب رجلاً دون الحجّة، فمصدّقه في كلّ ما قال»^(٢).

وما رواه فيه أيضاً: عن أحدهما عليه السلام قال:

«لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الكبر».

قال: «فاسترجعت».

فقال: «ما لك تسترجع؟ قلت: لما سمعت منك».

فقال: «ليس حيث تذهب، إنّما أعني الجحود وإنّما هو الجحود»^(٣).

وما رواه فيه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام إنّ رجلاً قال له: إنّ من قبلنا يروون إنّ الله يبغض بيت اللحم؟ فقال:

«صدقوا وليس حيث ذهبوا، إنّ الله يبغض البيت الذي يؤكل فيه لحوم الناس»^(٤).

وما رواه في التهذيب بإسناده: عن عمّار الساباطي، قال:

«كنّا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام بمنى، فقال له رجل: ما تقول في النوافل؟»

(١) أي: مشيت خلفهم لأخذ الرواية عنهم.

(٢) الكافي: ٢/٢٩٨ ح ٥.

(٣) الكافي: ٢/٣١٠ ح ٧.

(٤) الكافي: ٦/٣٠٩ ح ٦.

فقال: «فريضة».

قال: «فزعنا وفرع الرجل!!»

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إنما أعني صلاة الليل على رسول الله صلّى الله عليه وآله من الله عزّ وجلّ، يقول:

«وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ»^(١)». ونظائرها كثيرة.

وإن قلت: إنّه قد وقع نظائر هذه المخالفات؛ للاجماع والمناقضات بحسب الظواهر في غير مورد، ويشبه أن يكون من أظهرها ما رواه الشيخ في التهذيب عن عليّ بن مهزيار، في الصحيح، قال:

«كتب إليه أبو جعفر عليه السلام وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة، قال:

«الذي أوجبت في سنتي هذه - وهذه سنة عشرين ومائتين فقط لمعنى من المعاني، أكره تفسير المعنى كلّهُ خوفاً من الانتشار، وسأفسّر لك بعضه إن شاء الله تعالى، إنّ موالى أسأل الله صلاحهم، أو بعضهم قصّروا فيما يجب عليهم، فعلمت ذلك فأحببت أن اطهرهم وازكّهم بما فعلت في عامي هذا من أمر الخمس، قال الله تعالى:

«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»^(٢) - إلى أن قال: - ولم أوجب ذلك عليهم في كلّ عام، ولا أوجب عليهم إلّا الزكاة التي فرضها الله تعالى عليهم، وإنّما أوجب

(١) الإسراء: ٧٩.

(٢) الكافي: ٢/٢٤٢ ح ٢٨.

(٣) التوبة: ١٠٣.

عليهم الخمس في سنتي هذه ، في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ، ولم أوجب ذلك عليهم في آنية ، ولا متاع ، ولا دواب ، ولا خدم ولا ربح ربحه في تجارة ، ولا ضيعة ؛ إلا ضيعة سافسّر لك أمرها ؛ تخفيفاً منّي عن موالي ، رضاً منّي عليهم لما يغتال السلطان من أموالهم ، ولما ينويهم في ذاتهم .

فأمّا الغنائم والفوائد ، فهي واجبة عليهم في كلّ عام ، قال الله تعالى : «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ...»^(١).

فالفوائد - يرحمك الله - فهي الغنيمة يغنمها المرء ، والفائدة يفيدها ، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر ، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن ونحوها ، فمن كان عنده من ذلك فليتوصّل إلى وكيلي ، ومن كان نائباً فليتعلم لا يصاله .

فأمّا الذي أوجب من الضياع والغلات في كلّ عام ، فهو نصف السدس ، فمن كانت ضيعته تقوم بمؤنته ، ومن كانت ضيعته لا تقوم بمؤنته فليس عليه نصف سدس ولا غير ذلك»^(٢) (انتهى ملخصاً).

ففيه وجوه من الإشكال ، كما تبّه عليها في المنتقى .
الأوّل : إنّ المعهود المعروف من أحوال الأئمة عليهم السلام أنّهم خزنة العلم وحفظه الشرع ، يحكمون فيه بما استودعهم الرسول وأطلعهم عليه ، وأنّهم لا يغيرون الأحكام بعد انقطاع الوحي ، وانسداد باب النسخ ، فكيف يستقيم قوله في هذا الحديث : «أوجبت في سنتي هذه ، ولم أوجب ذلك عليهم في كلّ عام» إلى غير

(١) الأنفال : ٤١ .

(٢) التهذيب : ٤ / ١٤١ ح ٣٩٨ .

ذلك من العبارات الدالة على أنّه عليه السلام يحكم في هذا الحقّ بما شاء واختار.
والثاني: إنّ قوله: «ولا أوجب عليهم إلّا الزكاة التي فرضها الله عليهم»
ينافيه قوله بعد ذلك: «فأمّا الغنائم والفوائد، يرحمك الله فهي واجبة عليهم في كلّ عام».

والثالث: إنّ قوله: «وإنّما أوجب عليهم الخمس في سنتي هذه، من الذهب والفضّة التي قد حال عليها الحول» خلاف المعهود، إذ الحول يعتبر في وجوب الزكاة في الذهب والفضّة لا الخمس.

وكذا قوله: «ولم أوجب ذلك عليهم في متاع ولا آنية ولا خدم ولا دوابّ» فإنّ تعلق الخمس بهذه الأشياء غير معروف.

والرابع: إنّ الوجه في الاختصار على نصف السدس غير ظاهر، بعد ما علم من وجوب الخمس في الضياع التي تحصل بها المونة.

قلت: مضافاً إلى أنّه قد تعرّض فيه لدفع الاشكالات أيضاً، ويظهر من بعض، الارتضاء به، أنّه على تقدير التسليم لا يقدح فيما نحن بصدده؛ فإنّ الغرض تحقيق وقوع كثرة الاختلال، وعدمها في خصوص أخبار عمّار، وأين هذا من دعوى وقوع كثرة الاختلال في مطلق الأخبار! ومنه الافتراق بين الشبهة المحصورة وغيرها.

وقد ظهر ممّا ذكرنا، أنّه قد أجاد في الحداثق في الرّد على صاحب الوسائل فيما مال إلى اختصاص المنع من قضاء الصلاة، فريضة كانت أو نافلة، بالنهار بالسفر؛ عملاً بما يقتضيه خبر عمّار: «بأنّه لو كان الراوي غير عمّار لحصل منه الاستغراب، ولكنّه من عمّار المتكرّر منه نقل الغرائب غير غريب»^(١).

ولا تتوهمنّ مما ذكرنا عدم اعتبار أخباره رأساً؛ فإنّ له أيضاً روايات معتبرة موافقة للأخبار والقواعد والأصول، وعمل بها الأعظم والفحول، ونحن نذكر منها يسيراً من الكثير.

فمنها: ما رواه في التهذيب بإسناده عن عمّار بن موسى، عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام قال:

«سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع؟» قال: «إن كان خرج نظيفاً من العذرة، فليس عليه شيء ولم ينقض وضوؤه. وإن خرج متلطّخاً بالعذرة، فعليه أن يعيد الوضوء. وإن كان في صلاته قطع الصلاة وأعاد الوضوء والصلاة»^(١).

فإنّ عدم النقض، مع عدم التلطّخ ممّا يدلّ عليه الأخبار، عموماً وخصوصاً. ومثله ثبوت النقض معه في عمل الأصحاب، وحمل الشيخ عليه بعد استدلاله به، ما ورد من إطلاق وجوب الوضوء في خروجه مطلقاً^(٢)، وتبعه المحقّق في المعتمد، قال: «وهذه وإن كان سندها فطحية؛ إلّا أنّها منبهة على الاحتمال المذكور، ولأنّ الأصل بقاؤ الطهارة»^(٣).

ومنها: ما رواه فيه أيضاً بإسناده عنه، عن مولانا الصادق عليه السلام قال:

«سألته عن المرأة يواقعها زوجها، ثمّ تحيض قبل أن تغتسل؟» قال: «إن شاءت أن تغتسل غسلت، وإن لم تفعل فليس عليها شيء، فاذا

(١) التهذيب: ١١/١ ح ٢٠.

(٢) التهذيب: ١١/١ ذيل حديث رقم ١٩.

(٣) المعتمد: ١٠٧/١.

طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة»^(١).

فإنّ تداخل الفسليين ممّا اتّفق عليه الأصحاب، ودلّ عليه غيره من الأخبار، وقد فصلنا المقال على وجه لا مزيد عليه في كتابنا في الفقه.

ومنها: ما رواه فيه أيضاً بإسناده عنه، عن مولانا الصادق عليه السلام:

«في رجل صلى على غير القبلة، فيعلم وهو في الصلاة، قبل أن يفرغ من صلاته؟»

قال: «إن كان متوجّهاً فيما بين المشرق والمغرب، فليحوّل وجهه إلى القبلة حين يعلم، وإن كان متوجّهاً إلى دبر القبلة، فليقطع ثمّ يحوّل وجهه إلى القبلة، ثمّ يفتح الصلاة»^(٢).

فإنّ ما يستفاد منه، من عدم إضرار الانحراف في الصورة الأولى، وإضراره في الصورة الثانية، ممّا اتّفقت عليه الكلمة، وأجمعت عليه الطائفة، كما صرح به في المدارك^(٣).

وعن شيخنا البهائي: «أنّه لا يحضرني أنّ أحداً من الأصحاب خالف في الحكمين»^(٤).

ومنها: ما رواه فيه بإسناده عنه كذلك:

«في الرجل ينسي سجدةً، فذكرها بعد ما قام وركع؟»

قال: «يمضي في صلاته، ولا يسجد حتّى يسلم، فإنّ سلّم سجد مثل

(١) التهذيب: ٣٩٦/١ ح ١٢٢٩.

(٢) التهذيب: ٤٨/٢ ح ١٥٩.

(٣) مدارك الأحكام: ١٥٣/٣.

(٤) حبل المتين: ٢٠٠.

ما فاتته».

قلت: «فإن لم يذكر إلّا بعد ذلك؟»

قال: «يقضي ما فاتته إذا ذكره»^(١).

فإنّ وجوب قضاء السجدة المنسيّة، ممّا دلّت عليه الأخبار من الصحاح وغيرها وتلقّاها الفحول بالقبول.

ومنها: ما رواه فيه عنه كذلك أيضاً:

«في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلاة، فيشكّ في الركوع ولا يدري أركع

أم لا، ويشكّ في السجود فلا يدري سجد أم لا؟

قال: لا يسجد ولا يركع يمضي في صلاته حتّى يستيقن يقيناً»^(٢).

فإنّ المصرّح به في كلام الأصحاب من غير خلاف يعرف، كما في الحدائق^(٣) وبلا خلاف أجده كما في الرياض^(٤) أنّه لا حكم للشكّ مع الكثرة، ودلّ عليه أيضاً غيره من الأخبار.

هذا، ولا يخفى أنّ فيه تلويحاً أيضاً على بعض المرام، أعني قلّة ضبط عمّار؛ نظراً إلى ظهور كون السؤال لنفسه. ونقتصر في هذا المضمار بهذا المقدار.

(١) التهذيب: ١٥٣/٢ ح ٦٠٤.

(٢) المصدر.

(٣) الحدائق الناضرة: ٢٨٨/٩.

(٤) الرياض: ٢١٩.

وأما المقام الثاني: (١)

ففيه قولان:

القول بعدم بلوغ اضطراب أخباره إلى الحد المذكور، كما هو مقتضى كلام السيّد السند النجفي رحمته الله؛ بل مقتضى صريح كلامه: عدم وقوع الخلّ بالمعنى منه رأساً.

قال: «ولا ينافي التوثيق وقوع الخلّ في ألفاظ حديثه أحياناً؛ فإنّ منشأ النقل بالمعنى، وقد ثبت جوازه، والغالب عدم تغيير المعنى بما يقع له من الخلّ، فلا يخرج حديثه عن الحجّة نظراً إلى اشتراط الضبط» (٢).

وهو الظاهر من غير واحد من الفقهاء في تمسّكهم برواياته.

والقول ببلوغ الاضطراب اليه، كما هو مقتضى صريح كلام جماعة ممّن تقدّم من الأعلام كالعلامة على الإطلاق، والمجلسي، وغيرهما.

والذي أراه في المقام، هو التوقّف في المرام؛ نظراً إلى أنّه كما وقع منه نقل الأخبار على وجه الصحة والاستقامة، كذا وقع منه النقل على وجه التهافت والاضطراب، وإن كان ترجيح الثاني لعلّه لا يخلو عن قوّة، كما ينكشف بالتبّع في أخباره.

ويؤيّده التصريح به من مثل غوّاص بحار الأنوار وغيره من سوابقي المضمار.

وأما ما ذكره السيّد السند المشار اليه، ففيه:

(١) أى: على القول بسوء مذهبه هل بلغ إلى حدّ يقتضي عدم اعتبار أخباره لعدم حصول الاطمينان أم لا؟

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٧٠/٣.

أولاً: إنّ ما يظهر منه من ندرة وقوع الخلل، ليس على ما ينبغي، كما يظهر ممّا قدمناه، ويشهد عليه موافقة ثلّة من الأجلّة.
وثانياً: إنّ ما ذكره من أنّ ما وقع في أخباره من الخلل، من باب النقل بالمعنى.

ويقتضيه أيضاً ما ذكره العلامة التقي المجلسي: «من أنّ الذي يظهر من أخبار عمّار، أنّه كان ينقل بالمعنى مجتهداً في معناه، وكلّ ما في خبره فمن فهمه الناقص»^(١)، ليس بالوجه؛ فإنّ الظاهر أنّ المنشأ سوء ضبطه، وكثرة سهوه، كما لا يخفى على المتتبّع المتأمل.

نعم، إنّ الظاهر أنّ ما ذكره هو المنشأ في البعض. هذا، ولكنّ الظاهر أنّه لا إشكال في اعتبار رواياته في مقام الترجيح، بمعنى إذا تعارض خبران ولم يترجّح أحدهما على الآخر بوجه إلّا أنّ أحدهما كان موافقاً مع روايته، فهو يرجّح على الآخر؛ لكفاية مطلق الظنّ. والظنّ المطلق في مقام الترجيح، كما أنّه يقوي اعتبار رواياته في صورة التعدّد، وأولى منه ما لو اعتضد مع ذلك برواية غيره؛ فإنّه يقوي الظنّ بالاصابة حينئذ؛ فإنّ من البعيد توافق كلّ منهما على السهو في النقل، والخطأ في الفهم، كما هو ظاهر.

وممّا ذكرنا يظهر ضعف ما ذكره صاحب الجواهر عند الكلام في العصور الزبيني، حيث إنّ قدح في روايته بما قيل من أنّه متفرّد برواية الغرائب^(٢)، مع أنّ روايته في المقام مع تعدّده معتضد بغيره.
بقي أنّه قد اختلف كلمة القوم في كنيته.

(١) روضة المتّقين: ٢٠٤/١٤.

(٢) الجواهر: ٣٥/٦ وكذا في الوضوء: ٣٠٢/٢ وغسل الميّت: ٣٣٦/٥.

فهم بين أنّها «أبو الفضل» كما هو مقتضى كلام النجاشي^(١) وابن داود^(٢) وهو الظاهر من السيّد السند النجفي رحمته الله^(٣).

وأَنَّها «أبو اليقظان» كما هو مقتضى كلام الشيخ في الرجال^(٤).

وأَنَّها «أبو يعقوب» كما هو الظاهر من كلام المحقّق الإِسْترابادي^(٥) على ما هو الحال في النسخة الموجودة.

واختلف كلام الناقد التفرشي^(٦) والعلامة البهبهاني^(٧) حيث أنّهما ذكرا تارة: في المكنين بـ «أبي الفضل» وأخرى: في المكنين بـ «أبي اليقظان». وربّما يظهر التردد من الأوّل في الثاني في الترجمة، وهو كما ترى؛ ولكنّ الأمر فيه هيّن، واحتمال التعدّد قائم.

ثمّ إنّ أبا اليقظان كنيته لجماعة وهم: نوح بن الحكم، وعمار بن ياسر، وأبي الأحوص، كما صرّح به الناقد^(٨) وغيره^(٩).

وربّما يظهر من ابن داود خلافه في الأوّل، فإنّه ذكر على ما في النسختين الموجودتين من كتابه: «نوح بن الحكم بن اليقظان الهمداني - إلى أن قال: - ق

(١) رجال النجاشي: ٢٩٠ رقم ٧٧٩.

(٢) رجال ابن داود: ٢٦٣ رقم ٣٦٠.

(٣) رجال بحر العلوم: ١٦٢/٣.

(٤) رجال الطوسي: ٢٥٠ رقم ٤٣٧.

(٥) منهج المقال: ٣٩٧.

(٦) نقد الرجال: ٢٤٧ رقم ١٥.

(٧) تعليقه على منهج المقال: ٣٩٦.

(٨) نقد الرجال: ٤٠٢.

(٩) جامع الرواة: ٤٢٦/٢.

كوفي، ثقة»^(١).

ولكنّ الظاهر أنّه اشتباه منه، والصحيح «أبو اليقطان» كما هو المذكور في رجال الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام^(٢)، كما أنّ التوثيق غير موجود في النسخة الموجودة من الرجال.

(١) رجال ابن داود: ١٩٧ رقم ١٦٤٣. في النسخة المطبوعة (منشورات الرضي): نوح ابن الحكم أبو اليقطين.

(٢) رجال الطوسي: ٢٥٠ رقم ٤٣٧.

تنبيهات

[المراد من الساباطي]

الأوّل: إنّ ذكر العلامة في الفائدة الأولى من الفوائد المرسومة في ختام الخلاصة:

«الساباطي اسمه عمرو بن سعيد»^(١).

وذكر التفرشي في النقد في باب النسب: «الساباطي اسمه عمرو بن سعيد المذائني، وقد يطلق على عمّار بن موسى»^(٢).
وقال بعض المتأخّرين بعد ذكرهما: ويطلق أيضاً على أخويه: قيس وصباح وابنه إسحاق^(٣).

(١) الخلاصة: ٢٧٠ رقم ٢٨.

(٢) نقد الرجال: ٤٠٨.

(٣) عن الصدوق في فضائل الأشهر الثلاثة: «بإسناده عن عمرو بن سعيد، عن الحسن ابن صدقة، قال: قال أبو الحسن عليه السلام: قِيلُوا: فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَطْعَمُ الصَّائِمَ فِي مَنَامِهِ وَيَسْقِيهِ». وقال المولى التقي المجلسي رحمته الله في شرحه على الفقيه نقلاً: «وهو مجرّب سيّاً للمجتهدين». قال الفاضل المحدث الثوري في دارالسلام: «حدّثني بعض العلماء الراسخين - وقاه الله

أقول: ويرد على الكلّ كلام.

أما الأوّل: فلعدم إطلاق الساباطي على عمرو المذكور فيما وقفت عليه من كلمات علماء الرجال، ولو سلّمناه فلاريب في أنّ الاقتصار عليه في غير موقعه؛ لكثرة إطلاق الساباطي على عمّار.

وأما الثاني: ففيه مضافاً إلى ما تقدّم أنّ ما يظهر منه من قلة إطلاقه على عمّار، بالاضافة إلى عمرو، غير سديد.

ومما ذكرنا ظهر ضعف ما صنعه المحقّق الأنصاري في رجاله^(١) حيث اقتفى أثر النقد.

وأما الثالث: ففيه أولاً؛ مع ما تقدّم أنّ إطلاق الساباطي على الأخوين محلّ المنع؛ لأنّ المستند ما ذكره النجاشي والعلامة وغيرهما: «من أنّ قيس: أخو عمّار الساباطي، وما ذكره العلامة أيضاً من أنّ صباح: أخو عمّار الساباطي ودلالتهما على المدّعى كما ترى.

وثانياً: أنّ ما ذكره من إطلاقه على ابنه، مبنيّ على ما جرى من تعدّد إسحاق ابن عمّار، أعني الساباطي والصيرفي، والحقّ هو الاتحاد، وأنّ المتّحد هو الصيرفي دون الساباطي الفطحيّ، كما ربّما توهم وفاقاً لغير واحد من الفحول،

→ تعالى من شرور الشياطين - قال: عزمت في بعض ليالي رجب أن أصوم نهاره، فكففت عن العشاء؛ لأنّ أنسحر، فلم أخذت مضجعي لم أنتبه إلّا قبيل الفجر، فنأزعت نفسي وخوفتني عن لذع نار الجوع، فغلبت عليها بسرعة زوال زمانه ودوام فوائد انطوائه، فصمت ورددت قرب الزوال، فاذاً بجلوس قد أعدّ فيه طعام لا أقدر أن أصفه، فأكلت منه حتّى أشبعت، وإلى الآن لم أجد بلذّته طعاماً، فلمّا انتهت رأيت نفسي شبعاناً من غير ثقل الطعام كما هو عادة أهل دارالسلام، رزقنا الله فيه المقام» (منه رحمه الله).

كما سيُجيء إن شاء الله.

مع أنه بناءً على التعدّد يتأتّى الممانعة من الإطلاق أيضاً؛ لضعف دلالة المستند، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

نعم، إنّه كان المناسب: ذكر حديد، وعليّ بن حديد، ومحمد بن مرّازم بن حكيم، ومحمد بن يحيى، ومحمد بن عمر وأبي الحسن؛ فإنّ التتبع في كتب القوم وأسانيد الأخبار يكشف عن الإطلاق.

أمّا الأوّل: فلما يظهر من كتاب الغيبة للشيخ، فإنّه قال: «حدّثنا عمرو بن منهل القمّاط، عن حديد الساباطي»^(١).

وأمّا الثانيان: فلما يظهر من النجاشي في الترجمة^(٢)، بناءً على ظهور تعلّق القيودات مطلقاً إلى المذكور بالأصالة.

هذا، وذكر الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام: «محمد بن حكيم الساباطي، وله إخوة: محمد، ومُرازم، وحديد، بنو حكيم»^(٣).

ومقتضاه: إطلاقه على المذكور بالأصالة بناءً على ما ذكر كما أنّه ربّما يقتضي المغايرة لكلام النجاشي الذي يظهر منه إطلاقه على محمد بن مرّازم، فتأمّل.

وأمّا الثالث: فلما يظهر من الفقيه في باب «الموصى له يموت قبل الموصي»^(٤).

(١) الغيبة: ٥٧ ح ٥٢.

(٢) رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٧، فيه: «عليّ بن حديد بن حكيم المدائني الأزدي الساباطي». و٣٦٥ رقم ٩٨٦، فيه: «محمد بن مُرازم بن حكيم الساباطي الأزدي».

(٣) رجال الطوسي: ٢٨٥ رقم ٧٨.

(٤) الفقيه: ٢١٠/٤ ح ٥٤٨٨ كذا في الكافي: ١٣/٧ ح ٢ وفي التهذيب: ٢٩٦/٣

وأما الأخير: فلما يظهر من الكافي في باب «الرجل يوصي إلى آخر ولا يقبل وصيته»^(١).

وكذا من التهذيب في باب «بيع الواحد بالاثنتين»^(٢).

الثاني: إنه روى في التهذيب في باب «تطهير الثياب والبدن من النجاسات» رواية بإسناده عن عمّار الساباطي، ثم قال: «وبهذا الإسناد عن إسحاق بن عمّار»^(٣).

وروى قبلهما رواية عن إسحاق بن عمّار.

وقد وقع الإشكال في أنّ المشار إليه، هو السند السابق حتّى يكون الراوي في كلّ منها إسحاق، أو السند المتّصل.

وقد تردّد في المقام صاحب المشارق في بحث الجبائر^(٤)، وعن الإشارة بإسناده إلى إسحاق^(٥).

والتحقيق إسناده إلى عمّار؛ للقرب، وروايته الخبر في الاستبصار مسنداً

→ ح ١٦، ١٤٤/٨ ح ٤٩٧ و ٢٣١/٩ ح ٩٠٤ والاستبصار: ٣٣٩/٣ ح ١٢١٠ و ١٣٨/٤ ح ٥١٦.

(١) الكافي: ٧/٧ ح ١. الصحيح: باب «إنّ صاحب المال أحقّ بماله مادام حيّاً». وهو بعد باب الذي ذكره المؤلف.

(٢) التهذيب: ١٠٠/٧ ح ٤٣١ و ٤٣٣ وكذا في ١٨٦/٩ ح ٧٤٨ والفقيه: ٢٠١/٤ ح ٥٤٦٥.

(٣) التهذيب: ٤٢٥/١ ح ١٣٥٣.

(٤) مشارق الشمس: ١٤٩.

(٥) لم نجده في إشارة السبق، لاحظ فيه الطهارة الإضرارية: ٧٤. يمكن أن يكون مراد المؤلف «الإشارات إلى ما تكرر في الوسائل من الاحالات» لعبد الصاحب بن الشيخ حسن الصغير ابن صاحب الجواهر.

إلى عمّار^(١) وكون الراوي في السند المتّصل مصدّق بن صدقة، وهو كثير الرواية عن عمّار، فيتعيّن وقوع الزيادة في السند، ونظائره في التهذيب غير عزيز^(٢).

الثالث: إنّه روى الصّفّار في البصائر في باب «أنّ الأئمّة يتكلّمون بالألسن كلّها»: «بالإسناد عن عمّار الساباطي، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا عمّار أبو مسلم فطلّله وكسا وكسحه فسطوراً. قلت: جعلت فداك، ما رأيت نبطيّاً أفصح منك، فقال: يا عمّار، وبكلّ لسان»^(٣).

الرابع: إنّه قد تكثر في أسانيد الأخبار رواية إسحاق بن عمّار، وقد اختلف في أنّه ابن عمّار الساباطي، أو الصيرفي، متّحداً أو متعدّداً، ولمّا كان من المهام أعجبني ذكره في المقام على حسب ما يقتضيه الحال من الإجمال. فنقول: إنّه قد اختلفوا فيه على أقوال:

القول: بأنّه ابن عمّار الساباطي، والقائلون به بين: جازم بفتححيته كما هو مقتضى صريح الفهرست^(٤) وابن طاوس في التحرير^(٥) والخلاصة^(٦)، ويقتضيه كلام الروضة في مواضع.

(١) الاستبصار: ٧٨/١ ح ٢٤٢.

(٢) قال المحقّق الخوئي: والصحيح ما في الاستبصار: بقرينة سند الرواية السابقة عليها، فإنّ السند فيها: «عمرو بن سعيد، عن مصدّق بن صدقة، عن عمّار الساباطي» وهذا السند كثير في الكتب الأربعة ولا سيّما في التهذيب وفي جميعها عمّار. معجم رجال الحديث: ٥٦/٣.

(٣) بصائر الدرجات: ٣٥٣ وعنه البحار: ١٩١/٢٦ وكذا في الاختصاص: ٢٨٩.

(٤) الفهرست: ١١٧ رقم ٥١٥.

(٥) التحرير الطاوسي: ٣٨ رقم ٢١ و ٢٢.

(٦) الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٦.

منها: ما ذكره في دية سلس البول، قال: «لكن في الطريق إسحاق وهو فطحي»^(١) بل قال جدنا السيّد العلامة: إنّ عاداته المستمرة جعل الحديث باعتبار إسحاق بن عمار موثقاً^(٢).

ومتردّد فيه كما هو مقتضى غير واحد من كلمات المحقّق.

منها: ما ذكره في الشرايع، في ميراث المفقود: «وفي إسحاق، قول»^(٣). وهو مقتضى ما صنعه ابن فهد في المسألة المذكورة، فصنع كالصنيعة المستورة^(٤).

ومضطرب فيه، فجازم بالوحدة والفطحية تارةً، وبها بالامامية أخرى، ومتردّد ثالثةً، كما ينصرح من كلمات المقدّس^(٥).

(١) الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية: ٢٦٦/١٠.

(٢) نعم، قال في باب الطلاق، فيمن طلق مرّات في طهر واحد، بعد نقل رواية إسحاق ابن عمار: «وهذه الرواية من الموثّق». الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقية: ٤٣/٦. وقال في عدّة الأئمة المتوفّي عنها سيّدها بعد ذكر رواية إسحاق: «هذا القول ليس ببعيد لمن لم يعمل بالخبر الموثّق؛ فإنّ خبر إسحاق كذلك». المصدر: ٧٠/٦. وفي باب الديات - بعد نقل كلام الشهيد الأوّل لرواية إسحاق - قال: «نسبه إلى الرواية لأنّ إسحاق فطحيّ وإن كان ثقة، والعمل بروايته مشهور» المصدر: ٢٥٢/١٠.

(٣) شرايع الإسلام: ٨٤٦/٤.

(٤) المهذب البارع: ٤١٩/٤. وكذا قال في دية سلس البول: ٣٥٨/٥؛ ولكن قال في كفّارات الإحرام: «المستند صحيحة إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام قال: سألت عن رجل محرم وقع على أمة محرمة...»: ٣٨٢/٢. وقال في عدّة الأئمة المتوفّي عنها سيّدها: «المعتمد، الأوّل، لموثقة إسحاق بن عمار...» ٥٠٠/٣. وكذا في الرجل يظاھر جاريته: ٥٣١/٣ والظاھر إذا عجز صاحبه عن الكفّارة: ٥٤٤/٣.

(٥) قال المقدّس الأردبيلي في مجمع الفائدة والبرهان: ١٧٦/١: فلرواية إسحاق وإن ←

→ لم تكن صحيحة ... وقال في ج ١ ص ٣٥٩: وقال في المنتهى بالصحة ، والذي رأيته في الكافي أنّ في سندها إسحاق بن عمّار ، قال المصنّف: إنّه فطحيّ (وان كان ثقة والوقف فيما انفرد به) فلا يناسب تسميتها منه بالصحة ، وان كان الرجل جيّداً لا بأس به على ما أفهم من كتاب النجاشي.

وقال في ج ٢ ص ٤٥٨: وليستا بصحيحتين لإسحاق وسهل بن زياد. وقال في ج ٣ ص ٢٤٥: والرواية غير صحيحة لغياث بن كَلّوب وإسحاق. وقال في ج ٣ ص ٣٨٨: مع القول في إسحاق ، ومع ذلك قال في المنتهى: في الصحيح عنه ، كأنّه يريد الصحة إلى إسحاق. كذا في ج ٤ ص ٢٣٦ و ٢٣٩. وقال في ج ٤ ص ٢٥٧ معترضاً على العلامة في المنتهى: مع القول في إسحاق ومع ذلك سمّاها بالصحيحة. وقال في ج ٨ ص ٢٧٨: مع عدم الصحة لوقف إبراهيم والقول بفطحيّة إسحاق. وقال في ج ٩ ص ٥٦٤: وإسحاق مشترك ؛ بل الظاهر أنّه ابن عمّار الذي لهم فيه كلام. وقال في ج ١١ ص ٥٧٦: وهذه ضعيفة بالقول في فطحيّة إسحاق والجهل بحال غياث بن كَلّوب.

وقال في ج ١ ص ٢٩٦ و ج ٢ ص ٩٦: وصحيحة إسحاق بن عمّار. وقال في ج ٢ ص ٢٧: وموثقة إسحاق بن عمّار ... وإسحاق ، قيل: أنّه فطحيّ ثقة ؛ ولكن أفهم من النجاشي مدحاً عظيماً له وأنّه من أصحابنا ومن بيت كبير من الشيعة ، والشيخ قال: أصله معتمد وإن كان فطحيّاً والمصنّف قال: عندي التوقّف فيما ينفرد به ، وليس هذا من ذاك وهو ظاهر ، وبالجملّة: هذا الرجل لا بأس به وقول في مثله مقبول. وقال في ج ٢ ص ٩٦: صحيحة إسحاق بن عمّار ... وإسحاق وان قيل أنّه فطحيّ إلّا أنّه لا بأس به في مثله ، فتأمّل. وقال في ج ٢ ص ١٠١ و ٣٢٢ في الصحيح عن إسحاق بن عمّار. وقال في ج ٣ ص ٨٤: في الصحيح عن إسحاق بن عمّار (الثقة الفطحيّ المعتمد).

وقال في ج ٣ ص ١٧٨: وهو ثقة وله أصل معتمد وهو لا بأس به. وفي ج ٨ ص ٤٠٠ - بعد حديث مرسل عن إسحاق - قال: لا يضرّ إر سال إسحاق لأنّه مؤيّد ومقبول.

وقال في ج ١١ ص ٢٨٧: وبالجملّة: أنا لا أعتقد فطحيّة يونس بن يعقوب ، والظاهر أنّه

والقول: باشتراكه بينه وبين إسحاق بن عمار بن حيّان الصيرفي. فهم بين من جرى على اشتراكه بينهما في الشخص والحديث، كما هو مقتضى كلام شيخنا البهائي، قال في بداية المشرق: وقد يكون الرجل متعدداً فيظنّ أنّه واحد، كما اتفق للعلامة - طاب ثراه - في إسحاق بن عمار؛ فإنّه مشترك بين الإثنين: أحدهما من أصحابنا، والآخر فطحي^(١). والمحقق الإسترابادي في حاشية الوسيط، قال: الظاهر من التتبع، أنّ إسحاق بن عمار إثنان: ابن عمار بن حيّان، وهو المذكور في النجاشي، وابن عمار الساباطي وهو المذكور في الفهرست، وأنّ الثاني فطحيّ دون الأوّل^(٢). والفاضل النظام، فإنّه عنون الصيرفي في القسم الأوّل، والساباطي في الثاني، كما أنّه بعد عنوان الصيرفي، حكى عن شيخنا البهائي أنّه قال: وإياك أن تظنّ أنّه الساباطي كما ظنّه غيرك^(٣).

→ مقبول، وكذا أكثر مانسب إلى الفطحية مثل الحسن بن عليّ بن فضال؛ بل إسحاق بن عمار من العلماء أيضاً.

وقال في ج ٨ ص ٢٥٠: وإسحاق وإن كان فيه قول الآتيّ أظنّه خيراً لا بأس به يعلم من محله خصوصاً من النجاشي.

(١) مشرق الشمسيين: ٩٥.

(٢) ذكر عنه الوحيد البهبائي في تعليقه على منهج المقال ولم نجد في النسخة المخطوطة الموجودة عندنا من الرجال الوسيط. ولكن ظاهر كلامه في الرجال الكبير، اتّحادهما. راجع: منهج المقال: ٥٢. و قال تلميذه أبي على الحائري.

(٣) قال السيّد بحر العلوم: أوّل من تنبّه للمغايرة وحكم بالاشتراك في هذا الإسم، شيخنا المحقق البهائي عليه السلام فإنّه قال في حاشية الخلاصة عند ذكر عبارته المتقدمة: «هذا وهم من المصنّف وقد اقتفى أثره ابن داود، والحق أنّ المذكور في كلام النجاشي «اماميّ ثقة» والمذكور في فهرست الشيخ «فطحيّ، ثقة» وهذا ممّا لا يشتبه على من له أدنى مسكة إذا تتبّع الكلامين المذكورين». رجال السيّد بحر العلوم: ٣٠٨/١.

وهو خيرة جماعة كالعلامة البهبهاني^(١) وشارح المشيخة^(٢) والمحدث البحراني^(٣) وصاحب الوافي^(٤) والذخيرة^(٥) والرياض^(٦).

وبين من جرى على اشتراكه بينهما في الشخص فقط، كما عليه الفاضل العناية^(٧) وتبعه الفاضل الحاجوي^(٨) وبعض آخر.

والقول بأنّه إسحاق بن عمّار الصيرفي الإمامي كما هو الظاهر من النجاشي^(٩) وبه صرح السيّد السند النجفي^(١٠) وجدنا السيّد العلامة والوالد المحقق^(١١)، وعليه استقر رأي جدنا العلامة، وهذا هو الأقرب.

وللقول الأوّل وجوه:

الأوّل: اشتهار عمّار الساباطي في الرواة، وكثرة روايته في الأخبار، وانصراف الإطلاق إليه فيها، وهذا الوجه يشبه أن يكون مستند الشيخ في الفهرست؛ فإنّه جرى على الوحدة، وعنون بقوله: «إسحاق بن عمّار الساباطي له أصل، وكان فطحيّاً، إلّا أنّه ثقة وأصله معتمد عليه»^(١١).

(١) منهج المقال: ٥٢، تعليقة الوحيد عليه.

(٢) روضة المتّقين: ٥٠ - ٥١.

(٣) منهج المقال: ٥٢، تعليقة الوحيد عليه.

(٤) روضة المتّقين: ٥٠ - ٥١.

(٥) الذخيرة: ٣٥٨.

(٦) الرياض: ٣٧٣/٢.

(٧) مجمع الرجال: ١/١٩٥.

(٨) الفوائد الرجالية: ٦٨.

(٩) رجال النجاشي: ١٦٩/٧١.

(١٠) رجال السيّد بحر العلوم: ٣٠٧/١.

(١١) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

ويضعف بما سيأتي إن شاء الله تعالى من الأدلة الدالة على التعدد بحيث لا يبقى بعد ملاحظتها مسرح لهذه الدعوى.

وربما ذكر جدنا السيد العلامة أن المستند مارواه في التهذيب عن محمد بن سنان، عن إسحاق بن عمار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«كان موسى بن عمران إذا صلى لم ينفلت حتى يلصق خده الأيمن بالأرض وخده الأيسر بالأرض، قال إسحاق: رأيت من آبائي من يصنع ذلك، قال محمد بن سنان: يعني موسى في الحجر في جوف الليل»^(١).

نظراً إلى أن الراوي أخبر بأن مراد إسحاق، جده: موسى، فإسحاق بن عمار في المقام: إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، ولما كان رجلاً واحداً في الأسانيد. وعلم أنه المراد في المقام فهو المراد في غيره، وهو الذي فهمه المحدث الكاشاني في الوافي.

فإنه ذكر في بيان الحديث - أي: موسى الساباطي، جد إسحاق - مجيباً عنه بأنه عليه السلام وإن أصاب في التوحيد، إلا أنه أخطأ في التعيين؛ لأن إسحاق بن عمار هو: الصيرفي، والساباطي لا وجود له في الأسانيد، وما وقع في التهذيب، فالظاهر أن كلمة من آبائي زائدة، والمراد بموسى: موسى بن جعفر عليه السلام فإنه هو الذي ينبغي أن يذكر فعله في المقام، وعدم التصريح باسمه الشريف، لعله لعائق منه، مع وجود القرينة الحالية استشهاده بتفسيره من محمد بن سنان على ما وقع التصريح به من الشيخ في الخلاف، فإنه ذكر فيه بعد ذكر الحديث:

قال: وقال إسحاق: رأيت من يصنع ذلك، قال ابن سنان: يعني: موسى بن

جعفر عليه السلام في الحجر في جوف الليل^(١).

وصنع مثله في المعتبر^(٢) والمنتهى^(٣) والتذكرة^(٤) ونهاية الأحكام^(٥) والمدارك^(٦) مع أنّه على تقدير ثبوت آبائي، يمكن أن يكون تصحيف أباهي به.

أقول: لا يخفى أنّ دعوى أنّ الخبر المذكور الداعي له لعنوان الساباطي، في غاية البعد؛ بل الظاهر أنّ المنشأ له، ثبوت إسحاق بن عمّار في الأسانيد، واشتهار عمّار الساباطي، وانصراف الإطلاق إلى الشايع، فيظنّ الوحدة، وأنّه إسحاق بن عمّار الساباطي.

كما يقع ذلك الاشتباه في الأنساب كثيراً، مع أنّ ثبوته في المقام لا يقتضي ثبوته في غيره، ودعوى أنّه مبنيّ على ثبوت الاتحاد، مدفوعة بأنّه لا دليل على هذا التقدير إلّا الانصراف، وإلّا فقد عرفت خلافه، مع أنّه بناءً على وقوع زيادة الكلمة فلا تعيين في الساباطي فلا خطأ في المقام.

الثاني: الجمع بين كلامي النجاشي والشيخ في الفهرست، وتقييد كلّ منهما بالآخر، فإنّه ذكر النجاشي: «إسحاق بن عمّار بن حيّان، أبو يعقوب، الصيرفي، مولى بني تغلب، شيخ من أصحابنا، ثقة، في بيت كبير من الشيعة، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام، له كتاب النوادر، روى عنه غياث بن

(١) الوافي: ٨/٨١٨.

(٢) المعتبر: ٢/٢٧١.

(٣) منتهى المطلب: ١/٣٠٣.

(٤) التذكرة: ١/١٢٥.

(٥) نهاية الأحكام: ١/٤٩٨.

(٦) مدارك الأحكام: ٣/٢٥ - ٢٤.

كَلُوب»^(١).

وقال الشيخ في الفهرست: «إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي، له أصل، وكان فطحياً إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه»^(٢).

فمقتضى الجمع بينها: الحكم باتّحادهما، ومن هنا ما ذكر العلامة في الخلاصة: «إسحاق بن عمار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب، الصيرفي، كان شيخاً من أصحابنا، ثقة، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام وكان فطحياً. قال الشيخ: إلا أنه ثقة، وأصله معتمد عليه، وكذا قال النجاشي، والأولى عندي التوقف فيما ينفرد به»^(٣).

ونظيره ماصنعه ابن داود، فعنون تارة: «إسحاق بن عمار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب، الصيرفي، (جش)، (كش): ثقة، هو واخوته، (ست): فطحّي إلا أنه معتمد عليه»^(٤).

وأخرى: إسحاق بن عمار، (ق)، (م)، (ست): فطحّي إلا أنه معتمد عليه^(٥). وسبقهما ابن طاوس في التحرير^(٦).

والظاهر أنّ الجمع المذكور، هو الوجه في ظنّ الاتّحاد من هؤلاء الأطواد، ثمّ سرى الوهم على من ورد على كلامهم لحسن ظنّهم بمقامهم ولاسيما كلام العلامة.

(١) رجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩.

(٢) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

(٣) الخلاصة: ٢٠٠ رقم ١.

(٤) رجال ابن داود: ٤٨ رقم ١٦٤.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣١ رقم ٥٠.

(٦) التحرير الطاووسي: ٣٨ رقم ٢١.

ويضعف بالأمارات الدالة على خلاف الوحدة والقرائن الكاشفة عن المغايرة؛ فإنّ الجذّ المذكور في كلام النجاشي: حيّان، والمذكور في كلام الشيخ في الفهرست: موسى، وأين أحدهما من الآخر.

وأما ما وقع في مشيخة الفقيه عند ذكر طريقه إلى يونس بن عمّار من في قوله في انتهاء الطريق: «عن أبي الحسن يونس بن عمّار بن العيص، الصيرفي، التغلبي، وهو أخو إسحاق»^(١).

فالظاهر أنّه من سهو الأقلام، مع أنّ الأوّل صيرفي، تغلبي، كوفي، ووصف بهذه الأوصاف غير واحد من أهل هذا البيت في غير مورد، كما ذكر الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام في بعض إخوته فقال: «يونس بن عمّار الصيرفي، التغلبي، كوفي»^(٢).

وفيه: «إسماعيل بن عمّار، الصيرفي، الكوفي»^(٣).

وفي ابنه كما في أصحاب الرضا عليه السلام: «محمّد بن إسحاق بن عمّار، الصيرفي، كوفي»^(٤).

وفي بعض أحفاده كما في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: «عليّ بن محمّد بن يعقوب ابن إسحاق بن عمّار، الصيرفي، الكسائي، الكوفي، العجلي»^(٥).

بخلاف الثاني؛ فإنّه غير موصوف بشيء منها؛ بل مذكور بالساباطي كما مرّ التصريح به من النجاشي، والشيخ، وغيرهما. وساباط - على ما هو

(١) الفقيه: ٧٤/٤ (المشيخة).

(٢) رجال الطوسي: ٣٣٧ رقم ٦٧.

(٣) رجال الطوسي: ١٤٩ رقم ١٣٥.

(٤) رجال الطوسي: ٣٨٨ رقم ٢٣.

(٥) رجال الطوسي: ٣٨٨ رقم ٢٣.

المحكّي عن غير واحد من أهل الخبرة من علماء الفنّ وغيرهم - موضع بدائن كسرى^(١).

مضافاً إلى أنّه موصوف في كلام النجاشي بأنّه شيخ من أصحابنا، ثقة، في بيت كبير من الشيعة^(٢). وأين هذا من التوصيف بالفطحيّة، ومن هنا أنّه عنون الكشّي: «إسحاق وإسماعيل ابني عمّار، روى بإسناده عن زياد، أنّه قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا رأى إسحاق بن عمّار وإسماعيل، قال: «قد يجمعهما لأقوام، يعني الدنيا والآخرة»^(٣).

وكيف هذه المرتبة العالية والمنقبة السامية، مع ثبوت وصف الفطحيّة. ومن ثمّ لما بنى السيّد بن طاووس على القول بالاتّحاد جرى بعد ذكر الخبر على الاستبعاد، وبعد وضوح ضعف المبنى يتّضح ضعفه بلاشبهة ترى.

على أنّ إخوة عمّار الصيرفي: جعفر، وعلي، وهذيل.

بخلاف الساباطي؛ فإنّ أخواه كما مرّ: قيس، وصباح.

وإخوة إسحاق الصيرفي: يونس، ويوسف، وقيس، وإسماعيل، وابنا أخيه: إسماعيل، علي، وبشير، وغيرهم من هذا البيت، كما ستعرف الباقي إن شاء الله تعالى، ولم يثبت أحد منهم في الساباطي أو ثبت غيرهم.

ومن هنا، ثبوت الاختلاف في المقام بحسب المذهب، والنسب، والبلد، والإخوة، والأولاد، والعشيرة.

هذا، ولا يذهب عليك ما في صنيعه ابن داود من الأنظار.

(١) رجال الطوسي: ٤٨١ رقم ٢٥.

(٢) رجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩.

(٣) رجال الكشّي: ٤٠٢ رقم ٧٥٢.

الثالث: كلام العلامة في الخلاصة^(١)، مع استفادة نوع اتّحاد من كلامي النجاشي والشيخ، والظاهر أنّه مستند كافّة من تأخّر عنه، مثل: الشهيد الثاني، والمقدّس، وصاحب المدارك، والذخيرة، والمعراج والنقد^(٢)، وفساده يظهر ممّا مرّ.

ومستند القول بالتعدّد: الأخذ بظاهر كلّ من كلامي النجاشي والشيخ؛ فإنّه لا ريب في ظهورهما في التعدّد، وعدم ذكر كلّ منها ما ذكره الآخر لا ينافي وجوده؛ كما ذكر الفاضل العناية: «من أنّ غاية الأمر، نسيان ذكر ابن الصيرفي أصالةً في الفهرست لا تبعاً؛ فإنّه ذكره في ترجمة غياث بن كلّوب منه، وهذا منه كثير كما يظهر بالتتبع»^(٣).

وأما ابن الساباطي، فالظاهر، وأزيد منه، أنّ النجاشي عليه السلام لم يتعرّض له عمداً وقصداً؛ لما يظهر من خطبة كتابه، فانظر على أنّه يجوز نسيان ذكره فيه، كيف لا! وقد نسي الحسن بن محبوب الجليل، مع أنّه وكتاب مشيخته معلوم، حاضر، ظاهر عنده، كما يظهر من ترجمة جعفر بن بشير^(٤) وغيره.

والشيخ الطوسي عليه السلام لما عرف أنّه ليس من رواة أحد من الأئمة عليهم السلام ما ذكره في رجال أحد من الأئمة عليهم السلام من كتاب رجاله ونسي ذكره في باب «من لم يرو عنهم عليهم السلام» منه، وليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام، وحيث كان وضع كتاب الفهرست لذكر أمثاله ذكره أصالة.

(١) الخلاصة: ١ رقم ٢٠٠.

(٢) نقد الرجال: ٤٠.

(٣) مجمع الرجال: ١ رقم ١٩٥.

(٤) رجال النجاشي: ١١٩ رقم ٣٠٤.

وفيه: أن ما يظهر منه من تعرّضه لحال خصوص ابن الصيرفي في ترجمة غياث، فغير وجيه؛ فإنّه ذكر في الطريق إلى كتابه: «أخبرنا أبو عبد الله عن محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد، عن الحسن ابن موسى الخشاب، عن غياث بن كُلوب بن فيّس البجلي، عن إسحاق بن عمّار»^(١).

إلا أن يقال: إنّ الظاهر أن إسحاق بن عمّار الراوي عن غياث، هو الصيرفي؛ بشهادة كلام النجاشي^(٢).

مع أن ما يظهر منه من تعرّضه لحال رجال في ترجمة غيرهم ليس في محله؛ فإنّ تعرّضه فيه لحال الرجال في تراجمهم قليل، فضلاً عن غيرها. نعم، إنّ قد كثر ذلك من النجاشي، كما ذكر عبد الله بن رباط^(٣) البجلي، في ترجمة أخيه الحسن بن رباط^(٤) وفي ابنه محمد بن عبد الله^(٥) وذكر عبد الله

(١) الفهرست: ١٢٣ رقم ٥٥٠.

(٢) رجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩.

(٣) رباط: بكسر الراء. إيضاح الاشتباه: ١٣٠ رقم ١٢٩، ٢٧٩ رقم ٦٢٦ والخلاصة:

١١٢ رقم ٥٦ وتوضيح الاشتباه: ٩٥ رقم ٣٨٧، ٢٠٧ رقم ٩٦٨ و ٣٠٤ رقم ١٤٩٥.

قال في التنقيح: ١/ ١١٤ رقم ٦٨٧: حركة الراء على ثلاث وجوه:

ألف: رباط بالضم: كغراب وهو لقب الحسن بن علي بن أبي بكر.

ب: رباط بالكسر: أخذ من الرباط بمعنى ما يشدّ به القربه والدابة.

ج: رباط كشَدَّاد: من يربط الأوتاد.

(٤) رجال النجاشي: ٤٦ رقم ٩٤.

(٥) رجال النجاشي: ٣٥٦ رقم ٩٥٥.

أخو حمّاد بن عثمان في أخيه حمّاد^(١) وذكر عبد الله بن محمّد، في طريقه إلى جابر بن يزيد الجعفي^(٢)، إلى غيرها من المواضع المتكرّرة.

مضافاً إلى أن ما ذكره من عدم تعرّض النجاشي له عمداً، ففيه: أنّه لا وجه له إلّا فطحيّته؛ فإنّ المصرّح به في خطبة كتابه أنّه موضوع لذكر الإماميّة، مع أنّه تعرّض فيه لكثير من ذوي المذاهب الفاسدة.

كما تعرّض لحسن بن محمّد بن سماعة وقال: «إنّه من شيوخ الواقفة، وكان يعاند في الوقف ويتعصّب»^(٣).

وحسين بن أبي سعيد وقال: «كان هو وأبوه، وجهين في الواقفة»^(٤) وذكر فيه ذمّوا ليس هنا موضع ذكرها.

وحسين بن أحمد البوشنجي وقال: «كان عراقياً، مضطرب المذهب»^(٥).

وخالد بن طهمان^(٦) وقال: «كان من العامّة»^(٧).

إلى غير ذلك، فضلاً عنّا ذكره جدّنا السيّد العلامة، من استظهار عدوله عمّا جرى عليه في الفهرست؛ استناداً إلى أنّه قال في أصحاب الصادق عليه السلام:

(١) رجال النجاشي: ٤٦ رقم ٩٤.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٩ رقم ٣٣٢.

(٣) رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨٤.

(٤) رجال النجاشي: ٣٨ رقم ٧٨.

(٥) رجال النجاشي: ١٦٨ رقم ١٦٥.

(٦) طهمان: بضمّ الطاء المهملة وسكون الهاء. إيضاح الاشتباه: ١٧٢ رقم ٢٥١ وتوضيح

الاشتباه: ١٤٤ رقم ٦٢٦.

(٧) رجال النجاشي: ١٥١ رقم ٣٩٧.

«إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي»^(١).

وفي أصحاب الكاظم عليه السلام: «إسحاق بن عمار، ثقة، له كتاب»^(٢).

ولا إشكال في اتحاد المعنون: الأول، مع ما عنوانه النجاشي.

وأما الثاني: فالظاهر الاتحاد؛ لرواية الصيرفي كثيراً عن مولانا الكاظم عليه السلام، والتصريح بالصيرفي عند الرواية عن مولانا الكاظم عليه السلام في بعض الأسانيد^(٣).

وبأنّه له كتاب، وقد ظهر من تصريح النجاشي بأنّ الكتاب لابن حيّان، وبأنّه الثقة^(٤)، الظاهر في كونه امامياً، وإسحاق بن عمار، على فرض وجوده فطحيّ.

فمنه يظهر عدوله، وإلا فإن كان ممن يروي عن أحد من الأئمة عليهم السلام ذكره في أصحابه، وإلا أوردته فيمن لم يرو، وعدمه دليل على عدمه، وقد ثبت تأخر تصنيف الرجال عن الفهرست؛ لما ينصرح من مواضع منه.

فمنها: ما في ترجمة إبراهيم بن صالح، قال: «له كتب ذكرناها في الفهرست»^(٥).

ونحوه، في إبراهيم بن محمد بن سعيد^(٦) وابن سليمان النهدي^(٧) وفي

(١) رجال الطوسي: ١٤٩ رقم ١٣٥.

(٢) رجال الطوسي: ٣٤٢ رقم ٣.

(٣) كما في التهذيب: ٤٩/٢ ح ١٦١، ٨٦/٤ ح ٢٥١ و ٥٣/٨ ح ١٧٥.

(٤) رجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩.

(٥) رجال الطوسي: ٤٥٠ رقم ٧١.

(٦) رجال الطوسي: ٤٥١ رقم ٧٣.

(٧) رجال الطوسي: ٤٥١ رقم ٧٤.

ترجمة والد الصدوق: «له تصانيف ذكرناها في الفهرست»^(١) ومثله في الغضائري^(٢) وغيره. (انتهى ملخصاً). فتأمل.

ومما ذكرنا بان ضعف القول بالاشتراك رأساً؛ بل سلّم الفاضل عدم الاشتراك في الحديث؛ مستدلاً بعدم ذكر أحد من مشايخ هذا الفن، أن ابن الساباطي من أصحاب أحدهم عليه السلام وإن سلّم كونها في مرتبة وطبقة، لا يوجب الاشتراك فيه، وأن إسحاق بن عمّار المذكور في الروايات المذكورة في الكشي^(٣) في هذا المقام لا يحتمل الاشتراك؛ لما فيها من القرائن، ونحوها جميع كتب الأخبار.

ويمكن تضعيف الأوّل: بأنّه ذكر ابن شهر آشوب في المعالم: «إسحاق بن عمّار ثقة، من أصحاب الصادق عليه السلام، وكان فطحياً»^(٤) فتأمل.

والثاني: بأنّه بعد فرض ثبوته ووثاقته، وكونه صاحب أصل معتمد عليه من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، مجرد دعوى بلابرهان.

فالأظهر القول بالاتّحاد، وكون المتّحد ابن الصيرفي الإمامي الثقة؛ لأنّه قد تكثر ذكر إسحاق بن عمّار في الأسانيد على سبيل الإطلاق، ووقع في بعضها مقيداً بالصيرفي، كما فيما رواه الكليني: «عن سهل، عن عليّ، عن الحسن، عن إسحاق بن عمّار الصيرفي»^(٥).

والشيخ في التهذيب: «عن محمّد، عن الحسن، عن غياث، عن إسحاق بن

(١) رجال الطوسي: ٤٨٢ رقم ٣٤.

(٢) رجال الطوسي: ٤٧١ رقم ٥٢.

(٣) رجال الكشي: ٣٢٥ رقم ٥٨٩.

(٤) معالم العلماء: ٢٦ رقم ١٣٣.

(٥) الكافي: ٣١٨/٥ ح ٥٦.

عمّار الصيرفي»^(١) والصدوق في الخصال: حدّثنا محمد بن الحسن، عن الصفّار، عن غياث، عن إسحاق بن عمّار الصيرفي ونحوها غيرها. فالظاهر أنّ المراد من المطلق، هو المقيّد المذكور؛ مع أنّ عمّار الساباطي قد وقع ذكره في الأسانيد على أنحاء أربعة: مطلقاً، ومقيّداً، والتقييد تارة؛ بالساباطي، وأخرى: بابن موسى، وثالثة؛ بالجمع بينهما، فمن المظنون؛ بل المقطوع أنّه لو كان إسحاق بن الساباطي أيضاً لوجد في الأسانيد مقيّداً بإحداها؛ بل وقع مطلقاً أو مقيّداً بالصيرفي على أنّ كلّاً من إسحاق الصيرفي، وعمّار الساباطي، كثير الرواية ومن المشاهير، فلو كان إسحاق ابناً للساباطي أيضاً، لوقع روايته عنه ولونادراً؛ لمساعدة الطبقة وقضاء العادة؛ مع أنّ من المعلوم خلافه^(٢).

(١) التهذيب: ٥٣/٨ ح ٩٤.

(٢) ومما يشهد على حسن حاله مضافاً إلى التوثيق، ما رواه الصدوق في ثواب الأعمال: «عن إسحاق بن عمّار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد وطنت نفسي على لزوم الحجّ في كلّ عام، بنفسي أو برجل من أهل بيتي بمالي؟ فقال: وقد عزمت على ذلك؟ قلت: نعم. قال: فإن فعلت ذلك فايقن بكثرة المال، وأبشر بكثرة المال».

وما رواه في كامل الزيارات في باب زيارة الملائكة الحسين بن عليّ - صلوات الله تعالى عليهما - بطرقه المستفيضة عن إسحاق بن عمّار: قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك يا بن رسول الله ﷺ! كنت في الخير ليلة عرفة فرأيت نحواً من ثلاثة ألف أو أربعة ألف رجل، جميلة وجوههم طيبة ريحهم، شديد بياض ثيابهم، يصلّون الليل أجمع، ولقد كنت أريد القبر وأقبله، فما كنت أصل إليه من كثرة الخلق، فلما طلع الفجر، سجدت فرفعت رأسي فلم أر منهم أحداً.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: أخبرني أبي عن أبيه، قال: مرّ بالحسين عليه السلام: أربعة ألف ملك وهو

تذييلان

[في أولاد إسحاق]

أحدهما: أنّه خلف إسحاق المذكور ولدين، أحدهما: محمّد، والآخر: يعقوب، وكان الأوّل، ثقة، جليلاً، اماميّاً، كما يظهر من تصريح النجاشي وغيره^(١).

وربّما حكى العلامة عن شيخنا الصدوق وقفه، وتوقّف فيه نفسه^(٢). ولعلّ مستنده ما رواه في العيون في أبواب دلائل الرضا - عليه آلاف التحيّة والثناء -: «بإسناده عن أبي مسروق، قال: دخل على الرضا عليه السلام جماعة من الواقفة، فيهم محمّد بن إسحاق بن عمّار»^(٣).

وفيه: مع ضعف السند بجهالة جرير، ومحمّد بن أبي عبد الله، وعدم ثبوت توثيق مسروق، معارض بالشواهد الدالّة على خلافه. منها: ما ذكره شيخنا المفيد، من عدّة ممّن يروي النصّ على إمامة مولانا الرضا عليه السلام والإشارة إليه، من خاصّته، وثقاته، وأهل الورع والعلم والفقّه من

→ يقتل فخرجوا إلى السماء، فأوحى الله تعالى إليهم أنزلوا إلى قبره فأسكنوا عند قبره شعناً غبراً إلى يوم تقوم الساعة. (انتهى). فإنّ رؤية الملائكة لا تتفق إلّا للأوحدي من الصلحاء. (منه عليه السلام). راجع: كامل الزيارات: ١١٥.

(١) رجال النجاشي: ٣٦١ رقم ٩٦٨، الفهرست: ١٤٩ رقم ٦٣١ و ١٥٣ رقم ٦٦٧، والخلاصة: ١٥٨ رقم ١٢٣.

(٢) الخلاصة: ٢٠٠ رقم ١.

(٣) عيون أخبار الرضا: ٢/٢١٣ ح ١٩.

شيعته^(١).

ومنها: ما تقدّم من توثيق النجاشي له وعدم ذكر وقفه^(٢)، وكلّ منها ظاهر في الغدم، كما هو ظاهر الشيخ في الفهرست أيضاً^(٣).

ومنها: رواية عن مولانا الرضا - عليه آلاف التحية والثناء - في موارد متعدّدة، كما روى الكليني في باب الإشارة والنصّ على أبي الحسن الرضا عليه آلاف التحية والثناء: «بإسناده عن محمّد، قال: قلت لأبي الحسن الأوّل عليه السلام: «ألا تدلّني إلى من آخذ ديني؟ فقال: هذا ابني»^(٤).

ومثله ما رواه شيخنا الصدوق عنه، في باب النوادر من نكاح الفقيه^(٥) والشيخ في باب من أحلّ الله تعالى نكاحه من نكاح التهذيب^(٦).

ومما ذكر، يظهر ضعف ما يظهر من النجاشي: من اختصاص روايته عن مولانا أبي الحسن موسى عليه السلام؛ مضافاً إلى ما يقال: من أنّه روى في التهذيب في كتاب المكاسب: «عن إسحاق بن عمّار، قال: دخلت على الصادق عليه السلام «فخبرته أنّه ولد لي غلام.

فقال: ألا سمّيته محمداً؟

قال: قد فعلت.

قال: فلا تضربه، ولا تشتمه، جعله الله قرّة عين لك في حياتك، وخلف

(١) الإرشاد: ٣٠٤.

(٢) رجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩.

(٣) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

(٤) الكافي: ٣١٢/١ ح ٤.

(٥) الفقيه: ٤٣١/٣ ح ٤٤٩٢.

(٦) التهذيب: ٢٤٣/٧ ح ١٢.

صدق بعدك»^(١).

وأَيُّ فضل في خلف فاسد المذهب، يعادي وليّ الله، كما ذكره السيّد السند النجفي^(٢).

ومعلوم أنّ الواقفي الفاسد العقيدة، المشارك مع الكفّار في الخلود واللعنة، لا يكون خلف صدق، كما ذكره جدّنا السيّد العلامة.

واستدلّ به العلامة البهبهاني أيضاً وفيه تأمل، فتأمل.

مضافاً إلى رواية الكشي، الواقعة المذكورة مع عدم عدّه فيهم^(٣).

وأما ما ربّما يوهّم ذلك ممّا قد يلوح من بعض الأخبار، نوع اختصاص له بابن أبي حمزة الواقفي، كما ذكره بعض الأجلّة^(٤)، فمّا لا يخفى مافيه.

وأما يعقوب: فهو في الرجال غير مذكور، وله ابن يسمّى بمحمد مثله، وسبط يسمّى بعليّ ذكره الشيخ في باب من لم يرو عنهم عليه السلام، وذكر: «أنّه روى عنه التلعكبري، وسمع منه، وله منه إجازة»^(٥).

(١) التهذيب: ٣٦١/٦ ح ١٥٨.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ٣٢٢/١.

(٣) رجال الكشي: ٤٠٢ رقم ٧٥٢.

(٤) المراد منه السيّد بحر العلوم، حيث قال: «وقد يلوح من بعض الأخبار نوع اختصاص له بابن أبي حمزة الواقفي المذكور، وكأنّ ذلك هو الذي أدخل الوهم والاثّام بالوقف، فظنّ فيه ذلك وهو بريء منه. رجال السيّد بحر العلوم: ٣٢٢/١.

(٥) رجال الطوسي: ٤٨١ رقم ٢٥.

[في إخوة إسحاق]

ثانيهما: أنّه كان لاسحاق المذكور إخوة أربعة، وهم: إسماعيل، وقيس، ويوسف، ويونس.

كما أنّ لوالده إخوة ثلاثة، وهم: جعفر، وعليّ، وهذيل.

ولإسماعيل ابنان، وهما: بشير، وعليّ.

وربّما ذكر في المعالم في ترجمة إسماعيل: «أنّه من أصحاب الصادق عليه السلام، وكان فطحياً إلا أنّه ثقة، له أصل»^(١).

والظاهر أنّه اشتباه منه؛ فإنّ الظاهر أنّه ممّا ثبت من فحطيّة طائفة عمّار، كما قال العلامة البهبهاني، المقرّر بقاء عمّار وطائفته على الفطحية^(٢)، ومن حسابان أنّه من ولده.

ويضعف، بأنّه من ولد عمّار بن حيّان، فلا دليل على فطحيته، كما أنّه لم يذكره أحد غيره.

ولقد أجاد السيّد السند النجفي، حيث قطع بفساد الوهم المذكور^(٣).

وممّا ذكر يظهر ما في كلام العلامة المشار إليه من تأييد التغاير بين الإِسحاقين، باستظهار تغاير ولد الصيرفي عن ولد الساباطي، بعدم نسبة أحد من علماء الرجال إلى يونس، ويوسف، وقيس، وإسماعيل، بالفطحية؛ بل

(١) معالم العلماء: ١٠، رقم ٥٢.

(٢) منهج المقال: ٥٢ تعليقة الوحيد عليه و في النسخة المخطوطة: ٨١

(٣) قال السيّد بحر العلوم في ردّه: «وما قاله في إسماعيل فهو قد انفرد به، ولم يشاركه أحد من علماء الرجال؛ فاتّهم بأسرهم ذكروا إسماعيل بن عمّار ولم يقل أحد منهم أنّه كان فطحياً ولا أنّ له أصلاً ولا ريب في كون ذلك وهماً. رجال السيّد بحر العلوم: ٣٠٢/١.

الظاهر العدم.

ثالثها: ^(١) أنّه روى في الكافي في الصحيح: عن إسحاق بن عمّار، أنّه لما سئل مولانا الصادق عليه السلام شيئاً لخوفه عن العقارب، فأجابته: «انظر إلى بنات نعش الكواكب الثلاثة، الوسطى منها بجنبه كوكب صغير قريب منه، يسمّيه العرب السها، ونحن نسمّيه أسلم، أحد ^(٢) النظر إليه كل ليلة، وقل ثلاث مرّات: اللَّهُمَّ رَبَّ اسلم، صلّ على محمّد وآل محمّد وعجل فرجهم وسلّمنا. قال إسحاق: فما تركته من دهري إلّا مرّة واحدة فضربتني العقرب» ^(٣).

أقول: وهذه خاصيّة عجيبّة، وقد ذكرها رئيس الفلاسفة ابن سينا فيما نظّمه في مجرّباته قال:

ومن رأى عشية نجم السها لم تدن منه عقرب يمسه
ونظيره، ما ذكر فيه من أنّ رؤية الشولة ^(٤) يوجب الوداد، وكفّ
الخصيب ^(٥) العناد. قال:
في شولة العقرب ^(٦) نجم توأم برأي عين من يراه يعلم

(١) هذا توسّع عن المؤلّف في التذييلات فإنّه قال في أوّل الفصل: تذييلان فجعل هذا ثالثها.

(٢) أهددت إليه النظر بالآلّف، نظرت إليه متأملاً. مصباح المنير: ١٢٥.

(٣) الكافي: ٥٧٠/٢ ح ٦.

(٤) الشولة: كوكبان نيّران، متقاربان، ينزلها القمر يقال لها حمّة خفّ العقرب. الصحاح

١٧٤٢/٥.

(٥) كفّ الخصيب: نجم. الصحاح: ١٢١/١.

(٦) شولة العقرب: ماتشول (أى ترفع) من ذنبها. الصحاح.

إذا رآه إمـرئان اصطحبا واتفقا وذاً وذاً تحايا
إلى أن قال:

كفّ الخضب فرقة إلى الأبد لكائن من كان في كلّ أحد
إذا رآه إثـنان أو جماعة افترقوا إلى قيام الساعة
وفيه عجائب أخر، ثمّ إنّ ما ذكره عليه السلام من أنّا نسّميه أسلم، قد وقع نظائره
أيضاً في جملة من الموارد، كما ورد في الحمص، ففي رواية:
«هو الذي يسمّونه عندكم الحمص، ونحن نسّميه العدس»^(١).
وفي أخرى: «إنّ العدس تسمّونه الحمص، ونحن نسّميه العدس»^(٢).
وعلى هذا، فالظاهر أنّ المراد بالحمص، في مقدار أخذ التربة، أو أكلها هو
العدس.

ولقد أجاد العلامة المجلسي رحمه الله من الاحتياط في الاكتفاء في الاستشفاء
بمقدار العدس، وتبعه الوالد المحقّق في الرسالة، وما صنعه جدّنا العلامة في
المنهاج، من تزييفه بأنّه لا وجه له، لا وجه له.
وأيضاً قد ورد في بعض الأخبار: من تسمية أقسام من التمر، بأسماء
عندهم عليه السلام، كما في الخبر المروي في الكافي في باب التمر.
هذا؛ ولكن ربّما يظهر من الطريحي: أنّ أسلم اسم معروف للسها؛ ولكن
ينافيه عدم ذكر هذا اللفظ من القاموس، والنهاية، والمصباح؛ فضلاً عن هذا
المعنى له.

(١) الكافي: ٦/٣٤٢ ح ٢.

(٢) البحار: ١٢/٢٥٠ ح ١٦.

المقصد الثالث

في

عمر بن حنظلة

المقصد الثالث

في عمر بن حنظلة

لم يتعرّض له قدماء الأصحاب في كتبهم عدا الشيخ في الرجال، في باب أصحاب مولانا الباقر والصادق عليه السلام.

فقال في الأوّل: عمر يكتنّى أبا صخر وعليّ ابنا حنظلة، كوفيّان، عجليّان ^(١). وفي الثاني: عمر بن حنظلة العجلي ^(٢)، البكري، الكوفي ^(٣) وقد نقل عنه عنها الفاضل الإسترآبادي في التلخيص ^(٤) والسيد الناقد في النقد ^(٥).

فما ذكره جدّنا السيّد العلّامة في بعض تحقيقاته من عدم وجدانه في

(١) رجال الطوسي: ١٣١ رقم ٦٤.

(٢) عجل: قبيلة من ربيعة، وهو عجل بن لجيم بن صعب، والعجليّة من منتسب إلى عجل، ذكره في الجمع (منه).

(٣) رجال الطوسي: ٢٥١ رقم ٤٥١.

(٤) تلخيص المقال في علم الرجال المشهور بالرجال الوسيط: ١٧٧. (المخطوط).

(٥) نقد الرجال: ٢٥٣، رقم ٢٦.

نسختين عنده إلا في الثاني، مبنيّ إمّا على غلط النسخة، أو الاشتباه.
ونحوه اقتصار ابن داود على النقل عن الصادق عليه السلام خاصة^(١) وسبق
البرقي الشيخ، فعنونه في رجاله في أصحاب مولانا أبي عبد الله جعفر بن
محمد عليه السلام قال:

«عمر وعلي ابنا حنظلة، العجلان، عربيان، كوفيان، وكنية عمر أبو
صخر»^(٢). (انتهى).

ويكنّى به غيره أيضاً كما في الكافي:^(٣) «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن
أبي عبد الله، عن أبي صخر، أحمد بن عبد الرحيم»^(٤).

(١) رجال ابن داود: ١٤٥ رقم ١١١٨.

(٢) رجال البرقي: ١٧.

(٣) رواه في آخر باب الاعتكاف (منه عليه السلام).

(٤) رواه في آخر باب الاعتكاف (منه عليه السلام).

[أقوال العلماء فى وثاقة وضع عمر بن حنظلة وضعفه]

وبالجملة: يظهر من متأخري الأصحاب، الاختلاف فى حاله، فقتضى كلام الشهيد فى الدراية: القول بالتوثيق، وتبعه السيّد السند الجزائري فى غاية المرام نقلاً، وربّما يظهر من صاحب المنتقى القول بضعفه وهو مقتضى كلام السيّد الدماذ فى حاشية الاستبصار.

وأوّل من جرى على ذكر كلام فيه شيخنا الشهيد، فإنّه ذكر فى الدراية: «وعمر بن حنظلة، لم ينصّ الأصحاب عليه بجرّح ولا تعديل؛ لكن أمره عندي سهل؛ لأنّى حقّقت توثيقه من محلّ آخر، وإن كان قد أهملوه»^(١).

وقريب منه ما ذكره فى حاشية الروضة فى كتاب الوكالة: «وأما عمر بن حنظلة، فالأصحاب وإن لم ينصّوا عليه بجرّح ولا تعديل؛ لكن عندي ثقة؛ لمدح رأيته فى حقّه من الصادق عليه السلام».

واعترض عليه نجمله فى المنتقى بأنّ من عجيب ما اتّفق له - يعنى: والده الشهيد - أنّه قال فى شرح بداية الدراية: «إنّ عمر بن حنظلة لم ينصّ الأصحاب بجرّح ولا تعديل، ولكنّه حقّق توثيقه من محلّ آخر، ووجدت

بخطه في بعض فوائده ما صورته: عمر بن حنظلة غير مذكور بجرح ولا تعديل؛ ولكن الأقوى عندي أنه ثقة؛ لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت: «إذن لا يكذب علينا».

والحال أن الحديث الذي أشار إليه ضعيف الطريق، فتعلق به في هذا الحكم، مع ما علم من انفراده به غريب. ولولا الوقوف على هذا الكلام، لم يختلج في الخاطر أن الاعتماد في ذلك على هذه الحجة.

وقد سلك مسلكه المحقق الشيخ محمد في الاستقصاء في مواضع منه.

منها: ما ذكره في باب نوافل الصلاة في السفر بالنهار: «وأما عمر بن حنظلة، فلم يعلم من حاله ما يفيد توثيقاً ولا مدحاً يعتد به، وما قاله جدّي عليه السلام: من أن الأصحاب لم ينصوا عليه بتوثيق ولا مدح، وأنه عرف توثيقه هو أعلم بأخذه، وقد رأينا في أوائل الخلاصة، أن وجهه قوله في حديث المواقيت، وهو ضعيف، وعلى تقدير الصحة فالتوثيق أمر آخر.

قال: ووجدت له كلاماً حاصله: أن التوثيق من الخبر، ثم ضرب على ذلك وجعل عوضه لفظ من محل آخر، والظاهر أنه ليس مأخذه، وذلك غير بعيد؛ لأنه لا يختلج في بال آحاد الناس، فكيف مثله، وصرّح بإهماله في باب حكم الوذي والمذي منه»^(١).

أقول: الظاهر انحصار المأخذ في الخبر؛ لما صرح به في الحاشية والفوائد، وعدم وجدان غيره بعد الفحص، ولا ينافيه ما ذكر، ففني البعد عن كون غيره لا يخلو عن بعد.

وأما الخبر، فهو ما رواه الكليني في باب وقت المغرب والعشاء الآخرة:

(١) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، هو مخطوط لم يطبع إلى الآن.

عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام:

«إذاً لا يكذب علينا. قلت: قال وقت المغرب إذا غاب القرص، إلا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جدَّ به السير، أخر المغرب ويحيل بينها وبين العشاء. فقال: صدق»^(١).

ورواه فيه أيضاً في باب وقت صلاة الظهر والعصر أيضاً^(٢). والكلام فيه تارةً من جهة السند، وأخرى: من جهة الدلالة. أمّا الأولى: فلا إشكال فيه باعتبار الأولين. وأمّا الأخير: فالظاهر من طريقة الأصحاب، أن الحديث من جهته من القوي، وهو ما اشتمل على غير الإمامي الممدوح. أمّا الأوّل: لما صرح به الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام بقوله: «يزيد بن خليفة واقفي»^(٣).

ولكنّه مبنيّ على اتّحاده كما ينصرح من الخلاصة^(٤) والنقد^(٥) والتعليقات والمنهج^(٦) وهو الظاهر من جدنا السيّد العلامة، وهو لا يخلو عن إشكال؛ فإنّه عنون أيضاً في أصحاب الصادق عليه السلام، بقوله: «يزيد بن خليفة الحارثي

(١) الكافي: ٣/٢٧٩ ح ٦.

(٢) الكافي: ٣/٢٧٥ ح ١.

(٣) رجال الطوسي: ٣٦٤ رقم ١٥.

(٤) الخلاصة: ٢٦٥ رقم ١.

(٥) نقد الرجال: ٣٧٧.

(٦) منهج المقال: ٣٧٥. وراجع أيضاً: معجم رجال الحديث: ١١١/٢٠.

الحلواني، عربيّ وليس من بني الحارث؛ ولكنّه من بني يامن، إخوة الحارث وعدادهم فيهم»^(١).

والظاهر مغايرته مع المعنون في أصحاب الكاظم عليه السلام^(٢).

والتّحاده مع ماعنونه النّجاشي بقوله: «يزيد بن خليفة الحارثي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، يرويه جماعة»^(٣)؛ للموافقة الظاهرة، والظاهر منه عدم واقفيّته، فيقويّ العدم بعد ظهور الاتّحاد والمغايرة.

فقد أجاد بعض المتأخّرين في استظهاره ما استظهرناه؛ بل قال: «لا وجه للحكم بالاتّحاد سوى توافق تسمية الأب».

والعجب من ابن داود فيما جرى على عنوان المعنون في أصحاب الصادق عليه السلام في كلّ من الجزئين^(٤)، والظاهر أنّ الراوي هو المعنون في كلام النّجاشي، وما يوافقه فيتّجه حينئذ إماميّته، فيكون الحديث من جهته من الحسان.

وأما الثاني: فلما رواه الكشي، قال: «حدّثني حمدويه، قال حدّثني محمد ابن عيسى، ومحمد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن محمد، قال: حدّثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سويد، رفعه قال: دخل على أبي عبد الله عليه السلام رجل يقال له يزيد بن خليفة، فقال: من أنت؟ فقال: من بلحارث بن كعب، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام :

(١) رجال الطوسي: ٣٣٨ رقم ٧٥.

(٢) رجال الطوسي: ٣٦٤ رقم ١٥.

(٣) رجال النّجاشي: ٤٥٢ رقم ١٢٢٤.

(٤) رجال ابن داود: ٢٠٥ رقم ١٧٢٦ و ٢٨٤ رقم ٥٥٤.

«ليس أهل بيت إلّا وفيهم نجيب أو نجيبان، وأنت نجيب بلحارث بن كعب»^(١).

والسند ذو طريقين إلى النظر، أحدهما: حمدويه، عن محمد بن عيسى. والآخر: محمد بن مسعود، عن عليّ بن محمد، عن محمد بن أحمد. والأوّل وإن كان صحيحاً، إلّا أنّه مرفوع؛ ولكن لما كان الرافع محمد بن عيسى، وهو من الأجلّاء، يكفي في دفع المحذور.

مضافاً إلى ما يظهر من النجاشي من اعتماد الثقات عليه؛ فإنّه ذكر في طريقه إلى كتابه: «أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدّثنا أبي الحسن بن داود، قال: حدّثنا ابن عقدة، قال: حدّثنا حميد بن زياد، قال: حدّثنا عبيدالله بن أحمد، عن عليّ بن الحسن، عن محمد بن أبي حمزة، عن يزيد، بكتابه»^(٢).

فإنّ الراوي عنه من الثقات الفضلاء، لو قلنا باتّحاد الثمالي مع التيملي، كما هو ظاهر جماعة؛ بل لو قلنا بالتغاير، ونفينا كونه من الرواة، كما ينصرح ممّن قال من أنّ التيملي المجهول، لا أصل له ولا كتاب، فيتعيّن فيه أيضاً، فضلاً عن رواية يونس بن عبد الرحمن عنه، كما هو الحال في الخبر المبحوث عنه^(٣) وهو من أصحاب الإجماع بناءً على دلالة العبارة على تصحيح الحديث باعتبار وثاقة الراوي خاصّة؛ بل لو قلنا باحتمال الاعتبار المذكور، واعتبار حصول مطلق الظنّ بأخبار الرواة ولو بواسطة الاحتفاف بالقرائن؛ نظراً إلى اعتبار الوثاقة من باب الظنّ بصدق الرواية، فاذا فرض الظنّ بصدق فلا حاجة

(١) رجال الكشي: ٣٣٤ رقم ٦١١.

(٢) رجال النجاشي: ٤٥٢ رقم ١٢٢٤.

(٣) الكافي: ٣/٢٧٥ ح ١.

إلى الوثاقة، فلا أقلّ من ظهور رواية يونس في الصدق باعتبار الاحتفاف.
وأما الثانية: (١) فالظاهر الدلالة على الوثاقة؛ نظراً إلى أنّه رتب نفي كذب
الرواية؛ لكونه الراوي لها، ومن الظاهر أنّ الظاهر منه الوثاقة.
ولقد أجاد السيّد السند الجزائري في موافقته نقلاً للشهيد في الدلالة على
التوثيق؛ بل قال: هذا الحديث يستفاد منه توثيق ابن حنظلة من غير شكّ
ولاريب.

ومن العجيب ما حكي عن بعض، من الدلالة على القدح؛ لأنّ المعنى أنّه
لا يكذب في خصوص هذا الخبر؛ لأنّه من المشهورات لا يقبل الكذب فيه من
أحد، ومفهومه جواز الكذب في غيره وهو كما ترى.
وقريب منه ما استظهره الوالد المحقّق رحمته الله من أنّ «إذا» وقيّة ظرفيّة للحال،
وأصلها «إذن» وقد رُسِّمَت بالألف، كما حكي في المعنى أنّ الجمهور يكتبون
«اذن» بالألف، وكذا رُسِّمَت في المصاحف.
والغرض نفي الكذب في زمان النفي، ففقتضاه صدور الكذب في سوابق
الأزمان.

قال: واحتمال كون «إذا» تعليليّة من شيخنا السيّد في غاية العلة؛ لعدم سبق
معلول في المقام، مع أنّه لم يذكر في «إذن» ولا «إذا» كونها تعليليّة.
وفيه: أنّه لا يبعد أن يكون العلة نفس مجيء «عمر» بالرواية؛ فإنّ المفهوم
منه أنّه لما كان هو الراوي، فلا يحتمل فيه الكذب، بخلاف ما لو كان غيره.

(١) عطف على قوله: والكلام فيه تارةً؛ من جهة السند، وأخرى: من جهة الدلالة. أمّا
الأولى: فلا إشكال فيه

هذا، ويستفاد مدحه من جملة من الأخبار أيضاً، كما روى في الكافي
والتهذيبين: بالإسناد عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
«القنوت يوم الجمعة؟».

فقال: «أنت رسول الله في هذا، إذا صليتم جماعة وفي الركعة الأولى،
وإذا صليتم وحداناً في الركعة الثانية»^(١).

وما رواه في البصائر: بالإسناد عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي
جعفر عليه السلام: «إني أظن أن لي عندك منزلة؟»
فقال: «أجل».

قلت: «فإن كان لي حاجة؟»

قال: «وما هي؟»

قلت: «فعلمني الإسم الأعظم».

قال: «وتطبيقه؟».

قلت: «نعم».

قال: «فادخل البيت».

قال: «فدخلت البيت، فوضع أبو جعفر عليه السلام يده على الأرض فأظلم البيت
فأرعدت فرائص عمر».

فقال: «ما تقول؟ أعلمك؟».

قال: «فقلت لا» فرفع يده فرجع البيت كما كان^(٢).

وما رواه في آخر روضة الكافي: عن عمر بن حنظلة، عن مولانا أبي

(١) الكافي: ٣/٤٢٧ ح ٣ والتهذيب: ٣/١٦ ح ٥٧.

(٢) بصائر الدرجات: ٢١٠.

عبدالله عليه السلام قال: «يا عمر، لا تحمّلوا على شيعتنا، وارققوا بهم؛ فإنّ الناس لا يحمّلون ما تتحمّلون»^(١).

ولكنّها من باب الشهادة على النفس؛ إلّا أنّها لا يخلو عن التأييد؛ بل بعد ثبوت الوثاقة بما مضى، يثبت بها المدعى.

ثمّ إنّ كان له أخوان أحدهما: عليّ، كما تقدّم في كلام الشيخ في أصحاب الباقر عليه السلام^(٢) وقال في الصادق عليه السلام: «عليّ بن حنظلة العجليّ الكوفي»^(٣) وربّما حكى عنه في الوسيط بزيادة «أخو عمرو»^(٤)، وهو غير موجود في النسخة الموجودة والعبارة المحكيّة في النقد^(٥) وهو كما ترى مجهول الحال.

وربّما ينصرح من الفاضل الخاجوني القدح فيه وفي رواياته؛ نظراً إلى ما روى عن عليّ بن حنظلة، عن مولانا أبي عبدالله عليه السلام قال: «سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيهما؟»

فقال: «إن شئت فاقراً فاتحة الكتاب، وإن شئت فاذكر فهو سواء».

قلت: «فأيّ ذلك أفضل؟»

فقال: «هما والله سواء، إن شئت سبّحت وإن شئت قرأت».

قال: ولا يخفى أنّ سؤاله عن أفضليّة أحدهما على الآخر بعد حكمه عليه السلام بأنّها متساويان ممّا لا محلّ له؛ بل هو ممّا يدلّ على سوء فهمه، أو عدم

(١) الكافي: ٣٣٤/٨ ح ٥٢٢.

(٢) رجال الطوسي: ١٣١ رقم ٦٤.

(٣) رجال الطوسي: ٢٤١ رقم ٢٩٦.

(٤) الرجال الوسيط المخطوط: ١٦٤. فيه: «عليّ بن حنظلة العجليّ الكوفي (قر، ق) يكتي

أباصخر، أخو عمرو».

(٥) نقد الرجال: ٢٣٤ رقم ٩٣.

إذعانه بما قال الإمام عليه السلام ولذلك أكّده بالقسم، ومن هذا شأنه، فالاعتماد على روايته مشكل. فهذه الرواية مما تقدح فيه.

وأنت خير بما فيه بعد التأمل مع أنه روى في البصائر: «بإسناده عن عبد الأعلى بن أعين، قال: دخلت أنا وعليّ بن حنظلة على أبي عبد الله عليه السلام فسأله عليّ بن حنظلة عن مسألة فأجابه فيها.

فقال عليّ: فإن كان كذا؟ فأجابه بوجه آخر.

فقال له: وإن كان كذا؟ حتّى أجابه فيها بأربعة وجوه، فالتفت إلى عليّ بن حنظلة وقال: يا أبا محمد! قد أحكمتها»^(١).

ورواها السيّد السند النجفي عن الاختصاص^(٢) والمولى التقي المجلسي عنها^(٣) والمحاسن^(٤) مستدلاً عليه بحسن حاله.

قال: وهذا الخبر يدلّ على مدحه، ويستنبط منه حسن حاله، وجهالته بعد الأعلى لا يضّر؛ لأنّ الراوي عنه ابن مسكان، وهو ممّن أجمعت على تصحيح خبره العصابة؛ مع أنّ تكرّره في الأصول المعتبرة يؤذن باعتباره، وهو مبنيّ على مغايرة ابن أعين، مع مولى آل سام، والظاهر الاتّحاد؛ لما في الكافي في فضل نكاح الأبكار:

«بإسناده عن عليّ بن رثاب، عن عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام»^(٥). فتأمل.

(١) بصائر الدرجات: ٣٢٨.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ١٥٧/٣ والاختصاص: ٢٨٧.

(٣) روضة المتقين: ٢١١/١٤.

(٤) المحاسن: ٢٩٩/٢.

(٥) الكافي: ٣٣٤/٥ ح ١.

هذا، وربما روى ذيل الرواية بوجه آخر مع زيادة وهو: «فالتفت اليّ فقال: قد أحكمناه».

فسمعه الصادق عليه السلام، فقال: «لا تقل هكذا! فإنك رجل ورع، من الأشياء أشياء ضيّعته»^(١).

ثم إنّ من العجيب، ما عن الفاضل التستري في بعض تعليقات التهذيب، عند ذكر خبر من عليّ بن حنظلة، كأنّه عمر بن حنظلة، على ما ينبّه عليه الأخبار الواردة في طلاق المخالف، وإن ذكرهما الشيخ في الرجال مختلفين.

ولقد أجاد العلامة البهبهاني عليه السلام في ردّه في التعليقات فليراجع^(٢).

وثانيهما: محمد، كما ينصرح من رجال الشيخ، فإنّه عنون في أصحاب الباقر عليه السلام تارة: محمد بن الحنظلة القيسي الكوفي^(٣).

وأخرى: محمد بن حنظلة العبدي أبو سلمة الكوفي، والظاهر أنّ أحدهما ابن حنظلة المعروف، كما ربّما يرشد إليه ما رواه في الإكمال، في باب ذكر التوقيعات بإسناده: «عن سعد عن الشمشاطي قال: كنت مقيماً ببغداد وتهيأت قافلة اليمانيّين للخروج فكتبت أستاذن في الخروج معها فخرج: «لا تخرج معها فالك في الخروج خيرة وأقم بالكوفة».

وخرجت القافلة وخرجت عليها بنو حنظلة فاحتاجوها.

قال: وكتبت أستاذن في ركوب الماء.

فخرج: «لا تفعل» فما خرجت سفينة في تلك السنة إلّا خرجت عليها

(١) بصائر الدرجات: ٣٢٨.

(٢) تعليقة الوحيد: ٢٤٩.

(٣) رجال الطوسي: ٢٨٤ رقم ٦٥.

البوارح فقطعوا عليها»^(١).
والعجب من اقتصار الوسيط^(٢) والنقد^(٣) على ذكر أحدهما، فالأوّل:
الثاني. والثاني: الأوّل.

[الكلام في مقبولة عمر بن حنظلة]

ثمّ إنّهُ روى الخبر المعروف في وجوب الترجيح وغيره المروي في كتب
المشايخ الثلاثة المعروف بالمقبولة، وعرفّها في الدراية بما تلقّوه بالقبول،
وعملوا بمضمونه من غير التفات إلى صحّته وعدمه.
قال: «كحديث عمر بن حنظلة في المتخاصمين، قال الشارح: وإنّما سمّوه
بالمقبول لأنّ في طريقه محمد بن عيسى وداود بن الحصين، وهما ضعيفان،
وعمر بن حنظلة لم ينصّ الأصحاب فيه بمجرّح ولا تعديل»^(٤).
أقول: ويرد على الماتن: أنّ من الظاهر أنّه لا مجال للعمل بالرواية من دون
التفات إلى صحّتها وعدمها، فلا بدّ من الالتفات وإحراز الصحّة، ولا سيّما في
هذه الرواية المشتملة على أحكام مهمّة.
وحينئذ، فإن التفت وأحرز اشتغالها على جهات الصحّة ولو من القرائن

(١) إكمال الدين: ٤٩١/٢ ح ١٤.

(٢) الوسيط: ٢١٤. (المخطوط).

(٣) نقد الرجال: ٢٥٣ رقم ٢٦.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ١٣٠.

المفيدة للظنّ بالصدور، فما الفرق بينها وبين الصحيح عند القدماء؟
 وإن التفت وأحرز اشتغال السند على جهة الضعف؛ ولكن عمل بها بواسطة
 القرائن الخارجة المفيدة للظنّ، فما الفرق بينها وبين الضعيف المنجبر، إلا أن
 يقال: إنّ المقصود وجه ثالث وهو: الالتفات وإحراز الصحة ناظراً إلى الجهات
 الراجعة إلى المتن، من حيث روايتها في الكتب المعتبرة واشتغال العمل بها بين
 الطائفة وعدم الالتفات إلى الجهات الراجعة إلى خصوص السند من جهة
 ضعف الراوي ووثاقته.

وحينئذ، يفرق مع الصحيح عند القدماء، بأنّ من الظاهر أنّ المصطلح في
 الصحيح عندهم هو: مطلق ما ظنّ بصدوره ولو بواسطة لحاظ الجهات الراجعة
 إلى السند، كما يفرق مع الضعيف المنجبر بأنّ المدار على لحاظ جهة الضعف،
 ثمّ العلاج بالاشتغال وتقويته بالانجبار.

وهذا بخلاف ما هو المعمول في المقبولة؛ فإنّ المدار فيها على عدم
 اللحاظ، ولعلّه غاية التصحيح في المقام من هذا الكلام.
 ولكنّه لا يخلو من تكلف وتجشّم، كما يشهد عليه تعليل المرام؛ فإنّ
 مقتضى صريحه لحاظ الضعف، فتأمل.

مع أنّ دعوى الافتراق به في غاية البعد؛ مضافاً إلى أنّه بناءً عليه فالحدّ
 لا يخلو عن القصور في الإفادة أيضاً.

ويرد على الشارح: أنّ دعوى ضعف المذكورين ضعيفة.
 أمّا الأوّل: ^(١) فلأنّه يمكن أن يستدلّ لضعفه بوجوه، أقواها: ما ذكره الشيخ
 في كتابيه من التصريح بضعفه كما في الفهرست: «محمد بن عيسى ضعيف،

(١) أي: محمد بن عيسى.

استثناه أبو جعفر بن بابويه عليه السلام من رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص بروايته^(١).

ويضعف بأن الظاهر أن تضعيفه بواسطة متابعة شيخنا الصدوق عليه السلام كما أن تضعيفه بواسطة متابعة شيخه ابن الوليد وتضعيفه، على ما نقله العلامة البهبهاني في التعليقات عن أول المجلسين: «بواسطة أنه كان يعتبر في الإجازة أن يقرأ على الشيخ المجيز، أو يقرأ الشيخ، ويكون السامع فاهماً لما يرويه. وكان ابن عيسى صغير السن لا يعتمدون على فهمه عند القراءة»^(٢).

وهو كما ترى؛ مع أن ما نسب إلى الصدوق من قوله: لا أروي ما يختص بروايته، مختل الحال؛ فإنه ذكر العياشي في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى: «وكان محمد بن الحسن بن الوليد، يستثني من رواية محمد بن أحمد بن يحيى، ما رواه عن السمراني - إلى أن قال: - قال أبو العباس بن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر في ذلك كله، وتبعه ابن بابويه؛ إلا في محمد بن عيسى، فلا أدري ما رأيه في ذلك؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة؛ فإن الظاهر أن قوله: «لا أدري ما رأيه» من مقالة أبي العباس.

والفرض عدم الإصابة في الاستثناء لما ذكر من التعليق، وهو كما ترى يدل على خلاف المطلوب. فالأقوى القول بالوثاقة؛ لتصریح النجاشي^(٣) والخلاصة^(٤) والمجلسين^(٥) بوثاقته وجلالة قدره.

(١) الفهرست: ١٤٠ رقم ٦٠١.

(٢) منهج المقال: ٣١٣، تعليقة الوحيد عليه.

(٣) رجال النجاشي: ٨٩٦/٣٣٣.

(٤) الخلاصة: ١٤١ رقم ٢٢.

(٥) روضة المتقين: ٢٤٩/١٤ والوجيزة: ٥٦.

وقال في التعليقات تارةً: لا تأمل في رجحان التعديل. وأخرى: أنه يظهر عدم غلوّه وفضله وعلوّه^(١).

وقال جدنا السيّد العلامة: «والمتحصّل ممّا ذكر: أنّ المعدّل لمحمد بن عيسى هو: الفضل بن شاذان^(٢) والكثي^(٣) والنجاشي واستاذة أحمد بن نوح والعلامة^(٤) وابن داود^(٥) والسيّد الداماد^(٦) والمجلسي^(٧) وجملة من مشايخنا. طاب الله تعالى ثراهم - وكلّها يتفق اجتماع مثل هؤلاء المؤثّقين في توثيق شخص، فلا ينبغي التأمل في وثاقته وصحّة حديثه». (انتهى).
وظهر ممّا ذكرنا ضعف ماجرى في المدارك^(٨) من إكثار تضعيف رواياته؛ استناداً إلى ماسبق.

وأما الثاني: فالظاهر وثاقته ووقفه.

أما الأوّل: فلما صرّح به النجاشي من أنّه كوفي، ثقة^(٩) وهو المصرّح به

(١) تعلية الوحيد: ٣١٣.

(٢) رجال النجاشي: ٣٣٣ رقم ٨٩٦، الخلاصة: ١٤١ رقم ٢٢.

(٣) رجال الكثي: ٥٠٧ رقم ٩٨٠.

(٤) الخلاصة: (٢٢/١٤).

(٥) رجال ابن داود: ٢٧٥ رقم ٤٧٤. أقول: لم يوثقه ابن داود؛ بل ذكره في القسم الثاني المعدّل للضعفاء والمجروحين، تدلّ على تضعيفه.

(٦) الرواشح: ١٦٥.

(٧) روضة المتّقين: ٢٤٩/١٤ والوجيزة: ٥٦.

(٨) مدارك الأحكام: ١/١١١، ٢/١٦٩، ٣/٣٥٠ و ٤/٤٢٠ و ٤٨٠.

(٩) أي: داود بن الحصين.

(١٠) رجال النجاشي: ١٥٩ رقم ٤٢١.

في كلام غير واحد^(١).

وأما الثاني: فلما ذكره الشيخ في أصحاب الكاظم عليه السلام، من أنه واقفي^(٢)، كما هو المحكي عن ابن عقدة ومقتضى كلام النجاشي وإن كان خلافه، لسكوته عن بيان مذهبه، وظاهره إماميته كما هو المنصرح من طريقته؛ بل هو مدار تصحيح الأخبار من الأخيار؛ ولكن لا يبقى بعد ما مرّ لظهوره مجال.

وأما ما ذكره في الرواشح: «من أنه لم يثبت عندي وقفه؛ بل الزاجح جلالة قدره وشأنه، والعلامة قد استصحّه في المنتهى في باب فنون الجمعة»^(٣).

حيث قال: «ما رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن الحصين... إلى آخره، وإن كان قد توقّف فيه في الخلاصة»^(٤)، وابن داود ذكره في الممدوحين، والحق ما ذكرت في شرعة التسمية من أن غمزه بالوقف من طريق ابن عقدة وهو زيدي لا يتكل عليه في مخالفة وجوه الأصحاب، وردّ شهادة أشياخنا

(١) قد ذكر المامقاني توثيقه: عن الكاظمي في التكلمة وعن المجلسي في الوجيزة، والحاتري في الحاوي، والسيد في المدارك، العلامة في المنتهى مع أنه توقّف فيه في الخلاصة والسيد الداماد في الرواشح. تنقيح المقال: ٤٠٨/١

ولاحظ ترجمته في: إتيقان المقال: ٥٨، أعيان الشيعة: ٣٦٨/٦، تعليقة الوحيد على منهج المقال: ١٣٤، جامع الرواة: ٣٠٢/١، رجال ابن داود: ٢٤٥/٢، القسم الثاني، روضة المتّقين: ١١٣/١٤، الفهرست للشيخ: ٦٨ رقم ٢٦٧، طرائف المقال: ٤٦٥/١، خاتمة المستدرك: ٥٩٣، معجم رجال الحديث: ٩٧/٧، منتهى المقال: ١٢٩، منهج المقال: ١٣٤، هداية المحدثين: ٥٨ و....

(٢) رجال الطوسي: ٣٤٩ رقم ٥.

(٣) الرواشح: ١٦٥، عند البحث في المقبول.

(٤) الخلاصة: ٢٢١ رقم ١.

الأثبات»^(١).

ففي كلامه أنظار؛ فإنّ الاعتماد في الأقوال في المجرى والتعديل على الظنون الاجتهادية، ولاريب في حصول الظنّ بقول الغامز لوثاقته. ومن هنا اعتذار النجاشي في ذكره الأصحاب في كتبهم مصرّحاً بعظم محله وثقته وامانته، مع أنّ استصحاح العلامة السند المذكور، غايته إلى داود، كما هو أحد التعبير المذكور.

ويشهد عليه توقّفه فيه في الخلاصة، مع قطع النظر عن ضعف الاعتماد على الاستصحاح المذكور على تقدير شهادته، فضلاً عن ذكر ابن داود في باب المجرّوحين حذو ذكره، فيمن ذكره وصنّيعه عجيب، وصنّيعه أعجب، وما ذكره في الذيل لا يخلو عن المجازفة.

الركن الثالث

فيما يعرف به الرجال

الركن الثالث

فيما يعرف به الرجال

وهي الألفاظ الشائعة وهي كثيرة نذكر منها في المقام
ما يفتقر إلى تشريح المرام في فصول

الأول: في «أسند عنه»

قد أكثر الشيخ خاصّة إطلاقه في تراجم الرجال في الرجال، في خصوص
أصحاب مولانا الصادق عليه السلام حتى قيل أنّه ذكره في ترجمة مائة وستين
وسبعة^(١) كلّهم من أصحابه؛ إلّا رجلين منهم؛ فإنّهما من أصحاب

(١) أقول: قد ذكر لفظة «أسند عنه» في رجال الشيخ في ثلاثمائة وأربعة وأربعين مورداً
على ما تفحصت بالدقة إلّا ما زاغ عنه البصر.

ذكرت العبارة في أصحاب الباقر عليه السلام في حقّ شخص واحد، وهو:
حماد بن راشد الأزدي: ١١٧ رقم ٣٩.

الباقرين عليه السلام وهما: بكر ابن كرب الصيرفي^(١) ومعاذ بن مسلم^(٢).
ولم يقع ذلك من غيره إلا تبعاً منه كما وقع من العلامة في الخلاصة، في
ترجمة محمد بن عبد الملك، قال: «من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، كوفي،
نزل بغداد، أسند عنه»^(٣).

وفي يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: قال: تابعي، أسند عنه^(٤).
وعن المحقق الشيخ محمد، الاستعجاب عنه، نظراً إلى ذكره مع عدم ذكر
مرجع الضمير، فنقل كلام الشيخ بصورته والضمير في كلامه راجع إلى مولانا

→ وفي أصحاب الصادق عليه السلام في ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين شخصاً.

وفي أصحاب الكاظم عليه السلام في شخصين:

١ - موسى بن إبراهيم المروزي: ٣٥٩ رقم ٧.

٢ - يزيد بن الحسن: ٣٦٤ رقم ١٩.

وفي أصحاب الرضا عليه السلام في سبعة أشخاص:

١ - إسماعيل بن محمد بن إسحاق بن جعفر: ٣٦٧ رقم ٤.

٢ - أحمد بن عامر بن سليمان الطائي: ٣٦٧ رقم ٥.

٣ - داود بن سليمان بن يوسف: ٣٧٥ رقم ٢.

٤ - علي بن بلال: ٣٨٠ رقم ٧.

٥ - عبد الله بن علي: ٣٨١ رقم ١٦.

٦ - محمد بن سهل البجلي الرازي: ٣٨٩ رقم ٣٤.

٧ - محمد أسلم الطوسي: ٣٩٠ رقم ٤٩.

وفي أصحاب الهادي عليه السلام في شخص واحد، وهو:

محمد أحمد بن عبيد الله بن المنصور: ٤٤٢ رقم ١٤.

(١) رجال الطوسي: ١٥٦ رقم ٢٩.

(٢) رجال الطوسي: ٣١٤ رقم ٥٤١.

(٣) الخلاصة: ٢٥٠ رقم ٦.

(٤) الخلاصة: ٢٦٤ رقم ١.

الصادق عليه السلام، قال: وهذا من جملة العجلة الواقعة منه^(١).

وقريب منه ما ذكره الفاضل الجزائري في الحاوي^(٢).

واجيب عنهما: «بأن ما ذكرناه، مبني على قراءته بصيغة المعلوم، ولم يظهر ذلك من العلامة عليه السلام فلعلّه قرأها بصيغة المجهول»^(٣).

أقول: الظاهر أنّه من باب كمال الاستعجال، ولا مسرح لما ذكر من الاحتمال؛ نظراً إلى أنّه قد ذكر في الخلاصة غير واحد من المذكورين في تراجمهم هذه اللفظة، كإبراهيم بن نصر القعقاع^(٤) وأحمد بن عائذ^(٥) والحسن ابن صالح^(٦) معرضاً عن ذكرها فيها.

والظاهر أنّ الوجه فيه خفاء المفاد وعدم وضوح المراد، فالظاهر أنّ ذكره فيها من باب الاستعجال لظهور عدم الخصوصية، فتأمل.

ومّا ذكرنا ظهر أنّ ما ينصرح من الوالد المحقق عليه السلام من ذكره العلامة في خصوص الأنصاري خاصة مستقلاً لا تبعاً، غير وجيه.

واتّفق ذكره من الشيخ في غير الباب المذكور نادراً، كما ذكره في باب أصحاب مولانا الباقر عليه السلام في ترجمة حماد بن راشد^(٧).

(١) استقصاء الاعتبار. مخطوط لم يطبع إلى الآن.

(٢) الحاوي: ٣٤٤ رقم ٢١٣٥.

(٣) الجيب هو الحائري، في منتهى المقال: ٣٢٧، (الطبعة الحجرية) ترجمة يحيى ابن سعيد الأنصاري.

(٤) الخلاصة: ٦ رقم ١٦ ورجال الطوسي: ١٤٥ رقم ٥٥.

(٥) الخلاصة: ١٨ رقم ٢٨ ورجال الطوسي: ١٤٣ رقم ١٤.

(٦) الخلاصة: ٢١٥ رقم ١٧ ورجال الطوسي: ١٦٦ رقم ٧.

(٧) رجال الطوسي: ١١٧ رقم ٩.

وفي باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام في موسى بن إبراهيم المروزي ^(١). وما ذكره بعض المعاصرين من عدم وقوع ذكره منه في غير الباب المذكور ضعيف.

وبالجملة: قد اختلف في المراد منه على أقوال:

الأوّل: إنّ المراد أنّه روى بالإسناد عن مولانا الصادق عليه السلام أي: بالنقل والواسطة، كما يظهر ممّا ذكره في الرواشح ^(٢) فيما جرى على أنّ بناء الشيخ في هذا الكتاب على ذكر أصحاب الرواية دون اللقاء، استشهاداً بوجوه تقدّم ذكرها في فوائح الكتاب، مع كلام ممّا معه في هذا الباب

قال: «قد أورد الشيخ في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام جماعة جمّة، إنّما روايتهم عنه بالسماع من أصحابه الموثوق بهم، والأخذ من أصولهم المعول عليها، ذكر كلاًّ منهم وقال: أسند عنه» ^(٣).

وذلك المسلك يبتدأ من لدن أصحاب مولانا الباقر عليه السلام، وربّما كان يختلج ذلك بالبال أيضاً نظراً إلى سياق كلامه في غير هذا الباب، كما تكرر منه في أصحاب مولانا الباقر عليه السلام: «روى عنه وعن أبي عبد الله عليه السلام» كما في ترجمة: حبيب السجستاني ^(٤) وحمّاد بن بشير ^(٥) وحفص الاعور ^(٦)

(١) رجال الطوسي: ٣٥٩ رقم ٧.

(٢) الرواشح السماوية: ٦٣، الراشحة الرابعة عشر.

(٣) الرواشح السماوية: ٦٥.

(٤) رجال الطوسي: ١١٦ رقم ٣٢.

(٥) رجال الطوسي: ١١٧ رقم ٣٨.

(٦) رجال الطوسي: ١١٩ رقم ٥٧.

وغيرهم^(١).

فإنه لا ريب في أن الضمير فيها يرجع إلى الإمام المذكور في عنوان هؤلاء الأصحاب، فالظاهر نظراً إلى اتحاد السياق رجوعه إلى مولانا الصادق عليه السلام. فنه يظهر أنه بصيغة المعلوم دون المجهول، مع أن بناءه على أنه إذا كانت رواية الراوي عن خصوص مولانا الباقر عليه السلام يكتفى بذكر الاسم، لدلالة شاهد الحال، وإذا كانت روايته عنها ينبت عليه بتلك المقالة، فالظاهر أنه كلما كانت رواية الراوي بدون الوسطة اكتفى بذكر الاسم، وكلما كانت معها تنب عليه بها. ويؤيده ما وقع في التراجم المستكترة: روى عنها، كما في موسى بن عبدالله الأشعري^(٢) وموسى الحنّاط^(٣) ومنصور بن الوليد^(٤) ومعمّر بن عمر^(٥) وميمون القداح^(٦).

فإن الظاهر عن المراد، روى من مولانا الباقر والصادق عليه السلام كما ينصرح من تراجم، منها: ما في بكر بن حبيب، روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام^(٧).

(١) كما في إسماعيل بن زياد البراز. رجال الطوسي: ١٠٤ رقم ١٦ وخازم الاشلي. ١٢٠ رقم ٤ وربيعة بن ناجد بن كثير. ١٢١ رقم ٣ ورفيد مولى بني هبيرة. ١٢١ رقم ٤ وزياد بن عيسى أبو عبيدة. ١٢٢ رقم ٥ وزياد الاحلام. ١٢٣ رقم ٦ وزياد الاسود البان. ١٢٣ رقم ٨.

(٢) رجال الطوسي: ٣٠٧ رقم ٤٣٧.

(٣) رجال الطوسي: ٣٠٨ رقم ٤٤٦. فيه: الحياط.

(٤) رجال الطوسي: ٣١٣ رقم ٥٣٢.

(٥) رجال الطوسي: ٣١٦ رقم ٥٧٥.

(٦) رجال الطوسي: ٣١٧ رقم ٦٠٠.

(٧) رجال الطوسي: ١٠٩ رقم ١٨.

ونحوه ما في بدر بن الخليل^(١) والحسن الأحمر^(٢) وغيرهما.
وكذا ما في غير واحد من التراجم: تابعي أسند عنه، كما في ترجمة
محمد بن سوقة^(٣) ومعاد بن الأسود^(٤) ووهب بن عمرو^(٥) ويحيى بن
سعيد^(٦) ويحيى بن القاسم أبي بصير الأسدي^(٧).
وكذا ما في بعض التراجم من ذكر الوسطة في النقل، كما قال: «وعجلان،
عن الارجاني، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٨).
و«محمد بن سنان عن الغلام الذي اعتقه أبو عبد الله عليه السلام»^(٩).
و«أبو يحيى الصنعاني عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام»^(١٠).
وبعد ما اختلج ذلك بالبال، رأيت أنه جرى عليه بعض أصحابنا أيضاً،

(١) رجال الطوسي: ١١٠ رقم ٢٥.

(٢) رجال الطوسي: ١١٣ رقم ٤.

(٣) رجال الطوسي: ٢٩٠ رقم ١٦١.

(٤) كذا في المخطوط بقلم المؤلف، وفي المطبوع: «معان بن الأسود بن قيس العبدي الكوفي، تابعي، أسند عنه». رجال الطوسي: ٣٢٠ رقم ٦٤٧. وكذا في الإتيان: ٢٣٦، جامع الرواة: ٢٣٦/٢ ومنتهى المقال: ٣٠٣.

(٥) رجال الطوسي: ٣٢٧ رقم ١٨.

(٦) رجال الطوسي: ٢٩٠ رقم ١٦١.

(٧) رجال الطوسي: ٣٣٣ رقم ٩.

(٨) رجال الطوسي: ٣٤١ رقم ١٣.

(٩) رجال الطوسي: ٣٤٠ رقم ١٠.

(١٠) رجال الطوسي: ٣٤١ رقم ١١.

مشيّداً لبنيناه ومؤيّداً لأركاناه، قال: «الظاهر أنّ المراد أنّه روى الحديث بإسناده عن مولانا الصادق عليه السلام، أي: روى عنه بالواسطة، نظير قول النجاشي: «عبد العزيز، له كتب، قد ذكرها الناس، ... منها كتاب ما أسنده عن الصحابة»^(١).

قال: «وتلك الجماعة ممّن أدركوا زمانه وممّن رووا عنه، كما يرشد إليه ما ذكره في أوّل الكتاب، ولا ينافيه ذكر الجوهري ونحوه في أصحابه، لاحتمال التعدّد والسهو^(٢) وغيرهما ويرشد إليه أيضاً، عدم ذكره من لم يرو

(١) رجال النجاشي: ٢٤٠ و ٢٤٢ رقم ٦٤٠.

(٢) إنّ الشيخ قد ذكر القاسم بن محمد الجوهري تارة: من أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: القاسم بن محمد الجوهري مولى تيم الله كوفي الأصل روى عن علي بن أبي حمزة وغيره له كتاب. رجال الطوسي: ٢٧٦ رقم ٤٩.

وأخرى من أصحاب الكاظم عليه السلام قائلاً: ... له كتاب واقفيّ. المصدر: ٣٥٨ رقم ١. وثالثة: فيمن لم يرو عنهم عليه السلام قائلاً: ... روى عنه الحسين بن سعيد. المصدر: ٤٩٠ رقم ٥. اشتبه الأمر على ابن داود حيث عدّه رجلين وقال: «إنّ الشيخ ذكر القاسم بن محمد الجوهري في رجال الكاظم عليه السلام وقال: كان واقفيّاً وذكر في باب من لم يرو عن الأئمة عليهم السلام وروى عنه الحسين بن سعيد، فالظاهر أنّه غيره والأخير ثقة». رجال ابن داود: ١٥٤ رقم ١٢١٩.

قال المحقّق الخوئي في ردّه: يظهر فساد مما بيّناه ولم يظهر أنّه إلى أيّ شيء استند في توثيقه الأخير.

وقال قبل هذا بأسطر: إنّ لا ينبغي الشكّ في اتّحاد القاسم بن محمد الجوهري، وأمّا ذكره الشيخ في أصحاب الصادق والكاظم عليه السلام وفيمن لم يرو عنهم عليهم السلام فهو لا يدلّ على التغاير؛ فإنّ ذلك قد تكرر في كلامه عليه السلام وقد بيّنا في المقدّمة أنّ الذي يظهر منه أنّه يذكر في أصحاب كلّ إمام من لقيه وإن لم يكن له رواية عنه عليه السلام وقد يصرّح بذلك فيقول «أسند عنه» يريد بذلك أنّه

عن غيره من الأئمة عليهم السلام من تلك الجماعة فيمن لم يرو، وقد يصرّح بروايته عنه، كما قال: «محمد بن إسحاق، أسند عنه، وروى عنها»^(١) ونظيره غيره^(٢).

وعدم ذكره في أضرابهم؛ لعدم التزامه ذكر ذلك في جميع مظانّه، ألا ترى أنّه قد تعرّض لكثير من أصحاب أبي الحسن موسى عليه السلام، ومع ذلك كثيراً ما لا يتعرّض فيهم لذلك، مع كون الرجل ثقة عنده على ما يظهر من غير ذلك الموضع.

ونادراً يتعرّض له في أصحاب الصادق عليه السلام، وكثيراً ما لا يتعرّض له. وكذا ديدنه في غيره من أشياء آخر، ثمّ نفى الوقوف على أحد ممّن تفتنّ له؛ إلّا على السيّد الداماد^(٣)، ولا يخفى أنّ كلام السيّد الداماد وإن كان موافقاً له من وجه؛ إلّا أنّه مبين له من آخر^(٤).

→ روى عن الإمام عليه السلام مع الوساطة، ويذكر فيمن لم يرو عليه السلام من لم يعاصر المعصوم أو عاصره وليست له رواية منه بلا واسطة، فبين العنوانين عموم من وجه. معجم رجال الحديث: ٤٨/١٤.

(١) رجال الطوسي: ٢٨١ رقم ٢٢.

(٢) كما في جابر بن يزيد. المصدر: ١٦٣ رقم ١٨، محمد بن مسلم بن رباح. المصدر: ٣٠٠ رقم ٣١٧ ووهب بن عمرو الأسدي. المصدر: ٣٢٧ رقم ١٨.

(٣) الراشح السباوية: ٦٣، الراشحة الرابعة عشرة.

(٤) قال السيّد: اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الأصحاب، أصحاب الرواية، لأصحاب اللقاء، ولذلك إنّما ذكر محمد بن أبي عمير في أصحاب أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام ولم يذكره في أصحاب أبي الحسن الأوّل موسى بن جعفر عليه السلام مع أنّه ممّن لقيه عليه السلام وهو من أوثق الناس عند الخاصّة والعامة، وأنسكهم نسكاً وأورعهم وأعبدهم

هذا مع ما في كلماته أيضاً مما لا يخلو عن نظر؛ ولكن مع هذا الظاهر أنه أحسن ما ذكر في المقام.

الثاني: أنه سمع عنه الحديث على وجه الاستناد أي الاعتماد كما صرح به في القوانين^(١)، والظاهر أنه مأخوذ مما نقله العلامة البهبهاني رحمته الله في التعليقات عن جدّه المولى التقي المجلسي رحمته الله من أنه قال:

→ وأوحدهم جلالة وقدراً وواحد زمانه في الأشياء كلها، ومن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه... لما قد قال في الفهرست: أنه أدرك أبا إبراهيم عليه السلام ولم يرو عنه ومراده: أنه قليل الرواية عنه عليه السلام لا أنه لم يرو عنه أصلاً. ففي كتب الأخبار عموماً وفي التهذيب والاستبصار، خصوصاً روايات مستندة عن ابن أبي عمير عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام وقال النجاشي في كتابه: أنه لقي أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث كناه في بعضها، فقال يا أبا أحمد.

وأيضاً لم يذكر في أصحاب أبي جعفر الجواد عليه السلام مع أنه قد أدركه؛ لهذا الوجه بعينه. وبناء على هذا الاصطلاح ذكر في أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام القاسم بن محمد الجوهري وهو من أصحاب الكاظم عليه السلام لقاء ورواية ولم يلق أبا عبد الله عليه السلام اتفاقاً.

وروى في أصحاب الكاظم عليه السلام على أنه من أصحاب اللقاء له والرواية عنه جميعاً. فقال: القاسم بن محمد الجوهري له كتاب وقفي وفي أصحاب الصادق عليه السلام على أنه من أصحابه لا لقاء له ولا سماعاً منه؛ بل رواية بالإسناد عنه فقال: القاسم بن محمد الجوهري مولى تيم الله الكوفي الأصل روى عن علي بن أبي حمزة وغيره له كتاب... الراشع السماوية: ٦٣ الراشحة الرابعة عشرة.

ذكرنا كلام السيّد الداماد بطوله لما فيه فوائد كثيرة.

(١) قوانين الأصول: ٤٨٦.

«أنَّ المراد أنَّه روى عنه الشيوخ واعتمدوا عليه، وهو كالتوثيق، ولا شك أنَّ هذا المدح أحسن من لا بأس به»^(١).

وفيه مضافاً إلى منافاته لتخصيص إكثاره من الشيخ بالباب المذكور أنَّه ذكره في ترجمة محمد بن عبد الملك، مع حكمه بضعفه.

وكذا في ابن صالح^(٢)، مع أنَّه ذكر في التهذيب في باب المياه: «أنَّه زيديّ متروك العمل بما يختصّ بروايته»^(٣).

وأما ما ذكره من أنَّه كالتوثيق، فلا يخلو عن تأمل؛ لعدم الظهور في الرواية على وجه الاستناد أولاً، وكون الرواية من الشيوخ ثانياً.

الثالث: ما حكى عن بعض السادة الأجلّاء^(٤) من أنَّ الأئمة أنَّ المراد أنَّهم أسندوا عنه ولم يسندوا عن غيره من الرواة

كما تتبَّعت ولم أجد رواية أحد من هؤلاء عن غيره إلّا أحمد بن عائد، فإنَّه صحب أبا خديجة، وأخذ عنه، كما نصَّ عليه النجاشي^(٥).

والأمر فيه سهل، فالفعل على ذلك بصيغة المعلوم، والمراد أنَّ هؤلاء رووا

(١) الفوائد الرجالية للوحيد: ٣١. (المطبوع في آخر رجال الخاقاني).

(٢) رجال الطوسي: ١٦٦ رقم ٧. فيه: «الحسن بن صالح بن حيّ أبو عبد الله، الثوري المهداني أسند عنه».

(٣) التهذيب: ١/٤٠٨ ح ١٢٨٢.

(٤) المراد منه: التحرير الرباني السيّد بشير الجيلاني رحمته الله، كما صرح به أبو عليّ الحائري رحمته الله. منتهى المقال: ١/٧٥. الهامش رقم ٤. (طبعة آل البيت)

(٥) رجال النجاشي: ٩٨ رقم ٢٤٦.

عن مولانا الصادق عليه السلام دون غيره من الأئمة عليهم السلام والرواة.
وفيه: أنه يضعف بما ذكره بعض المتأخرين^(١) من أن غير واحد من هؤلاء،
سوى أحمد بن عائد، رواوا عن غيره أيضاً، منهم محمد بن مسلم، والحارث
ابن مغيرة، وبسام بن عبد الله الصيرفي^(٢).
أقول: ومنه ما ذكر في ترجمة غياث بن إبراهيم: «أنه أسند عنه وروى عن
أبي الحسن عليه السلام^(٣). هذا مضافاً إلى مخالفته لظاهر اللفظ.

الرابع: أنه إشارة إلى ما ذكره ابن عقدة
فإنه صنّف كتاباً في أصحاب الرجال الذين رواوا عن مولانا الصادق عليه السلام
وذكر أنهم أربعة آلاف رجل. وأخرج فيه لكل رجل، الحديث الذي رواه عنه.
كما ذكره العلامة في الخلاصة^(٤)، والشيخ في ديباجة الكتاب في قوله:
«ولم أجد لأصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنى، إلا مختصرات، وقد ذكر كل
انسان منهم طرفاً إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال مولانا الصادق عليه السلام فإنه
قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام، وأنا أذكر ما ذكره،
وأورد من بعد ذلك ما لم يذكره»^(٥).

(١) المراد منه: الرجالي الخبير أبو علي الحائري.

(٢) منتهى المقال: ٧٦/١. (طبعة آل البيت)

(٣) رجال الطوسي: ٢٧٠ رقم ١٦.

(٤) الخلاصة: ٢٠٤.

(٥) رجال الطوسي: ٢.

فالفعل على ذلك بصيغة المعلوم، والمراد أخير ابن عقدة عنه^(١) وحكي القول به عن بعض.

ونفى البعد عنه بعض المتأخرين، قال: «وربما يظهر منه وجه عدم وجوده إلا في كلام الشيخ في خصوص الباب من الكتاب المذكور؛ بل وثمرة قوله أنني

(١) قال في رياض العلماء بخطه الشريف في ترجمة ابن عقدة: «كان من مشاهير قدماء علماء الزيدية، ولأجل مخالطته للشيعة الإمامية قد يظن أنه منهم. وقد أورد أصحابنا في كتب الرجال وأثنوا عليه جداً. وفيما ذكره أصحابنا في كتب رجالهم غني عن التعرض لحاله؛ لكن قد أورد صاحب كتاب مسالك الأمصار من العامة كلاماً في شأنه أعجبني نقله».

قال فيه: «أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي، مولى بني هاشم، المعروف بابن عقدة، حافظ العصر والمحدث البحر، والمصيب في اللبّة والنحر، لولا كثرة تخليطه وتغليظ نار الأعداء على سليطه، لكان قبساً لهدى، وملتمساً لندي؛ لكن خبط العشواء خطب عقيلة الشمس العشاء، فحبط عمله، وأنبت أمله، أو باده، ونسب إليه الرفض، والله أعلم بمواطن الاعتقاد، والله المجازي وإنما للناس الانتقاد - إلى أن قال: - ونسب إلى التشيع فقت.

قال الدارقطني: أجمع أهل الكوفة أنه لم يُر بالكوفة من زمن ابن مسعود إلى زمن ابن عقدة أحفظ منه.

وقال ابن أحمد الحاكم: قال لي ابن عقدة: دخل البرديجي الكوفة، فزعم أنه أحفظ، فقلت: لا تطول. تقدّم إلى دكان وراق وترن بالقبان من الكتب ماشئت، ثم تلقى علينا، قال: فبقي. قال الدارقطني: قال ابن عقدة أنا أجيب في ثلاث مائة ألف حديث من حديث أهل البيت وبني هاشم، وقال ابن عقدة أحفظ مائة ألف حديث بأسانيدها.

وقال الدارقطني: يعلم ما عند الناس ولا يعلم الناس ما عنده. وقال أبو سعيد الماليني: أراد ابن عقدة أن ينتقل، فكان كتبه ستائة حملة، مولده تسع وأربعين ومائة، وتوفي سنة إحدى وقيل سنة إثنين وثلاثين وثلاث مائة. انتهى ما في كتاب مسالك الأمصار. منه لله

راجع: رياض العلماء المخطوط، القسم الثاني: ٤٧.

ذاكر ما ذكره ابن عقدة، ثم أورد ما لم يذكر»^(١).
وأورد عليه الوالد المحقق رحمته، بأنه مجرد الخرص^(٢) والتخمين، مضافاً
إلى أنه ذكره أيضاً في باب أصحاب مولانا الباقر عليه السلام؛ فضلاً عن أن الشيخ
لم يذكره في ترجمة زرارة^(٣). ومن البعيد كمال البعد، عدم عده ابن عقدة من
أصحاب مولانا الصادق عليه السلام.

قلت: وقد تقدّم منا أيضاً ذكره منه في باب أصحاب مولانا الكاظم عليه السلام^(٤)،
مضافاً إلى أنك عرفت أن الرجال الذين ذكرهم ابن عقدة في كتابه، أربعة
آلاف رجل، كما سمعت من العلامة، والرجال الذين ذكر الشيخ في ترجمتهم
هذا اللفظ مائة وستون وسبعة^(٥)، فأين هذا من ذاك.

الخامس: أن المراد: أنه روى عنه الحديث مسنداً إلى الغير وأسند الحديث
عنه وبواسطة إلى الغير

فكأنهم اعتمدوا على إسناده فأسندوا إلى من أسند هو عنه، ونسب الرواية
إليه كما جنح إليه الفاضل التراقي في العوائد^(٦).

(١) منتهى المقال: ١/٧٦.

(٢) أي: التظني فيها لا تستيقنه. لسان اللسان: ١/٣٣٠.

(٣) رجال الطوسي: ١٣٢ رقم ١.

(٤) وتقدّم في أوّل الباب في هامشنا، بأنه رحمته ذكره في أصحاب الباقر والرضا
والهادي عليهم السلام.

(٥) وقد مرّ في أوّل الباب، بأن هذه العبارة ذكرت في رجال الشيخ، ثلاثمائة وأربعة
وأربعون مورداً.

(٦) العوائد: ٢٧٤.

وفيه: ما يظهر ممّا تقدّم، وربّما حكي في التعليقات عن بعض، إيمائه إلى عدم الوثوق، ولم يظهر وجهه.

وهناك وجوه أخرى كلّها بالإعراض عنها أخرى، وتوقّف في المقام الوالد المحقّق رحمته، قال: «قد بقي تلك اللفظة آوية في زاوية الخفاء، وبه اعترف غير واحد من الأجلّاء».

الثاني: في «بترى»^(١)

قد ذكر لكل من لفظه ومعناه وجهان:
فلأوّل تارة: أنّه بضمّ الباء وسكون التاء المثناة الفوقانيّة، كما ذكره العلامة
البهبهاني في التعليقات^(٢)، والفاضل الطريحي في المجموع.
وأخرى: أنّه بكسر الباء الوجدانيّة التحتانيّة كما حكاه في التعليقات،

(١) قال النوبختي: وأما البترية من أصحاب الحديث: أصحاب الحسن بن صالح بن حيّ
وكثير النواء، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت
الحداد، ومن قال بقولهم: فإنّهم دعوا إلى ولاية عليّ عليه السلام ثمّ خلطوا بولاية أبي بكر وعمر،
وأجمعوا جميعاً أنّ عليّاً خير القوم جميعاً وأفضلهم، وهم مع ذلك يأخذون بأحكام أبي بكر
وعمر، ويرون المسح على الخفّين وشرب النبيذ المسكر وأكل الجري، واختلفوا في حرب
عليّ عليه السلام ومحاربة من حاربه. فرق الشيعة: ١٣.

أنظر حول البترية: الفهرست لابن النديم: ٢٥٣، الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر
البغدادي: ١٦ - ٢٤ والملل والنحل للشهرستاني: ١/١٦١، فرهنگ فرق اسلامي: ١٠ - ١١،
تاريخ أديان ومذاهب جهان: ٣/١٢٢٨ - ١٢٥١ ربحانة الأدب: ٢/٤٠٢ تعليقة الوحيد على
منهج المقال: ٤١٧، كشاف اصطلاحات الفنون: ١/١٦٧، معارف ومعاريف: ٢/٣٤٨،
مقباس الهداية: ٢/٣٤٩، أصول الحديث: ١٨٤، كليات في علم الرجال: ٤٠٨.

(٢) منهج المقال: ٤١٠. تعليقة الوحيد عليه.

والمجمع عن بعض.

وللثاني تارة: أنّه من باب النسبة إلى «كثير النواء» لأنّه كان أبتراً اليد.

وأخرى: أنّه من باب النسبة إلى «المغيرة بن سعيد» لأنّ لقبه الأبتري.

وربّما يختلج بالبال وجهان آخران:

أحدهما: أنّه بفتح الباء الموحّدة التحتانيّة وسكون التاء المثناة الفوقانيّة بمعنى القطع، كما قال في المجمع: «بتر الشيء بترأ، من باب قتل: قطعه قبل الإتمام»^(١).

والآخر: أنّه بفتح التاء المثناة الفوقانيّة وفتح الباء الموحّدة التحتانيّة وتشديد الراء، نظراً في كلّ من الوجهين، إلى ما رواه الكشي في ترجمة سلمة بن كهيل: «عن سدير، أنّه قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام ومعني سلمة بن كهيل، وأبو المقدام، وسالم، وكثير النواء، وجماعة معهم، وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه: زيد بن عليّ، فقالوا لأبي جعفر عليه السلام: «نتولّى عليّاً وحسنّاً وحسيناً، ونتبرّأ من أعدائهم».

قال: نعم.

قالوا: نتولّى أبا بكر وعمر، ونتبرّؤ من أعدائهم، قال: فالتفت إليهم زيد بن عليّ، وقال لهم: أتتبرّؤون من فاطمة! بترتم أمرنا، بتركم الله». فيومئذ سمّو البتريّة^(٢). فيدلّ قولهم على الوجه الثاني كما يدلّ قوله على الأوّل.

(١) مجمع البحرين: ٢١٣/٣، مادة «بتر».

(٢) رجال الكشي: ٢٣٦ رقم ٤٢٩. وكذا في البحار: ٣٧/٣١ و ٧٢/١٧٨.

الثالث: في «بندفر»

وهو على ما ذكره جماعة كالسيد الداماد في الرواشح^(١) وجدنا السيد العلامة رحمته الله في بعض رسائله، والفاضل الشهباني في غاية القصوى. إمّا بفتح الباء الموحدة وسكون النون والdal المهملة أخيراً، بمعنى العلم الكبير على ما صرح به في القاموس^(٢) وجمعه بنود، وفي الصحاح: «البند العلم الكبير، فارسي معرب، قال الشاعر: وأسياقنا تحت البنود الصواعق»^(٣).

و«فر القوم» بفتح الفاء وضمها وتشديد الراء خيارهم ووجههم، فالتركيب إمّا إضافي أو مزجي، وعلى الوجهين مفاد التركيب: علم كبير لخيار القوم، منهم.

والأول أبلغ في المدح، وأياً منها كان، يظهر منه الوثاقة، إذ بعيد غاية البعد أن يصف الرجل بكونه علماً كبيراً لخيار أهل الشريعة، أو منهم، ولم يكن ثقة؛ بل وناهيك في ذلك الجزء الثاني، فكيف بانضمام الأول؛ فإن المراد بوجه

(١) الرواشح: ٧١.

(٢) القاموس المحيط: ٢٨٩/١.

(٣) الصحاح: ٤٥٠/٢. «مادة: بند».

الشبه: الارتفاع أو كونه مما يعلم به الطائفة ويعرفون به.

وكيف كان، لا مساق للشبهة في استفادة الوثيقة من هذه الكلمة.

أقول: إنّ هذه اللفظة لم يتفق في تراجم الرجال في الكتب الرجالية بأسرها؛ إلّا في ترجمة محمد بن إسماعيل النيسابوري المعروف، الراوي عن الفضل، وقد تقدّم نقل الأقوال، وتحقيق الحال في هذا المجال.

وأصلها من كلام الشيخ في الرجال في باب من لم يرو، وهذه عبارته:

«محمد بن إسماعيل، يكنى أبا الحسن النيسابوري، يدعى بندفرو»^(١).

وعلى هذا الوجه، نقله الفاضل الإسترابادي في المنهج^(٢) والوسيط^(٣).

ولكنك خير أولاً: بأن مقتضى صريح العبارة، أنّه ليس على مساق سائر الألفاظ الرجالية الكاشفة عن وثاقة الموثقين وضعف المجروحين؛ بل مقتضاه أنّه مدعوه به بين الناس، فلا اعتماد بمفاده، فكم من ألقاب رفيعة قد اشتهر بها الوضع.

وثانياً: بأنّ العبارة كما ترى «فرو» بالواو، وأين هذا من «الفر» بدونه بالمعنى الذي ذكره، على أنّ في النسخة المعتبرة الموجودة من الكشّي في ترجمة الفضل ذكر: «أبو الحسن، محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري»^(٤).

وهو كما ترى بالقاف والياء، كما حكى في الرواشح عن بعض معاصريه من

(١) رجال الطوسي: ٤٩٦ رقم ٣٠. فيه: «بندفر» من دون «واو» واختلف في أنّ الصحيح «بندفر» أو «بندقي» فراجع تفصيل الكلام: الرواشح السماوية: ٧٢، الراشحة التاسعة عشر.

(٢) منهج المقال: ٢٨٣.

(٣) الرجال الوسيط المخطوط: ٢٠٥.

(٤) رجال الكشّي: ٥٣٨ رقم ١٠٢٤.

أنّه يذكر: أبا الحسن، فيقول: محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري.
قال: وآخرون أيضاً يحتذون مثاله، فأورد عليه بأنّي لست أراه مأخوذاً من
دليل معوّل عليه؛ فإنّ بندقة بالنون الساكنة بين الباء الموحّدة والذال المهملة
المضمومتين قبل القاف: أبو قبيلة من اليمن، ولم يقع اليّ في كلام أحد من
الصدر السالف، أنّ محمد بن إسماعيل النيسابوري كان من تلك القبيلة، غير
أنّي وجدت في نسخة من الكشّي البندقي، وظنّي أنّ في الكتاب: البندفر بالفاء
والراء، كما في رجال الشيخ، والقاف والياء تصحيف وتحريف^(١).

وفيه: أنّه لم يقع ذكر نفسه في غالب كتب الرجاليّة؛ فضلاً عن نسبه ولقبه،
مع تكثر وقوع أسامي الرجال من دون ذكر القبيلة ونحوها، فكيف يصحّ نفي
كونه من القبيلة المذكورة بمجرد عدم الظفر، وعدم ذكر الشيخ في الرجال أنّه
منها مع تعرّضه لنفسه لا يكشف عن عدمه؛ لأنّه ليس بناؤه على ذكر أمثاله؛
فإنّ بناءه فيه على مجرد ذكر الأسامي.

وأما عدم دلالة مجرد وقوع ذكره في سند من الكشّي، فأظهر من أن يذكر.
نعم، إنّه لو تعرّض له النجاشي ولبعض أحواله ولم يذكره، لكان ذلك وجهاً
قريباً للعدم.

مضافاً إلى أنّ دعوى الظنّ بالتصحيف، مع ظهور اتّفاق النسخ بعيدة؛ فضلاً
عما في التلقّب بهذا اللفظ الصعب المستصعب، من الصعب المستصعب.
بقي أنّه قد ذكر في الرواشح: أنّه ربّما يقال له أيضاً: «بندويه» وربّما يقال:

«ابن بندويه» وقال في القاموس: محمد بن بندويه من المحدثين^(١).
 أقول: ولست أراه مأخوذاً من مستند يركن اليه؛ لعدم ذكر ما ذكره رأساً في
 شيء من عبائر القوم^(٢).

(١) الرواشح السماوية: ٧١ والقاموس المحيط: ٢٨٩/١.

(٢) قال ابن ناصر الدين: يندويه: بموحدة مكسورة وفتحها أبو علي الغساني ثم دال
 مهمله مضمومة: والد عوف بن أبي جميلة، قيل: اسمه: يندويه.
 ثم قال: ومحمد بن يندويه الخراساني. توضيح المشتبه: ٨٢/١ وكذا ذكره ابن ماكولا.
 راجع: الإكمال: ١٨٢/٢

الرابع: في «ثبت»^(١)

(١) لم نجد هذه الكلمة في كتابي الشيخ على ما فحّصنا. وذكرها النجاشي في موارد ونقل عنه العلامة وابن داود:

١ - في الحسن بن عليّ بن النعمان: «ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨١ و في الخلاصة: ٤١ رقم ١٧.

٢ - الحسين بن اشكيب: «ثقة، ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٤٤ رقم ٨٨ و الخلاصة: ٥٠ رقم ٨.

٣ - عبد الله بن محمد الأسدي: «ثقة، ثقة، ثبت». رجال النجاشي: ٢٢٦ رقم ٥٩٥. الخلاصة: ١٠٥ رقم ١٨ و رجال ابن داود: ٢١٠ رقم ٨٧٨.

٤ - عليّ بن محمد بن عليّ بن عمر بن رباح: «كان ثقة في الحديث، واقفاً في المذهب، صحيح الرواية، ثبتاً، معتمداً على ما يرويه». رجال النجاشي: ٢٥٩ رقم ٦٧٩ و الخلاصة: ١٠٠ رقم ٤٤.

٥ - عليّ بن إبراهيم بن هاشم: «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح الحديث». رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨٠، الخلاصة: ١٠٠ رقم ٤٥ و رجال ابن داود: ٢٣٧ رقم ٩٩٨.

٦ - عبد الرحمن بن الحجاج البجلي: «كان ثقة، ثقة، ثبتاً، وجهاً». رجال النجاشي: ٢٣٨ رقم ٦٣٠، الخلاصة: ١١٣ رقم ٥ و رجال ابن داود: ٢٥٢ رقم ١٠٧٥.

٧ - عليّ بن النعمان: «كان عليّ ثقة، وجهاً، ثبتاً، صحيحاً، واضح الطريقة». رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٩ و الخلاصة: ٩٥ رقم ٢٥.

الذي يظهر من كلام اللغويين: أنه قد استعمل في معان:
«الحجة» و«البينة»:

كما قال في النهاية: «الثبت - بالتحريك - الحجة والبينة وثابت القلب،
والذي لا يزل لسانه عند الخصومات.

كما قال في الصحاح: «ورجل ثبت، أي: ثابت القلب. قال الشاعر:

ثَبُتَ إِذَا مَا صِيحَ بِالْقَوْمِ وَقَرَّ

ويقال أيضاً: فلان ثَبُتَ الْغَدْرُ، إذا كان لا يزل لسانه عند الخصومات - إلى

→ ٨ - محمد بن عبد الله بن محمد: «كان في أول أمره ثبُتاً، ثم خَلَطَ به». رجال النجاشي:

٣٦٩ رقم ١٠٥٩، الخلاصة: ٢٥٦ رقم ٥٣ ورجال ابن داود: ٥٠٥ رقم ٤٤٧.

قال الشهيد الثاني: «قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة عند بحثه عن واقعة صفين ما صورته: «ونحن نذكر ما أورد نصر بن مزاحم في كتاب الصفين في هذا المعنى فهو في نفسه: ثقة، ثبت، صحيح النقل، غير منسوب إلى هوى ولا ادغال، وهو من أصحاب الحديث». (انتهى). وهذا يشعر بأنه ليس إمامياً». تعليقه الشهيد على الخلاصة: ١٧٢. المخطوط.

وقال السيّد التفرشي في حق صاحب المعالم: «الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني، وجه من وجوه أصحابنا، ثقة، عين، صحيح الحديث، ثبت، واضح الطريقة، نقي الكلام، جيد التصانيف». نقد الرجال: ٩٠ رقم ٥٨.

واستعمله النجاشي في غير هذه الموارد أيضاً: كما قال في ترجمة عبد الله بن سنان: «قيل أنه روى أبي الحسن عليه السلام وليس بثبت». رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٨.

وعبد الله بن مسكان: «قيل: إنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام وليس بثبت». رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٩.

وفي ترجمة حماد بن عيسى بعد نقل كلام: «هذا القول ليس بثبت». رجال النجاشي: ١٤٣ رقم ٢٧٠. معناه: أنه ليس بمتثبت، أي ليس بمحكم ومتقن، كما في المصباح: «رجل ثبت - ساكن الباء - متثبت في الأمور».

أن قال : - وتقول أيضاً: لا أحكم بكذا إلا بثبتٍ، أي: بحجة»^(١).
«والثقة»:

كما قال في القاموس: «الأثبات: الثقات، والدائم، المستقرّ، والمستثبت في الأمور.

«والعادل الإمامي الضابط»:

كما قال في المصباح: ثبت الشيء يثبت ثبوتاً، دام واستقرّ، فهو ثابت. ثمّ قال: ورجل ثبت - ساكن الباء - متثبت في أموره، والإسم: ثبت بفتحين، ومنه قيل للحجة: ثبت، ورجل ثبت أيضاً، بفتحين إذا كان عدلاً امامياً ضابطاً، فتأمل^(٢).

ويظهر جملة مما ذكر، مما ذكره في المجمع^(٣).
واختلف في المراد والمفاد على أقوال:

الأوّل: أن المراد، أنه يحتجّ بحديثه

ولا يدلّ على العدالة، كما جرى عليه الشهيد في الدراية، حيث إنّه ذكر أن مفاده: «أنّه يحتجّ بحديثه، وهو أعمّ من العدالة؛ لأنّه يجمع ضعف الرواية، وإن كان من صفات الكمال، لظهور أنّه قد يحتجّ بالرواية الضعيفة، إذا انجبرت بالخارج»^(٤).

(١) النهاية في غريب الحديث: ٢٠٦/١ والصحاح: ٢٤٥/١ مادة: «ثبت».

(٢) القاموس المحيط: ١٥٠/١ والمصباح المنير: ١١٠/١.

(٣) مجمع البحرين: ١٩٦/٢، مادة: ثبت.

(٤) الدراية: ٧٦.

الثاني: أن المراد به: أنه حجة

ومفاده التوثيق، كما جرى عليه السيّد الداماد قال: «ومن ألفاظ التوثيق والمدح: ثقة، ثبت، بالتحريك أي: حجة»^(١).

وتبعه بعض الأماجد؛ تعليلاً بأن معنى كونه حجة في الدين، كما هو المقصود بالثبوت في المقام، من قوله بلا ثبت ولا بيّنة، أنه مرجع الأنام وملجأهم فيه، يهربون ويلوذون به، ومن لوازمه الوثاقة، والعدالة. (انتهى).

وربما مال السيّد المشار إليه إلى كونه أقوى الألفاظ في التوثيق^(٢).

قيل: وكان نظره إلى أنه يقال للأئمة عليهم السلام حجج الله، وكذا لأمناء المسلمين من نوابهم.

وفيه: أن دلالة تلك الألفاظ على ما زاد من الوثاقة، من باب القرائن الخارجية، ومنها الإضافة، ومن شواهد أنهم لا يذكرون في شأن الأوتاد كزرارة وأضرابه^(٣).

قلت: وفيه: أن ما ذكر من المراد مقدوح بما سيأتي إن شاء الله تعالى.

مضافاً إلى أنه يمكن أن يكون نظر السيّد فيما أفاد، إلى أن التتبع في التراجم يقضي بأنهم لا يذكرون هذا اللفظ في ترجمة شخص إلا مع توصيفه بالتوثيق، بخلاف لفظ ثقة؛ فإنهم كثيراً ما يذكرونه في التراجم مع عدم التوصيف بالثبت، فنه يظهر أنه من أقوى الألفاظ يعدّه في إفادة التعديل، وهذا بخلاف قولهم «ثقة» فإنه كثيراً ما يذكرونه في التراجم مع التوصيف بأمر آخر.

(١) الراشح السماوية: ٦٠، الراشحة الثانية عشر.

(٢) المصدر.

(٣) راجع: تكملة الرجال: ٤٧/١.

الثالث: أن المراد به: أنه محكم غير مخلط

نظراً إلى ما يشهد به التسبّع في كلماتهم، كما يرشد إليه ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن عبد الله، من أنه كان في أول أمره ثبناً ثم خلط^(١). ولا يدل على العدالة كما هو واضح، وهو المحكي عن بعض الأساطين.

الرابع: أن المراد به: أنه المعتمد في النقل.

كما جرى عليه الوالد المحقق عليه السلام استشهاداً بتعقيب «ثقة في الحديث» به وتعقبه بـ «المعتمد» في ترجمة إبراهيم بن هاشم^(٢). وتعقبه بـ «صحيح النقل» في نصر بن مزاحم^(٣). وبـ «صحيح النقل» في صاحب المنتقى^(٤). وبـ «صحيح» في داود بن النعمان^(٥).

(١) رجال النجاشي: ٣٩٦ رقم ١٠٥٩.

(٢) الظاهر أنه من سهو قلمه الشريف، حيث أن أصحاب الرجال لم يصرحوا بتوثيق إبراهيم بن هاشم، بل هذه العبارة في حق ابنه علي، كما في رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨٠، رجال ابن داود: ٢٣٧ رقم ٩٩٨ والخلاصة: ١٠٠ رقم ٤٥.

(٣) تعليقة الشهيد على الخلاصة: ٣٢. المخطوطة. وعند تنقيح المقال: ٢٧٠/٣.

(٤) هو الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد الثاني المتوفى ١٠١١، قال السيّد التفريشي فيه: وجه من وجوه أصحابنا، ثقة، عين، صحيح الحديث، ثبت، واضح الطريقة، نقيّ الحديث، جيّد الكلام. نقد الرجال: ٩٠ رقم ٥٨. الظاهر أن ما في المتن: «صحيح النقل» من سهو قلمه الشريف، أو لعله استفاد من كلام غير السيّد التفريشي ولم نجده.

(٥) قاله النجاشي في أخيه، علي بن النعمان: ... روى عن الرضا عليه السلام وأخوه داود أعلى منه وابنه الحسن بن علي وابنه أحمد، روى الحديث، وكان علي ثقة، وجهاً، ثبناً، صحيحاً، واضح الطريقة. رجال النجاشي: ٢٧٤ رقم ٧١٩.

بناءً على كون الغرض من صحة الراوي هو الاعتماد على نقله كما هو الأظهر، وبـ«ثقة في الحديث» و«صحيح في الرواية» و«المعتمد على ما يرويه» في علي بن محمد، وبـ«ثقة» في إسماعيل بن جعفر، وبـ«ثقة» في حسين بن اشكيب وغيره، بناءً على دلالة «ثقة» على الاعتماد دون العدالة؛ حيث إن الظاهر كون تعقيب «ثقة» أو تعقيبه بما ذكر، من باب الإرداف بالمرادف.

قال المحقق المذكور رحمته الله وكذا يرشد إليه ما في ترجمة الكليني: «من أنه من أوثق الناس وأثبتهم في الحديث»^(١).

وما في سهل بن زياد: «من أنه لم يكن بكلّ الثبت في الحديث»^(٢).

وهذا هو الوجه الوجيه، ولا مزية تعتريه، فلقد أجاد فيما أفاد، وبه يظهر ضعف غيره من الأقوال؛ مضافاً إلى ما ذكره المحقق المشار إليه في تضعيف الثالث: من أن كون المراد: المحكم الغير المخلط، مدخول بأنّه لم يقابل الثبت بالتخليط، في غير الترجمة المذكورة، كما يشهد به الاستقراء. (انتهى)، فتدبر.

(١) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

(٢) رجال النجاشي: ١٩٢ رقم ٥١٣.

[قولهم: «حجة»]

ثمَّ أنّه عدّ السيّد السند الكاظمي في عدّته، من الألفاظ الصريحة في التوثيق: قولهم «هو حجة» أي ممّا يحتجّ بحديثه.

قال: «والاحتجاج بالحديث وان كان أعمّ، غير أنّ هذه الكلمة صارت بين أهل هذا الشأن، تدلّ على علوّ المكان؛ لما في التسمية باسم المصدر من المبالغة، كأنّه صار من شدّة الوثوق وتمازى الاعتماد، هو الحجة بنفسه، وان كان الاحتجاج بحديثه، وهذا بخلاف ما إذا قيل: «فلان ممّا يحتجّ بحديثه» فإنّه ليس بمثابته، نعم: يفيد مدحاً»^(١).

قلت: لا يحضرني الآن إطلاق هذا اللفظ في مورد، نعم: لا بأس بما ذكره في مفاده.

الخامس في «ثقة»

وهي في اللغة على ما ينصرح من القاموس^(١) والمصباح^(٢) بمعنى الاعتماد.

ومنه ما يقال: وبه ثقتي؛ ولكن قد كثر استعمالها بمعنى المفعول، كالخلق بمعنى المخلوق.

وأما في إطلاقات أرباب الرجال، فقد اختلف في المراد بها بين الفحول والأبطال، فيظهر من جماعة أنها من اصطلاحات أرباب هذا الفن كما ربما يستظهر من الشهيد في شرح الدراية، قال: «وهذه اللفظة، وإن كانت مستعملة في أبواب الفقه أعم من العدالة، لكنها هنا لم تستعمل إلا بمعنى العدل»^(٣).

وصرح بعض الأساطين بأنها مصطلحة عندهم في العدل الضابط للإمامي المعتمد عليه في أمر الدين^(٤).

(١) القاموس: ٢٩٧/٣.

(٢) المصباح المنير: ٦٤٧/٢.

(٣) الرعاية في شرح الدراية: ٢٠٣.

(٤) راجع مقباس الهداية: ١٤٧/٢، عدّة الرجال للكاظمي: ١١١/١ ومنتهى المقال:

لأبي علي الحائري: ٤٣/١.

وربما حكي عن شيخنا البهائي في فواتح مشرقه التصريح بأنّها مصطلحة في العدل الضابط^(١).

ولكنّه ليس على ما ينبغي؛ فإنّه ذكر أنّهم يريدون من قولهم «فلان ثقة» أنّه عدل ضابط؛ لأنّ لفظ «الثقة» من الوثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره؛ فإنّ الظاهر أنّ المراد، تعيين المفاد بحسب اللغة دون الاصطلاح.

ومثله ما جرى عليه بعض الفحول^(٢) من دلالتها على الصدق والاعتماد والعدالة استناداً إلى التبادر وصحّة سلبها عمّن لم يتّصف بها.

وذهب الوالد المحقق^(٣) في رسالته المعمولة لمفاد هذه اللفظة، إلى أنّ المراد هو المعنى اللغوي، نافياً لتطرّق الاصطلاح، وهو الأظهر.

وربما يظهر التردد في المقام من العلامة البهائي^(٤).

والدليل على المختار ما يظهر من الاستقراء في كلماتهم والتتبّع في اطلاقاتهم ويظهر ذلك من موارد كثيرة.

أحدها: إنّنا نرى أنّهم يقيّدون ذكر التوثيق تارةً بقولهم: «في الحديث»، كما قال في الفهرست، في ترجمة أحمد بن إبراهيم: «وكان ثقة في حديثه، حسن التصنيف»^(٤). ومثله غير عزيز كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأخرى بقولهم: «في الرواية» كما ذكر النجاشي في الحسين بن أحمد: «من

(١) مشرق الشمسين: ٣٩.

(٢) المراد منه هو: السيّد محمد الطباطبائي المعروف بالسيّد المجاهد، المتوفّى سنة ١٢٤٢،

ابن صاحب الرياض. راجع: مفاتيح الأصول: ٣٧٦.

(٣) الفوائد الرجاليّة للوحيد: ٢٦. المطبوع في آخر رجال الخاقاني.

(٤) الفهرست: ٣٠ الرقم ٨٠.

أنّه ثقة فيما يرويه»^(١).

ومن الظاهر أنّ التقييد المذكور غير ملائم لارادة العدالة؛ بل الظاهر الملائم هو المعنى اللغوي، والظاهر اتحاد المفاد في مطلق الموارد. ودعوى إرادة المصطلح في خصوص صورة الإطلاق بعيدة؛ مضافاً إلى عدم اتفاقها من أحد.

ومن ثانيها: أنّه قد كثر في كلماتهم إطلاقها على غير الإمامي، كالفطحي والواقفي والزيدي والعامة ومضطرب المذهب. فمن الأوّل: ما ذكره في الفهرست في عبد الله بن بكير: «من أنّه فطحيّ إلاّ أنّه ثقة»^(٢).

وفي الحسن بن فضال: «فطحيّ المذهب، ثقة»^(٣).

وفي أحمد بن الحسن: «كان فطحيّاً غير أنّه ثقة في الحديث»^(٤).

وفي إسحاق بن عمار: «له أصل وكان فطحيّاً إلاّ أنّه ثقة، وأصله معتمد عليه»^(٥).

ومن الثاني: ما ذكره فيه أيضاً في أحمد بن بشير: «من أنّه ثقة في الحديث، واقفيّ المذهب»^(٦).

وما ذكره النجاشي في الحسن بن أبي سعيد: «كان هو وأبوه وجهين في

(١) رجال النجاشي: ٦٨ رقم ١٦٥.

(٢) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٣) الفهرست: ٤٨ رقم ١٥٣.

(٤) الفهرست: ٢٤ رقم ٦٢.

(٥) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

(٦) الفهرست: ٢٠ رقم ٥٤. وفيه بعنوان: أحمد بن أبي بشر السراج.

الواقفية، وكان الحسن ثقة في حديثه، ذكره أبو عمرو والكشي في جملة الواقفة»^(١).
وما ذكره أيضاً في إدريس بن الفضل: «واقف، ثقة»^(٢).
وفي أحمد بن أبي بشير السراج: «ثقة في الحديث، واقف»^(٣).
ومن الثالث: ما ذكره النجاشي في يحيى بن سالم: «من أنه كوفي، زيدي، ثقة»^(٤).

وفي عبادة بن زياد الأسدي: «كوفي، ثقة، زيدي»^(٥).
وفي أحمد بن محمد بن سعيد: «جليل، ثقة، زيدي، جارودي»^(٦).
وفي يحيى بن سالم: «زيدى، ثقة»^(٧).
ومن الرابع: ما ذكره النجاشي في معاوية بن عمار: «من أنه كان وجهاً في أصحابنا، ومقدماً، كثير الشأن، عظيم المحل، ثقة، وكان أبوه عمار ثقة في العامة، وجهاً»^(٨).
وفي يحيى بن سعيد: «عامي، ثقة»^(٩).

(١) رجال النجاشي: ٣٨ رقم ٧٨. فيه: الحسين بن أبي سعيد، هاشم بن حيان.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٣ رقم ٢٥٨.

(٣) رجال النجاشي: ٧٥ رقم ١٨١.

(٤) رجال النجاشي: ٤٤٤ رقم ١٢٠١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٠٤ رقم ٨٣٠.

(٦) رجال النجاشي: ٩٤ رقم ٣٣٣.

(٧) رجال النجاشي: ٤٤٤ رقم ١٢٠١. لا يخفى أن هذا مكرّر.

(٨) رجال النجاشي: ٤١١ رقم ١٠٩٦.

(٩) رجال النجاشي: ٤٤٣ رقم ١١٩٦.

وفي إسحاق بن بشير: «ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، من العامة»^(١). فتأمل.

ومن الخامس: ما ذكره النجاشي في الحسن بن أحمد بن المغيرة: «من أنه كان عراقياً، مضطرب المذهب، وكان ثقة فيما يرويه»^(٢).

فهذه الإطلاقات المتكررة المتباينة، كيف يجتمع مع دعوى تطرّق الاصطلاح في الإمامية.

ولقد أجاد الشهيد الثاني في المسالك^(٣) فيما نظر في تصحيح العلامة رواية، بأنّ في سندها معاوية بن حكيم، وهو وإن كان ثقة، جليلاً، روى عن مولانا الرضا - عليه آلاف التحية والثناء -، كما نقله النجاشي؛ إلّا أنّ الكشي قال: إنّه فطحيّ.

والحقّ أنّه لا منافاة بينهما؛ لأنّ كثيراً من الفطحيّة بهذا الوصف؛ سيّما بني فضّال، مع أنّهم إنّما يزيدون في الاثمة عليه السلام عبد الله بن جعفر، فلا ينافي روايته عنه.

قال: فعلى هذا، ما انفرد به الكشي من الحكم بكونه فطحيّاً لا معارض له حتى يطلب الترجيح»^(٤).

وثالثها: أنّه قد يقع في بعض كلماتهم، إردافها بأنّه من الإمامية، ومن ذوي العقائد الصحيحة، كما في الفهرست في أحمد بن إبراهيم: «أصله الكوفة،

(١) رجال النجاشي: ٧٢ رقم ١٧١.

(٢) رجال النجاشي: ٦٨ رقم ١٦٥ وفيه: الحسين بن أحمد بن المغيرة.

(٣) ذكره في كتاب النكاح عند الكلام في وطى الدبر. (منه عليه السلام).

(٤) المسالك: ٣٤٩/١.

وسكن بغداد، ثقة في الحديث، صحيح العقيدة»^(١).
ومن المعلوم أنه لو كانت مصطلحة في العدل الإمامي، لم يكن وجهاً
للتقييد.

ومثله ما ذكره النجاشي: «من أن يحيى بن إبراهيم، ثقة هو وأبوه، أحد القراء،
كان يتحقق بأمرنا»^(٢).

هذا، فإن الظاهر أنه مراده: أن من معاصر الإمامية.
رابعها: ما وقع في بعض التراجم، من تقييدهم الوثاقة بنفس الراوي دون
رواياته، كما في الفهرست: «أحمد بن محمد، كان ثقة في نفسه، غير أنه أكثر
من الرواية عن الضعفاء، والمراسيل»^(٣).

وما ذكره النجاشي في حسن بن محمد بن جمهور: «ثقة في نفسه، روى عن
الضعفاء، ويعتمد المراسيل»^(٤).

فإن الظاهر أن المراد من قولهم: «ثقة» هو المعنى اللغوي، أعني: الاعتماد.
فتارةً: يقيّد بالنفس، وأخرى: بالرواية. وثالثةً: يطلق ويراد الإطلاق.
خامسها: ما وقع كثيراً في إطلاقاتهم، من إردافها بالمعنى اللغوي وما يقاربه،
كما في الفهرست في إسماعيل بن مهران: «ثقة، معتمد عليه»^(٥).

(١) الفهرست: ٣٢ رقم ٨٦.

(٢) رجال النجاشي: ٦٢ رقم ١٤٤.

(٣) الفهرست: ٢٠ رقم ٥٥.

(٤) رجال النجاشي: ٦٢ رقم ١٤٤.

(٥) الفهرست: ١١ رقم ٣٢.

وفي إسماعيل بن شعيب: «ثقة، سالم فيما يرويه»^(١).
 وفي أحمد بن محمد بن جعفر: «ثقة، مسكون إلى روايته»^(٢).
 وفي داود بن زيد: «ثقة، صادق اللهجة»^(٣).
 ونحوه ما ذكر النجاشي في حماد بن عيسى: «من أنه كان ثقة في حديثه، صدوقاً»^(٤).
 واستدلّ الوالد المحقق عليه السلام بالاستقراء في كلماتهم أيضاً، وقد وقعت ملاحظة كلماته بعد ما استقرأت في كلماتهم ونذكر كلامه في المقام تمييزاً للمرام.
 فنقول: إنّه ذكر موارد:
 منها: أنّ الشيخ قد يقول في ترجمة بعض الرواة في موضع: «ثقة» وفي آخر: «ثقة في الحديث»، كما قال في الرجال في أحمد بن إبراهيم، تارة: «ثقة»^(٥).
 وأخرى: «ثقة في الحديث»^(٦).
 وفي الفهرست في الحسن بن علي بن فضال: «ثقة في الحديث، وفي رواياته»^(٧). وفي الرجال: «ثقة»^(٨).

(١) الفهرست: ١١ رقم ٣٣.

(٢) الفهرست: ٣٢ رقم ٨٥.

(٣) الفهرست: ٦٨ رقم ٢٧٣ وفيه: داود بن أبي زيد.

(٤) رجال النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠.

(٥) رجال الطوسي: ٤٤٥ رقم ٤٤.

(٦) الفهرست: ٣٠ رقم ٨٠.

(٧) الفهرست: ٤٧ رقم ١٥٣.

(٨) رجال الطوسي: ٣٧١ رقم ٢.

كما أنّه قال في الفهرست: «أَيُّوب بن نوح، ثقة»^(١).
 وقال العلامة في الخلاصة: «ثقة في رواياته»^(٢)، فإنّ مقتضى ما ذكر: كون المقصود هو الوثاقة في الحديث.
 ومنها: ما يقال: «ثقة، صحيح السماع»، كما في أحمد بن محمد بن طرخان^(٣). حيث إنّ الظاهر كون صحّة السماع تفسيراً للوثاقة، ومن باب ذكر المرادفات.
 وكذا ما يقال: «ثقة، صحيح الحديث، معتمد عليه»، كما في أحمد بن الحسن ابن إسماعيل^(٤)، وغيره^(٥).
 و«ثقة، صحيح»، كما في عباس بن معروف^(٦) وغيره^(٧).
 و«ثقة، مأمون في الحديث»، كما في عبد السلام^(٨).

(١) الفهرست: ١٦ رقم ٤٩.

(٢) الخلاصة: ١٢ رقم ١.

(٣) رجال النجاشي: ٨٧ رقم ٢١٠.

(٤) رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٩.

(٥) كما في يونس بن عبد الرحمن. رجال ابن داود: ٢٨٥ رقم ٥٦٥.

(٦) الخلاصة: ١١٨ رقم ٤.

(٧) كما في حبيب بن المفضل الخثعمي المدائني. رجال النجاشي: ١٤١ رقم ٣٦٨، محمد بن

إسماعيل بن بزيع. رجال الطوسي: ٣٨٦ رقم ٦، علي بن مهزيار. رجال الطوسي: ٣٨١ رقم ٢٢

والحسين بن يسار. رجال الطوسي: ٣٧٣ رقم ٢٣.

(٨) هو: عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي. رجال الكشي: ٦١٥ رقم ١١٤٩. وفي

علي بن سعيد بن رزام: «ثقة في الحديث، مأمون». رجال النجاشي: ٢٥٩ رقم ٦٧٧ وفي

إبراهيم بن نصير الكشي: «ثقة، مأمون، كثير الرواية». رجال الطوسي: ٤٣٩ رقم ١٤.

و«ثقة، صدوق»، كما في يعقوب بن يزيد^(١)، وغيره^(٢).
 و«ثقة، معول عليه»، كما في علي بن الحسن بن رباط^(٣).
 و«ثقة، معتمد، لا يطعن عليه»، كما في هارون بن موسى^(٤).
 وذكر أن نظائر هذا كثير في كلماتهم.
 ومنها: أنه قد يقال: «ثقة عند العامة»^(٥) أو «ثقة في العامة»^(٦) أو «كان ثقة عند العامة» أو «وثقه العامة»^(٧) وأرادة العدالة من الوثاقة فيما ذكر بعيدة،

(١) رجال النجاشي: ٤٥٠ رقم ١٢١٥.

(٢) كما في عبد الله بن إبراهيم. رجال النجاشي: ٢١٦ رقم ٥٦٢، علي بن محمد بن شيروان. رجال النجاشي: ٢٦٩ رقم ٧٠٥، علي بن عبد الله بن غالب. رجال النجاشي: ٢٧٥ رقم ٧٢٢ ومحمد بن مسعود. رجال النجاشي: ٣٥٠ رقم ٩٤٤.

(٣) رجال النجاشي: ٢٥١ رقم ٦٥٩.

(٤) رجال النجاشي: ٤٣٩ رقم ١١٨٤. وفي إسماعيل بن مهران: «ثقة، معتمد عليه». رجال النجاشي: ٢٦ رقم ٤٩ وكذا في أحمد بن علي بن أحمد بن العباس. الخلاصة: ٢٠ رقم ٥٣. وفي يعقوب بن إسماعيل السكيت: ثقة، مُصَدِّقاً (صدوقاً) لا يطعن عليه. رجال النجاشي: ٤٤٩ رقم ١٢١٤. وفي أحمد بن محمد بن أحمد الجرجاني: كان ثقة في حديثه، ورعاً، لا يطعن عليه. رجال النجاشي: ٨٦ رقم ٢٠٨ وفي عبد الله بن سنان: ثقة من أصحابنا، جليل، لا يطعن عليه في شيء. رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٥. وفي علي بن مهزيار: ثقة في روايته، لا يطعن عليه. رجال النجاشي: ٢٥٣ رقم ٦٦٤. وفي علي بن سليمان بن الحسن: كان ورعاً، ثقة، فقيهاً، لا يطعن عليه في شيء. رجال النجاشي: ٢٦٠ رقم ٦٨١.

(٥) كما قال الشيخ في عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون المدني «الثقة عند العامة، أسند عنه». رجال الطوسي: ٢٣٤ رقم ١٨٨.

(٦) كما قال النجاشي في معاوية بن عمار: «كان أبوه عمار ثقة في العامة». رجال النجاشي:

٤١١ رقم ١٠٩٦.

(٧) قال النجاشي في إسحاق بن بشير أبو حذيفة الكاهلي: «ثقة، روى عن

والظاهر اتحاد المقصود بالوثاقة فيما ذكروا، المقصود بهما، في التوثيق المتنازع فيه. ومنها: ما قد يقال: «ثقة عند المؤلف والمخالف» كما ذكره الشهيد الثاني في بعض تعليقات الخلاصة في حق عبد السلام بن صالح^(١). ومن البعيد كمال البعد، اتفاق الاتفاق على العدالة بالمعنى المصطلح، من المؤلف والمخالف في حق شخص؛ فضلاً عن أشخاص كثيرة، بخلاف الاعتماد والصدق.

ومنها: أنه قال الشيخ في الرجال: «محمد بن الحسن بن الوليد، ثقة»^(٢). وقال العلامة في الخلاصة: «موثق به»^(٣). إذ الاصطلاح بعد ثبوته لا يطرّد في موثق به، ولا مجال لاستعماله في العدالة. والظاهر اتحاد المقصود بهما، وكذا اتحاد المقصود بـ «ثقة» هنا وسائر الموارد.

وذكر موارد أخرى، ولقد تحمّل العناء في إكمال الاستقراء، حتّى صرّح في جملة كلام له: بندرة اتفاق مثل هذا الاستقراء في الرجال وغيره، وهو كذلك؛ ولكنه جرى على أنّ المراد: هو الاعتماد في خصوص النقل، وهو بعد محلّ الإشكال.

وربّما استدللّ المحقّق المذكور عليه بوجوه أخرى أقواها وجهان: أحدهما: عدم إتيان أحد من أرباب الرجال بذكر تطرّق الاصطلاح فيها في

→ أبي عبد الله عليه السلام من العامة، ذكروه في رجال أبي عبد الله عليه السلام. رجال النجاشي: ٧٢

رقم ١٧١.

(١) تعليقة الشهيد على الخلاصة: ٢٧. مخطوط.

(٢) رجال الطوسي: ٤٩٥ رقم ٢٣.

(٣) الخلاصة: ١٤٧ رقم ٤٣.

شيء مما ذكر، ويبعد كمال البعد ثبوته مع عدمه.

وثانيهما: إنّه قد وقع ثقة في كلام غير الإمامي كابن عقدة، وابن نمير، وابن حجر، والذهبي، والظاهر وحدة المفاد، فالظاهر الاستعمال في المعنى اللغوي. (انتهى).

وإن قلت: سلّمنا؛ ولكن لا إشكال في تصحيح الفقهاء خبر كل من ذكر في ترجمته هذه اللفظة، ولم يجر التصحيح في لسان المتأخرين غالباً، إلّا بعد ثبوت عدالة الراوي وإماميته وضبطه؛ بل مقتضى صريح كلام العلامة في مواضع من الخلاصة استفادة العدالة منها صريحاً.

منها: ما ذكره في ترجمة إدريس بن زياد الكفّزوثي^(١)، فإنّه بعد ما ذكر كلام النجاشي: من أنّه يكنّى أبا الفضل، ثقة، ذكر كلام ابن الغضائري: من أنّه يروي عن الضعفاء، وقال: «والأقرب عندي قبول روايته، لتعديل النجاشي له، وقول ابن الغضائري لا يعارضه؛ لأنّه لم يجرحه في نفسه ولا طعن في عدالته»^(٢). وقريب منه، ما ذكره في ترجمة عليّ بن السري^(٣).

ومن البين عدم استلزام مجرد الاعتماد الذي هو المعنى اللغوي لثبوت الأوصاف المذكورة، فواجه التوثيق؟

قلت: نعم، وهذا إشكال قويّ قد اضطرب الفحول، حتّى استراحوا بدعوى ثبوت الاصطلاح، ليرتّب عليه التوفيق والإصلاح، مع أنّك قد عرفت أنّها

(١) الكفّزوثي: بفتح الكاف والفاء، وسكون الراء وضمّ الثاء المثناة وسكون الواو وكسر الثاء المثناة الثانيه. إيضاح الاشتباه: ٨٢ رقم ٥ وتنقيح المقال: ١٠٤/١ رقم ٦٠٨ وتوضيح الاشتباه: ٤٨ رقم ١٦٦.

(٢) الخلاصة: ١٢ رقم ٢.

(٣) الخلاصة: ٩٦ رقم ٢٨.

دعوى بلا دليل، وكلاماً فاقد التحصيل.

ولكن يمكن أن يجاب عنه: بأنه إذا ذكر في ترجمة شخص هذه اللفظة، فيمكن إثبات الأوصاف المذكورة، مع عدم ثبوت الاصطلاح. وتحقيق المرام، أنه يتأتى الكلام تارةً: في استفادة العدالة، وأخرى: في الإمامية، وثالثةً: في الضبط.

أما الأول: فالظاهر أن الوجه فيه، ما ثبت من التتبع في كلمات النجاشي ونحوه من مؤسسي الفن من استقرار طريقتهم على عدم توثيق أحد من الرواة، إلا بعد ثبوت عدالته بمعنى الأعم، أعني: ما يجتمع مع سوء المذهب، مثل: الفطحية والزيدية والواقفية ونحوها، كما صرح به السيد السند النجفي رحمته الله (١) استناداً إلى وجوه:

أحدها: إنه يظهر من التتبع في كتاب النجاشي، أنه أدرك جماعة من أعلام الرواة وأعاضهم؛ ولكن لما رمى بعضهم بأدنى تضعيف وغميزة، تجنّب عن النقل عنهم والاستفادة منهم، وهؤلاء بين من صرح بعدم روايته عنهم، وبين من يظهر ذلك من طريقته وسلوكه في رجاله.

فمن الأولين: أحمد بن محمد بن عيَّاش الجوهري؛ فإنه قال: «كان سمع الحديث وأكثر، واضطرب في آخر عمره، رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرو عنه وتجنّبته، وكان من أهل العلم والأدب القويّ وطيب الشعر» (٢).

وكذا إسحاق بن الحسن؛ فإنه قال: «كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيت

(١) رجال السيد بحر العلوم: ١٤٦/٤.

(٢) رجال النجاشي: ٨٥ رقم ٢٠٧.

بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت غلواء^(١) فلم أسمع منه شيئاً^(٢).

وكذا محمد بن عبد الله بن محمد؛ فإنه قال: «سافر في طلب الحديث عمره، وكان في أول أمره ثباً ثم خلط، ورأيت جلّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه، ورأيت هذا الشيخ وسمعت منه كثيراً، ثم توقفت من الرواية عنه، إلا بواسطة بيني وبينه»^(٣).

ومن الآخرين: علي بن عبد الله الخزومي؛ فإنه قال: «كان فاسد المذهب والرواية، وكان عارفاً بالفقه»^(٤).

وذكره في باب الكنى، وقال: «إنه مضطرب جداً»^(٥).

قال: ولم أجد له رواية عنه وليس إلا لضعفه واضطرابه.

وكذا هبة الله بن أحمد؛ فإنه قال: «سمع كثيراً وكان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمة عليهم السلام ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتجّ بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي، أنّ الأئمة عليهم السلام اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام»^(٦).

ولم أجد لهذا الرجل ذكراً في طرق الأصول والكتب، مع تقدّم طبقة،

(١) وفي المصدر: علوّاً. سيأتي عن المؤلف التحقيق في معناه.

(٢) رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٨.

(٣) رجال النجاشي: ٣٩٦ رقم ١٠٥٩.

(٤) رجال النجاشي: ٢٦٨ رقم ٦٩٨.

(٥) رجال النجاشي: ٤٦١ رقم ١٢٦٢.

(٦) رجال النجاشي: ٤٤٠ رقم ١١٨٥.

وتعويل ابن العباس بن نوح عليه، وليس ذلك إلا لضعفه مما ارتكبه من تصنيف الكتاب المذكور.

متأيّداً ذلك، بأنّه ذكر في جعفر بن محمد بن مالك بن سابور - بعد تضعيفه وحكاية فساد مذهبه ورواياته -: «ولا أدري كيف روى شيخنا النبيل الثقة، أبو علي بن همام، وشيخنا الجليل الثقة، أبو غالب الرازي»^(١) - رحمهما الله تعالى -^(٢). وكذا ما حكاه في عبدالله بن أحمد بن أبي زيد، المعروف بالأنباري عن الحسين بن عبيدالله، قال: «قدم أبو طالب بغداد، واجتهدت أن يمكنني أصحابنا من لقائه فأسمع منه، فلم يفعلوا ذلك»^(٣).

قال: دلّ ذلك على امتناع علماء ذلك الوقت عن الرواية عن الضعفاء، وعدم تمكين الناس من الأخذ عنهم، وإلا لم يكن في رواية الثقتين الجليلين عن ابن سابور غرابة، ولا للمنع عن الأنباري وجه.

وثانيها: قولهم في مقام التضعيف يعتمد المراسيل ويروي عن الضعفاء والمجاهيل^(٤) فإنّ هذا الكلام من قائله في قوّة التوثيق لكلّ من روى عنه.

(١) في المصدر: الزراري.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٢ رقم ٣١٣.

(٣) رجال النجاشي: ٢٣٢ رقم ٦١٧.

(٤) كما في محمد بن أحمد بن يحيى: كان يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل. رجال النجاشي: ٣٤٨ رقم ٩٣٩. وفي الحسن بن محمد بن جمهور: يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل. رجال النجاشي: ٦٢ رقم ١٤٤. وكذا في أحمد بن محمد بن خالد. رجال النجاشي: ٧٦ رقم ١٨٢ وعلى أبي سهل. رجال النجاشي: ٢٦٣ رقم ٦٨٨.

وفي الحسن بن محمد بن يحيى بن الحسن: ... روى عن المجاهيل أحاديث منكورة ورأيت

وثالثها: قولهم ضَعَفَهُ أصحابنا^(١) أو غَمَزَ عَلَيْهِ أصحابنا^(٢) أو بعض أصحابنا^(٣) من دون تعيين، إذ لولا الوثوق بالكلِّ لما حسن هذا الإطلاق؛ بل وجب تعيين المضعف والغامز، أو التنبيه على أنَّه ذلك من الثقات. ورابعها: اعتذارهم من الرواية عن بني فَضَّال والطاطريين وأمثالهم من الفطحيَّة والواقفيَّة وغيرهم، بعمل الأصحاب برواياتهم لكونهم ثقات في النقل وعن ذكر ابن عقدة باختلاطه بأصحابنا ومداخلته لهم وعظم محلِّه وثقته وأمانته.

الوجه الثاني: أنَّه قد استقرَّت طريقتهم على أنَّهم إذا وثقوا أحداً لم يذكروا له شيئاً من قوادح الوثاقة والعدالة، مع أنَّ بناءهم على ذكر أمثال هذه الأمور، فعدم ذكرهم دليل على العدم؛ بل ربَّما يعقبون التوثيق بذكر ما يؤكِّده، مثل: «لا يطعن عليه في شيء» كما ذكره النجاشي في عبد الله بن سنان^(٤). و«لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه» كما في عبد الله بن المغيرة^(٥).

→ أصحابنا يضعفونه. رجال النجاشي: ٦٤ رقم ١٤٩. وفي جعفر بن محمد بن مالك: ... ويروي عن الجاهيل ... ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام رجال النجاشي: ١٢٢ رقم ٣١٣.

(١) كما في إسماعيل بن سهل الدهقان. رجال النجاشي: ٢٨ رقم ٥٦. والحسن بن أبي عثمان: رجال النجاشي: ٦١ رقم ١٤١. أمية بن علي: رجال النجاشي: ١٠٥ رقم ٢٦٤.

(٢) كما في أحمد بن الحارث. رجال النجاشي: ٩٩ رقم ٢٤٧.

(٣) كما في محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفرى. رجال النجاشي: ٣٢٤ رقم ٨٨٤.

(٤) رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٨.

(٥) رجال النجاشي: ٢١٥ رقم ٥٦١.

و«لا لبس فيه ولا شك» كما في عبيد بن زرارة^(١).

كما أنّهم إذا ذكروا في حقّ شخص شيئاً من القوادح المذكورة، لا يذكرون له التوثيق، فإذا وثّقوا شخصاً ولم يذكروا له شيئاً ممّا ذكر، فيظهر منه وثاقته وعدالته، فتأمل.

وأما الثاني^(٢)؛ فالظاهر أنّه من جهة عدم ذكر سوء المذهب؛ فإنّ بناء علماء الرجال على ما يظهر من التتبع في كلماتهم على ذكر المذهب، إن كان على خلاف الحقّ، فإذا وثّقوا شخصاً وسكتوا عن بيان مذهبه، فالظاهر أنّه من الإماميّة كما ذكر في الحاوي: أنّ إطلاق الأصحاب لذكر الرجل يقتضي كونه إمامياً فلا يحتاج إلى التقييد بكونه من أصحابنا وشبهه.

قال: ولو صرّح به كان تصريحاً بما علم من العادة^(٣).
واستجوده الفاضل الحائري^(٤).

وربّما يخصّ ذلك بالنجاشي كما عن الرواشح: من أنّ عدم ذكر النجاشي كون الرجل عامياً، يدلّ على عدمه^(٥).

ونحوه ما عن المحقّق الشيخ محمد^(٦) واعترض عليه السيّد الكاظمي رحمه الله في

(١) رجال النجاشي: ٢٣٣ رقم ٦١٨.

(٢) إشارة إلى ما مرّ: وتحقيق المرام، أنّه يتأتّى الكلام تارةً في استفادة العدالة، وأخرى: في الإماميّة، وثالثةً: في الضبط. أمّا الأوّل: فالظاهر أنّ الوجه فيه ...

(٣) حاوي الأقوال: ٦. (المخطوط).

(٤) منتهى المقال: ٤٣/١.

(٥) الرواشح السماويّة: ٦٧، الراشحة السابعة عشر.

(٦) استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، المخطوط. عنه: منتهى المقال: ٤٣/١.

عدّته من أنّه لا وجه للتخصيص^(١).

وكيف كان، أنّه يدلّ عليه الاستقراء في كلماتهم؛ فإنّ التتبع في كتبهم يكشف عن أنّ بناءهم على ذكر فساد مذهب ذوي العقائد الفاسدة، وعدمه يدلّ على العدم.

ومنه ما ذكر في العدة: «من أنّ ديدن النجاشي التعرّض لما عليه الراوي من فساد المذهب، فعدمه ظاهر في عدمه؛ لبعد وجوده مع عدم ظفّره لشدة بذل جهده وزيادة معرفته»^(٢).

فيمكن إثبات المرام بهذا البيان، وإلاّ فقد عرفت استعمالهم هذه اللفظة في غير مورد في الواقعية والزيدية، فكيف يصحّ دعوى تطرّق الاصطلاح في الإمامية.

هذا، مضافاً إلى ما ذكره الوالد المحقّق رحمته الله: من أنّه لا إشكال في الحكم بحسن حديث الراوي وحسن مذهبه، بمجرد ذكر مدحه في الفهرست مثلاً، ولا إشكال في عدم دلالة ألفاظ المدح على الإمامية، فما يكفل مؤنة الحسن فهو الكافل في الصحة، مع أنّه لا ريب في صحّة الخبر، لو ذكر في ترجمة الراوي غير «ثقة» من ألفاظ التعديل، ولا كلام في عدم دلالة غير «ثقة» على الإمامية فما يكفل مؤنة الإمامية في غير ثقة فهو الكافل فيها؛ لظهور وحدة السياق والمساق.

وأما الثالث: فتوضيح الحال فيه يتوقف على تشرّح معنى الضبط.

(١) عدة الرجال: ١/١١٥.

(٢) نفس المصدر.

فنقول: إنه قد فُسِّرَ في الصحاح^(١) والقاموس^(٢): بالحفظ بالحزم، وفُسِّرَ الحزم: بضبط الأمر والأخذ فيه بالثقة.

وفُسِّرَ في المجمع: «بالحفظ البليغ، والحزم بالمهملة ثم المعجمة، قال: «ضبط الشيء ضبطاً: حفظه حفظاً بليغاً، والضبط: الحزم، ومنه رجل ضابط، أي: حازم»^(٣).

وظاهر كلام الأخير مغايرته مع الأولين؛ فإنَّ ظاهر الأخير: أنَّ الضبط يطلق تارةً ويراد منه الحفظ البليغ، ويطلق أخرى ويراد منه مطلق الإتيان؛ بخلاف الأولين، فإنَّ ظاهرهما أنَّ معناهما: هو الحفظ البليغ المتقن.

كذا ذكر الوالد المحقِّق رحمته، إلَّا أنَّ مقتضى تفسيرهما الحزم بما ذكر ...، إطلاق الضبط بمعنى مطلق الإتيان أيضاً؛ لظهور أنَّ الأخذ بالثقة، عبارة أخرى عن ضبط الأمر، ومرجه إليه، إلَّا أنَّ كلامهما لا يخلو عن شيء؛ وذلك لأنَّ مقتضى التفسير أنَّ معنى الضبط: خصوص الحفظ البليغ، مع أنَّ مقتضى كلامه في تفسير الحزم، إطلاق الضبط على الأمر المتقن.

واحتمل المحقِّق المشار إليه ولعلَّ الصواب هو الأخير؛ لما نجد استعماله في كلِّ من المعنيين؛ ولكن احتمل الوالد المحقِّق تارةً: أن يكون «بالحزم» في كلام الصحاح سهواً، وكان الغرض أن يقول «والحزم» وتبع القاموس للصحاح، فيرجع مقالتهما إلى مقالته.

ودعوى المنع من الرجوع لعدم ذكر البليغ في مقالتهما دون مقالته، مدفوعة بأنَّ المقصود بالحزم في مقالتهما هو الحفظ البليغ، فيرجع مقالتهما إلى مقالته.

(١) الصحاح: ١١٣٩/٣، مادة «ضبط» و١٨٩٨/٥، مادة «حزم».

(٢) القاموس المحيط: ٣٨٤/٢، مادة «ضبط» و٩٧/٤، مادة «حزم».

(٣) مجمع البحرين: ٢٦٠/٤، مادة «ضبط» و٣٩/٦، مادة «حزم».

وأخرى: أن يكون الحزم في عبارة المجمع، معطوفاً على البليغ، وهو سهو وكان الغرض أن يقول «وبالحزم» فيرجع مقالته إلى مقالتهما؛ لكنّه خلاف الظاهر؛ بل الظاهر أنّه عطف على «الحفظ».

ثم جرى على إمكان إرجاع الضبط في جميع موارد استعماله إلى الحفظ البليغ، والمقصود به: الصيانة التامة، لا حفظ الشيء في الخاطر.

فما ذكره في الصحاح والقاموس، أوجه ممّا ذكره في المجمع. (انتهى).
ولكنّك خير بما في الاحتمالين المذكورين من شدة البعد؛ مع أنّ مقتضى ما احتمل في مقالتهما، أن يكون معناه: الحفظ المطلق، ومطلق الإتيان.
وما ذكره: «من أنّ المقصود بالحزم ... إلى آخره» يضعف بظهور خلافه؛ فإنّ المقصود بالحزم في كلامه على ما فسّره، هو مطلق الإتيان، وهو في قبال مطلق الحفظ في كلامه، بناءً على هذا الاحتمال.

ومن الظاهر عدم رجوع مقالتهما إلى مقالته، كما أنّ ما ذكره في الاحتمال الثاني، مع أنّه لا يرجع إلى محصل، يضعف بأنّه لا مجال لهذا الاحتمال بحسب السياق؛ فإنّه ذكر ما هذا لفظه:

«ضبط الشيء ضبطاً، من باب ضرب: حفظه حفظاً بليغاً، والضبط: الحزم»^(١).
وأما عند أرباب الدراية والرجال، فقد ذكر الأكثرون: أنّ المراد به غلبة الذكر على النسيان، كما ينصرح ممّا عن المعارج^(٢) والتهذيب^(٣) والنهاية^(٤) والزبدة وغيرها وربّما ذكر في شرح الدراية: «أنّه كون الراوي حافظاً، متيقّظاً،

(١) مجمع البحرين: ٤/٢٦٠، مادة «ضبط».

(٢) معارج الأصول: ١٥١.

(٣) تهذيب الوصول إلى علم الأصول، للعلامة الحلي: ٧٧.

(٤) نهاية الوصول إلى علم الأصول للعلامة الحلي. (مخطوط).

غير مغفل. إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه، حافظاً له من الغلط والتصحيف والتحريف، إن حدث منه، عارفاً بما يختل المعنى إن روى بالمعنى»^(١). ولا يخفى مغاييرته للمعنى الأول؛ فإنه يحتاج إلى الثبوت بخلاف الأول؛ لكونه موافقاً للأصل.

ومنه ما أورد في الشرح المذكور، على مشترطي الضبط والعدالة معاً، بإغناء الثاني عن الأول؛ لأنّ العدل لا يجازف برواية مالم يس بمضبوط على الوجه المعتبر^(٢)، وكلّ من الوجهين محتمل للمقام.

إذا عرفت ما ذكر، فنقول: إن قلنا بتطرّق الاصطلاح في الضبط، في غلبة ذكر الشخص على سهوه، كما هو مقتضى ما تقدّم، والمصرّح به في كلام بعض الأعظم من أنّه في اصطلاح أرباب الدراية والأصول والرجال، على ما صرّح به جماعة غلبة ذكر الراوي على سهوه، لا بالعكس، ولا التساوي.

فمن الظاهر، أنّه لا حاجة في ثبوت هذه الحالة في أكثر أفراد الإنسان إلى الدليل؛ لظهور أنّ حال الأكثر جارية على ذلك المنوال، فهو الأصل في هذا المجال، فالظاهر أنّ استفادة الضبط بواسطة الأصل المذكور.

وإن قلنا أنّ المراد به هو الاتقان في الرواية، وشدة المحافظة والاهتمام فيها عن عروض قوادح القبول، فيغاير ما هو المصطلح عند أرباب الأصول، كما ربّما جنح إليه الوالد المحقّق؛ نظراً إلى ما فسّره به الشهيد الثاني في الدراية كما تقدّم، وما ذكر: «من أنّه يعرف ضبط الراوي: بأنّ تعتبر روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والاتقان، فإن وافقهم في رواياته غالباً ولومن

(١) الرعاية في علم الدراية: ١٨٥.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ١٨٦.

حيث المعنى، بحيث لا يخالفها أو تكون المخالفة نادرة، عُرف كونه ضابطاً ثبثاً^(١)، وإلا فلا؛ فإنه يرشد إلى اختلاف الاصطلاح، إذ الضبط بمعنى غلبة الذكر، لا حاجة فيه إلى التشخيص والثبوت.

وما قيل في حبيب بن مظاهر الأسدي: من أنه ذكره العلامة في رجال الصحيح^(٢)، وفي الحاوي في الحسن^(٣)، وهو الأوفق؛ لأنه وإن كان في أعلا درجة الزهد والعبادة والتوفيق والسعادة، إلا أن الضبط في الحديث أمر آخر يحتاج إلى الثبوت.

وكذا ما ذكره بعض علماء الرجال في حقّ الصدوق المجمع على عدالته: من أن توقّف بعض في اعتبار روايته، لعلّه لعدم ثبوت ضبطه^(٤).

(١) الرعاية في علم الدراية: ١٩٣.

(٢) رجال العلامة: ٦١ رقم ٢.

(٣) حاوي الأقوال: ١٨٢ رقم ٩١٧.

(٤) قال الشيخ سليمان الماحوزي: كان بعض مشائخنا يتوقّف في وثاقة شيخنا الصدوق - عطر الله مرقد - وهو غريب مع أنه رئيس المحدثين المعبر عنه في عبارات الأصحاب بالصدوق... بلغة المحدثين: ٤١٠ الهامش ٢.

قال المحقّق البحراني: والعجب من بعض القاصرين، أنه يتوقّف في توثيق الشيخ الصدوق ويقول: إنه غير ثقة؛ لأنه لم يصرّح بتوثيقه أحد من علماء الرجال، وهو من أظهر الأغلاط الفاسدة، وأشنع المقالات الكاسدة، وأفظع الخرافات الباردة، فإنه أجلّ من أن يحتاج إلى التوثيق، كما لا يخفى على ذوي التحقيق والتدقيق. لؤلؤة البحرين: ٣٧٤.

وقال الرجالي الحبير أبو علي الحائري بعد نقل كلام الماحوزي: فلأنك خير بأن الوثاقة أمر زائد على العدالة، مأخوذ فيها بالضبط، والمتوقّف في وثاقته، لعلّه لم يحصل له الجزم به ولا غرابة في ذلك أصلاً. منتهى المقال: ٢٨٢، الطبعة الحجرية.

فيتطرق المنع من دلالة «ثقة» على الضبط بهذا المعنى، إلا أن الظاهر أنه لا وجه لهذا الوجه.

وما جنح إليه المحقق المشار إليه؛ استناداً إلى ما ذكره، غير سديد؛ لضعف الجميع.

ويمكن استفادة المرام أيضاً بالاستفادة من نفس لفظة «ثقة»؛ نظراً إلى أن من لا ضبط له ولا تمكّن من حفظ الأحاديث، لا وثوق بخبره إذا روى عن الحفظ، كما تقدّم ذلك عن شيخنا البهائي عليه السلام، فيثبت بنفس التوثيق، ثبوت الضبط؛ لاعتبار الضبط في مفهوم الوثاقة، فاذا وثّقوا أحداً، يظهر منه مضافاً إلى اعتقاد الوثاقة فيه، اعتقاد الضبط؛ بل قال شيخنا بعد كلامه المتقدم: «وهذا هو السرّ في عدولهم عن «عدل» إلى «ثقة»^(١) ويبعده التوصيف بالحسن مع الثبوت الأحسن، وثبوت عدالة الموثّقين أجمع.

وأما ما ذكره الفاضل الخاجوي، من المخالفة في المقام؛ استناداً إلى أنهم ذكروا في ترجمة حبيب بن المعلّى الخثعمي من أنه ثقة، ثقة، صحيح، وهو مع ذلك رجل نسي كثير السهو، كما يشهد به ما رواه الصدوق عنه: «أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: «إني كثير السهو، فما أحفظ صلاتي إلا بخاتمي، أحوله من مكان إلى مكان، فقال: لا بأس»^(٢).

قال: «فهذا الرجل مع أنه كثير السهو، حتّى أنّه بلغ في سهوه إلى هذا المبلغ،

→ وقال المحقق النوري: وما في رجال أبي علي من المعذرة بأنّ العدالة أمر زائد ... وإلا فعدالة الرجل من ضروريات المذهب ... خاتمة المستدرک: ٥٢٥.

(١) مشرق الشمسين: ٤٠.

(٢) الفقيه: ١ رقم ٢٥٥ رقم ٧٨١.

وتقوه وأكّدوا توثيقه، فكيف يصحّ أن يقال أنّهم أرادوا بقولهم: «فلان ثقة» عدل، ضابط»^(١). (انتهى). منظور فيه، كما هو ظاهر.

ويمكن إتمام المرام أيضاً: بأنّه لما ثبت أنّ الغالب من الرواة المذكورين في كتاب النجاشي، إذا وثّقهم ولم يتعرّض لفساد مذهبهم، أنّهم من الإماميّين العادلين الضابطين، فاذا شككنا في حال شخص ووجدنا توثيقه في كتاب النجاشي مثلاً مع عدم تعرّضه لفساد مذهبه، فالظاهر دخوله في الطائفة واستجماعه للصفات المذكورة. فتأمّل.

وأما ما ذكره العلامة البهائي عليه السلام من وجوه من الاحتمال في المقام: «من أنّ الرويّة المتعارفة المسلّمة أنّه إذا قال النجاشي «ثقة»، ولم يتعرّض لفساد المذهب، الحكم بكون الراوي عدلاً إمامياً. إمّا لاستقرار سيرة الإماميّين من أهل الرجال على التعرّض لفساد المذهب، دون حسنه.

أو لأنّ الظاهر التشيع، والظاهر من الشيعة حسن العقيدة. أو لأنّهم وجدوا أنّهم اصطّلحوا ذلك في الإماميّ وإن اطلقوا على غيره مع القرينة.

أو لأنّ المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل»^(٢)، لا يخلو من الكلام. وقد ظهر من تضاعيف ما ذكرنا ضعف القول بثبوت الاصطلاح، وكذا ما استدللّ بعض الأعاظم عليه؛ بكثرة إطلاق أرباب الرجال هذه اللفظة في هذا

(١) مشرق الشمسين مع تعليقة الخاجوي: ٣٩.

(٢) الفوائد الرجاليّة للوحيد المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ١٨، منتهى المقال:

١/٤٤ المقدمة الخامسة ومقاس الهداية: ١٤٩/٢.

المعنى وشيوع دورانها فيه، بحيث لا يعدّ استعمالها في عرفهم ولا يحصى، ويعلم أنّ تمسّك القوم في مقام التعديلات بنفس اللفظ، لا بالقرينة.

ويتبادر ذلك عندهم مضافاً إلى ما في خصوص الثاني، من عدم تعرّض أرباب الرجال في التراجم لذكره بالخصوص أصلاً؛ مع أنّ أربابها إماميون قطعاً، ولا يناسب إهمال هذا الوصف الجليل العزيز الوجود في تلك الأعصار، المشر في مقام العمل، والمسامحة فيه مع أنّهم بمدائح أهون.

ومن أنّهم يستثنونه عن مدلول اللفظة، ويقولون: «إنّ ثقة إلّا أنّه فطحي»^(١) وهو دليل الشمول، وإلّا كان العطف، أنسب^(٢).

ويرد عليه: مضافاً إلى ما تقدّم أنّ ما ذكره من عدم تعرّض أرباب الرجال لذكر الإماميّة أصلاً، يضعف بتعرّضهم لها في غير واحد من التراجم، كما ذكر النجاشي في ترجمة الياس بن عمرو: «من أنّه متحقّق بهذا الأمر»^(٣)، والظاهر أنّ المراد بيان إماميّة.

وفي أحمد بن إبراهيم: «من أنّه كان ثقة، صحيح الاعتقاد»^(٤).

وما ذكر في الفهرست في هذه الترجمة: «من أنّه ثقة في الحديث، صحيح العقيدة»^(٥). مع أنّ الظاهر أنّ غرض النجاشي من تأليف كتاب رجاله الذي هو العمدة في هذا الفنّ، لم يكن للمراجعة إليه في نقد أسانيد الأخبار على الطريقة

(١) كما في إسحاق بن عمار. الفهرست: ١٥ رقم ٥٢..

(٢) راجع: مفاتيح الأصول للسيد المجاهد: ٣٧٦.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٧ رقم ٢٧٢.

(٤) رجال النجاشي: ٨٤ رقم ٢٠٣.

(٥) رجال النجاشي: ٣٢ رقم ٨٦.

المعروفة بين متأخري الأصحاب، كما يظهر لمن لاحظ ما ذكره في صدر كتابه، على أن ما ذكره من أخذ قيد الاعتماد في أمر الدين فع أنه لا موافق له من السلف والخلف، لا يحتاج إليه بعد اعتبار القيود الثلاثة المذكورة: من العدالة والإمامية والضبط.

وهاهنا أمور ينبغي التنبيه عليها

[اختلاف الرجاليين في معنى العدالة]

أحدها: أنّه ربّما يشكّل الأخذ بتوثيقات أرباب الرجال وجرحهم؛ من أنّ مذهب النجاشي مثلاً في العدالة غير معلوم لنا، فكيف يصحّ لنا الأخذ بالجرح والتعديل منه بدون ذكر السبب؛ بل الجرح والتعديل من النجاشي ونحوه مأخوذ من كلام القدماء، كابن نوح وابن عقدة ونحوهما من الإماميين وغيرهم، فكيف يصحّ لنا التعديل مع هذا الخلاف والاختلاف. وقد أجيب عنه بوجه:

الأوّل: أنّ الجارح والمعدّل وإن أمكنه أن يبيّن الأمر في الجرح والتعديل على مذهبه؛ إلّا أنّ هذا الوجه مع علمهم بالاختلاف في غاية البعد؛ لأنّ عمدة مقاصدهم في تأليف هذه الكتب أن يكون مرجعاً لمن يأتي بعدهم، وأنّ ينتفعوا بها.

وإذا لوحظ هذا المعنى، مع عدالة المصنّفين وورعهم، يظهر أنّ مرادهم بالعدالة: المعنى الذي هو مسلّم عند الكلّ ويدلّ عليه اتفاق أصحابنا على قبولهما مطلقيّن؛ فإنّهم لم يزالوا يحكمون بعدالة الرواة، ويستندون في ذلك إلى الشيخ والنجاشي وغيرهما.

وإن قلت: سلّمنا، ولكنّه ينقدح من وجه آخر، وهو: أنّه قد يكون مذهب المجتهدين اللاحقين، أنّ العدالة هي المعنى الأدنى، فلا يعلم حينئذ هل كان الراوي متّصفاً بهذا المعنى، أم لا؟ فلو لم يسقط المؤلّف اعتبار هذا المقدار، لكان النفع أكثر.

قلت: مع أنّ هذا النفع بالنسبة إلى الأوّل أقلّ؛ لذهاب الأكثر إلى المعنى الأعلى؛ بل ادّعى عليه الاتفاق فيه؛ إنّنا نراهم يمدحون الرجل بمدائح كثيرة توجب العدالة بمعنى حسن الظاهر؛ بل وأزيد منه.

ومع ذلك لا يصرّحون بعدالتهم، فمن ليس مذهبه في العدالة المعنى الأعلى فليأخذ بمقتضى هذا المدح، وهذا من أعظم الشواهد على أنّهم أرادوا بالعدالة: المعنى الأعمّ، فهم لاحظوا الأطراف وأخذوا بمجامع النفع.

بل نقول: إنّ ما يظهر بالتتبّع أنّهم لا يختلفون في أنّ العدالة هي الملكة التي تبعث على ملازمة التقوى.

نعم: يتأتّى الكلام في أمور:

أحدها: في اعتبار المروّة وعدمه، والمشهور أيضاً اعتبارها؛ بل ظاهر الكنز اجماعهم عليه وليس بذلك البعيد.

نعم، صرّح جماعة من المتأخّرين بعدم اعتبارهم^(١) ولا يثمر خلافهم في المقام ثمة؛ فإنّ الكلام في تعديل أهل الرجال، والظاهر اعتبار المروّة عندهم.

سلّمنا، لكنّ العدالة المعتبرة في قبول الرواية، هي التي توجب الثقة والاعتماد، ومن لا مروّة له لا اعتماد عليه غالباً.

(١) راجع: جواهر الكلام: ١٣/ ٢٨٠ و ٣٠١.

وثانيها وثالثها: اختلافهم في الكاشف عن العدالة وعدد الكبائر، ولا يضّر شيء منها؛ لما مرّ من أنّ العدالة التي تعتبر هنا ما يوجب الثقة والاعتقاد، ولا يحصل ذلك بمجرد ظهور الإسلام وعدم ظهور الفسق؛ بل لا يحصل إلا من له ملكة الاجتناب عن جميع الذنوب، ولو كانت صغيرة؛ بل ولو ممّا يختلف في ذنب في كونه من الكبائر ولم يكن عند الموثّق منها.

قال: فظهر أنّ الظاهر من توثيق علماء الرجال إرادة ما يلزم العدالة عند الكلّ، ولو لم يكن إلا اتفاق الطائفة على قبول التعديل من أهل الرجال، لكفانا في قبول قولهم. (انتهى).

ولقد أتعب المجيب نفسه في الجواب^(١)، ويَعُدّ بمقدار الاتعاب عن الصواب. ولقد دقّق الوالد المحقّق النظر في المرام، فأتى بما هو التحقيق بعد التعميق في المقام.

فأورد عليه أولاً: بأنّه لم يثبت كون «ثقة» في كلمات علماء الرجال مستعملة في العدالة بالمعنى المصطلح، كما هو مبني صدر الجواب المذكور. وثانياً: بأنّه لم يثبت كون النجاشي مثلاً عالماً بأحكام العدالة ومسائلها، حتّى يتمكن من الأخذ على الوجه المزبور.

وثالثاً: بأنّه على تقدير التسليم، كيف يتمكن النجاشي مثلاً من الأخذ على ذلك الوجه لعموم الإنتفاع، مع أنّ بعض الأقوال في الكبيرة قد حدث في هذه الأعصار، مع أنّه من أين علم أنّ كتابه يصير مرجعاً لمن تأخّر حتّى يأخذ بما ذكر.

(١) أصل الجواب من المحقّق القميّ رحمه الله في القوانين. وأخذه منه بعض من تأخّر عنه وزاد عليه ما سدّه الثغور. راجع: قوانين الأصول: ٤٥٩.

ورابعاً: بأنّ البناء في جميع الفنون، على رسم الشخص معتقده في كتابه، ألا ترى أنّ متون الفقه؛ بل متون الفنون بحذافيرها، لاتزيد على مختارها المصنّف غالباً والمقصود بها انتفاع الغير أيضاً.

وخامساً: بأنّ المحقّق السبزواري نفي القول بالملكة ممّن تقدّم على العلامة، وقال: «إنّ الظاهر أنّ العلامة اقتنى في ذلك، لكلام الرازي ومّن تبعه من العامة»^(١).

والعلامة المجلسي نفي القول باعتبار المروّة عن كثير من القدماء^(٢)، فكيف يتّجه الأخذ بالتوثيق ممّن يقول بكون العدالة من باب الملكة، أو يعتبر المروّة في العدالة.

وسادساً: بأنّ دعوى عدم حصول الوثوق بمن لامروّة له، قد صدر أيضاً ممّن اعتبر المروّة في العدالة، وقد زيّنناه في محله.

وسابعاً: بأنّ دعوى كون المقصود بالتوثيق هو: كون الشخص مجتنباً عن جميع المعاصي، كما ذكره بعيد في الغاية؛ لأنّه لا يتّفق إلّا لأندر نادر؛ مع أنّ الموثّقين في غاية الكثرة.

وثامناً: بأنّ مقتضى الذيل، أنّ المقصود بالتوثيق ما يلزم العدالة، ومقتضى الصدر كون المقصود به نفس العدالة، فالتنافي في البين، بين.

وتاسعاً: بأنّه كيف يتأتّى الاعتماد على مجرد الاتفاق في هذه المعركة العظمى من دون الاستناد إلى مدرك وثيق وسند سديد.

ولقد أجاد في الجواب، وأتى بما هو الصواب ويزيد عليه، مع ذلك أنّ عمدة

(١) كفاية الأحكام: ٢٧٩.

(٢) البحار: ٣٢/٨٨.

أساس هذا البناء، النجاشي ومقتضى صريح كلامه في فاتحة كتابه: أنّ الداعي لتصنيف كتابه هذا، رفع تعبير قوم من المخالفين بأنّه لاسلف لكم الإماميين من المصنّفين^(١). فحداه هذا التعبير لذكر المصنّفين وذكر كتبهم وشرح الحال، وأين هذا ممّا أطال فيه المقال.

وأيضاً أنّ من العباد شيخ الطائفة في كتابيه، ومع ذلك أنّه لم يتعرّض للتوثيقات رأساً إلا نادراً؛ فكيف تستقيم هذه الدعوى.

ودعوى أنّ في ذكر الطرق والمصنّفات وأسامي الرواة، كما هو مدار أمر الكتابين، فوائد غير خفيّة؛ فتصنيف بعض الكتب لبعض الفوائد والآخر للآخر، مدفوعة؛ بأنّا لانضائق في ثبوت ما ذكر؛ إلا أنّ الكلام في عنوان التوثيق، وأين أحدهما من الآخر.

ولذا عدّ غير واحد من المذكورين في الرجال من المجاهيل، واتّصف الأخبار المشتملة على أحدهم بالضعاف؛ مضافاً إلى أنّ دائرة العدالة أضيق من دائرة الوثاقة، ومرتبته أعلى من مرتبتها بالضرورة.

ومن البعيد في الغاية؛ بل ممّا يقطع بالعدم، تعبير المادح والمزكّي في مقام المدح والتزكية بلفظ دون مقام المدوح والمزكّي.

على أنّ الظاهر؛ بل بلا إشكال أنّهم لو كانوا في مقام التعديل لصرّحوا بالمرام، وأتوا بعدل في الكلام، ولا داعي للعدول عنه بثقة.

وأما ما ذكره شيخنا البهائي في وجه العدول كما مرّ، فغير وثيق؛ لظهور أنّ التعبير بالثقة لاظهار الوثوق بالموثّق من جهة التحرّز عن الكذب، أو عن مطلق المعاصي، ولا من جهة إظهار الوثوق بكلامه من جهة الاتّصاف بالحفظ،

وعدم الابتلاء بكثرة النسيان، بحيث لم يكن موثقاً بخبره؛ فإنّ هذه الصفة من باب الأمراض العارضة، وطبيعة لوخلي ونفسها منها سالمة، ولا تحتاج إحرازها؛ بل هي بالإصالة ثابتة.

على أنّه كثيراً ما يؤثّقون بنحو قولهم «ثقة في الحديث» أو «ثقة في الرواية» وأمثالها. ومن الظاهر جريان طريقهم على تصحيح الحديث بنحو التوثيق المذكور.

ومن الظاهر؛ بل المقطوع عدم استفادة ثبوت مرتبة ملكة العدالة؛ بل أقصاها بمثلها، ودعوى الثبوت من مجازفة لا يتصور فوقها. الثاني: إنّ المدار في التوثيقات، إنّما هو على قول العلماء المعتمدين، والمشاهير المطلعين على سرّ اشتراط العدالة، ولا شك أنّهم عالمون بما يخلّ بها، بحيث يوجب ردّ حديث صاحبها؛ بل لا يراد بالعدالة هنا، إلّا أمر معلوم لا يجوز التجاوز عنه؛ بل المراد بها ما يتوقّى صاحبها عموماً يوجب الاختلاف في المقال، وذلك أمر مختلف باختلاف الناس والأحوال، وإنّما عرفت العدالة بما عرفت بناءً على الغالب.

قال المحقّق المشار اليه: والظاهر أنّ المقصود به، الجواب من وجهين. أحدهما: إنّ أرباب التوثيق المتصدّين له، أشخاص معتمدون، معروفون، عارفون باشتراط العدالة في الرواية، وبالأمر المنافية للعدالة. والموجب لردّ الرواية فهم يلاحظون في التوثيقات جميع الأمور المعتمدة في العدالة قطعاً.

والآخر: إنّ المقصود بالعدالة المشروطة في الراوي، ليس ما هو المعنى المصطلح؛ بل الحالة الرادعة عن الكذب؛ لاختلال المقال بين الراوي المروي عنه، وهذه تختلف باختلاف الناس، فبعض الأشخاص يكفي في

إمساكه عن الكذب أدنى حالة رادعة، بخلاف الآخر، بواسطة قوّة ميله إلى الكذب.

فلا ضير في اختلاف المذاهب في العدالة؛ لأنّ المختلف فيه غير ما هو المراد هنا، والمختلف فيه هو المعروف بما عرفت، إلّا أنّ التعريف باعتبار الغالب، حيث إنّ العدالة المعتبرة في غالب الموارد، هو العدالة بالمعنى المعروف به.

أقول: ويضعف الأول، بما تقدّم آنفاً في كلمات الوالد المحقّق رحمته الله. والثاني، بأنّه خلاف صريح مشرطي العدالة في الرواة، مع خروجه عن مورد الإشكال.

الثالث: بأنّ تحصيل العلم برأي جماعة من المزكّين أمر ممكن بغير شكّ من جهة القرائن الحالّيّة والمقالّيّة؛ إلّا أنّها خفيّة المواقع، متفرّقة المواضع، فلا يهتدى إلى جهاتها، ولا يقدر على جمع أشتماتها؛ إلّا من عظم في طلب الإصابة جدّه، وكثر في التصفّح في الآثار كدّه، ولم يخرج عن حكم الإخلاص في تلك الأحوال قصده.

وفيه: مضافاً إلى عدم اندفاع الإشكال بالإضافة إلى من لم يمكن تحصيل العلم برأيه، أنّ ما يقتضي كلامه من إمكان تحصيل العلم برأي مثل النجاشي وابن عقدة وابن نوح وغيرهم، في جزئيات مسألة العدالة، مُطالب بدليله. على أنّه قد يعلم كون المزكّي ممّا لا يكفي عند المزكّي كما هو الحال في الشيخ، بناءً على كون المدار عنده في العدالة، على مجرّد ظهور الإسلام، وعدم ظهور الفسق، فلم ينفع العلم برأي المزكّي في دفع الإشكال كما ذكره الوالد المحقّق.

الرابع: بأنّ الذي جرت به عادة القوم في التعديل، إنّما هو التوثيق بالذي نقول، ويتجاوز ما نريد كقولهم: «ثقة، ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة» أو

«ورع» أو «تقي» أو نحو ذلك، وأقله أن يقولوا: «ثقة»، ولا يقال لمن لا يعرف منه إلا ظاهر الإسلام، ولم يظهر منه الفسق، ولو لعدم الاختبار: «أنه ثقة»، وإنما الثقة ذاك الذي يوثق به ويعتمد عليه ولا يرتاب فيه، وأقل مراتبه ما جاء في صحيحة ابن أبي يعفور^(١).

وإن شئت فارجع إلى نفسك، فإنك لا توثق إلا من اختبرت فلم تجد عليه وصمة، ولم تعثر على عائية، فما ظنك بأجلاء الثقات من العلماء الأعلام. وفيه: أن ماذكر من جريان العادة في التعديل على التعديل، بما هو المتجاوز

(١) إشارة إلى ما رواه الصدوق عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بم تعرف عدالة الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم وعليهم؟

فقال: إن تعرفوه بالستر، والعفاف، وكفّ البطن، والفرج، واليد، واللسان، ويعرف باجتناب الكبائر التي أوعد الله عليها النار من: شرب الخمر، والزنا والربا، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، وغير ذلك.

والدلالة على ذلك كله، أن يكون ساتراً لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفثيش ما وراء ذلك ويجب عليهم تركيته وإظهار عدالته في الناس، ويكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهن وحفظ مواعيتهن بحضور جماعة من المسلمين، وأن لا يتخلف عن جماعتهم في مصلاهم إلا من علة. فإذا كان كذلك، لازماً لمصلاه عند حضور الصلوات الخمس، فإذا سئل عنه في قبيلته ومحلته؟ قالوا: ما رأينا منه إلا خيراً، مواظباً على الصلوات، متعاهداً لأوقاتها في مصلاه فإن ذلك يجيز شهادته وعدالته بين المسلمين.

وذلك: إن الصلاة ستر وكفارة للذنوب. وليس يمكن الشهادة على الرجل بأنه يصلّي إذا كان لا يحضر مصلاه ويتعاهد جماعة المسلمين. وإنما جعل الجماعة والاجتماع إلى الصلاة، لكي يعرف من يصلّي ممن لا يصلّي ومن يحفظ مواعيت الصلاة ممن يضيع. ولولا ذلك، لم يمكن أحد أن يشهد على آخر بصلاح؛ لأن من لا يصلّي لا صلاح له بين المسلمين. الفقيه: ٣/٣٨٨ ح ٣٢٨ (طبعة جماعة المدرسين). ووسائل الشيعة: ١٨/٢٨٨ (الطبعة الإسلامية).

عن المراد، فلعمري أنه بمكان من البعد عن طريق السداد؛ فإنّ الغالب بل الأغلب هو التوثيق بلفظة «ثقة» وأين ذلك ممّا ذكره.

ومنه يظهر ما في قوله فما ظنك بأجلّاء الثقات من العلماء الأعلام. مضافاً إلى أنّه مبنيّ على كفاية مجرد الوثاقة، وأين ذلك من العدالة؛ ولاسيماً بناءً على اعتبار الملكة.

مع أنّه بناءً على القول به، لا يثمر في دفع الإشكال عن القائلين باعتبار الملكة وغيرها في العدالة، مع اكتفائهم في ثبوتها في الرواة، بمجرد التوثيق المذكور.

ومع ذلك، هو أجود ممّا ذكر في المقام، ولكنه من باب الإعراض عن دفع الإشكال عن القوم المذكور.

وأما ما يقال: من أنّ مرجعه إلى أنّ الظاهر من كون الرجل ثقة، وإن كان المقصود بالثقة هو المعنى اللغوي، هو كونه حاوياً لكلّ ما يمكن أن يتخيّل في العدالة، ودونه الكلام، ودونه الكلام.

وأجاب عنه الوالد المحقّق رحمته الله بوجوه، صرح نفسه بضعفها وما يرد عليها - إلى أن قال: - إنّ الذي يظهر بالتتبع التأمّن أنّ المقصود بالوثاقة في تلك اللفظة، هو الاعتماد في الإسناد، واستفادة العدالة من باب الغفلة.

قال: وبهذا المقال يتأتّى الجواب عن الإشكال؛ لكن من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

وحاصله: إنّ المراد بقولهم «ثقة» أنّه معتمد عليه، في نقل الرواية، ولا إشكال فيه إذا قيّدوا التوثيق بقولهم «في روايته» ونحوه.

وأما في صورة الإطلاق كما هو الغالب، فدونه المقال والإشكال. أقول: ولقد أجاد فيما حقّقه كما هو طريقته المستقرّة؛ فإنّه لا إشكال في

عدم الدلالة على العدالة عند الخاصة؛ لما تقدّم من كثرة إطلاقها على ذوي العقائد الفاسدة، مثل: الفطحيّة، والواقفيّة، والزيديّة، وغيرهم.

وأما دلالتها على العدالة الجامعة مع سوء المذهب، ففيها إشكال؛ لعدم دلالة اللفظ بنفسها، وعدم ثبوت عدم الاعتماد والنقل إلّا على العدول؛ بل غاية ما ثبت هي التحرّز عنّ ظهر فسقه، فلا يبقى إلّا الاعتماد في النقل؛ بل الظاهر أنّه هو المعنى العرفي بل اللغوي.

وما ينصرح من جماعة من أهل اللغة، من أنّ معناها: مطلق الاعتماد، ليس بمعتمد؛ لما حقّقناه في مورد آخر من عدم الوثوق التامّ بكلمات أهل اللغة في خصوصيّات معاني الموادّ.

ومّا ذكرنا، ينصرح ضعف ما تقدّم عن شيخنا البهائيّ عليه السلام في وجه عدولهم عن «عدل» إلى «ثقة»^(١)؛ بل وكذا العلامة فيما تقدّم منه في الكفرّ ثنائي^(٢).

ومثله ما ذكر في البرقي^(٣) فإنّه بعد ما حكى عن الشيخ من أنّه ذكر في حقّه «ثقة»، وعن ابن الغضائري «أنّه مطعون عليه» قال:

«الاعتماد على قول الشيخ الطوسي من تعديله»^(٤)؛ بل الظاهر أنّه الطريقة المشهورة.

(١) مشرق الشمسين: ٤٠.

(٢) رجال العلامة: ١٢ رقم ٢.

(٣) أي: محمد بن خالد البرقي أبو عبد الله.

(٤) الخلاصة: ١٣٩ رقم ١٤.

[في تكرّر لفظة «ثقة»]

ثانيها^(١): إنّه قد تكرّر صورة «ثقة» من النجاشي في التراجم، وربّما استوفى ابن داود المكرّرين في فصل رسمه لذلك، وأنهاهم إلى أربعة وثلاثين^(٢).
ويضعف، بأنّ منهم: حسان بن مهران، وداود بن أسد، وعبد الصمد بن بشير، مع عدم عدّهم منهم.
وقد اتّفق التكرار من العلامة أيضاً اقتفاءً لآثر النجاشي^(٣).
وربّما حكى اتّفاقه من الشيخ في الفهرست، في ترجمة أحمد بن داود القمي^(٤).
ولكنّه في غير محلّه؛ لعدم التكرار في النسخة الموجودة، والمحكيّة في النقد^(٥).

(١) عطف على قوله: وينبغي التبيه على أمور: أحدها.

(٢) رجال ابن داود: ٢٠٧.

(٣) كما في إبراهيم بن مهزم: ٦ وإسحاق بن جندب: ١١ وأحمد بن حمزة بن اليسع: ١٤ وجارود بن المنذر الكندي: ٣٧ والحسن بن علي بن عبد الله: ٤٤ و....

(٤) الفهرست: ٢٩ رقم ٧٧.

(٥) نقد الرجال: ٢٢.

نعم، إنّه حكى ابن داود اتّفاقه عن الغضائري وأنه زاد خمسة رجال على المذكورين في كلام النجاشي^(١)، وقد اتفق أيضاً من ابن نمير على ما نقله العلامة في ترجمة خلّاد^(٢).

وبالجملة: إنّه يقع الكلام في أنّ الصورة الثانية كالأولى، أو بالنون. وعلى الأوّل، إنّما يفيد زيادة العدالة، أو المدح، أم لا؟
أمّا الأوّل: فالظاهر الأوّل؛ وفاقاً لجماعة منهم الشهيد في الدراية، نظراً إلى أنّه المكتوب في النسخ كافة على الظاهر؛ لانطباق النسخة الموجودة عليه؛ وكذا كل من حكى عن النجاشي.

ومن البعيد في الغاية، تطرّق الغلط في الجميع؛ بل من المقطوع عدمه؛ مضافاً إلى ما يقال: من أنّه على ذلك التقدير يكون موضوعاً، غايته أن يكون تأكيداً ولا ضير فيه؛ لكثرة وقوعه في كلمات الفصحاء؛ فضلاً عن غيرهم، بخلاف الاحتمال الآخر؛ فإنّه على تقديره يكون تابعاً كشيطان وليطان ونحوه، فيكون بمنزلة المهمل، فيرجّح الأوّل.
أمّا الأوّل: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنّ هذا الوزن إنّما في المثال كعدة، وثقة، وسنة، وأضرابها، ولم يوجد في المبادي الموضوعة ونق ينق.
وأيضاً فإنّ من جزم به أو احتمله جعله من التابع، في القاموس: وثقة ثقة، من الأتباع، وفي حاشية الدراية: ذكر جماعة من أهل اللغة منهم ابن دريد في

(١) وهم: علي بن حسان الواسطي، محمد بن قيس أبو نصر الأسدي، محمد بن الحسن بن الوليد أبو جعفر، محمد بن محمد بن رباط وهشام بن سالم الجواليقي. رجال ابن داود: ٢٠٨.
(٢) رجال العلامة: ٦٧ رقم ٩.

الجمهرة: من جملة الأتباع: ثقة، ثقة^(١).

وعلى هذا، يحتمل أن يكون ما وقع فيه الجمع بين هاتين الكلمتين، من باب الأتباع.

وأما الثالث: فلأنّ التابع ليس مرادفاً للمتبوع، كما صرح به شيخنا البهائي رحمه الله وغيره^(٢)، وليس له معنى آخر بالضرورة.

وأما الأخير، فلأجل التنبيه؛ بل لم يقع الأتباع في كلام الفصيح أصلاً. ومما ذكر، يظهر ما في الاحتمال الثاني، كما جرى عليه الفاضل الخاجوني رحمه الله.

نظراً إلى كلام الجمهرة، فصحّف الأتباع بزعم التكرار وأضعف منه الجزم به كما عن الفاضل الهندي في بعض تعليقاته.

وأما الثاني: فالظاهر فيه الأول نظراً إلى اقتضاء التكرار، فإنّه الغرض المتصور في المقام كما يشهد به ملاحظة المحاورات، وإلاّ للزم اللغو في الكلام.

وربّما جرى الوالد المحقّق تبعاً للسند الشهشهاني على الثاني؛ استناداً إلى أنّ حسن التأكيد في مقام الإنكار، ولا يتصور ذلك بالاضافة إلى المخاطب، فلا بدّ أن يكون ذلك من السابقين، فيشعر بأنّ صاحب الترجمة ممّن وقع فيه الكلام، ويشهد به عدم وقوعه في تراجم الأجلّاء.

ويضعف، بأنّ التأكيد كما يحسن في مقام الإنكار المستحقّ، كذا يحسن

(١) جمهرة اللغة: ١٢٥٣/٣.

(٢) راجع: الصمدية، مبحث التوابع، شرح الكافية للمحقّق الرضي الإسترابادي:

٢٩٨/١ و مبادئ العربية: ٣٣٩/٤.

في مقام الإنكار المتوقع، نظير «ما أصلح حال الصلح» في الخصومة المتوقعة. وأيضاً كما يحسن بيان أصل المرام، كذا يحسن بيان تحققه على الوجه الكامل أو الأكمل، ولا ريب أن البيان الثاني وتاليه إنما يتأتى في التأكيدات، فلا ينحصر فائدة التأكيد في دفع إنكار المنكر، لكي يتفرّع عليه ما ذكر. مضافاً إلى ما ذكر في ترجمة عبد الله بن المغيرة، من أنه ثقة، ثقة، لا يعدل به أحد في جلالته ودينه وورعه^(١).

ثالثها^(٢): إنه كثيراً ما يتردّد التوثيق المذكور في التراجم بين كونه وصفاً للمذكور بالأصالة أو بالتبع، والظاهر، الأول؛ نظراً إلى الغلبة، فإنه الغالب في التوثيقات، فالمشكوك ملحق بالغالب، كما هو القضية المطّردة. مضافاً إلى أنه الظاهر من أساليب الكلام؛ ولاسيما إذا تكثر ذكر المتعلقات؛ بل ربما يقطع به، كما لو فرض مع التكثر لزوم خلوّ المذكور بالأصالة عن البيان. نعم: ربما يظنّ أو يقطع بالخلاف، لأمر خارج ولا كلام فيه، كما هو ظاهر. ومن هنا أنّ الظاهر ممّا ذكره النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن نعمان الأعلم: «من أنه ثقة، له كتاب نوادر، صحيح الحديث، كثير الفوائد»^(٣)، إرادة توثيق الحسن دون أبيه؛ وفاقاً لجماعة، ويشهد عليه أيضاً توثيق أبيه في ترجمته.

مضافاً إلى ما عن الفاضل العناية، من أنه لا يذكر التوثيق لرجل مرّتين، سواء ذكر فيه بالأصالة أو بالتبع، كما في محمد بن عطية الموثّق في أخيه الحسن، لا في ترجمته، وأنّ التأسيس خير من التأكيد.

(١) رجال النجاشي: ٢١٥ رقم ٥٦١.

(٢) عطف على قوله: وينبغي التبيه على أمور: قد مرّ أحدها وثانيها.

(٣) رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨١.

قال: ولا سيما في كلام النجاشي؛ فإنّه في نهاية الوجازة والبلاغة كما لا يخفى. وأما ماجنح إليه السيّد السند التفرشي كما عن السيّد السند النجفي في المصاييح: من إرادة توثيق أبيه؛ نظراً إلى ما ذكره في ترجمته بقوله: «علي بن النعمان الأعلم، وأخوه داود، أعلى منه، وابنه الحسن وابنه أحمد روي الحديث، وكان ثقة، وجهاً، ثباً، صحيحاً، له كتاب»^(١)، ليس بالوجه؛ لعدم المنافة وعدم رفع الظهور المذكور.

نعم، ربّما يقال: لعلّ غرضه أنّ ذكر داود في ترجمة عليّ، وأنّه أعلى من عليّ، والسكوت عن حال ابنه يكشف عن عدم وثاقتها.

وفيه مافيه: هذا، ويرد على ما ذكره الفاضل المشار إليه.

أولاً: إنّ ما يظهر منه من تسلّم توثيق محمد بن عطية، محلّ الإشكال؛ فإنّه ذكر النجاشي في ترجمة الحسن بن عطية: «ثقة، وأخواه أيضاً: محمد وعليّ كلّهم رووا عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٢).

والعبارة كما ترى لكلّ من الوجهين محتملة.

وأما ثانياً: إنّ ما يظهر منه أيضاً من اختصاص الموثّق في ترجمة الغير، بالموارد المذكور، يضعف بوقوعه في موارد متعدّدة:

منها: توثيقه لعمر بن منّال^(٣)، في ترجمة ابنه الحسن^(٤).

(١) نقد الرجال: ٩٥ رقم ١١٧.

(٢) رجال النجاشي: ٤٦ رقم ٩٣.

(٣) منّال: بكسر الميم و سكون النون. توضيح الاشتباه: ٣٧ رقم ١٢٨ و تنقيح المقال:

١/٧٥ رقم ٤٤١ وإيضاح الاشتباه: ٩٨ رقم ٥٢ و ١٥٧ رقم ٢٠٥.

(٤) رجال النجاشي: ٥٧ رقم ١٣٣.

وليعقوب، ورقيم، في ترجمة أخيهما عمرو بن إلياس^(١).
ولحيّان بن علي، في ترجمة أخيه مَنذَل^(٢)(٣).

الى غير ذلك، وظهر ممّا ذكرنا، أنّ الظاهر ممّا ذكره النجاشي في ترجمة محمد بن إسماعيل من قوله: «محمد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر وولد بزيع، بيت منهم: حمزة بن بزيع، كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، له كتب»^(٤)، إرادة بيان أوصاف محمد من الصلاح والوثاقة وكثرة العمل.

وأما ما فهم العلامة من الخلاف في بيان الأوصاف، فغير خالٍ عن الاعتساف، فقد ذكر في ترجمة حمزة بن بزيع: «كان من صالحى هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل»^(٥).

فإنّه مأخوذ من كلام النجاشي وقد عرفت المراد، والظاهر أنّ حمزة من المجاهيل؛ بل ورد في شأنه ما يدلّ على الوقف، ومن هذا وأمثاله عدم الوثوق بتوثيقات العلامة وتضعيفاته؛ لما ثبت من طريقته من أنّ بناءه كان على قلّة التأمل وسرعة السير، كما ذكر في المنتقى في جملة كلام له؛ ولاسيما بعد الاطلاع

(١) رجال النجاشي: ٢٨٩ رقم ٧٧٣.

(٢) مَنذَل: بفتح الميم والدال المهملة وسكون النون. تنقيح المقال: ٢٤٧/٣ رقم ١٢١٣٦

و رجال ابن داود: ٢٨١ رقم ٥١٧ والخلاصة: ٢٦٠ رقم ٦ وتوضيح الاشتباه: ٢٨٧ رقم ١٤٠٢.

(٣) رجال النجاشي: ٤٢٢ رقم ١١٣١.

(٤) رجال النجاشي: ٣٣٠ رقم ٨٩٣.

(٥) رجال العلامة: ٥٤ رقم ٥.

على ما وقع للمتأخّرين من الأوهام في باب التزكية وشهادتهم بالثقة لأقوام،
حالمهم بجهولة أو ضعفهم مترجّح؛ لقلّة التأمل وخفّة المراجعة، حيث اعتمدوا
في التأليف طريقة الإكثار، وهي مباينة في الغالب لتدقيق النظر، تحرير
الاعتبار. (انتهى).

وتقدّم الكلام في هذا المرام.

السادس في: «جلّ»

وهو بالفتح أو بالكسر، أي: جليل. قال في القاموس: فهو جليل، وجلّ بالفتح والكسر^(١).

وفي بعض التراجم: «جُلَّة» كما في ترجمة الحسن بن أبي عقيل: «إنّه من جُلَّة المتكلمين»^(٢).

وفي نصر بن الصباح: «لقي جُلَّة من كان في عصره من المشايخ العلماء»^(٣). إلى غير ذلك^(٤).

(١) القاموس المحيط: ٣/٣٦٠، مادة: جلّ.

(٢) الفهرست: ١٩٤، رجال ابن داود: ١١٠. وما في رجال العلامة: ٤٠ رقم ٩: من جملة المتكلمين، مصحف.

(٣) رجال الطوسي: ٥١٥.

(٤) كما في ترجمة الحسين بن القاسم ...: كان أبوه القاسم، من جُلَّة أصحابنا. رجال النجاشي: ٦٦ رقم ١٥٧. وفي منصور بن حازم: ثقة، عين، صدوق، من جُلَّة أصحابنا وفقهائهم. رجال النجاشي: ٤١٣ رقم ١١٠١. وفي أحمد بن داود بن سعيد: وكان من جُلَّة أصحاب الحديث من العامة ورزقه الله هذا الأمر. الفهرست: ٣٤ رقم ٩٠. وفي علي بن

وهو بكسر الجيم جمع الجليل كالأجلّة، كما صرّح به في القاموس، فإ
ربّما يزداد الألف بتوهم السقوط، أو يضمّ الجيم بتوهم كونها بمعنى الأكثر، كلّ
منها ساقط لا يستطر.

→ إسماعيل بن ميثم ... : وميثم من جلة أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام. الفهرست: ٨٧
رقم ٣٦٤. وفي أبي منصور الصرام: من جلة المتكلمين من أهل نيسابور. الفهرست: ١٩٠
رقم ٨٥٣

السابع في: «حسن الانتقاء»

والظاهر أنَّ المقصود أنَّه حسن الاختيار والسليقة في تصرّفاتهِ العلميّة، كما قال في المصباح: «وانتقيت الشيء، أي: اخترته»^(١).
وفي المجمع: «الانتقاء الاختيار»^(٢).
وربّما يشهد به سياق الكلام أيضاً؛ فإنّه ذكر ذلك في ترجمة الحسن بن محمد ابن سماعه: «من أنّه نقيّ الفقه، حسن الانتقاء»^(٣).
وقريب منه ما في الفهرست، في أحمد بن إبراهيم بن معلّى: «من أنّه كان ثقة في حديثه، حسن التصنيف»^(٤).
والظاهر أنَّ من ذلك، تسمية المحقّق كتابه بـ «منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان».
والجّمان، بضمّ الجيم وتخفيف الميم: الدرّ، جمع جمانة.

(١) المصباح المنير: ٢/٦٢٤.

(٢) مجمع البحرين: ١/٤٢٠.

(٣) رجال العلامة: ٢١٢ رقم ٢.

(٤) الفهرست: ٣٠ رقم ٨٠.

ولعمري إنه كتاب قليل العديل، بل عديم النظر؛ فإنه كما ذكر في فاتحته: «مفتاح لباب الدراية الأشبّ، ومعاون على بناء ربع الرواية الحزب، ومثابة يتبوؤها المستعدّون لاستنباط الأحكام، ويلتقط منها المجتهدون درر الفوائد الموضوعة على طرف الثمام»^(١).

(١) منتقى الجمان: ٣/١.

الثامن في: «كان حظياً عندهم»

كما ذكره النجاشي في يونس بن يعقوب^(١). والظاهر أنه بالحاء المهملة، والطاء المعجمة، بمعنى: المنزلة والمكانة، كما قال في الصحاح: ورجل حظي، إذا كان ذا حظوة ومنزلة، وقد حظي عند الأمير واحتظى بمعنى^(٢). وقال في القاموس: والحظة كعدة: المكانة.^(٣)

ومن هنا ما ذكر في الترجمة المذكورة: «من أنه اختص بأبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكان يتوكل لأبي الحسن عليه السلام ومات بالمدينة في أيام مولانا الرضا - عليه آلاف التحية والثناء - فتولى أمره، وكان حظياً عندهم، موثقاً»^(٤).

قوله: «فتولى أمره» الظاهر تولى أمر موته، من غسله وكفنه ودفنه وغيرها، كما يظهر مما رواه الكشي عن أبي النضر، «قال: سمعت علي بن فضال يقول: مات

(١) رجال النجاشي: ٤٤٦ رقم ١٢٠٧ والخلاصة: ١٨٥ رقم ٢.

(٢) الصحاح: ٢٣١٦/٦، مادة «حظا».

(٣) القاموس المحيط: ٣١٩/٤، مادة «الحظوة».

(٤) رجال النجاشي: ٤٤٦ رقم ١٢٠٧.

يونس بن يعقوب بالمدينة، فبعث إليه أبو الحسن الرضا - عليه آلاف التحيّة والثناء - بخطه وكفنه وجميع ما يحتاج إليه، وأمر مواله وموالي أبيه وجده أن يحضروا جنازته، وقال لهم: احفروا له في البقيع. ووجه إلى زميله^(١): صلّ عليه أنت^(٢).

والظاهر أنّه من أجلاء رواة الإماميّة، وكان في زمان من الفطحيّة؛ ولكن رجع.

وذكره في الخلاصة في القسم الأوّل واعتمد عليه وقبل رواياته^(٣).
كما عن الفاضل عبد النبيّ، ذكر في قسم الثقات^(٤).
فما عن المنتهى، في صلاة الكسوف: «من أنّي لا أعرف حاله»^(٥)، غير وجيه.

(١) في المصدر: ووجه إلى زميله محمد بن الحباب وكان رجلاً من أهل الكوفة: صلّ عليه أنت.

(٢) رجال الكشي: ٣٨٦ رقم ٧٢١.

(٣) رجال العلامة: ١٨٥ رقم ٢.

(٤) حاوي الأقوال: ١٦٣ رقم ٦٦٦. (مخطوط).

(٥) منتهى المطلب: ١/٣٥٠.

التاسع في : «درست»

قال السيّد الجليل في غاية القصوى^(١): إنّه من ألفاظ المدح.
ففي النجاشي: إنّ درست، بمعنى صحيح^(٢)، وقد ثبت أنّه من ألفاظ التوثيق.
ولوقيل: إنّ الألقاب كثيراً ما يوضع تعييناً تفألاً، فأين دلالتها على معروفة
الملقّب بمفاد المدلول؟

قلنا: الأغلب الغلبة، ويكفي فيما نحن بصددّه.
أقول: إنّ عدّة من ألفاظ المدح، في غاية الغرابة من مثله، فإنّه بمنزلة اسم
الراوي، فإنّه درست بن أبي منصور، الواقفي^(٣)، بشهادة جماعة من
الأصحاب مثل النجاشي^(٤) والشيخ في كتابيه^(٥) في الرجال في أصحاب

(١) «غاية القصوى» منظومة في العقائد للسيّد الجليل ابن سلطان العلماء السيّد محمد ابن
السيّد دلدار علي. الذريعة: ١٥/١٦.

(٢) رجال النجاشي: ١٦٢ رقم ٤٣٠.

(٣) وقد صرح على كونه واقفياً الكشي في رجاله: ٥٥٦ رقم ١٠٤٩ والشيخ في رجاله
في أصحاب الكاظم عليه السلام: ٣٤٩ رقم ٣ ونقل عنها العلامة وابن داود.

(٤) رجال النجاشي: ١٦٢ رقم ٤٣٠.

(٥) الفهرست: ٦٩ رقم ٢٧٨.

الصادق والكاظم عليهما السلام ^(١) والسيد ابن طاوس ^(٢) وابن شهر آشوب ^(٣).
ولقد أجاد بعض المتأخرين فيما ذكره من أن التوقف في وقفه من العلامة
البهبهاني ^(٤)، بعد شهادة عدلين مرضيين؛ بل عدول مرضيين، لعله ليس بمكانه.
فاذا ثبت أنه من قبيل الأسامي، فأَيُّ دلالة فيه على الوثاقة؟ فهل ترى
اتّصاف الملقّين بالألقاب الممدوحة في ابتداء العمر بمدلولاتها؟ ولو في
الغالب!!

بل الغالب انعكاس الأمر، كما هو أوضح من البدر، ونحوه الأسامي
والكنى.
فما ذكره من أنه بمنزلة صحيح في إفادة الوثاقة، وكذا دعوى الغلبة، في
غاية العلة والغرابة.

(١) رجال الطوسي: ١٩١ رقم ٣٦ و ٣٤٩ رقم ٣.

(٢) التحرير الطاوسي: ١٠١ رقم ١٤٩.

(٣) معالم العلماء: ٤٩ رقم ٣٢٦.

(٤) تعليقة الوحيد: ١٣٨.

العاشر في: «سليم الجنبية»

كما في ترجمة عبد الله بن محمد بن خالد وأخيه^(١). ونحوه: سالم الجنبية، كما في أحمد بن محمد بن عاصم^(٢) وغيره^(٣).
وحكي عن بعض^(٤): إنَّ معناه: سليم الأحاديث، وسليم الطريقة.
وعن آخر: إنَّ معناه خصوص الأخير.
وربما يظهر من المحقِّق القمِّي التوقُّف.
وقال الوالد المحقِّق رحمته الله في بعض فوائده: الجنبية - بالتحريك - شقُّ الإنسان أو غيره، وإليه يرجع تفسيره بالناحية من الصباح^(٥) لو كان المقصود بالناحية، الطرف الداخل كما يرشد إليه ماقاله في المصباح: من أنَّ الجنب من الناحية؛ تعليلاً بأنَّه ناحية من الشخص^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٢١٩ رقم ٥٧٢، رجال العلامة: ١١٠ رقم ٣٥ ورجال ابن داود:

١٩٧ رقم ٨١٥

(٢) الفهرست: ٢٨ رقم ٧٥ ورجال ابن داود: ٤٢ رقم ١٣٢.

(٣) كما في أحمد بن طلحة. الخلاصة: ١٦ رقم ١٦.

(٤) المراد منه: الوحيد البهبائي. راجع: الفوائد الرجالية المطبوعة في آخر رجال

الخفافاني: ٣٦.

(٥) الصباح: ١٠١/١.

(٦) المصباح المنير: ١١٠/١.

والجَنَّة - بالإسكان: الناحية أيضاً كما في الصحاح والقاموس، فهو يحتمل الإسكان والتحريك، ولعلّ الأول، أظهر.

وهي كناية عن الذات على الوجهين، كما في الجَناب بالفتح، سواء كان المقصود به الفناء، أو الناحية.

وربّما يرشد ما في ترجمة إسماعيل بن شعيب: «من أنّه سالم فيما يرويه»^(١)، إلى كون الغرض سلامة الأحاديث.

وكذا يرشد إليه ما في أحمد بن هلال: «من أنّه صالح الرواية»^(٢).

بل يرشد إليه ما يقال صحيح الحديث كما في ترجمة جماعة^(٣).

وكذا ما يقال ثقة في الحديث^(٤) أو في الرواية^(٥) وأمثالها^(٦)؛ بل يرشد

(١) الفهرست: ١١ رقم ٣٣ والخلاصة: ٩ رقم ٧.

(٢) رجال النجاشي: ٨٣ رقم ١٩٩، الخلاصة: ٢٠٢ رقم ٦ و رجال ابن داود: ٤٢٥

رقم ٤٤.

(٣) كما في إبراهيم بن نصر. رجال النجاشي: ٢١ رقم ٢٨، الحسن بن علي بن النعمان. رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨٠، الحسن بن علي بن بَقّاح. رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨٢، أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب. رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٩ و....

(٤) كما في إبراهيم بن سليمان بن عبد الله. رجال النجاشي: ١٨ رقم ٢٠، أحمد بن أبي بشر السراج. رجال النجاشي: ٧٥ رقم ١٨١، أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع. المصدر: ٨٤، أبو الحسن أحمد بن محمد. المصدر: ٩٢، أحمد بن محمد بن أحمد. المصدر: ٩٣، عبيد الله بن أبي زيد أحمد: ٢٣٢، علي بن سعيد. المصدر: ٢٥٩، علي بن إبراهيم بن هاشم. المصدر: ٢٦٠ و....

(٥) كما في محمد بن عبد الله بن غالب. رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٣، الخلاصة: ٢٥٥

رقم ٤٥ و رجال ابن داود: ٥٠٥ رقم ٤٤٦.

(٦) كما في الحسين بن أبي سعيد: «ثقة في حديثه». رجال النجاشي: ٣٨ رقم ٧٨، وفي

إليه سياق المقام، لكون فنّ الرجال موضوعاً للتعرّض لأحوال ناقلي الأخبار.
فالظاهر كون الغرض، السلامة في النقل بشهادة المقام.
قال: فقد بان ضعف ما لعلّه مستند القول بكون الغرض سلامة الرواية
والمذهب من عموم حذف المتعلّق.

أقول: إنّهُ ربّما ينافي المعنى المذكور، سياق ما ذكره في الفهرست في أحمد بن
محمد بن عاصم: «من أنّه ثقة في الحديث، سالم الجنية»^(١)؛ فإنّه بناءً عليه
يقرب إلى التكرار، أو يرجع إلى التأكيد، وكلّ منهما بعيد.
ونحوه ما في النجاشي، في عبد الله بن محمد بن خالد: «من أنّه ثقة، سليم
الجنية»^(٢).

وفي أحمد بن محمد بن طلحة: «ثقة في الحديث، سالم الجنية»^(٣).
وأظنّ أنّه بمعنى سلامة المذهب؛ نظراً إلى سياق كلماتهم، وربّما يقع
في كلماتهم مطلقاً كما في أحمد بن الحسن بن إسماعيل: «من أنّه سليم»^(٤).
وفي محمد بن أحمد بن عبد الله: «كان ثقة، سليماً»^(٥).

→ الحسن بن محمد بن جمهور: «ثقة في نفسه». رجال النجاشي: ٦٢ رقم ١٤٤، جعفر بن
محمد بن جعفر: «كان ثقة في أصحابنا». رجال النجاشي: ١٢٢ رقم ٣١٤، أيوب بن نوح بن
دراج: «ثقة في رواياته». رجال النجاشي: ١٠٢ رقم ٢٥٤.

(١) الفهرست: ٢٨ رقم ٧٥.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٩ رقم ٥٧٢،

(٣) الفهرست: ٢٨ رقم ٧٥ والخلاصة: ١٦ رقم ١٦.

(٤) الفهرست: ٢٢ رقم ٥٦.

(٥) رجال النجاشي: ٣٤٦ رقم ٩٢٥ والخلاصة: ١٥٦ رقم ١٠٣.

وفي علي بن الحسن العاصمي: «كان ثقة في الحديث، سالماً»^(١).
ونحوها غيرها، والظاهر، اتحاد المفاد.

(١) رجال النجاشي: ٩٣ رقم ٢٣٢. قاله النجاشي في أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة.

الحادي عشر في: «شرطة الخميس»

الشُرطة: بضمّ الشين المعجمة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة، واحد الشرط، كغرفة وغرف.

والخميس: بالفتح بمعنى الجيش، كما صرّح به في النهاية والمجمع^(١) وغيرهما. سُمّي به لانتقاسمه إلى خمسة أقسام: المقدمة، والساقة، والميمنة، والميسرة، والقلب.

ووجه التعبير به عن جماعة إمّا: بملاحظة أنّ الشرطة مأخوذ من «شَرَطَ» بفتحين، بمعنى العلامة، وسُمّي به مقدّمة الجيش، أو أقويائهم؛ لأنّهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها للأعداء، كما ينصرح ذلك من المصباح^(٢) والمجمع وغيرهما.

أو من الشرط، بمعنى التهيؤ، سمّوا بهم؛ لأنّهم يتهيّؤون لدفع الخصم، كما صرّح به في الأوّل.

(١) مجمع البحرين: ٤ رقم ٢٥٧.

(٢) مصباح المنير: ٣٠٩/١، مادة «شرط».

أو من الشرط، بمعنى الإلزام، كما ربّما ينصرح ممّا رواه الكشي في ترجمة أصبغ ابن بُبَاة^(١).

«قال: قيل له: كيف سميتم شرطة الخميس يا أصبغ؟ قال: إنّنا ضمنا له الذبح، وضمن لنا الفتح، يعني أمير المؤمنين عليه السلام»^(٢).

وربّما ذكر المولى التقي المجلسي في بعض حواشي التهذيب: «الشرط: الأقوياء الذين يتقدّمون الجيش، فهم أخصّ من المقدّمة، كأنتهم شرطوا أن لا يرجعوا حتّى يفتحوا أو يقتلوا، وكان الأصبغ منهم».

وقال السيّد السند التفرشي: «والشرطة، طائفة من الجيش»^(٣).

والظاهر أنّ المراد: الطائفة المخصوصة لا مطلقها.

فما قيل عليه: من أنّ الشرطة هي مقدّمة الجيش لا مطلق طائفته، ليس بالوجه.

ثمّ إنّّه لا يخفى أنّها تدلّ على غاية قوّة إيمان من ذكر في حقّه؛ بل من المبشرين في لسان يعسوب المؤمنين - صلوات الله تعالى عليه - كما في ترجمة عبد الله بن يحيى الحضرمي: «إنّه قال لي علي عليه السلام يوم الجمل: «أبشر يا بن يحيى! فإنّك وأباك من شرطة الخميس حقّاً، لقد أخبرني رسول الله ﷺ باسمك واسم أبيك في شرطة الخميس، والله سماكم في السماء

(١) بُبَاة: بضمّ النون. راجع: رجال ابن داود: ٥٢ رقم ٢٠٤ وتنقيح المقال: ١٥٠/١

رقم ١٠٠٨ ورجال العلامة: ١٩٣ رقم ٤٥ وإيضاح الاشتباه: ٨٠ وتوضيح الاشتباه: ٦٦.

(٢) رجال الكشي: ١٠٣ رقم ١٦٥.

(٣) نقد الرجال: ٢٠٩ رقم ٢٧٩.

شرطة الخميس على لسان نبيّه محمد ﷺ» (١).

كما أنّ الظاهر دلالاته على الوثاقة، كما جرى عليه جمع من الطائفة؛ كيف وقد فضّل الله تعالى المجاهدين على القاعدين درجة وأجرأ عظيماً^(٢)؛ فكيف بمن هو من أعيانهم ومنتخبهم، وللذبح ملتزمهم.

قيل: وناهيك في الفضل والبهاء، تسميتهم بذلك من الله سبحانه في السماء.

ثمّ إنّّه قد ذكر ذلك في ترجمة جماعة:

كأصبع بن نباته^(٣) وسهل بن حنيف^(٤) ويحيى الحضرمي وابنه^(٥) وأبي يحيى

الحنفي^(٦)؛ بل عن البرقي أنّ شرطة الخميس كانوا ستّة آلاف رجل^(٧).

(١) رجال الكشي: ٦ رقم ١٠.

(٢) إشارة إلى آية ٩٥ من سورة النساء.

(٣) رجال الكشي: ١٠٣ رقم ١٦٤.

(٤) رجال البرقي: ٤.

(٥) وهو: عبد الله. رجال الكشي: ٦ رقم ١٠، الخلاصة: ١٠٤ رقم ٨.

(٦) رجال الطوسي: ٣٨ رقم ٥، رجال البرقي: ٤، رجال ابن داود: ٤٠٧ رقم ٩٧

والخلاصة: ١٩٢.

(٧) رجال البرقي: ٣. وقال الكشي: وذكر أنّ شرطة الخميس كانوا ستّة آلاف رجل أو

خمسة آلاف. رجال الكشي: ٦ رقم ١٠.

الثاني عشر في: «صليب»

قد وقع في بعض التراجم تارةً: مطلقاً كما وقع في أبان بن محمد^(١) وعبد الله ابن جبلة^(٢).

وأخرى: مسبوقاً بقولهم «عربي» كما في إسحاق بن غالب وأخيه عبد الله^(٣) وعيسى بن صبيح^(٤).

والظاهر أن المقصود به: الخالص. أي: أنه عربيّ خالص، غير ملتبس النسب بغيره، كما هو الحال في جماعة على ما يظهر من كلماتهم في التراجم كما ذكروا في بعضها: العربيّ الخالص كما عن المعرب يقال: عربيّ صليب، أي: خالص، وفي المحاوي في الترجمة الأولى من الجملة الثانية بعد نقل عربيّ صليب في حقّة: الصليب الخالص النسب، أي: لم يلتبس بغير العربي.

(١) رجال النجاشي: ١٨٧ رقم ٤٩٧.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٦ رقم ٥٦٣. وكذا في عبد الملك بن عتبة. رجال النجاشي: ٢٣٩

رقم ٦٣٥.

جبلة: - بفتح الجيم والباء الموحدة واللام المخففة - . توضيح الاشتباه: ٢٠٤ رقم ٩٥٥ و ٦٥

رقم ٢٣٩، إيضاح الاشتباه: ٢٠٩ رقم ٣٤٨، الخلاصة: ٢٣٧ رقم ٢١ و تنقيح المقال: ١/ ٢٠٧

رقم ١٦٠٨.

(٣) رجال النجاشي: ٧٢ رقم ١٧٣.

(٤) رجال النجاشي: ٢٩٦ رقم ٨٠٤.

ثم إنَّ في ترجمة ربيع بن أبي مدرك: «إنَّه يقال له المصلوب؛ لأنَّه كان صلب بالكوفة على التشيع»^(١).

ثمَّ إنَّه ذكر في المجمع: أنَّ صليب النصارى هيكَل، مربَّع، يدعون النصارى أنَّ عيسى - على نبينا وآله وعليه السلام - صلب على خشبة على تلك الصورة، وفي المعرَّب هو شيء كالتماثيل تعبد به النصارى^(٢). (انتهى).

ولا يخفى إنَّه كثيراً ما يتعرَّض لما يرتبط من اللغات والأسماء بالرجال، وتعرَّض للمعنى المذكور للصليب، دون المعنى الذي ذكرناه، فهو من باب السهو والغفلة.

ثمَّ إنَّه قد يقع في كلماتهم في التراجم صميم مطلقاً، كما في محمد بن جميل ابن صالح^(٣) ومسبوقةً بالمسبوقة^(٤) كما في معاوية بن وهب^(٥) ومعمر بن خلاد^(٦) ومحمد بن مارد^(٧) وغيرهم^(٨).

(١) رجال النجاشي: ١٦٥ رقم ٤٣٢، الخلاصة: ٧١ رقم ٢ ورجال ابن داود: ١٤٩

رقم ٤٣٢.

(٢) مجمع البحرين: ١/١٠١، مادة «صلب».

(٣) رجال النجاشي: ٣٦١ رقم ٩٧١. فيه: «عربيّ، صميم، ثقة». لم نجد على ما فحصنا

ورود «صميم» مطلقاً في ترجمة أحد من الرواة؛ فالظاهر أنَّه من سهو قلمه الشريف أو كان في النسخة الموجودة عنده هكذا.

(٤) أي: بالعربيّ.

(٥) رجال النجاشي: ٤١٢ رقم ١٠٩٨. فيه: «عربيّ، صميمي».

(٦) رجال النجاشي: ٣٦١ رقم ٩٧١. فيه: «عربيّ، صميم، ثقة». لم نجد على ما فحصنا

ورود «صميم» مطلقاً في ترجمة أحد من الرواة؛ فالظاهر أنَّه من سهو قلمه الشريف أو كان في النسخة الموجودة عنده هكذا.

(٧) أي: بالعربيّ.

(٨) رجال النجاشي: ٤١٢ رقم ١٠٩٨. فيه: «عربيّ، صميمي».

ومعناه: معنى الصليب، كما قال في المصباح: «وصميم الشيء خالصة»^(١).

وفي القاموس: «ورجل صميم كأمر، محض»^(٢).

وفي المجمع: «الصميم كأمر، الخالص»^(٣).

وقد وقع ذكره في غير مورد من النجاشي وتبعه غيره وفي الأغلب أقرانه بالتوثيق؛ بل الظاهر عدم الانفكاك إلا في جعفر بن أحمد السمرقندي وسعد بن طريف^(٤).

ولذا يقلّ فائدة البحث في الدلالة على الوثاقة، وإن كان دعوى ظهورها غير بعيدة؛ ولا سيما مع ملاحظة السكوت عن المعارض، ولعلّه لذا جعله الشهيد الثاني في الدارية من ألفاظ التوثيق كما عن سبطه^(٥) في شرح الاستبصار، عند الكلام في الكرّ.

كما هو الظاهر مما عن الفاضل الجزائري والمحدث البحراني في الحاوي البلغة من عدّ المذكورين في الثقات؛ ولكن الظاهر من العلامة البهبهاني في التعليقات العدم؛ حيث أنّه عنون النجاشي إبراهيم بن نصر القعقاع، فذكر:

(١) المصباح المنير: ٣٤٨/١.

(٢) القاموس المحيط: ١٤٢/٤.

(٣) مجمع البحرين: ١٠٣/٦، مادة «صمم» فيه «الصميم ككريم: الخالص».

(٤) لم نجد في رجال النجاشي ولا فيمن تبعه أن يتعرّضوا فيها بلفظة «صميم». راجع رجال النجاشي: ١٢١ رقم ٣١٠، ترجمة جعفر بن أحمد السمرقندي و١٧٨ رقم ٤٦٨، ترجمة سعد بن طريف.

(٥) هو الشيخ محمد صاحب استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار. مخطوط لم يطبع الى الآن. لم نجده في الداراية على ما فحصت في مظانّه.

«أنّه ثقة، صحيح الحديث، له كتاب»^(١).

فذكر طريقاً إليه منتهاً إلى جعفر بن بشير، ذكر العلامة المشار إليه أنّ في رواية جعفر بن بشير عنه، إشعار بالوثاقة^(٢).

والظاهر أنّ الاستناد بالإشعار، من جهة سقوط التوثيق من نسخته، وإلاّ أنّ النجاشي مصرّح بتوثيقه، والشواهد ثابتة بثبوتة، فالاستناد إليه دونه، كاشف عن استظهار عدم الدلالة وأما دلالة على وثاقة من.

(١) رجال النجاشي: ٢١ رقم ٢٨.

(٢) تعليقه الوحيد: ٢٨، وفيه: إبراهيم بن نصير.

الثالث عشر في: «صحيح الحديث»

قد تقدّم اختلاف اصطلاح القدماء والمتأخرين، ومن الظاهر عدم الدلالة على العدالة فضلاً عن الإمامية.

فما ذكره الشهيد في الداراية من أنّ صحيح الحديث بمنزلة ثقة^(١) كما هو المحكي عن ظاهر السيّد الداماد^(٢)، بعيد عن السداد.

كما أنّ ما حكم به الفاضل الجزائري في ترجمة عبدالسلام بن صالح: من أنّ قولهم: «صحيح الحديث» ينافي كون الرجل عامياً، ليس على ما ينبغي؛ اللهم إلا أن يدّعي انصراف تصحيح الحديث، سواء كان في باب الراوي، أو الكتاب، إلى كون الراوي إمامياً، قضية أنّ الغالب في الرواة الإمامية. فثبت العدالة بالمعنى الأخصّ كما ذكره الوالد المحقق رحمته الله.

وربّما اعترض على الدراية في العدة: «بأنّ أقصاه الصدق والضبط، وهما لا يستلزمان الوثاقة المأخوذ فيها الإيمان؛ بل ربّما قضت الإضافة باختصاص

(١) الرعاية في علم الدراية: ٢٠٤، فيه: «صحيح الحديث؛ فأنّه يقتضي كونه ثقة، ضابطاً، ففيه زيادة تزكية».

(٢) الرواشح السماوية: ٦٠، الراشحة الثانية عشر.

المدح بالحديث دون المحدث.

كما قال الشيخ في سعد بن طريف القاضي: «إنَّه صحيح الحديث»^(١)، وقد قال النجاشي: «إنَّه يعرف وينكر»^(٢).

وروى الكشي عن حمدويه الثقة: «إنَّه ناووسي»^(٣). اللهمَّ إلا أن تقوم قرينة على خلافه.

فإن قيل: إنَّما يعدّ حديث المحدث صحيحاً في نفسه، إذا كان ثقة. منعنا ذلك؛ لأنَّ المدار في القبول والتصحيح عند المتقدمين على الصدق والضبط.

وبالجملة: الوثاقة بالمعنى الأعم، ولا يتوقَّفون في ذلك على الإيمان؛ كيف وهم ممَّن يقبلون أخبار الموثَّقين ويعدّونها في الصحاح، وليس البحث في كلام المتأخِّرين وكان ذلك من باب الخلط بين الإصطلاحين»^(٤).

وفيه: إنَّ دلالة «ثقة» على الإيمان محلّ للكلام، إلّا بالقرائن الخارجيّة الجارية في قرينها أيضاً، ودلالة المورد على ما ذكره ممنوعة؛ لاحتمال كونها من باب وقوع المخالفات الشائعة.

ثمَّ إنَّه ربَّما يستدلُّ به على اعتبار من روى عنه ومنه، ما استدلَّ على اعتبار محمد بن أحمد العلوي، بملاحظة أنَّه روى عنه أحمد بن إدريس، وقد ذكر في ترجمته: «إنَّه صحيح الحديث»^(٥).

(١) رجال الطوسي: ٩٢ رقم ١٧.

(٢) رجال النجاشي: ١٧٨ رقم ٤٦٨.

(٣) رجال الكشي: ٢١٥ رقم ٣٨٤.

(٤) انتهى كلام المحقِّق الأعرجي في عدَّة الرجال: ١١٨/١.

(٥) الفهرست: ٢٦ رقم ٧١.

ثم إنه ربما يقال في بعض التراجم «صحيح» وربما يستظهر اتحاد مفاده مع ما تقدّم.

وأما دعوى دلالة على العدالة؛ استناداً إلى الإطلاق، ففاده الصحة من جميع الجهات، فمنوعة؛ إلا أن أصل الاستظهار محل الارتياح؛ لوقوع المقيّدات في كلماتهم.

فتارة: يقيد بـ «الحديث» كما تقدّم

وأخرى: بـ «العقيدة» كما في الفهرست، في أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع: «ثقة في الحديث، صحيح في العقيدة»^(١).

ونحوه ما في محمد بن محمد: «من أنه صحيح العقيدة»^(٢)، وقريب منها ما في غيرهما^(٣).

وثالثة: بالسماع كما في أحمد بن محمد بن طرخان: «أنه ثقة، صحيح السماع»^(٤).

ورابعة: بالمذهب كما في محمد بن أحمد الملقّب: «أنه من وجوه أهل اللغة والأدب والحديث، صحيح المذهب، حسن الاعتقاد»^(٥).

فمن المحتمل إرادة الصحة في العقيدة أو المذهب من الإطلاق.

(١) الفهرست: ٣٢ رقم ٨٦.

(٢) رجال النجاشي: ٣٩٣ رقم ١٠٥١.

(٣) كذا في محمد بن إبراهيم بن جعفر. رجال النجاشي: ٣٨٣ رقم ١٠٤٣.

(٤) رجال النجاشي: ٨٧ رقم ٢١٠.

(٥) رجال النجاشي: ٣٧٤ رقم ١٠٢١.

الرابع عشر في: «ضعيف»

ربّما نفى الريب تارةً، والإشكال أخرى، في إفادته القدح في الرواية وسقوطها عن درجة الاعتبار.

وفيه ما يتأتّى من الإشكال في المضمار، ويتأتّى الكلام في إفادته القدح في الراوي.

فمن الأكثر: القول بالافادة، والظاهر أنّ المستند ظهور اللفظ في تضعيف الراوي، ولما كان غير مقيد بقيد، فيحمل على إطلاقه. وهو إمّا من جهة سوء المذهب، أو الفسق، أو كليهما، وعلى أيّ تقدير يفيد الضعف.

وجرى العلامة البهبهاني على القول بالعدم؛ نظراً إلى أنّنا قد تتبّعنا كلماتهم في تراجم الرجال، فوجدناهم أنّهم كثيراً ما يضعّفونهم بما لا يوجب القدح فيهم، فحينئذٍ إذا حكموا بضعف أحد ولم يبيّنوا الوجه فيه، فيشكّ أن الوجه فيه من الأمور القادحة أم لا؟ فع الشك لا يتّجه الحكم.

وذلك لما في إبراهيم بن يزيد؛ فإنّه جعل كثرة الإرسال ذمّاً وقدحاً^(١).

(١) كذا في كلام الوحيد أيضاً. والظاهر أنّه سهو؛ لأنّه لم يقل أحد من الرجاليين ذلك في

وفي جعفر بن محمد بن خالد الرواية عن الضعفاء والمجاهيل من عيوب الضعفاء^(١).

وفي محمد بن الحسن بن عبد الله، روى عنه البلوى، والبلوى رجل ضعيف^(٢).

وفي جابر يروي عنه جماعة غمزوا فيهم إلى غير ذلك.
ومثل ما في أحمد بن عبد الله الجعفري^(٣) والمعلّى بن خنيس^(٤)
وعبد الكريم بن عمر^(٥) والحسن بن راشد^(٦) وغيرهم، فتأمل.
وبالجملة كما أنّ تصحيحهم غير مقصور على العدالة، فكذا تضعيفهم

→ إبراهيم بن يزيد. ويحتمل قوياً أن يكون مراده أحمد بن محمد بن سيار الذي قيل فيه: كثير المراسيل. كما في رجال النجاشي: ٨٠ رقم ١٩٢، الفهرست: ٢٢ رقم ٦٠، رجال ابن داود: ٤٢٢ رقم ٣٩ والخلاصة: ٢٠٣ رقم ٩؛ ولم نجد من الرواة من يوصف بكثرة المراسيل غيره.
(١) هو من سهو قلمه الشريف وفي المصدر: محمد بن مالك. وراجع أيضاً: رجال العلامة: ٢١٠ رقم ٣. فيه عن ابن الغضائري: «يروى عن الضعفاء والمجاهيل وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه».

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٤ رقم ٨٨٤.
(٣) الصحيح: محمد بن عبد الله الجعفري الذي قال فيه ابن الغضائري: «لا نعرفه إلّا من جهة علي بن محمد صاحب الزنج، ومن جهة عبد الله بن محمد البلوى، والذي يحمل عليه، فأمره فاسد». الخلاصة: ٢٥٦ رقم ٥٤.

(٤) الخلاصة: ٢٥٩ رقم ١.
(٥) قال العلامة فيه: «قال ابن الغضائري إنّ الواقعة تدعيه والغلات تروي عنه كثيراً والذي أراه، التوقف عما يرويه». الخلاصة: ٢٤٣ رقم ٥. مع أنّ النجاشي قال فيه: «كان ثقة، ثقة، عيناً». رجال النجاشي: ٢٤٥ رقم ٦٤٥.
(٦) الخلاصة: ٢١٣ رقم ٩.

غير مقصور على الفسق، وهذا غير خفيّ على من تتبّع وتأمل.
ولعلّ من أسباب الضعف عندهم: قلة الحافظة، وسوء الضبط، والرواية من غير إجازة، والرواية عمّن لم يلقه، واضطراب ألفاظ الرواية، وإيراد الرواية التي ظاهرها الغلوّ أو التفويض أو الجبر أو التشبيه، وغير ذلك كما في كتبنا المعتبرة؛ بل هي مشحونة منها كالقرائن، مع أنّ عادة المصنّفين إيرادهم جميع ما رووه، كما يظهر من طريقتهم.
وبالجملة: أسباب قدح القدماء كثيرة، وغير خفيّ أنّ أمثال ما ذكر ليس منافية للعدالة^(١).

وهو كلام جيّد، متين؛ ولكن قد وقع اختلال في نقل هذا الكلام في منتهى المقال، وممن قصر نظره في النقل عنه، نقل جزء من الكلام فجعله مورد النقض والإبرام بما ليس في تحته طائل، ولا في ذكره وتضعيفه حاصل.

(١) انتهى كلام الوحيد رحمه الله، راجع: الفوائد الرجالية المطبوعة في آخر رجال الخاقاني:

الخامس عشر في: «عين ووجه»

اختلفوا في دلالتها على القول بالوثاقة، كما جرى عليه السيّد الداماد^(١) والمولى التقي المجلسي^(٢) وبعض الأساطين^(٣).

وهو الظاهر من الفاضل الإسترابادي في ترجمة الحسن بن علي بن زياد؛ فإنه ذكر وربما استفيد توثيقه من استجّازة أحمد بن محمد بن عيسى، ولا ريب أن كونه عيناً من عيون هذه الطائفة، ووجهاً من وجوهها أولى^(٤).

والظاهر أن المراد بالوثاقة هو العدالة بالمعنى الأخصّ، كما ينصرح من العلامة البهبهاني^(٥) وبعض الأساطين^(٦) والوالد المحقّق.

(١) الرواشح السباوية: ٦٠.

(٢) روضة المتّقين: ٤٥/١٤. قال في ترجمة الحسن بن علي بن زياد: وكان هذا الشيخ عيناً من عيون هذه الطائفة وهذا توثيق - إلى أن قال: - بل الظاهر أن قوله وجه، توثيق.

(٣) الظاهر أن المراد منه هو المحقّق القمي. قال: فمن أسباب الوثاقة ... قولهم: عين، وجه. فقليل: إنهما يفيدان التوثيق وأقوى منها: وجه من وجوه أصحابنا. القوانين: ٤٨٥.

(٤) منهج المقال: ١٠٣.

(٥) الفوائد الرجالية المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ٣٢.

(٦) القوانين: ٤٨٥.

وعلى القول بالمدح المعتدّبه، كما ذهب إليه العلامة المشار إليه، واستدلّ للقول الأوّل للأوّل: بأنّ العين المذكور في التراجم، إمّا مأخوذ من العين الباكية، أو الريئة أو الميزان، والأخير هو الأظهر؛ لكونه مذكوراً في ترجمة جماعة كثيرة.

وأنّ الغالب كون العين مرادفاً لثقة، فيقولون: «ثقة، عين» بحيث يظهر أنّ الغرض هو التأكيد، وأنّ المراد منه ما يناسب الوثاقة ويؤكدّه، وليس ذلك إلّا لمعنى الأخير؛ لأنّ الميزان لما كان في كمال الاستواء والاستقامة، بحيث لا يزيد أحد كفّيه على الآخر، فتشبيه الرجل به يفيد كونه كاملاً في تلك الصفة، فيدلّ على كمال الوثاقة.

كما أنّ مولانا الصادق عليه السلام سَمَّى أبا الصباح الكتاني ميزاناً، لثقته؛ بل روى الكشي بالإسناد عن أبي الصباح، أنّه قال: إنّ الميزان ربّما كان فيه العين، فقال عليه السلام: «أنت ميزان ليس فيه عين»^(١).

فظهر صحّة التشبيه بالعين بمعنى الميزان؛ لإفادة توكيد الوثاقة. وأورد عليه بأنّها ظاهرة في نفسها في الباكية؛ لأشهريّتها. فالظاهر أنّه المراد منها تشبيهاً للشخص بين الإكفاء بالعين بين الأعضاء، وقد شاع استعماله في الشخص تشبيهاً له بالعين بالمعنى الباكية، في مثل ما يقال: فلان من أعيان البلد ونحوه ماشاع في اللغة الفارسيّة^(٢) أيضاً. إلّا أنّ التشبيه فيه باعتبار الامتياز الدنيوي، بخلاف المقام؛ فإنّ التشبيه فيه باعتبار الامتياز في الصدق أو العدالة، وإنّ أمكن التشبيه بالنابغة في عموم النفع، وكونها من أسباب الحياة،

(١) رجال الكشي: ٣٥٠ رقم ٦٥٤.

(٢) كما تداول في كلماتهم: «فلاني، چشم و چراغ این طائفه است». (منه الله).

بكون الغرض عموم نفع الراوي وإحياء الشريعة. وكذا التشبيه بالربينة في حفظ الدين والدنيا.

وأما الميزان، فاستعمال العين فيه نادر، وكذا الحال فيما احتمله المولى التقيّ المجلسي من كون المشبّه به هو الشمس والخيار؛ بل الظاهر أنّ استعماله فيها؛ بل وكذا الميزان متروك في العرف؛ بل مفقود الأثر.

أقول: وفي كلّ من الكلامين كلام:

أما الأوّل: ففيه أولاً إنّني لم أقف على ذكر معنى الميزان في معاني العين واطلاقاته فيما وقفت عليه من كتب اللغة، من قبيل النهاية والمصباح والصاح والقاموس والمجمع.

نعم، إنّّه معروف في الكتب الأصوليّة كما هو صريح القوانين^(١)، وظاهر الفصول^(٢) وفي الاعتماد عليه بعد ما ذكر الإشكال، ويشبه أن يكون منشأ الاشتباه ما ذكره في الصاح والقاموس من معانيه: ميل الميزان، كما قال في الصاح: في الميزان: عين إذا لم يكن مستويّاً^(٣).

وقال في القاموس في طيّ ذكر معانيه: «الميل في الميزان»^(٤).

واليه يرجع قول أبي الصباح: «إنّ الميزان ربّما كان فيه عين».

ومثله ما وقع في الجواب، ويشهد عليه أنّ الفاضل الأديب والعالم الأريب السيّد علي خان^(٥) قد حكى في أنوار الربيع في أنواع البديع، عن الفاضل الشيخ

(١) قوانين الأصول: ٤٨٥.

(٢) الفصول الغرويّة: ٣٠٣.

(٣) الصاح: ٢١٧١/٦، مادة «عين».

(٤) القاموس المحيط: ٢٥٣/٤، مادة «عين».

(٥) هو السيّد صدر الدين علي بن نظام الدين أحمد الحسيني الدشتكي الشيرازي ←

بهاء الدين السُّبكي^(١) أنّه جمع معاني العين في قصيدة وذكر لها معاني كثيرة، وليس فيها معنى الميزان؛ بل ذكر فيها ما ذكرنا من الميل فيه في قوله:

وينصب بينهم قسطاس حق خلت من كلّ تطفيف وعين

كما أنّه حكى عن الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن عيسى اللغوي، قصيدة جمع فيها معاني العجوز، وقد جعلها مشتركة بين إثنين وستين معنى.

قال: وفُسر معانيها الشيخ أثير الدين أبو حيان اللغوي، وبعد الفراغ من النقل قال: بقي للعجوز معانٍ آخر لم ينظمها الشيخ، فنظمها بتوفيق الله سبحانه، فذكر أشعاراً فيها.

وهذا أيضاً يؤيد بأنه ليس من معانيه الميزان؛ فإنه من أعظم فرسان هذا الميدان.

وثانياً: إنّ ما استبعده من كونه في الجميع، بمعنى الباكية والريئة، إن أريد منه أن يكون بالمعنى المطابق فلا إشكال فيه، كما لا إشكال في جريان هذا المحذور في معنى الميزان أيضاً، وإن أريد منه أن يكون من باب الكناية، فالاستبعاد ممنوع.

وثالثاً: إنّّه وإن كان في الغالب مرادفاً لثقة؛ ولكن ربّما يأبى بعض كلماتهم عمّا استظهره من الأرواف المذكور.

وذلك كما ذكر النجاشي في محمد بن مسعود العياشي: من أنّه ثقة، صدوق،

→ المعروف بالسيد على خان المدني المتوفى سنة ١١١٨.

كتاب «أنوار البديع» شرح لبديعته التي نظمها في اثنتي عشرة ليلة في مائة وسبعة وأربعين بيتاً. راجع الذريعة: ٤٢٦/٢، خاتمة مستدرک الوسائل: ٣٨٦ ورياض العلماء: ٣/٣٦٣.

(١) هو أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي أبو حامد بهاء الدين السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧٣. راجع: ربحانة الأدب: ٤٣٤/٢ والوافي بالوفيات: ٢٤٦/٧.

عين من عيون هذه الطائفة وكبيرها^(١).

فإنه يبعدها عطف المعطوف المذكور؛ فإنه لا يلائم المعنى المزبور إلا بعناية. وكذا ربما يبعدها مذكوره النجاشي وغيره في الترجمة المذكورة؛ من أنه كان في أول أمره عامي المذهب، وسمع حديث العامة فأكثر منه، ثم تبصر؛ مع أن المتداول في كلماتهم أيضاً إرداف ثقة بثقة، ولو كان المراد تأكيد الوشاقة، لأردفوها أيضاً بالثقة.

وأما الثاني: فلأنه لا داعي للحمل على الباكية، إلا أشهريتها وإمكان تصحيحها للمعنى المناسب للمقام.

ويندفع الأول: بعدم إيجابها للحمل، مع استلزامه للتكلف المذكور. والثاني: بعدم الدليل على التعيين مع إمكان التصحيح بوجه أنسب منه، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

مضافاً إلى أن مذكوره - من أن التشبيه في المقام باعتبار الامتياز في الصدق والعدالة - يضعف بما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والتحقيق: إنه بمعنى سيد القوم، وكبيرهم، ورئيسهم، وشريفهم، وصاحب جاههم، ومرتبهم.

كما قال في الصحاح: «وعين القوم أشرافهم»^(٢).

وقال في المصباح: «وأعيان الناس أشرافهم»^(٣).

وقال في القاموس: «من جملة معانيه: السيد، وكبير القوم»^(٤).

(١) رجال النجاشي: ٣٥٠ رقم ٩٤٤.

(٢) الصحاح: ٢١٧١/٦، مادة «عين».

(٣) المصباح المنير: ٤٤١/٢.

(٤) القاموس: ٢٥٣/٤.

وقال في المجمع: «وأعيان الناس، أشرافهم»^(١).
 ومنه الخبر: «أعيان بني الأم يتوارثون، دون بني العلات»^(٢).
 وهذا معنى ظاهر يوافقه اللغة وكلمات أرباب الرجال.
 ومن هذا وقوع ذكره في ترجمة جملة من الرؤساء، كما ذكر في ترجمة
 العياشي^(٣) والكشي^(٤) والأشعري^(٥).
 والظاهر أن نحوه وجه كما يشهد عليه، مضافاً إلى إردافه كثيراً ما به في
 غير موضع مذكوره أهل اللغة.
 كما قال في المصباح: «وجه - بالضم - وجاهة فهو وجيه، إذا كان له حظّ
 ورتبة. - وقال في جملة كلام له: - قَدِمْتَ وجوه القوم، أي: ساداتهم»^(٦).
 وقال في القاموس: «الوجه معروف - إلى أن قال -: وسيد القوم، المجمع
 وجوه»^(٧).
 وقال في المجمع: «والوجه والجاه، القدر والمنزلة، وقد وجه الرجل
 - بالضم - أي: صار وجيهاً ذا جاه وقدر»^(٨).
 ويشهد عليه أيضاً غير واحد من كلماتهم، كما قال في الفهرست والخلاصة:

-
- (١) مجمع البحرين: ٢٨٧/٦.
 (٢) التهذيب: ٩/٣٢٧ ح ١٣.
 (٣) رجال النجاشي: ٣٥٠ رقم ٩٤٤.
 (٤) رجال النجاشي: ٣٧٢ رقم ١٠١٨.
 (٥) المراد منه، هو محمد بن علي بن محبوب الأشعري الذي قال النجاشي فيه: شيخ
 القميين في زمانه، ثقة، عين، فقيه. رجال النجاشي: ٣٤٩ رقم ٩٤٠.
 (٦) المصباح المنير: ٦٤٩/٢.
 (٧) لاحظ: القاموس المحيط: ٢٩٦/٤.
 (٨) مجمع البحرين: ٣٦٦/٦.

«إسماعيل بن علي بن إسحاق، كان شيخ المتكلمين في أصحابنا ببغداد، وجههم ومتقدّم النوبختيين في زمانه»^(١).

وذكر النجاشي: «إنّ له جلالة في الدنيا والدين، يجري مجرى الوزراء»^(٢). وقال النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى: «يكنّى أبا جعفر، أوّل من سكن قم - إلى أن قال -: وأبو جعفر شيخ القميّين، ووجههم، وفقههم، غير مدافع، وكان أيضاً الرئيس الذي يلقي السلطان»^(٣).

وقال قريب منه في الفهرست والخلاصة^(٤) وهو الذي أخرج محمد بن علي، الملقّب بأبي سميّة، الضعيف، الفاسد الاعتقاد، من قم؛ فإنّه ورد فيه واشتهر بالكذب، ونزل على أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى مرّة، ثمّ اشتهر بالغلوّ فخفي فأخرجه عن قم^(٥).

وكذا أخرج أحمد بن محمد بن محمد بن خالد البرقي عن قم، ولكنّه أعاده إليها معتذراً إليه، ولما توفيّ مشى في جنازته حافياً، حاسراً، مبرء نفسه ممّا قذفه به^(٦).

وكذا أخرج سهل بن زياد من قمّ إلى الريّ^(٧).

(١) الفهرست: ١٢ رقم ٣٦ ورجال العلامة: ٩ رقم ١٠.

(٢) رجال النجاشي: ٣١ رقم ٦٨.

(٣) رجال النجاشي: ٨١ رقم ١٩٨.

(٤) الفهرست: ٢٥ رقم ٦٥ ورجال العلامة: ١٣ رقم ٢.

(٥) راجع: رجال النجاشي: ٣٣٢ رقم ٨٩٤.

(٦) راجع: الخلاصة: ١٤ رقم ٧ ورجال ابن داود: ٤٣ رقم ١٢٢.

(٧) رجال النجاشي: ١٨٥ رقم ٤٩٠.

وبالجملة، فاخرج جماعة من قم^(١) ومن الظاهر عدم التمكن منه إلا من الرئيس الكبير، ومنه ما عن المولى التقي المجلسي أنه أخرج جماعة من قم لروايتهم عن الضعفاء وإيرادهم المراسيل في كتبهم وكان اجتهداً منه، والظاهر خطأه؛ ولكن كان رئيس قم، والناس مع المشهورين إلا من عصمه الله تعالى^(٢).

وفي ترجمة معاوية بن عمار كان وجهاً في أصحابنا ومقدماً، كبير الشأن، عظيم المحل، ثقة^(٣) إلى غير ذلك من كلماتهم. وظهر مما ذكرنا معنى ما قاله النجاشي وغيره في ترجمة أحمد بن أبي زاهر: «من أنه كان وجهاً بقم، وليس حديثه بذلك النقي»^(٤). وأما ما احتمل فيه: من أن يكون المقصود أن وجهته كان عند أهل قم؛ لكن حديثه ليس محلّ الركون؛ لعدم الوثوق بنقله. أو أنه كان وجهاً وكان ساكناً بقم؛ لكن أحاديثه كانت من المراسيل، أو مروية عن الضعفاء، فلا بأس به في نفسه؛ بل في حديثه، فلا يصحى إليه.

(١) كما في الحسين بن عبد الله المحرّر القمي، قال الكشي: أخرج من قم في وقت كانوا يخرجون منها من اتهموه بالغلوّ. رجال الكشي: ٥١٢ رقم ٩٩٠. وقال العلامة وابن داود فيه: أخرج من قم مع المتهمين بالغلوّ. الخلاصة: ٢١٦ رقم ٨ رجال ابن داود: ٢٤٠ رقم ١٤٣.

(٢) روضة المتقين: ٢٧/١٤.

(٣) رجال النجاشي: ٤١١ رقم ١٠٩٦.

(٤) رجال النجاشي: ٨٨ رقم ٢١٥، رجال ابن داود: ٢٢٧ رقم ١٦ والخلاصة: ٢٠٣.

السادس عشر في: «غلام»

كثيراً ما، يقال: «فلان غلام فلان» كما في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي عبد الله الآملي: «أنّه غلام الخليل»^(١)
وفي ترجمة طاهر: «أنّه غلام أبي الجيش»^(٢).
وقد يعد من ذلك ما رواه الكشي في ترجمة «مُيسّر»^(٣): «عنه عن أحدهما عليه السلام أنّه قال: قال لي: «يا مُيسّر! إني لأظنّك وصولاً لبني أبيك»^(٤)؟»
قلت: نعم، جعلت فداك! لقد كنت في السوق وأنا غلام واجرتي درهمان، كنت أعطي واحداً عمّي واحداً خالتي.
فقال: أما والله لقد حضرك أجلك مرّتين، كلّ ذلك يؤخّره»^(٥).

(١) مجمع الرجال: ١ رقم ١٣٥ والخلاصة: ٢٠٥ رقم ٢٠.

(٢) رجال النجاشي: ٢٠٨ رقم ٥٥٢.

(٣) مُيسّر: بضم الميم وفتح الياء المثناة من تحت وكسر السين المهملة المشدّدة. ايضاح الاشتباه: ٢٨٤ رقم ٦٤٩، رجال ابن داود: ١٩٥ رقم ١٦٢٥ و تنقيح المقال: ١٩٤/٣ رقم ١١٤٣١.

(٤) وفي المصدر: «وصولاً لقربتك».

(٥) رجال الكشي: ٢٤٤ رقم ٤٤٧.

ولكن لا يخفى ما فيه، كما أنّه قد يقال إنّ من غلمان فلان؛ بل ربّما اتّفق في ترجمة بعض الأعيان، كما في ترجمة الكشي: «أنّه من غلمان العياشي»^(١).

والظاهر أنّه بمعنى المتأدّب والتلميذ، على ما ينصرح من فحوى كلماتهم، كما قال النجاشي في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن عبد الله: «وكان إسماعيل بن عبد الله من غلمان أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وممن تأدّب عليه»^(٢).

وقال السيّد السند النجفي في ترجمة أحمد بن يحيى بن زيد: «أنّه أبو العباس المعروف بـ «ثعلب» - بالثاء المثلثة والعين المهملة - إمام الكوفيّين، بغداديّ، حجة، ثقة في صناعته، وهو صاحب الفصح، أخذ عنه غلامه أبو عمرو الزاهد، والأخفش الصغير علي بن سليمان، وغيرهما، وكان معاصراً للمبرّد، وبقي بعده، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد.

وفيه وفي المبرّد قيل:

ذهب المبرّد وانقضت أيّامه فليذهبن أثر المبرّد ثعلب
وتزوّدوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرّد عن قريب يشرب^(٣)

وصرّح به بعض المتأخّرين في ترجمة بكر بن حبيب، قال: «ويحيى بمعنى المتأدّب، أي: التلميذ في عبائر القوم أكثر كثير، فلاحظ ترجمة أحمد بن

(١) رجال الطوسي: ٤٩٧ رقم ٣٨.

(٢) رجال النجاشي: ٩٧ رقم ٢٤٢.

(٣) رجال السيّد بحر العلوم: ٥/٢.

عبد الله الكرخي^(١)، وأحمد بن إسماعيل بن سمكة^(٢)، وعبد العزيز بن البرّاج^(٣)، ومحمد بن جعفر بن أبي الفتح الهمداني^(٤)، والمظفر بن محمد الخراساني^(٥)، ومحمد بن بشير^(٦)، وترجمة الكشي^(٧)، ممّا لا يحصى كثرة؛ بل لم أجد إلى الآن استعمال الغلام في كتب الرجال في غير التلميذ، ويظهر ذلك من كتب غير الرجال.

ففي كشف الغمّة، في جملة حديث: «فدعا أبو الحسن عليه السلام عليّ بن أبي حمزة الباطني، وكان تلميذاً لأبي بصير، فجعل يوصيه - إلى أن قال: - أنا أصحبه منذ حين، ثمّ يتخطّاني بجوانجه إلى بعض غلماني»^(٨). وفي تفسير مجمع البيان: «الغلام للذكر أوّل ما يبلغ - إلى أن قال: - ثمّ

(١) رجال الكشي: ٥٦٦ رقم ١٠٧١. فيه: وكان أحمد أحد غلمان يونس بن عبد الرحمن.

(٢) رجال النجاشي: ٩٧ رقم ٢٤٢. فيه: «وكان إسماعيل بن عبد الله من غلمان أحمد

ابن أبي عبد الله البرقي وممن تأدّب عليه». وكذا في الفهرست: ٣١ رقم ٨٣.

(٣) قال ابن شهر آشوب: «أبو القاسم عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز المعروف بابن

البرّاج، من غلمان المرتضى عليه السلام». معالم العلماء: ٨٠ رقم ٥٤٥.

(٤) قال النجاشي في ترجمته: «... وكان أبو الحسن السّمسّمي أحد غلمانه». رجال

النجاشي: ٣٩٤ رقم ١٠٥٣.

(٥) قال الشيخ: «المظفر بن محمد الخراساني يكنّى أبا الجيش، متكلم ... وكان عارفاً

بالأخبار، وكان من غلمان أبي سهل النوبختي». الفهرست: ١٦٩ رقم ٧٣٨.

(٦) قال النجاشي في ترجمته: «... وكان أبو الحسن السّمسّمي أحد غلمانه». رجال

النجاشي: ٣٩٤ رقم ١٠٥٣.

(٧) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي أبو عمرو، صاحب كتاب الرجال من غلمان

العياشي. رجال الطوسي: ٤٩٧ رقم ٣٨.

(٨) كشف الغمّة: ٢/٢٤٩ والبحار: ٦٥/٤٨.

يستعمل في التلميذ، فيقال: غلام تغلب»^(١). (انتهى)^(٢).

وأما ما حكى عن المحقق الشيخ محمد، من أن مقتضى كلامه عدم استعمال الغلام في التلميذ في الرجال، فلا وجه له؛ إذ الظاهر أن منشأ مذكره في ترجمة بكر ابن حبيب؛ فإنّه لما ذكر النجاشي: «أنّه كان من غلمان إسماعيل بن ميثم، له في الأدب كتاب التصريف، كتاب ما يلحن فيه العامة»^(٣).

وذكر في الخلاصة: «وهو من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب»^(٤). ذكر المحقق المشار إليه نقلاً.

واحتال أن يكون المراد من غلمانه لكونه تأدّب عليه، غير معروف الذكر في الرجال، وكأنّه مأخوذ من النجاشي، والعجلة اقتضت إسقاط لفظ «له في الأدب كتاب التصريف» فلا ينبغي الغفلة عن ذلك.

ولا يخفى أن الظاهر أن المراد أن احتمال أن يكون مراد العلامة من قوله: «إنّه من غلمان إسماعيل بن ميثم في الأدب» أنّه من غلمانه، لتعلّمه عنده في علم الأديبة، بعيد؛ فإنّ تعلّمه فيه عنده غير معروف الذكر في الرجال، وأين هذا من المحكي عنه في البين؛ فإنّ في البين بون المشرقين، ثمّ إنّ التلميذ لفظ شائع مشهور وفي غالب كتب اللغة غير مذكور.

(١) مجمع البيان: ٥٠٤/٦ في تفسير سورة مريم، الآية ٧.

(٢) مجمع البيان: ٥٠٤/٦، سورة مريم، الآية ٧.

(٣) رجال النجاشي: ١١٠ رقم ٢٧٩.

(٤) رجال العلامة: ٢٦ رقم ٥.

نعم، ذكر في الطراز^(١) نقلاً، التلميذ، كقطمير: الخادم، وغلام الصانع، متعلّم الصنعة، وإهمال الدال لغة فيه، وزنه فعليل، لا تفعيل؛ إذ ليس في كلام العرب تفعيل بالكسر، إلا ما كان أصله الفتح، ثم اتبعت كتنيت، وترغيب، وجمعه: تلاميذ. - إلى أن قال -: واشتهر إطلاق التلاميذ على طلبة العلم؛ لأنهم غلمان مشائخهم، والأصل فيه غلمان الصانع.

وتلمذه تلمذةً، كد حرجه دحرجة واستخدمه فهو متلمذ بكسر الميم وفتحها، وما اشتهر من قول الناس تلمذ له بتشديد الميم خطأ؛ منشأ توهم أن التاء زائدة.

وصرح أيضاً نقلاً في «لمذ» بأن التاء في تلميذ أصلية، وقولهم تلمذه أي: صار تلميذاً غلط، وذكر ما يقرب إليه في رياض العلماء؛ بل حكى عن بعض الفضلاء أنه ألف رسالة جيدة في تحقيق معناه وبيان وجه اشتقاقه، وصرح فيه أيضاً بخطأ من ظن أن تاءه مزيدة.

هذا، وبكر بن محمد بن حبيب المذكور، هو أبو عثمان المازني البصري النحوي الذي كان إمام عصره في النحو والأدب، أخذ الأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما.

وأخذ عنه أبو العباس المبرّد، وله كتب: كتاب الألف واللام، والتصريف، والعروض، والقوافي، وغيرها؛ بل قيل: ما رأيت نحوياً قط يشبه الفقهاء إلا

(١) كتاب «الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول»، من أحسن ما كتب في اللغة وهو للسيد صدر الدين علي بن نظام الدين أحمد الحسيني الدشتكي الشيرازي المعروف بالسيد علي خان المدني شارح «الصحيفة» و«الصمدية»، المتوفى ١١٢٠ أو ١١١٨. راجع الذريعة: ١٥/١٥٧، رياض العلماء: ٣/٣٦٣ وأمل الآمل: ٢/١٧٦.

حيّان بن هرمة، والمازني.

وكان في غاية الورع، وحكى المبرّد: إنّ بعض أهل الذمّة قصده ليقراً عليه كتاب سيبويه، وبذل له مائة دينار في تدريسه إيّاه، فامتنع أبو عثمان من ذلك، فقلت له: جعلت فداك، أتردّ هذه المنفعة مع فاقتك وشدة إضافتك.

فقال: إنّ كتاب سيبويه يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا آية من كتاب الله تعالى، ولست أرى أن أمكن منها ذميّاً، غيرة على كتاب الله تعالى وحميّة. قال: فاتّفق واقعة ذكرها، وفيها: إنّ الواثق أمر بإشخاصه، فأمر له بألف دينار، وردّه مكرماً.

قال المبرّد: فلما عاد إلى البصرة، قال لي: كيف رأيت يا أبا عباس؟ ردّدنا لله مائة، فعوّضنا ألفاً. ذكره ابن خلّكان في وفياته^(١). ذكرناه في المقام ملخصاً لجودته.

(١) وفيات الأعيان: ١ رقم ٢٨٣ رقم ١١٨.

السابع عشر في: «غلواء»

قد وقع هذه اللفظة في قليل من التراجم في كلمات النجاشي، كما قال في ترجمة أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون: «إنّه كان قوياً في الأدب قد قرأ كتب الأدب على شيوخ أهل الأدب، وكان قد لقي أبا الحسن علي بن أحمد القرشي المعروف بابن الزبير، وكان غلواء في الوقت».

وقد اضطرب الأنظار في لفظه ومعناه، فقرأه العلامة البهبهاني في التعليقات على ما ينصرح من كلامه الآتي إن شاء الله تعالى، بالعين المعجمة المضمومة من الغلو^(١).

والسيد السند النجفي: بالعين المهملة المضمومة، قال: ومعنى كونه علواً في الوقت: كونه أعلى مشايخ الوقت سنداً.

قال في الترجمة المذكورة، تعليلاً لاطلاقه عليه؛ لتقدّم أحمد وإدراكه لابن الزبير الذي لم يدركه غيره من المشايخ^(٢).

(١) تعلية الوحيد: ٣٩.

(٢) رجال السيد بحر العلوم: ١٢/٢.

وهو الظاهر من العلامة المشار إليه أيضاً في ترجمة ابن الزبير، قال: «والعلو بالمهمل على ما في النسخ، والظاهر أن المراد به، هو علو الشأن»^(١).

وعن السيد الداماد: «إن قول النجاشي «وكان علواً في الوقت» أي: كان غاية في الفضل والعلم والثقة والجلالة في وقته وأوانه».

ويظهر من الفاضل الجزائري الشيخ عبد النبي في الحاوي، التوقف فيه، قال: «إن قول النجاشي «وكان غلواء في الوقت» لا نعرف معناه»^(٢).

وهو الظاهر من المحدث البحراني في اللؤلؤة^(٣) وبعض آخر.

أقول: التحقيق أن لفظه بالغين المعجمة المفتوحة ممدودة، كما هو الحال في النسخة المعتبرة من النجاشي^(٤).

وحكى في اللؤلؤة عن بعض الفضلاء: «من أنه يظهر من الشيخ عبد النبي، أنه بالغين المعجمة؛ لأنه نقطها في كل موضع ذكرها»^(٥).

فضبطه بالعين المهملة ممن وقع؛ بل ذكر بعض: لعله المعروف، غير وجيه.

وأما معناه: فالظاهر أنه بمعنى أول الشباب، كما قال في الصحاح: «والغلواء والغلو والغلواء أيضاً: سرعة الشباب وأولّه، عن أبي زيد»^(٦).

وقال في القاموس: «وفي حديث علي عليه السلام، شموخ أنفه وسمو غلوائه. غلواء

(١) رجال السيد بحر العلوم: ١٥٩/٣.

(٢) حاوي الأقوال: ١٧٠ رقم ٦٩٨.

(٣) لؤلؤة البحرين: ٤١٧.

(٤) في المطبوع: علواً. راجع: رجال النجاشي: ٨٧ رقم ٢١١.

(٥) لؤلؤة البحرين: ٤١٧.

(٦) الصحاح: ٢٤٤٩/٦.

الشباب: أوله وسرعته»^(١).

ومنه ما في المقامة الأولى الصناعية من المقامات الحريرية: «أيها السادر في غلوائه، والسادل ثوب خيلاته».

فالظاهر أن المراد، أنه لقي أبا الحسن عليه السلام وكان في أول الشباب.

ويشهد عليه قوله في ترجمة إسحاق بن الحسن بن بكران: «من أنه كثير السماع، ضعيف في مذهبه، رأيت في الكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت غلواء، فلم أسمع منه شيئاً، له كتاب الرد على الغلاة»^(٢).

فإن الظاهر، أن عدم سماعه منه لشبابه وعدم وصوله إلى حد الكمال^(٣). وكان من طريقتهم التجنب عن الرواية عن الشبان، كما حكى الكشي عن نصر بن الصباح: «من أن ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضال؛ بل هو أقدم من ابن فضال وأسنّ، وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن أبي حمزة»^(٤).

وذكر العلامة البهبهاني: «أنه يظهر من ترجمة أحمد، أن تهتمه لروايته عنه في

(١) لاحظ: القاموس المحيط: ٣٧٣/٤.

(٢) في المطبوع: «علوّاً». رجال النجاشي: ٧٤ رقم ١٧٨.

(٣) قال السيد الخوئي رحمه الله: الظاهر أن جملة «هذا الوقت» في كلامه إشارة إلى زمان رواية إسحاق كتاب الكليني، والمراد أن روايته لهذا الكتاب كان في عنقوان شبابه ولم يكن النجاشي في ذلك الزمان موجوداً ولأجله لم يسمع منه شيئاً وإنما أدركه في زمان شبابه وهو مجاور الكوفة. معجم رجال الحديث: ٤٥/٣.

(٤) رجال الكشي: ٥١٢ رقم ٩٨٩.

صغر سنّه»^(١).

ويؤيد ما ذكرنا، أنّه لا يلائم بوجه، تفريع عدم السماع على عالي السند، أو العارج إلى الغاية في الفضل والجلالة؛ بل وكذا الغلو في المذهب والطريقة؛ لما ترى من كتابه في الردّ على هذه الطائفة.

ومما ذكرنا، ظهر ضعف ما ذكره العلامة المشار إليه، ردّاً على النجاشي: من أنّ تأليفه كتاب الردّ على الغلاة يشعر بعدم غلوّه؛ ولعلّ رمية به لتأليفه كتاب نفي السهو عنه، كما هو عند معظم القدماء، كما يظهر من الفقيه، فلا وثوق بالحكم بغلوّه؛ فإنّ إرتكاب هذا الشطط في الإيراد والجواب مبنيّ على ما جرى في قراءة هذا اللفظ على غير صوب الصواب.

بقي أنّه ربّما احتمل في الحاوي في الترجمة الأولى: رجوع الضمير في «كان غلواء» إلى القرشي^(٢).

ولا يخفى ما فيه: لظهور رجوعه إلى صاحب الترجمة، كما هو الظاهر في سائر المتعلّقات.

ولقد أجاد السيّد السند النجفي في قوله: «إنّ المرجع في الفعل الأخير كسابقه، ابن عبدون»^(٣).

(١) تعليقه الوحيد على منهج المقال: ١٠٨.

(٢) حاوي الأقوال: ١٧٠ رقم ٦٩٨.

(٣) رجال بحر العلوم: ١٢/٢.

الثامن عشر في: «مولى»

ويطلق هذا اللفظ كثيراً في التراجم، ويطلق في اللغة على معان كثيرة: من المالك، والعبد، والمعتق، والمعتق، والصاحب، والقريب، كابن العمّ ونحوه، والحليف، والابن، والعمّ، والنزيل، والشريك، وابن الأخت، والوليّ، والربّ، والناصر، والمنعم، والمنعم عليه، والمحّبّ، والتابع، والصهر، كما صرّح بها في القاموس^(١).

وأما في كلمات الأصحاب:

فذكر الشهيد الثاني في الدراية: «إنّه يعرف الموالي منهم، يعني: الرواة من أعلى ومن أسفل بالرقّ».

بأن يكون قد أعتق رجلاً فصار مولاه، أو أعتقه رجلاً فصار مولاه؛ فالمعتق بالكسر مولى من أعلى، والمعتق بالفتح مولى من أسفل.

أو بالحلف - بكسر الحاء - وأصله المعاقدة والمعاهدة على التعاضد

(١) القاموس المحيط: ٤٠٤، مادة «ولي».

والتصاعد والاتفاق، ومنه الحديث^(١)، فإذا حالف أحد آخر، صار كلّ منهما مولى الآخر بالحلف.

أو بالاسلام، فمن أسلم على يد آخر كان مولاة يعني بالاسلام. ثمّ قال: والأغلب مولى العتاقة.

وقد يطلق على معنى رابع: وهو الملازمة كما قيل: مقسم مولى ابن عباس، للزومه إياه.

وخامس: وهو من ليس بعربيّ، فيقال: فلان مولى وفلان عربيّ خالص^(٢) صريح، وهذا النوع كثير^(٣).

أقول: إنّ ما يظهر من صدر كلامه من كثرة استعمال المولى بمعنى المعتق في كلماتهم، غير وجيه.

وأسوأ منه ما يظهر من الذيل من أغلبية مولى العتاقة؛ بل لم يظهر ذلك إلّا في مواضع عديدة بالقرائن الخارجيّة، كما ذكر النجاشي: «أبو رافع مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم كان للعباس بن عبد المطلب ﷺ فوهبه

(١) إشارة إلى حديث رواه أنس بن مالك بأنّ رسول الله ﷺ حالف بين المهاجرين والأنصار في داري، وفي بعض: قد حالف رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار.

راجع: صحيح البخاري: ٥٧/٣، ٩٢/٧ و ١٥٤/٨، صحيح مسلم: ١٨٣/٧، سنن أبي داود: ١٢/٢ ومسند أحمد: ١١١/٣.

وقد ورد في الجوامع الروائيّة للشيعة: «أخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار». راجع: البحار: ٣٧/١٩، ٣٣٤/٣٨، ٤٤٤/٧٥ و ٣٦٦/١٠٤. نعم! قال الطريحي: «حالف رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار أي: أخى بينهم». ٤٠/٥، مادة «حلف».

(٢) ليس في المصدر «خالص».

(٣) الرعاية في علم الدراية: ٣٩٠.

للنبي ﷺ فلما بشر النبي ﷺ بإسلام العباس أعتقه» (١).
 وذكر الشيخ في أصحاب رسول الله ﷺ: «بلال مولى رسول الله ﷺ» (٢).
 وفيه أيضاً: «ثوبان مولى رسول الله ﷺ» (٣).
 وفي أصحاب علي عليه السلام: «قبر مولى أمير المؤمنين عليه السلام» (٤).
 وأما بمعنى الحليف، فلم أقف على موضع يتيقن إرادته منه. نعم، ذكر النجاشي: «عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الفقاري، حليف الأنصار» (٥).
 وفي أصحاب رسول الله ﷺ: «ثقف بن عمرو بن سُمَيْط حليف بني عبد شمس» (٦).

ولكن أين هذا من إطلاق المولى وإرادته منه؟
 وقريب منه ما ذكر النجاشي: «من أن صفوان بن يحيى، كانت له منزلة من الزهد والعبادة، وكان شريكاً لعبد الله بن جندب، وعلي بن النعمان، ورؤي أنهم تعاقدوا في بيت الله الحرام، أنه من مات منهم صلى من بقي صلاته، وصام عنه صيامه، وزكى عنه زكاته. فأتا وبقي صفوان، فكان يصلي في كل يوم مائة

(١) رجال النجاشي: ٤ رقم ١.

(٢) رجال الطوسي: ٨ رقم ٤.

(٣) رجال الطوسي: ١١ رقم ٨.

(٤) رجال الطوسي: ٥٥ رقم ٢.

(٥) رجال النجاشي: ٢٢٥ رقم ٥٩٠.

(٦) رجال الطوسي: ١٢ رقم ١٥. فيه: ثفاف، وفي أسد الغابة كما أثبتنا راجع: أسد الغابة:

وخمسين ركعة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويزكي زكاته ثلاث دفعات، وكلما يتبرّع به نفسه، ممّا عدا ما ذكرناه، يتبرّع عنهما مثله»^(١).

هذا، مع أنّ دعوى الأغلبية المذكورة، يناقض دعوى أكثرية معنى العربيّ الغير الخالص في الحواشي.

وقال الوالد المحقق رحمته الله: إنّ المولى، إمّا أن يذكر مفرداً غير مضاف، فالظاهر؛ بل بلا إشكال، أنّ الغرض: العربيّ الغير الخالص، ويرشد إليه ما في ترجمة حمّاد بن عيسى حيث إنّّه قال النجاشي: «مولى، فحكى القول بأنّه عربيّ»^(٢). وهذا القسم كثير.

وإمّا أن يذكر مضافاً إلى طائفة، نحو: مولى بجيلة، وبني أسد، فالظاهر؛ بل بلا إشكال، أنّ الغرض هنا النزيل.

لكن لو قيل: هم موالى بني هاشم، فالظاهر أنّ الغرض: العتقاء كما في المصباح^(٣) وهذا القسم أيضاً كثير؛ بل ما في كلمات أرباب الرجال لا يخرج عن القسمين المذكورين، إلّا نادراً.

وإمّا أن يذكر مضافاً إلى مفرد من المعصوم عليه السلام أو غيره، وحينئذ

(١) رجال النجاشي: ١٩٧ رقم ٥٢٤.

قال بعد المعاقدة المذكورة: «وحكى أصحابنا أنّ إنساناً كلّفه حمل دينارين إلى أهله، إلى الكوفة، فقال: إنّ جمالي مكرية وأنا أستأذن الاجراء».

قال: «وكان من الورع والعبادة على ما لم يكن أحد من طبقته. - رحمه الله تعالى -». (منه رحمته الله).

(٢) رجال النجاشي: ١٤٢ رقم ٣٧٠.

(٣) المصباح المنير: ٦٧٢/٢.

فالغرض: إمّا المعنى بالفتح، كما في ترجمة بلال، وقنبر، وأبي رافع.
أو الملازمة، كما في ترجمة ثوبان، حيث قيل: «مولى رسول الله ﷺ،
صحبته ولازمه».

أو الحلف، أو الإسلام، فيما يأتي فيه الكلام، هو القسم الأخير، وأمّا
القسمان الأولان، فلا ينبغي الكلام فيهما.
أقول: أمّا ما استظهره من إرادة العربيّ الغير الخالص فيما لو ذكر مفرداً
غير مضاف، فلا بأس به.

ويؤيّده ما وقع في بعض التراجم تارةً: أنّه عربيّ، كما في الحسن بن الحسين
السكوني^(١) وغيره^(٢).

وأخرى: أنّه عربيّ صليب، كما في إسحاق بن غالب الأسدي^(٣)، إلّا أنّه
ربّما يشكّل بعدم ذكر هذا المعنى في اللغة له.

وأما ما استظهر من إرادة النزول فيما لو أضيف إلى طائفة، فيشكل بما مرّ
في كلام الشيخ: «من أنّ ثقف بن عمرو، حليف بني عبد شمس»^(٤).

ومثله ما ذكر في الخلاصة: «من أنّ بشر بن البراء بن المعرور، حليف بني

(١) رجال النجاشي: ٥١ رقم ١١٤.

(٢) كما في أحمد بن إسماعيل بن عبد الله. رجال النجاشي: ٩٧ رقم ٢٤٢، بريد بن معاوية
العجلي. رجال النجاشي: ١١٢ رقم ٢٨٧، حفيظ بن الحكم العبدي أبو المنذر. رجال النجاشي:
١٣١ رقم ٣٣٧، حكم بن سعد الأسدي الناصري. رجال النجاشي: ١٣٦ رقم ٣٥٢.

(٣) رجال النجاشي: ٧٢ رقم ١٧٣. وكذا في عبد الله بن جبلة. المصدر: ٥٦٣/٢١٦.

وعيسى بن صبيح العزمي. المصدر: ٢٩٦ رقم ٨٠٤.

(٤) رجال الطوسي: ١٢ رقم ١٥.

عدي»^(١).

فإنه يضعف الظهور المزبور، ويقوي احتمال إرادة الحليف في الفرض المسطور.

كما أن ما استظهره من إرادة العتقاء، فيما لوقيل: هم من موالى بني هاشم، يشكل بما ذكر: من أن الحسن بن علي النعمان، مولى بني هاشم^(٢). وكذا غيره مع ظهور عدم التفرقة في الصيغ.

(١) رجال العلامة: ٢٥ رقم ١.

(٢) رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨١.

التاسع عشر في: «مخلّط»

ذكر بعض أصحابنا أنّ الظاهر من تتبّع كلماتهم، أنّه عبارة عن القول بالمتناكير، سواء بلغ الغلوّ أم لا.

وقال بعض المتأخّرين^(١): المراد عدم المبالاة في الرواية عن الأشخاص، من الجمع فيها بين الفثّ والسمن، والعاطل والثمين.

أقول: الذي يظهر لي بعد التتبّع في كلماتهم أنّه بمعنى الخلط بمعنى المزج؛ ولكنّ المراد منه: أنواع مخصوصة منه:

أحدها: خلط الاعتقاد الصحيح بالفساد، مثل أن يصير غالباً بعد الاعتقاد الصحيح، كما قال النجاشي: «طاهر بن حاتم، كان صحيحاً، ثمّ خلّط»^(٢).

ويشهد على ما ذكرنا، ما ذكره الشيخ في الفهرست في ترجمته: «كان مستقيماً ثمّ تغيّر وأظهر القول بالغلوّ»^(٣).

وقال في العدة: «وما يختصّ الغلاة بروايته، فإن كانوا يمتنّ عرف لهم

(١) المراد منه هو أبو علي الحائري، راجع: منتهى المقال: ١/١٢٠.

(٢) رجال النجاشي: ٢٠٨ رقم ٥٥١.

(٣) الفهرست: ٨٦ رقم ٣٦٠.

استقامته وحال غلوّه، عمل بما رَووه في حال الاستقامة وترك حال خطأهم، ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه»^(١).

وقال في الفهرست، في علي بن أحمد: «كان إمامياً مستقيم الطريقة، ثم خَلَطَ وأظهر مذهب الخمسة»^(٢) وصنّف كتباً في الغلوّ والتخليط»^(٣).

وثانيها: خلط الروايات المنكرة إلى غيرها، كما قال النجاشي: «عمر بن عبد العزيز، يروي المناكير وليس بغال»^(٤).

وقال في معالم العلماء، في علي بن أحمد العقيلي: «إنّه مَخْلَطٌ»^(٥). ونقل الشيخ في الفهرست في ترجمته عن ابن عبدون: «إنّ في أحاديث العقيلي مناكير»^(٦).

وقريب منهما ما في إسماعيل بن علي: «من أنّه كان مَخْلَطَ الأمر

(١) عدّة الأصول: ٣٨١/١.

(٢) قال العلامة كما يأتي: «معنى التخميس عند الغلاة - لعنهم الله - : أنّ سلمان الفارسي والمقداد وعمّار وأباذر وعمر بن أميّة الضمري، هم الموكّلون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك، علوّاً كبيراً».

(٣) الفهرست: ٩١ رقم ٣٧٩.

(٤) رجال النجاشي: ٢٤٨ رقم ٧٥٤.

(٥) معالم العلماء: ٦٨ رقم ٤٦٩ وليس فيه «إنّه مَخْلَطٌ». وهو من سهو قلمه الشريف إذ جملة: «إنّه مَخْلَطٌ» من الشيخ في الرجال في باب من يرو عنهم عليه السلام: ٤٨٦ رقم ٦٠. وعنه ابن داود: ٢٦٠ رقم ٣٣١.

(٦) الفهرست: ٩٧ رقم ٤١٤.

في الحديث، يعرف منه وينكر»^(١).

وثالثها: خلط أسانيد الأخبار بالآخر، كما في محمد بن جعفر: «إنَّه كان ضعيفاً مختلطاً فيما يسنده»^(٢).

وفي جهنم بن حكيم: «إنَّ له كتاباً ذكره ابن بطّة، وخلط إسناده، تارةً قال: حدَّثنا أحمد بن محمد البرقي عنه، وتارةً قال: حدَّثنا أحمد بن محمد، عن أبيه، عنه»^(٣).

وفي جعفر بن يحيى: «إنَّ كتابه يختلط بكتاب أبيه؛ لأنَّه يروي كتاب أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام، فربَّما نسب إلى أبيه، وربَّما نسب إليه»^(٤).

ويحتمل كلا المعنيين الأخيرين ما في محمد بن الحسن، قال في الفهرست: «له كتب أخبرنا برواياته كلّها إلّا ما كان فيه من غلو أو تخليط»^(٥).

ورابعها: خلط المطالب الصحيحة بغيرها، كما في المعالم في ابن إدريس: «عن سديد الدين، إنَّه مخلط لا يعتمد على تصنيفه»^(٦).

ويظهر ما ذكر، ممَّا ذكره شيخنا الشهيد الثاني في الروض: «من أن ابن إدريس، ادّعى اتفاق المخالف والمؤلف، على رواية «إذا بلغ الماء لم يحمل

(١) الفهرست: ١٣ رقم ٣٧ ورجال ابن داود: ٢٣١ رقم ٥٧.

(٢) رجال النجاشي: ٣٧٢ رقم ١٠١٩. فيه: «مخلطاً فيما يسنده».

(٣) رجال النجاشي: ٣٧٢ رقم ٣٣٣.

(٤) رجال النجاشي: ١٢٦ رقم ٣٢٧.

(٥) الفهرست: ١٤٦ رقم ٦١٥.

(٦) هذا أيضاً من سهو قلمه الشريف؛ إذ ليس هذه العبارة عن ابن شهر آشوب؛ بل هي

من كلام الشيخ منتجب الدين في فهرسه: ١٧٣ رقم ٤٢١.

خبثاً»^(١)، وهذه دعوى عريّة عن البرهان؛ بل البرهان قائم على خلافه - إلى أن قال: - والخبر المرسل إنما يتمّ من ضابط ناقد الأحاديث؛ لأنّ مثل هذا الفاضل، وإن كان غير متكرّر^(٢) التحقيق؛ فإنّه لا يتحاشى في دعاويه ممّا يتطرق إليه القدح»^(٣).

وسبقه فيما ذكره في المعبر، قال: «ومارأيت أعجب بمنّ يدّعي إجماع المخالف والمؤلف، فيما لا يوجد إلا نادراً»^(٤).

هذا، فقولهم مغلط على الإطلاق محتمل لكلّ من المعاني المذكورة، وليس

(١) في المصدر: «إذا بلغ الماء قدر كز لم يحمل خبثاً».

(٢) في المصدر: «منكور»، الظاهر أنّ «منكر» هو الصحيح.

(٣) روض الجنان: ١٤٢.

(٤) المعبر: ١ رقم ٥٣.

قال السيّد المحقّق الخوئي^(١): أمّا ما ذكره الشيخ محمود الحمصي من أنّ ابن إدريس مغلط لا يعتمد على تصنيفه، فهو صحيح من جهة وباطل من جهة.

أمّا أنّه مغلط في الجملة فلما لاشكّ فيه، ويظهر ذلك بوضوح من الروايات التي ذكرها فيما استطرفه من كتاب أبان بن تغلب؛ فقد ذكر فيها عدّة روايات بمنّ لم يدرك الصادق^(٢)، وكيف يمكن أن يروي أبان المتوفّي في حياة الصادق^(٣) عنّ هو متأخّر عنه بطبقة أو طبقتين.

ومن جملة تخليطه: أنّه ذكر روايات استطرفها من كتاب السيارى، وقال: واسمه أبو عبد الله صاحب موسى الرضا^(٤). وهذا فيه خلط واضح؛ فإنّ السيارى هو أحمد بن محمد بن السيار أبو عبد الله وهو من أصحاب الهادي والعسكري^(٥)، ولا يمكن روايته عن الكاظم والرضا^(٦).

وأما قوله: لا يعتمد على تصنيفه فهو غير صحيح، وذلك فإنّ الرجل من أكابر العلماء ومحقّقيهم، فلا مانع من الاعتماد على تصنيفه في غير مائت فيه خلافه. معجم رجال الحديث:

صريحاً في شيء منها.

ومما ذكرنا يظهر القدح في المعنيين المذكورين، وأضعف منها ما عن السيّد السند المحسن الكاظمي، «من دعوى ظهوره في القدح؛ لظهوره في فساد العقيدة»^(١)، فإنه ينافي إطلاقه على مثل العقبي والحلي؛ فإنّ صحّة مذهبها؛ بل جلالة شأنها ممّا لا يستريب فيه أحد.

بقي أنّه ذكر في المجمع: «المخلط، هو الذي يحبّ عليّاً ولا يبرأ من عدوّه، ومن هذا قول بعضهم: إنّ صاحبي كان مخلطاً، كأن يقول طوراً بالجبر وطوراً بالقدر»^(٢).

أقول: إنّ ما ذكره في معناه غير معروف عند أهل اللغة والرجال، نعم أنّه قد وقع هذا الإطلاق في بعض الأخبار، ففي التهذيب: «قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل يحبّ أمير المؤمنين عليه السلام ولا يبرأ من عدوّه؟ فقال: هذا مخلط»^(٣).

والظاهر؛ بل بلا إشكال أنّه المستند فيما ذكره، وأنت خير بمباينة مفاد المستند لما ساق كلامه، كما أنّ ما ذكره من المورد للمعني المذكور، لا يخفى لمافيه من الضعف والقصور؛ فإنّ الظاهر أنّه من باب المعاني التي ذكرنا له، ولا يرتبط بما ذكره، وكم وقع له من نظائره بحسب الموادّ أيضاً، كما قال في مادّة «الق» في حديث علي عليه السلام: «الق دواتك، أي: أصلها»^(٤).

فإنّ الظاهر أنّه من باب الأمر، كما هو مقتضى صريح عبارته، ولا يناسب ذكره

(١) عدّة الرجال: ١/١٦٤.

(٢) مجمع البحرين: ٤ رقم ٢٤٦، مادّة «خلط».

(٣) التهذيب: ٢٨/٣ ح ٩٧.

(٤) مجمع البحرين: ٥/١٣٦.

في هذه المادّة؛ بل المناسب ما ذكره من أن: «في الدعاء: «نعوذ بك من الألق»، أي: المجنون» ونظائره.

مضافاً إلى أن الظاهر أنه من الليقة ولا يرتبط بالإصلاح، ودعوى أن وضعها فيه من باب الإصلاح فاسدة^(١).

ومنه ما ذكره في مادّة «خفت» بعد قوله تعالى «وَلَا تُخَافُ مِنْهَا»^(٢) وقوله تعالى «يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ»^(٣)، وإنه من التخافت، قوله تعالى:

«يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ»^(٤)؛ فإنّه من الاستخفاء بمعنى الاستتار^(٥). فخلط بين مادّة «خفت» و«خفا».

كما ربّما يقال: إنّه ذكر في مادّة «شهد»: «وشهدانج، حبّ معروف»^(٦).

فزعم أيضاً أنّه من مادّة شهد، مع أنّه مُعَرَّب «شاه دانه» أي: حبّ الملك.

ولكن لا يخفى أنّ نسبة الزعم المذكور في غاية الفتور؛ فإنّ الظاهر أنّ الذكر من باب المناسبة كما عليه الطريقة المستمرّة.

(١) أقول: ما استشكل عليه من ذكره في باب «الق» صحيح؛ إذ هو من باب «لاق» وأمّا قوله «ولا يرتبط بالإصلاح» غير تام؛ لأنّ في اللغة استعمل بمعنى الإصلاح كما في القاموس: «لاق الدواة يليقها ليقة وليقاً وألاقها: جعل لها ليقة أو أصلح مدادها». القاموس المحيط: ٢٩١/٣، مادة «لاق» وكذا في الصحاح: ١٥٥٢/٤، مادّة «ليق». ولسان العرب: ٣٧٧/١٢، من الطبعة الحديثة المصحّحة الملوّنة.

(٢) الإسراء: ١١٠.

(٣) طه: ١٠٢.

(٤) النساء: ١٠٨.

(٥) مجمع البحرين: ١٩٩/٢.

(٦) مجمع البحرين: ٨٢/٣.

ونظير ماذكر، ما قد وقع له من عدم ذكر بعض معاني بعض مواد الواقعة في الكتاب العزيز.

ومن ذلك: عدم ذكره معنى «الجرّ» في قوله تعالى «إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلَ يُسْحَبُونَ»^(١) في مادة سحب ومعانيه.

كما أنّه لم يذكر «الثقب» في معنى السمّ في قوله تعالى «حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِنَاطِ»^(٢).

كما ذكر الطبرسي في المجمع: «السمّ بفتح السين وضمّها: الثقب، ومنه السمّ القاتل؛ لأنّه ينفذ بلفظه في مسام البدن، حتّى يقتل إلى القلب، فينقض بنيته، ثمّ إنّ المشهور فتح السين»^(٣).

ومقتضى ما تقدّم من الطبرسي ونحوه البيضاوي^(٤) ضمّه أيضاً.

وذكر الأخير في مقام التفسير، أي حتّى يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما مثل في ضيق المسلك وهو ثقبه الإبرة، وذلك ممّا لا يكون، فكذلك ماتوقّف عليه.

وربّما ينافيه ماذكره في معنى الجمل، من أنّه الحبل الغليظ من القنب، وقيل: حبل السفينة، (انتهى).

ولعلّ الحمل عليه أنسب، وكيف كان فلقد أجاد المحدث البحراني فيما ذكر:

(١) غافر: ٧١.

(٢) الأعراف: ٤٠.

(٣) مجمع البيان:

(٤) تفسير البيضاوي: ٧٨/٢.

من أنّه لم يحيط بها تمام الإحاطة^(١).

ونحوه ماذكر بعض المعاصرين: «من أنّه ليس محيطاً بحلّ جلّ ما يوجد فيها؛ فضلاً عن كلّ؛ ولكن لا خفاء في أنّه غير قادح في علوّ مقامه، لوقوع أمثاله هذا، مضافاً إلى سموّ مرتبته في الورع والسداد كما هو المصرّح به في كلام ثلّة من الأطّواد.

وذكرنا جملة من الكلام في هذا المرام، في رسالتنا المسماة بـ«البدر التمام».

العشرون في: «مجفوّ»

قد وقع ذلك من النجاشي في السيّاري^(١) وهو مأخوذ من الجفاء بمعنى الإعراض، كما قال في المصباح: «جفوت الرجل وأجفوه، أعرضت عنه أو طردته وهو مأخوذ من جُفَاة السيل وهو مانقاه»^(٢).

وفي المجمع: «الجفاء - بالمدّ - غلظ الطبع والبعد والإعراض، يقال: جفوت الرجل وأجفوه، إذا أعرضت عنه»^(٣).

فاذا نسب إلى الرواية، فالمراد: أنّ الرواية معرض عنها، كما أنّه إذا نسب الى الرجل، فالمراد: أنّ نفسه معرض عنه، ومنه قول مولانا أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - في كتاب له إلى عثمان بن حنيف على مارواه في النهج، معاتباً على حضوره في بعض المجالس بقوله عليه السلام: «ما أظنّك تجيب إلى

(١) أي: أحمد بن محمد بن سيّار أبو عبد الله الكاتب ... يعرف بـ «السيّاري» ... مجفوّ

الرواية. رجال النجاشي: ٨٠ رقم ١٩٢.

(٢) المصباح المنير: ١/١٠٤.

(٣) مجمع البحرين: ١/٨٩، مادّة «جفّا».

طعام قوم غنيهم مدعوّ وعائلهم مجفوّ»^(١).

[المَخْمَسَة]

هذا، وقد وقع «المخمسة» في علي بن أحمد الكوفي^(٢) ومعناه كما ذكره العلامة: أن سلمان والمقداد وعمّار وأباذر والصيمري، المتوكّلون بمصالح العالم من جانب الله سبحانه^(٣).

(١) نهج البلاغة: كتاب ٤٥.

(٢) الفهرست: ٩١ رقم ٣٧٩.

(٣) الخلاصة: ٢٣٣ رقم ١٠. فيه: «معنى التخميس عند الغلاة - لعنهم الله - : أن سلمان الفارسي والمقداد وعمّار وأباذر وعمر بن أمية الضمري، هم الموكّلون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك، علوّاً كبيراً».

الركن الرابع

في نبذة من القواعد المهمّة

الباب الأوّل

فيمن أجمعت العصابة
على تصحيح ما يصحّ عنهم

الركن الرابع

في نبذة من القواعد المهمة وفيها أبواب

الباب الأول

فيمن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم

وتحقيق المقام يقتضي تهديد مقدّمة وهي:

إنَّ «الصحيح» في اصطلاح المتأخّرين من زمان العلامة، عبارة عن كون كلّ من رجال السند عدلاً إمامياً في قبال الأقسام الثلاثة، بل الأربعة الباقية. وربّما يطلقون على غيره في موارد خاصّة، كما سيظهر إن شاء الله تعالى بعضها.

وأما القدماء: فالمدار فيه عندهم على ما يقتضيه كلام شيخنا البهائي رحمه الله في فاتحة المشرق: على الوثوق بالصدور ولو من جهة القرائن، كوجود الخبر في كثير من الأصول الأربعمئة. أو تكرّره في أصل أو أصليين فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة.

أو وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد من أصحاب الإجماع^(١). ونحوها من الجهات حاكماً بأن ما ذكره الصدوق في أوّل الفقيه^(٢) مبنيّ عليه. وأما ما ذكره الوالد المحقّق رحمته الله في بعض رسائله: من أنّ المدار عندهم على الخبر المظنون ولو بالقرائن، استفادة من الكلام المذكور، وكنت بانياً عليه مدّة مديدة؛ بل لعلّه المشهور في الألسنة، فقير سديد بلامرية يكشف عنه المراجعة إلى الكلام؛ فإنّه قال: وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا - قدس الله تعالى أرواحهم -؛ بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كلّ حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو إقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه. وصرّح بمقالته ثلّة منهم:

المحقّق المدقّق في المنتقى؛ ولكن أصرّ في الإنكار في المستدرک حتّى أنّه ذكر: «نحن نسأل هذا الشيخ وهذا المحقّق عن مأخذ هذه النسبة؛ فإنّا لم نجد في كلمات القدماء ما يدلّ على ذلك؛ بل هي على خلاف ما نسباه ومن تبعهما؛ بل وجدناهم يطلقون الصحيح غالباً على رواية الثقة، وإن كان غير الإمامي»^(٣).

واستند للأولى من الدعويين بكلام الشيخ في العدة، وهو لسان القدماء ووجههم.

فقال في عنوان القرائن التي تدلّ على صحّة أخبار الآحاد أو بطلانها، أو

(١) مشرق الشمسين مع تعليقات المحقّق الخواجوي: ٢٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٣/١. فيه: «ولم أقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه؛ بل قصدت فيه إيراد ما أفق به وأحكم بصحّته وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي تقدّس ذكره و تعالت قدرته».

(٣) خاتمة المستدرک: ٧٦٣. الفائدة السابعة.

مَا يَتَرَجَّحُ بِهِ الْأَخْبَارُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، الْقَرَائِنُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مُتَضَمِّنِ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تُوجِبُ الْعِلْمَ، أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:

العقل، أي: أصل الإباحة والحظر.

والكتاب، خصوصه أو عمومه، أو دليله أو فحواه.

والسنة المقطوع بها من جهة التواتر.

قال (١): «فإنَّ ما يتضمَّنُه خبر الواحد، إذا وافقه مقطوع على صحَّته أيضاً وجب العمل به، وإن لم يكن ذلك دليلاً على صحَّة نفس الخبر لجواز أن يكون الخبر كذباً وإن وافق السنة المقطوع بها» (٢).

ثم ذكر الإجماع، وقال: «فإنَّه متى كان كذلك دلَّ أيضاً على صحَّة متضمَّنِه، ولا يمكننا أيضاً أن نجعل الإجماع دليلاً على صحَّة نفس الخبر؛ لجواز أن يكونوا أجمعوا على ذلك عن دليل غير الخبر أو خبر غيره، ولم ينقلوا استغناءً بالاجماع على العمل به، ولا يدلُّ ذلك على صحَّة نفس الخبر.

فهذه القرائن كلّها تدلُّ على صحَّة متضمِّن أخبار الآحاد، ولا تدلُّ على صحَّتها أنفسها؛ لما بيَّنا من جواز أن تكون الأخبار مصنوعة، وإن وافقت هذه الأدلَّة» (٣). (انتهى).

قال (٤): «أنظر كيف صرَّح في مواضع عديدة بأنَّ موافقة هذه الأدلَّة لا توجب الصحَّة في نفس الخبر، ولا يصير الخبر بها صحيحاً، وعلى هذا كافَّة

(١) أي الشيخ.

(٢) عدَّة الأصول: ١/٣٧١.

(٣) عدَّة الأصول: ١/٣٧٢.

(٤) أي المحقِّق النوري.

الأصحاب. ومع ذلك كيف يجوز نسبة ذلك اليهم من غير اكتراث، ثم ترتيب الآثار عليها.

إلى أن قال: والظاهر أن الشيخ ومن تبعه اشتبه عليهم المعمول به بالصحيح، ولا ملازمة بينها كالتأخرين، كالضعيف المنجبر والحسن عند من يرى حجيتهما، فلا بدّ في المقام من ذكر موارد اطلقوا الصحيح على خبر غير الثقة لمجرّد الاقتران؛ وإلاّ فاعتمادهم ببعض القرائن في مقام العمل لا تنهض لإثبات الدعوى^(١).

وفيه:

أمّا أولاً: فإنّ التّبّع في كلمات الأصحاب، يكشف عن صحّة ما ادّعاه شيخنا البهائي وغيره من المحقّقين، وعدم اشتباه أحد الأمرين بالآخر. ونحن نذكر جملة منها في المقام إثباتاً للمرام.

فنها: ما ذكره لسان القدماء في العدة في ترجيح الأخبار المتعارضة بعد ذكر جملة من المرجّحات: «فإن كان الخبران يوافقان العامة، أو يخالفانها، نظر في حالهما، فإن كان متى عمل بأحدهما أمكن العمل بالآخر على وجه من الوجوه بخلاف الآخر، وجب العمل بذلك الخبر؛ لأنّ الخبرين جميعاً منقولان، مجمع على نقلهما، وليس هناك قرينة تدلّ على صحّة أحدهما ولا ما يرجّح أحدهما به على الآخر، فينبغي أن يعمل بهما إذا أمكن»^(٢).

إلى أن قال بعد شطر من الكلام: «وكذلك القول فيما يرويه المتهمون والمضيقون، فإن كان هناك ما يعضد رواياتهم ويدلّ على صحّتها، وجب العمل

(١) خاتمة المستدرک: ٧٦٤. الفائدة السابعة.

(٢) عدة الأصول: ١/٣٧٨.

به وإن لم يكن هناك ما يشهد لرواياتهم بالصحة وجب التوقف»^(١). وكذا ما ذكره فيما يتفرع على الإجماع، فذكر: «أنهم إذا أجمعوا على العمل بمخبر خبر^(٢)، هل يقطع على صحة ذلك الخبر أم لا؟ والذي نقوله: إذا أجمعوا على العمل بمخبر خبر، وكان الخبر من الآحاد ينظر في ذلك، فإن أجمعوا على أنهم قالوا ما قالوه لأجل ذلك الخبر قطعنا بذلك على أن الخبر صحيح صدق، وإن لم يظهر لنا من أين قالوه، فإننا نعلم بإجماعهم أن ما تضمنه الخبر صحيح، ولا يعلم بذلك صحة الخبر».

إلى أن قال: «ومتى فرضنا على أنهم أجمعوا على أنه ليس هناك ما لأجله أجمعوا على ما أجمعوا عليه غير هذا الخبر؛ فإن هذا يوجب القطع على صحة هذا الخبر؛ لأنه لا فرق بين أن يسندوا إجماعهم إلى الخبر بعينه فيعلم به صحته، وبين أن ينفوا إسناده إلى سواه؛ فإنه به يعلم أيضاً صحته»^(٣).

ومنها: كلامه في أول التهذيب: «في بيان ما سأله بعض، من تصنيف هذا الكتاب وكيفية تصنيفه، من أن أذكر مسألة فاستدلّ عليها من ظاهر القرآن من صريحه، أو فحواه، أو دليله، أو معناه.

وأما من السنة المقطوع بها، من الأخبار المتواترة، والأخبار التي تقترب إليها القرائن التي تدلّ على صحتها»^(٤).

ومنها: كلام المحقق في بداية المعبر، فإنه قال: «أفرط الحشوية في العمل

(١) عدّة الأصول: ٣٨٢/١.

(٢) كذا في المخطوط بقلم المؤلف، وفي المصدر: إذا أجمعوا على العمل بمخبر، هل يقطع

(٣) عدّة الأصول: ٨١/٣ من الطبعة القديمة.

(٤) التهذيب: ٣/١.

بخبر الواحد، حتى اتقادوا لكلّ خبر، وماظنّوا تحته من التناقض؛ فإنّ من جملة الأخبار قول النبي ﷺ «ستكثر بعدي القالة».

واقصر بعض عن هذا الإفراط، فقال: كلّ سليم السند يعمل به، وما علم أنّ الكاذب قديصق.

وأفراط آخرون حتى أحال استعماله عقلاً ونقلًا، وكلّ هذه الأقوال منحرفة عن السنن.

والتوسط أصوب، فما قبله الأصحاب أو دلّت القرائن على صحّته، عمل به. وما أعرض الأصحاب عنه، أو شدّ، يجب إطرأحه»^(١). (انتهى).

فظهر بفضل الله سبحانه ممّا ذكرنا، الجواب عمّا ذكره: من أنّنا نطالب الجماعة الذين نصّوا على المقالة المذكورة بشاهد صدق يصدق هذه الدعوى، من كلام أحد من القدماء، وإلاّ فإنّا من عذر في عدم قبوله؛ مضافاً إلى ما ذكرنا ممّا يدلّ على خلافه.

وأما ثانياً: فإنّ مقالة شيخنا البهائي وغيره «أنّ القدماء يصفون الخبر بالصحة بمجرد الوثوق بالصدور، ولو من جهة الاقتران بالقرائن»^(٢)، وغاية ما يستفاد ممّا ذكره الشيخ في العدة فيما استند من كلامه، أنّه إذا اقترن مضمون الخبر بالدليل المقطوع، فذلك لا يوجب قطعية نفس الخبر؛ لظهور أنّ مجرد موافقة المحكي للمقطوع، لا يوجب القطع بصدور المحكي^(٣).

ففاده منع صحة الخبر وقطيّته إذا قطع المضمون، وأين هذا من المنع

(١) المعتبر: ١ رقم ٢٩.

(٢) مشرق الشمسين مع تعليقات المحقّق الخواجوني: ٢٦.

(٣) عدة الأصول: ١/٣٧١.

بصحته بواسطة الاقتران بالقرائن، فهو أجنبي عن المقام رأساً، وغرور عن ظاهر العبارة.

واستند للثاني منها، بالاطلاق في موارد لا يقدر في الدعوى قضية الاتفاق على إطلاق الصحة على الصحيح والموثق؛ لظهور ثبوت المناط؛ بل على الوجه الأكمل، ولذا طويت عنها كشحاً.

وأما دعوى تطرق الاصطلاح في خصوص القسمين المذكورين بشهادتهما، كما ربما ينصرح من كلامه، فغير مسموعة جداً؛ ولا سيما بعد ما ذكرنا من المعارض الصريح.

ثم إنه بعد ما أطال المقال فيما تقدم ذكره: إنا إذا عرضنا عما ذكرنا وسلمنا من الجماعة أعمية صحيح القدماء، وأنه قد يكون من جهة الوثاقة وقد يكون من جهة الاقتران، فلاريب أن المراد من الصحيح في هذا المقام الصحيح من الجهة الأولى استناداً إلى وجهين: أحدهما: أن العصابة حكموا بصحة كل ما صح عن هؤلاء من غير تخصيص بكتاب أو أصل أو أحاديث متعينة. وبالجمل: الكل حكموا بتصحيح الكل وما صح عنهم غير محصور؛ فلذا لا يجوز أن يكون السبب، الجهة الثانية.

والآخر: أن ذلك قريب من المحال العادي؛ لأنّ جلّ أحاديثنا الموجودة تنتهي إلى هؤلاء، والله العالم بما لم يصل منها إلينا.

هذا محمد بن مسلم أحد الستة الأولى، روى الكشي عن حريز عنه، قال: «ما شجر بي رأي قط إلا سألت أبا جعفر عليه السلام حتى سألته عن ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستة عشر ألف حديث» ^(١).

هذه ستّة وأربعون ألف حديث أجوبة مسائله، وهي أزيد من تمام أحاديث الكتب الأربعة، واللّه أعلم بسائر أحاديثه.

ولا أظنّ أنّ أحاديث زرارة تنقص من أحاديثه، وهو الذي قال في حقّه أبو عبد الله عليه السلام: «لولا زرارة لظننت أنّ أحاديث أبي ستذهب»^(١). وهكذا حال أغلب الجماعة.

والمراد من «العصابة» الفرقة الشيعية الإمامية، والتعبير بها لعلّه تبعاً لمولانا أبي عبد الله الصادق عليه السلام فيما ذكره في رسالته المعروفة؛ فإنّه عليه السلام خاطبهم فيما بقوله: «أيتها العصابة المرحومة المفلحة، وأيتها العصابة المرحومة المفضلة»^(٢).

والمراد منها في المقام: حملة الآثار ونقّاد الأخبار، وهم في ذلك العصر خلق كثير وجمّ غفير منتشرون في البلدان؛ فاحتمال إطلاع كلّ واحد منهم على جميع أحاديث كلّ واحد من الجماعة، وعلمه بالافتران، ثمّ إطلاع الكشّي على ذلك فاسد بالبديهة.

وفيه: أنّه إنّما ينتهض ردّاً على من ادّعى أنّ المراد من الصحيح، خصوص الصحيح من الجهة الثانية، ولم يصدر عن أحد؛ بل المدّعي الأعمّ من الجهتين، ولا ريب في أنّ التعميم أنسب بثبوت مقالته، فالدليل لخلاف الدعوى مؤيد مع أنّ احتمال التبعيّة في التعبير لا يخلو عن بعد؛ بل الظاهر أنّه من جهة تعارفه في الكلمات، كما يشهد إليه ما في فقرة اللعن من زيارة العاشوراء وغيرها.

ومنه ما ذكره النجاشي في ترجمة أبي غالب: «من أنّه شيخ العصابة

(١) رجال الكشّي: ١٣٣ رقم ٢١٠.

(٢) الكافي: ٥/٨ ح ١.

في زمنه»^(١).

وما ذكر في المقنعة في جواز التطوع في السفر الصيام، من أنه جاءت أخبار بکراهية ذلك، وعليها العمل عند فقهاء العصابة»^(٢). مع أن الاحتمال المذكور فيها مما يقطع بالعدم.

وأضعف من كلامه، اعتراض الفاضل الخاجوي من استظهار عدم اختصاص التنوع بالمتأخرين^(٣)؛ استناداً إلى ما وقع من النجاشي وغيره، أنه صحيح الحديث أو ثقة أو ضعيف.

وما ذكر الشهيد الثاني في الدراية، من أنهم اختلفوا في العمل بالحسن، فتنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح وهو الشيخ، ومنهم من رده مطلقاً وهم الأكثرون؛ حيث اشرطوا في قبول الحديث، الايمان والعدالة^(٤).

وما صرح به الشيخ في الاستبصار، بأن عمّار الساباطي ضعيف^(٥)، ونحوه أكثر من أن يحصى.

قال: بل نقول: إن هذا الاصطلاح كان معروفاً بين القدماء، كما يشهد عليه ما في الكافي، في باب النص على الأئمة الإثني عشر.

ففيه: «قال محمد بن يحيى لمحمد بن الحسن: يا أبا جعفر، وددت أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله، قال: فقال: لقد حدثني قبل

(١) رجال النجاشي: ٨٣ رقم ٢٠١.

(٢) المقنعة: ٣٥٠.

(٣) الفوائد الرجالية: ١٧٠.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ٩٠.

(٥) الاستبصار: ١/٣٧٢ رقم ٨.

الحيرة بعشر سنين»^(١). (انتهى ملخصاً).
ولعمري، أن مثله من مثله لعجيب؛ كيف وإنّ الدعوى إطلاق الألفاظ
المعهودة في التنويع، وإرادة المعاني المعهودة.
وأما إطلاقها وإرادة غيرها، أو إرادتها من غيرها، كما هو الحال في الموارد
المذكورة فأجنبي عنها، مع أنّ الظاهر عدم تجدد اصطلاح في الضعيف؛ مضافاً
إلى عدم انتهاض البعض بكلام الشهيد، إلّا من باب النسبة إلى من تقدّم.
ويضعف بأنّ غايته نسبة العمل والردّ في المصادقين دون الإطلاقين.
نعم، ربّما يوجد في كلامهم إطلاق الصحيح على العدل الإمامي، إلّا أنّ
الظاهر أنّه من باب الإطلاق على أحد الأفراد.
والشاهد على المرام مضافاً إلى عدم ثبوت الإطلاق على الوجه المذكور،
الإطلاق على الخلاف، ومنه: إطلاقهم في المبحوث عنه في المقام.

في ذكر الجماعة

إذا عرفت ما تقدّم، فنقول: في بيان المرام، وأنّه من مهامّ الكلام، نظراً إلى ما ذكره بعض الأعلام من أنّه على بعض التقادير يدخل آلاف من الحديث الخارجة عن حريم الصحة إلى حدودها، أو يجري عليها حكمها.
إنّ في المقام مباحث من الكلام:

[المبحث الأول]

في ذكر الجماعة

فنقول: إنّ ذكرهم الكشّي في مواضع ثلاثة، وجعلهم على طبقات ثلاث:
الأولى: من أصحاب الباقرين عليه السلام، قال في موضع في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام: «أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وانقادوا لهم بالفقه، وقالوا:

إِنَّ أَفْقَهُ الْأَوَّلِينَ سِتَّةَ زُرَّارَةٍ، وَمَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُوذ^(١)، وَبُرَيْد^(٢) وَأَبُو بَصِيرِ الْأُسْدِيِّ، وَالْفُضَيْلُ بْنُ يَسَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ^(٣) قالوا: أَفْقَهُ السِّتَّةُ زُرَّارَةٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ مَكَانَ أَبِي بَصِيرِ الْأُسْدِيِّ: أَبُو بَصِيرِ الْمُرَادِيِّ، وَهُوَ لَيْثُ بْنُ الْبُخْتَرِيِّ^(٤)»^(٥).

قوله: هَؤُلَاءِ الْأَوَّلِينَ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ: جَمِيعُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِهَا عليهم السلام أَوْ خُصُوصُ السِّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ. وَيُرْشَدُ إِلَى الْأَوَّلِ ظُهُورُ السِّيَاقِ مِنْ وَجْهَيْنِ: لَفْظُ «الْفُقَهَاءِ»، وَقَوْلُهُ: «أَفْقَهُ

(١) خَرْبُوذ: بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَالْبَاءِ الْمَضْمُومَةِ. ابْنُ دَاوُدَ: ١٩٠ رَقْم ١٥٧٦، رِجَالُ الْعَلَمَةِ: ١٧٠ رَقْم ١٠، تَوْضِيحُ الْاِشْتِبَاهِ: ١٠، ٢٨٤ وَتَنْقِيحُ الْمَقَالِ: ١٦/١ رَقْم ٩٤.

(٢) بُرَيْدٌ: بِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتْحُ الرَّاءِ. رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ: ٢١٤ رَقْم ٦، رِجَالُ الْعَلَمَةِ: ١٣٤ رَقْم ٣، إِيضَاحُ الْاِشْتِبَاهِ: ١٢٠ وَتَنْقِيحُ الْمَقَالِ: ١١٢/١ رَقْم ٦٧٣.

(٣) كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ خَتَنَ بَرِيدَ الْعَجَلِيِّ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي سَنَدِ الْكَافِي فِي بَابِ فَضْلِ التِّجَارَةِ وَالْمَوَاطِبَةِ عَلَيْهَا، قَالَ فِيهِ: «قَالَ بَرِيدٌ لِمُحَمَّدٍ: سَلْ لِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ شَيْءٍ أُرِيدُ أَنْ أَصْنَعَهُ، إِنَّ لِلنَّاسِ فِي يَدَيَّ وَدَائِعَ وَأَمْوَالاً وَأَنَا أَتَقَلَّبُ فِيهَا وَأُرَدَّتْ أَنْ أَتَغَلَّى عَنِ الدُّنْيَا وَأُدْفَعَ إِلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، قَالَ: فَسَأَلَ مُحَمَّدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ ذَلِكَ، وَخَبَّرَهُ بِالْقِصَّةِ وَقَالَ: مَا تَرَى لَهُ؟ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَيْبَدُ أَنْفُسَهُ بِالْحَرْبِ، لَا! وَلَكِنْ يَأْخُذُ وَيُعْطِي عَلَى اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ (منه) عليه السلام.

قوله: بِالْحَرْبِ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ: حَرْبُهُ حَرْباً كَطَلْبِهِ طَلَباً أَيْ: صَلَبَ مَالَهُ منه عليه السلام. (٤) الْبُخْتَرِيُّ: بِفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ التَّاءِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ. رِجَالُ الْعَلَمَةِ: ١٣٦ رَقْم ٢، تَوْضِيحُ الْاِشْتِبَاهِ: ١٣٦ وَ٢٣٩ وَ٢٩٥، تَنْقِيحُ الْمَقَالِ: ٢٩/٢ رَقْم ٤٨٥٨ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ: ٨٢ رَقْم ٥٠١ وَ٢١٤ رَقْم ٦.

قَالَ الْعَلَمَةُ فِي إِيضَاحِ الْاِشْتِبَاهِ: ٢٥٩ وَتَنْقِيحُ الْمَقَالِ: ١٥٩/١ رَقْم ١١٨٦: الْبُخْتَرِيُّ: -بِضَمِّ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْخَاءِ- (٥) رِجَالُ الْكُثِّي: ٢٣٨ رَقْم ٤٣١.

الأولين».

والى الثانى، عدم تسمية الفقهاء منهم عدا الستة المذكورة.
وربما استظهر الوالد المحقق رحمته الله الأول، وأنّ الغرض انعقاد الإجماع على
تصديق جميع الفقهاء من أصحابها، وإنّما ذكر ستة منهم أفقهم.
قال: ومقتضى ذلك، أن يعامل معاملة الإجماع مع كلّ من ذكر في ترجمته:
«أنّه فقيه، وهو من أصحابها» كما ربّما جرى عليه السيّد الداماد فيما يظهر
من كلامه في ثعلبة^(١).

قلت: وهو جيّد؛ فإنّ مقتضى صريح العبارة، دعوى الإجماع على تصديق
الأولين من أصحابها، وأنّ أفقه الأولين ستة، فمورد الإجماع غير مورد
الأفقيّة؛ كيف لا! ومورد الأوّل مطلق الأولين، ومورد الثانى خصوص الستة،
والمباينة بيّنة. وأمّا عدم تسمية عدا الستة، فلا يعارض هذه الصراحة.
ومّا ذكرنا، يظهر أنّ ترديده بعد ذلك الاستظهار غير وجيه، كما أنّ ما عزا
الى السيّد غير سديد؛ فإنّه ذكر في الرواشح: «قال أبو عمرو الكشي في ترجمة
ثعلبة بن ميمون: ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى، أنّ ثعلبة مولى محمد بن
قيس، وهو ثقة، خير، فاضل، مقدّم معدود في العلماء والفقهاء والأجلة من
هذه العصابة»^(٢).

قلت: والذي عهدناه من سيرته في كتابه، أنّه لا يورد الفقه والعلم والفضل
والتقدّم، من أجلّة هذه العصابة وعلمائها؛ إلّا فيمن يحكم بتصحيح ما يصحّ
عنه. قال المحقق المشار اليه: الظاهر أنّ استفادته السيرة المسطورة، من جهة

(١) الرواشح السماوية: ٥١.

(٢) الرواشح السماوية: ٥٢.

أنّه فهم من العبارة كون الإجماع المدّعى في حقّ جميع الفقهاء، لا خصوص الأشخاص المذكورين؛ استشهاداً بما ذكره في وجه الاستفادة في موضع من قوله.

ألا ترى، أنّه عند ذكر طبقات المجمع على تصحيح ما يصحّ عنهم، بقوله في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام، وتسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وتسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم وأبي الحسن عليه السلام. وأنت خير بما فيه؛ فإنّ الظاهر منه، أنّ منشأ الاستفادة السيرة، التتبع في كتاب الكشي، بأنّ التتبع فيه يكشف عن جريان سيرته وسنته على أنّه إذا عدّ شخصاً من الفقهاء يحكم بتصحيح ما يصحّ، وينقل الإجماع في حقّه، كما يشهد به الموارد المذكورة، وأين هذا ممّا ذكره!.

هذا، ويرد على السيّد المشار اليه، أنّ ما استفاده من كلامه، خالٍ عن التحصيل، وما عهده عن سنته، دعوى بلا دليل؛ كيف لا! وإنّ لم يقع منه ذلك إلّا في الموارد الثلاثة المذكورة، وكيف تنتهض بذلك، الدعوى المزبورة.

هذا، لو كان المراد دعوى الاستقراء، والحاق المشكوك بالغالب، ولا تتمّ الدعوى إلّا به، وإن كانت العبارة عنها قاصرة.

وإن كان المراد دعوى التلازم في الذكر، كما هو مقتضى صريح العبارة، ففيه، مضافاً إلى فسادها في خصوص المقام، أنّ التتبع في كلماته كاشف عن الخلاف، كما أنّه عنون في موضع محمد بن الوليد، ومعاوية بن حكيم، ومصدّق بن صدقة، ومحمد بن سالم.

وقال: «هؤلاء كلّهم فطحيّة من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم

أدرك الرضا - عليه آلاف التحية والثناء -^(١).

وقال في موضع آخر: «قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير، وابن فضال، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط - وعدّ عدة - فقال: وعدّ عدة من أجلّة العلماء»^(٢).

فأنت ترى أنّه مع إطلاقه القول بالعلم والفقه والعدالة؛ بل من أجلّة أهلها، لم يدّع في حقهم الإجماع، ولعله نقصاً منه جعل الدعوى، إيراد أمور من الفقه والعلم والفضل والتقدّم المتقدم.

ويضعف حينئذ بعدم موافقة الدليل للدعوى، كما هو أظهر من أن يخفى. هذا، ولا يخفى ما في عبارة الكشي من الخروج عن السلامة والمتعارف من العريّة، ونظيره ما ذكره في موضع آخر، كما سيجيء إن شاء الله تعالى. والطبقة الثانية من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام فقال في موضع آخر: «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أولئك الستّة الذين عددناهم وسمّيناهم ستّة نفر: جميل بن درّاج^(٣) وعبد الله بن مُسكان^(٤) وعبد الله بن بُكير، وحمّاد بن عيسى، وأبان بن عثمان، وحمّاد بن

(١) رجال الكشي: ٥٦٣ رقم ١٠٦٢.

(٢) رجال الكشي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٣) درّاج: بالدال المهملة المفتوحة والراء المشدّدة. إيضاح الاشتباه: ٨٢ وتنقيح المقال: ١٥٩/١ رقم ١١٩٥. وفي توضيح الاشتباه للساوي: بضمّ الدال وهو غير صحيح؛ لأنّ كتابه كما عن سيّدنا الأستاذ، غير متقن. وصرّح - دام ظلّه الوارف - مراراً: بأنّ درّاج بفتح الدال، صحيح قطعاً وبضمّ الدال، غلط قطعاً.

(٤) مُسكان: بضمّ الميم وسكون السين المهملة. توضيح الاشتباه: ١٣٣ و ٢١٢.

عثمان.

قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه، يعني: ثعلبة بن ميمون أن أفضه هؤلاء: جميل ابن درّاج، وهم أحداث أبي عبد الله عليه السلام ^(١).

قوله: «من دون اولئك» إمّا تابع لقوله: «هؤلاء»، فقوله: «ستّة نفر» بالجرّ تابع له أيضاً؛ فالاجماع مقصور على الستّة، كما أنّ الفقهاء مقصور فيهم. أو خبر مقدّم لقوله: «ستّة نفر» فالاجماع غير مقصور على الستّة، كما أنّ الفقهاء أيضاً غير مقصور فيهم.

كذا ذكره الوالد المحقّق - رفع الله تعالى مقامه -.

قوله: «وهم أحداث» الظاهر أنّه بمعنى الشباب، كما في الصحاح: يقال للفتى حديث السنّ، فاذا حذفت السنّ قيل حَدَثَ، بفتح الحاء وجمعه أحداث. وهذا هو الظاهر بحسب العبارة، كما حملها المحقّق المشار إليه عليه وغيره.

ويحتمل أن تكون العبارة «حدائاً» أي: المحدثون كما قال في المجمع بعد ذكر المعنى الأوّل: «ومنه حديث فاطمة سلام الله تعالى عليها مع النبيّ - صلوات الله عليه وآله -.

فوجدت عنده أحداثاً، أي: شباباً وفي بعض النسخ حدائاً، أي: جماعة يتحدّثون، قيل: وهو جمع شاذّ حمل على نظيره، كسامر، وسمار، فإنّ السمار المحدثون» ^(٢).

→ إيضاح الاشتباه: ٢٣٦ وتنقيح المقال: ١/٣٤٥ رقم ٣٠٦٧ و ٢/٢١٦ رقم ٧٠٧٣.

(١) رجال الكشي: ٣٧٥ رقم ٧٠٥.

(٢) مجمع البحرين: ٢/٢٤٦، مادة «حدث».

والطبقة الثالثة من أصحاب الكاظمين عليه السلام فقال في موضع ثالث: «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم الكاظم، وأبي الحسن الرضا عليه السلام أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى ببيع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن عليّ بن فضال وفضالة^(١) ابن أيّوب، وقال بعضهم مكان فضالة: عثمان بن عيسى. وأفقّه هؤلاء: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى^(٢). قوله: «وهم» الظاهر أنّه راجع إلى هؤلاء، وهو إشارة إلى الفقهاء. ويمكن أن يكون راجعاً إلى الفقهاء ابتداءً، ويلزم على كلا الوجهين انحصار الفقهاء، واقتصار الإجماع في الستّة.

قوله: «وفضالة بن أيّوب» قد احتمل فيه جدنا السيّد العلامة عليه السلام فيه وجهين: أحدهما: أن يكون عطفاً على الحسن بن علي، واحتمل عليه وجهين: أن يكون المراد: قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب: الحسن بن علي بن فضال. وقال بعض آخر: مكانه، فضالة بن أيّوب. وأن يكون في العبارة حذف وتقدير، أي: قال بعضهم مكان الحسن بن

(١) فضالة: بفتح الفاء. راجع: إيضاح الاشتباه: ٢٥٤، توضيح الاشتباه: ٨٤، ١٢٢

و ٢٤٦ و تنقيح المقال: ٣٣٦/٢ رقم ٨٧٤٩ و ٥/٣ رقم ٩٤٤٤.

(٢) رجال الكشي: ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.

محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، الحسن بن علي بن فضالة، وفضالة، بأن يكون الأول في مكان الأول، والثاني في مكان الثاني.

وثانيهما: أن يكون عطفاً على «مكان» في قوله «وقال بعضهم مكان الحسن» أي: قال بعضهم: «فضالة» أي: أنه ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، أي: زاد ذلك البعض على الستة المذكورة.

وهو يصح على تقدير ذكر «ابن محبوب»، و«ابن فضال»، مستظهِراً احتمال الأخير تعليلاً بقوله: «وقال بعضهم مكان فضالة» ونافياً لخلو الأول عن ظهور.

أقول: وهو لا يخلو عن أنظار جليّة وخفيّة.

والأظهر الأول؛ لكن مع اتحاد البعض في المعطوف والمعطوف عليه، أي: قال بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب.

وهذا، وإن يستلزم تغاير البديل والمبدل منه في الوحدة والتعدد، وهو خلاف الظاهر؛ إلا أنه مع ذلك أظهر الوجوه المذكورة.

فمحصول كلامه: دعوى إجماع العصابة على ثمانية عشر رجلاً، ولا خلاف في ستة عشر منهم، وإنما الخلاف في اثنين: واحد في الطبقة الأولى، وواحد في الطبقة الأخيرة، كما أنه لا خلاف في عدد الطبقتين الأوليين. وإنما الخلاف فيه في الثالثة، فمقتضى كلامه مماثلتها للسابقين، ومقتضى كلام بعض، زيادتها عليهما بواحد.

وبوجه آخر، لا خلاف في الطبقة الثانية لا شخصاً ولا عدداً، بخلافها في غيرها. ففي الأولى خلاف شخصاً، وفي الثانية شخصاً وعدداً، فمجموعهم: اثنان وعشرون.

فما ذكر في الرواشح: «من أن هؤلاء على اعتبار الأقوال المختلفة في تعيينهم، أحد وعشرون؛ بل إثنان وعشرون رجلاً»^(١)، في غير محله؛ لسقوط التعيين في الأوّل رأساً وفي الثاني أضرباً.

ودعوى احتمال ابتناء الثاني على إدراج ثعلبة، مدفوعة؛ بأنّه على تسليمه كان عليه التعيين في ثلاثة وعشرين، كما سيجيء التصريح به في كلامه. ومما ذكرنا ينصرح ضعف جملة من الكلمات.

منها: ما ذكره ابن داود في حمدان، في قوله: «(كش) هو من خاصّة الخاصّة أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه والإقرار له بالفقه في آخرين»^(٢). فإنّ ما ينصرح منه من التنصيص المذكور غير صحيح، إلّا أن يكون على ما استظهرناه من كون المراد دعوى الإجماع على مطلق الفقهاء من الأصحاب، إلّا أن اختصاصه به حينئذ غير خالٍ عن الارتياب. وأما ما صحّحه في الرواشح:

تارة: بابتنائه على ما هو المعهود من سيرته والمأثور من سنّته، أنّه لا يطلق القول بالتفقّه والثقة، والخيريّة والعدّ من خاصّ الخاصّ إلّا فيمن يحكم بتصحيح ما يصحّ عنه وينقل على ذلك الإجماع^(٣)، فجازفة ظاهرة. وذلك: لأنّ التوصيف بالأوصاف المذكورة، لم يقع منه إلّا في الترجمة المذكورة فيما حكى عن العياشي، فكيف تتّجه دعوى المعهوديّة من السيرة. ونظيره ما مرّ منه في ثعلبة، نعم لا يقصر ما ادّعاه نفسه في ثعلبة، عمّا ادّعاه

(١) الرواشح السماويّة: ٤٧.

(٢) رجال ابن داود: ٨٤ رقم ٥٢٤.

(٣) الرواشح السماويّة: ٥٢، الراشحة السادسة.

الكثبي؛ فإنه ذكر أن في تضاعيف تتبّع فهارس الأصحاب وطرقهم واصولهم وجوامعهم، واستقصاء أصول طبقات الأسانيد ومراتبها ودرجاتها، يستبين استصحاح ما يصحّ عن ثعلبة كاولئك المعدودين.

قال: فيبلغ من يقال بتصحيح ما يصحّ عنه: إثنين وعشرين؛ بل ثلاثة وعشرين؛ إلا أن من العجيب ما نقله عن رهط من أهل عصره، من أنهم مهما وجدوا طريقاً صحيحاً حقيقياً فيه: «ثعلبة» جعلوه حسناً؛ لأنّه غير موثّق بالتصريح في الخلاصة^(١).

مع ما عرفت من التصريح بتوثيقه، وفوقه مذكور في موضعين من الكثبي. وفي أحدهما: «أنّه فقيه، ثقة، خير»^(٢).

وفي الآخر: «نقل عن مولانا أبي جعفر عليه السلام أنّه ذكر في حقّه أنّه كان من خصّيص شيعتي»^(٣)، وعن العياشي.

وأخرى: بابتنائه على كون النقل من معرفة الرجال دون الاختيار في غاية البعد؛ بل ممّا يقطع بالعدم.

ومنها: ما ذكره في الجواهر عند الكلام في الأذان والإقامة، في تصحيح مارواه الشيخ في التهذيب عن أبي علي، قال: «أبو علي الحراني، يحتمل كونه سلام بن عمرة الثقة، فيكون الخبر صحيحاً في طريقه إن لم يكف في صحّة الخبر في صحّة سنده إلى من اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه؛ وإلاّ

(١) الرواشح السماوية: ٥٢.

(٢) رجال الكثبي: ٤١٢ رقم ٧٧٦.

(٣) رجال الكثبي: ٥٦٣ رقم ١٠٦٤. فيه: «عن حمدان الحضيبي قال: قلت لأبي

جعفر عليه السلام: إنّ أخي مات، فقال لي: رحم الله أخاك فإنه كان من خصّيص شيعتي.

قال محمد بن مسعود: حمدان بن أحمد من الخصّيص؟ قال: الخاصّة الخاصّة.

فلا تقدر جهالته؛ لأنّ في أحد طريقه: ابن أبي عمير، والآخر: الحسين بن سعيد، وهما ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهما»^(١).

فقد بسطنا الكلام في الإيراد عليه بوجوه في الفقه، ملخصها.

أولاً: إنّ من يحتمل كونه سلام بن أبي عمرة، كما هو المذكور في كلام النجاشي^(٢)، أو سلام بن عمر، كما هو المذكور في الفهرست^(٣)، بناءً على اتّحادهما كما يشهد به اتّحاد الطريق، هو أبو علي الخراساني؛ نظراً إلى ما رواه في الكافي في كتاب الحجّة بسنده: «عن بدر، عن أبيه، قال: حدّثني سلام أبو علي الخراساني، عن سلام بن سعيد المخزومي»^(٤).

ومن هنا استظهر العلامة البهبهاني في التعليقات، إرادة أبي علي الخراساني عن سلام، وإرادة سلام بن أبي عمرة الثقة عن المطلق^(٥).

وأين هذا ممّا ذكره من الحراني، مضافاً إلى أنّ الظاهر سقوط هذا الاحتمال رأساً؛ إذ الظاهر أنّه لو كان سلام بن أبي عمرة، مكّنّى بأبي علي، لذكره النجاشي مع ظهور عدمه.

وثانياً: إنّ مجرد احتمال كون سلام هو الخراساني الثقة، لا يوجب تصحيح الخبر؛ بل لابدّ من الثبوت، فتفريع الصّحّة على مجرد الاحتمال كما ترى.

وثالثاً: إنّ ما ذكره من الاكتفاء بما ذكر وعدمه، غير مربوط بسابقه رأساً. الظاهر أنّ الكلام لا يخلو عن سقط؛ فإنّه لا يتمّ إلّا بمثل ويحتمل كونه

(١) جواهر الكلام: ٩ رقم ٤٢.

(٢) رجال النجاشي: ١٨٩ رقم ٥٠٢.

(٣) الفهرست: ٨٢ رقم ٣٣٩. وفيه: «سلام بن عمرو».

(٤) الكافي: ١/٤٠٠ ح ٦.

(٥) تعلية الوحيد: ١٦٦.

غيره فيكون ضعيفاً، وبه يتخلص عن السابق أيضاً.

ورابعاً: إنّ ما ذكر من أنّ حسين بن سعيد ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، من عجائب الاشتباه؛ إذ لم أقف على كلام أحدٍ عدّه من هذه العصابة.

بقي أنّ من العجيب أنّه لما صحّح في المدارك^(١) ما رواه سليمان بن خالد، في إعادة الغسل لمن رأى البلل قبل أن يبول^(٢).

نظر في كلامه في الذخيرة، بأنّ في السند سليمان المذكور وهو واقفي؛ إلّا أنّه نقل الكشي قولاً بأنّه ممّن أجمعت...^(٣).

اعترض عليه الفاضل الخاجوي^(٤) بأنّ ما أضافه إلى الكشي ليس في كتابه منه عين ولا أثر؛ بل هو ممّا ذكره الفاضل الإسترآبادي في رجاله الأوسط في ترجمة عثمان هذا^(٥) وهو منه غلط في الفهم.

وتبعه غيره فيه من غير تأمل دقيق فيما في رجال الكشي، فإنّه حكى فيه عن نصر أنّه كان واقفياً وراويّاً عن أبي حمزة الثمالي، ولا يّتهمون.

ففهم منه أنّهم لا يّتهمونه في رواياته مطلقاً، فعبر عنه بقوله «ونقل (كش) قولاً بأنّه ممّن أجمعت...»، وليس هذا معناه^(٥).

ولكنّ الخبر بصير بما فيه؛ فإنّ منع الثبوت في رجال الكشي خلاف العيان، إلّا أنّه لما كان رجال الكشي غير مرتب أصلاً، والإجماع المذكور

(١) مدارك الأحكام: ٣٠٤/١.

(٢) الكافي: ٤٩/٣ ح ١.

(٣) مدارك الأحكام: ١ رقم ٣٠٦.

(٤) تلخيص المقال: ١٥٣. (المخطوط).

(٥) الرسائل الفقهيّة للفاضل الخاجوي: ٣٢٦/١.

في الطبقات المذكور في موارد متشعبة من هذا الكتاب، فيعسر الاطلاع إلاّ بنهج خاصّ، ومن ثمّ وقع الفاضل فيما وقع من الإنكار وغيره من المحاذير العجيبة. ثمّ إنّ مدار التفاوت في كلامه حيث جعل الطبقة الثالثة دون الثانية، وهي دون الأولى، على التفاوت في الزمان، أو مع الرتبة، أو الأخير خاصّة، فيه وجوه.

بقي أنّ ما يقتضيه كلامه من تثليث الطبقات غير سديد. أمّا الطبقة الأولى، فتلاثة منهم وإن كانوا على الوجه المذكور في كلامه وهم: معروف، وبريد، وفضيل؛ ولكنّ الباقي منهم على خلافه، كما عدّهم شيخ الطائفة من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام ^(١). وأمّا الطبقة الثانية، فغير واحد منهم من مرتبة الطبقة الثالثة، إذ من المذكورين فيها جميل بن درّاج، وقد صرّح النجاشي ^(٢) والعلامة ^(٣) بأنّه يروي عن الصادق والكاظم عليهم السلام ونحوه في رجال الشيخ ^(٤). وأمّا حماد بن عيسى فهو من الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام كما في رجال الشيخ ^(٥)، وأمّا أبان فهو من الصادق والكاظم عليهم السلام، كما في رجال النجاشي

(١) عدّ الشيخ زرارّة بن أعين من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام. رجال الطوسي: ١٢٣، ٢٠١ و ٣٥٠. وكذا عماد بن مسلم. رجال الطوسي: ١٣٥، ٣٠٠ و ٣٥٨.

وأبو بصير ليث بن البختری. رجال الطوسي: ١٣٤، ٢٧٨، ٣٥٨.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٦ رقم ٣٢٨.

(٣) رجال العلامة: ٣٤ رقم ١.

(٤) رجال الطوسي: ١٦٣ رقم ٣٩ و ٣٤٦ رقم ٤.

(٥) رجال الطوسي: ١٧٤ رقم ١٥٢ و ٣٤٦ رقم ١. وقال الشيخ في رجاله، في أصحاب

الصادق عليه السلام: إنّهُ بقي إلى زمان الرضا عليه السلام.

والفهرست^(١).

وأما عبد الله بن مسكان فقد أنكر النجاشي روايته عن الصادق عليه السلام، وقال: «إنه روى عن مولانا أبي الحسن عليه السلام»^(٢).

وفي رجال الكشي: «أنه لم يسمع عن أبي عبد الله عليه السلام إلا حديث: من أدرك المشعر فقد أدرك الحج»^(٣).

فلم يبق في تلك الطبقة إلا ابن بكير، إذ هو غير مذكور في الرجال إلا في الصادق عليه السلام^(٤).

وأما المذكور في الطبقة الثالثة، فتلاثة منهم أيضاً على مقتضى ما ذكره وهم: يونس وابنا المغيرة ومحبوب^(٥).

وواحد منهم من أصحاب الصادق والإمامين عليه السلام وهو: ابن أبي عمير^(٦)

(١) رجال النجاشي: ١٣ رقم ٨ والفهرست: ١٨ رقم ٥٢.

(٢) رجال النجاشي: ٢١٤ رقم ٥٥٩.

(٣) رجال الكشي: ٣٨٢ رقم ٧١٦.

(٤) رجال الطوسي: ٢٢٤ رقم ٢٧.

(٥) عدّ الشيخ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الكاظم والرضا عليه السلام. رجال الطوسي: ٣٦٤ و ٣٦٤. وكذا عبد الله بن المغيرة. رجال الطوسي: ٣٥٥ و ٣٧٩. والحسن بن محبوب. رجال الطوسي: ٣٤٧ و ٣٧٢.

(٦) عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم عليه السلام. رجال الطوسي: ٢٨٨. وقال في الفهرست: وأدرك من الأئمة عليه السلام، ثلاثة: أبا إبراهيم موسى عليه السلام ولم يرو عنه، وأدرك الرضا عليه السلام وروى عنه والجواد عليه السلام. الفهرست: ١٤٢.

قال النجاشي: لقي أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث ... وروى عن الرضا عليه السلام. رجال النجاشي: ٣٢٦.

والباقيان من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ^(١).
ومن ثم جرى جدنا السيد العلامة على التسبيع، فجعل الأولى من أصحاب
الباقرين عليهم السلام وهم: معروف، وبُريد، وقُضيل.
والثانية من أصحاب الصادق عليه السلام وهو: عبد الله بن بكير.
والثالثة من أصحاب الباقرين والكاظم عليهم السلام وهم: زرارة، وأبو بصير،
ومحمد بن مسلم.
والرابعة من أصحاب الصادق والكاظم عليهم السلام وهم: جميل، وأبان، وعبد الله
ابن مُسكان.
والخامسة من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وهم: حمّادان وابن
أبي عمير.
والسادسة من أصحاب الكاظم والرضا عليهم السلام وهم: يونس، وعبد الله بن
المغيرة، والحسن بن محبوب.
والسابعة من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام وهو: صفوان.
وقد أورد عليه الوالد المحقق رحمته الله بأنّه كان ينبغي أن يعدّ ابن أبي عمير من
طبقة ثامنة، أي: من كان من أصحاب الصادق والكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

→ وأما قول المؤلف «من أصحاب الصادق عليه السلام» كما في رجال ابن داود، فهو سهو جزماً،
كما صرح به السيد الخوئي؛ لأنّ محمد بن أبي عمير الذي كان من أصحاب الصادق عليه السلام مات في
حياة الكاظم عليه السلام وهو غير هذا، سيأتي عن المؤلف مزيد كلام فيه مع تعليقنا عليه.
(١) وهما: صفوان بن يحيى الذي عدّه الشيخ من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.
رجال الطوسي: ٣٥٢، ٣٧٨، ٤٠٢.

وأحمد بن أبي نصر البزنطي، عدّه الشيخ أيضاً من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.
رجال الطوسي: ٣٤٤، ٣٦٦، ٣٩٧.

حيث إنّه من أصحاب الرضا عليه السلام كما في رجال الشيخ ^(١)؛ بل من أصحاب الكاظم عليه السلام أيضاً كما ذكره النجاشي ^(٢)؛ بل من أصحاب الجواد عليه السلام أيضاً كما ذكره الشيخ في الفهرست، وإن ذكر فيه أنّه لم يرو عن الكاظم عليه السلام ^(٣).

وقد ذكر ابن داود ^(٤) والفاضل الخاجوني أنّه من أصحاب الصادق عليه السلام ^(٥) واعترف به في التسبيع حيث عدّه من أهل الطبقة الخامسة.

وإن قلت: إنّ مبنّي على كون ابن أبي عمير من أصحاب مولانا الجواد عليه السلام أيضاً، ولم يذكره غير الشيخ في الفهرست ^(٦)، ونسخ الفهرست مختلفة، فبعضها مشتمل على قوله: «والجواد عليه السلام» كما تقدّم، وهو مطابق لما حكاه عنه غير واحد من أرباب الرجال، وبعضها؛ بل أكثرها كما في كلام بعض الأصحاب خالٍ عن ذلك، وهو مطابق لما نقله العلامة في الخلاصة ^(٧) وابن داود ^(٨) نقلاً، وهو مقتضى كلام من الشهيد الثاني وصاحب المدارك نقلاً، فلم يثبت كون قوله المذكور منه؛ بل الظاهر أنّه من زيادة بعض الناظرين.

قلت: الظاهر صحّة النسخة المشتملة عليه؛ لأنّ وفاة مولانا الجواد عليه السلام

(١) رجال الطوسي: ٣٨٨ رقم ٢٦.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٦ رقم ٧٨٧.

(٣) الفهرست: ١٤٢ رقم ٦٠٧.

(٤) رجال ابن داود: ٢٥٩ رقم ١٢٧٢.

(٥) الفوائد الرجالية: ٤٣.

(٦) الفهرست: ١٤٢ رقم ٦٠٧.

(٧) رجال العلامة: ١٤٠ رقم ١٧.

(٨) رجال ابن داود: ١٥٩ رقم ١٢٧٢.

في سنة عشرين ومائتين^(١)، ووفاته سنة سبع عشرة ومائتين^(٢)، فهو قد أدرك أكثر أزمنة مولانا الجواد عليه السلام؛ فن البعيد كمال البعد عدم روايته، أو عدم تمكّنه منها عنه.

أقول: بل الظاهر أنّ عدم الاشتغال من غلط النسخة، كما يشهد عليه ثبوته في النسخة الموجودة، وهو الحال فيما حكى عن الفهرست في النقد^(٣) ونحوه ما عن الحاوي^(٤) والمجمع^(٥)؛ بل عن الحاوي أنّ ما حكيناه عن الفهرست موجود في النسخ المعتبرة، وفيها ذكر الإمام الثالث عليه السلام؛ بل استعجب الفاضل الشيخ أبو على ما ذكره الشهيد من أنّهم لم يذكروا الإمام الثالث عليه السلام؛ نظراً إلى وجوده فيما وقف عليه من نسخ الكتاب.

ثمّ إنّّه لا ينبغي أنّ المصرّح به في كلام الشيخ إدراكه لمولانا موسى بن جعفر عليه السلام وعدم روايته عنه^(٦)، والمصرّح فيه في النجاشي خلافة؛ فإنّه قال: «لقي أبو الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث، كُنّي في بعضها فقال يا أبا أحمد»^(٧).

وهو الظاهر؛ لتأخّر النجاشي، وظهور ملاحظة كلام الشيخ. ثمّ أقول: إنّّه يرد عليها، أنّ ما ينصرح منها، من أنّ ابن أبي عمير من

(١) كما في الكافي: ٤٩٢/١.

(٢) كما في رجال النجاشي: ٣٢٧ رقم ٨٨٧.

(٣) نقد الرجال: ٢٨٤ رقم ٤٩.

(٤) حاوي الأقوال: ١٢٦ رقم ٤٨٤.

(٥) مجمع الرجال: ٥ رقم ١١٧.

(٦) الفهرست: ١٤٢ رقم ٦٠٧.

(٧) رجال النجاشي: ٣٢٦ رقم ٨٨٧.

أصحاب مولانا الصادق عليه السلام واستند فيه الوالد المحقق عليه السلام بأنه ذكره ابن داود^(١) والفاضل الخاجوي: أنه من أصحابه عليه السلام^(٢)، ليس على ما ينبغي؛ لعدم وقوع ذكره من أصحابه من أحد من المشايخ المؤسسين كالنجاشي وهو أعرفهم وأضبطهم والشيخ في كتابيه والعلامة في الخلاصة.

وأما ما يظهر من ابن داود، من ذكره الشيخ في أصحاب مولانا الصادق عليه السلام فيما ذكره من قوله: «محمد بن أبي عمير، بيّاع السابري (ق) (ضا) (جنج)»^(٣)، فمن غرائب اشتباهاته الواقعة له في هذا الكتاب، وكم وقع له من نظائره كما تقدّم مفصلاً؛ لعدم وقوع ذلك منه.

ومنه اقتصار النقد في النقل على الرمز الثاني^(٤).

وأما استناده إلى كلام الفاضل الخاجوي، فعلى تقدير ثبوته، في غير محله؛ لعدم الدليل عليه.

ويؤيده أيضاً أن ابن أبي عمير مات في سنة سبعة عشر ومائتين، كما ذكره النجاشي^(٥)، ووقع انتقال روح مولانا الصادق عليه السلام إلى أعلى غرف دارالسلام في سنة ثمان وأربعين ومائة على ما عن التهذيب^(٦) والإرشاد^(٧)، والفاصلة بين الزمانين تسعة وستون، ولا بدّ من مضيّ عشرين سنة مثلاً ليحسن عدّه من

(١) رجال ابن داود: ١٥٩ رقم ١٢٧٢.

(٢) الفوائد الرجالية: ٤٣.

(٣) رجال ابن داود: ١٥٩ رقم ١٢٧٢.

(٤) نقد الرجال: ٢٨٤ رقم ٤٩. فيه: «ست، ثقة، ضا جنج».

(٥) رجال النجاشي: ٣٢٧ رقم ٨٨٧.

(٦) التهذيب: ٦/٧٨ ح ٢٢.

(٧) إرشاد المفيد: ٢٧١.

أصحابه عليه السلام فيقرب سنّه إلى تسعين، وهو لا يخلو عن بعد في نفسه، وعدم التعرّض له أو عدم الاطلاع عليه.

ومن هنا ما ذكر بعض نقلاً من أنّ ما في التهذيب، في باب «ما يجوز فيه الصلاة من اللباس»: «العباس، عن صفوان، عن صالح، عن محمد بن أبي عمير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام» (١).

لا شك أنّ الواسطة محذوفة؛ لأنّه لم يلقه (٢).

(١) التهذيب: ٢٧٤/١ ح ٨٠٦

(٢) العجب من المؤلّف كيف خفي عليه بأنّ محمد بن أبي عمير هذا، غير محمد بن أبي عمير، زياد الذي من أصحاب الإجماع، إذ محمد بن أبي عمير هذا، يتّباع السابري توفّي في حياة الكاظم عليه السلام كما في الكافي: ١٢٦/٧ ح ١، (كتاب الموارث، باب الرجل يموت ولا يترك إلّا إمراًته)، ومحمد بن زياد الذي من أصحاب الإجماع، توفّي في سنة سبع عشرة ومائتين كما في رجال النجاشي: ٣٢٧ رقم ٨٨٧، أي: أدرك الجواد عليه السلام أربع عشرة سنة.

مضافاً إلى أنّ محمد بن أبي عمير هذا يروي عن أبي عبد الله عليه السلام في موارد عديدة، كما في الكافي: ٤٢٠/٣ ح ٤، ٤٤٣/٣ ح ٤ و ١٢٦/٧ ح ١ والتهذيب: ٢٧٤/١ ح ٨٠٦ و ٣٧٠/٢ ح ١٥٣٨ والاستبصار: ٣٩٣/١ ح ١٥٠٠. والقول بإرسال هذه الروايات، مشكل.

وأيضاً يروي عن محمد بن أبي عمير هذا، هشام بن سالم، كما في رجال الكشي: ١٤٣ رقم ٢٢٤، وهشام، من مشايخ ابن أبي عمير زياد، وروى عنه كثيراً بحيث رواياته عنه تبلغ مائتين وخمسة وعشرين مورداً كما في معجم رجال الحديث: ١٠٥/٢٢.

قال السيّد المحقّق البروجردي رحمته الله: محمد بن أبي عمير يتّباع السابري مات في حياة العبد الصالح عليه السلام وأوصى إلى محمد بن نعيم، ويظهر من الحكاية أنّه من الخامسة. الموسوعة الرجالية: ٣٠٧/٤.

وقال في موضع آخر: رواية ابن أبي عمير وهو من السادسة ومات سنة ٢١٧ عن أبي عبد الله عليه السلام مرسله، إلّا أن يكون رجلاً آخر كما يدلّ عليه بعض الأسانيد الأخر ونهنا عليه في محلّه. المصدر: ٣٤١/١. ولاحظ أيضاً صفحة: ٣٤٣.

ويرد على جدنا السيّد العلامة عليه السلام أنّه كان عليه أن يعدّ «معروف» من الطبقة التاسعة، بعد ما سمعت من ثبوت الثامنة؛ لأنّه من أصحاب الباقرين عليهما السلام كما تقدّم.

وكذا من أصحاب مولانا علي بن الحسين عليه السلام كما صرّح به الشيخ في الرجال^(١)، وحكى عنه في النقد^(٢).

مع أنّ ما ينصرح منه: من عدم رواية عبد الله بن مسكان عن مولانا الصادق عليه السلام غير الرواية المذكورة، كما تقدّم ذكره ونظائره.

هذا وقد حكى عن السيّد السند النجفي عليه السلام أشعار في ضبط الجماعة، ينبغي ذكرها ثمة وهي:

قد أجمع الكلّ على تصحيح ما	يصحّ عن جماعة فليعلما
وهم اولو نجابة ورفعة	أربعة وخمسة وتسعة
فالستّة الأولى من الأئجاد	أربعة منهم من الأوتاد
زرارة، كذا يريد قد أتى	ثمّ محمد وليث يافقى
كذا الفضيل بعده معروف	وهو الذي ما بيننا معروف
والستّة الوسطى اولو الفضائل	رتبتهم أدنى من الأوائل
جميل الجميل مع أبان	والعبدلان ثمّ حمّادان
والستّة الأخرى هم صفوان	ويونس عليهم الرضوان
ثمّ ابن محبوب كذا محمد	كذاك عبد الله ثمّ أحمد

(١) رجال الطوسي: ١٠١ رقم ١٢.

(٢) نقد الرجال: ٣٤٨ رقم ٢.

وما ذكرناه الأصحّ عندنا وشذّ قول من به خالفنا
والظاهر أنّه نظم لعبارة الكشّي، وما ادّعى من الإجماع، فحينئذ فعده ليثاً،
ليس على ما ينبغي إلّا أن يكون مبنياً على ما استظهرنا سابقاً؛ من أنّ المرادي
أجلّ شأناً من الأسدي، وأنّ أحاديثه أحقّ بالاستصباح منه؛ خلافاً لمن تقدّم.

المبحث الثاني

في مفاد العبارات المتقدّمة من أنّها هل تقتضي صحّة المرويّ، أو الرواية؟

فيه أقوال:

القول بالأوّل: كما ذهب إليه الشهيد^(١) والسيد الداماد^(٢) والمولى التقي المجلسي^(٣) والفاضل السبزواري^(٤) والعلامة البهبهاني^(٥) وعليه جرى جدّنا

(١) الرعاية في علم الدراية: ٧٩.

(٢) الرواشح السماوية: ٤٧، الراشحة الثالثة.

(٣) الرعاية في علم الدراية: ٧٩.

(٤) الرواشح السماوية: ٤٧، الراشحة الثالثة.

(٥) الفوائد الرجالية المطبوعة في آخر رجال الخاقاني: ٢٩. فيه: «أنّ المراد صحّة كلّ ما رواه حيث تصحّ الرواية اليه، فلا يلاحظ ما بعده إلى المعصوم^{عليه السلام} وإن كان فيه ضعف، وهذا هو الظاهر من العبارة».

السيد العلامة.

قال: «إنّ مسانيدهم ومراسيلهم ومقاطيعهم بأسرها مقبولة؛ ناسباً إتياء إلى كثير من العلماء الأعلام؛ بل ذكر في الرواشح أنّ مراسيلهم ومرافيعهم ونحوهما معدودة عند الأصحاب من الصحاح». (انتهى). ولكن فيه كلام سننّبك إن شاء الله تعالى.

والقول بالثاني: كما فهم منها في الوافي^(١) وهو المحكي عن صاحب الاستقصاء وهو خيرة الوالد المحقق رحمته في الرسالة المنفردة وغيرها مصراً فيه.

ونقله في المنتهى عن السيد السند صاحب الرياض، مصراً فيه بعد سلوكه في كثير من مصنفاته على طريقة المشهور، حتّى أنّه ادّعى أنّه لم يعثر في الكتب الفقهيّة من أوّل كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الديات، على عمل فقيه من فقهاءنا - رضوان الله تعالى عليهم - بخبر ضعيف محتجاً بأنّ في سنده أحد الجماعة وهو إليه صحيح^(٢).

(١) الوافي: ٢٢/١ المقدمة الثانية.

(٢) لم نجد في الرياض على ما فحصنا، الظاهر أنّه سمع ذلك أبو علي الحائري عن أستاذه صاحب الرياض شفاهاً، كما يروي عن أستاذه الوحيد البهبهاني مباشرةً وشفاهاً ما لا يوجد في تعليقه على منهج المقال. راجع مقدّمة منتهى المقال: ٥١ الهامش الثاني.

هذا، وقد استدلّ نفسه في الرياض بصحّة الرواية مع جهالة بعض رواها مستدلاً برواية أصحاب الإجماع كما في: «الرجل يشتري من رجل البيع فيستوهبه بعد الشراء من غير أن يعمل على الكره» بقوله: «لوجود ابن أبي عمير في سند الأوّل الجابر جهالة الراوي بعده ... مع

قال: «وذهب إليه بعض أفاضل العصر، وليس لهما دام فضلها ثالث»^(١).
ومراده بالبعث المزبور، هو السيّد السند النجفي بحر العلوم، كما نصّ عليه
في فاتحة الكتاب^(٢).

وكلّ من المحكيّ والحكاية في الأوّل والثاني عجيب، ويظهر الوجه فيها
فيما سيأتي إن شاء الله من الكلام في المقام الرابع والتفصيل بين الطبقة الأولى

→ اعتبار سند بعضها بوجود صفوان الذي أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه العصابة».
رياض المسائل: ٥٢٠/١.

وفي حديث لا تلق ولا تشتري ما تلقى ولا تأكل منه: «لا اعتبار سند الخبرين بوجود ابن
محبوب في الأوّل وابن أبي عمير في الثاني، مع صحّة السند اليها وهما بمنّ أجمعت العصابة على
تصحيح ما يصحّ عنها». المصدر: ٥٢١/١.
وفي الرجل يشتري المتاع إلى أجل: «ونحوه خبران آخران في سندهما جهالة إلّا أنّ
أحدهما صفوان وفي ثانيهما الحسن بن محبوب، الذين قد أجمع على تصحيح ما يصحّ منها
العصابة». المصدر: ٥٣١/١.

وفي رجل أقرض رجلاً دراهم فردّ عليه أجود منها بطيبة: «وقصور السند بالجهالة منجبر
بوجود الحسن بن محبوب فيه، وقد اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه».
المصدر: ٥٧٧/١.

وفي المزارعة: «مع أنّ سند أحدهما صحيح إلى صفوان وجهالة من بعده مجبورة بكونه بمنّ
أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه العصابة». المصدر: ٦١٤/١.

وفي المكاتب يشترط عليه مولاه أن لا يتزوَّج إلّا بإذنه: «الثاني القريب من الصحيح؛
لأنّ أخبار ضعف بعض روايته برواية ابن محبوب». المصدر: ٢٣٥/٢.

وفي حديث: عن رجل قال لله على أن أصوم حيناً: «أبو الربيع وإن جهل كخالد بن حريز
الراوي عنه، إلّا أنّ رواية الحسن بن محبوب عنها جبرت قصورها». المصدر: ٢٥٧/٢.

(١) منتهى المقال: ٥٦/١.

(٢) راجع: رجال السيّد بحر العلوم: ٣٦٧/٢.

فالثاني والثانيتين فالأول كما ينصرح من جدنا العلامة في الإشارات وسبقه المحقق القمي في أجوبته عن الأسئلة.
والأظهر الأول لوجوه:

الأول: إن الأمر في المقام دائر بين إرادة الإسناد من الموصول أو الحديث، والظاهر الثاني؛ نظراً إلى أن التسبّع في كلماتهم يكشف عن أنهم في بيان حال أحاديث الرواة دون أسانيدها، من حيث صحتها وضعفها وكثرتها وقلتها.
فن الأول: ما في ترجمة صدقة بن بندار: «ثقة، خير، له كتاب، حسن، صحيح الحديث»^(١).

وما في محمد بن جعفر: «حسن الحفظ، صحيح الحديث»^(٢).

وما في مُنْبَه^(٣) بن عبد الله: «صحيح الحديث»^(٤).

ومن الثاني: ما في محمد بن خالد البرقي: «ضعيف في الحديث»^(٥).

وما في محمد بن سليمان: «ضعيف في حديثه»^(٦).

(١) رجال النجاشي: ٢٠٤ رقم ٥٤٤.

(٢) رجال النجاشي: ٣٩٤ رقم ١٠٥٣.

(٣) المنبّه: بضم الميم وفتح النون وكسر الباء المشددة. تنقيح المقال: ٢/٢١٩ رقم ٧٠٨٥.

توضيح الاشتباه: ٢٨٧ وإيضاح الاشتباه: ٣٠٢.

(٤) رجال النجاشي: ٤٢١ رقم ١١٢٩.

(٥) رجال النجاشي: ٣٣٥ رقم ٨٩٨.

(٦) المراد منه محمد بن سليمان بن زكريّا الديلمي راجع: مجمع الرجال: ٥/٢١٩.

الخلاصة: ٢٥٦ رقم ٥٥ ورجال ابن داود: ٢٧٢ رقم ٤٥٢.

- وما في موسى بن سَعْدَان^(١): «ضعيف في الحديث»^(٢).
 وما في موسى بن جعفر الكُمَيْدَانِي^(٣): «ضعيف الحديث»^(٤).
 ومن الثالث: ما في محمد بن إبراهيم المعروف^(٥): «صحيح العقيدة، كثير الحديث»^(٦).
 وما في محمد بن أبي بكر: «له منزلة عظيمة، كثير الحديث»^(٧).
 وما في محمد بن أحمد المعروف بابن الثلج: «ثقة، عين، كثير الحديث»^(٨).

•

- (١) سَعْدَان: بفتح السين المهلمة وسكون العين المهلمة وفتح الدال المهلمة. تنقيح المقال: ٢٢/٢ رقم ٤٧٩٨ وتوضيح الاشتباه: ٢٨٩، ١٩٨ و ١٦٩.
 (٢) رجال النجاشي: ٤٠٤ رقم ١٠٧٢.
 (٣) الكُمَيْدَانِي: بضم الكاف وفتح الميم وسكون الياء، قرية بقمّ الوافي: ٣٣/١.
 ولكن ضبطه العلامة وابن داود والساوي: «الكُمَيْدَانِي» بضم الكاف والميم وسكون النون. رجال ابن داود: ٢٨١ رقم ٥٢٤، الخلاصة: ٢٥٨ رقم ٥ وتوضيح الاشتباه: ٢٨٩
 وقال المامقاني: الكُمَيْدَانِي نسبة إلى كُمَيْدَان - بضم الكاف وفتح الميم وسكون النون وفتح الدال والألف والنون - اسم لبلدة قمّ الطيبة في أيام الفرس فلما فتحها المسلمون اختصروا، فسوّوها قمّاً. تنقيح المقال: ٢/٣١٠ رقم ٨٥٣٠.
 (٤) رجال النجاشي: ٤٠٦ رقم ١٠٧٧.
 (٥) في المصدر: المعروف بابن زينب.
 (٦) رجال النجاشي: ٣٨٣ رقم ١٠٤٣.
 (٧) رجال النجاشي: ٣٧٩ رقم ١٠٣٢.
 (٨) رجال النجاشي: ٣٨١ رقم ١٠٣٧.

ومن الرابع: ما في جابر بن عياض^(١): «ثقة، قليل الحديث»^(٢).
وما في جَهْم^(٣) بن حكيم: «ثقة، قليل الحديث»^(٤).
وما في الحسن بن موقف^(٥): «قليل الحديث»^(٦).
وغيرها من ذكر نقاوة أحاديثهم، كما في محمد بن الوليد: «نقيّ
الحديث»^(٧). ونفيها، كما في أحمد بن زاهر: «كان وجهاً بقم، وحديثه ليس
بذلك النقيّ»^(٨).
ووثاقتهم، كما في جعفر بن محمد بن سماعة: «ثقة في الحديث»^(٩).
ويعقوب بن نعيم^(١٠) وغيره^(١١).

-
- (١) كذا في المخطوط. والصحيح: جلبة بن عياض، أبو الحسن الليثي أخو أبي ضمرة.
عياض: بكسر العين المهملة وتخفيف الياء المثناة من تحت. توضيح الاشتباه: ٢٤٢ بعد
رقم ١١٥٠ و ٦٥ رقم ٢٣٦ و تنقيح المقال: ١/ ١٤٨ رقم ٩٧٧ والخلاصة: ٢٢ رقم ٣.
(٢) رجال النجاشي: ١٢٨ رقم ٣٣٠.
(٣) الجَهْم: بفتح الجيم، و سكون الهاء. الخلاصة: ٣٧ رقم ٥، إيضاح الاشتباه: ١٠١،
رقم ٦٠، ١٣٦ رقم ١٤٩ و ١٩١ رقم ٢٩٩، توضيح الاشتباه: ١٠١ قبل رقم ٤٢١ و ١١٤ رقم
٤٨٩ و تنقيح المقال: ١/ ١٩٧ رقم ١٥٨٥ و ٢٤٠ رقم ٢٠٠٢.
(٤) رجال النجاشي: ١٣٠ رقم ٣٣٣.
(٥) كذا في المخطوط بقلم المؤلف وفي المصدر: الحسن بن موقف.
(٦) رجال النجاشي: ٥٧ رقم ١٣٢.
(٧) رجال النجاشي: ٣٤٥ رقم ٩٣١.
(٨) رجال النجاشي: ٨٨ رقم ٢١٥، فيه أحمد بن أبي زاهر.
(٩) رجال النجاشي: ١١٧ رقم ٣٠٥.
(١٠) رجال النجاشي: ٤٤٩ رقم ١٢١٣.
(١١) كما في إبراهيم بن سليمان عبيد الله: «كان ثقة في الحديث». رجال النجاشي: ←

وجودة أحاديثهم، كما في سهل بن رادويه^(١): «ثقة جيد الحديث»^(٢). واختلاطهم فيها كما في إسماعيل بن علي: «كان مختلطاً في الحديث، يعرف وينكر»^(٣). وغير ذلك مما يتعلّق بالأحاديث.^(٤)

→ ١٨ رقم ٢٠ وأحمد بن أبي بشر: «ثقة في الحديث». المصدر: ١٨١/٧٥ وكذا في أحمد بن الحسن بن علي: ١٩٤/٨٠ وأحمد بن إبراهيم بن أبي رافع: ٢٠٣/٨٤ وأبو الحسن أحمد بن محمد: ٢٢٩/٩٢ وأحمد بن محمد بن أحمد: ٢٣٢/٩٣ وعبيد الله أبي زيد: ٦١٧/٢٣٢ وعلي بن سعيد: ٦٧٧/٢٥٩ وعلي بن محمد بن عبد الله: ٦٩٣/٢٦٧ وعلي بن إبراهيم بن هاشم: ٦٨٠/٢٦٠....

(١) في المصدر: زادويه. قال المامقاني: زادويه: بفتح الذال والواو سكون الياء. تنقيح المقال: ٧٥/٢ رقم ٥٣٩٥.

(٢) رجال النجاشي: ١٨٦ رقم ٤٩٢.

(٣) رجال النجاشي: ٣٢ رقم ٦٩.

(٤) روى الكليني والشيخ نقلاً في الصحيح عن زرارة: «قال: قلت له: النفساء متى تقعد تصلي؟ قال: تقعد بقدر حيضها...» وقد ضَعَفَ المحقّق بأنّ المفتي فيه مجهول، فلعلّه ممّن لا يجب اتّباع قوله. [راجع: المعتمر: ١/٢٤٥].

وعن العلامة وجماعة من المتأخّرين: متابعتة في كلامه. [راجع: منتهى المطلب: ١/١٢٠]. وقال في الذخيرة: ولقد أحسن بعض أفاضل المتأخّرين حيث قال بعد نقل كلام المحقّق وما أعجبه وما أبعدّه عن مقتضى الذوق السليم بعد فرض عدالة الراوي وصحة عقيدته، فكيف إذا انضمّ إلى ذلك جلالة قدره وعلمه وفضله، مع ما هو معلوم من عادة السلف في مثله.

وليت شعري أين وجد المحقّق لزراعة أو غيره من رواة أحاديثنا حكاية استفتاء لغير المعصوم وإثبات ما يفتيه به في عضون ما يرويه. ما هذا بموضع شكّ ولا مظنة ريبة وإلّا هي غفلة عن حقيقته الحال وقلة تدبّر في محلّ الحاجة الشديدة إلى كثرته، وقد اعتبر بمثله

وما ذكره الوالد المحقق رحمته من منع الغلبة؛ نظراً إلى إطلاق الصحة في كلامهم على الراوي، كما يقال: «ثقة صحيح» والأمر فيه دائر بين إضمار المضاف، أي: صحيح الحديث أو غيره، بأن يكون المحذوف لفظة «في الحديث» وكون الأمر من باب إطلاق الصحة على الراوي باعتبار الخبر وإطلاقها في كلامهم أيضاً على بعض أجزاء السند، كما في الإطلاق على الطريق، بالمعنى المقابل للسند، ليس على ما ينبغي.

أمّا أولاً: فلأنّ مذكره من دوران الأمر بين الوجهين غير مسلم؛ لاحتمال أن يكون المراد: صحيح العقيدة وأمثاله.

كما في محمد بن محمد: «أنّه صحيح العقيدة»^(١).

وفي محمد بن بشر: «جيد الكلام، صحيح الاعتقاد»^(٢).

وفي السكّين: «كان ثقة، عيناً، صحيح الاعتقاد»^(٣).

أو المذهب: كما في محمد بن أحمد المُفجّع: «من وجوه أهل اللغة والأدب،

→ المتأخرون فافتنوا فيه الأثر. والتحقيق أحقّ أن يتبع. (انتهى). [راجع: ذخيرة العباد:

[٧٥].

ولنا فيه كلام على البعض المذكور، والظاهر أنّ صاحب المنتقى في المنع من الاطلاع على

فتوى الرواة. (منه رحمته).

(١) رجال النجاشي: ٣٩٣ رقم ١٠٥١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٨١ رقم ١٠٣٦.

(٣) المراد: محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سُكين بن بنداد. رجال النجاشي: ٣٨٥

رقم ١٠٤٦. سُكَيْن: بضم السين المهملة وفتح الكاف و سكون الياء المثناة من تحت على وزن

زُبَيْر. إيضاح الاشتباه: ٢٩٠ رقم ٦٧٢، توضيح الاشتباه: ٢٧٥ رقم ١٣٣١، ٢٦٩ رقم ١٣٠٣

و ١٧٤ رقم ٧٨٢، الخلاصة: ٨٥ رقم ٦، رجال ابن داود: ١٠٤ رقم ٧٠٤ وتنقيح المقال:

٤١/٢ رقم ٤٩٩٦.

والحديث: صحيح المذهب، حسن الاعتقاد»^(١).

وفي محمد بن علي بن محبوب: «صحيح المذهب»^(٢).

أو السماع: كما في أحمد بن محمد بن طرخان: «ثقة، صحيح السماع»^(٣).

وأما ثانياً: فلأنّ بعد فرض دوران الأمر بين الوجهين المذكورين، فالظاهر الأول؛ للغلبة؛ بل لم أقف على خلافه في موضع، ولعلّه لما ذكرنا أنّه بعد ماذكر من الاحتمالين المذكورين في رسالته المعمولة، في تصحيح الغير، استظهر ما استظهرناه.

وأما ثالثاً: فلأنّ مذكّره من إطلاق الصّحة على بعض أجزاء السند، ففيه:

إنّه من إطلاقات متأخري الفقهاء، ولا يرتبط بالكلام في المقام.

وإذا ثبت مذكّره، فلاريب في أنّ تصحيح أخبار هؤلاء يتوقّف على اعتبار أمور ثلاثة: اعتبار الراوي عنهم، واعتبار أنفسهم، واعتبار من يروون عنه.

وبعبارة أخرى: اعتبار الحاشيتين والجماعة، وهذا على ما هو الأغلب في الأغلب من توسط الواسطة بين الجماعة والمعصوم عليه السلام، والمفروض أنّه ادّعى الإجماع على تصحيح أخبار هؤلاء، مكتفياً فيه بثبوت اعتبار الحاشية التحتانية، فيلزم منه دعوى الإجماع على صّحة أخبارهم بمجرد ماذكر من الثبوت وهو المطلوب.

الثاني: إنّه لو كان الغرض مجرد الإجماع على الصدق، لما كان وجهاً

(١) رجال النجاشي: ٣٧٤ رقم ١٠٢١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٤٩ رقم ٩٤٠.

(٣) رجال النجاشي: ٨٧ رقم ٢١٠.

للتخصيص في الدعوى بهم.

وما يقال: من منع تجاوز الاتفاق على الصدق عنهم ولو سلّمنا، فغاية ما يمكن إثباته، إنما هي اتفاق جماعة من أرباب كتب الرجال المعروفة، وأين هذا من اتفاق العصابة.

ولو سلّمنا، فغاية الأمر ثبوت متفق على صدقه في الجملة، وإن كان من أصحاب سائر الأئمة عليهم السلام أو النبي ﷺ.

وأما ثبوت، متفق على صدقه في الجملة، وإن كان من أصحاب الباقرين أو الكاظمين عليهم السلام في كلام الكشي، فدونه الكلام.

ولو سلّمنا، فثبوت متفق على صدقه من فقهاء أصحاب الأئمة المذكورين، دونه خطر القتاد، مدفوع بأنّها تدقيقات غير نافعة؛ فإنّ التتبع في أحوال الرجال يكشف عن اتفاق العصابة على وثاقة جماعة غير الجماعة من الفقهاء من أصحاب الأئمة المذكورين وغيرهم.

وأما لزوم ثبوت الاتفاق من أصحاب هؤلاء الأئمة المذكورين، فغير سديد؛ لظهور أنّه لو كان الغرض دعوى الإجماع على الصدق، لادّعى أيضاً فيمن اتفق الإجماع على صدقه وإن كان من أصحاب غيرهم؛ لظهور عدم خصوصيّة فيهم.

ولذا اكتفى بعض المحقّقين على المنع عن وجود شخص أجمع علماء الرجال، فضلاً عن العصابة على توثيقه، وها نحن نذكر جمعاً من الجماعة المذكورين اطميناناً للناظرين.

فمنهم: زكريّا بن آدم، قال النجاشي: «ثقة، جليل القدر، عظيم، وكان وجهاً

عند الرضا - عليه آلاف التحية والثناء - له كتاب^(١).

وروى الكشي بإسناده عنه: «قال: قلت للرضا - عليه آلاف التحية والثناء -: أريد الخروج عن أهل بيتي، فقد كثر السفهاء فيهم؟ فقال: لاتفعل! فإن أهل بيتك يدفع عنهم بك، كما يدفع عن أهل بغداد بأبي الحسن الكاظم عليه السلام».

وقال الرضا - عليه آلاف التحية والثناء -: «إنه المأمون على الدين والدنيا»^(٢).

ومنهم: أبان بن تغلب^(٣)، فقال في الفهرست: «ثقة، جليل القدر، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبا محمد علي بن الحسين وأبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام وروى عنهم وكانت له عندهم حظوة وقدم، وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: إجلس في مسجد المدينة، وافت الناس، فإني أحب أن يرى في شيعتي مثلك».

وقال أبو عبد الله عليه السلام لما أتاه نعيه: «أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان، وكان قارئاً فقيهاً لغويّاً»^(٤). وذكر قريب منه النجاشي^(٥). والعلامة^(٦) وعن

(١) رجال النجاشي: ١٧٤ رقم ٤٥٨.

(٢) رجال الكشي: ٥٩٤ رقم ١١١١.

(٣) تغلب: بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام وإذا نسب إليه فتح اللام. راجع: توضيح الاشتباه: ٣، تنقيح المقال: ٣/١ رقم ١٩ ورجال العلامة: ٢١ رقم ١.

(٤) الفهرست: ١٧ رقم ٥١.

(٥) رجال النجاشي: ١٠ رقم ٧.

(٦) الخلاصة: ٢١ رقم ١.

الكشّي ذكر أحاديث كثيرة في فضله وجلالته^(١).

ومنهم: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي؛ فإنّ آل أبي شعبة بيت مذكور في أصحاب الإماميّة وكان كلّهم ثقات، مرجوعاً إلى ما يقولون، وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم، وصنّف الكتاب المنسوب إليه، وعرضه على أبي عبد الله عليه السلام وصحّحه، قال عند قراءته: أترى لهؤلاء مثل هذا؟ كما صرح بما ذكر، النجاشي^(٢). وتبعه العلامة^(٣). وذكر ما يقرب إليه في الفهرست^(٤).

بل الظاهر، أنّ مرتبة المذكورين فوق مرتبة غير واحد من أصحاب الإجماع، ومن هنا أنّ المولى التقي المجلسي رحمه الله في اللوامع^(٥)، جرى على الاستعجاب في عدم عدّ الأخير من أصحاب الإجماع، ثمّ قال: إنّ الذي يخطر بالبال، أنّ الوجه فيه: أنّ أصحاب الإجماع مضافاً إلى الوثاقة، كانوا من أرباب الاجتهاد في الأخبار والجمع بين الروايات، بخلاف أمثاله؛ فإنّهم من شدّة ورعهم كانوا لا يفتنون؛ بل كان مدار أمرهم على السماع من المعصوم عليه السلام.

وعلى هذا المنوال، الحال في الفرق بين الكليني والصدوق، فإنّ الصدوق من أرباب الرواية والدراية، بخلاف الكليني، فإنّه من أرباب الرواية خاصّة

(١) رجال الكشّي: ٥٩٤ رقم ١١١١ و ١١١٢ و ٥٩٥ رقم ١١١٣ و ١١١٤.

(٢) رجال النجاشي: ٢٣٠ رقم ٦١٢.

(٣) الخلاصة: ١١٢ رقم ٢.

(٤) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٥.

(٥) اللوامع القدسيّة شرح فارسيّ لـ «من لا يحضره الفقيه» كتبه بعد شرحه العربي المسمّى بـ «روضة المتّقين»، خرج منه الطهارة والصلاة والزكاة والحجّ والزيارات إلى آخر أبواب الحقوق وفروض الجوارح في ثلاث مجلّدات فرغ منها في ١٠٦٦ وبها يتمّ نصف الفقيه، ثمّ كتب الربع الثالث من الفقيه من كتاب القضاء إلى آخر الكبائر. راجع الذريعة: ٣٦٩/١٨.

عندهم، ومن ثمّ ينقلون فتاوى الصدوق في غير مورد، بخلاف الكليني؛ مع أنّه لا خفاء عند المتتبع في أنّ الكليني أيضاً كان من أرباب الدراية والاجتهاد كما صرّح به في بداية الكافي، باختيار التخيير في تعارض الأخبار^(١).

ومع ذلك، إنّ مانقل من الأخبار إنّما هو بعد ترجيحه على غيره، ولم ينقل الأخبار المعارضة، كي يحتاج في الجمع بالكلمات الصادرة من الصدوق والشيخ. (انتهى). وكلامه لا يخلو عن النظر.

نعم، إنّ بعضهم كانوا في الدرجة القصوى من العلم والزهد والعبادة، كما حكى الكشي عن نصر^(٢): «إنّ ابن أبي عمير كان يحفظ أربعين مجلّداً»^(٣). وعن يونس: «إنّه بحر طارس بالموقف والمذهب»^(٤).

وعن الفضل^(٥): «إنّه سعى له إلى السلطان أنّه يعرف أسامي عامّة الشيعة بالعراق، فأمره السلطان أن يستمهم، فامتنع، فجرّد وعلّق بين الففارين^(٦)، وضرب مائة سوط أبلغ الضرب الألم^(٧) فكادت أن أُسمي، فسمعت نداء محمد ابن يونس يقول: يا محمد بن أبي عمير، أذكر موقفك بين يدي الله عزّ وجلّ،

(١) الكافي: ٢٠/١.

(٢) أي: نصر بن الصباح.

(٣) رجال الكشي: ٥٩٠ رقم ١١٠٣.

(٤) رجال الكشي: ٥٩٠ رقم ١١٠٤.

(٥) أي: الفضل بن شاذان.

(٦) كذا في المخطوط بقلم المؤلف وفي المطبوع: «العقاري» أي: النخلين.

(٧) الانتقال من الغائب إلى المتكلّم من تلخيصه المحلّ. في المصدر: قال الفضل: فسمعت

ابن أبي عمير يقول: لما ضُربت فبلغ الضرب مائة سوط، أبلغ الضرب الألم إليّ، فكادت أن أُسمي فسمعت نداء

فتقوّيت بقوله وصبرت»^(١).

وعنه أيضاً: «إنّه رأى أحداً يعاتب صاحبه بأنك رجل معيل، وما آمن أن تذهب عيناك بطول سجودك! وأكثر في ذلك. فقال: أكثر عليّ ويحك، لو ذهبت عين أحد من السجود، لذهبت عين ابن أبي عمير، ما ظنّك برجل سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر، فما يرفع رأسه إلّا زوال الشمس»^(٢).

وسيجيء اعتذاره في طول السجود، بطول سجود جميل بن درّاج واعتذاره فيه بطول سجود معروف^(٣).

وعن إبراهيم بن هاشم: «إنّ ابن أبي عمير كان بزازاً، فذهب ماله وافتقر وكان له على رجل عشرة آلاف درهم، فباع داراً كان له يسكنها بعشرة آلاف درهم فحمل المال إلى بابه فخرج إليه فقال: ماهذا؟ فقال: هذا مالك الذي عليّ.

قال: ورثته؟ قال: لا.

قال: وهب لك؟ قال: لا.

قال: فهل هو ثمن ضيعة بعثها؟ قال: لا.

قال: فما هو؟

قال: بعث داري التي أسكنها لأقضي ديني.

فحكى عن ذريح^(٤)، عن مولانا الصادق عليه السلام، قال: «لا يخرج عن مسقط

(١) رجال الكشي: ٥٩١ رقم ١١٠٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٩٢ رقم ١١٠٦.

(٣) أي: معروف بن خربوذ. رجال الكشي: ٢١١ رقم ٣٧٣.

(٤) في المصدر: حدّثني ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام.

رأسه بالدين، أرفعها لاجاجة لي فيها، وإني لمحتاج في وقتي هذا إلى درهم واحد وما يدخل ملكي منها درهم واحد»^(١).

واشتهر الاستدلال به لاثبات أن الدار من المستثنيات، وأما عدم تصرفه في الوجه المذكور؛ استناداً إلى الخبر المزبور، فلا يخلو عن فتور وقصور؛ فإن مقتضاه عدم جواز إلزام البيع، وأما بيعها بنفسه فلا.

نعم، إنه مقتضى الاحتياط التام ولحاظ العلة في المقام، ولذا ذكر في الجواهر أن ذلك من ابن أبي عمير لكمال ورعه وعلو همته؛ وإلا فليس مراد مولانا الصادق عليه السلام من عدم بيع الدار عدم بيع المالك برضاه واختياره لوفاء دينه؛ إذ لا ريب في جوازه؛ بل لا أجد خلافاً فيه.

ويمكن دعوى الإجماع أو الضرورة على خلافه؛ بل المراد عدم اللزوم والإجبار^(٢).

وحكي عنه^(٣): «إنه حجّ يونس بن عبد الرحمن أربعاً وخمسين حجة، واعتمر أربعاً وخمسين عمرة، وألف ألف جلد، ردّاً على المخالفين.

قال: ويقال: انتهى علم الأئمة عليهم السلام إلى أربعة نفر، أولهم: سلمان وجابر والسيّد^(٤) ويونس بن عبد الرحمن»^(٥).

وعنه: «إنه سمع الثقة، عن مولانا الرضا - عليه آلاف التحية والثناء - أن

(١) التهذيب: ١٩٨/٦ ح ٤٤١.

(٢) جواهر الكلام: ٣٣٥/٢٥.

(٣) أي: الفضل بن شاذان.

(٤) المراد منه: السيّد بن محمد الحميري الشاعر.

(٥) رجال الكشي: ٤٨٥ رقم ٩١٧.

يونس في زمانه، كسلمان في زمانه»^(١).

الثالث: إنّه لو كان المراد دعوى الإجماع على الصدق، لما عبّر بهذا التعبير، فالتعبير بهذه العبارة السمحة شاهد صدق على ما ذكرناه.

ومن هنا جرى على التفصيل من تقدّم ذكره؛ ولكن سيأتي ان شاء الله تعالى إثبات المرام على الإطلاق أيضاً.
وللقول الثاني وجوه أيضاً:

الأوّل: إنّ الظاهر أنّ المقصود: الإجماع على صحّة ماثبت صدوره عنهم بطريق صحيح، وما صدر عنهم إنّما هو إسناد الجماعة إلى من فوقهم.
نعم، لو كانت روايتهم عن المعصوم عليه السلام بلا واسطة، فيصدر عنهم الحديث؛ لكن لا كلام فيه، وأما روايتهم عنه بحذف الواسطة، فلا يشملها الإطلاق.
والحاصل: أنّ الجار والمجرور في المقام، يمانع عن حمل الموصول على الحديث.

قلت: وتوضيح الممانعة: أنّ المأخوذ في الكلام لفظة المجاوزة حقيقة، والذي تجاوز عن هؤلاء حقيقة إنّما هو الإسناد دون المسند؛ ولكنّك خير بأنّها وإن كانت للمجاوزة؛ ولكن للمجاوزة العرفيّة، دون الحقيقة التي لا يلتفت إليها إلّا بعد تعميقات من النظر.

وذلك لما نرى من صحّة استعمالها فيها؛ بل على هذا المنوال، الحال في كثير من الألفاظ؛ بل كلّها ألا ترى أنّه لا يراد من «سرت من البصرة إلى الكوفة»، الابتداء بالسير من النقطة الأولى منها، منتبهاً إلى النقطة الأخرى منها، فالممانعة غير ثابتة مع أنّ كونها للمجاوزة في المقام، محلّ الريبة لما ذكره

الفاضل الرضي رحمته الله (١): «من أن» عن» للمجاوزة، يعني لبعث شيء عن المجرور بسبب إحداث مصدر المعدّي بها، نحو: «رميت السهم عن القوس» أي: بَعُد السهم عن القوس بسبب الرمي.

وكذا: «أطعمه عن الجوع» أي: بعده عن الجوع بسبب الإطعام.
وكذا: «أدّيت الدين عن زيد» وقولهم: «رويت عنه علماً» و«أحدث عنه» مجاز كأنك نقلته عنه» (٢). (انتهى).

فن المحتمل قوياً أن يكون بمعنى «من» كما ذكره في المغني، من جملة معانيها ممثلاً له بقوله تعالى: «وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ» (٣) مستشهداً للأول بقوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا» (٤) بدليل «فَقَبِلَ مِنْ أَحَدِهَا وَلَمْ يُقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ» (٥) «رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا» (٦).

(١) المراد: محمد بن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الإسترآبادي المستوفى سنة.

٦٨٨.

قال الحرّ العاملي: كان عالماً، محققاً، مدققاً... وكان وفاته سنة ٦٨٦. أمل الآمل: ٢/٢٥٥.
قال السيّد محسن الآملي في تاريخ وفاته: وهذا التاريخ (٦٨٦) لا يصحّ لما ستعرف من أن فراغه من شرح الكافية كان سنة ٦٨٦ كما في بعض النسخ أو سنة ٦٨٨ كما في بعض آخر وفي خزانة الأدب: أن شرحه للشافية متأخّر عن شرحه للكافية... فالظاهر أن تاريخ الوفاة بذلك اشتباه بتاريخ فراغه من شرح الكافية. أعيان الشيعة: ٩/١٥١.

(٢) شرح الكافية في النحو: ٣٤١/٢.

(٣) الشورى: ٢٥.

(٤) مائده: ١٦.

(٥) المائدة: ٢٧.

(٦) البقرة: ١٢٧.

الثاني: أنّه لو كان المقصود به الحديث، فلا مجال لكون الغرض، الإجماع على صحّة الحديث باعتبار جميع أجزاء السند، كما هو ظاهر. فلا بدّ أن يكون الغرض الإجماع على صحّة الحديث باعتبار أصحاب الإجماع ومن فوقهم، أو باعتبار الأصحاب خاصّة، وليس الأوّل أولى من الثاني. وفيه: أنّه لا ريب أنّ ما ذكرناه يثبت الأوليّة، ودعوى المسانعة المذكورة ممنوعة.

الثالث: إنّ عطف التصديق على التصحيح، يدلّ دلالة قويّة على كون المقصود الإسناد، أو كون المقصود تصحيح الحديث عمّن روى عنه هؤلاء من الإمام أو الرواة بلا واسطة.

وفيه: أنّه مبنيّ على كون التصديق من باب العطف التفسيري، دون المغائر على المغائر، وهو ممنوع؛ على أنّه يمكن أن يعارض بأنّ الظاهر أنّ المراد من قوله: «ما يصحّ عن هؤلاء» صحّة الخبر.

ومن الظاهر موافقة قوله: «على التصحيح» له، فيتّجه إرادة ما ذكرناه، فينصرح منه أنّ أخبارهم معدودة من الصحاح، سواء كانت مع الواسطة أو بدونها.

الرابع: أنّه ذكر الشيخ في الفهرست، في ترجمة ابن أبي عمير: «إنّه روى عنه أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، كتب مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام»^(١).

والظاهر؛ بل من المقطوع، أنّ جميع ما فيها لم يكن أخبار معتمدة، وأيضاً

حكى فيه عن ابن بطّة: «إنّ لابن أبي عمير أربعة وتسعين كتاباً»^(١). ولا خفاء في بعد اعتبار الجميع.

وفيه: - مضافاً إلى أنّه استبعاد في غير محله، كيف لا وإنّ كتبهم لم يكن على منوال كتب أحاديث المتأخرين؛ بل كان بعضها مشتملاً على عشرة أحاديث فإزاد وأمثالها - إنّ الراوي عنه أحمد بن محمد بن عيسى، وهو من رؤساء القميين وقد اشتهر نهاية دقتهم في الرواية وتجنّبهم عن الضعفاء، حتّى أنّه أخرج البرقي عن قم لظنه روايته عنهم، فالظاهر اعتبار الأخبار المذكورة ومن البعيد في الغاية عدمه.

وللقول الثالث، اختلاف التعبير في الطبقة الأولى مع غيرها؛ فإنّه عبّر فيها بالتصديق، وفي غيرها بالتصحيح، ومن الظاهر أنّ تصديقهم لا يستلزم الحكم بصدور الرواية عن الإمام عليه السلام، دون التصحيح، فلو رويوا عن مجهول أو ضعيف لم يلزم ما ذكر في شأنهم من الحكم بالصحة.

نعم، لو أرسلوا عنه يتّجه ما ذكر، وهذا بخلاف ما لو قالوا عن رجل عنه؛ فلا يكون صحيحاً، فالتصديق لا يستلزم التصحيح مطلقاً؛ بل في الجملة بخلاف التصحيح؛ فإنّه يستلزم مطلقاً.

وفيه: أنّ الظاهر منه أنّ الطبقة الثالثة أدون من الثانية، وهي أدون من الأولى، فهي أعلى من الثانية بمرتبة، ومن الثالثة بمرتبتين.

فلو قيل: إنّ المراد من العبارة في الطبقة الأولى ما ذكر، يلزم الانعكاس، وهو مع أنّه خلاف ظاهر العبارة، خلاف ما يظهر من النظر في تراجمهم.

فالظاهر، أنّ وجه تغيير التعبير ما ذكره جدنا السيّد العلامة رحمته الله من أنّ نشر

الأحاديث لما كان في زمن الصادقين عليه السلام، وكان المذكور في الطبقة الأولى من أصحابها وكانت روايتهم غالباً عنها بلا واسطة، فيكفي الحكم بصحة الحديث، تصديقهم.

وأما المذكور في الطبقتين الأخيرتين، فعلى ما ذكره لما كان من أصحاب مولانا الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وكانت رواية الطبقة الثانية عن مولانا الباقر عليه السلام على ما ذكره مع الواسطة، والطبقة الثالثة كذلك بالنسبة إلى مولانا الصادق عليه السلام أيضاً ولم يكن الحكم بتصديقهم كافياً في الحكم بصحة الحديث، فأتى بلفظ التصحيح.

ولما تحقق رواية كل من في الطبقة الثانية عن مولانا الصادق عليه السلام من غير واسطة وكذلك الطبقة الثالثة بالنسبة إلى مولانا الكاظم والرضا عليهم السلام أتى بتصديقهم أيضاً، وأورد عليه تارة: بأن مراعاة مثل هذه التدقيقات في كلام القدماء؛ ولا سيما أهل الرجال ولا سيما الكشي غير ثابتة؛ بل الظاهر عدمه، فانظر إلى اشتغال عبارته على وجوه من التفنن والتساع.

وأخرى: بأن رواية الطبقة الأولى عن الصادقين عليهم السلام مع الواسطة وعن آبائهم الأئمة عليهم السلام كثيرة، وإن كانت قليلة بالنسبة إلى غيرها، وعلى ما أسسه عليه السلام تخرج تلك الأحاديث عن هذه القاعدة؛ لعدم دخولها في ضابطة التصديق؛ لكونها مع الواسطة، ولا في التصحيح؛ لكونهم من الطبقة الأولى ولا أظن أحداً يلتزم بهذا، على اختلاف مشاربهم.

وأظن الذي أوقعه في هذا المضيق كلام الشيخ البهائي في المشرق، حيث قال في عداد القرائن: «ومنها: وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم، كزرارة ومحمد بن مسلم والفضيل، أو على تصحيح ما يصح عنهم كصفوان بن يحيى ويونس بن عبد الرحمن وأحمد

ابن محمد بن أبي نصر»^(١).

مضافا إلى ما فيه من التكلف ومخالفة الجماعة وصحة إطلاق الصحة على رواية الثقة عن المعصوم بلا واسطة.

كما قالوا في يحيى بن عمران الحلبي: «روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، ثقة، صحيح الحديث»^(٢). ومثله في أبي الصلت الهروي^(٣). ويرد على الأول^(٤) أنَّ حاصل كلامه - كما صرح به في ذيل كلامه هذا - أنَّ التصديق فيما إذا كانت الرواية عن الأئمة عليهم السلام من غير واسطة. والتصحيح إذا كانت معها. ومن الظاهر أنَّه ليس تدقيق يبعد عن ملاحظة مثل الكشي. وعلى الثاني إنَّه لا ريب في أنَّ غالب رواية الطبقة الأولى؛ بل الأغلب بلا واسطة، ومجرّد ثبوت روايتهم معها، في ضمن روايات معدودة محصورة محققة لمصدق الكثرة، غير قادح في كلامه.

وما ذكره من المحذور غير لازم؛ لظهور أنَّ المراد أنَّ التعبير بالتصديق فيها للغلبة المذكورة، لا بواسطة انحطاط في مرتبة الطبقة، والمحذور مبني على الثاني، وأمّا المذكور في الآخر، فليس بشيء مع أنَّ ما ذكره مبني على الغالب.

(١) مشرق الشمسين: ٢٧.

(٢) رجال النجاشي: ٤٤٤ رقم ١١٩٩.

(٣) رجال النجاشي: ٢٤٥ رقم ٦٤٣. فيه: «روى عن الرضا عليه السلام، ثقة، صحيح الحديث».

(٤) أراد من الأول: الوالد المحقق ومن الثاني: صاحب المستدرک - قدس الله أَسْرَارهما -

(منه عليه السلام).

المبحث الثالث

في أنّ الإجماع المذكور هل يفيد توثيق الجماعة فقط، أو مع الوسائط، أو لا ولا.

وعلى الأول، هل يفيد العدالة بالمعنى الأخصّ أو الأعمّ، فيه وجوه:
فعن الشهيد في غاية المرام، القول بالدلالة على توثيق الجماعة والوسائط.
ولكنّه لا يخلو عن شيء؛ فإنّه قال نقلاً: - بعد أن أورد الحديث المشتمل
سنده على الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن أبي الربيع - وقد قال
الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن الحسن بن محبوب^(١).
قلت: وفي هذا توثيق ما لأبي الربيع، فإنّه كما ترى لا يوافق ما إليه يعزي.
وجرى جدّنا السيّد العلامة عليه السلام على إفادة التوثيق بالمعنى الأخصّ
في الجماعة وعدمها مطلقاً في الوسائط.
وبه صرّح بعض أجلّتنا^(٢) والسيّد السند الكاظمي في العدة نقلاً^(٣).

(١) رجال الكشي: ٥٥٦ رقم ١٠٥٠.

(٢) المراد منه هو السيّد بحر العلوم. راجع رجاله: ٣٦٧/٢.

(٣) العدة في الرجال: ١٩٩/١.

واستظهر الوالد المحقق عليه السلام القول بالدلالة على العدالة بالمعنى الأعمّ في الجماعة والوسائط.

واستدلّ جدنا المشار إليه على الأوّل: بأنّ اتفاق الأصحاب على تصحيح حديث شخص وقبوله بمحض صدوره عنه من غير تثبّت والتفات إلى من قبله، ليس إلّا من جهة شدة اعتمادهم عليه.

ومن البعيد في الغاية، شدة اعتمادهم على من كان من الفساق؛ بل الظاهر منه كونهم في أعلى مراتب الوثاقة والعدالة.

فإن قلت: المراد من الوثاقة المستفادة من الإجماع، إمّا معناه الأخصّ أي: الإماميّ العدل الضابط أو الأعمّ. وعلى التقديرين لا نسلم دلالة الإجماع عليها.

أمّا الأوّل: فلظهور أنّ جماعة منهم قد حكم في الرجال بفساد عقيدتهم، كعبدالله بن بكير^(١)، والحسن بن علي بن فضال^(٢).

فقد حكم شيخ الطائفة بفتحيتها، كما حكيه الكشي أيضاً عن العياشي^(٣)، وكذا أبان؛ فإنّه حكي الكشي^(٤)، عن ابن فضال ناووسيته^(٥) وعثمان بن

(١) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٢) الفهرست: ٤٧ رقم ١٥٣.

(٣) رجال الكشي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٤) رجال الكشي: ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

(٥) الناووسية هم القائلون بالإمامة إلى مولانا الصادق عليه السلام الواقفون عليه، وقالوا: إنّّه حيّ لن يموت، حتّى يظهر، ويظهر وهو القائم المهدي - عجل الله تعالى فرجه -.

وفي الملل والنحل: زعموا أنّ علياً عليه السلام مات وستسقى الأرض عنه، قبل يوم القيامة فيملاً

عيسى؛ فإنه حكم شيخ الطائفة بوقفه^(١)، ودلت عليه جملة من الروايات^(٢).
وأما الثاني: فلأنه لودلّ لزم توثيقهم لكلّ من ادّعى الإجماع في حقّه، وهو باطل؛ لعدم توثيقهم لأبان وعثمان.

قلت: نختار الأول، ونقول: إنّه لم يثبت اعتقاد مدّعي الإجماع فساد عقيدة من ادّعى عليه الإجماع، أمّا ابن فضال وعثمان؛ فإنه لم يحك الكشّي الإجماع فيهما^(٣)؛ بل إنّما نقله عن البعض، وأمّا ابن بكير وأبان^(٤)؛ فإنه حكى فساد مذهبهما عن الغير ولم يثبت اعتقاده به.

ولو سلّمنا، نقول: إنّ المدّعي ظهور العبارة فيما ذكر وثبوت خلافه في بعض المواضع؛ لدلالة أقوى غير مضرّ وهذا كما يقال: إنّ لفظة «ثقة» تدلّ على كون الموثّق إمامياً عدلاً، ومع ذلك كثيراً ما يوصف من فسدت عقيدته به.
وعلى الثاني: بأنّ الصحيح عند القدماء ومنهم الكشّي: عبارة عمّا ثبت صدوره عن المعصوم عليه السلام، سواء كان ذلك من جهة مخبره، أو من القرائن الخارجة.

فالمراد من «تصحيح ما يصحّ عنهم» الحكم بصحّة خبرهم، وظاهر أنّ ذلك لا يستلزم عدالة الوسائط بوجه؛ لظهور أنّه يكفي في الحكم بالصحّة أحد الوجهين المذكورين، فالحكم بالصحّة أعمّ والعام لا يدلّ على الخاصّ.

→ الأرض عدلاً. قيل: نسبوا إلى رجل يقال له ناووس، وقيل: إلى قرية تسمّى بذلك ذكره العلامة البهبهاني في التعليقات نقلاً (منه).

(١) رجال الطوسي: ٣٥٥ رقم ٢٨.

(٢) رجال الكشّي: ٥٩٧ رقم ١١١٧ والغيبة: ٦٣ ح ٦٥.

(٣) رجال الكشّي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٤) رجال الكشّي: ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

قلت: وفيه أنّ دعوى عدم ثبوت فساد عقيدة ابن بكير وأبان عنده، لما ذكر، مدخولة؛ لأنّ ظاهره الاعتماد عليه؛ بل لم يجز في كتابه في التوثيق والتضعيف إلا بالنقل عن الغير إلا نادراً، ولولا اعتماده على المنقول عنه، لما نقل عنه بهذه الكثرة وما اكتفى به في المقامين؛ بل لم يكن فائدة في النقل.

نعم، يمكن القدح في ناووسيته؛ بعدم ذكرها الشيخ والنجاشي، وروايته عن مولانا الكاظم عليه السلام ^(١)؛ بل رويته أنّ الأئمة عليهم السلام اثنا عشر، كما في الكافي: «بإسناده عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً» ^(٢).

مضافاً إلى عدّه ابن أبي عمير الثقة الجليل، من مشايخه فيما رواه الصدوق فيما عن الخصال، والأُمالي، في قوله: «حدّثنا جعفر بن محمد، عن الحسن، عن عبد الله، عن محمد بن أبي عمير، قال: حدّثني جماعة من مشايخنا منهم: أبان بن عثمان، وهشام بن سالم، ومحمد بن حمران» ^(٣).

بل ذكر المجيب في موضع آخر: إنّ في قوله «مشايخنا» وجوه من الدلالة على المدح؛ لكونه من مشايخ مثل ابن أبي عمير، وإضافته إلى ضمير المتكلّم مع الغير المستفاد كونه من الشيعة؛ بل من مشايخهم وتقديمه في الذكر على مثل هشام بن سالم الثقة الجليل القدر.

ومن هنا مال ثلّة من المتأخّرين إلى ما ذكرنا؛ بل استظهر المجيب أيضاً فيه صحّة عقيدته ووثاقته.

(١) الكافي: ٥٧/١ ح ٦.

(٢) الكافي: ٥٣٣/١ ح ١٦.

(٣) الخصال: ٢١٨/١، الأُمالي للصدوق: ٥ والبحار: ٩٣/١٨٤.

وليته أجاب عنه بما ذكرناه، كما أنَّ الظاهر عدم ثبوت وقف عثمان أيضاً؛
لما ذكرناه في موضع آخر.

مع أنَّ الانصاف أنَّ ثبوت الخلاف فيما ذكر، قادح في الظهور المزبور؛ نظراً
إلى ضعف الظهور، وظهور ثبوت خلافه فيما ذكر.

نعم، لو فرض قوّته كما لو كانت العبارة صريحة فيه، لكان لما ذكره وجه،
بخلافه في خلافه.

فالتحقيق اختيار الوجه الثاني، والجواب عن المحذور المذكور، بأنَّ العمدة
في المقام عدم توثيق النجاشي لهما^(١).

ويضعف ظهوره في ضعفها ذكر الشيخ، طريقاً إلى الأوّل مع انتهائه إلى
البرزنطي الذي ذكر في حقّه: أنّه لا يروي إلّا عن ثقة^(٢)، وكذا إلى الثاني^(٣)
ومثله النجاشي في الثاني؛ بل ذكر إليه طريقين ينتهي ثانيهما إلى أحمد بن
محمد بن عيسى الذي حاله معروف^(٤)؛ بل الظاهر أنّه المنتهى إليه في طريق
الشيخ أيضاً.

مضافاً إلى ما يقال: من أنَّ مدّعي الإجماع، ليس بناؤه على التوثيق غالباً،
فعدم توثيقه لا ينافي الوثاقة، وغيره لم يثبت عنده إجماع العصابة.

ثمّ إنّ ذكر أنّه تظهر الثمرة في معروف بن خَرْبُوذ؛ فإنّه لم يوثّق في كتب
الرجال صريحاً، وإن ذكروا له مدحاً؛ فإنّه على المختار، من دلالة الإجماع

(١) راجع: رجال النجاشي: ٢٢٢ رقم ٥٨١ و ١٣ رقم ٨.

(٢) الفهرست: ١٨ رقم ٥٢.

(٣) راجع الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

(٤) رجال النجاشي: ١٣ رقم ٨.

على الوثاقة، يكون حديثه معدوداً في الصحاح، بخلافه على غيره، فيكون حسناً.

وكذلك الحال في أبان وعثمان؛ فإنه على المختار، يعدّ حديثها موثقاً أو صحيحاً، بخلافه على غيره، فلا يكون مندرجاً تحت الأقسام الثلاثة.

قال: وأنت إذا تصفّحت كلمات المحققين المتأخرين السالكين إلى مراعات هذا الاصطلاح في الأحاديث، وجدتهم مطبقين في الحكم بأنّ حديث «معروف» وهو يشهد على ما اخترناه.

أقول: لا يخفى أنّ الثمرة غير متفرّعة على ما اختاره، كما أنّ الإطباق المذكور غير شاهد على ما ذكره.

أمّا الأوّل، فلظهور ثبوت إماميته من جهة ذكره غير واحد من أرباب الرجال، مع عدم القدح في مذهبه كالكتّبي^(١) وابن طاووس^(٢) والعلامة^(٣)؛ بل عن الفاضل الجزائري، عدّه في قسم الثقات^(٤).

ووثاقته؛ بل عدالته وصلاحه؛ من جهة ما رواه الكتّبي: «عن نصر بن الصباح الثقة، المعتمد، عن الفضل بن شاذان الثقة، الجليل، الفقيه، قال: دخلت على محمد بن أبي عمير وهو ساجد، فأطال السجود، فلما رفع رأسه ذكر له طول سجوده. فقال: كيف لو رأيت جميل بن درّاج.

ثمّ إنّ حدّثه أنّه دخل على جميل، فوجده ساجداً فأطال السجود، فلما

(١) رجال الكتّبي: ٢٠٤ رقم ٣٥٩.

(٢) التحرير للطاوسي: ٢٧٦ رقم ٤١١.

(٣) الخلاصة: ١٧٠ رقم ٢١٠.

(٤) حاوي الأقوال: ١٥٤ رقم ٦١٦.

رفع رأسه، قال له محمد بن أبي عمير: أطلت السجود، فقال له: لو رأيت معروف بن خربوذ^(١)، ولا ريب في ظهوره في الوثاقة؛ بل العدالة والصلاح. ومنه يظهر الكلام في الثاني؛ فإن إطباقهم على الأمر المذكور، ينتهض على الوجه المزبور أيضاً؛ بل الظاهر عدم اختصاص الوجه في التصحيح أو التوثيق بما ذكره.

وأما ما استدلّ به على الوجه الثاني، فأورد عليه الوالد المحقق رحمته الله بأنّ الصّحة وإن لا تستلزم عدالتهم لما ذكر؛ إلّا أنّ العمدّة في حصول الظن بالصدور، إنّما هي عدالة الراوي، ولو بالمعنى الأعمّ، فعدم دلالة العامّ على الخاصّ لا ينافي ما ذكر؛ إذ عدم الاستلزام لا ينافي الظهور، وما ادّعينا هو الظهور.

كيف والمطلقات ظاهرة في الأفراد الشائعة، مع أنّه قد يضعف الراوي في الرجال بروايته عن الضعفاء.

على أنّ حصول القرائن الموجبة للظنّ بالصدور للجماعة في كلّ مورد رووا فيه في كمال البعد، ومن ثمّ استظهر كون ركون الجماعة إلى الوسائط، بواسطة اطلاعهم على كون من فوقهم بمكان من الورع أيضاً.

قال: ولعلّ التفرقة في المقام بالدلالة على عدالة الجماعة؛ دون من فوقهم كما جرى عليه المستدلّ غير مناسبة فقد بان دلالة نقل الإجماع على عدالة الجماعة؛ بل عدالة من فوقهم على تقدير دلالاته على اعتبار الخبر؛ لكن لا دلالة فيه على كون الجماعة؛ أو من فوقهم امامياً حيث إنّ غاية الأمر الدلالة

على كون الجماعة بل ومن فوقهم في مكان عال من الورع والتقوى؛ لكن
لا ظهور للعبارة في الإمامية. (انتهى).
وهو جيد، ومع ذلك لا يخلو من النظر كما لا يخفى.

المبحث الرابع

اختلف مشارب الأصحاب في تسمية الأحاديث التي في سندها أحد الجماعة.

وقبل الخوض في المرام نقول: إنّ الجماعة بين أحوال ثلاثة:
أعني الإمامي الثقة، وهم الأكثر، وغير الإمامي المصرّح بالتوثيق، وغير الإمامي الغير المصرّح بالتوثيق.
والوسائط في الحاشيتين بين أحوال خمسة والحاصل من ضرب الثلاثة والخمسة، وضرب الحاصل في المضروب فيه المذكور يبلغ خمسة وسبعين.
ولكن لا إشكال في صور منها بالصحة، وأخرى بالضعف، وثالثة بثالث؛ كما هو ظاهر، ولا نطيل فيها.

ومورد الكلام في أربعة عشر منها، وهي ما لو كانت الحاشية التحتانية من رجال الصحيح مع الصور المذكورة للجماعة ومن فوقهم.

إذا عرفت ذلك، فنقول: إنّ يظهر من التتبع الاختلاف على أقوال:
الأول: ما جرى عليه جماعة من متأخري الأصحاب، من التسمية بالصحيح على ما عزا إليهم في الرواشح، قال: «إنّ مراسيلهم ومرافيعهم ونحوهما إلى من يستونه من غير المعروفين، معدودة عند الأصحاب من الصحّاح، من غير اكتراث منهم، لعدم صدق حدّ الصحيح عليها.

فعدّ من ذلك ما في المختلف، في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة: «إنّ حديث عبد الله بن بكير صحيح، مع أنّه فطحيّ؛ استناداً إلى الإجماع المذكور»^(١).

وما في فوائد خلاصة الرجال: «إنّ طريق الصدوق إلى أبي مريم صحيح وإن كان في طريقه أبان، وهو فطحيّ لكنّ الكشّي قال: إنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه»^(٢).

وما في شرح الإرشاد للشهيد الثاني في مسألة تكرّر الكفّارة بتكرّر الصيد في قوله في جملة كلام منه، في رواية ابن أبي عمير في الصحيح عن بعض أصحابه^(٣).

وما في المسالك في مبحث الارتداد لا تقتل المرأة بالردة لصحيحة الحسن بن محبوب عن غير واحد من أصحابنا^(٤).

قال: ونظائر ذلك في كتبهم وأقاويلهم كثيرة لا يحويها نطاق الإحصاء»^(٥). أقول: وفيه أنّ عدّ ما في المختلف مخالف للمرام؛ لأنّه قال: «ومارواه فضالة في الصحيح، عن عبد الله بن بكير وهو وإن كان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة؛ للاجماع المنقول في كلام الكشّي».

(١) مختلف الشيعة: ١/١٥٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٧٧، الفائدة الثامنة.

(٣) لم نجده على ما فحصنا في روض الجنان في شرح إرشاد الازدهان. ولم يخرج منه إلّا مجلّد في الطهارة والصلاة. راجع الذريعة: ١/٥١١، ١٩/١٠، ١٣/٧٤ و٢٧٧ ورياض العلماء: ٣٨٧/١.

(٤) المسالك: ٢/٣٥٨.

(٥) الرواشح السماوية: ٤٧، الراشحة الثالثة.

ولا دلالة فيه على إطلاق الصحة على تمام أجزاء السند، كما هو الفرض في المقام لأنهم يعبرون عن وصف السند: تارةً: بطريق الإطلاق، كما في قولهم: في الصحيح، أو في الموثق. وأخرى: بطريق الإضافة، كما في قولهم: في صحيح زرارة أو موثق سماعة.

وثالثةً: بطريق المعنعن كما في قولهم: في الصحيح، عن علي بن حديد. وما يدل على توصيف تمام أجزاء السند بالصحة، إنما هو الأولين، دون الأخير؛ بل غايته هو الصحة إلى الشخص المذكور. بل ربما أفرط بعض فجرى على التعبير المذكور ولو كان في السند جماعة من الضعفاء، وبما مرّ يظهر ضعف الاستناد بما في الشرحين. وأما عبارة العلامة في الفوائد، وإن لا تقصر عن تلك الجهة؛ إلا أن قصارى ما يشب به هو الثبوت في الطريق، وهو غير السند. فتأمل هذا! ولا يذهب عليك أن ما عزي عليه من فطحيته مما لم يقل به أحد حتى نفسه في الخلاصة؛ فإنه لو ثبت الطعن بالمذهب، لكان بالناووسية كما سبق. ونظيره ما وقع للمحقق في الاعتبار، عند الكلام في استحباب التغطية للمتخلى؛ حيث أنه حكم بوقف علي بن أسباط^(١)؛ مع أن الطعن فيه إنما هو بالفطحية كما هو صريح النجاشي؛ دون الوقف^(٢). وقد أطلنا الكلام في المقام في تحقيق حال التغطية والتفنع للمتخلى فقهاً ورجالاً في كتابنا في الفقه.

(١) الاعتبار: ١/١٣٣. فيه: علي بن أسباط واقفي.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥٢ رقم ٦٦٣.

هذا، ويمكن انتصار السيّد السند المشار إليه في دعواه بموارد أخرى من كلماتهم، مثل ما ذكره الشهيد في المسالك عند الكلام في حليّة أكل الغراب وعدمها، في قوله: «وفي طريق الرواية أبان، والأظهر أنّه كان ناووسياً إلا أنّ العصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ عنه وهذا ممّا يصحّ سنده»^(١).

وما ذكره المحقّق الخوانساري في المشارق عند الكلام في الاستنجاء: «وما رواه في الصحيح عن محمد بن النعمان، وقال في الحاشية معذوراً عن التصحيح: إنّ في طريق هذه الراية أبان، وهو ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، فلذا حكمنا عليها بالصحة»^(٢).

وما ذكره الفاضل السبزواري في الذخيرة، عند الكلام في صلاة الجمعة في حال الغيبة بعد إطلاقه الصحة على رواية: «وإنّما جعلنا هذه الرواية من الصحاح، مع أنّ في طريقها أبان بن عثمان؛ لكونه ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه»^(٣).

وما ذكره المحدث البحراني في الحقائق عند الكلام في جواز المسح على الحائل لضرورة، بعد الاستدلال برواية أبي الورد: «وهي وإن كانت ضعيفة السند بإصطلاح متأخري أصحابنا، إلا أنّها مجبورة بعمل الأصحاب واتفاقهم - إلى أن قال: - مع أنّ الراوي عنه هنا بواسطة حمّاد بن عثمان، وهو ممّن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والرواية بناء على ظاهر هذه العبارة صحيحة. ومقتضى غير الأخير، إطلاق الصحة على رواياتهم إذا

(١) المسالك: ١٩٣/٢.

(٢) مشارق الشموس: ٢٥٢.

(٣) ذخيرة المعاد: ٤٠٨، وكذا في صفحة: ٧٢، ١٢٨ و ١٤٦.

لم يكن فيها قادح من غير جهتهم خاصة»^(١).

ومن هنا ما صنعه في الذخيرة، من عدم إطلاق الصحة في غير الصورة المذكورة، كما قال عند الكلام في ارتفاع الحدث بالوضوء: «والمندوب في صحة الرواية إلى ابن بكير وهو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إشعار باعتبار الرواية»^(٢).

وفي استحباب غسل قاضي صلاة الكسوف للتارك عمداً مع استيعاب الاحتراق - بعد ما ذكر ما رواه الشيخ، عن حماد، عن حريز في الصحيح عمن أخبره -: «وهذه الرواية إرساها غير ضائرة لأنها رواية معمولة عند الأصحاب، مشهورة بينهم مع أن في صحتها إلى حماد بن عيسى، وهو ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، إشعار بحسنها والاعتماد عليها»^(٣).

ونحوها ما صنعه في غير مورد منه^(٤). فتأمل.

(١) الحدائق: ٢/٣١٠

(٢) ذخيرة المعاد: ٥.

(٣) ذخيرة المعاد: ١ سطر ٨ قريب من هذا في: ١ سطر ٣٤.

(٤) كما قال في المسح على الخفين: «وفي طريق هذه الرواية عثمان بن عيسى، وهو واقفي غير موثق به، إلا أنه قيل أنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وذكر الشيخ في العدة أن الأصحاب يعملون برواياته». ذخيرة المعاد: ١ سطر ٢٧.

وقال في موضع آخر: وفي صحة الرواية إلى فضالة الواقع في الطريق وهو ممن قيل إنه أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه إشعار ما بحسن هذه الرواية: ١ سطر ٣٧.

في حديث أن النبي أمر من توضع ثلاثاً بإعادة الوضوء: «وطعن المحقق في سنده لمكان الإرسال، ثم قال: ولو قيل مراسيل ابن أبي عمير يعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك؛ لأن

وأما الأخير، فهو وإن يدلّ على العموم، إلّا أنّي لم أقف إلى الآن بمثله عن غيره.

ومن العجيب مضايقته^(١) في غير مورد من الإطلاق في غيرها، حتّى قال في الجمع بين الأختين، ردّاً على العلامة في الاستدلال للإطلاق بالاجماع: «بأنّه خروج عن الاصطلاح؛ لضيق الخناق، والتستّر بالإعذار الواهية»^(٢).

→ في رجاله من طعن الأصحاب، فاذا أرسل احتمل أن يكون الراوي أحدهم - إلى أن قال: - اشتهر بين الأصحاب العمل بمراسيل ابن أبي عمير، وذكر الشيخ في العدة أنّه لا يروي إلّا عن الثقات، وذكر الكشي أنّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم». ذخيرة المعاد: ١ سطر ٤٠.

وفي رواية صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام عن الضوء مثنى مثنى، وبعد نقل إشكال المنتقى، قال: «فجهالة الوساطة غير ضائر في صحّة الرواية وإن كان صفوان هو ابن يحيى، فما ذكره من تحقّق الوساطة صحيح، وهو قادح في الصحّة المصطلح عليها؛ لكن صفوان، ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، والظاهر من حاله وجلالة شأنه أنّه لا يروي إلّا عن الثقات وقد نصّ على ذلك الشيخ في العدة، وهذا يعملون الأصحاب بمراسيله، وقد صرح بذلك الشهيد في الذكرى، فعلى هذا، تحقّق الوساطة غير قادح في الاعتماد على الخبر». ذخيرة المعاد: ١ سطر ٤١.

وكذا في عبد الله بن مسكان، في من نسي مسح رأسه: ٣٥/١. وفي صفوان وابن أبي عمير، في وضوء الجبيرة: ١ سطر ٣٧ و....

(١) الضمير يرجع إلى صاحب الحقائق.

(٢) الحقائق الناضرة: ٥١٩/٢٣. وقال في العقد على المهر المجهول - بعد نقل تمسك الشهيد في المسالك بمرسل ابن أبي عمير مستدلاً بأنّه لا يرسل إلّا عن ثقة -: «وتعليل العمل بمراسيل ابن أبي عمير بما ذكره، إنّما هو تخريج من المتأخّرين؛ بناءً على عملهم بهذا الاصطلاح وضيق الخناق فيه، ويعتذرون بهذه الإعذار الواهية ليتّسع لهم المجال إلى العمل بالاخبار. - إلى

ففي البين بون المشرقين.

ولقد أجاد في الذخيرة فيما سلك فيه.

الثاني: التسمية بالصحي، كما جرى عليه السيّد الداماد، قال بعد كلامه المتقدم: «والحقّ الحقيق بالاعتبار عندي، أن يفرق بين المندرج في حدّ الصحيح حقيقة وبين ما ينسحب عليه حكم الصحة، فيصطلح على تسمية الأوّل صحيحاً والثاني صحيحاً أي: منسوباً إلى الصحة ومعدوداً في حكم الصحيح.

قال: ولقد جرى ديدني واستمرّ سني في مقالاتي ومقاماتي على إثارة هذا الاصطلاح، وأنّه بذلك لحقيق»^(١).

ونهج على منهجه جدنا العلامة عليه السلام في المنهاج، فكثيراً ما يعبر عنه ما في ثاني مجلديه، وأورد عليه بأنّه خلاف الظاهر أيضاً؛ حيث إنّ حقيقة المنسوب، انتساب الموصوف إلى حقيقة المدخول، فمعنى البغداديّ رجل منسوب إلى حقيقة البغداد، لا إلى مجازه، فحقيقة الصحيّ خبر منسوب إلى حقيقة الصحة؛ فإذا عاد المحذور.

متفصّياً عنه، بأنّ استقرار الاصطلاح إنّما هو في الصحيح لا في الصحة، كما

→ أن قال -: ونحوه قولهم ... والمنقول عن ابن أبي عمير في إرساله الروايات إنّما هو حيث ذهبت كتبه لما كان في حبس الرشيد خمس سنين فقيل: إنّ أخته وضعتها في غرفة فذهبت بالمطر، وقيل: إنّها دفنتها تلك المدة حتّى ذهبت فحدث لذلك من حفظه وأرسل الأخبار لذلك، ولكنهم لضيق الخناق في اصطلاحهم واحتياجهم إلى العمل بأخباره لفقوا لأنفسهم هذا الاعتذار الشارد». الحدائق: ٤٤١/٢٤.

أنَّ الاصطلاح مستقرّ في الموثّق لا التوثيق، فالمقصود بالصحيّ هو الموصوف بالصحة المستفادة من نقل الإجماع. (انتهى)، فتأمل^(١).

الثالث: طريقة التشبيه، كما جرى عليه شارح المشيخة وتبعه العارج إلى قصوى الغاية.

قال: والتحقيق عندي في مثل هذه الأسانيد أن ينظر في أهل الإجماع ومن فوقه، فإن كان نفسه من رجال الصحة وفيمن فوقه ضعف، يسمّى بالخبر كالصحيح.

وإن كان فيمن فوقه ممدوح سيّء المذهب سَمِيَ بالقويّ كالصحيح أو موثّق كذلك، فالموثّق كالصحيح أو ممدوح إماميّ، فالحسن كالصحيح، وقس عليه ما كان نفسه سيّء المذهب مصرّحاً بالتوثيق، كابن بكير^(٢) وصنوف أحوال من فوقه.

ففي شيء من صور الخمس لا يسكت عن التشبيه، وكلّ يسمّى بما يقتضيه المجموع منه وممن فوقه.

ففي الضعيف: الخبر، وفي القويّ: القويّ، وفي الموثّق والصحيح: الموثّق،

(١) ولكن جرى على التصريح بالصحيح في باب صوم السنة من روضة المتّقين، قال: «وروى ابن مسكان في الصحيح عن إبراهيم بن المثنّى، وهو مجهول الحال ولا يضرّ بصحته؛ لأنّ الطريق إلى عبد الله بن مسكان وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه». (منه أعلى الله مقامه). راجع روضة المتّقين: ٢٤١/٣.

(٢) حكى في الوافي في تعليقات المقدّمة الثانية من المقدّمات المعنونة في أوّل الكتاب عن المحقّق في المعتبر في مقام عدم اعتبار مراسيل ابن أبي عمير: أنّه يرسل عن أربعين من أصحاب مولانا الصادق عليه السلام، فيهم المجاهيل والضعفاء، فاذا ارسل احتمل الجميع. (منه عليه السلام). راجع الوافي: ٢٤/١، الهامش الثاني.

وكذلك ما كان نفسه ممدوحاً سيئ المذهب، كأبان بن عثمان. ويسمى قوياً في أربع صور، وفي واحدة ضعيفاً.

وجرى عليها في الرياض أيضاً، كما قال عند الكلام في المبتدئة والمضطربة: «وفي رسالة يونس الطويلة، التي هي كالصحيحة؛ بل قيل: صحيحة لعدم تحقق الإرسال بمثل غير واحد؛ مضافاً إلى كون المرسل مع وثاقته بمَن أجمعت العصابة»^(١).

وقال عند الكلام في فكّ مطلق أقارب المملوك: «المرسل كالموثق بابن بكير المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه»^(٢).

بل جرى عليها ولو لم يكن الحاشية التحتانية من رجال الصحة، كما قال في اجتماع الكلايات الثلاث: «المعتبرة كالموثق بالحسن بن علي، عن عبد الله ابن المغيرة، المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه»^(٣).

وفيه أولاً: إن مقتضى ما ذكره من أنه لا يسكت عن التشبيه في شيء من صور الخمس، أنه لو كان كل من الأصحاب والحاشية الفوقانية مصرحاً بالتوثيق يسمّى بالموثق كالموثق، مع أنه لا وجه للتشبيه فيه.

وما لو كانت الحاشية المذكورة من رجال الصحة، يسمّى بالصحيح

(١) الرياض: ٣٩/١.

(٢) رياض المسائل: ٣٤٣/٢ وكذا في باب الصيد: ٢٦٩/٢. وكذا في اختلاف البائع والمشتري: «المرسل كالموثق بابن أبي نصر الثقة المجمع على ما يصحّ عنه مع أنه لم يرو إلا عن الثقة كما في العدة». الرياض: ٥١٨/١. وفي شهادة الوكيل والوصي: «المرسل كالموثق بأبان المجمع على تصحيح ما يصحّ عنه». الرياض: ٤٣٣/٢.

(٣) رياض المسائل: ٣٥٥/٢.

كالموثق، وبناء الطريقة على ترقى الفوقانيّة من درجة النازلة بقوة الإجماع، ومقتضى التشبيه المذكور خلافه.

وثانياً: ويرد على قوله وكذلك من كان نفسه ممدوحاً سيّء المذهب على حدّ ما ذكر، كما يظهر بالتأمل.

المبحث الخامس

في أنه يتأتى الإشكال في حجّة الإجماع المذكور تارةً: من جهة الإشكال في أصل تحقّقه، وأخرى: في حجّيته بعد فرض ثبوته.

أمّا الأوّل: فلأنّ المراد منه في المقام، هو المعنى اللغوي أعني الاتفاق، وهو متحقّق باتّفاق جماعة، دون المعنى المصطلح المعتبر فيه اتّفاق الكلّ، أو دخول المعصوم عليه السلام.

هذا بناءً على تسليم ما يقتضى ظاهر العبارة من تحقّقه بالمعنى المذكور، وإلاّ فيمكن القدح فيه، بناءً عليه أيضاً؛ نظراً إلى أنّ المراد إمّا الإجماع على وثاقته بالمعنى الأعمّ، أو الأخصّ، أو مجرد الاعتماد. وفي المنع عن الكلّ، مجال، لأنّ كثيراً من هؤلاء قد ضعّفه بعض علماء

الرجال كأبان^(١) وعثمان^(٢) والأسدي^(٣)؛ بل قد ضعف بعض ابن بكير في مواضع^(٤) مع أنّ النزاع المعروف في اعتبار مراسيل ابن أبي عمير يدلّ على القدح في الإجماع على اعتبار أخباره.

(١) ذكره ابن داود في القسم الثاني في رجاله: ٢٢٦ رقم ٣. وقال العلامة: فالأقرب عندي قبول روايته وإن كان فاسد المذهب. الخلاصة: ٢١ رقم ٣. وقال في المنتهى في كفارة من أتى إمرته وهي حائض: «في طريقها أبان بن عثمان وفيه قول» منتهى المطلب: ١١٦/١ وفي النفساء: «أبان بن عثمان وهو ضعيف». المصدر: ١٢٠/١ وفيما يبطل به الصلاة: «في طريقها أبان ابن عثمان فلا تعويل على روايته». المصدر: ٢٩٦/١ وفي باب المستحقين للزكاة: «وفي طريقها أبان بن عثمان وهو ضعيف» المصدر: ٥٢٣/١.

وقال المحقق في باب الاستنجاء: «وفي طريقها أبان بن عثمان وهو ضعيف». المعتبر: ١٢٥/١ وكذا في باب الاستحاضة: ٢٤٥/١ وفي باب المسحقين للزكاة: ٥٨٠/٢.

وقال فخر المحققين في قصاص الطرف: وهذه الرواية ضعيفة؛ لأنّها مرسلة وراويها أبان بن عثمان وهو ضعيف». إيضاح الفوائد: ٦٣١/٤. إل غير ذلك من أقوال العلماء.

(٢) قال العلامة في عثمان بن عيسى: والوجه عندي التوقّف فيما ينفرد به. الخلاصة: ٢٤٤ رقم ٨. وذكره ابن داود في القسم الثاني في رجاله المعدّ للمذمومين: ٢٥٨ رقم ٣١٧.

(٣) المراد منه هو يحيى بن القاسم الأسدي، ذكره العلامة في القسم الثاني في رجاله المعدّ لمن لا يعتمد على روايته، وقال بعد نقل الأقوال: والذي أراه، العمل بروايته وإن كان مذهبه فاسداً. الخلاصة: ٢٦٤ رقم ٣. وكذا ذكره ابن داود في القسم الثاني في رجاله مع ذكره القسم الأوّل أيضاً. رجال ابن داود: ٢٨٤ رقم ٥٥٢.

لا يخفى أنّ هذا بناء على عدّهما أبي بصير الحذاء متّحداً مع الأسدي، وهو غير تامّ. (٤) كما عن العلامة في المنتهى بعد ذكر حديث «المرأة رأت الدم في أوّل حيضها» قال: بأنّ روايته ضعيفة؛ فإنّ عبد الله بن بكير فطحّيّ. منتهى المطلب: ١٠٢/١. وكذا بعد ذكر حديث «الدقيق يتوضأ به» قال: هذه الرواية ضعيفة؛ إذ في طريقه ابن بكير وهو فطحّيّ. المصدر: ١٤٢/١.

أقول: والجواب أمّا عن الأوّل: فبأنّ المعتر في المقام هو الظنّ بالوثاقة، ولا ريب في أنّه إذا اتّفق الأصحاب والعصابة على قبول أخبارهم يحصل منه الظنّ بالوثاقة وهو كافٍ في المقام؛ بل قد عرفت إثبات الوثاقة بالمعنى الأعمّ في الجماعة ومن فوقهم؛ مع أنّ دعوى اعتبار اتّفاق الكلّ في إجماع المصطلح مدخولة؛ وإن يدلّ عليه بعض الحدود من الأعلام.

ولقد أجاد من قال: إنّ قد شاع إطلاق الإجماع على اتّفاق طائفة من الإماميّة كما يعرف من أدنى تتبّع لموارد الاستدلال؛ بل على هذا المنوال، الحال في اعتبار دخول المعصوم عليه السلام؛ نظراً إلى أصل فساد الطريقة الثانية وعدم اعتبار الاتّفاق في الأولى، حسبما تقرّر في محله، من القول باعتباره من باب تراكم الظنون.

وأما عن الثاني: فبأنّه لم يضعّف أحد من علماء الرجال أباناً إلّا ما يظهر من بعضهم من كونه من الناووسيّة^(١)، وهو أيضاً خلاف التحقيق كما تقدّم.

وأما عثمان، فلا قدح فيه إلّا من جهة وقفه^(٢)، وما يقتضيه خبر الجوّاري^(٣).

(١) كما في رجال الكشي: ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

(٢) كما صرّح به النجاشي بقوله: «كان شيخ الواقفة ووجهها وأحد المستبدين بمال موسى عليه السلام». رجال النجاشي: ٣٠٠ رقم ٨١٧. وقال الشيخ: «واقفي المذهب». الفهرست: ١٢٠ وفي الرجال: «واقفي» رجال الطوسي: ٣٥٥.

(٣) المراد ما رواه الكشي: «... وكان عنده مال كثير وستّ جوار فبعث إليه أبو الحسن عليه السلام فيهنّ وفي المال، وكتب إليه إنّ أبي قد مات وقد اقتسمنا ميراثه وقد صحت الأخبار بموته. واحتجّ عليه. قال: فكتب إليه: إنّ لم يكن أبوك مات فليس من ذلك شيء، وإن

ولا إضرار في الأول، بناءً على حجية الموثقات كما هو الأظهر.
وأما الثاني، ففيه، مع ما في سنده من الإشكال^(١) لا يقدح في وثاقته مع وقفه على أن الظاهر توبته كما يدلّ عليها ما رواه الكشي عن النصر^(٢).
ومن هنا ما ذكره العلامة البهبهاني رحمته الله من أننا لم نقف على أحد من فقهاءنا السابقين تأمل في روايته في موضع من المواضع^(٣)؛ بل ربّما مال إلى كونه من الإمامية.

وأما الأسدي، فقد تقدّم عدم صدور تضعيفه من أحد سوى مَن ظنّ اتحاده مع الحذّائين، وظهر ضعفه مع ثبوت وثاقته ووجاهته.
وأما نسبة التخليط فهي مقدوحة من رأسها وغير قادحة على تسليمها.
وأما ابن بكير، فقد صرّح بوثاقته في الفهرست^(٤).

→ كان قد مات على ماتمكي، فلم يأمرني بدفع شيء إليك، وقد اعتقت الجوّاري». رجال الكشي: ٥٩٨ رقم ١١٢٠.

(١) لوقوع محمد بن جمهور في سنده الذي قال النجاشي فيه: «ضعيف في الحديث، فاسد المذهب وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها». رجال النجاشي: ٣٣٧ رقم ٩٠١.
وقال ابن الغضائري: «كان ضعيفاً في الحديث، غالباً في المذهب، فاسداً في الرواية، لا يلتفت إلى حديثه، ولا يعتمد على ما يرويه». الخلاصة: ٢٥١ رقم ١٨.

(٢) رجال الكشي: ٥٩٧ رقم ١١٧.

(٣) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ٢١٩.

قد مرّ آنفاً في تعليقتنا من تصريح المحقّق والعلامة وابنه فخر المحقّقين بضعفه، فراجع: المعتمد: ١/١٢٥، ٢٤٥، ٥٨٠/٢، منتهى المطلب: ١/١١٦، ٢٩٦، ٥٢٣، وإيضاح الفوائد: ٦٣١/٤.

(٤) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

واعتمد على روايته في الخلاصة^(١) وذكر النجاشي طريقاً إليه^(٢) وعده
الكشي من فقهاءنا^(٣)، فالظاهر كما هو المشهور، القول بوثاقته.
ولقد أجاد^(٤) الفاضل السبزواري فيما قال من أنه ممن أجمعت العصابة
على تصحيح ما يصح عنه.
وظاهر الشيخ في العدة اتفاق الأصحاب على العمل بروايته^(٥)، مع توثيق
أئمة الرجال له.

والعادة تقضي بأن وقوع التوقف في تصحيح روايات المخالف والاحتياط
في الجراءة على توثيقه، والتحرز عن إكثار الرواية عنه من أكثر من الموافق،
ومع هذا فتوثيق الأصحاب له ومخالطتهم إياه ورواية أجلائهم، كابن أبي عمير
وصفوان وغيرهما، مما يدل على كمال ثقته وجلالته وضبطه^(٦). (انتهى).

(١) الخلاصة: ١٠٦ رقم ٢٤.

(٢) رجال النجاشي: ٢٢٢ رقم ٥٨١.

(٣) رجال الكشي: ٣٤٥ رقم ٦٣٩.

(٤) ذكر عند الكلام في استحباب الضوء للتجديد ونحوه ما ذكره في مباحث اللباس
نقلاً من أن ابن بكير وإن كان فطحياً؛ لكنه من الشهرة والجلالة بمكان، حتى قال الكشي: إنه
ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وأقرّوا له بالفقه، وعلى هذا المسلك سلك في
غير موضع. (راجع ذخيرة المعاد: ٢٢٦)

فما يظهر من القدح فيه عند الكلام بما لو لم يكن إمام الجمعة ممن يقتدى به ...، ليس ينبغي.
(منه أعلى الله مقامه) (راجع ذخيرة المعاد: ٣١٨).

(٥) عدة الرجال: ٣٨١/١.

(٦) ذخيرة المعاد: ١ سطر ٥. وكذا قال في صلاة المبطلون: «وهذه الطرق أيضاً معتبرة
جداً؛ لأن ابن بكير وإن كان فطحياً؛ لكنه من أجلاء الثقات، ممن أجمعت العصابة على
تصحيح ما يصح عنهم». المصدر: ١ سطر ٣٩

ولكن فيه كلام غير خفي.

نعم، ربّما يشكل ذلك بما وقع منه في طلاق العدة، فقد روى في الكافي والتهذيب: «عن رفاعه، عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن رجل طلق امرأته، حتّى بانّت منه وانقضت عدّتها، ثمّ تزوّجت زوجاً فطلقها أيضاً، ثمّ تزوّجت زوجها الأوّل، أيهدم ذلك الطلاق الأوّل؟ قال: نعم.

قال ابن سماعة: وكان ابن بكير يقول: المطلقة إذا طلقها زوجها ثمّ تركها حتّى تبين، ثمّ تزوّجها، فإنّما هي عنده على طلاق مستأنف. قال ابن سماعة: وذكر الحسين بن هاشم، أنّه سأل ابن بكير عنها، فأجابته بهذا الجواب.

فقال له: سمعت في هذا شيئاً؟

فقال: لا! هذا ممّا رزق الله من الرأي.

قال ابن سماعة: وليس نأخذ بقول ابن بكير، فإنّ الرواية: إذا كان بينها زوج^(١).

وقريب منها في الرواية الأخرى^(٢) وأشدّ منها ما في الثالثة^(٣) فينصرح

(١) الكافي: ٧٧/٦ ح ٣، التهذيب: ٣٠/٨ ح ٨٨، والاستبصار: ٢٧١/٣ ح ٩٦٣.

(٢) الكافي: ٧٨/٦ ح ٤، التهذيب: ٣٠/٨ ح ٨٩، والاستبصار: ٢٧١/٣ ح ٩٦٤.

(٣) التهذيب: ٣٥/٨ ح ١٠٧، والاستبصار: ٢٧٩/٣ ح ٩٨٢ فيه: «عن عبد الله بن بكير، عن زرارة بن أعين قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الطلاق الذي يحبه الله تعالى، والذي يطلق الفقيه، وهو: العدل بين المرأة والرجل أن يطلقها في استقبال الطهر، بشهادة شاهدين وإرادة من القلب، ثمّ يتركها حتّى تمضي ثلاثة قروء، فإذا رأت الدم في أوّل قطرة من الثالثة، وهي

منها وقوع أكاذيب منه فأين هو من الوثاقة.

ومن هنا قال شيخ الطائفة قادحاً في الرواية بعد ما ذكر في الروايات من الاضطراب: «إنَّ من هذه صورته، يجوز أن يكون أسند ذلك إلى زرارة؛ نصرة لمذهبه الذي كان أفتى به، وأتَّه لما رأى أنَّ أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه، أسنده إلى من رواه عن مولانا أبي جعفر عليه السلام، وليس ابن بكير معصوماً، لا يجوز عليه هذا؛ بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحقِّ إلى اعتقاده مذهب الفطحيَّة ما هو معروف من مذهبه، والغلط في ذلك أعظم من الغلط في إسناد فتيا يعتقد صحَّتها؛ لشبهة دخلت عليه إلى بعض أصحاب الأئمَّة عليهم السلام» ^(١). (انتهى)

ولكن لا يخفى ما في كلامه من الكلام!! هذا، ويمكن التفضي عنه: بأنَّ غاية الأمر وقوع التعارض بينه وبين ما يدلُّ على وثاقته من الأمارات الرجاليَّة وغيرها، من تصريح الشيخ بها، وسكوت النجاشي عن ضعفه؛ بناء على دلالة سكوته عنه على الوثاقة، كما عليه بعض، ورواية الأجلَّاء عنه، واشتهار عدِّ حديثه من الموثقات وغيرها ممَّا تقدَّم، ولا ريب في رجحان تلك الأمارات.

وأما كلام الشيخ، فالانصاف أنَّه لا يظهر منه أزيد من احتمال أنَّه نسب ما اعتقده من صحَّة فتواه إلى زرارة، نصرة لمذهبه، وهو مجرد احتمال لا يدلُّ على القطع بالقدح؛ بل ربَّما يظهر من السياق وثاقته عنده؛ فإنَّه لو لا ثبوت

→ آخر القروء؛ لأنَّ الإقراء هي الاطهار فقد بانَّت منه، وهي أملك بنفسها، فإن شاءت تزوجته وحلَّت له، فإن فعل هذا بها مائة مرَّة، هدم ما قبله وحلَّت للأزواج، فإن راجعها قبل أن تملك نفسها ثمَّ طلقها ثلاث مرَّات، يراجعها ويطلقها، لم تحلَّ له إلاَّ بزواج.

وثاقته لأجاب بجهالة حاله، أو ضعفه؛ مستريحاً عن التطويل بهذه المثابة.
نعم، إنه لا يخلو عن قدح فيه؛ ولكنّ الأصحاب بين مفرط ومفرّط، فجرى
في المسالك على الاستعجاب منه: «من أنّه مع هذا القدح العظيم فيه، قال
في كتاب الرجال: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه»^(١).
وقريب منه، ما صنعه في الروضة^(٢).
وكلامه بكلا طرفيه محلّ الكلام.
أمّا الأوّل: فلما تقدّم.

أمّا الثاني: فلأنّ دعوى الإجماع، إنّما وقعت من الكشّي في كتابه المسمّى
بمعرفة الرجال^(٣)، وغاية الأمر أنّه اختصره مسميّاً له بـ «اختيار الرجال» وهذا
هو الموجود في هذه الأعصار وغيرها، كما سبق تحقيق المقال. ومن هنا
إطباق الأصحاب على استنادها إليه.

وذكر في الرواشح: «إنّ مقتضى كلامه، تجويز إسناده إلى زرارة نصرة
لمذهبه؛ لشبهة دخلت عليه، فزيّنت له رأيه، وروّجته عليه، فتأكّد في ذلك ظنّه
إلى حيث قد ظنّ استناده فيه إلى زرارة، فسوّغ ذلك الاستناد، وهذا كثيراً ما
يقع للانسان فيما يعتقدده ويراه ويحبّه ويهواه؛ إذ «حبّك للشيء يعمي ويصمّ»
لاتجويز وقوع ذلك منه على سبيل الاختلاق»^(٤). وبني على هذا عدم
مصادمة هذا التجويز، مع نقل الإجماع؛ ولكن فيه ما فيه.

(١) المسالك: ١٦/٢.

(٢) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٣) رجال الكشّي: ٢٧٥ رقم ٧٠٥.

(٤) الرواشح السماويّة: ٥٤، الراشحة السابعة.

وربما ذكر في الرياض: «إنّ ما وقع من ابن بكير ليس قدحاً فيه ولا منافياً لدعوى الإجماع؛ استناداً إلى احتمال رؤية المصلحة في ذلك، لتشديد مارآه وصحّحه بأدلة، هي مستند عنده وحجة شرعية، بعد أن رأى أنّ قدماء الرواة وأصحابه لا يقبلون منه ذلك بالمرّة لنسبة ذلك إلى رأيه، فالتجأ إلى اختراع تلك النسبة إلى زرارة؛ إعلاءً لمذهبه، ويكون ذلك عنده كذباً لمصلحة. قال: ولعلّ مثل ذلك عنده لا ينافي العدالة»^(١).

وهو أمتن من سابقه إلّا أنّه لا يخلو عن النظر أيضاً.

وأما عن الثالث: فبأنّ النزاع فيه إنّما نشأ من متأخري أصحاب من الفقهاء والأصوليين، كالشهيد ونجمله والمحقّق الأردبيلي وتلميذه والعلامة الخوانساري وولده.

والظاهر إطباق القدماء على مراسيله كما ذكر النجاشي: «إنّ أصحابنا يسكنون إلى مراسيله»^(٢). وعن الذكرى: «إنّ الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله»^(٣). واستند المانعون إلى أمور لا إضرار فيها بالاجماع المذكور كما لا يخفى على من لاحظها.

وأما الثاني^(٤): فلأنّ الإجماع الذي ثبت حجّيته هو الكاشف عن قول المعصوم عليه السلام، ومن الظاهر انتفاؤه في المقام، فلا وجه للحجّية.

(١) الرياض: ١٧٧/٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣٢٦ رقم ٨٨٧.

(٣) الذكرى: ٤.

(٤) عطف على قوله في أوّل المبحث الخامس: يتأقّ الإشكال في حجّية الإجماع المذكور، تارة: من جهة الإشكال في أصل تحقّقه، وأخرى: في حجّيته بعد فرض ثبوته. أمّا الأوّل: فلأنّ المراد منه في المقام....

والجواب: إنَّ حجَّته على التحقيق إنّما هو لكونه في نفسه موجباً للعلم من باب تراكم الظنون، أو للظنِّ به على وجه.

وحينئذ فلو ادَّعى في المقام، العلم بوثاقة الجماعة، فلا مرية؛ وإلاّ فلا ريب في حصول الظنِّ منه، وهو حجّة في الرجال، ولو على القول بحجّة الظنون الخاصّة؛ لوجهين:

أحدهما: إطباق الأصحاب عليه ظاهراً كما قال بعض الفحول: الظاهر من القائلين بلزوم الاقتصار على الظنون الخاصّة في نفس الأحكام الشرعيّة، جواز الاعتماد على كلّ ظنٍّ في اللغات، ولم أجد أحداً ادَّعى لزوم الاقتصار عليها في اللغات وكذا في الرجال.

وثانيهما: دليل الانسداد الذي لا يحيص عنه في المقام ولا مناص. وأجاب عنه جدُّنا السيّد العلامة رحمته «بأنّ مدلول الإجماع بالدلالة الالتزاميّة، كونهم في أعلى درجات الوثاقة؛ فكما يكتفي بنقل عدل عن النجاشي مثلاً توثيق راوٍ في توثيقه، فليكتف بذلك بنقل الكشي؛ بل هنا أولى؛ لنقله ذلك عن كلّ الأصحاب؛ بل يحتمل القبول هنا ولو على القول بعدم جواز الاجتزاء في التذكية بقول المذكي الواحد، كما يظهر وجهه للمتأمل.

مضافاً إلى أنّه يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من الكشي اعترافه بذلك، فيكون هو من المذكين لهم أيضاً». (انتهى).

وهو جيّد إلاّ أنّ ما ذكره من احتمال القبول ولو على القول المذكور، لا يخلو من القصور.

الباب الثاني

في نقد الطرق والمشيخة

وينبغي قبل الخوض في المرام، تمهيد مقدمات.
الأولى: إنه قد اختلف طريقة المشايخ الثلاثة في الكتب الأربعة، في ذكر الأخبار سنداً؛ فإن ثقة الإسلام يلتزم بذكر الوسطة غالباً، وفي حكمه ما يقع منه ما يعبر عنه في كلام أهل الدراية بالتعليق.
وهو أنه كثيراً ما يعلق بعض السند على ما تقدّم عليه، فيكتفي بذكر البعض حواله على ذكر البعض الآخر في السند السابق.
وذلك: كما قال في باب الشكر: «على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام...»^(١).
فقال: «ابن أبي عمير، عن الحسن بن عطية، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام...»^(٢).

(١) الكافي: ٩٦/٢ ح ١٦.

(٢) الكافي: ٩٧/٢ ح ١٧.

ونحوه ما ذكر أيضاً - بعد ذكر أخبار - : «علي، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله صاحب السابري»^(١).

الى أن قال: «ابن أبي عمير، عن ابن رثاب، عن إسماعيل بن الفضيل»^(٢).

الى أن قال أيضاً: «ابن أبي عمير، عن حفص البخثري»^(٣).

الى غير ذلك مما يقع له أمثاله كثيراً؛ فإنه قد اكتفى في السند الثاني في الأول، وفي السندين الثانيين في الثاني، بذكر البعض؛ حوالة على ذكر البعض الآخر في السند السابق.

ومن المعلوم أنه في حكم الإسناد، كما صرح به جماعة كصاحب المنتقى^(٤) والمولى التقي المجلسي، والسيد السند الجزائري، بل نقله الأول عن طريقة القدماء.

وأما ما ربما يتوهم من أنه من باب الإرسال، فضعيف جداً؛ حيث إن التعليق المذكور إنما يتفق في كلامه في صورة اتحاد المبدؤ به في السند اللاحق، مع المذكور في السند السابق دون غيرها، ولو كان من باب الإرسال، لاتفق في صورة المغايرة أيضاً.

مضافاً إلى ما ستعرف، وظهر مما ذكر ضعف ما صنعه في التهذيب، في القرب بباب الجزية: «فذكر محمد بن يعقوب، مرسلًا عن يونس بن عبد الرحمن، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير»^(٥).

(١) الكافي: ٢/٩٨ ح ٢٧.

(٢) الكافي: ٢/٩٩ ح ٢٨.

(٣) الكافي: ١/٤٨ ح ١.

(٤) منتقى الجمان: ١/٢٣، الفائدة الثالثة.

(٥) التهذيب: ٤/١١١ ح ٣٢٥.

فإن الرواية في الكافي من باب التعليق، والرواية عن يونس، بتوسط علي ابن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرار. فنسبة الإرسال عجبية؛ بل الظاهر أنه قد جرى على هذا المنوال في غير مورد.

ولقد أجاد في الوسائل في الالتفات إلى تعليق المقام^(١).

وقد تخلف نادراً عن الالتزام المذكور بقسميه، وأرسل الخبر كما اتفق في مواضع.

كما قال في باب الكون والمكان: «وروي أنه سئل»^(٢).

وفي باب الاستراحة في السعي والركوب فيه: «معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٣).

وفي الروضة في حديث العلماء والفقهاء: «وقال العسكري عليه السلام»^(٤).

بل، ربّما صرح بالإرسال كما في أواخر كتاب العقل^(٥)، كما وقع فيه الرفع أيضاً^(٦).

وأما شيخنا الصدوق، فقد اختلف أنحاء ذكره.

(١) وسائل الشيعة: ٣٢/٩ ح ١١٤٥١. فيه: «وعن علي، عن أبيه، عن إسماعيل بن مرار، عن يونس، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام».

(٢) الكافي: ٩٠/١ ح ٥.

(٣) الكافي: ٤٣٧/٤ ح ٢.

(٤) الكافي: ٣٢٧/٨ ح ٥٠٥.

(٥) الكافي: ٢٥/١ ح ٢٣. وكذا في: ٥٩/١ ح ٢٢، ١٢٠/١ ح ٢، ٦/٣ ح ٦، ٦/٦ ح ٤٠٦.

ح ٢ و ٢٤٢/٨ ح ٣٣٥.

(٦) وهو كثير، كما في الكافي: ١١/١ ح ٣، ١٢ ح ١١، ١٣ ح ١٢، ٢٠ ح ١٣، ٢٦ ح ٢٨.

٢٦ ح ٢٩ و....

فتارةً: ينقل الحديث بصورة الفتوى^(١)، وأخرى: نسبه إلى النبي، أو أحد من الأئمة - صلوات الله تعالى عليهم -^(٢).
وثالثةً: قال: روي عن النبي^(٣) أو أحد من الأئمة صلوات الله تعالى عليهم^(٤).
ورابعةً: ذكر الراوي عن المعصوم عليه السلام^(٥).
 وخامسةً: ذكر الراوي عن الراوي^(٦).
وسادسةً: ذكر أشخاصاً منهم، ثلاثة^(٧) أو أربعة^(٨)؛ بل ثمانية كما في باب

(١) الكافي: ١٢/١ ذيل حديث ١٧، ١٦/١ ذيل حديث ٢٢ و....
(٢) الفقيه: ١٢/١ بقوله كان النبي ﷺ إذا توضأ أخذ عنه الناس ما يسقط من وضوئه.
و ١٢٢/١ ح ٢٧٩: وكان النبي ﷺ والحسين بن علي وأبو جعفر محمد بن علي عليه السلام يختصمون بالكتف.

(٣) الفقيه: ٥٢٤/١ ح ١٤٨٩، ٢٢٠/٢ ح ٢٢٣٠ و....
(٤) في الحديث الأول والثاني والثالث من المجلد الأول: بقوله: قال الصادق عليه السلام وفي: ٣١٧/٢ ح ٢٥٥٧: روي عن الأئمة عليهم السلام أنهم قالوا من حجّ بمال حرام نودي عند التلبية لا ليّك عبدي ولا سعديك. وموارد كثيرة.

(٥) الحديث الرابع والسادس والثامن من المجلد الأول بقوله: سأل هشام بن سالم أبا عبد الله عليه السلام، وسأل علي بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليه السلام، وسأل عمّار الساباطي، أبا عبد الله عليه السلام و....

(٦) الفقيه: ٣٤٤/١ ح ١٠٠٣: روى حريز، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام ... ٣٤٥/١ ح ١٠٠٦: روى العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام و....

(٧) كما في الفقيه: ١١٢/١ ح ٢٣٢، بقوله: روى يحيى بن سعد الأهوازي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن حمران، قال: قال الصادق عليه السلام ...

(٨) كما في الفقيه: ١٢٣/٤ ح ٥٢٥٥: ما رواه الحسين بن سعيد، عن فضالة، عن أبان، عن

الفترة من أبواب الصوم^(١)، وهو في غاية الندرة كما ذكر في ذيل عنوان نكت حجّ الأنبياء - صلوات الله تعالى عليهم - مبتدئاً من بعض مشايخه إلى المعصوم^(٢).

وفيما حذف الوساطة ذكرها في آخر الكتاب، قائلاً: وما رويته عن فلان فقد رويته عن فلان.

ولهذا قد قرّب الوسائط المحذوفين المعبر عنهم بالطرق والمشيخة إلى أربعمئة، وهم الغرض في مورد البحث من لزوم نقدهم في اعتبار الأخبار وعدمه.

وربّما وقع إخلال منه بذكرهم، ومنه: إخلاله بذكره الطريق إلى هشام

→ زرارة.

وخمسة كما في المصدر: ١/٣٣٣ ح ٩٧٩: روى أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن حريز، عن مرازم، عن أبي عبد الله عليه السلام....

(١) الفقيه: ١٨٢/٢ ح ٢٠٨٢. فيه: روى محمد بن مسعود العياشي، قال حدثنا محمد نصير، قال حدثنا سهل بن زياد، قال حدثني منصور بن العباس، قال حدثنا إسماعيل بن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام....

(٢) الفقيه: ٢٣٨/٢ ح ٢٢٩٢. فيه: روى محمد بن أحمد السناني وعلي بن أحمد بن موسى الدقاق، قالوا: حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، قال حدثنا بكر بن عبد الله ابن حبيب، قال حدثنا تميم بن بهلول، عن أبيه، عن أبي الحسن العبدى، عن سليمان بن مهران، قال قلت لأبي جعفر عليه السلام....

وروى أيضاً بتسع وسائط كما في باب ما يقبل من الدعاوى بغير بيّنة: ١٠٦/٣ ح ٣٤٢٦: في رواية محمد بن بحر الشيبان، عن أحمد بن الحرث، قال حدثنا أبو أيوب الكوفي، قال: حدثنا إسحاق بن وهب العلاف، قال حدثنا أبو عاصم النبال، عن ابن جريج، عن الضحّاك، عن ابن عباس، قال خرج رسول الله ﷺ.

المثنى، كما روى عنه في باب البدء بمكة والختم بالمدينة^(١).
وكذا إلى شريف بن سابق التفليسي^(٢) وعلي بن إسماعيل الميثمي^(٣)
وعبد الله بن هلال^(٤) وبريد بن معاوية^(٥) وأبي يحيى بن سعيد^(٦).
بل المنصرح من المولى التقي، النقاد كثرت؛ فإنه ضبط من لم يذكر الطريق
اليهم فارتقاهم إلى ما يقرب إلى مائة وعشرين.
قال: وأخبارهم يزيد على ثلثائة، والكلّ محسوب من المراسيل عند
الأصحاب؛ لكنّا بينّا أسانيدها، إمّا من الكافي، أو من كتب الحسين بن سعيد،
وربّما اتفق العكس.
فذكر الطريق مع عدم الرواية؛ بل عن المولى المشار اليه: أن من صنع
الصدوق فيه هذه الصنعة تقرب إلى العشرة.

-
- (١) الفقيه: ٥٥٨/٢ ح ٣١٣٨. فيه: «روى هشام بن المثنى عن سدير عن أبي جعفر^(عليه السلام)»
ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة.
(٢) الفقيه: ١٦٢/٣ ح ٣٥٩٤ و ١٩٣/٣ ذيل ح ٣٧٢٤.
(٣) الفقيه: ٢١/٤ ح ٤٩٨٤.
(٤) الظاهر أنّه من سهو قلمه الشريف لأنّ الصدوق لم يرو عنه بلا واسطة؛ بل الصحيح:
محمد بن عبد الله بن هلال، كما في الفقيه: ٥٠/٤ ح ٥٠٧٠، بقوله: روى محمد بن عبد الله بن
هلال عن عتبة بن خالد عن أبي عبد الله^(عليه السلام). وكذا في ٦٩/٤ ح ٥١٢٧ ولم يذكر طريقه إليه في
المشيخة.
(٥) كما في الفقيه: ٢١٦/١ ح ٦٤٩، ٤٩٨، ١٤٢٩، ٥٤٨ ح ١٥٢٧ و ٣٩٧/٣ ح ٤٣٩٧.
ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة، ولكن ذكر في تدبير المملوك، ١٢٣/٣ ح ٣٤٦٧؛ وروى ابن
محبوب، عن علي بن رثاب، عن بريد بن معاوية ...، وذكر طريقه إلى الحسن بن محبوب في
المشيخة.
(٦) الفقيه: ١١٢/١ ح ٢٣٢.

وربما عزا الوالد المحقق رحمته إلى السيد الداماد أن مقتضى كلامه في حاشية الاستبصار أن الصدوق في الفقيه ذكر طريقه إلى محمد بن القاسم بن الفضيل ولم يرو عنه، ومن هذا أن محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح الكناني، وأكثر الصدوق في الرواية عنه، هو محمد بن القاسم بن الفضيل. أقول: إنه ذكر السيد المشار إليه في الموضع المذكور، أنه كلما كان في الإسناد: محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، فالمعنى: محمد بن الفضيل بن يسار، على ما حققناه في غير موضع، وذلك مما استفدته من الصدوق في الفقيه.

والظاهر، أن وجه الاستفادة أن الصدوق قد أكثر في الرواية عن محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني، وذكر في المشيخة طريقه إلى محمد بن القاسم بن فضيل البصري. (١)

ولم يذكر في المشيخة طريقه إلى محمد بن الفضيل، ومحمد بن القاسم بن فضيل هو النهدي، وجدّه فضيل بن يسار، وهو ثقة.

فالظاهر أن محمد بن الفضيل المتكرر في الأسانيد، هو محمد بن القاسم المذكور في المشيخة، وإنما أسقط القاسم من باب الاختصار.

وأنت خير بأن مقتضى كلامه أن المراد بمحمد بن الفضيل المشترك، هو سبط «يسار» لا «غزوان» ولا «كثير»، بشهادة كلام الصدوق في المشيخة من ذكر طريقه اليه، وإلا لزم عدم ذكر الطريق، فهو على خلاف ما عزا إليه أدل؛ فلا مجال لما أورد عليه من ثبوت روايته عنه.

كما أنه ذكر في الفقيه، في باب الفطرة، كتب محمد القاسم بن الفضيل

البصري إلى أبي الحسن الرضا - عليه آلاف التحية والثناء -^(١)، ونحوه أيضاً في الباب المذكور^(٢).

وربما اتفق فيه مجرد ذكر المذكور من دون ذكر طريق.

كما قال في طريق خمس وسبعين ومائتين: «وما رويته عن محمد بن القاسم، فقد رويته عنه»^(٣).

كما نبه عليه الفاضل الإسترابادي^(٤)، وتبعه الناقد^(٥).

والظاهر أنه محمد بن القاسم المفسر الإسترابادي، وقد تكثر رواية الصدوق عنه في معاني الأخبار بلا واسطة، كما قال في باب معاني الحروف المقطعة: «حدّثنا محمد بن القاسم الإسترابادي المعروف بأبي الحسن الجرجاني المفسر - رضي الله عنه -»^(٦).

وفي باب معنى الموازين: «حدّثنا محمد بن القاسم الإسترابادي المفسر»^(٧). وفي باب معنى الزهد في الدنيا: «حدّثنا محمد بن القاسم المفسر

(١) الفقيه: ٢/١٧٧/٢٠٦٥. فيه: كتب محمد بن القاسم بن الفضيل البصري إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الوصي ...

(٢) الفقيه: ٢/١٨٠ ح ٢٠٧٣. فيه: كتب محمد بن القاسم بن الفضيل البصري إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن المملوك ...

(٣) الفقيه: ٤/٥٠٢، قسم المشيخة.

(٤) منهج المقال: ٤١٥.

(٥) نقد الرجال: ٤٢٣.

(٦) معاني الأخبار: ٢٤.

(٧) معاني الأخبار: ٣٣.

الجرجاني»^(١). إلى غير ذلك.

والظاهر أنه كان من مشايخه، ولم يكن بينها واسطة مطلقاً، فذكره في المشيخة من باب السهو لعدم الطريق.

طريق الشيخ في كتابه

وأما شيخ الطائفة، فقد جرى تارةً على طريقة الكليني فيما مرّ من الصور السابقة.

وأخرى: على طريقة شيخنا الصدوق عليه السلام حتى أنه ربما اقتصر على الراوي الأخير، فحذف جملة من الوسائط، وذكر بعضاً منها في آخر التهذيبين. وقد ترقى الطرق المذكورة فيها عن الأربعين، وأحال البواقي إلى الفهرست الموضوع لذكر الطرق إلى المصنّفات والأصول، وهم المقصود بالبحث في المقام أيضاً.

ومن ثمّ ربما يتردّد الحديث في كلامه، بين كونه من باب التعليق، كما هو طريقة الكليني كثيراً، وبين كونه من باب الحذف، كما هو طريقة الصدوق. ومنه ما رواه في الاستبصار في باب أكثر النفاس، حيث أنّه روى: «عن أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، عن عليّ بن الحكم، عن أبي أيّوب، عن محمد بن مسلم».

ثمّ روى: «عن عليّ بن الحكم، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن

مسلم»^(١).

والمرددة بين الأمرين، يتردد أمره بين صحة الخبر وضعفه؛ لعدم ذكر الطريق إلى علي بن الحكم. ويرجع الأول غلبة الذكر في الطريق. وقد جرى ثالثة؛ على أنحاء مختلفة ووجوه مضطربة.

منها: ما ربما روى عن الكليني، الخبر المبني على التعليق، مقدماً للمعلق على المعلق عليه، فيوهم نقل الكليني الرواية عن القدر المشترك، مع أنه لا يروي عنه.

كما روى في أنه لا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام: «عن الكليني، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير...». ثم قال: «وعنه، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي ولّاد الحنّاط»^(٢).

مع أن الكليني روى عن العدة ومن بعده، فروى عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي أيوب، عن أبي بصير^(٣).

فرواية الكليني من باب التعليق، فروايتها عن أحمد بتوسط العدة؛ ولكن الشيخ غير الترتيب، فأوهم ما أوهم من اشتباهاة متعددة كما لا يخفى. هكذا ينبغي تحقيق المقام، دون ما وقع في بداية المشرق.

(١) الاستبصار: ١/١٥٢ ح ٥٢٨ و ٥٢٩.

(٢) التهذيب: ٢/٢٨٩ ح ٨٧٦ و ٨٧٧.

(٣) الكافي: ٤/١٧٧ ح ١ و ٢.

الثانية^(١): إنَّ الكلام على ما يظهر ممَّا تقدّم، إنّما هو في الفقيه والتهذّيبين، دون الكافي؛ ولكن يطرد البحث فيه عند دقيق النظر. وذلك؛ لأنّ الظاهر؛ بل بلا إشكال أنّ بناءه على منوال غيره من المشايخ، من كثرة الاهتمام بذكر المخبرين.

ومن هنا أنّ الظاهر أنّ صدور أسانيده؛ بل وكذا بعده من المشايخ. ومن ثمّ تصحيح روايات النيسابوري عن الفضل، من جماعة؛ بل الجميع على ما ذكره بعض، مع تصريحهم بجهوليّته؛ استناداً منهم إلى عدم كونه من سلسلة الواسطة في إيصال الرواية بحيث لو لم تكونوا لم تصل الرواية إلى الراوين بخلاف سلسلة الواسطة في إجازة الرواية، وقد أصابوا في هذه الحيثيّة الإيصاليّة؛ ولكن ما حكموا بجهوليّته فقد عرفت أنّه ضعيف في الغاية.

ثمّ إنّ الكلام مبنيّ على عدم لزوم الإجازة، وأنّ الاستجازة لمجرّد الدخول في عنوان الرواية؛ فذكر الواسطة حيثنّ مستغنى عنه بلا ارتياب.

نعم، إنّ من جرى على لزوم الإجازة، كما جرى عليه الفاضل القطيني مصراً فيه في الغاية، وتبعه بعض من تأخّر، فيحكم باللزوم على الإطلاق.

وجنح إليه الحبر النحرير في خاتمة المستدرك^(٢)؛ بل استظهره من جماعة من الأعلام منهم شيخ الطائفة فيما ذكره في آخر مشيخة التهذيب، في وجه ما ذكره من الطرق المحذوفة وذكرها في المشيخة، من أن يخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل ويلحق بباب المسندات؛ مع أنّه ذكر في هذه الطرق طرقه إلى ثقة الإسلام، والمذكورين في طرقه إليه من مشايخ الإجازة.

(١) عطف على قوله في أوّل الباب: وينبغي قبل الخوض في المرام تمهيد مقدّمات: الأولى.

(٢) راجع خاتمة المستدرك: ٧٥٩، أو آخر الفائدة السادسة.

فنهـم: الشـيخ المفـيد، عـن ابن قولويه، كـما في الطـريق الأوّل، وقـريب مـنـه مـاذكـره في الطـريقين الآخـيرين.

أقول: ويـمكـن اسـتـظـهـاره مـن ثـقة الإـسـلام أـيـضاً؛ فـإنـه قـد التـزم في الكـافي في أصـولـه وفـروعه، فـيـا رـواه عـن الفضـل بن شـاذان، بـذكـر مـحمد بن إـسـمـاعـيل، وقـد تـقدّم اسـتـظـهـار أنّـه النـيسـابـوري، وأنـه مـن مـشـايخـه.

ومـن هـنا مـاجـرى غـير وـاحـد عـلى تصـحـيح مـارواه عـنه؛ نـظـراً إلـى أنّ ذكـره لمـجرّد الـاتـّصـال، وقـد تـقدّم تـفـصـيل المـقـام في ذـلك المـجال، كـما أنّـه يـمكـن اسـتـظـهـاره مـن رـئيس المـحدّثـين، الشـيخ الصـدوق أـيـضاً؛ فـإنـه قـد التـزم في ذـكر الطـرق والأسـانيد بـذكـر المـشـايخ، كـوالـده وابـن الـولـيد وغـيرـهـما مـن المـشـايخ الأـجـلّة؛ بـل هـو الظـاهـر مـن غـير وـاحـد مـن القـدماء؛ ولـكـن الـوجـه فـيـه غـير مـعـلوم. ومـن العـجـيب مـا اسـتـدلّ عـليه في المـسـتـدرـك، بـما رـواه في الكـافي: «بـاسـنـاده عـن أـحمـد بن عـمر، قـال: قـلت لـأبـي الحـسـن الرضا - عـليه آـلاف التـحـيّة والثـناء -: الرـجـل مـن أصـحابنا يعـطـيـني الكـتاب ولا يـقـول أروـه عـنّي، يـجـوز لـي أن أروـيه عـنه؟

قال: فقـال: إذـا علـمت أنّ الكـتاب لـه، فارواه عـنه»^(١).

قال: وظـاهـره مـعـهـوديّة المـحـاجة إلـى الرـوايـة، وقـرّره عـلى ذـلك، وإنّـما سـؤالـه عـن كـفايـة المـناوـلة الـتي هـي أـحـد أقـسام التـحـمّل، فأجابه بالكفاية مع العلم بكون الكتاب له ومن مروياته^(٢).

فإنّ اسـتـظـهـار مـعـهـوديّة المـحـاجة، ثمّ التـقـرير عـليه غـريـب؛ فإنّ الظـاهـر الـذي

(١) الكافي: ٥٢/١ ح ٦.

(٢) خاتمة المستدرک: ٣٨١.

لا ينبغي أن يستريب فيه أنّ مورد السؤال إنّما هو الاستفسار عن الحاجة إلى الاذن في الرواية، ونصّ الجواب على عدم الحاجة مع العلم، فهو صريح في الخلاف بلا ريب، وحمله على المناولة أبعد شيء بلا مرية.

وربّما استند الفاضل القطيفي بأنّ المجاز له يصير بالاجازة راوياً متّصل الاسناد بخلافه بدونها، وإن صحّ إسناد الكتاب مثلاً إلى المصنّف؛ لكن صحّة الاسناد لا يلزم أن يكون راوياً - إلى أن قال : - فهو حينئذٍ ممّن لم تنقل به الرواية عن أهل البيت عليهم السلام فلا يجوز له العمل بما لم ير ولم يرو له.

فالمتموّه بعد هذا، هو الرادّ على دين الله والعامل بغير سبيل الله ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين.

وأنت خبير بما فيه، مع ما فيه من الإطالة والإصرار.

فإنّ ملخصه عدم صدق الرواية على أحد إلّا بعد الإجازة، وهو خلاف اللغة والعرف؛ بل الشرع كما مرّ في الخبر واشتهر بين المتأخّرين أنّه من باب التيمّن والتبرّك في الدخول في سلسلة الرواية وعنوان الراوي ^(١).

واستشكل فيه، بأنّ الظاهر للمتتبّع أنّ الأصحاب كانوا في غاية المبالغة في المواظبة عليها، كما حكى عن أحمد بن محمد بن عيسى، أنّه مع كونه من مشايخ القمّيين وفقهائهم ورؤسائهم، حيث أنّه كان يلقي السلطان، غير مدافع، وشدّ الرحال من قم إلى كوفة إلى بعض، استجازة لبعض الكتب.

بل عن الشهيد أنّه قد رأى خطوط جماعة من فضلائنا بالاجازة لأبنائهم عند ولادتهم مع تاريخ ولادتهم ^(٢).

(١) راجع خاتمة المستدرک: ٣٧٥.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٢٧١.

بل ذكر السيّد الجليل ابن طاووس في كشف المحجّة في إجازته لابنه من الإجازة لاختوته وأخواته أيضاً.

بل قال: وإن جاز الإذن لمن عساه يولد لي من الذكور والبنات بعد هذه الأوقات، فقد أذنت لهم أيضاً في الرواية عني.

وهذا لا يلائم العنوان المذكور الذي لا يقاوم أدنى المستحبات، مع جريان عاداتهم على إجازة الكتب الفقهيّة وغيرها من الكتب العلميّة؛ فضلاً عما جرى غير واحد من الاستجازة عن العامّة كما ذكروا في ترجمة الشهيد الأوّل، أنّه يروي مصنفاتهم عن أربعين شيخاً من علمائهم بمكّة والمدينة وغيرهما^(١).

الثالثة: إنّ الوسائط في ذكر الأخبار تارةً: من باب مشايخ الإجازة. وأخرى: من باب نقلة الرواية. ولشدة مواظبة القدماء على الإجازة، يدخلون كلّاً من السلسلتين في الأخرى.

وبناءً على عدم لزوم النقد في الأوّلين بخلافه في الآخرين، يهتم معرفتهما وامتياز كلّ منهما عن الأخرى. وكثيراً ما يقع الاشتباه ويشكل التميز.

بل عن المحقّق العاملي: إنّ قد اعيت معرفتهم على ناس كثيرين؛ حتّى أنّ المحقّق القميّ صنّف رسالة في ذلك. - إلى أن قال: - إنّ ذكر في شرح طهارة الوافي، طرقاً أربعة إلى معرفة المشايخ. (انتهى).

ولما رأى الوالد المحقّق - طاب الله تعالى ثراه وجعل الجنة مأواه - هذا المطلب في كلام المحقّق المشار إليه تصدّى لتحصيل الشرح المذكور، فلم يظفر عليه، ورأيت بعد ذلك في طيّ كلام من المستدرك نقل وجوه أربعة للتمييز.

(١) راجع: أمل الآمل: ٨٥ ونقد الرجال: ١٤٥.

والظاهر أنها هي المشار إليها فيما مرّ وهي النصّ عليه.

وقول الشيخ: وطريقي إلى ما أخذته من كلمات فلان عن فلان. وأما إذا قال: طريقي إليه فلان، فلا؛ لأنّه قد يكون من حفظه.

ورواية الشيخ عنّ يعلم أنّه لم يشاهده، فيكون أخذه من كتابه، كما قاله الشيخ في آخر التهذيبين، والعلم بأنّه ليس صاحب كتاب أصلاً كأحمد بن الوليد، وأحمد بن العطار. (انتهى).

ولا يخلو ما ذكر من تأمل، وقد ظهر لي مضافاً إلى الرجوع إلى كتب رجال الأصحاب من التصريحات، منهم في الباب، موازين للتمييز بين الأمرين.

أحدها: رواية كلّ من الشيخين عن شخص بلا واسطة فإنّ الظاهر من المقطوع أنّه من المشايخ وذلك لما ثبت من عدم روايتها وغيرهما من نحوهما الأخبار الّا بالاجارة ولزوم ذكر المشايخ في ذكر الأخبار حذواً لنقله مضافاً إلى ما يظهر من التتبّع في طرقهم وأسانيدهم من أنّ الشخص المرويّ عنه بلا واسطة من المشايخ في كلماتهم، وهذا ميزان يظهر منه شيخوخة جمع كثير من الأصحاب والوسائط.

وثانيها: توسّط شخص وما زاد في رواية الشيخين عن كتاب مشهور، فالواسطة من المشايخ وذلك لظهور أنّ الكتاب كان موجوداً عنده معتبراً لديه، فالظاهر أنّ الواسطة من المشايخ.

وذلك: كما ذكر الشيخ في مشيخة التهذيب في طرقه عن الكليني: «فما ذكرناه في هذا الكتاب، عن الكليني، فقد أخبرنا به الشيخ المفيد، عن ابن قولويه عنه»^(١).

«وأخبرنا أيضاً: الحسين بن عبيدالله عن أبي غالب، والتَّلُّعْكَبَرِي، وابن قولويه والصيمري والشيبياني كلهم عنه»^(١).

«وأخبرنا به أيضاً أحمد بن عبدون، عن أحمد بن أبي رافع وأبي الحسين عبدالكريم، عن محمد بن يعقوب، جميع مصنفاته وأحاديثه سماعاً وإجازةً»^(٢).

وثالثها: رواية المشايخ عن شخص مع الواسطة، بشرط أن يكونوا من الأشخاص المذكورين في الواسطة من الرواية عن الكتب المعروفة، ويظهر ذلك لما مرّ، فتأمل.

ورابعها: قول الشيخ في الفهرست وغيره: أخبرني فلان؛ فإنّ الظاهر أنّ المخبر من المشايخ لما تقدّم، وقد وقع ذلك في الفهرست في غاية الكثرة؛ بل قلّ عدم وقوعه في التراجم المعنونة. ومثله ما لو ذكر النجاشي مثله، وهو أيضاً مثله، كما هو على الخبر غير ستير.

الرابعة: ^(٣)إنّه ينبغي أن يعبر عن المحذوفين المبحوث عنهم في المقام بالطريق، كما عبّرنا به إيضاحاً للمرام، وفارقاً للمذكورين في طيّ ذكر الأخبار، ويعبر عنهم أيضاً بالمشيخة.

ولكن ذكر السيّد الداماد في الرواشح: «أنّ المشيخة بإسكان الشين بين الميم والياء المفتوحتين، جمع الشيخ، كالشيوخ والأشياخ والمشايخ، على

(١) التهذيب: ٢٢/١٠ (المشيخة).

(٢) التهذيب: ٢٧/١٠ (المشيخة).

(٣) عطف على قوله في أوّل الباب: وينبغي قبل الخوض في المرام تهديد مقدّمات.

الأشهر عن الأكثر».

وقال المطرزي^(١) في كتابه: المغرب والمغرب، أنها اسم جمع، والمشايخ جمعها، وأما المشيخة: بفتح الميم وكسر الشين، فاسم المكان من الشيخ والشيخوخة، كالمسيحة من السياحة. ومعناها عند أصحاب هذا الفن: المسندة، أي: محلّ ذكر الأشياء والأسانيد^(٢). (انتهى).

وفيه: إن ما يظهر منه من أن المشيخة بفتح الميم وكسر الشين، اسم مكان خاصة، ففيه صرح في القاموس بأن من جموع الشيخ: المشيخة بفتح الميم والشين^(٣) وهو الظاهر من شارحه الأديب في تاج العروس^(٤).

كما أن ما يظهر منه من أنها المصطلح عند أصحاب هذا الفن ليس على ما ينبغي؛ لعدم وقوع التصريح به من أحد فيما أعلم؛ فضلاً عن وقوع الاصطلاح؛ بل المسموع من بعض المشايخ: هو المشيخة بكسر الشين.

ومما ذكر يظهر الكلام فيما ذكر من معناه؛ بل الظاهر أن المراد به: هو الشيوخ المذكورون في هذا المقام، وذكر المشايخ غير قادح؛ لشيوع التغليب. الخامسة: إن العنوان المبحوث عنه، من العناوين الأصولية أو الرجالية؟ جزم بالأول الوالد المحقق رحمته في الرسالة المعمولة، بعد عنوانه

(١) هو ناصر بن عبد السيّد بن علي المطرزي الخوارزمي أبو الفتح الحنفي المتوفى سنة ٦١٠، له كتاب المغرب في ترتيب المغرب، اختصره من كتابه المغرب، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها فقهاء الحنفية من الغريب. راجع: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٧٦٠/٢ ومعجم المؤلفين: ٧١/١٣.

(٢) الرواشح السماوية: ٧٥، الراشحة العشرين.

(٣) القاموس المحيط: ٢٧٢/١، مادة «شيخ».

(٤) تاج العروس: ٢٨٦/٧.

في الرجال^(١)؛ نظراً إلى أن بعض الفحول^(٢)، وهو أبو العذر في الغور في هذا الغمر، عنوانه في الأصول وتبعه غير واحد ممن تأخروا.

وتعرضنا له في سوابق الأتيام في الأصول، مع أن هذا العنوان، وعنوان لزوم نقد أخبار الكتب الأربعة، أختان متراضعتان من لبن واحد، والعنوان الثاني وهو الأخت الكبرى، مسألة أصولية معروفة، فعلى منواله، الحال في هذا العنوان.

مضافاً إلى أن البحث في الرجال، إنما يكون عن الموضوعات، أعني: أحوال الرواة، وقد يبحث فيه عن الألفاظ المتعلقة بتلك الأحوال، والبحث في هذا العنوان، إنما هو عن الحكم، أعني: لزوم النقد، كما هو الحال في أخته الكبرى، فلا مجال لكون هذا العنوان من المسائل الرجالية.

أقول: ويضعف الأول: بأن المراد من البعض السيد السند، صاحب المفاتيح، ومن الظاهر أن عنوانه المسائل فيها غير شاهد على أنها من المسائل الأصولية.

كيف لا، وقد عنون فيه «قاعدة نفي الجرح»، و«أصالة التزكية» و«مسألة العدالة» ومعنى لفظة «ثقة» من الألفاظ الرجالية.

كما أنه قد عنون في البشارات، جملة من القواعد الفقهية وطائفة من الرجال، كأبي بصير، وإسحاق بن عمار، والنوفلي، والسكوني، وغيرهم.

والأمر فيها أوضح من أن يبين؛ مضافاً إلى أنه قد عنون الكلام السيد السند

(١) راجع: رسالة في لزوم نقد المشيخة لوالد المؤلف: ١١.

(٢) المراد منه هو السيد المجاهد ابن صاحب الرياض. راجع: مفاتيح الأصول: ٣٢٩.

التفرشي في النقد^(١)، ونحوه غيره.

والثاني: بأنّ التراضع من لبن واحد لا يكشف عن الاتحاد من جميع الحيثيات؛ لظهور وقوع الاختلاف في كثير من الأوقات.

والثالث: بأنّ البحث في الأصول، إنّما هو فيما يتعلّق بالدليل، وهو إمّا لفظي، أو شرعي، أو عقلي.

والبحث في المقام، إنّما يتعلّق بأحوال الرجال، فلا مجال لكون العنوان من المسائل الأصوليّة، مع أنّ لزوم النقد وعدمه متفرّع على تحقيق الحال فيهم، من أنّهم من مشايخ الإجازة، أو رجال الرواية.

مضافاً إلى أنّه يستلزم أن يكون البحث في تميز أبي بصير، وتحقيق حاله مثلاً من المسائل الأصوليّة؛ لرجوع الأمر إلى الحكم، أعني: لزوم العمل بأخباره وعدمه.

إذا عرفت ما تقدّم، فنقول: قد اختلف الأصحاب في الباب على قولين: القول باللزوم، كما يظهر من المنتقى في غير موضع منه، وأصرّ فيه السيّد السند النجفي^(٢)؛ مدّعياً عليه إطباق المحقّقين والمحصّلين من أصحابنا، وهو خيرة جدّنا السيّد العلّامة في المطالع، واستظهره الوالد المحقّق^(٣) من صاحب المدارك؛ فإنّه قد زيف ما استدّل على اعتبار الأشبار الثلاثة في الأبعاد؛ بما رواه محمد بن إسماعيل بن جابر:

(١) راجع: نقد الرجال: ٤١٧، الفائدة الرابعة.

(٢) ولكنّه صرح بخلافه عند الكلام في التطوّع في وقت الفريضة. (منه رحمته).

(٣) راجع: رسالة في لزوم نقد المشيخة لوالد المؤلّف: ١٦، فصل فيما استدّل به على عدم

وجوب نقد المشيخة.

«بأنّ الشيخ رواه في التهذيب، بطريقين في أحدهما: عبد الله بن سنان^(١) وفي الآخر: محمد بن سنان^(٢) والراوي عنهما واحد، وهو محمد بن خالد البرقي - إلى أن قال: - والذي يظهر من كتب الرجال وتتبع الأحاديث، أن ابن سنان الواقع في طريق الرواية واحد، وهو محمد، وأنّ ذكر عبد الله وهم؛ فيكون الرواية ضعيفة لنصّ الشيخ^(٣) والنجاشي^(٤) على تضعيفه^(٥). وعلى إفساد الغبار للصوم بما رواه في التهذيب «عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى، عن سليمان الجعفري^(٦)؛ باشتال السند على عدّة مجاهيل^(٧).

ويضعف بأنّ الكلام إنّما هو في المحذوفين، وقدح السيّد في الموضوعين المذكورين؛ إذ الأوّل مروّي في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارة، بقوله: «أخبرني الشيخ - أيّده الله تعالى - عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد البرقي، عن محمد ابن سنان، عن إسماعيل بن جابر^(٨).

ثمّ رواه أيضاً بفاصلة: «عن الشيخ، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن

(١) التهذيب: ٤١/١ ح ١١٥.

(٢) التهذيب: ٣٧/١ ح ١٠١.

(٣) الفهرست: ١٣١ رقم ٥٨٠.

(٤) النجاشي ٣٢٨ رقم ٨٨٨.

(٥) مدارك الأحكام: ٥٠/١.

(٦) التهذيب: ٢١٤/٤ ح ٦٢١.

(٧) مدارك الأحكام: ٥٢/٦.

(٨) التهذيب: ٣٧/١ ح ١٠١.

أبيه، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن البرقي، عن عبد الله بن سنان، عن إسماعيل بن جابر^(١). وهو كما ترى.

والثاني بظهور «السند» كل الظهور في المذكورين؛ بل لا يحضرني الآن إطلاق السند على المحذوفين، وإن وقع إطلاق الطريق على المذكورين. مضافاً إلى أن للشيخ إلى الصفار طريقين:

أحدهما: شيخنا المفيد، والغضائري، وابن عبدون، كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه.

والآخر: ابن أبي جئد، عن محمد بن الحسن بن الوليد. وهؤلاء كلهم من الثقات.

والظاهر أن منشأ الغفلة في الأول، إطلاق الطريق في كلامه، فتبادر إلى ذهنه الشريف، المحذوفون؛ كما هو الغالب في كلمات المتأخرين.

نعم، يمكن استظهار القول بلزوم النقد منه مما ذكره عند الكلام في سقوط الوتيرة في السفر وعدمه.

فإنه بعد ما نقل عن الذكرى من عدم سقوطه؛ تعويلاً على ما رواه في الفقيه، عن الفضل بن شاذان، قال: وهو جيد لو صحّ السند؛ لكن في الطريق عبد الواحد بن عبدوس^(٢) وعلي بن محمد القتيبي، ولم يثبت توثيقهما، فالتمسك

(١) التهذيب: ٤١/١ ح ١١٥.

(٢) قال الفاضل الجزائري في الحاوي: عبد الواحد بن عبدوس، لم يذكر في كتب الرجال، وهو من مشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق من غير واسطة، وهو في طريق الرواية المتضمنة لا يجاب ثلاث كفارات على من أفطر على محرّم.

وقد وصفها العلامة في التحرير بالصحة، وتبعة الشهيد الثاني محتجاً بذلك ولكونه المشايخ

بعموم الأخبار المستفيضة الدالة على السقوط أولى^(١).

هذا وفي كلامي السيّد المشار إليه كلام لا يخفى على المتأمل الخبير المتفطن البصير.

والقول بالعدم كما هو الظاهر من السيّد السند التفرشي، فيما ذكره في آخر النقد: «من أنّه لو قال قائل بصحة أحاديث الكتب الثلاثة الموجودة من الكتب والأصول، وإن كان الطريق إلى هذه الكتب والأصول ضعيفاً، إذا كانوا مصنّفوا هذه الكتب والأصول ومن فوقها من الرجال إلى المعصوم ثقات، لم يكن مجازفاً»^(٢).

وكذا من الفاضل السبزواري في مواضع من الذخيرة؛ بل ذكر عند الكلام في المبطلون بعد التصريح بعدم إضرار الجهالة في الطريق: «وعلى هذا نجري في مباحث هذا الشرح، ونعدّ مثل هذه الأخبار صحيحاً، مع التقييد بقولي على الظاهر أو عندي إشارة إلى مثل هذا الأمر»^(٣).

وكذا من المحقّق الخوانساري في أوائل المشارق؛ فإنّه بعد قدحه فيما رواه

→ الذين ينقل عنهم الصدوق بغير واسطة مع تكرّر ذلك؛ فإنّه يظهر الاعتماد عليه. وأقول: قد ذكر الصدوق في كتاب عيون أخبار الرضا - عليه آلاف التحية والثناء - رواية من ثلاث طرق، أحدها: عبد الواحد، وقال عقيب ذلك؛ وحديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عندي أصحّ. ولا يخفى أنّ هذه قرائن لا تبعد إفادتها الاعتماد على ما يرويه. (انتهى). وما ذكره جيّد (منه رحمته).

(١) مدارك الأحكام: ٢٧/٣.

(٢) نقد الرجال: ٤٢٦.

(٣) ذخيرة المعاد: ٣٩.

الشيخ في التهذيب، عن علي بن جعفر عليه السلام، باشتاله على الفضائري، لعدم تنصيب الأصحاب على توثيقه، نصّ على عدم إضرار عدم التوثيق^(١)؛ استناداً إلى ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهو مقتضى صريح السيّد السند النجفي عند الكلام في سهل بن زياد، خلاف ما تقدّم، قال: «إنّ وضع المشيخة لبيان الطرق إلى أصحاب الكتب والأصول، وإن لم يكونوا وسائط في النقل، والظاهر أنّ ما اشتمل على ذكر المشايخ من الروايات كغيره مما ترك فيه وأنّه لا حاجة إلى توسّطهم في النوعين»^(٢).

وعليه جرى جدنا العلامة عليه السلام في الشوارع، وكذا الوالد المحقق عليه السلام في رسالته البديعة.

واستدلّ القائلون بعدم اللزوم، بأنّ الظاهر أنّ الشيخين أخذ الأخبار من كتب صدور المذكورين، وكتبهم كانت متواترة في زمانهم، والوسائط من مشايخ الإجازة، وإنّما ذكروا تيمناً وتبرّكاً، فالمجهول والمعلوم والمذكور والمتروك، على نهج سواء.

أقول: وفيه أنّه إنّما يسلم في الطرق المتخصّصة، دون المركّبة. وبيان المرام: إنّ التأمّل في المشيخة يكشف عن أنّ الطرق على قسمين: الأوّل: الطرق المتخصّصة في ذكر المشايخ، وهي قليلة كما في مشيخة الفقيه في الطريق إلى الصقّار وهو محمد بن الحسن بن الوليد^(٣).

(١) مشارق الشمس: ١٣.

(٢) رجال السيّد بحر العلوم: ٣٠/٣.

(٣) الفقيه: ٤٣٤/٤. (المشيخة).

والظاهر أنّ الحال على هذا المنوال، في الطريق إلى إبراهيم بن هاشم وهو: أبوه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري. وفي طريقه الآخر: محمد بن موسى المتوكل، عن علي بن إبراهيم^(١). وكذا في الطريق إلى الأشعري، وهو المذكور في أول الطريقين المذكورين.

وكذا في الطريق إلى إسماعيل بن عيسى، وهو: محمد بن ماجيلويه رحمته الله عن علي بن إبراهيم^(٢)، وفي التهذيب في الطريق إلى الكليني^(٣). وكذا في غير واحد من الطرق أيضاً.

الثاني: الطرق المركّبة من المشايخ وغيرهم، وهذه هي الأغلب في المشيختين، كما في مشيخة الفقيه في الطريق إلى الحسن بن هارون، وهو: محمد بن الحسن رحمته الله، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن البرنطي، عن عبد الكريم^(٤). وغيرها من الطرق المتكرّرة.

وفي مشيخة التهذيب، في الطريق إلى علي بن مهزيار، وهو: الشيخ المفيد، عن الصدوقين^(٥)، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد ابن يحيى، وأحمد بن إدريس، كلّهم عن أحمد بن محمد، عن العباس ابن معروف^(٦).

(١) الفقيه: ٥٢١/٤. (المشيخة).

(٢) الفقيه: ٤٤٨/٤. (المشيخة).

(٣) التهذيب: ٤/١٠. (المشيخة).

(٤) الفقيه ٥٠٦/٤. (المشيخة).

(٥) المراد هو الشيخ الصدوق وأبوه رحمتهما الله.

(٦) التهذيب: ٨٥/١٠. (المشيخة).

وكذا في الطريق إلى يونس بن عبد الرحمن^(١) وهو المذكور في السابق إلى الحميري، وانضمام علي بن إبراهيم عن إسماعيل بن مرار، وصالح بن السندي.

ويقرب إليه طريقاه الآخرا أيضاً، إليه إلى غير ذلك من الطرق. وأوضح من ذلك، الطرق المذكورة في الفهرست كما عنون عبيد الله بن علي الحلبي، وذكر له الكتاب والطريق إليه، وهو: الشيخ المفيد، والصدوقان، وابن الوليد، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد وعبد الله ابني قيس الأشعري، عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عثمان^(٢). وعلى هذا المنوال، حال غير واحد من طرقة.

فبعد ثبوت هذا التركيب والانضمام، كيف يتجه إجراء حكم التخصّص والانفراد؛ بل مقتضى صريح كلام الشيخ أنّ الأخذ وقع تارةً؛ من مثل كتاب الكافي المشتمل أسانيده على ذكر المشايخ وغيرهم.

وأخرى: من مثل كتاب الحسين بن سعيد المشتمل أسانيده على ذكر الرواة خاصة؛ فإنه ذكر في آخر التهذيب: «واقصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنّف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله»^(٣).

فإنّ الظاهر أنّ المراد من القسمين المذكورين ما ذكرناه، والتعبير بالاختصار من جهة في أوائل التهذيب من ذكر الطريق إلى الكافي أيضاً؛ على أنّ مقتضى

(١) التهذيب: ٨٢/١٠. (المشيخة).

(٢) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٥.

(٣) التهذيب: ٤/١٠. (المشيخة).

صرح كلامه، أن ذكر الطرق من باب خروج الأخبار عن حد المراسيل والإلحاق بباب المسندات^(١).

فدعوى أنه من جهة التيمّن والتبرّك، مدخولة.

نعم، ربّما يشكل ذلك في الالتزام بذكر المشايخ حذو الالتزام بذكر الرواة، ودخول الأوّلين في الجهة المذكورة في كلامه حذو دخول الآخرين؛ مع أن من الظاهر، الاستغناء عن ذكرهم؛ إلّا أنّه يمكن أن يجاب بأنّه مبنيّ على ما استقرّت طريقة القدماء من اعتبار الإجازة في العمل بالأخبار.

ولذا التزموا بذكر مشايخ الإجازة حذو الالتزام بذكر سلسلة الرواية إلّا أنّ من المعلوم أن انضمام الأوّلين إلى الآخرين لا يوجب اتّحاد الحكم.

وأما دعوى تواتر الكتب المأخوذ عنها وإن كانت مشهورة بين الأصحاب، كما هو الظاهر من الشهيد الثاني في شرح الدراية^(٢) والفاضل السبزواري في الذخيرة^(٣) والمحقّق الخوانساري في المشارق^(٤) وشيخنا البهائي في المشرق^(٥) والوجيزة^(٦) والسيد السند النجفي في كتابه في الرجال^(٧) وأصرّ فيها العلّامة المجلسي^{رحمته} في شرح الأربعين كما قال:

«كانت الأصول الأربعمئة عندهم، يعني: المحدثين، أظهر من الشمس

(١) أنظر: التهذيب: ١٠/٥. (المشيخة).

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٧٢.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢٢.

(٤) مشارق الشمس: ١٣.

(٥) مشرق الشمسين: ٢٦.

(٦) الحبل المتين: ٦ - ٧.

(٧) رجال السيد بحر العلوم: ٧٧/٤.

في رائحة النهار، فكما أننا لا نحتاج إلى سند لهذه الأصول الأربعة، فإذا أوردنا سنداً فليس إلّا للتيمن والتبرك والاعتداء بسنة السلف.

وربما لم نبال بذكر سند فيه ضعف أو جهالة لذلك، فكذا هؤلاء الأكابر المؤلفين لذلك كانوا يكتبون بذكر سند واحد إلى الكتب المشهورة، وإن كان فيه ضعف أو مجهول، وهذا باب واسع شاف نافع إن أتيتها يظهر لك صحة كثير من الأخبار التي وصفها القوم بالضعف». (انتهى).

ولكن إثبات هذا المقال غير خال عن الإشكال، وإن أصرّ فيه المحدث المشار إليه مستشهداً عليه بوجوه كلّها لا يخلو عن الكلام.

أحدها: إنك ترى الكليني عليه السلام يذكر سنداً متصلاً إلى ابن محبوب، أو إلى ابن أبي عمير من أصحاب الكتب المشهورة، ثمّ يبتدىء بابن محبوب^(١) ويترك ما تقدّمه من السند، وليس ذلك إلّا لأنّه أخذ الخبر من كتابه، فيكتفي بإيراد السند مرّة واحدة، فيظنّ من لا دراية له في الحديث، أنّ الخبر مرسل.

أقول: وفيه: أنّ الظاهر؛ بل بلا إشكال أنّه من باب التعليق، كما يشهد به اختصاص الطريقة المذكورة باشتراك السند اللاحق في المبدؤ به ثانياً، كما تقدّم تحقيق الحال.

فن المحتمل قوياً أخذ الخبر من كتاب المبدؤ به أولاً، وكون ترك الوساطة بينه وبين المشترك، من باب الحوالة إلى السابق.

الثاني: إنك ترى الكليني والشيخ وغيرهما، يروون خبراً في موضعين ويذكرون سنداً إلى صاحب الكتاب، أو يضمّ سنداً أو أسانيد غيره إليه. وتراهم لهم أسانيد صحيحة في خبر يذكرونها في موضع، ثمّ يكتبون بذكر

سند ضعيف في موضع آخر؛ ولم يكن ذلك، إلا لعدم اعتنائهم بإيراد تلك الأسانيد؛ لاشتهار هذه الكتب عندهم.

وفيه: أن من المحتمل قوياً أن اكتفاءهم بذكر الخبر الضعيف في موضع، بواسطة احتفائه بالقرائن المفيدة للظن، بصدقه والاطمينان بوروده؛ لا بواسطة عدم الاعتناء بإيراد تلك الأسانيد.

الثالث: إنك ترى الصدوق عليه السلام مع كونه متأخراً عن الكليني، أخذ الأخبار عن الأصول المعتمدة، واكتفى بذكر الأسانيد في الفهرست، وذكر لكل كتاب أسانيد صحيحة ومعتمدة، ولو كان ذكر الخبر مع سنده لاكتفى بسند واحد اختصاراً؛ ولذا صار الفقيه متضمناً لصحاح الأخبار، أكثر من سائر الكتب. فظهر أنهم كانوا يأخذون الأخبار من الكتب، وكانت الكتب عندهم مشهورة.

وفيه: أن الظاهر أن المراد أنه لما ذكر لكل كتاب أسانيد صحيحة، فيستكشف منه اشتها تلك الكتب وتواترها؛ ولكن الدعوى المذكورة ظاهرة الفساد؛ وكيف وإن تعدد أسانيده إلى الأصول المأخوذ عنها نادر.

الرابع: إنك ترى الشيخ عليه السلام إذا اضطر في الجمع بين الأخبار إلى القدر في سند، لا يقدح فيمن هو قبل صاحب الكتاب؛ بل يقدح إما في صاحب الكتاب، أو فيمن بعده من الرواة، كعلي بن حديد^(١) وأضرابه^(٢)؛ مع أنه

(١) الاستبصار: ٤٠/١ ح ١١٢ و ٩٤/٣ ح ٣٢٥.

(٢) كما قال بعد قوله: فأما مارواه أحمد بن محمد عن البرقي عن وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام: فهذا الخبر محمول على التقية؛ لأن راويه وهب بن وهب وهو عامي ضعيف، متروك الحديث. الاستبصار: ٤٨/١ ح ١٣٤. وكذا فيما روى عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد السيارى، قال: فهذا خبر ضعيف وراويه السيارى. الاستبصار: ٢٣٧/١ ح ٨٤٦.

في الرجال ضعف جماعة ممن يقعون في أوائل الأسانيد.

وفيه: إن أريد ممن هو قبل صاحب الكتاب، من كان من مشايخ الإجازة، فمن الظاهر أن عدم التضعيف بواسطة ثبوت وثاقتهم عنده، كما ربما نفى بعض الريب في عدالتهم عموماً.

وإن أريد منه غيرهم، فدعوى عدم التضعيف غير مسموعة.

الخامس: إنك ترى جماعة من القدماء والمتوسطين يصفون خبراً بالصحة، مع اشتماله على جماعة لم يوثقوا، فغفل المتأخرون عن ذلك واعترضوا عليهم، كأحمد بن محمد بن يحيى العطار، والحسين بن الحسن بن أبان، وأضرابهما، وليس ذلك إلا لما ذكر.

وفيه: أن من المحتمل قوياً وجه التصحيح، اطلاع المصححين على عدالة الوسائط، دون اعتقادهم بعدم الحاجة إلى توسّطهم والنظر في حالهم.

ويشهد عليه ملاحظة أحوال هؤلاء الوسائط؛ فإن أغلبهم - كما ثبت لنا - كانوا في غاية الوثاقة، ومن لم يثبت لنا حالهم لعدم تعرّض المتعرّضين، فلعلّ حالهم كان على هذا المنوال، أو ثبت صحة خبرهم بشواهد أخرى.

السادس: إن الشيخ رحمته فعل ما فعل الصدوق؛ لكن لم يترك الأسانيد طرّاً في كتبه فاشتبه الأمر على المتأخرين؛ لأنّ الشيخ عمل لذلك كتاب الفهرست وذكر فيه أسماء المحدثين والرواة، من الإمامية وكتبهم وطرقه إليهم، وذكر قليلاً من ذلك في مختتم كتابي التهذيب والاستبصار.

فاذا أورد رواية، ظهر على المتتبّع أنّه أخذه من شيء من تلك الأصول المعتمدة، وكان للشيخ في الفهرست إليه سند صحيح، فالخبر صحيح مع صحة سند الكتاب إلى الإمام عليه السلام وإن اكتفى الشيخ عند إيراد الخبر بسند فيه ضعف. وفيه: أنّه وإن كان كلاماً صحيحاً إلاّ أنّه لم يظهر وجه حجّيته للمقام،

وارتباطه بالمرام؛ إلا أن يرجع مفاده إلى الوجه الثالث، بدعوى كثرة طرق الشيخ في كلّ خبر، وهي كأختها فاسدة ضعيفة.

السابع: إنّ الشيخ رحمته الله ذكر في الفهرست عند ترجمة محمد بن بابويه القمي رحمته الله ما هذا لفظه: «له نحو من ثلاثمائة مصنف، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، وأبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي، وأبو زكريّا محمد بن سليمان الحمراي كلّهم عنه»^(١).

فظهر أنّ الشيخ روى جميع مرويات الصدوق - نور الله تعالى ضريحهما - بتلك الأسانيد الصحيحة، فكلّما روى الشيخ خبراً من بعض الأصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته، فسنده إلى هذا الأصل صحيح، وإن لم يذكر في الفهرست سنداً صحيحاً إليه.

وهذا باب غامض دقيق ينفع في الأخبار التي لم تصل إلينا من مؤلفات الصدوق.

وفيه: أنّ غاية ما يقتضيه كلام الشيخ في الفهرست، صحة سنده إلى شيخنا الصدوق، ولا يترتب عليه ما ذكره؛ فإنّه مع عدم الحاجة إلى صحة سنده إليه؛ لظهور أنّ الوساطة من مشايخ الإجازة لا يثمر صحة سنده إليه في اعتبار سند الصدوق إلى من روى عنه، كما هو ظاهر بين هذا؛ ولكن مع ذلك لا يخلو ما ذكره من جودة وقوّة تمهّر، ولذا ذكر الكلام بتمامه في القوانين. هذا، ويمكن تأييد المرام بوجوه أخرى:

أحدها: إنّه لا يخفى لمن نظر في الفهرست وتتبع فيه، أنّ غير واحد من الأصول المعتمدة والكتب المعتمدة كانت موجودة عند الشيخ، وهذا هو الظاهر من سياق كلامه في كثير من التراجم وصريحه في بعضها. كما قال في ترجمة محمد بن بحر: «له نحو من خمسمائة مصنّف ورسالة، كتبه موجودة أكثرها ببلاد خراسان»^(١).

فمن الظاهر أنّ ذكر الأسانيد إلى هذه الكتب، من باب الإجازة المتداولة في تلك الأعصار.

وثانيها: إنّ الظاهر من كلام النجاشي في غير واحد من التراجم، أنّ غير واحد من هذه الكتب كانت موجودة عنده، فإذا كانت موجودة فيثبت وجودها عند الشيخ بالأولوية.

وثالثها: إنّ قد استطرف الحلي رحمته الله في آخر السرائر، شطراً من أخبار تلك الكتب^(٢)، ومن الظاهر أنّها كانت موجودة، فبالأولوية المزبورة يثبت المرام أيضاً.

ورابعها: إنّ قد روي في الكافي، في باب من بلغه ثواب من الله تعالى على عمل: «عن هشام بن سالم - بوسائط ثلاثة - قال علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام»^(٣).

وذكر ابن طاووس في الإقبال بعد ذكر الخبر المذكور عن الكافي: ووجدنا

(١) الفهرست: ١٣٢ رقم ٥٨٧.

(٢) السرائر: ٥٤٩/٣.

(٣) الكافي: ٨٧/٢ ح ١.

هذا الحديث في أصل هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام (١). ومقتضى صريحه أنّ الأصل المذكور كان موجوداً في زمانه، فالظاهر أنّه كان موجوداً في زمان الكليني بالأولوية.

وخامسها: إنّهُ روي في الكافي في باب المرأة يرتفع طمثها ثم يعود، وحدّ اليأس من الحيض: «بإسناده عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن أحمد ابن محمد بن أبي نصر، عن بعض أصحابنا، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «المرأة التي قد يئست من الحيض، حدّها خمسون سنة» (٢).

ورواه الشيخ في التهذيب في أواخر باب الحيض والاستحاضة والنفاس: «عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر، عن بعض أصحابنا قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: ...» (٣).

ورواه المحقق في المعتمد عن كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر (٤).

فرواه في الكافي عن أحمد، بواسطتين، وفي التهذيب بواسطة، وفي المعتمد بلا واسطة، ومن الظاهر تمكّنها من الرواية بلا واسطة بالأولوية، فيكشف عن وجود الكتاب عندهما وكون ذكر الوسائط من باب الإتيان.

ثمّ إنّهُ لا يخفى أنّ رواية الكافي عن بعض الأصحاب بواسطة، ورواية التهذيب بواسطتين، والظاهر وقوع الاشتباه في التهذيب لغلبة الاشتباه فيه، مضافاً إلى موافقة الكافي المعتمد، وقد غفل عنه في الوسائل (٥).

(١) عنه في البحار: ٢/٢٥٦.

(٢) الكافي: ٣/١٠٧ ح ٢.

(٣) التهذيب: ١/٣٩٧ ح ٥٨.

(٤) المعتمد: ١/١٩٩.

(٥) وسائل الشيعة: ٢/٣٣٦ ح ٢٢٩٦.

وسادسها: إنّه ذكر شيخنا المفيد رحمته الله في الرسالة العددية: «من جملة الأخبار الدالة على عدم نقصان شهر رمضان حديثاً بسنده عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن يعقوب بن شعيب، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام فأجاب بأنّ يعقوب بن شعيب رحمته الله أصلاً قد جمع فيه كافة ما رواه فيه عن أبي عبد الله عليه السلام، ليس هذا الحديث منه، ولو كان ممّا رواه يعقوب بن شعيب، لأورده في أصله الذي جمع فيه حديثه عن أبي عبد الله عليه السلام.

وفي خلوّ أصله عنه دليل على أنّه وضع، مع أنّه قد روى فيها من الأخبار ما يقرب إلى الخمسين أو ما يتجاوز عنه، وغير واحد منها بواسطتين وبوسائط ثلاث؛ بل في كثير منها بواسطة واحدة، والظاهر أنّ الجميع مأخوذ من كتب الأصول.

سابعها: إنّه ذكر المحقّق في المعتبر عند الكلام في حرمة مسّ المحدث كتابة القرآن.

تارة: وفي جامع البنظي عن محمد بن مسلم...^(١) ونحوه ما ذكر عند الكلام في صلاة العيدين، وقال البنظي في جامعه^(٢).

وأخرى: وفي كتاب الحسن بن محبوب عن خالد....

وظاهر كلامه، النقل من نفس الكتابين وحضورهما عنده.

ثامنها: إنّه ذكر في رياض العلماء^(٣) بخطّه الشريف عند التعرّض لعمر بن عبد العزيز الأموي: قد رأيت بإصبعها بخطّ ابن طاووس في كتابه الذي ألفه في

(١) المعتبر: ١/١٨٨.

(٢) المعتبر: ٢/٣٢٠.

(٣) قسم العامة منه مخطوط لم يطبع إلى الآن.

الفتن والملاحم، ما هذه صورته:

فصل فيما رأيته في أصول الشيعة من مدح عمر بن عبدالعزيز، قال: سأل رجل أبا جعفر وأبا عبد الله عليه السلام عن عمر بن عبدالعزيز، فقال: أهو من الشجرة الملعونة؟

فقال: «لا تقل لعمر بن عبد العزيز إلا خيراً، ما صنع أحد إلينا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما صنع إلينا عمر بن عبدالعزيز». ومن الأصل المذكور عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يبعث عمر بن عبد العزيز أمة واحدة».

وكتب في افراد هذا الأصل: تم كتاب موسى بن القاسم البجلي. (انتهى). والبجلي المذكور من ثقات الرواة وذوي الكتب والجلالة وحسن الطريقة كما صرح به النجاشي^(١).

وقال أيضاً: فصل، ورأيت في كتاب حماد بن عثمان ذي الناب، وهو من أصول أصحابنا في مدح عمر بن عبدالعزيز. فساق الخبر.

تاسعها: إنه ذكر الشيخ في التهذيب في باب علامة أول دخول شهر رمضان وآخره في تضعيف ما رواه ابن أبي عمير عن حذيفة بن منصور رضي الله عنه: «إن كتاب حذيفة بن منصور رضي الله عنه عرى منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمته كتابه»^(٢).

ولا يخفى اقتضاؤه معروفة الكتاب ومشهوريته والظاهر أن حال غير واحد من الأصول كانت على هذا المنوال؛ إلا أن يقال: إن غاية ما يقتضيه

(١) النجاشي: ٤٠٥ رقم ١٠٧٣.

(٢) التهذيب: ٤/١٦٩ ح ٤٨٢.

ما ذكر، اشتهار كثير من الكتب وتواترها، وأما دعوى اقتضاء اشتهار جميعها وتواترها فبمعزل عن التحقيق.

ولقد أجاد من قال: إن الذي يظهر من النظر في علم الرجال، عدم تواتر جميع الكتب المأخوذة عنها أحاديث الكتب الثلاثة في زمان الشيخين؛ بل كثير منها كان غير متواتر. (انتهى).

بل جرى السيّد السند النجفي رحمته الله في بعض كلماته على عدم تواتر الكتب مطلقاً^(١).

نظراً إلى ما ذكره في الفهرست في ترجمة علي بن مهزيار: من أنه روى العباس بن معروف روى نصف كتاب مثالبه عن علي بن مهزيار^(٢).

وما ذكره في ترجمة العلاء بن رزين: له كتاب وهو أربع نسخ، روى في كلّ نسخة منه بطريق غير طريق الأخرى^(٣).

وما ذكره في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري: إلا ما كان فيه تخليط أو غلو أو تدليس أو ينفرده^(٤).

وما ذكره في ترجمة يونس بن عبد الرحمن: إلا ما ينفرده محمد بن عيسى ابن عبيد ولم يرو غيره؛ فإنه لا يعتمد عليه ولا يفتى به^(٥).

ولكنّه يضعف أيضاً بأنه إن أراد منه نفي التواتر على الإطلاق - ولعله الأظهر - فلا يخفى ما فيه.

(١) أنظر: رجال السيّد بحر العلوم: ١٤٧/٤.

(٢) الفهرست: ٨٨ رقم ٣٦٩.

(٣) الفهرست: ١١٢ رقم ٤٨٨.

(٤) الفهرست: ١٤٤ رقم ٦١٢.

(٥) الفهرست: ١٨١ رقم ٧٨٩.

وإن أراد نفي التواتر في الجملة، فهو جيّد وجيه.
فالتحقيق، أنّ غاية ما يقتضيه التأمل والتتبع، تواتر كثير من هذه الكتب،
دون تواترها على الإطلاق ولانفي تواترها كذلك.
وحينئذ فلا بدّ من الحكم بعدم تواتر المشكوك فيه؛ قضية كفاية عدم الثبوت
في الحكم بالعدم في مقام العمل؛ إلا أن يدّعي حصول الظنّ بالتواتر على
الإطلاق؛ نظراً إلى ظهور تواتر أغلب تلك الكتب، فالمشكوك محمول على
الأغلب والظنّ به حجة من باب حجية الظنّ المطلق؛ ولكنّه محلّ الإشكال.
مما ذكرنا، ينصرح ضعف ما استدللّ على القول بعدم لزوم النقد على
الإطلاق.

تارة: بأنّ قول الصدوق والشيخ «روى فلان» خبر عدل يشمله مادّلّ على
حجية خبر العدل، وذكر الطرق في آخر الكتاب لا يصلح لصرفه عن ظاهره،
أعني: كونه عن علم عاديّ؛ لاحتمال أن يكون الغرض مجرد اتّصال السند.
وبعبارة أخرى: مادّلّ على حجية خبر العدل أعمّ من أن يكون عن علم
يقينيّ لا يحتمل خلافه، أو عن علم عاديّ، أعني: الظنّ المعتمد.
وقول الصدوق والشيخ خبر، ظاهره أنّه عن علم ولو كان عادياً؛ فيدخل
تحتّه، وذكر الطرق في آخر الكتاب لا يصلح لصرفه عن ظاهره، ولا يضرّ
ضعف الضعيف.

وأخرى: بأنّ إطباق المتأخّرين قائم ظاهراً على أنّ رجال الطرق من
مشايخ الإجازة، وقد ثبت عدم احتياجهم إلى التوثيق؛ فيكون كلّ من رجال
الطرق من الثقات والعدول، ويشهد عليه ما اتّفق من تزكية الشهيد الثاني في
الدراية لهم على سبيل العموم في بحث العدالة.

قال: «ويعرف العدالة المعتمدة في الراوي بتنصيب عدلين عليهما، أو

بالاستفاضة، بأن يشتهر عدالته بين أهل النقل وغيرهم من أهل العلم، كمشايخنا السالفين من عصر الشيخ محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام وما بعده إلى زماننا هذا؛ فإنه لا يحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكية، ولا بيّنة على عدالة؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم ورعهم، زيادةً على العدالة.

وإنما يتوقّف على التزكية غير هؤلاء من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك، ككثير ممّن سبق على هؤلاء وهم طرق الأحاديث المدوّنة غالباً^(١).

هذا كلامه، وأنت خير بشمول هذه التزكية الواقية من مثل الشهيد من أهل الدراية لمشايخ الكليني الذين هم عاصروه وأخذ هو عنهم بلا واسطة، وكذا جميع طبقات مشايخ الشيخين الآخرين، لحيلولتهم كلّاً بين العصرين.

وثالثة: بأنّ العلامة قد صحّح طرق الشيخين إلى أرباب الكتب المشهورة مع حيلولة رجال الطرق في البين؛ فإنّ ذلك يفيد وثاقة جميع رجال الطرق، وعليه المدار، بناءً على اعتبار تصحيح مثله.

ورابعة: بأنّ الكليني روى في باب صفة الوضوء ما صورته: «علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة وبكير، أنّهما سئلا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا بطست أو تور فيه ماء، فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفة - إلى آخر الحديث البياني -»^(٢).

وقد ذكر الشيخ هذا الحديث بطوله في التهذيب^(٣).

(١) الرعاية في علم الدراية: ١٩٢.

(٢) الكافي: ٢٥/٣ ح ٥.

(٣) التهذيب: ٥٦/١ ح ٧.

لكنّه فرّقه في مواضع، وذكر في كلّ موضع حكماً يناسب الموضع، فرواه في أربعة مواضع:

فروى بعضها عند الكلام في عدم جواز الإقبال في غسل اليدين بهذا السند: «أخبرني الشيخ، عن أحمد، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد، عن عثمان عن ابن أذينة، عن بكير وزرارة، ابني أعين»^(١).

وبعضها عند الكلام في مسح الرجلين بهذا السند: «أخبرني الشيخ، عن أحمد، عن أبيه، عن الحسين بن الحسن، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن بكير وزرارة ابني أعين»^(٢).

وبعضها عند الكلام في كفاية المرة في غسل الوجه واليدين بهذا السند: «أخبرني الشيخ، عن أبي القاسم، عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة وبكير»^(٣).

وبعضها عند الكلام في كفاية الإصبع في مسح الرأس والرجل بهذا السند: «أخبرني الشيخ، عن أحمد، عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن زرارة وبكير ابني أعين»^(٤).

فهذا من أوضح الشواهد على أنّ أخبار التهذيب والاستبصار مأخوذة من الكتب والوسائط من مشايخ الإجازة.

قال الوالد المحقق: وتحرير هذا المقال، أنّ الشيخ كثيراً ما فرّق المتن

(١) التهذيب: ٥٦/١ ح ١٥٨.

(٢) التهذيب: ٧٦/١ ح ١٩١.

(٣) التهذيب: ٨١/١ ح ٢١١.

(٤) التهذيب: ٩٠/١ ح ٢٣٧.

الواحد المروي في الكافي المشتمل على أحكام، على الأحكام ورواها بأسانيد مختلفة مشتركة في الراوي عن المعصوم عليه السلام، أو مع الراوي عن الراوي مثلاً، فالوسائط المتوسطة بين الشيخ والقدر المشترك بين الأسانيد، من باب مشايخ الإجازة، والقطعات مأخوذة من كتاب القدر المشترك.

وإن قلت: إنه يحتمل أن يكون اختلاف الأسانيد إلى القدر المشترك من جهة تفريق الرواية من القدر المشترك على قطعات بأن رواها القدر المشترك تارةً بتمامها لبعض، وأخرى روى قطعاتها لبعض.

قلت: إن تفريق الرواية على القطعات بعيد؛ حيث إن التفريق من أصله غير معهود، وإن وقع من بعض أرباب جمع الأخبار؛ ولا سيما مع وجود القدر المشترك بين أحكام القطعات، كما في المورد المذكور؛ لكون القطعات في الوضوء البياني.

نعم، ذكر طرق الإجازة على وجه الاختلاف بالنسبة إلى القطعات بعيد أيضاً، مع فرض كون الطرق، طرق مجموع كتاب القدر المشترك؛ لكن مناسبة الأبواب للقطعات يوجب ظهور كون اختلاف الأسانيد من جهة اختلاف طرق الإجازة، لا تفريق الرواية. (انتهى).

ويضعف حديث تصحيح العلامة، بأن مقتضى صريح كلام العلامة، اختلاف حال رجال الطرق وأنهم بين مجاهيل وغيرهم، وأنه جرى على تصحيح طرق الشيخين فيما لم يكن رجال الطرق من المجاهيل، فكيف يصح الحكم بوثاقة رجال الطرق على الإطلاق.

قال في الفائدة الثامنة في آخر الخلاصة: «نحن نذكر في هذه الفائدة على سبيل الإجمال، صحة طرقها إلى كل واحد ممن يوثق به، أو يحسن حاله، أو وثق وإن كان في الطريق من لم يحضرنا معرفة حاله من جرح أو تعديل،

تركناه أيضاً. كل ذلك على سبيل الإجمال»^(١). (انتهى).

وأما الاستدلال الأخير، فيضعف - مضافاً إلى ما في التفرقة بين تفريق الرواية من الرواة وبين تفريقها من المشايخ محل الإشكال - أن غاية ما يقتضيه، أن الشيخ كان يأخذ من كتب المشايخ ولا كلام فيه.

وأما اقتضاؤه لوقوع الأخذ من خصوص صدور المذكورين كما هو المبحوث عنه، فغير ظاهر، كما هو ظاهر.

بقي أنه ربما يتردد الخبر بين كونه مذكور الطريق وعدمه، كما يتفق كثيراً من الصدوق في روايته عن ذكر الطريق اليهم، الرواية بطريق الإرسال، كقوله: «روى عن إسحاق بن عمار»^(٢)؛ فإن ظاهره الإرسال، مع أنه مذكور

في الطريق والمشيخة، فهل يبني على الإرسال أو الإسناد؟

استظهر الوالد المحقق، عن المحقق الشيخ محمد، القول بالأول. قال:

«وظاهره مصير والده المحقق إليه».

وربما استظهر عن المولى التقي المجلسي وسلطاننا، القول بالثاني، كما هو مقتضى ما صنعه صاحب المدارك^(٣)؛ حيث أنه حكم بأن ما ذكر في الفقيه، في باب أحكام السهو في الصلاة: «أنه روى عن إسحاق بن عمار» من باب الموثق وعن الفاضل الإسترابادي^(٤) التوقف^(٥).

(١) رجال العلامة: ٢٧٥.

(٢) كما في الفقيه: ١/ ٣٥١ ح ١٠٢٥، ٢/ ٢٢١ ح ٢٢٣٤، ٢/ ٣٨٨ ح ٢٧٨١.

٢/ ٤٦٢ ح ٢٩٧٤، ٣/ ١٩٨ ح ٣٧٤٩ و....

(٣) مدارك الأحكام: ٤/ ٢٨٣.

(٤) منهج المقال: ٥٢.

(٥) رسالة في لزوم نقد المشيخة لوالد المؤلف: ٨٥، التنبيه التاسع والخمسين.

والظاهر أنَّ نظر الأولين إلى أنَّ الظاهر من قوله في ذكر الطرق: «وما رويته عن فلان»، الرواية بالطريق المعلوم، لا المرسل الذي هو المجهول، لفرض الجهل بالواسطة، بناءً على الإرسال.

وما أجاب عنه الوالد المحقق، بأنَّ عبارات القدماء غير مناسبة الحال، فمن المحتمل من العبارة المذكورة، إرادة مطلق الرواية لا يخلو من المرية.

كما أنَّ الظاهر أنَّ مستند الآخرين، إلى أنَّ الظاهر من مثل الصدوق في مثل الفقيه، التحرُّز عن ذكر الأخبار المرسلة التي لا اعتبار بها، فاذا دار الأمر بين كون الخبر من باب المرسل الغير المعتمد، أو المسند المعتمد، فالظاهر هو المعتمد؛ نظراً إلى ملاحظة حال الصدوق وما ذكر في فاتحة خصوص هذا الكتاب ولتوقف تصادم الوجهين وتعارض النظرين، ولعلَّ الأوجه في البين.

ونظيره أنَّه ربَّما يرسل الكليني ويروي الشيخ عمَّن روى عنه الكليني، مع ثبوت الطريق عن المرويِّ عنه، فيحتمل كونه من باب الإرسال؛ لظهور المتابعة، وكونه من باب الإسناد؛ لذكر الطريق.

ولعلَّ الأظهر، الأوَّل؛ نظراً إلى الغلبة؛ بل نفى الإشكال فيه الوالد المحقق بعد استظهاره.

ومنه مارواه في الكافي^(١) والتهذيب^(٢) عند الكلام في السعي بين الصفا المروية عن معاوية بن عمَّار عن أبي عبد الله عليه السلام؛ فإنَّ رواية الكليني عنه من باب الإرسال قطعاً.

(١) الكافي: ٤/٤٣٧ ح ٢.

(٢) التهذيب: ٥/١٥٥ ح ٥١٢.

والظاهر أنّ رواية الشيخ عنه أيضاً من باب المتابعة؛ ولكن يهون الخطب في خصوص المقام رواية الصدوق الخبر المذكور بطريق صحيح، كما هو المصرّح به في كلام بعض الأجلّة.

الباب الثالث

في أقسام الخبر

ينقسم الخبر:

تارةً: باعتبار صفة الراوي.

وأخرى: باعتباره.

وثالثةً: باعتبار المروي عنه.

أمّا الأول: فالمشهور بين متأخري الأصحاب من زمان العلامة، على

أقسام أربعة:

الأول: «الصحيح»

وقد عرّفه الشهيد في الذكرى، بما اتّصلت روايته إلى المعصوم عليه السلام بعدل إمامي^(١).

واعترض عليه في شرح الدراية بأنّ الاتّصال بالعدل المذكور، لا يستلزم أن يكون في جميع الطبقات بحسب إطلاق اللفظ، وإن كان ذلك مراداً^(٢). واعترض عليهما في المنتقى:

أولاً: بأنّ قيد العدالة مغني عن التقييد بالامامي؛ لأنّ فاسد المذهب لا يتّصف بالعدالة حقيقةً.

كيف والعدالة حقيقة عرفيّة في معنى معروف لا يجامع فساد العقيدة، وادّعاء والذي عليه السلام في بعض كتبه، توقّف صدق وصف الفسق بفعل المعاصي المخصوصة على اعتقاد الفاعل كونها معصية، عجيب.

وكان البناء في تخيّل الحاجة إلى هذا القيد على تلك الدعوى، والبرهان الواضح قائم على خلافها.

ولم أقف للشهيد على ما يقتضي موافقة الوالد عليها، ليكون التفاته أيضاً إليها، فلا ندرى على أيّ اعتبار نظر.

(١) الذكرى: ٤.

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٧٨.

وثانياً: بأن الضبط، شرط في قبول خبر الواحد، فلا وجه لعدم التعرّض له في التعريف وقد ذكره العامة في تعريفهم وما ذكره الوالد، في وجه عدم الذكر: من أن اعتبار العدالة يغني عن ذكره؛ لأنّ العدل لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر.

فذكره تأكيداً وجرى على عادة القوم في التزامهم بذكره في شروط قبول خبر الواحد، منظور فيه؛ فإنّ منع العدالة من المجازفة التي ذكرها لا ريب فيه، وليس المطلوب بشرط الضبط، الأمن منها؛ بل المقصود السلامة عن غلبة السهو والغفلة المقتضية لوقوع الخلل على سبيل الخطأ.

وحينئذ فلا بدّ من ذكره، غاية الأمر أنّ القدر المعتبر يتفاوت بالنظر إلى أنواع الرواية، فما يعتبر في الرواية من الكتاب قليل، بالنسبة إلى ما يعتبر في الرواية من الحفظ كما هو واضح.

أقول: وفي المضمار أنظار:

الأوّل: إنّ ما ذكره «من أنّ الاتّصال بالعدل لا يستلزم...»، ظاهره صدق الاتّصال. ولو فرض العدل المذكور في أيّ جزء من أجزاء السند، كما مرّ، هو ظاهر تقرير الإيراد في المنتقى، بأنّ إطلاق الاتّصال بالعدل، يتناول الحاصل في بعض الطبقات، ومن الظاهر خلافه.

إذ الاتّصال، إمّا بالاتّصال الكلّي بالعدل المذكور، أو بالاتّصال الجزئيّ به. والثاني، إمّا في خصوص الجزء الأخير، أو غيره.

لا إشكال في صدق الاتّصال المذكور في الأوّل، كما لا إشكال في أنّه المراد من هذا المقال، ويمكن دعوى الصدق في الثاني.

وأما دعوى الصدق في الثالث، كما هو ظاهر الإطلاق، فجازفة ظاهرة؛ فإنّها ترجيح بلامرّجّ لفرض اشتمال السند على كلّ من العدل الإمامي

وغيره، كما هو المفروض.

وبعد تركّب شيء من أمرين لا وجه لتوصيفه بأحدهما خاصّة؛ بل هو ترجيح المرجوح على الراجح في المقام، لفرض غلبة غير العدل الإمامي على العدل الإمامي كثيراً.

الثاني: إنّ ما ذكره من الإغناء المذكور، نظراً إلى التعليل المزبور، مورد الوهن والفتور.

وبيان ذلك المرام مع بسط في المقام:

إنّه قد اختلف في اجتماع العدالة مع سوء المذهب وعدمه، على قولين. القول بالعدم، كما هو مقتضى ما اشتهر ممّا نقله فخر المحقّقين عن والده العلامة على ما نقله الشهيد الثاني في تعليقات الخلاصة عند الكلام في أبان: «من أنّه لا فسق أعظم من عدم الإيمان»^(١).

وكذا ما ذكره السيّد الداماد في الراشحة السادسة والعشرين من الرواشح: «من أنّ الفسق شريطة وجوب التثبت، وأعظم الفسوق عدم الإيمان»^(٢). وهو المصرّح به، في كلام المحدث البحراني الشيخ سليمان في المعراج^(٣). وأصرّ فيه العلامة الفقيه النجفي في الجواهر^(٤) وهو مقتضى الاعتراض

(١) تعلية الشهيد على الخلاصة: ٣.

(٢) الرواشح السماوية: ١١٥، الراشحة السادسة والثلاثون. قوله «السادة والعشرين» من سهو قلمه الشريف.

(٣) قال في ترجمة أبان: «ولا موجب لعدالته بعد ظهور فساد عقيدته الذي هو أعظم أنواع الفسق، إن لم يكن كفراً». معراج أهل الكمال: ٢٠.

(٤) جواهر الكلام: ١٩/٤١. فيه: «وأيّ فسق أعظم من فساد العقيدة».

المذكور من المنتقى^(١).

والقول بالاجتماع كما جرى عليه الشهيد في المسالك، فإنّه نظر في الاستدلال بقوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ...» لاثبات اشتراط الإسلام في الشاهد، بأنّ الفسق أنّما يتحقّق بفعل المعصية المخصوصة، مع العلم بكونها معصية، أمّا مع عدمه؛ بل مع اعتقاد أنّه طاعة؛ بل من أمّهات الطاعات، فلا. والأمر في المخالف للحقّ في الاعتقاد كذلك؛ لأنّه لا يعتقد المعصية؛ بل يزعم أنّ اعتقاده من أهمّ الطاعات، سواء كان اعتقاده صادراً عن نظر، أم تقليد - إلى أن قال: والعامة مع اشتراطهم العدالة في الشاهد، يقبلون شهادة المخالف لهم في الأصول، ما لم يبلغ خلافه إلى حدّ الكفر، أو يخالف اعتقاده دليلاً قطعياً بحيث يكون اعتقاده ناشئاً من محض التقصير.

قال: والحق أنّ العدالة تتحقّق في جميع أهل الملل مع قيامهم بمقتضاها بحسب اعتقادهم ويحتاج في إخراج بعض الأفراد إلى دليل^(٢). (انتهى).

وتبعه شيخنا البهائي في الزبدة، حيث أنّه قال:

إنّا نمنع صدق الفاسق على الخطي في بعض الأصول، بعد بذل مجهوده

(١) استغرب جدنا السيّد العلامة عليه السلام ما سمعه عن بعض الأعاظم، من عدم إمكان أن يعتقد أحد عدالته، مورداً عليه بأنّ العدالة عبارة عن الحالة النفسانيّة المعهودة. ولا شبهة في أنّ اطلاع شخص بعدالته، أسهل من اطلاعه على عدالة غيره، واطّلاع الغير على عدالته؛ لأنّ الإنسان على نفسه بصيرة.

قال: وتوهم استلزام اعتقاد شخص عدالته، للاعتقاد بكونه ايئناً عن سخط الله تعالى فاسد؛ لوضوح أنّ الأمن من سخطه تعالى من المعاصي الكبيرة، وهو إنّما يكون عدلاً إذا لم يكن ايئناً منه عليه السلام.

ونصّ الأصحاب على توثيقه، ولو جامع التفسير لارتفع الوثوق بعدالة أكثر الموثّقين من أصحابنا.

وتبعهما المحدث الكاشاني في المفاتيح نقلاً^(١).

وهو خيرة جدنا العلامة في الإشارات، كما جرى عليه جدنا السيّد العلامة في بعض رسائله الرجاليّة.

وصرّح به الوالد المحقّق في بعض تحقيقاته، استظهاراً من العلامة الطوسي في التجريد، واستدلالاً له بعدم أخذ الإماميّة من أحد من أصحابنا ممّن عرف العدالة، وباشتراك العدالة في الذكر بين الخاصّة والعامة في الفقه والأصول. وعزّفها الحاجيّان بما مرجعه إلى أنّها ملكة نفسانيّة توجب الاجتناب عن الكبائر، والإصرار عن الصغائر وخلاف المروّة.

وهذا تعريف المشهور من الخاصّة للعدالة، والظاهر وحدة الاصطلاح بتسليم كون الموثّق ما كان سنده عدل غير امامي؛ بل تعريفه بما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته.

إذ الظاهر كونه مبنياً على دلالة «ثقة» على العدالة، كما عليه بناؤهم فضلاً عن أنّ الشهيد الثاني حكم في الدراية بافتراق الصحيح والموثّق في خصوص المذهب، واشتراكهما في الوثاقة^(٢).

وبقول أرباب الرجال في ترجمة غير الإمامي، كثيراً «ثقة إلاّ أنّه

(١) مفاتيح الشرايع: ٢٧٨/٣. فيه: «لأنّ غير المؤمن، فاسق وظالم، لا اعتقاده الفاسد

الذي هو من أكبر الكبائر».

(٢) الرعاية في علم الدراية: ٨٤.

فطحي»^(١) مثلاً بناءً على دلالة «ثقة» على العدالة كما هو المشهور؛ لاقتضاء الاستثناء عموم المستثنى منه للمستثنى، وباشرط الإيمان من غير من ندر، ظاهراً في موارد اشتراط العدالة متأيّداً بما في رواية البزنطي عن أبي الحسن عليه السلام: «طلاق السنّة أن يطلقها إذا ظهرت من حيضها قبل أن يغشيها، بشاهدين عدلين، كما قال الله تعالى في كتابه.

قلت: أشهد رجلين ناصبيّين على الطلاق، أ يكون طلاقاً؟
فقال: كلّ من ولد على الفطرة، اجيزت شهادته على الطلاق، بعد أن تعرف منه خيراً»^(٢).

وكذا رواية عبد الله بن المغيرة: «قال: قلت للرضا - عليه آلاف التحيّة والثناء -: رجل طلق إمرأته وشهد شاهدين ناصبيّين؟
قال: كلّ من ولد على الفطرة، وعرف بالصلاح في نفسه، جازت شهادته»^(٣). (انتهى ملخصاً).

وفي الكلّ نظر.

أمّا الأوّل: فلا يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من فحاوي كلماتهم، اعتبار الإماميّة أيضاً، مضافاً إلى اعتبار الملكة المذكورة في تحقّق العدالة. ويشهد عليه، أنّه لا ريب في أنّ العدالة المعرّفة في كلماتهم بما عرّفوا به: العدالة التي يترتّب عليه الأحكام الشرعيّة، من جواز الاقتداء، ونفوذ الحكم،

(١) كما في ترجمة عبد الله بن بكير: «أنّه فطحيّ المذهب إلّا أنّه ثقة». الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢. وكذا في ترجمة إسحاق بن عمار: «من أنّه كان فطحيّاً إلّا أنّه ثقة». الفهرست: ١٥ رقم ٥٢. وقريب منه في ترجمة أحمد بن الحسن بن فضال. الفهرست: ٢٤ رقم ٦٢.

(٢) التهذيب: ٤٩/٨ ح ٧١٢.

(٣) التهذيب: ٢٨٤/٦ ح ١٨٨.

وقبول الشهادة، وجواز التقليد وغيرها. ومن الظاهر، اشتراط الأحكام المذكورة بالامامية.

وبوجه آخر، إنه لما كان مورد كلماتهم في بيان الأحكام للاماميين، فالظاهر منها اشتراطها فيها، ومن ثمَّ أنَّ المستدلَّ المحقِّق المذكور بعد استدلاله بما ذكر، اعترف بانصراف التعريف إلى الإمامي.

وأما الثاني: فلأنَّ الظهور المزبور بعد ما عرفت ممنوع؛ بل نقول: إنَّ الظاهر عدم اكتفاء العامة في تحقُّق العدالة بمجرد الملكة المذكورة؛ بل يشترطون في تحقُّقها عدم الاتِّصاف بالرفض، كما يشهد عليه ما حكاه في المعراج^(١) عن الذهبي - ذهب الله تعالى بنوره - في كتابه ميزان الاعتدال: أنَّه ذكر في حال أبان بن تغلب: «أنَّه شيعيٌّ، جيّد، صدوق، قبلنا صدقه وعليه بدعة، وكان غالباً في التشيع»^(٢).

فلقائل أن يقول: كيف ساغ له أن يبدع، وحدّ الثقة العدالة، وكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة.

وجوابه: أنَّ البدعة على ضربين:

فبدعة صغرى، كغلوّ التشيع، أو التشيع بلا غلوّ وهذا كثير في التابعين. وبدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلوّ فيه، والظعن على أبي بكر وعمر (؟؟؟) والدعاء إلى ذلك، فهذا لا يحتجّ بهم، ولا كرامة فيه». (انتهى). فلا مجال لوحدة الاصطلاح.

وأما الثالث: ففيه أنَّ التسليم المذكور ممنوع؛ فإنَّنا لم نقف على مَنْ أخذ

(١) معراج أهل الكمال: ١٠.

(٢) ميزان الاعتدال: ١/٥ رقم ٢.

العدالة في تعريف الموثّق، ولا بأس بأن نذكر شرطاً من عبائره في تعاريفهم. فقد ذكر الشهيد في الدراية: «بما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف»^(١).

وذكر في المعالم: «الموثّق هو ما دخل في طريقه من ليس بإماميّ؛ لكنّه منصوص على توثيقه بين الأصحاب ولم يشتمل باقي الطريق على ضعف من جهة أخرى»^(٢).

وذكر السيّد الداماد في الرواشح: «الموثّق، هو ما دخل في طريقه، فاسد العقيدة المنصوص على توثيقه»^(٣).

وذكر شيخنا البهائي في المشرق: «إن كان جميع سلسلة السند، كلّاً أو بعضاً غير إماميّين مع توثيق الكلّ، فموثّق»^(٤).

وعلى هذا المنوال حال سائر العبائر.

وأما الرابع: ففيه أولاً: إن كثرة وقوع الاستثناء المذكور في التراجم ممنوعة، كما لا يخفى على المتبحّر؛ بل لم نقف عليه إلّا في ترجمة عبد الله بن بكير؛ فإنّه ذكر الشيخ في الفهرست: «أنّه فطحيّ المذهب إلّا أنّه ثقة»^(٥).

وثانياً: إنّ الظاهر أنّ الاستثناء فيه، ليس من باب الاستثناء عن العموم المتحقّق؛ بل من باب العموم المتوهّم، ويشهد عليه ما ذكره الشيخ في الفهرست

(١) الرعاية في علم الدراية: ٨٤.

(٢) معالم الأصول: ٢٤٩.

(٣) الرواشح السماوية: ٤١.

(٤) مشرق الشمس: ٢٦.

(٥) الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٢.

أيضاً في ترجمة إسحاق بن عمار: «من أنّه كان فطحياً إلاّ أنّه ثقة»^(١).
 وقريب منه ما فيه في ترجمة أحمد بن الحسن بن فضال: «من أنّه كان فطحياً، غير أنّه ثقة في الحديث»^(٢).

وأما الخامس: ففيه - مضافاً إلى ما في اللمعة، في باب صلاة الجمعة وكذا في باب القضاء من الاكتفاء باشتراط العدالة، وتوجيه الشارح في الباب الثاني لعدم اشتراط الإيمان بدخوله في العدالة - إنّه يمكن أن يكون من باب الغفلة، أو تكثر انفكاك الإيمان عن العدالة.

وأما الأخيران، فلاّنه ربّما يلوح من سياق الجواب، العدول عن جواب خصوص السؤال؛ بل ربّما جزم به فيما حكى عنه من أنّهما محمولتان بشهادة العدول، عن جواب السؤال على التعبير بما هو جامع بين التقيّة والحق الذي لا يزالون يستعملونه.

وصرّح به أيضاً في الجواهر، فإنّه قال: إنّ من المعلوم عدم إرادته بذلك، بيان قبول شهادة الناصب الذي هو كافر بلا خلاف وبلا إشكال؛ بل قوله «كلّ من ولد على فطرة الإسلام...» كالصرّح في إرادة الشيعة ولو بضميمة قولهم عليهم السلام على فطرة إبراهيم غيرنا وغير شيعتنا^(٣).

هذا، وأما ما ذكره الشهيد من عدم انصراف الفاسق اليهم، وتحقّق العدالة فيهم، فتحرير كلامه: أنّ التأمّل في الإطلاقات العرفيّة، يكشف عن أنّ الحكم المعلق على أمثال الفاسق والشارب وغيرهما، من أمثلة اسم الفاعل؛ بل وكذا

(١) الفهرست: ١٥ رقم ٥٢.

(٢) الفهرست: ٢٤ رقم ٦٢.

(٣) جواهر الكلام: ١٧/٤١.

الماضي والمضارع، إنما يتيقن ثبوته لها إذا اجتمع أمور خمسة:
أحدها: تحقق قصد الفعل، فلو وقع الفعل ساهياً أو خاطئاً، فلا ينصرف إليه
اللفظ، فلو قيل مثلاً: يجب لشارب الخمر حدّ الثمانين، فالظاهر منه عند
العرف، ثبوت الحكم إذا تحقق منه الشرب على وجه التعمّد دون السهو والخطأ
وأما ثبوت الدية في قتل الخطأ، فهو من باب الثبوت بالدليل الخارج.
ثانيها: وقوع العمل بالجوارح على طبق النية، فلا يكفي في المثال المذكور
مجرد قصد بدون العمل على طبقه.

وثالثها: موافقة اعتقاده في موضوع العمل مع الواقع، فلو فرض اتّفاق
شرب الخمر من أحد باعتقاده كونه خلاً، انصرف الحكم إليه محلّ الإشكال.
ورابعها: موافقة اعتقاده في حكم العمل مع الواقع، فلو فرض اتّفاق الشرب
من أحد باعتقاده كونه طاعةً وثواباً، فالانصراف محلّ الإشكال بلا إشكال.
وأوضح منه، ما لو اعتقد الجواز، كما لو اعتقد شربه للمرض فشربه بهذا
الاعتقاد، فوجوب الحدّ بناءً على عدم الجواز لا يخلو عن الإشكال.
 وخامسها: وقوع العمل بتوسّط إرادة اختيارية، فلا يشمل صورة الإيجاب
والإكراه.

وأذا ظهر ذلك، فشمول الفاسق للمخالفين ومن يحذو حذوهم واعتقد أنّ
عمله محض الطاعة وطاعة محضة، لا يخلو من شوب شبهة ومرية^(١).
وهذا كلام جيّد متين وإن تكرّر التشنيع عليه من المتأخّرين.
وأما ما أورد عليه المولى المقدّس الأردبيلي رحمته الله بانياً على عدم الاجتماع،
مع كمال الإصرار؛ استناداً إلى ماورد من الأخبار في حقّ المخالفين من

مذمتهم وتوصيفهم بالضلال^(١)، وما ورد من أن من لم يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية^(٢).

ومن ورد في حقه أمثال هذه الأحاديث، كيف لا يكون فاسقاً، وإلى أنه يلزم على ما ذكره، عدم فسق كل من اعتقد أن ما يفعله ليس بحرام، فلا يكون فاسقاً بقتل الأنبياء والأئمة - صلوات الله تعالى عليهم - والشرب والزنا وأنواع المعاصي؛ بل عدم عصيان الكفار، وهو ظاهر.

هذا، مع قطع النظر عن الأولين وأن متابعة الكفار في الدين، فيلزم كونهم مع ذلك معذورين في عداوتهم مع الله ورسوله وأهل بيته. وبالجمل، مفسد هذا القول كثيرة، وقد بالغ في ذلك ولا ينبغي صدور مثله عن مثله^(٣).

فيضعف بأن غاية ما يظهر من الشهيد، عدم صحة الاستدلال بخصوص الآية للمدعى؛ نظراً إلى ثبوت الفسق لهم، وذلك لا ينافي عدم الالتزام بالمفاسد المذكورة لدليل خارج؛ بل مقتضى صريح صدر كلامه عدم قبول شهادتهم مطلقاً؛ فضلاً عن غيرها، كما يشهد عليه ما ذكر من أن ظاهر الأصحاب الاتفاق على اشتراط الإيمان في الشاهد، وينبغي أن يكون هو الحجة.

ثم نقل عن المحقق، الاستدلال عليه بأنه فاسق وظالم من حيث اعتقاده

(١) الكافي: ١/ ١٨٠، باب معرفة الإمام والرد إليه و ١/ ٣٧٤، باب فيمن دان الله عز وجل بغير إمام من الله.

(٢) الكافي: ١/ ٣٧٦، باب من مات وليس له إمام.

(٣) راجع: مجمع الفائدة والبرهان: ١٢/ ٣٠٢.

الفاسد الذي هو من أكبر الكبائر.

ثمّ نظر في الاستدلال بما تقدّم ونحوه سياق كلامه فيما ذكر المحقّق: من أنّ كلّ مخالف في شيء من العقائد تردّ شهادته، سواء استند ذلك إلى التقليد أو الاجتهاد فإنّه ذكر بعد ذلك: المراد بالاصول التي تردّ شهادة المخالف فيها، أصول مسائل التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد.

وأما فروعها من المعاني والأحوال وغيرهما، من فروع علم الكلام فلا يقدح الاختلاف فيها.

ومّا ذكرنا يظهر ضعف ما أورد عليه في الجواهر، بمثل ما تقدّم مبالغاً فيه من أنّه من غرائب الكلام المخالف لظاهر الشريعة وباطنها؛ إذ من ضرورة المذهب عدم المعذوريّة في أصول الدين التي منها الإمامة؛ بل ما حكاه من العامّة لا يوافق ما ذكره؛ ضرورة المخالفة في الغرض؛ للدليل القطعي الناشئ عن تقصير، ومن الغريب دعوى معذوريّة الناشئ اعتقاده عن تقليد.

وبالجملة، لا يستاهل هذا الكلام ردّاً؛ إذ هو مخالف لاصول الشيعة^(١).
(انتهى).

وربّما جرى في الرياض على استحسان مسلك المسالك، إن اختير الرجوع في بيان معنى الظلم والفسق إلى العرف؛ استناداً إلى أنّ المتبادر منها مدخلية الاعتقاد في مفهومها.

قال: وأمّا إن اختير الرجوع إلى اللغة، فنظور فيه؛ لعدم مدخلية الاعتقاد فيها جدّاً^(٢).

(١) جواهر الكلام: ١٨/٤١.

(٢) رياض المسائل: ٤٢٦/٢.

أقول: الظاهر أنّ مستنده في منع المدخلية بحسب اللغة، إطلاق ما ذكر في اللغة في معنى الفسق، من أنّه الخروج عن الشيء، كما قال في القاموس: الفسق - بالكسر - الترك لأمر الله تعالى، والخروج عن طريق الحق، أو الفجور كالفجور ... وإنّه لفسقٌ خروج عن الحق، وفَسَقَ: جَارَ وعن أمر ربّه خَرَجَ، والرطوبة عن قشرها خرجت، كانفسقت، قيل: ومنه الفاسق؛ لانسلاخه عن الخير ... والفَوْسِقَةُ: الفأرة؛ لخروجها من جُحرها^(١). (انتهى).

ونحوه عبارات جماعة آخرين كصاحب المجمع^(٢) والبيضاوي^(٣) وكنز العرفان^(٤) وزبدة البيان^(٥)؛ فإنّهم قد صرّحوا أيضاً بأنّ الفسق: الخروج عن طاعة الله كما في الأوّل، وعن الاستقامة بالفكر والعصيان كما في الثاني، وعن الشيء كما في الثالث، وعن الطاعة كما في الأخير.

ومنه استدلال السيّد النبيل، ولده الجليل بمجملته من الكلمات المذكورة^(٦). ويمكن الإشكال فيه، بعدم الاطمينان بكلماتهم في أمثال المقام؛ نظراً إلى أنّ بيان معاني الألفاظ تارةً: من باب بيان المعاني التحقيقية. وأخرى: من باب بيان المعاني التسامحية، والذي يظهر من التسبّع والتأمل في كلماتهم عدم جريان طريقتهم على بيان المعاني التحقيقية بمعنى بيان

(١) القاموس المحيط: ٢٨٥/٣، مادة «فسق».

(٢) مجمع البيان: ٦٦/١. في تفسير قوله تعالى: «وما يضلّ به إلاّ الفاسقون». البقرة، ٢٦.

(٣) تفسير البيضاوي: ٧٤/١.

(٤) كنز العرفان: ٣٨٤.

(٥) زبدة البيان: ٦٩٠.

(٦) المراد هو السيّد محمد الطباطبائي المعروف بالسيّد المجاهد المتوفّي: ١٢٤٢ ابن صاحب

الرياض^{رحمته}. راجع: مفاتيح الأصول: ٣٦٢ عند البحث في: اشتراط الإيمان في الراوي.

معاني الألفاظ بمقائنها وتشرح مداليلها بدقائقها؛ فإنّ بناءهم في جلّ الأوقات؛ بل كلّها على توضيح المعاني بمجرد الألفاظ المألوفة والكلمات المعروفة.

ونحن نذكر لك مثالين في المقام ليكون أنموذجاً ودليلاً على المرام؛ أحدهما؛ إنّ ذكر الفاضل الراغب في المفردات في معنى الإناء: «إنّ ما يوضع فيه الشيء»^(١).

وقال الفيومي في المصباح: «الاناء والآنية: الوعاء والأوعية لفظاً ومعنى»^(٢).

وما ذكر جماعة منهم معنى له؛ بل أحالوه على العرف كما قال في الصحاح: «الإناء معروف، وجمعه آنية»^(٣).

وصنع مثله في القاموس^(٤) والمجمع^(٥) ولقد استراحوا في الحوالة المذكورة عن تعب التحقيق وأما ما ذكره الراغب وصاحب المصباح في بيان المعنى، فن الظاهر أنّه ليس من باب المعنى التحقيق؛ لظهور أنّ معنى الإناء ليس مطلق ما يوضع فيه الشيء، ولا مطلق ما يطلق عليه الوعاء.

ومن هنا أنّ العلامة النجفي، كاشف الغطاء تدقيقاً للمقام بعد ما ذكر، من أنّ تفسير الآنية بالظرف والوعاء والأواني بالظروف والأوعية تفسير بالأعم كما هي عادة أهل اللغة من التفسير بالأعم والحوالة إلى العرف في تحقيق المعنى،

(١) مفردات ألفاظ القرآن: ٢٩.

(٢) المصباح المنير: ٢٨. فيه: وزناً ومعنى.

(٣) الصحاح: ٢٢٧٤/٦.

(٤) القاموس المحيط: ٣٠٢/٤، مادة «أنى».

(٥) مجمع البحرين: ٣٦/١.

استظهر أنّها عبارة عما جمعت فيه أمور:

أحدها: الظرفيّة.

ثانيها: أن يكون الظروف معرضاً للرفع والوضع، فما كان وضعه على الوضع دون الرفع، كموضع فصّ الخاتم وقاب الساعة ونحوهما ليس منها.

ثالثها: أن تكون موضوعة على صورة متاع البيت الذي يعتاد استعماله عند أهله، من أكل، وشرب، أو طبخ، أو غسل، ونحوها، فليس الغليان ولا رأسها ولا رأس الشطب ونحوها منها.

رابعها: أن يكون لها أسفل يمسك ما يوضع فيها وحواشي كذلك، فما خلى عن ذلك، كالقناديل ونحوها، لم يكن منها^(١).

ولكن، كما أنّ الكلامين من اللغويين محلّ الكلام، كذا كلام الكاشف مورد النقض والإبرام.

أمّا الأوّل: فلاّنه إن أريد منه خصوص الموضوع لما يوضع فيه الشيء، فلا يشمل الموضوع لما يصبّ فيه، فيلزم خروج ظروف المياه كالكوّز وظروف الجاهي^(٢).

وإن أريد منه الأعمّ من الموضوع وغيره، فيلزم دخول مثل الحياض إذا وضع فيها الشيء، ولاسيّما في صورة الخلوّ عن الماء.

وأمّا الثاني: فلظهور صدق الوعاء على المصوغ من الفضّة وغيرها للدعاء مثلاً مع صدق الإناء^(٣) بلا امتراء، ومنه اختيار القول بالجواز فيه من السيّد

(١) كشف الغطاء: ١٨٤.

(٢) كذا بقلم المؤلّف رحمه الله والصحيح: الشاي.

(٣) كذا بخط المؤلّف. والظاهر أنّ الصحيح: «مع عدم صدق الإناء».

السند النجفي في قوله:

وجاز في الفضّة ما كان وعاء
بل صدقه على القلب.

ومنه قول يعسوب الدين - صلوات الله تعالى عليه -: «إنّ هذه القلوب
أوعية فخيرها أوعاها»^(١). ومن الظاهر عدم إطلاق الإناء عليه.

وأما الثالث: فللاستغناء عن اعتبار الشرط الأوّل بعد اعتبار الشروط
الثلاثة الباقية بلا إشكال؛ لتحقق الشرطيّة بعد تحقّق الثلاثة، كما أنّ الظاهر
الاستغناء عن الثاني والرابع بعد اعتبار الثالث؛ لظهور أنّ بعد فرض كون الشيء
موضوعاً لما يعتاد استعماله عند أهل البيت، من أكل، وشرب، وطبخ، وغيرها
فلا محالة يكون المظروف موضوعاً للرفع والوضع كليهما، وكذا يكون
صاحب الحواشي والأسفل، فيمسك بها ما فيها مع أنّ الثالث خارج عن بيان
حقيقة الشيء بماهيّته، وهو المنظور في المقام؛ بل بيان بالأمر الخارج.

نعم، إنّ لا بأس بغيره من تلك الجهة؛ مضافاً إلى أنّه كان عليه اعتبار أن
يكون من غير جنس القطن والجلد؛ لخروج مثل الكيس والدلو، وإلّا لزم
تسليم صدق الإناء عليها، مع أنّ من الظاهر عدمه.

ثمّ إنّّه ربّما يقال إنّّه يعتبر في إطلاق الإناء أن يكون ظرفاً للساء خاصّة؛
استناداً إلى كلام بعض اللغويين وبعض الإطلاقات.

ويندفع بما وقع من إطلاقه على غيره في الأخبار وكلام الأخيار، ففي
الصحيح كما في الرياض: «لا تأكل في آنية من فضّة ولا في آنية مفضّضة»^(٢).

(١) نهج البلاغة: قصار الحكم رقم ١٤٧ والبحار: ١/١٨٩.

(٢) رياض المسائل: ١/٩٦.

وفي رواية داود بن سرحان: «لاتأكل في آنية الذهب والفضة»^(١).
وأما الفرق بين الإبناء والآنية، فسفسطة ظاهرة، وقال المحقق في الشرايع:
«لا يجوز الأكل والشرب في آنية من ذهب وفضة»^(٢).
وفي النافع: «يحرم أواني الذهب والفضة في الأكل وغيره»^(٣).
وقال العلامة في الإرشاد: «يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل
وغیره»^(٤).
وفي المدارك: «لا يحرم المأكول والمشروب في أواني الذهب والفضة»^(٥).
وذكر بعينه في الذخيرة^(٦)؛ بل الظاهر أن نظائرهما غير عزيزة.
وثانيهما^(٧)؛ إنه ذكر في الصحاح في معنى التكبر: «التكبر: التظم»^(٨).
وفي القاموس: «تكبر: واستكبر»^(٩).
وفي المجموع: «استكبر الرجل: رفع نفسه فوق مقدارها، والاستكبار طلب
الترفع وترك الإذعان للحق، ومنه قوله تعالى: «إِسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً»^(١٠).

(١) الكافي: ٦/٢٦٧ ح ١.

(٢) الشرايع: ١/٤٤.

(٣) المختصر النافع: ٢٠.

(٤) إرشاد الأذهان: ٢٤٠.

(٥) مدارك الأحكام: ٢/٣٧٩.

(٦) ذخيرة الأحكام: ١٧٣.

(٧) عطف على قوله: ونحن نذكر لك مثالين في المقام ليكون أنموذجاً ودليلاً على المرام.

أحدهما ...

(٨) الصحاح: ٢/٨٠٢، مادة «كبر».

(٩) القاموس المحيط: ٢/١٢٨.

(١٠) مجمع البحرين: ٣/٤٦٥، مادة «كبر».

فإنّك خير بأنّ هذه الكلمات غير وافية لبيان حقيقة التكبر، بحيث يمكن الحكم بدوران الحكم الشرعي مثلاً مدار تلك المعاني.
وربّما تصدّى الغزالي في الإحياء لبيان حقيقة الحال، وأطال فيها المقال، وملخصه: «هو أن يرى الإنسان لنفسه مرتبة، وكذا غيره مرتبة، ثمّ يرى مرتبة نفسه فوق مرتبة غيره.

قال: فعند هذه الاعتقادات الثلاثة، يحصل فيه خلق الكبر، لا أنّ هذه الرؤية هي الكبر؛ بل هذه الرؤية وهذه العقيدة تنفخ فيه، فيحصل في قلبه اعتداد وفرح وركون إلى ما اعتقده، وعزّ في نفسه بسبب ذلك»^(١).
وهو وإن دقّق النظر وأتى بالأمور الثلاثة المذكورة؛ إلّا أنّها غير وافية لبيان حقيقة الحال أيضاً؛ بل كان عليه اعتبار أمرين آخرين:

أحدهما: إيقاع العمل بالجوارح على طبق هذه الاعتقادات، وإلّا فلو فرض تحقّقها ولم يعمل على طبقها، أو جاهد نفسه وعمل بخلافها، فلا ريب في عدم تحقّق التكبر.

وثانيهما: إيقاع العمل المذكور في غير موضعه، بأن ترفع نفسه وطلب ترفعها في موضع لا ينبغي له ذلك، وذلك: كما في خطائه في أصل هذه الاعتقادات، بأن اعتقد الترفع على شخص مع عدم تفوّقه عليه في الواقع، أو خطائه في اعتقاده بوصول تفوّقه إلى هذه المرتبة المقتضية لطلب الترفع بهذه المرتبة.

والدليل على اعتبار هذا الأمر، ما نشاهد من وقوع الاعتقادات الثلاثة المذكورة مع العمل بالجوارح بحسبها من الأكابر، بالإضافة إلى الأصاغر مع

(١) إحياء العلوم: ٣/٣٢٢، باب في بيان حقيقة الكبر وآفته.

عدم اندراج شيء منها في عنوان التكبر، وعدم ترتب شيء من الذم عليها. فإذا قد اعتبر في التكبر ما عرفت من الأمور الخمسة؛ بل لعله يمكن بالتأمل زيادة أمور آخر مع أنه قد اكتفى اللغويون في معناه بما عرفت.

وبالجملة، فلا اطمينان بصحة كلماتهم في خصوص أمثال تلك الدقائق، فلا اطمينان بعدم مداخلة الاعتقاد في مدلول الفسق مع أنه يمكن أن يقال: إن ظاهر ما ذكروا في معناه من الخروج أو التجاوز، هو الخروج والتجاوز باعتقاد كونه خارجاً ومتجاوزاً؛ وإلا فصدق الخروج والتجاوز في عمل المعتقد عدم خطائه وخروجه محل الإشكال.

وأما ما أورد في الجواهر عليه، «أن التدبر في كلام الشهيد يقتضي نفيه المعصية، وليس مبني كلامه على نفي إطلاق اسم الفسق والظلم عليهما، وإلا فلا وجه للنظر بناءً على ما ذكره؛ ضرورة تقدم المعنى العرفي على اللغوي.

نعم، المتجه منع صدق الفاسق على المخالف في العقيدة، والفرض عدم معذوريته في الاعتقاد المزبور الذي دخل به في قسم الكافرين؛ فضلاً عن الفاسقين والظالمين، وأي فسق أعظم من فساد العقيدة التي لم يعذر صاحبها»^(١)، يندفع بأن الظاهر أن التدبر في كلامه يقتضي بخلاف ما ذكره؛ فإن الظاهر أن مبني كلامه هو نفي الإطلاق، دون نفي المعصية؛ مضافاً إلى أن ما يظهر من تسليمه لعدم مداخلة الاعتقاد في مفهومها بحسب اللغة، يضعف بما عرفت.

هذا، ولقد طال المقال، ومع ذلك بقي في البال ما لم يذكر لضيق المجال وعدم اقتضاء الحال.

الثالث: ^(١) إنَّ ما ذكر في وجه اشتراط الضبط، من أنَّ المقصود: السلامة عن غلبة السهو والغفلة...، يضعف بأنَّ العدالة كما تمنع عن رواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتبر، كذا يمنع عن الرواية إذا علم من نفسه عدم ضبطها وغلبة سهوها على ذكرها.

بل ربَّما يقال: إنَّ مراد الشهيد ^(٢) خصوص ذلك، فلا يتَّجه الاعتراض. وأما ما ذكره شيخنا البهائي رحمته الله مورداً عليه بأنَّ لقائل أن يقول: إنَّه إذا كثُر سهوه فرَّبما يسهو عن أنَّه كثير السهو فيروي. ففيه، إنَّه مبنيٌّ على فرض تحقُّق غلبة السهو كما لا يخفى، وبه يخرج عن مورد تعريف من مضى بما مضى. فليتأمل.

ولقد أصرَّ في الاشتراط شيخنا المشار اليه، قال: والحقَّ عدم إغناء العدالة عن الضبط، ونعم ما قاله العلامة من أنَّه من أعظم الشرائط؛ فإنَّ غير الضابط ينقص في السند والمتن تارةً، ويزيد أخرى، ويبدل ثالثةً. فإن قلت: فكيف يصحَّ الحكم بصحَّة السند بمجرد التوثيق من غير نصٍّ على الضبط.

قلت: مرادهم بقولهم «فلان ثقة» أنَّه عدل، ضابط؛ لأنَّ لفظة «الثقة» من الوثوق، ولا وثوق بمن يتساوى سهوه وذكره، أو يغلب سهوه على ذكره، وهذا

(١) لا يخفى أنَّ المراد: الثالث من أقطار المضمار التي تقدِّم ذكر أولها وثانيها، بعد ذكر

تعريف الصحيح. (منه رحمته الله).

(٢) راجع: الرعاية في علم الدراية: ١٨٥.

هو السرّ في عدولهم عن قولهم «عدل» إلى قولهم «ثقة»^(١). (انتهى ملخصاً). وفيه مضافاً إلى ما تقدّم إنّ ما ذكره من أنّ مرادهم بقولهم «فلان ثقة» العدل الضابط، إن أريد منه أنّه من باب تطرّق الاصطلاح، كما يشهد عليه صدر الكلام فعلية بإثبات ذلك المرام.

وإن أريد أنّه من باب دلالة اللفظ والاشتقاق، كما يشهد عليه الذيل. ففيه، إنّ كثيراً ما، يتحقّق الوثاقة مع عدم إحراز العدالة ولا سيما بناءً على القول باعتبار الملكة، مع أنّ ما ذكر في السرّ في العدول، يضعف بأنّ الظاهر أنّ السرّ فيه أنّ غرضهم لما كان في ذكر رواة الحديث وقبول مقتضيات روايتهم وردّها، ولما كانت العدة في القبول وعدمه، وثاقة الراوي وعدمها، ومن ثمّ ما اشتهر من أنّ المدار في قبول الروايات وردّها عند القدماء على الظنّ بالصدور وعدمه، فلهذا مضافاً إلى سهولة إحراز الوثاقة بالاضافة إلى إحراز العدالة، وقع منهم التوثيق دون التعديل.

والظاهر أنّ الوجه في التصحيح بمجرد التوثيق بواسطة إحراز الضبط بواسطة الغلبة في غلبة الذكر على السهو في الإنسان؛ فإنّ الغلبة المذكورة هي الحالة الغالبة، ومنه الحكم بالحسن مع أطراد إشكاله وعدم كفاية جوابه. ثمّ إنّّه ربّما يطلق الصحيح في كلمات متأخّرنا على غير هذا الإصطلاح كما صرّح به غير واحد من الأصحاب^(٢). وقد تقدّم تفصيل الكلام في هذا المرام.

(١) مشرق الشمسين: ٣٧.

(٢) راجع: الرعاية: ٧٩.

الثاني: «الموثق»

وقد عرّفه في البداية: بما دخل في طريقه من نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف^(١).

أقول: إنّ التوثيق تارة: من غير الإماميّ، للإماميّ. ومنه ما وقع من عليّ بن الحسن بن فضال، لمحمد بن إسماعيل بن بزيع^(٢) وغيره^(٣).

ومن ابن عقدة، لحسن بن علوان^(٤) وغيره^(٥) ومن غيرهما لغيرهما. وأخرى: من غير الإماميّ لغير الإماميّ. ومنه توثيق ابن حجر، لابن نمير وغيره.

والظاهر أنّ التقييد في الحدّ بتنصيب الأصحاب على التوثيق؛ للاحتراز عن تنصيب غير الأصحاب عليه.

(١) الدراية: ٢٣.

(٢) رجال النجاشي: ٣٣ رقم ٨٩٣.

(٣) كما في جميل بن درّاج. رجال النجاشي: ١٢٦ رقم ٣٢٨، داود بن فرقد. رجال النجاشي: ١٥٨ رقم ٤١٨ و....

(٤) تنقيح المقال: ٢٨٩/١ رقم ٢٦١٧.

(٥) كما في داود بن زربي أبو سليمان. رجال النجاشي: ١٦٠ رقم ٤٢٤، زياد بن أبي غياث. رجال النجاشي: ١٧٢ رقم ٤٥٢، سعيد بن عبد الرحمن. رجال النجاشي: ١٨١ رقم ٤٧٧ و....

ومنه يظهر عدم اعتبار توثيق غيرهم عنده، ويظهر من التتبع في كلمات الأصحاب اختلافهم في هذا الباب على أقوال:

القول بالاعتبار، كما هو الظاهر من المحقق والعلامة وغيرهما في استضعافهم أبان بن عثمان بأنه من الناووسية^(١).

فإن الظاهر أن مستند تضعيفهم مانقله الكشي: عن محمد بن مسعود عن ابن فضال أنه كان من الناووسية^(٢)، ولا مستند له غيره.

وأما ما ذكره ابن داود من أنه ذكر أصحابنا أنه كان ناووسياً^(٣)، فمحمول على الاشتباه، لو أريد منه الحكم به على سبيل الاستقلال.

كما أن ما احتمله المحقق القمي رحمته الله من إمكان اطلاع العلامة في الحكم بالناووسية على جهة أخرى، غير وجيه.

وأوضح منه ما عنه في المختلف، عند الكلام في تحريم مسّ كتابة القرآن على المحدث؛ فإنه ذكر بعد الاحتجاج برواية أبي بصير: «إن هذا الحديث وإن

(١) وقال العلامة: فالأقرب عندي، قبول روايته وإن كان فاسد المذهب. الخلاصة: ٢١/٣. وقال في المنتهى في كفارة من أتى امرأته وهي حائض: «في طريقها أبان بن عثمان وفيه قول». منتهى المطلب: ١١٦/١، وفي النفاء: «أبان بن عثمان وهو ضعيف». المصدر: ١٢٠/١ وفيما يبطل به الصلاة: «في طريقها أبان بن عثمان فلا تعويل على روايته». المصدر: ٢٩٦/١ وفي باب المستحقين للزكاة: «وفي طريقها أبان بن عثمان وهو ضعيف» المصدر: ٥٢٣/١.

وقال المحقق في باب الاستنجاة: «وفي طريقها أبان بن عثمان وهو ضعيف». المعتمد: ١٢٥/١ وكذا في باب الاستحاضة: ٢٤٥/١ وفي باب المستحقين للزكاة: ٥٨٠/٢.

(٢) رجال الكشي: ٣٥٢ رقم ٦٦٠.

(٣) رجال ابن داود: ٣٠ رقم ٦.

كان في طريقه الحسين بن مختار، وهو واقفيّ إلا أنّ ابن عقدة وثّقه»^(١).
 وجرى على هذا القول، العلامة البهبهاني^(٢) والسيد السند النجفي^(٣).
 والقول بعدم الاعتبار كما هو الظاهر من شيخنا البهائي في المشرق، حيث
 أنّه اعترض على ثاني كلام العلامة، بأنّ الاعتماد في توثيق واقفيّ، على
 ما حكاه زيديّ عن فطحيّ^(٤)، لا يخفى ضعفه. فتأمل.
 وهو الظاهر من صاحب المدارك عند الكلام في كراهة ائتمام الحاضر
 بالمسافر، فإنّه بعد ما ذكر رواية من فضل بن عبد الملك، قال: «وهذه الرواية
 معتبرة الإسناد؛ إذ ليس في طريقها مطعون فيه سوى داود بن الحصين، وقد
 وثّقه النجاشي؛ لكن قال الشيخ وابن عقدة: إنّ كان واقفيّاً ولا يبعد أن يكون
 الأصل في هذا الطعن من الشيخ، كلام ابن عقدة وهو غير ملتفت إليه لنصّ
 الشيخ والنجاشي على أنّه كان زيديّاً جارودياً، وأنّه مات على ذلك^(٥) ويظهر
 القول به من جماعة.

والقول بالتفصيل بين التوثيق، فالأوّل والجرح فالثاني كما ربّما يحكى عن
 شيخنا البهائي رحمه الله في بعض تحقیقاته.

والأظهر هو الأوّل؛ نظراً إلى وجود المقتضي وفقدان المانع.
 أمّا الأوّل: فلقوله تعالى: «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا»^(٦) فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ

(١) مختلف الشيعة: ٢٦/١.

(٢) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ١١٦.

(٣) رجال السيد بحر العلوم: ٣٠٦/٢.

(٤) مشرق الشمسین: ٤٩.

(٥) مدارك الأحكام: ٣٦٥/٤.

(٦) الحجرات: ٦.

التبيين أعم من استكشاف الحال، أو الفحص عن صدق المقال، ولا يختص بالثاني على الأظهر وإن حكم الوالد المحقق عليه السلام بالاختصاص؛ نظراً إلى ظهور الأمر بالتبيين بملاحظة المورد في الفحص عن صدق المقال.

ويضعف، بأن مقتضى صريح التعليل للتبيين بعدم وقوع اصابة القوم بالجهالة، أن الأمر بالتبيين من باب الطريقة المحضة الكاشفة عن الواقع من دون ملاحظة الخصوصية، فإذا فرض تحقق الطريقة في الاستكشاف عن الحال، فلا وجه للتخصيص بالفحص عن المقال، والمفروض ثبوت تحقق الطريقة لتوقفه على ثبوت الوثوق ونحوه، المتوقف على ثبوت وثاقته بالتوثيق المفروض في المقام ثبوته من موثق موثق؛ كالنجاشي ونحوه؛ مضافاً إلى استقرار طريقة العقلاء في العمل بما يثقون به.

وأما الثاني: فلأن الظاهر أنه لا مانع في المقام إلا الاستناد بامور من أن الاعتبار في العمل بأخبار المخبرين، الإيمان والإسلام لما يدل عليه كما هو المفضل في محله وأن الجرح والتعديل من باب الشهادة ومن شرطها: الإيمان، وأن الاعتبار في قبول خبر الفاسق، الفحص عن صدق مقاله الذي لا يتمكّن في أمثال المقام.

والكلّ منظور فيه؛ لما حققنا ضعف الأول على الوجه المبسوط في محله ونحوه الثاني والثالث بما تقدّم.

وبما ذكرنا ظهر مستند القول الثاني مع الجواب.
وأما التفصيل: فالظاهر أن المستند أنه إذا وثق غير الإمامي الإمامي المعاند له، فالمظنون بالظن المتأخّم للعلم هو صدقه في مقاله.

ومن هنا ما اشتهر: «من أن الفضل ما شهدت به الأعداء».

وهذا بخلاف جرحه له فإنه ربّما يكون منشؤه مجرد المعاندة.

ويضعف، بأنّ الكلام إنّما هو في الموثّق الموثّق، دون الموثّق المطلق، ونحوه الكلام في الجارح، فلا مجال لتخيّل هذا القادح. هذا، قوله: «على فساد عقيدته» لا يخفى شموله لخبر المنكر للألوهيّة، أو النبوة مع استقرار الاصطلاح على عدم تسمية خبرهم بالموثّق، ولذا ذكر في شرح البداية: «إنّ اتفاق أئمّة الحديث والأصول على اشتراط إسلام الراوي، حال روايته، وإن لم يكن مسلماً فلا يقبل روايته، وإن علم من دينه التحرّز عن الكذب»^(١).

فالاولى الزيادة في الإمامة.

قوله: «ولم يشتمل باقيه على ضعف» وجه التقييد ظاهر؛ فإنّه لو اشتمل طريق الموثّق على بعض رجال الضعفاء، فيستمرى بالضعيف؛ لظهور أنّ النتيجة لأخسّ المقدّمتين تابعة.

ولكن لا يخفى أنّ الظاهر منه، عدم الاشتغال على خصوص الضعيف مع انسحاب الحكم في الاشتغال على المجهول أيضاً. فتأمل.

الثالث: «الحسن»

عرّفه في بداية الدراية: «بما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح، من غير نصّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتبه، أو في بعضها، مع كون الباقي من رجال الصحيح»^(١).
ولو قال: ما كان سنده كلاً ممدوحاً بغير التوثيق، أو بعضاً إذا كان الباقي منصوباً به، لكان أولى.

وأورد الوالد المحقّق على تعاريف القوم: بأنّ كثيراً ما، من الأمور يوجب حسن الحديث واعتبار القول والظنّ بصدق الراوي، مع عدم صدق المدح عليه، سواء كان من باب اللفظ أو غيره.

أمّا الأوّل: فهو نحو الترحّم والاسترضاء، كما في الحسين بن إدريس، حيث إنّته حكى المولي التقي المجلسي رحمته الله أنّ الصدوق ترحّم عليه أزيد من ألف مرّة^(٢)، ونحوه غيره.

وأما الثاني: فهو نحو كون الراوي وكيلاً لأحد من الأئمة عليهم السلام، أو كونه ممّن يترك بروايته رواية الثقة، أو تؤوّل، محتجاً بروايته مرجّحة على رواية الثقة، أو يخصّص بروايته الكتاب، أو كونه كثير الرواية، أو رواية الثقة عنه، أو

(١) الرعاية في علم الدراية: ٨١.

(٢) روضة المتقين: ٦٦/١٤.

الأجلاء، أو كون رواياته كلاً أو جلاً مقبولة، أو ذكر النجاشي أو الشيخ في الفهرست مثلاً طريقاً إلى كتابه أو رواياته.

قال: فالأحسن جعل المدار في الحسن على كون بعض رجال السند موصوفاً بالحسن، وبعبارة أخرى: موصوفاً ببعض أسباب اعتبار القول.

قلت: إن كثيراً من الأمور المذكورة مما يستكشف منه كون الراوي موصوفاً بالوثاقة، أو في غاية الوثاقة. فحينئذ يدخل خبرهم في الصحيح.

ثم إنه ذكر في البداية: «إنه قد يطلق الحسن على ما اتصف به بعضه بما ذكر، إن لم يكن الباقي منصوصاً بالوثاقة».

قال الشارح: «ومن هذا القسم حكم العلامة وغيره بكون طريق الفقيه إلى منذر بن جعفر حسناً^(١) مع أنهم لم يذكروا حال منذر بمدح ولا قدح.

ومثله طريقه إلى إدريس بن زيد^(٢).

وأن طريقه إلى سماعه بن مهران، حسن^(٣)، مع أن سماعه واقفيّ.

وإن كان ثقة فيكون من الموثق، لكنه حسن بهذا المعنى، وقد ذكر جماعة من الفقهاء أن رواية زرارة - في مفسد الحج إذا قضاه أن الأولى حجة الإسلام - من الحسن، مع أنها مقطوعة^(٤).

وفيه، أولاً: إنه ذكر في الفهرست «إن منذر بن جعفر العبدي، له كتاب روى عنه صفوان»^(٥).

(١) الخلاصة: ٢٨٠.

(٢) الخلاصة: ٢٨١.

(٣) الخلاصة: ٢٧٧.

(٤) الرعاية في علم الدراية: ٨٢.

(٥) الفهرست: ١٧٠ رقم ٧٤٥.

وذكر النجاشي: «له كتاب روى عنه إسماعيل بن مهران»^(١).
وفي ثبوت الكتاب له ورواية صفوان وابن مهران كفاية في عدّ خبره
والطريق المشتمل عليه، من الحسان؛ فإنّ كلاًّ منهما من المصرّحين بوثاقتهم
في كلام ثلّة من الأعيان.
وثانياً؛ إنّ وصف الصدوق، إدريس المذكور، بكونه صاحب الرضا - عليه
آلاف التحية والثناء - وحكم بأنّ كتابه معتمد^(٢)، وما ذكر يكفي في الاتّصاف
في الباب بلا شوب شبهة وارتياب؛ ولذا ذكر المولى التقي المجلسي: أنّه يجعل
الخبر حسناً^(٣) وسيجيء ان شاء الله تعالى ما يؤيّده.
وثالثاً؛ إنّ عدّ طريق سماعه من الحسان، يمكن أن يكون من باب تقديم
الموثّقات عليها.
هذا، وما يظهر منه التردد في وثاقته ليس بالوجه؛ بل قد كرّر النجاشي
في الترجمة، التصريح بالوثاقة^(٤).

(١) رجال النجاشي: ٤١٨ رقم ١١١٩.

(٢) كذا نقله المجلسي في روضة المتقين: ٤٨/١٤. أمّا عدّه الصدوق من أصحاب
الرضا عليه السلام فقد ذكره في المشيخة في طريقه إلى إدريس بن زيد. وأمّا حكمه بأنّ كتابه معتمد
فعلى ما ذكره في مقدّمة الفقيه: «وجميع ما فيه، مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل
والإليها المرجع».

(٣) روضة المتقين: ٤٨/١٤.

(٤) رجال النجاشي: ١٩٣ رقم ٥١٧.

الرابع: «القوي»

وهو في لسان ثلثة من الأواخر، كصاحب الرياض، وجدنا العلامة وغيرهما، عبارة عما كان كل واحد من رجال السند، أو بعضه، غير امامي ممدوح، في قبال الحسن. وكان على مؤسسي الأقسام المعروفة زيادة هذا القسم أيضاً؛ لظهور أن الحصر فيها غير حاصر.

وذكر الشهيد في البداية تارة: أنه يطلق على الموثق. وأخرى: على ما يروي الإمامي الغير الممدوح ولا المذموم.

قال الشارح: كنوح بن دَرَّاج، وناحية بن عمارة الصيداوي، وأحمد بن عبدالله بن جعفر الحميري وغيرهم». (انتهى)^(١).

ولا يخلو ما ذكره من الكلام. وعدّ العلامة غير واحد من الطرق من القوي، كطريق الصدوق إلى عبدالكريم بن عتبة، والحسين بن حمّاد، وحميد بن المثنى، وسعيد بن عبد الله الأعرج، وغيرهم^(٢).

والظاهر أن عبدالكريم، سهو عن عبدالملك؛ فإنّه المذكور في الطريق

(١) الرعاية في علم الدراية: ٨٤

(٢) الخلاصة: ٢٨١.

دونه (١).

ثم إنّه ذكر الوالد المحقّق ﷺ أنّ الظاهر لعلّه عموم الاصطلاح في الحسن والقويّ، لما لو كان الراوي ممدوحاً بأدنى درجات المدح ممّا لا يفيد الظنّ بصدق الراوي وصدور الخبر، نحو «له كتاب» كما يتفق في التراجم كثيراً؛ بل «فاضل» كما ذكر في ترجمة علي بن محمد بن قتيبة (٢) وغيره (٣) أو «ما رأيت أفضل منه» (٤) كما في القاسم بن محمد؛ بل صريح بعض يقتضي عموم الاصطلاح في الحسن لما ذكر إلّا أنّ الحقّ التفصيل في الحجّة بالحجّة، فيما لو كان المدح بما يوجب الظنّ بالصدق والصدور وعدم الحجّة في غيره. وهو جيّد، بناءً على دوران الحجّة مدار الظنّ دون الوثوق والاطمينان، كما هو الظاهر.

(١) قوله «سهو» من سهو قلمه الشريف حيث أنّ الصدوق عليه السلام ذكر الطريق إلى عبد الكريم بن عتبة كما ذكر الطريق إلى عبد الملك بن عتبة. راجع: الفقيه: ٤/٤٥٩ و ٤٨٨. كذا نقل الرواية عن عبد الكريم بن عتبة كما في الفقيه: ١/٣٣٥ ح ٩٨٠ وعبد الملك بن عتبة كما في الفقيه: ٢/١٣٤ ح ١٩٥١، ٢٥٢ ح ٢٣٣٣ و ٤٣٦ ح ٢٩٠٢. (٢) رجال النجاشي: ٢٥٩ رقم ٦٧٨.

(٣) كما في محمد بن عبد الله. رجال النجاشي: ٣٦ رقم ٧٢. وعلي بن محمد العدوي الشمشاطي. المصدر: ٢٦٣ رقم ٦٨٩ وأحمد بن إبراهيم المعروف بعلان الكليني. رجال الطوسي: ٤٣٨ وجعفر بن محمد بن مسعود. المصدر: ٤٥٩....

(٤) ما وجدت هذه العبارة في الكتب الرجاليّة على ما فحّصت، يمكن أن يكون مراده محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر، حيث نقل المامقاني عن يحيى بن سعيد، أنّه قال: ما رأينا من يتفضّل عليه. راجع تنقيح المقال: ٢/٢٣ رقم ٩٥٩٧.

نعم قد روى الكشي عن محمد بن مسعود أنّه قال: فما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة. رجال الكشي: ٥٣٠ رقم ١٠١٤.

ثم إنّ الظاهر تقديم الموثّق على الحسن؛ فضلاً عن القويّ؛ فإنّ المدار في قبول الخبر على الوثوق، وهو متحقّق في الموثّق، بخلافه في أخويه؛ بل لا مجال لعنوان التعارض حينئذ.

نعم، لو فرض تحقّق الوثوق من المدح في الحسن، فهو يقدّم على الموثّق؛ فضلاً عن القويّ لرجحانه عليه بالمزية الكاملة، أعني جهة الإمامية إلّا أنّ الظاهر إندراجّه حينئذ في الصحاح؛ فإنّ الظاهر من كلماتهم أنّ المدار في المدح المأخوذ في تعريف الحسن، المدح الغير البالغ حدّ الوثوق، ويقدّم الحسن على القويّ؛ لتساويهما في جهة المدح ورجحان الأوّل من الجهة المذكورة.

وأما الصحيح فيقدّم على الجميع لتقدّمه على الموثّق من الجهة المذكورة. وقد عرفت تقدّم الموثّق على أخويه.

هذا بناءً على الترجيح بالظنّ الضعيف، وبجرّد الأقريّة إلى الواقع، وإن لم يحصل الظنّ به، كما جزم به بعض الأصحاب مستدلاً عليه بوجوه، وإن كانت الوجوه غير ناهضة.

ومن هنا ما جزم بعض الأجلة^(١) من أهل العصر بابتناء الترجيح على المرجّح الظنيّ قادحاً في الوجوه المذكورة^(٢).

واختلف كلام الوالد المحقّق رحمته الله في المدار في خصوص المقام. فربما جرى تارةً: على ما ينصرح من كلامه على الأوّل وأطال المقال في المقدّم.

(١) هو الفاضل المدقّق البارع، صاحب البدائع (منه رحمته الله).

(٢) راجع: بدايع الأفكار: ٤٣١.

وسلك تارةً: مسلك الثاني وحكم بتقدّم ذي الجهة المذكورة هذا ومن تلك الأقسام المذكورة الضعيف.

والمراد به ظاهر، إلاّ أنّه قد يكون من باب ثبوت الضعف بأحد من الأمور القادحة.

وأخرى: من باب عدم ثبوت الاعتبار، وهو تارةً: من جهة عدم ثبوت أصل الموضوع أعني نفس الراوي رأساً، كما هو الحال في المهملين أي: غير المذكورين في الكتب الرجالية، ويقع ذلك كثيراً.

وأخرى: من جهة عدم ثبوت الوصف بعد ثبوت الموضوع، كما هو الحال في المجاهيل.

وأما باعتبار الرواية، فله أقسام أيضاً.

المسند، والمتصل، ونحوه المعنعن، والمرفوع، والمعلّق، والعالي الإسناد، والمقطوع، والموضوع، والمعلّل، والمدرّج.

ولانطيل فيها بذكر المقال؛ لضيق الوقت والمجال؛ ولكن نقول: إنّهُ ينبغي أن يعدّ من ذلك، أقسام آخر غير مذكورة في كلماتهم.

أقسام آخر للحديث غير مذكور في كلماتهم الأول: «المبدل»

وهو تارةً: من المبدل الحرفي. وأخرى: من المبدل الاسمي.

أما الأول: فكما يقع كثيراً تبديل بعض الحروف بالآخر، كما وقع تبديل «واو» العطف بـ «عن»، كما يتفق في كثير من الطرق، تعدد الرواة للحديث في بعض الطبقات، فيعطف بعضهم على بعض بالواو.

وحيث إنَّ الغالب في الطرق وهو الوحدة، وقوع كلمة «عن» في الكتابة بين أسماء الرجال، فع الإعجال يسبق إلى الذهن ما هو الغالب، فتوضع كلمة «عن» في الكتابة موضع «واو» العطف، كما تبّه عليه في بداية المنتقى.

قال: وقد رأيت في نسخة التهذيب التي عندي بخط الشيخ رحمته الله عدة مواضع سبق فيها القلم إلى إثبات كلمة «عن» في موضع الواو، ثم وصل بين طرفي العين وجعلها على صورتها واواً، والتبس ذلك على بعض النساخ فكتبها بالصورة الأصلية في بعض مواضع الإصلاح، وفشا ذلك في النسخ المتجددة.

فلا بدّ من است فراغ الوسع في ملاحظة أمثال هذا وعدم القناعة بظواهر الأمور.

قال: ومن المواضع التي اتفق فيها هذا الغلط مكرراً: «رواية الشيخ عن سعد ابن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران،

وعلى بن حديد والحسين بن سعيد»^(١).

فقد وقع بخط الشيخ رحمه الله في عدّة مواضع منها إيدال أحد واوي العطف، بكلمة «عن»، مع أنّ ذلك ليس بموقع شكّ أو احتمال؛ لكثرة تكرّر هذا الاسناد في كتب الحديث والرجال^(٢). (انتهى).

ومن العجيب ما أورده عليه بعض المتأخّرين^(٣) من منع القطع على السهو؛ نظراً إلى أنّا لم نجد قلم الشيخ ينقل الأسانيد ويضيف إليها شيئاً يسيراً وهو ما بينه وبين الكتاب المنقول عنه، فليس ما يدّعون عليه من السهو نوع غلط في الاجتهاد؛ بل من سبق القلم إلى ما يريد الكاتب، فلا رادّ له غير مخالفة العادة؛ ولكن صاحب المنتقى رحمه الله فتح للناس باباً ما تبعوه، وزادوا عليه.

ومما نقل في المنتقى أنّه وقف على سند التهذيب بخط الشيخ، فوجده غير أسانيد كثيرة، وفي كثير منها كتب «عن» بدل الواو، وبالعكس.

فلا أدري كيف قطع - رفع الله درجته - على أنّ هذا التغيير كان بقلم الشيخ، ولعلّ آخر مثلك من المجتهدين قطع على كون ذلك غلطاً فغيّره.

ففيه - مضافاً إلى ضعف المنع من القطع على السهو ومنع ثبوت عدم وقوع ما ذكره - أنّ مقتضى كلامه تسلّم الابتداء على وقوع السهو من الشيخ، ومن الظاهر عدم اختصاص مورد السهو بما ذكره وجريانه فيما منعه.

كيف وإنّ السهو في سقوط سطر أو أقلّ وأكثر، غير عزيز؛ على أنّ مقتضى صريح كلام صاحب المنتقى رحمه الله مجرد دعوى وقوع السهو من الشيخ من دون

(١) التهذيب: ٦٧/٢ ح ١٣.

(٢) منتقى الجبان: ٢٥/١. الفائدة الثالثة.

(٣) هو السيّد السند، السيّد صدر الدين في تعليقاته على المنتهى. (منه رحمه الله).

دعوى وقوع غلط في الاجتهاد، فما ادّعاه هو عين مدّعاء؛ فأَيّ كلام يرد عليه، وأَيّ وهن يتّجه اليه، حتّى عبّر بما عبّر. والعجب من بعض المعاصرين في ارتضائه بكلامه.

وكيف كان، إنّه وقد نَبّه على وقوع هذا الإبدال في غير مورد، كما ذكر عند الكلام في صفة تغسيل الميت، بعد ذكر حديث عن التهذيب:

«بالإسناد عن سعد بن عبد الله، عن أبي جعفر، عن عليّ بن حديد، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، والحسين بن سعيد، عن حمّاد عن حريز»^(١).
إلى أن قال: إنّ رواية عليّ بن حديد عن أبي نجران، في إسناد هذا الخبر، أحد المواضع التي وقع السهو فيها بوضع كلمة «عن» في موضع «واو» العطف^(٢).

وذكر عند الكلام في كَيْفِيَّة الصلاة على الأموات، بعد ذكر حديث عن الكافي: «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حمّاد، عن الحلبي، عن زرارة»^(٣).

إلى أن قال: رواية الحلبي في طريق هذا الخبر عن زرارة، من سهو الناسخين بغير شكّ وسيأتي في هذا الباب أسناد مثله، وفيه: «عن الحلبي وزرارة» وهو الصواب^(٤) وربّما إتفق التبديل بعكس المذكور.

ومنه ما ذكر فيه في باب حرمة المحرم بعد ذكر حديث عن التهذيب: «عن

(١) التهذيب: ٣٠٢/١ ح ٤٧.

(٢) منتقى الجمان: ٢٤٥/١.

(٣) الكافي: ١٨٣/٣ ح ٢.

(٤) منتقى الجمان: ٢٧٣/١.

موسى بن القاسم، عن عبدالرحمن، وعلاء، عن محمد بن مسلم^(١).
هذا صورة الإسناد فيما يحضرنى من نسخ التهذيب، ولا ريب أن عطف
«علاء» غلط، والصواب «عن علاء»؛ فإن «موسى» لا يروي عنه بغير واسطة،
وتوسط «عبدالرحمن» بينها متكرر في الطريق بكثرة، فلا مجال للشك في
الحكم بحسب الواقع^(٢).

وأما الثاني^(٣)؛ فقد وقع أيضاً بكثير.

ومنه: ما ذكره فيه في أواخر كتاب الحج بعد ذكر حديث: «بالإسناد عن
محمد بن القاسم، عن أبان، عن عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام...»^(٤).
من أن محل التصحيف فيه هو قوله: «محمد بن القاسم»؛ فإن كونه تصحيفاً
لموسى بن القاسم، ممّا لا ريب فيه^(٥).

ونحوه ما وقع من تبديل «ابن سنان» بـ «ابن مسكان»؛ بل ذكر فيه بعد ذكر
حديث: «عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين
ابن سعيد، عن النضر بن سويد، عن ابن مسكان قال...»^(٦).
إن إثبات «ابن مسكان» مكان «عبد الله بن سنان»، غلط متكرر الوقوع
في كتابي الشيخ، وقد تبّه عليه في غير موضع.

(١) التهذيب: ١١١/٥ ح ٣٤.

(٢) منتقى الجمان: ٣٧/٢.

(٣) أى المبدل الاسمي. والأوّل المبدل الحرفي وقد سبق في أوّل الفصل.

(٤) التهذيب: ٤١٠/٥ ح ١٤٢٦.

(٥) منتقى الجمان: ٤٧٧/٣.

(٦) التهذيب: ١٠٨/١ ح ٢٨٢.

ومنه: ما ذكر عند الكلام في صفة تغسيل الميت، بعد ذكر حديث: «عن النضر، عن ابن مسكان، عن مولانا الصادق عليه السلام»^(١).

اعلم أن المتكرر في الطرق، رواية النضر بن سويد، عن عبد الله بن سنان، لا عبد الله بن مسكان، كما اتفق في إسناد هذا الخبر في الكافي^(٢) والتهذيب^(٣) فيقوم فيه احتمال الغلط لوقوع مثله في غير مواضع.

ويشهد له أيضاً قول الكشي: «روى إنَّ عبد الله بن مسكان، لم يسمع عن أبي عبد الله عليه السلام، إلا حديث من أدرك المشعر»^(٤). (انتهى)^(٥).

ولكن في الشهادة المذكورة نظر كما يعرف، وجملة من نظائره مما مرّ. وربّما وقع الإبدال المذكور في خصوص الاستبصار دون التهذيب، كما هو الحال في بعض أخبار المواقيت، ونحوه أيضاً ما وقع من تبديل «محمد بن سالم» بـ «محمد بن سنان»^(٦).

كما روى في التهذيب في باب صلاة الأموات من الزيادات: «عن علي بن الحسين، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن سنان، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن مولانا أبي جعفر عليه السلام»^(٧). وذلك: لأنّه لا يساعد طبقة أحمد، روايته عن محمد؛ إلا أن يكون عمره

(١) التهذيب: ٣٠٨/١.

(٢) الكافي: ١٣٩/٣ ح ٢.

(٣) التهذيب: ١٠٨/١ ح ٢٨٢.

(٤) رجال الكشي: ٣٨٢ رقم ٧١٦.

(٥) منتقى الجمان: ٢٤٤/١.

(٦) الاستبصار: ٤٧١/١ ح ٣.

(٧) التهذيب: ٣٢٥/٣ ح ١٠١٢.

مائة سنة، وهو في غاية البعد.

وقع هذا السند بعينه برواية محمد بن سالم، في موضعين من هذا الباب قبل السند المذكور؛ إلا أنّ في ثانيهما رواية عمرو عنه عليه السلام ^(١).

ووقع أيضاً بعدة بفاصلة قليلة: «أبو علي الأشعري، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن مولانا أبي جعفر عليه السلام» ^(٢).

(١) التهذيب: ٣/٣١٧ ح ٩٨٤ و ٣٢٠ ح ٩٩٥.

(٢) التهذيب: ٣/٣٢٦ ح ١٠١٨.

الثاني: «المزيد فيه»

وهو حرفي أيضاً تارةً، واسميّ أخرى.

أما الأول: فمثل ما وقع من كتابة الحسين بدل الحسن؛ بل ربّما ينصرح من المنتقى تكثّر الزيادة المذكورة، كما ذكر في باب حكم من يبدو له الإفطار بعد ذكر: «بالإسناد عن سعد، عن حمزة، عن البرقي، عن عبيد بن الحسن» أنّ في النسخ التي تحضرني لكتابي الشيخ «عبيد بن الحسين»^(١)، وهو تصنيف شائع في كلمتي الحسن والحسين، بحيث يكفي في الجزم باصلاحه عند الممارس أدنى قرينة؛ فكيف مع تعددها وقوّتها؛ فإنّ المذكور في الرجال هو عبيد بن الحسن^(٢) ولا يعرف في شيء من الطرق رواية لعبيد بن الحسين. قال: والعلامة حكم بصحّة الحديث في المختلف^(٣) وفرض كونه ابن

(١) التهذيب: ٢٧٨/٤ ح ٨٤١

(٢) راجع: إتيان المقال: ٨٦، بهجة الآمال: ٣١٨/٥، تنقيح المقال: ٢٣٥/٢، جامع الرواة: ٥٢٤/١، رجال ابن داود: ١٢٥/١ رقم ٩٢٣، الخلاصة: ١ رقم ١٢٧، رجال النجاشي: ٦١٩/٢٣٤، رجال المجلسي: ٢٥٠ رقم ١١٤٠، طرائف المقال: ١/٣٢٣ رقم ٣٢٤٧، معجم رجال الحديث: ٤٦/١١ رقم ٧٣٩١، منتهى المقال: ١٩٨، منهج المقال: ٢١٦، نقد الرجال: ٢١٣ رقم ٦ وهداية المحدثين: ١٠٨.

(٣) المختلف: ١/٢٤٧، فيه «ما رواه عبدالله بن سنان في الصحيح».

الحسين، ينافي الصحة لجهالته^(١).

وأما الثاني: فيقع كثيراً بتوسط ابدال «الواو» بـ «عن» ونادراً لغيره.
ومنه ما فيه في باب المواقيت، بعد ذكر حديث: «بالإسناد عن أحمد، عن جعفر، عن حماد، عن محمد، عن عبيد الله الحلبي»^(٢). من أن المعروف المتكرر رواية حماد بن عثمان عن عبيد الله الحلبي بغير واسطة، فتوسط محمد بينهما، موضع نظر.

(١) المختلف: ٢٤٧/١، فيه «ما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح».

(٢) التهذيب: ٣٥/٢ ح ١٠٨ والاستبصار: ٢٧٢/١ ح ٩٨٤.

الثالث: «المنقوص»

وينكشف النقصان تارةً؛ بملاحظة الطبقات، كما ذكر فيه في باب مقدمات الإحرام - بعد ذكر حديث: «عن موسى بن القاسم، عن معاوية بن وهب»^(١) -: «إنَّ الممارسة تقتضي ثبوت الواسطة في رواية موسى عن معاوية، فيصير الطريق منقطعاً»^(٢).

ومراد به بالممارسة رعاية الطبقة، كما ينصرح من كلامه الآخر. وأخرى: بملاحظة الاستقراء، كما ذكر فيه، في باب كيفية الوضوء - بعد ذكر حديث: «بالإسناد عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن زرارة» -: «هكذا صورة السند في التهذيب»^(٣)، وكأنَّه سقط منه سهواً، كَلَمْتَا «عن حريز» بعد «حمّاد»؛ لأنَّ ذلك هو المعهود الشائع في الطرق المتكرّرة»^(٤). وكذا ما ذكر فيه، في باب صفة تغسيل الميت: «إنَّ في أخبار هذا الباب حديثاً يوهم بظاهر إسناده، أنّه من الصحيح الواضح؛ فإنَّ الشيخ يرويه: بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحَجَّال، عن مولانا أبي عبد الله عليه السلام»^(٥).

(١) التهذيب: ٢٣٢/٤ ح ٥٧ و ٦٤/٥ ح ١١ والاستبصار: ٢/١٤٠ ح ٤.

(٢) منتقى الجمان: ١٤٨/٣.

(٣) التهذيب: ٨/١ ح ١١.

(٤) منتقى الجمان: ١٤٦/١.

(٥) التهذيب: ٣٤١/٢ ح ٢٦٦.

والممارسة تطلع على أنه منقطع؛ لأنّ الحجّال لا يروي عنه عليه السلام بغير واسطة^(١).

ونحوه ما ذكر في الذخيرة، عند الكلام في أحكام اللباس - بعد ذكر خبر عن علي بن جعفر -: «وإنما عددنا هذه الرواية من الصحاح؛ جرياً على المشهور، وقد يتوقّف في ذلك بناءً على أنّ الشيخ نقلها عن محمد بن علي بن محبوب، عن العمري، عن علي بن جعفر^(٢)، والشايح المتعارف هو وجود الواسطة بين ابن محبوب والعمري، فلا يبعد سقوط الواسطة سهواً، وهذا من عادة الشيخ، والواسطة بينها في الأكثر محمد بن أحمد العلوي، وهو مجهول، فإذن الحديث معلّل»^(٣).

وثالثة: بملاحظة كلّ من الوجهين المذكورين، كما ذكر فيه - بعد ذكر حديث، بالإسناد عن موسى بن القاسم، عن جميل بن درّاج^(٤) -: «هذا الحديث منقطع الإسناد؛ لأنّ موسى بن القاسم يروي في الأسانيد المتكرّرة، عن جميل بن درّاج بواسطة أو ثنتين، ورعاية الطبقات قاضية أيضاً بثبوت أصل الواسطة، وفي جملة من يتوسّط بينهما: إبراهيم النخعي، وهو مجهول، والعلامة مشى على طريقه في الأخذ بظاهر السند والإعراض عن إمعان النظر، فجعل الحديث في المنتهى^(٥) من الصحيح»^(٦).

(١) لم نجده في الباب المذكور.

(٢) التهذيب: ٣٦٦/٢ ح ١٥٢٠.

(٣) ذخيرة العباد: ٢٢٣.

(٤) التهذيب: ٣٧٩/٥ ح ١٣٢٢.

(٥) منتهى المطلب: ٧٩٧/٢.

(٦) ذخيرة العباد: ٥٩٦.

ورابعة: بملاحظة وقوع السند ومتمه بعينها في موضع آخر مشتتلاً على النقصان المنكشف به وبغيره.

ومنه: ما ذكره فيه في باب القنوت - بعد ذكر حديث: «عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زرارة»^(١) - «إنّ في إسناد هذا الخبر غلطاً واضحاً؛ لأن ابن أبي عمير إنّما يروي عن زرارة بالواسطة، وقد مرّت رواية الحديث بعينه في صدر الباب، بطريق الشيخ وهو مشتمل على ابن أبي عمير^(٢) وروايته لحديث زرارة بتوسط ابن اذينة، غالباً ما يكون هو الواسطة بينها، فالظاهر أنّه هو المتروك في هذا الإسناد»^(٣).

هذا، وقد يجتمع في السند النقصان، أعني: الزيادة والنقصان، كما ذكر فيه في باب أحكام السهو والشك - بعد ذكر خبر: «عن سعد بن عبد الله، عن ابن أبي نجران، عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن حريز، عن زرارة»^(٤) - «إنّ في هذا الخبر اجتماع غلطي النقصان والزيادة في إسناده؛ فإنّ سعداً إنّما يروي عن ابن أبي نجران، بواسطة أحمد بن محمد، وابن أبي نجران يروي عن حمّاد بغير واسطة، كالحسين بن سعيد.

فكان حقّ الإسناد أن يكون هكذا: «عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نجران، والحسين بن سعيد عن حمّاد»^(٥).

(١) التهذيب: ٤/١٩٨/٣.

(٢) التهذيب: ١٠/١ ح ١٦.

(٣) منتقى الجمان: ٥٦/٢.

(٤) التهذيب: ٣٤٧/٢ ح ١٤٤٠. وليس في الرواية «عن زرارة».

(٥) منتقى الجمان: ٣٠٥/٢.

الرابع: «المكرّر»

وهو تارةً في الأجزاء، ومنه ما روى في التهذيب في باب الأحداث الموجبة للطهارات: «عن الشيخ المفيد، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن محمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن يحيى، عن يعقوب بن يزيد»^(١).

ثم ذكر السند مع متنه بعينها بتكرّر محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس المذكورين^(٢).

وأخرى: في الجميع، ومنه ما روى في التهذيب في باب ميراث الاخوة والأخوات: «عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، وعلي بن الحكم، عن منّي الخياط^(٣)، عن زرارة». ثم روى السند والمتن بعينها^(٤).

(١) التهذيب: ٢٦/١ ح ٦٥.

(٢) التهذيب: ٣٣/١ ح ٨٨.

(٣) في المصدر «الخياط».

(٤) التهذيب: ٣٢٠/٩ ح ١١٥٠ و ١١٥١.

الخامس: «المعكوس»

كما روى الشيخ في التهذيب: «بإسناده عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه علي بن يقطين». ثم رواه أيضاً: «بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن الحسين بن علي بن يقطين، عن أخيه الحسن، عن أبيه علي بن يقطين»^(١) وذكر المتن المتقدم بعينه^(٢).

ولا يخفى ما فيما بين السندين من التعاكس كما ذكر في المنتقى أن المعهود المتكرر ما وقع في الإسناد الأول، من رواية الحسن عن أخيه الحسين؛ فعكسه في الثاني من سهو الناسخين. قال: وربما ظهر من كتب الرجال تصويبه؛ لكنه ليس بمعروف في غير هذا الإسناد مطلقاً فيما أعلم مع كثرة التتبع^(٣).

(١) التهذيب: ٣٧١/١ ح ١١٣٦.

(٢) التهذيب: ٣٧٥/١ ح ١١٥٥.

(٣) منتقى الجمان: ١١٣/١.

وإلى هنا نختم المقال حامداً لله الملك المتعال المنعم على عباده الضعفاء بأنواع نعم لا يحاط بها نطاق الإحصاء، ومصلياً على أشرف الرسل وآله هداة السبل. وقد فرغ منه العبد العائر والمسكين الخاسر، ابن أبي المعالي ابن الحاج محمد إبراهيم - عاملهم الله تعالى بفضله العيم - المدعوّ بأبي الهدى تارةً، وبكحال الدين أخرى، مع أنّه بأبي الهوى وقاصر الدين أخرى، في الأرض المباركة الميمونة الشهيرة بالغري، والنجف على ساكنها الالوف من التحيّة والتحف، بعد ما وقع الفراغ من أصل البنيان في مدّة مديدة قبل هذا الزمان في بلدنا ومسقط رأسنا المعروف بـ«إصفهان» حامداً لنعماء ربّه الجليل، مصلياً على أشرف المبعوثين لهداية السبيل وآله الذين هم شهداء دار الفناء وشفعاء دار البقاء، وكان الفراغ في العشر الثاني من الثلث الثاني من الربع الثاني من الثلث الثاني من العشر العاشر من العشر الرابع من العشر الرابع من الألف الثاني من الهجرة النبويّة على هاجرها ألف سلام وتحيّة سنة ١٣٤٠.

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الاحاديث
- فهرس الاعلام
- فهرس الكتب
- فهرس المذاهب
- فهرس مصادر التحقيق والمراجع
- فهرس العناوين

فهرس الآيات

١٨٦ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا
٤٢٤ فَأَبَى اللَّهُ إِلَّأ أَن يَتِمَّ نُورُهُ
٣٦٨ فَأَرَدَتْ أَن أُعِيبَهَا
٤٢٣ مَلْعُونِينَ أَيْنَا تُقْفُوا، اخْذُوا وَقْتُكُمَا تَقْتِيلًا
٥٣٤ وَلَوْلَا أَن تَبْنِيَا لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا
٥٣٤ وَلَوْلَا أَن مِّنَ اللَّهِ عَلَيْنَا
٢٩١ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلَ يُسْحَبُونَ
٤٣٨ اسْتَكَبَرُوا اسْتِكْبَارًا
٤٢٥ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ ...
٤٤٥ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا
٣٤٥ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا

- حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ٢٩١
- خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ١٠٥
- رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ٣٤٥
- فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ٣٤٥
- مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ٧٢
- وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ١٠٦
- وَلَا تُخَافُوا بِهَا ٢٩٠
- وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ١٠٥
- وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ٣٤٥
- يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ ٢٩٠
- يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ٢٩٠

فهرس الاحاديث

- الأئمة بعدي إثنى عشر، أولهم علي بن أبي ٣٢٥ / ١
- الأئمة بعدي إثنى عشر، أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم .. ٣٥٦ / ١
- أبشر يا بن يحيى! فإنك وأباك من شرطة الخميس حقاً ٢٤٦ / ٢
- اثنا عشر محدثاً، السابع من ولدي، القائم ٣٥١ / ١
- أخبرت بما أخبرتك به أحداً ٨٤ / ٢
- إذا أذنت في أرض فلاة وأقت، صلى خلفك صفان من الملائكة .. ٥٤٠ / ١
- إذن لا يكذب علينا ١٤٧، ١٤٦ / ٢
- استوهبت عمار الساباطي من ربّي، فوهبه لي ٧٢ / ٢
- استوهبته من ربّي، فوهبه لي ربّي ٨٤ / ٢
- ألا تدلّني إلى من آخذ ديني؟ فقال: هذا ابني ١٣٦ / ٢
- الإمامة في الولد الأكبر من ولد الإمام إذا مضى ٦٧ / ٢

- التي دواتك ، أي: أصلحها..... ٢٨٩ / ٢
- المرأة التي قد يئست من المحيض ، حدّها خمسون سنة ٤١٠ / ٢
- أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان ، وكان قارئاً فقيهاً لغويّاً ٣٣٩ / ٢
- إنّ أصحاب أبي ، كانوا زيناً أحياء وأمواتاً أعني: زرارة و... ٣٦١ / ١
- إنّ الأمر في الكبير ، ما لم يكن به عاهة ٦٥ / ٢
- إنّ الرجل ليخرج إلى قبر الحسين عليه السلام ٥٤١ / ١
- إنّ الله تبارك وتعالى يتجلّى لزوار قبر الحسين عليه السلام قبل أهل عرفات ٥٤١ / ١
- أنت ميزان ليس فيه عين ٢٦٢ / ٢
- انظر إلى بنات نعش الكواكب الثلاثة ، الوسطى منها ١٣٩ / ٢
- إنّ حديثنا صعب مستصعب ٥٨ / ١
- إنّ رجلاً قال له: إنّ من قبلنا يروون إنّ الله يبغض بيت اللحم؟ ١٠٤ / ٢
- أنّ سنن الأنبياء عليهم السلام بما وقع عليهم من الغيبات جارية في القائم ... ٣٥٥ / ١
- أنّ شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور..... ٦٨ / ٢
- إنّ عمّاراً الساباطي يروي عنك رواية ، فقال: ماهي؟ ١٠٣ / ٢
- إنّ لله مع كلّ طاعية ، وزيراً من أوليائه..... ٨١ / ١
- إنّه إذا همّ الرجل بزيارته ، أعطاهم الله ذنوبه ٥٤١ / ١
- إنّه المأمون على الدين والدنيا ٣٣٩ / ٢
- إنّ هذا الأمر لا يدّعيه صاحبه إلّا بتر الله عمره..... ٦٧ / ٢
- أنّه كان يورث المجوسي إذا تزوّج بأمّه وبنته ٤٧ / ٢

- إِنَّهُ لَمَّا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَهْدَ النَّاسِ فِي إِطْفَاءِ نَوْرِ اللَّهِ ٤٢٤ / ١
- أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا حَدِيثًا: مَنْ أَدْرَكَ الْمَشْعَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ٣٢٠ / ٢
- إِنِّي أَظُنُّ أَنَّ لِي عِنْدَكَ مَنَزَلَةٌ؟». فَقَالَ: «أَجَل ١٥١ / ٢
- إِنِّي كَثِيرُ السَّهْوِ، لَمَّا أَحْفَظُ صَلَاتِي إِلَّا بِخَاتَمِي، أَحُولُهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ ٢١١ / ٢
- إِيَّاكَ وَالرِّيَاسَةَ! وَإِيَّاكَ أَنْ تَطْأَ أَعْقَابَ الرِّجَالِ! ١٠٣ / ٢
- أَيَّتَهَا الْعَصَابَةُ الْمَرْحُومَةُ الْمَفْلُحَةُ، وَأَيَّتَهَا الْعَصَابَةُ الْمَرْحُومَةُ ٣٠٤ / ٢
- بَشَّرَ الْمُخْبَتِينَ بِالْجَنَّةِ: بَرِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ٣٦٠ / ١
- دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لِي: حَضَرْتَ عَلِيَاءَ عِنْدَ مَوْتِهِ؟ ... ٣٧١ / ١
- رَجُلٌ شَكَّ فِي الْمَغْرَبِ، فَلَمْ يَدْرِ رَكْعَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثَةً؟ ٩٦ / ٢
- رَجُلٌ يُحِبُّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَبْرَأُ مِنْ عَدُوِّهِ؟ فَقَالَ: هَذَا مُخْلَطٌ ٢٨٩ / ٢
- سَأَلَ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا بِطُسْتٍ ٤١٥ / ٢
- سَأَلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي صَلَاتِهِ فَيُخْرِجُ مِنْهُ حَبَّ الْقُرْعِ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ ١٠٨ / ٢
- سَأَلَ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَرَادِ بِالْعَتْرَةِ؟ ٣٥٢ / ١
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الصَّائِمِ مَتَى يَحْرُمُ عَلَيْهِ الطَّعَامُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الْفَجْرُ كَالْقَبْطِيَةِ الْبَيْضَاءِ ٣٧٢ / ١
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَدْرِ صَلَّى الْفَجْرَ رَكْعَتَيْنِ أَوْ رَكْعَةً؟ ٩٦ / ٢
- سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَتَى يَحْرُمُ ٣٧٢ / ١

- سألت كيف أصنع مع الجنائزة ، أمشي أمامها أو خلفها أو عن يمينها .. ٢٩ / ٢
- سألته عن الركعتين الأخيرتين ما أصنع فيها؟ ١٥٢ / ٢
- سألته عن المرأة يواقعها زوجها ، ثمّ تحيض قبل أن تغتسل؟ ١٠٨ / ٢
- سألته عن سجدي السهو ، هل فيها تسبيح وتكبير؟ ١٠٠ / ٢
- ستكثر بعدي القالة..... ٣٠٢ / ٢
- شهر رمضان ثلاثون يوماً لا ينقص أبداً..... ٧١ / ٢
- شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان..... ٦٨ / ٢
- صلى بنا أبو بصير في طريق مكة ٣٤٧ / ١
- صم حين يصوم الناس! فإنّ الله جعل الاهلّة مواقيت..... ٦٩ / ٢
- طلاق السنّة أن يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشيها ٤٢٧ / ٢
- فأنك إذا قلت ذلك ، فقد دعوت بما يدعوه زوّاره من الملائكة ... ٥٣٩ / ١
- فخبرته أنّه ولد لي غلام. فقال: ألا سمّيته محمداً؟ ١٣٦ / ٢
- فسأله عليّ بن حنظلة عن مسألة فأجابه فيها ١٥٣ / ٢
- فوالله ما عابها ؛ إلّا لكي تسلم من الملك ٣٦٨ / ١
- في الرجل يكثر عليه الوهم في الصلاة ، فيشكّ في الركوع ولا يدري أركع أم لا؟ قال: لا يسجد ولا يركع يمضي في صلاته حتّى يستيقن يقيناً ... ١١٠ / ٢
- في الرجل ينسي سجدةً ، فذكرها بعد ما قام وركع؟ قال: «يمضي في صلاته ، ولا يسجد حتّى يسلم ، فإن سلّم سجد مثل ما فاتته ١٠٩ / ٢
- في رجل صلى على غير القبلة ، فيعلم وهو في الصلاة ، قبل أن يفرغ من

صلاته؟ قال: «إن كان متوجّهاً فيما بين المشرق والمغرب، فليحوّل وجهه إلى

القبلة ١٠٩ / ٢

فيمن لم يصم يوم ثلاثين من شعبان ثم قامت الشهادة على رؤية الهلال قال:

لا تقتضيه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة ٣٨ / ٢

قد يجمعها لأقوام، يعني الدنيا والآخرة» ١٢٨ / ٢

كان أقوام ائمتهم أبو جعفر عليه السلام على حلال الله وحرامه ٣٦٧ / ١

كان موسى بن عمران إذا صلى لم ينقتل حتى يلصق خده الأيمن

بالأرض ١٢٤ / ٢

كذب أبو بصير، ليس هكذا حدّثه؛ إنّما قال إن جاءكم عن صاحب هذا

الأمر ٣٥٣ / ١

كنّا جلوساً عند أبي عبد الله عليه السلام بمى، فقال له رجل: ما تقول في

النوافل؟ ١٠٤ / ٢

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام جالساً، فدخل رجل فسأله عن التكبير من

الجنائز ٣٧٤ / ١

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بالجامعة، فنظرنا فيها فإذا فيها امرأة

هلكت ٣٧٤ / ١

لا إلى المرجئة، ولا إلى القدرية ٦٦ / ٢

لا تقل لعمر بن عبد العزيز إلا خيراً ٤١٢ / ٢

لا تقل هكذا! فإنك رجل ورع، من الأشياء أشياء ضيّعته» ١٥٤ / ٢

- لا يخرج عن مسقط رأسه بالدين، ارفعها لاجابة لي فيها ٣٤٣ / ٢
- لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الكبر ١٠٤ / ٢
- الذي أوجبت في سنتي هذه - وهذه سنة عشرين ومائتين فقط ١٠٥ / ٢
- لولا زرارة لظننت أن أحاديث أبي ستذهب ٣٠٤ / ٢
- لو وضعت لي وسادة ثم اتكيت عليها، لقضيت بين أهل الزبور بالزبور ٢٨ / ٢
- ليس أهل بيت إلا وفيهم نجيب أو نجيبان ١٤٩ / ٢
- ما أحد أحى ذكرنا وأحاديث أبي، إلا زرارة و... ٣٦١ / ١
- ما أظنك تجيب إلى طعام قوم غنيهم مدعوّ وعائلهم مجفوّ ٢٩٤ / ٢
- ما أكثر الضجيج وأقلّ الحجيج ٣٨٢ / ١
- مات علي بن أبي حمزة؟ قلت: نعم ٤٢٤ / ١
- ماشجر بي رأيي قطّ إلا سألت أبا جعفر عليه السلام حتى سألته عن ثلاثين ألف حديث ٣٠٣ / ٢
- مسح أبو عبد الله عليه السلام على عينيه وقال: أنظر ماذا ترى ٣١٤ / ١
- مضى كما مضى آبائنا ٣٥٣ / ١
- من السهر ما يجب فيه سجدة السهو ٩٨ / ٢
- من أشرك مع إمام إمامته من عند الله من ليست إمامته من الله ٧٥ / ٢
- نتولّى عليّاً وحسناً وحسيناً، ونتبرأ من أعدائهم ١٧٨ / ٢
- نحن إثنا عشر محدّثاً ٣٥٢ / ١
- نعوذ بك من الألتى ٢٩٠ / ٢

- وسئل عن بئر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير؟ قال: ينزف كلّها ٩٥ / ٢
- ويلك كيف اجترأت علىّ شيء تدع بعضه ، ثمّ قال: يا شيخ! اتق الله ولا تكن
من الصادّين عن دين الله ٤٣١ / ١
- هذا خير ولدي وأحبهم إليّ ، غير أنّ الله عزّ وجلّ يضلّ به قوماً من
شيعتنا ٤٢٣ / ١
- هنا ثمانية محدّثون ، تاسعهم قائمهم ٣٥١ / ١
- يا أبا بصير إنّ أكثر من ترى، قردة وخنزير ٣٨٠ / ١
- يا أبا محمّد مدّ بصرك فانظر ماذا ترى بعينك؟ ٣٨٢ / ١
- يا أبا محمّد هل تسمع ما أسمع؟ ٣٨٢ / ١
- يا بن ميمون كم أنتم بمكّة؟ قال: نحن أربعة ٢٨ / ٢
- يا سليمان! لا يزال القوم في فسحة من ملكهم ما لم يصيبوا متناً دماً
حراماً ٣٨١ / ١
- يا صفوان! تعاهد هذه الزيارة! وادع بهذا الدعاء ، وزر به ٥٤٠ / ١
- يا علي! أنت وأصحابك أشباه الحمير ٤٢٥ / ١
- يا علي أنت وأصحابك شبه الحمير ٤٢٤ / ١
- يا عمّار! آتنا بالمائة دينار! ٧٦ / ٢
- يا عمّار! أبو مسلم فطلّله وكسا وكسحه فسطوراً ١١٩ / ٢
- يا عمّار! أنت ربّ مال كثير؟ ٧٦ / ٢
- يا عمر! لا تحمّلوا على شيعتنا ، وارفقوا بهم ١٥٢ / ٢

- يا فلانة، افتحي لأبي محمد الباب! ٣٨٠ / ١
- «يا ميسر! إني لأظنك وصولاً لبني أبيك ٢٦٩ / ٢
- يبعث عمر بن عبد العزيز أمة واحدة ٤١٢ / ٢
- يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من النقصان ٦٩ / ٢
- يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي عليه السلام، تاسعهم قاعهم ٣٥٢ / ١

فهرس الاعلام

- آدم: ٣١٠ / ١
- آدم بن متوكل: ٢٨٧ / ١
- أبان: ١ / ٣٨١، ٥٤٦، ٢ / ٦٨، ٣٢١، ٣٥٢، ٣٥٣
- ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٧١، ٤٥٨
- أبان الأحمر: ٣٨٩ / ١
- أبان بن تغلب: ١ / ٢٧٠، ٢ / ٣٣٩، ٤٢٨
- أبان بن عثمان: ١ / ٣٨٩، ٢ / ٣١١، ٣٥٤، ٣٦٢، ٣٦٧
- أبان بن عثمان الأحمر: ٢٨٧ / ١
- أبان بن عياش: ٢٨ / ١
- أبان بن محمد: ٢ / ٢٤٩
- إبراهيم: ١ / ٤٣، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٩٥، ٢٥٠، ٢٥١
- ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٩٦، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٠٣
- إبراهيم بن أبي البلاد: ١ / ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ٤٢٢
- إبراهيم بن أبي حبة: ١ / ١٥٤

- إبراهيم بن إسحاق: ٢٥٣/١
- إبراهيم بن إسحاق الأحمر: ٢٥٣/١
- إبراهيم بن زياد الخزاز: ١٩٤/١
- إبراهيم بن سليمان بن حنّان: ٤٩/١
- إبراهيم بن صالح: ١٣٢/٢
- إبراهيم بن عبد الحميد: ٤٨٢/١
- إبراهيم بن عبد الله: ٢٥/١
- إبراهيم بن عمر اليماني: ٤٨٧، ٤٩، ٢٦/١
- إبراهيم بن محمد: ١٣١/١
- إبراهيم بن محمد بن سعيد: ١٣٢، ٥٦/٢
- إبراهيم بن محمد بن فارس: ٩٣/١
- إبراهيم بن مهران: ٦٩/٢
- إبراهيم بن مهزيار: ٣٠٠/١
- إبراهيم بن نصر القعقاع: ٢٥١، ١٦٥/٢
- إبراهيم بن هاشم: ٢٧٥، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٢، ١١٨/١
- ٤٨٢، ٤٨٦، ٥١٧، ٥١٨، و ٣٣، ٣٦، ٧٣، ٧٤، ١٨٧، ٣٤٢، ٤٠٢
- إبراهيم بن يزيد: ٢٥٧/٢
- إبراهيم الثقفي: ٥٦/٢
- إبراهيم الشعيري: ١٦/٢
- إبراهيم، المعروف بعلّان الكليني: ٢٥٠/١
- إبراهيم النخعي: ٤٦٤/٢
- إبراهيم اليماني: ١٥/١

- ابن إبراهيم بن هاشم القمّي: ٥٤٣/١
- ابن إبراهيم وإسمه علي: ٢٥٤/١
- ابن ابن أبي غالب: ٢٣٢/١
- ابن أبي جهور: ٥٢، ٣٣/٢
- ابن أبي جَيْدٍ: .. ٤٠/١، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٨، ١٨٦، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢/٢، ٣٦٩، ٣٩٩
- ابن أبي حمزة: ٤٦٧، ٤٣١، ٤٢١، ٤٠٢/١
- ابن أبي حمزة الثمالي: ٤٦٤، ٤٥٠، ٤٤٩/١
- ابن أبي حمزة الواقفي: ١٣٧/٢
- ابن أبي الخطّاب: ٥٤٥/١
- ابن أبي سعيد: ٤٢١/١
- ابن أبي سَمّال: ٢٨٤/١
- ابن أبي عمير: ١٦٦، ١٦٥، ١٤١، ١٢٥، ١١٤/١
- ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٤٦، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٨٢، ٤٨٣، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥١٦، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٧، ٤٦٥
- ابن أبي عيَّاش: ٤٨٧/١
- ابن أبي غالب: ٢١٢/١
- ابن أبي نجران: ٤٦٥/٢
- ابن أبي نصر: ٤١٠/٢
- ابن أبي نصر البزنطي: ٥٤٤/١
- ابن أبي يعفور: ٢٢٢/٢، ٤٢٣، ٤١٥، ٣٦٨/١

- ابن الأثير: ٣٦٩ / ١
- ابن أخت أبي بصير، يحيى بن القاسم: ٣٨٣ / ١
- ابن أخت الأسدي: ٣٨٣ / ١
- ابن أخي طاهر: ٢٠٧ / ١
- ابن إدريس: ٢٨٧، ٤٤، ٢٠ / ٢ و ١٧٤، ٢٥٤ / ١
- ابن أذينة: ٤٦٥، ٤١٦ / ٢ و ٢٥٤ / ١
- ابن إسماعيل: ٥٢٩ / ١
- ابن اشناس البرّاز: ٥٠ / ٢
- ابن أعين بن سنسن: ٢١٧ / ١
- ابن بابويه: ١٥٧ / ٢
- ابن بزيع: ٤٨٥، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٥، ٢٦٤، ٢٥٥، ٤٠ / ١
- ٤٨٦، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٧، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤
- ابن بصير: ٣٥٥ / ١
- ابن البطائني: ٤٢٥، ٤١٤ / ١
- ابن بطة: ٣٤٧ / ٢ و ٢٠٢ / ١
- ابن بكير: ٣٦٣، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٢٠، ٣١١ / ٢ و ٥٤٥ / ١
- ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٧
- ابن بنت أبي حمزة الثمالي: ٤٤٠ / ١
- ابن بندويه: ١٨٢ / ٢
- ابن الجارود: ٧٠، ٥٧ / ٢
- ابن جبلة: ٣٩٥ / ١
- ابن الحاشر: ٤١ / ١

- ابن الحجّاج: ٥٤٦/١
- ابن حجر: ٤٤٣، ٢٠٠ / ٢
- ابن الحسن بن الوليد: ٥٤٣/١
- ابن الحسين: ٤٦٢ / ٢
- ابن حكم: ٥٤٧/١
- ابن حمّاد: ٧٣ / ٢
- ابن حنظلة: ١٥٤ / ٢
- ابن حيّان: ١٣٢ / ٢
- ابن خالد: ١١٥ / ١
- ابن خطّاب: ٩ / ٢
- ابن خلّكان: ٢٧٤ / ٢
- ابن داود: ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٢، ١٩٢، ١٨٩، ١٧٩ / ١
- ٣٠١، ٣٠٣، ٣١١، ٣٣٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٤٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٧، و ٢٠ / ٢، ٢٥، ٦٤، ٨٣، ١١٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٥٨، ١٥٩، ٢٢٥، ٢٢٦، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٤، ٤٤٤
- ابن درّاج: ٥٤٧/١
- ابن دريد: ٢٢٦/٢
- ابن دهقان: ٨٥ / ٢
- ابن رثاب: ٣٨٠ / ٢
- ابن الساباطي: ١٣٣، ١٢٩ / ٢
- ابن سابور: ٢٠٣ / ٢
- ابن سالم: ٥٤٧/١

- ابن السراج: /١، ٤٠٢، ٤٣١
- ابن سعيد: /١، ٥٤٥، ٥٤٦
- ابن سفيان: /١، ٤٩٨
- ابن سليمان النهمي: /٢، ١٣٢
- ابن سَاعة: /١، ٣٩٥، ٢، ٣٧٤
- ابن سنان: ... /١، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٠، ٢، ٧٠، ١٠٢، ١٢٤، ٣٩٨، ٤٥٨
- ابن سويد: /١، ٥٤٥
- ابن سينا: /٢، ١٣٩
- ابن شاذان: /١، ٤٨٥، ٤٩٧، ٥٢٩
- ابن شهر آشوب: /١، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٦، ٣٤٨، ٣٦٤، ٣٩٩
- و٢ / ٢١، ٢٢، ٣٧، ٦٤، ١٣٣، ٢٤٠
- ابن صالح: /١، ٥٤٧، ٢، ١٧٢
- ابن الصيرفي: /٢، ١٢٩، ١٣٠
- ابن الصيرفي الإمامي: /٢، ١٣٣
- ابن طاووس: /١، ٣٠٠، ٢، ١١٩، ١٢٦، ٣٥٦، ٤٠٩، ٤١١
- ابن عامر: /١، ٥٤٧
- ابن العباس بن نوح: /٢، ٢٠٣
- ابن عبد الرحمن: /١، ١٨٦، ٥٤٥
- ابن عبدون: /١، ٢٥٨، ٢، ٢٧٨، ٢٨٦، ٣٩٩
- ابن عبيد: /١، ٥٤٤، ٥٤٥
- ابن عثمان: /١، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٥٤٦
- ابن العطار: /١، ٥٤٤

ابن عقدة: ١٥٣/١، ١٥٤، ٢٣٣، ٤١٨، ٤٤٠، ٧٠/٢،
١٤٩، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٢١، ٤٤٣، ٤٤٥

ابن عقيل: ٢٥٤/١

ابن علي بن يقطين: ٥٤٦/١

ابن عمار: ٥٤٧/١

ابن عمار بن حيان: ١٢٢/٢

ابن عمار الساباطي: ١٢٢، ١١٩/٢

ابن عون الأسدي: ٢٥٤/١

ابن عيسى: ١١٥/١، ٢٥٤، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٣،

٢٧٥، ٤٩٨، ٥٤٥، ١٥٧/٢

ابن غالب: ٢٣٢/١

ابن الغضائري: ١/٧، ٩، ١١، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠،

٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٢٢٦، ٣٦٠، ٣٦٢،

٣٦٣، ٣٦٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤١٨، ٢/٣٦، ٧٠، ٢٠٠، ٢٢٤

ابن فضال: ١٥٣/١، ٣٣٠، ٣٧٢، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٤٥،

٢/٨٩، ٢٧٧، ٣١١، ٣١٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٤٤

ابن فهد: ١٢٠/٢

ابن فهد الحلبي: ٥٥/٢

ابن قتيبة: ٥١٨، ٤٨٥/١

ابن قولويه: ١/٤٩٤، ٤٩٦، ٥٣١، ٢/٦٩، ٣٩٠، ٣٩٣،

ابن قياما: ٣٥٣/١

ابن كثير: ٩/٢

- ابن كورة: ٢٥٤ / ١
- ابن المتوكل: ٢٠٨ / ١
- ابن محبوب: ٣١٤، ٢٧٧ / ٢، ٤٩٨، ٤٩٦، ٤٥٨، ٤٤٩ / ١ ٤٦٤، ٤٠٥، ٣٨٨، ٣٢٠
- ابن محمد بن إبراهيم بن أبان المعروف بـ «علّان»: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد بن بندار، أبي القاسم، ماجيلويه: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد بن خالد البرقي: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد بن عبد الله القزويني: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد بن عيسى: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد بن قولويه: ٥٤٣ / ١
- ابن محمد الجوهري: ٤٤٦ / ١
- ابن محمد الخضرمي: ٢١٧ / ١
- ابن مسعود: ٤٢٥، ٣٧١، ٣١٥ / ١
- ابن مُسْكَان: ٣٨٥، ١٦٦، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٢٥ / ١ ٤٥٩، ٤٥٨، ١٥٣ / ٢، ٥٤٧، ٥٤٤، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٦٥، ٤٦١، ٣٨٧، ٣٨٦
- ابن المسيب: ٢٧ / ٢
- ابن معروف: ٥٤٧ / ١
- ابن المغيرة: ٣٢٠، ١١ / ٢، ٢٦٢ / ١
- ابن المكارى: ٤٣١، ٤٠٢، ٤٠١ / ١
- ابن موسى: ١٣٤ / ٢، ٢٥٤ / ١
- ابن مهران: ٤٥٠ / ٢، ٥٤٦، ٥٤٥، ٤٢١، ١١٥، ٨٦ / ١
- ابن ميمون: ٢٨ / ٢

- ابن نجران: ٥٤٦/١
- ابن النديم: ١٠٦/١
- ابن نير: ٤٤٣، ٢٠٠ / ٢
- ابن نوح: ١٩٢/١
- ابن نوح: ٢٢١/٢
- ابن الوليد: ١٢٠، ١٢٢، ١٦٥، ٢٠٢، ٣١٠، ٥٤٩، ٤٠٣، ٣٩٠، ١٥٧، ٣٦ / ٢ و
- ابن وهب: ٥٤٧/١
- ابن همام: ٢٠٢/١
- ابنة عبيد بن زرار: ٢٤٨/١
- ابن يحيى: ٥٤٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ١١٥ / ١
- أبو إبراهيم: ٤٢٠ / ١
- أبو أحمد: ١٤١/١
- أبو الأحوص: ١١٣/٢
- أبو أسامة: ٤٦٥ / ١
- أبو إسحاق إبراهيم: ٥٧/٢
- أبو إسحاق الفقيه: ٣١٢ / ٢
- أبو إسماعيل السراج: ٤٩٦، ٤٩١، ٤٧٧، ٤٧٦، ٣٠٦ / ١
- أبو أيوب الخزاز: ١٢٥ / ١
- أبو أيوب: ٣٨٨، ٣٨٧ / ٢ و، ٤٦٤، ١٤٥ / ١
- أبو بصير: ٣٠٣، ٣٠٢، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٧١، ١٤٦، ١٣٧ / ١
- ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٠

٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥،
 ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٨،
 ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٠٨، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٥٨، ٤٦١،
 ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩١، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧،
 و ٢/٢٨، ٦٧، ٢٧١، ٣٢١، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٤

أبو بصير الأسدي: ١/٣١٦، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٤، ٣٤٥، ٣٤٨، و ٢/٣٠٨
 أبو بصير الأسدي، يحيى بن القاسم: ١/٣١٣
 أبو بصير الأصغر: ١/٣٤١، ٣٥٩، ٤٦٤
 أبو بصير الأهوازي: ١/٤٦٦
 أبو بصير عبد الله بن محمد: ١/٣٢٩، ٣٤٥
 أبو بصير عبد الله بن محمد الأسدي: ١/٣٠٥، ٣٠٧
 أبو بصير ليث بن البختری المرادي: ١/٣٦٠
 أبو بصير ليث المرادي: ١/٣٦١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٩٠
 أبو بصير المرادي: ١/٣٤٢، ٣٧١، ٣٦٩، ٣٨٦، ٣٨٧، و ٢/٣٠٨
 أبو بصير المكفوف: ١/٣٧٢
 أبو بصير يحيى: ١/٣٠٦
 أبو بصير يحيى بن أبي القاسم: ١/٣٢٩
 أبو بصير، يحيى بن أبي القاسم الأسدي: ١/٣١٣، ٣٨٩
 أبو بصير يحيى بن القاسم: ١/٣٠٦، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٥٤
 أبو بصير يحيى بن القاسم، أسدي: ١/٩٧
 أبو بصير، يحيى بن القاسم، الحذاء، الأزدي: ١/٣١٥
 أبو بصير، يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي أبو محمد: ١/٣٢١

- أبو بصير يوسف بن الحارث: ٣٠٢/١
- أبو بكر: ٤٢٨/٢
- أبو بكر الحضرمي: ٢٨٤/١
- أبو البلاد: ١٢٤/١
- أبو الجارود: ٧٠، ٦٩/٢
- أبو جعفر: ٤٥٧، ١٥٧، ٥٠، ٤٤، ٤٣، ١٨/٢ و ٥٤٤/١
- أبو جعفر الأحول: ٦٧، ٦٥/٢
- أبو جعفر بن بابويه: ١٥٧/٢
- أبو جعفر الزاهد: ٧٥/١
- أبو جعفر شيخ القميين: ٢٦٧/٢
- أبو جعفر الطوسي: ٣٩/١
- أبو جعفر الكليني: ٥٢٠/١
- أبو جعفر محمد بن علي: ٦٨/٢
- أبو جعفر محمد بن قولويه: ٥٣٠/١
- أبو جعفر محمد بن مسلم: ٦٨/٢
- أبو جعفر المنصور: ٦٥/٢
- أبو جميلة: ١١٩/١
- أبو جميلة المفضل بن صالح: ٣٥٩/١
- أبو الجهم بكير بن أعين: ٤٦/٢
- أبو الحسن أحمد بن محمد الجندي: ٢٠٣/١
- أبو الحسن بن أبي قتادة: ٢٠٦/١
- أبو الحسن بن داود: ١٤٩/٢

- أبو الحسن علي بن الحسين السعد آبادي: ٢٤٢ / ١
- أبو الحسن علي بن محمد: ٧٥ / ١
- أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري: ٤٨٥ / ١
- أبو الحسن علي بن محمد القتيبي: ٥٢٠ / ١
- أبو الحسن محمد بن أحمد: ٢٠٢ / ١
- أبو الحسن محمد بن إسماعيل: ٥٢٠ / ١
- أبو الحسن محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري: ١٨٠ / ٢، و ٤٨٣ / ١
- أبو الحسن موسى: ٣٩٨ / ١
- أبو الحسن يونس بن عمار بن العيص الصيرفي التغلبي: ١٢٧ / ٢
- أبو الحسين: ٤١ / ١
- أبو الحسين أحمد بن الحسين: ٣٢ / ١
- أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله: ٣٤، ١٨ / ١
- أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري: ٢٣، ٢٠، ١٩ / ١
- أبو الحسين أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي: ١٧٤ / ١
- أبو الحسين بن جعفر بن الحسن بن حسكة: ١٢٧ / ١
- أبو الحسين بن الشبيه العلوي الزيدي المذهب: ٢٠٢ / ٢
- أبو الحسين بن الغضائري: ٢٤ / ١
- أبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي: ٤٠٨ / ٢
- أبو الحسين عبد الكريم: ٣٩٤ / ٢
- أبو الحسين ، علي بن أحمد بن أبي جند: ٣٩ / ١
- أبو الحسين علي بن محمد السمري: ٢٢٨ / ١
- أبو حمزة: ٢٧٧ / ٢، و ٤٧١، ٤٥٨، ٤٣٤ / ١

- أبو حمزة الثمالي: ١/٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٥، ٥٤٨، ٢/٣١٨
- أبو حمزة، سالم: ١/٤٠٣
- أبو حمزة، سالم البطائني أبو الحسن: ١/٣٩٨
- أبو خديجة: ٢/١٧٢
- أبو الخطاب: ١/١١٩، ٥٤٥
- أبو الخطاب محمد بن أبي زينب: ٢/٢٨٦
- أبو الخليل الملقب بشاذان: ١/٥٢٧
- أبو داود المسترق: ١/٤٠٢، ٤٢٤، ٤٢٥
- أبو ذر: ١/٣٠٩، ٢/٢٩٤
- أبو ذر الغفاري: ١/٤٨٥
- أبو رافع: ١/٢٠٥، ٢٠٦، ٢/٢٨٣، ٢٨٠
- أبو الربيع: ٢/٣٥١
- أبو الربيع الأقطع: ١/٢٠١
- أبو الربيع الشامي خليل بن أوفى: ١/١٥٦
- أبو زكريّا محمد بن سليمان الحمراfi: ١/١٢٧، ٢/٤٠٨
- أبو زياد، السكوني الشعيرى: ٢/٧
- أبو زياد، مسلم: ٢/٨
- أبو زياد، مسلم البزاز الأسدي: ٢/١٤
- أبو زياد، مسلم يعرف بالشعيرى: ٢/٢٦
- أبو زيد: ١/٢٨٩
- أبو سعيد الخدري: ١/٣٨٩
- أبو شعبة: ١/٢٧١

- أبو الصباح: / ١، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٩، و ٢ / ٢٦٢، ٢٦٣
- أبو الصباح الكناني: / ٢، ٢٦٢، ٣٨٥
- أبو صخر، أحمد بن عبد الرحيم: / ٢، ١٤٤
- أبو صفية: / ١، ٤٧١
- أبو الصلت الهروي: / ٢، ٣٤٩
- أبو طالب محمد بن سليمان: / ١، ٢٠٧
- أبو طاهر: / ١، ٢٤٦، ٢٤٨
- أبو طاهر الزراري: / ١، ٢٤٤، ٢٤٥
- أبو طاهر محمد بن سليمان: / ١، ٢٤٦
- أبو العبّاس: / ١، ٣٧٣، ٥٤٦، و ٢ / ١٥٧
- أبو العبّاس، أحمد بن علي بن نوح: / ٢، ٨
- أبو العبّاس، أحمد بن علي بن نوح الصيرافي: / ١، ٢٠٣
- أبو العبّاس بن نوح: / ٢، ١٥٧
- أبو العبّاس المبرّد: / ٢، ٢٧٣
- أبو العبّاس محمد بن جعفر الرزاز: / ١، ٥٠٦
- أبو العبّاس المعروف بـ «ثعلب»: / ٢، ٢٧٠
- أبو العبّاس النجاشي: / ١، ١٧٧
- أبو عبد الله: / ١، ١١٩، ٥١٨، ٥٤٥
- أبو عبد الله أحمد بن عبد ون المعروف بابن الحاشر: / ١، ٤٠
- أبو عبد الله البرقي: / ١، ٢٤٢
- أبو عبد الله جعفر بن محمد: / ٢، ٦٨
- أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري: / ١، ٤٠، ١٢٧، و ٢ / ٤٠٨

- أبو عبد الله الذهبي: ٢١١ / ١
- أبو عبد الله صاحب السابري: ٣٨٠ / ٢
- أبو عبد الله محمد بن النعمان: ٤١ / ١
- أبو عبيدة: ٢٧٣ / ٢
- أبو عتاب: ٥٤٩ / ١
- أبو عثمان: ٢٧٤ / ٢
- أبو عثمان المازني البصري: ٢٧٣ / ٢
- أبو العلاء: ٣٤٦ / ١
- أبو العلاء الخفاف: ٢١٠ / ١
- أبو علي: ٣١٦، ٥٠ / ٢
- أبو علي الأشعري: ٤٦٠ / ٢، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٦، ٥٠٥ / ١
- أبو علي بن أحمد: ١٧٤ / ١
- أبو علي بن همام: ٢٠٣ / ٢
- أبو علي الحراني: ٣١٦ / ٢
- أبو علي الخراساني: ٣١٧ / ٢
- أبو عمرو الزاهد: ٢٧٠ / ٢
- أبو عمرو، القاضي، الكوفي: ٢١ / ٢
- أبو عمرو الكشي: ٣٠٩ / ٢، ٥٢٠، ٩٣ / ١
- أبو عمير: ٢٠٨، ٢٠٧ / ١
- أبو غالب: ٣٩٤، ٣٠٤، ٦٩ / ٢، ٢٤٦، ٢٣٢، ٢٠٧، ٤١ / ١
- أبو غالب أحمد بن محمد الزراري: ٦٨ / ٢
- أبو غالب الرازي: ٢٠٣ / ٢

- أبو غالب الزراري: ٢٤٨ / ١
- أبو الفرج محمد بن علي الكاتب: ٢٠٣ / ١
- أبو الفضل: ٢٠٠، ١١٣ / ٢
- أبو الفضل الشيباني: ٤١ / ١
- أبو القاسم: ٣٣٣ / ١
- أبو القاسم: ٤١٦، ٧٤ / ٢
- أبو القاسم إسحاق: ٣٣٦، ٣٣٤، ٣١٤ / ١
- أبو القاسم بن عبد الرحمن بن حماد: ١٢٢ / ١
- أبو القاسم بن قولويه: ٤١ / ١
- أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه: ٦٩ / ٢، ٤٨٩ / ١
- أبو القاسم الحسين بن محمد: ٣٢٥ / ١
- أبو القاسم، يحيى بن القاسم: ٣١٣ / ١
- أبو قتادة القمي: ٢٠٦ / ١
- أبو محمد: ٣٣٧، ٣٣٥، ٣٣٠، ٣١٩، ٣١٥ / ١
- أبو محمد بن محمد بن سليمان: ٢٤٧ / ١
- أبو محمد الحجال: ٣١٠ / ١
- أبو محمد الحداء: ٣٣٧، ٣٣٦ / ١
- أبو محمد الحسن بن حمزة: ٨ / ٢، ٥١٨ / ١
- أبو محمد الحسن بن حمزة العلوي: ٥١٨ / ١
- أبو محمد الدغلجي: ١٣٢ / ١
- أبو محمد الفضل بن شاذان: ٤٨٥ / ١
- أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابوري: ٥٢٠ / ١

- أبو مريم: ١/ ٢٢٥، ٢/ ٣٦٠
 أبو مريم الأنصاري: ١/ ٤٦٥
 أبو مسروق: ٢/ ١٣٥
 أبو المغرى: ١/ ٥٤٧
 أبو المقدام: ٢/ ١٧٨
 أبو منصور الحلبي: ١/ ٢١٦
 أبو نجران: ٢/ ٤٥٧
 أبو نصر: ١/ ٣٠٠
 أبو نصر بن يوسف بن الحارث: ١/ ٣٠٢
 أبو النظر: ١/ ٩٤، ٩٣، ٧٥، ٢/ ٢٣٧
 أبو الورد: ٢/ ٣٦٢
 أبو ولاد الحنّاط: ٢/ ٣٨٨
 أبو همام: ١/ ٥٠٨
 أبو يحيى بن سعيد: ٢/ ٣٨٤
 أبو يحيى الجرجاني: ١/ ٤٨٤
 أبو يحيى الحنفي: ٢/ ٢٤٧
 أبو يحيى الصنعاني: ٢/ ١٦٨
 أبو يحيى كوكب الدم الموصلّي: ١/ ٢٨
 أبو يعفور: ١/ ٣٩١، ٢/ ١١٣
 أبو يعقوب، الصيرفي: ٢/ ١٢٦
 أبو اليقظان: ٢/ ١١٣، ١١٤
 أحمد: ١/ ٢١، ١٠٧، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧

٢١١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٥٧، ٤٧٨، ٥١٠، ٥٤٦،

و ٢/٢٢٩، ٢٧٧، ٤٠٣، ٤١٠، ٤١٦، ٤٥٩، ٤٦٢

أحمد بن إبراهيم: ١/٢٥٠، و ٢/١٩١، ١٩٤، ١٩٦، ٢١٣

أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع: ٢/٢٥٥

أحمد بن إبراهيم بن معلّى: ٢/٢٣٥

أحمد بن إبراهيم، المعروف بعلّان الكليني: ١/٢٥٠

أحمد بن أبي بشير السراج: ٢/١٩٣

أحمد بن أبي رافع: ١/٤١، و ٢/٣٩٤

أحمد بن أبي زاهر: ٢/٢٦٨

أحمد بن أبي عبد الله: ١/٢٤١، ٢٤٢، ٣٩٨، و ٢/٧٤، ١٤٤

أحمد بن أبي عبد الله البرقي: ١/٢٤٠، ٢٤٢، و ٢/٢٧٠، ٧٤

أحمد بن أبي قتادة: ١/٢٠٦

أحمد بن أبي نصر: ١/٥٢٧

أحمد بن إدريس: ١/٦٣، ١٦٥، ٢٣٨، ٢٥٩، ٤٨٤، ٤٩٨،

٥٢١، و ٢/٢٥٤، ٤٠٢، ٤٥٩، ٤٦٦

أحمد بن إدريس، أبو علي الأشعري: ١/٢٣٨

أحمد بن إسحاق: ١/٢٦١، ٢٦٢

أحمد بن إسماعيل بن سمكة: ٢/٢٧١

أحمد بن إسماعيل بن عبد الله: ٢/٢٧٠

أحمد بن بشير: ٢/١٩٢

أحمد بن بكر: ١/١٣٨

أحمد بن الحسن: ١/٣٠٥، و ٢/٦٨، ١٩٢

- أحمد بن الحسن بن إسماعيل: ٢/١٩٧، ٢٤٣
- أحمد بن الحسن بن فضال: ٢/٤٣٠
- أحمد بن الحسين: ١/٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٠، ٤١، ١٣٩
- أحمد بن الحسين بن سعيد: ١/٤٨، ٦٤
- أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري: ١/١٤، ٢٠، ٢٧
- أحمد بن الحسين الغضائري: ١/٢٤
- أحمد بن داود: ١/٨٧، ٢٠٢
- أحمد بن داود القمي: ٢/٢٢٥
- أحمد بن زاهر: ٢/٣٣٤
- أحمد بن طاووس: ١/٤٣٥
- أحمد بن عائذ: ٢/١٦٥، ١٧٢، ١٧٣
- أحمد بن العباس: ١/١٧٣
- أحمد بن العباس النجاشي الأسدي: ١/١٧٣
- أحمد بن عبد الله بن أمية: ١/٢٣٩
- أحمد بن عبد الله بن بنت البرقي: ١/٢٣٩
- أحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري: ٢/٤٥١
- أحمد بن عبد الله الجعفري: ٢/٢٥٨
- أحمد بن عبد الله الكرخي: ٢/٢٧١
- أحمد بن عبد الله الوراق: ١/٢١
- أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون: ٢/٢٧٥
- أحمد بن عبدوس النيسابوري: ١/٥٢١
- أحمد بن عبدون: ١/٢٤١، ٥١٨، ٢/٣٩٤

- أحمد بن الطّار: ٣٩٣/٢
- أحمد بن علي: ١٣٨/١
- أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الصيرفي - المعروف بابن الكوفي: ١٧٨/١
- أحمد بن علي ... بن النجاشي: ١٧٣/١
- أحمد بن علي بن نوح: ٤٩٨، ٤٨٩، ٤٨٨/١
- أحمد بن علي الخضيب: ٢٠/١
- أحمد بن علي المعروف بـ«شقران»: ١٥/٢
- أحمد بن علي النجاشي: ١٧٨/١
- أحمد بن عمر: ٣٩٠/٢
- أحمد بن عمر الحلال: ٢٢٠/١
- أحمد بن عيسى: ٢٥٤/١
- أحمد بن الفضل الخزاعي: ٣٢٠/١
- أحمد بن فضل الخزاعي: ٣٢٠/١
- أحمد بن محمد: ١٢٥، ١٢٣، ١٢٠، ١١٤، ١٠٧، ٧٦/١
- ١٦٦، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦٣، ٤٢٤، ٤٥٨، ٤٧٧، ٤٨٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٢، ٥٢٨، ٥٤٣، ٥٤٤، و١١/٢، ٦٨، ١٩٥، ٢٨٧، ٣٨٨، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧
- أحمد بن محمد البرقي: ٢٨٧/٢ و ٢٤١/١
- أحمد بن محمد بن أبي عبد الله الآملي: ٢٦٩/٢
- أحمد بن محمد بن أبي نصر: ٥٠٩، ٤٤٣، ٤١٧/١
- و ٣٤٩، ٣١٤، ٣١٣، ٤١٠/٢
- أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي: ٤٥٤/١

- أحمد بن محمد بن إسماعيل: ٢٥٥ / ١
- أحمد بن محمد بن جعفر: ١٩٦ / ٢
- أحمد بن محمد بن الحسن: ٤٦٦، ٣٩٨ / ٢
- أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد: ٣٩٩ / ٢
- أحمد بن محمد بن خالد: ٥١٢، ٥١١، ٢٥٩، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٧ / ١
- أحمد بن محمد بن خالد البرقي: ٢٦٧ / ٢ و ٢٤١، ٢٣٩ / ١
- أحمد بن محمد بن سعيد: ١٩٣ / ٢ و ١٤٩، ١٣٩ / ١
- أحمد بن محمد بن سعيد، المعروف بـ«ابن عقدة»: ١٤٩ / ١
- أحمد بن محمد بن سلمة: ١٣٨ / ١
- أحمد بن محمد بن سليمان: ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٣٢، ١٣٩ / ١
- أحمد بن محمد بن سليمان الزراري: ٢٤١ / ١
- أحمد بن محمد بن طرخان: ٣٣٧، ٢٥٥، ١٩٧ / ٢
- أحمد بن محمد بن طلحة: ٢٤٣ / ٢
- أحمد بن محمد بن عاصم: ٢٤٣، ٢٤١ / ٢
- أحمد بن محمد بن عمرو: ١٩٣ / ١
- أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر: ٢٠٥ / ١
- أحمد بن محمد بن عيَّاش الجوهري: ٢٠١ / ٢
- أحمد بن محمد بن عيسى: ١٢٩، ١١٩، ١٢٦، ١٢٥، ١٠٩، ٨٩، ٥٦ / ١
- ٢١٢، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٧، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٦٤، ٤٧٦، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥١٣، ٥٤٤ و ٢ / ٢٦١، ٢٦٧، ٣٥٥، ٣٨٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٩١، ٤٠٢، ٤١٦، ٤٥٥
- أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بُكير بن أعين بن
سُنَّسْن، أبو غالب الزراري: ٢٤٧ / ١

- أحمد بن محمد بن نصر البرنطي: ٣٨٨، ٣٨٧ / ١
- أحمد بن محمد بن يحيى: ١٣٩، ١١٩، ٤١ / ١
- أحمد بن محمد بن يحيى العطار: ٤٠٧ / ٢، ٢٢ / ١
- أحمد بن موسى: ٢٨٦ / ١
- أحمد بن مهران: ٦٣، ٦٢ / ١
- أحمد بن النضر: ٤٦٠، ٤٥٩ / ٢
- أحمد بن نوح: ١٥٨ / ٢، ٢١ / ١
- أحمد بن الوليد: ٣٩٣ / ٢
- أحمد بن وهيب: ١٣٨ / ١
- أحمد بن هلال: ٢٤٢ / ٢
- أحمد بن يحيى بن زيد: ٢٧٠ / ٢
- أخو عذافر: ١٩ / ١
- أخو عمرو: ١٥٢ / ٢
- أخو محمد: ٤٤٩ / ١
- إخوة زرارة: ٣١٠ / ١
- إدريس: ٤٥٠ / ٢
- إدريس بن زياد الكَفَرُثُوثِي: ٢٠٠ / ٢
- إدريس بن زيد: ٤٤٩ / ٢
- إدريس بن الفضل: ١٩٣ / ٢
- أديم بن الحر: ٤٦٠ / ١
- الأرجاني: ١٦٨ / ٢
- الأزدي: ٥٤٧، ٤٧٥، ٣٣٠ / ١

- الأزرق: ٥٤٥ / ١
- أسباط بن سالم: ١٥٤ / ١
- الإسترآبادي: ٣٩٠، ٣٢٠، ٣٠١، ١١٨، ٩٣، ٣٨ / ١
- إسحاق: ١٣٨، ١٢٨، ١٢٤، ١١٥ / ٢، ٤٨٧، ٣٣٣ / ١
- إسحاق ابن عمار: ٢٧ / ٢
- إسحاق بن إبراهيم: ٥٠١ / ١
- إسحاق بن أحمد المكنى بأبي يعقوب أخو الأشر: ٦١ / ١
- إسحاق بن بشير: ١٩٤ / ٢
- إسحاق بن الحسن: ٢٠١ / ٢
- إسحاق بن الحسن بن بكران: ٢٧٧ / ٢
- إسحاق بن الساباطي: ١٣٤ / ٢
- إسحاق بن عمار: ٥٢٩، ٤٦٥، ٤١٦، ٤٠٨ / ١
- و ١٨ / ٢، ٢٨، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٩٢، ٣٩٦، ٤١٨، ٤٣٠
- إسحاق بن عمار بن حيّان: ١٢٦ / ٢
- إسحاق بن عمار بن حيّان، أبو يعقوب الصيرفي: ١٢٥ / ٢
- إسحاق بن عمار بن حيّان الصيرفي: ١٢٢ / ٢
- إسحاق بن عمار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب، الصيرفي: ١٢٦ / ٢
- إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي: ١٢٦، ١٢٤ / ٢
- إسحاق بن عمار الساباطي: ١٢٥، ١٢٣ / ٢
- إسحاق بن عمار الصيرفي: ١٣٤، ١٣٣، ٢٧ / ٢
- إسحاق بن عمار الصيرفي الإمامي: ١٢٣ / ٢

- إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي: ١٣٢ / ٢
- إسحاق بن غالب: ٢٤٩ / ٢
- إسحاق بن غالب الأسدي: ٢٨٣ / ٢
- إسحاق بن يزيد: ٢٤١ / ١
- إسحاق الصيرفي: ١٣٤، ١٢٨ / ٢
- أسد بن شريك: ٣٣٠ / ١
- الأسدي: ٣٣٢، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٥، ٣١٦، ٣٠٧ / ١
- ٣٧٢، ٣٧٠ / ٢، ٣٩٢، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٧، ٣٣٤، ٣٣٣
- الأسدي، أبو بصير: ٣٤٥ / ١
- الأسدي، الأزدي: ٣٣٠ / ١
- إسماعيل: ١٣٨، ١٢٨ / ٢، ٥١٠، ١١٨ / ١
- إسماعيل بن عمار: ١٢٨ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد: ٢٤، ١٠، ٧، ٥ / ٢، ٥٤٧ / ١
- إسماعيل بن أبي زياد السكوني: ٤٤، ٢٦ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد السكوني الشعيري: ٥٣، ١٨، ١٤، ٨ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد السكوني، يعرف بالشعيري: ٨ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد المعروف بـ«السكوني»: ٧ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد الموصوف بالسلمي: ٩ / ٢
- إسماعيل بن أبي زياد، يعرف بالسكوني الشعيري: ١٣، ٨ / ٢
- إسماعيل بن جابر: ٣٩٩، ٣٩٨ / ٢، ٤٩٧ / ١
- إسماعيل بن جعفر: ١٨٨ / ٢
- إسماعيل بن حازم: ٩ / ٢

- إسماعيل بن زياد: ٢٤ / ٢
- إسماعيل بن زياد البزاز الكوفي الأسدي التابعي: ١٤ / ٢
- إسماعيل بن زياد السلمي كوفي: ٩ / ٢
- إسماعيل بن سماء: ٢٢٢ / ١
- إسماعيل بن سهل: ٤٣١، ٤٠٢ / ١
- إسماعيل بن شعيب: ٢٤٢، ١٩٦ / ٢
- إسماعيل بن عبّاد البصري: ٣٢٩ / ١
- إسماعيل بن عبّاد القصري: ٣٢٩ / ١
- إسماعيل بن عبد الله: ٢٧٠ / ٢
- إسماعيل بن علي: ٣٣٥، ٢٨٦ / ٢، ٢٦ / ١
- إسماعيل بن علي بن إسحاق: ٢٦٧ / ٢
- إسماعيل بن عمّار، الصيرفي، الكوفي: ١٢٧ / ٢
- إسماعيل بن عيسى: ٤٠٢ / ٢
- إسماعيل بن الفضيل: ٣٨٠ / ٢
- إسماعيل بن مرار: ٤٠٣، ٣٨١ / ٢، ٤٩٠ / ١
- إسماعيل بن مسلم: ٢٤، ٢٣، ٧ / ٢
- إسماعيل بن مسلم السكوني: ٨ / ٢
- إسماعيل بن مسلم السكوني أبو الحسن أبي زياد الشامي: ٣٤ / ٢
- إسماعيل بن مهران: ٤٥٠، ٢٠، ٥٠، ٢٧٣، ٤٢٩، ٥١٠، ١٩٥ / ٢، ٤٥٠
- إسماعيل بن ميثم: ٢٧٢ / ٢، ٢٣٣ / ١
- إسماعيل بن ميثم في الأدب: ٢٧٢ / ٢
- إسماعيل السراج: ٤٧٦ / ١

- الأشعث بن قيس: ٢٠١ / ١
- الأشعري: ١ / ٢٥٩، ٥١٤، ٥٤٤، ٥٤٧، ٢ / ٢٦٦، ٤٠٢
- أصبغ بن نباته: ٢ / ٢٤٧، ٢٤٦
- الأصمعي: ٢ / ٢٧٣
- أعيان الفضلاء: ١ / ٣٤٩
- أم الحسن بن الجهم: ١ / ٢٤٨
- الأمين الإسترابادي: ١ / ٤٨١
- أمية بن عمرو: ٢ / ٢٤
- الأنباري: ١ / ٢٥٩، ٤٢٠
- الأهوازي: ١ / ٤٦٩، ٤٧٠، ٥٤٤
- أيوب، ٥١٠: ١ / ٥٤٥
- أيوب بن أعين: ١ / ٩٢
- أيوب بن الحر: ١ / ١١٢
- أيوب بن راشد: ١ / ٢٢٦
- أيوب بن نوح: ١ / ١٢٨، ٢٦٢، ٢ / ١٩٧
- البجلي: ١ / ٤٧٥، ٥٤٧، ٢ / ١٣٠
- البحراني: ١ / ٣٨
- بحر العلوم: ٢ / ٤٢
- البخاري: ١ / ٢١٠
- البخري: ١ / ٣٤٥
- بدر: ٢ / ٣١٧
- بدر بن الخليل: ٢ / ١٦٨

- البرّاج: ٢٧١ / ٢
- البرقي: ٤٩ / ١، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٩، ٣١٣، ٣١٥، ٣٧٤، ٤٠٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٢٦ / ٢، ١٤٤، ٢٢٤، ٢٤٧، ٣٤٧، ٣٩٩، ٤٦١
- البرمكي: ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٧٨، ٤٧٥ / ١
- بُريد: ٣٢١، ٣١٩، ٣٠٨ / ٢
- بريد بن معاوية: ٣٨٤ / ٢، ٣٦٧، ٣٦٥ / ١
- بريد بن معاوية العجلي: ٣٦١، ٣٦٠ / ١
- بريد العجلي: ٣٦٧، ٣٦١ / ١
- البزطي: ٤٢٧، ٤١١، ٤٠٢، ٣٥٥ / ٢، ٥٠٢، ٤٥٥، ١١٦، ١١٥ / ١
- البزوفري: ٢٥٩ / ١
- بزيع المؤدّن: ٢٤١ / ١
- بسّام: ١٥٤ / ١
- بسام بن عبد الله الصيرفي: ١٧٣ / ٢
- بسّطام: ٥٤٩ / ١
- بشر بن البراء بن المعرور، حليف بني عدي: ٢٨٤ / ٢
- بشير: ١٣٨ / ٢
- بشير النّبّال: ٢٢٠ / ١
- البطائي: ١٦٣ / ١
- البطائي: ٣٩٥، ٣٨٨، ٣٥١، ٣٣٣ / ١
- ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٥٤٤، ٨٢ / ٢
- البطائي علي بن سالم المكنّي بأبي حمزة، أبو الحسن كوفي: ٤٥٤ / ١

- البطائي الواقفي: ٤٤٧، ٤٣٨ / ١
- بَكَار: ٤١١ / ١
- بَكَار القَمِي: ٤١٠ / ١
- بكر: ١٣٧ / ١
- بكر بن حبيب: ٢٧٢، ٢٧٠، ١٦٧ / ٢ و ٢٨٥ / ١
- بكر بن عبد الله: ٢٨٥ / ١
- بكر بن عبد الله بن حبيب: ٢٨٥ / ١
- بكر بن كرب الصيرفي: ١٦٤ / ٢
- بكر بن محمد الأزدي: ٢٢٦، ٢٢١، ١٣٧ / ١
- بكر بن محمد بن حبيب: ٢٧٣ / ٢ و ٢٨٤، ٢٣٣ / ١
- بكير: ٤١٥ / ٢
- بكير بن أعين: ٤١٦ / ٢
- بلال: ٢٨٣، ٢٨١ / ٢
- بنان بن محمد: ١١ / ٢
- البندقي: ١٨١ / ٢ و ٤٨٥، ٤٨٤ / ١
- بندويه: ١٨١ / ٢
- بنو سلمة: ١٢ / ٢
- بنو سماعه: ٨١ / ٢
- بنو فضال: ٨١ / ٢
- بنو أسد: ٣٥٥، ٣٣٠ / ١
- بنو زهرة: ١٦٨ / ١
- بنو سلمة: ١٠ / ٢

- بنو فضال: /١، ١٦٠، ٤٠٥، ٢/ ١٩٤، ٢٠٤
- بنو هاشم: /٢ ٢٨٤
- البهائي: /١ ١٥، ٤٨٣
- التفرشي: /١، ٣٨، ٢/ ١١٥
- التلعكبري: /١، ٤١، ١٣٩، ٢٠٧، ٢/ ١٣٧، ٣٩٤
- ثابت: /١ ٤٤٥
- ثابت بن جرير: /١ ١٩١
- ثابت بن دينار: /١ ٩٥
- ثابت بن دينار الثمالي: /١ ٤٧٢
- ثابت بن شريح: /١ ١٣٧
- ثابت بن شريح، أبو إسماعيل الصائغ الأنباري: /١ ٢٨٣
- ثاني الشهيدين: /١ ١٧
- ثعلبة: /١، ٣١٠، ٢/ ٣١٥
- ثعلبة بن ميمون: /٢، ٣٠٩، ٣١٢
- ثعلبة مولى محمد بن قيس: /٢ ٣٠٩
- ثقف بن عمرو بن سميّط حليف بني عبد شمس: /٢ ٢٨١
- ثقف بن عمرو، حليف بني عبد شمس: /٢ ٢٨٣
- ثقة الإسلام: /١ ٥٨
- الثمالي: /١، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٩، ٤٥٥
- ثوبان: /٢ ٢٨٣، ٢٨١
- جابر: /٢، ٣٤٣، ٤٥٩، ٤٦٠
- جابر بن عياض: /٢ ٣٣٤

- جابر بن يزيد: ١/١٢، ١٤٨، ٤٧٧
- جابر بن يزيد الجعفي: ١/٤٧، ٦٥، ٢/١٣١
- جابر الجعفي: ١/٥٠
- الجارود بن أحمد: ١/٤٧٧
- جبرئيل: ١/٣٧٠
- جبرئيل بن أحمد: ١/٤١٤
- جبرئيل بن أحمد الفاريابي: ١/٨٢
- جبرئيل بن محمد الفاريابي: ١/٨٢
- جحدربن المغيرة الطائي كوفي: ١/١٩٣
- جدنا العلامة: ١/٩٢
- جراح: ١/١٥٤
- جرير: ٢/١٣٥
- الجزائري: ١/٩٣، ٣٨٩، ٤٨١، ٢/١٦
- الجعابي: ١/٤٤٥
- جعفر: ١/١٩٥، ١٩٦، ٣٠٩، ٤٥٥، ٥٢٧، ٥٤٣
- و ١٠، ٢٤، ٢٨، ٣٩، ٤٦، ١٢٨، ١٣٨، ٤٦٢
- جعفر بن أحمد: ١/٣٠٥
- جعفر بن أحمد السمرقندي: ٢/٢٥١
- جعفر بن بشير: ١/٤١٧، ٤٤٣، ٢/١٢٩، ٢٥٢
- جعفر بن عبد الرحمن الكاهلي: ١/١٩٣
- جعفر بن عثمان بن شريك: ١/١٩٤
- جعفر بن علي بن أحمد القمي: ١/٢٨٢

- جعفر بن قولويه: ٣٩ / ١
- جعفر بن مازن: ١٩٣ / ١
- جعفر بن مالك: ٥٩ / ١
- جعفر بن محمد: ٣٥٤، ٤٧، ٢٤، ٢٣ / ٢ و ٤٨٣، ٢٥٤، ٢٥٢، ٢٥ / ١
- جعفر بن محمد أبو حمزة: ٣٩٨ / ١
- جعفر بن محمد بن أبي حمزة: ٤٥٤ / ١
- جعفر بن محمد بن خالد: ٢٥٨ / ٢
- جعفر بن محمد بن سماعة: ٣٣٤ / ٢
- جعفر بن محمد بن قولويه: ٢٥٩ / ١
- جعفر بن محمد بن مالك: ٤٧ / ١
- جعفر بن محمد بن مالك بن سابور: ٢٠٣ / ٢
- جعفر بن محمد الصيقل: ٢٥٦ / ١
- جعفر بن محمد العلوي: ١٠٨ / ١
- جعفر بن معروف: ٤٦٤ / ١
- جعفر بن يحيى: ٢٨٧ / ٢
- الجعفري: ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٧٥ / ١
- الجعفي: ٤٧٥ / ١
- جمال الدين طاووس: ٢٧٩ / ١
- جميل: ٣٢١ / ٢ و ٣٦٧ / ١
- جميل بن درّاج: ٣١١ / ٢ و ٤٥ / ٢ و ١١٤ / ١
- ٤٦٤، ٣٥٦، ٣٤٢، ٣١٩، ٣١٢
- جميل بن صالح الأسدي: ٢٨٣ / ١

- الجوهري: ١ / ١٤١، ٤٤٥، ٤٦٦، ٥٤٤
- الجوهري الواقفي: ١ / ٤٤٧
- الجهنم: ١ / ٢٤٨
- جهنم بن حكيم: ٢ / ٢٨٧
- جَهَنم بن حكيم: ٢ / ٣٣٤
- الجهني: ١ / ٥٣٣
- الحارث بن عمر البصري: ١ / ١٥٤
- حارث بن كعب: ٢ / ١٤٩
- الحارث بن مغيرة: ١ / ٣٢١، ٢ / ١٧٣
- الحافظ ابن عقده: ١ / ١٥١
- حبيب بن أبي حبيب: ١ / ٢١٠
- حبيب بن مظاهر الأسدي: ٢ / ٢١٠
- حبيب بن المعلّى الخثعمي: ٢ / ٢١١
- حبيب السجستاني: ٢ / ١٦٦
- الحجّال: ١ / ٣٠٩، ٢ / ٤٦٣
- الحجّال المزخرف: ١ / ٣٠٨
- الحجّال المزخرف أبو محمد: ١ / ٣٠٨
- حديد بن حكيم: ٢ / ١١٧
- حديد الساباطي: ٢ / ١١٧
- الحدّائين: ٢ / ٣٧٢
- الحدّاء: ١ / ٣١٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٢٠، ٣٢٢

- الحدّاء، أبو بصير: ٢٣٥ / ١
- الحدّاء الأزدي: ٢٣٧ / ١
- الحدّاء الواقفي: ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٢ / ١
- حذيفة بن منصور: ٤١٢، ٧١ / ٢، ٤٧٦ / ١
- الحرّ بن موسى: ٣٢٠ / ١
- حريز: ٢٦٨، ٢٦٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٢، ١٢٦، ١٠٧ / ١
- ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٤٥٩، ٥٢٨، ٢ / ٢، ٣٠٣، ٣٦٣، ٤٦٣، ٤٥٧، ٤٦٥
- حريز بن عبد الله: ٤٥٧، ١٨٥، ١٤١ / ١
- حسان بن مهران: ٢٢٥ / ٢
- الحسن: ٤١٩، ٣٨٨، ٣١٠، ٣٠٦، ٢٦٣، ٢١١، ١٩٥، ١٤٧ / ١
- ٤٤١، ٤٤٤، ٤٧٨، ٥٠١، ٥٤٦، ٢ / ٢، ١٣٣، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣٥٤، ٤٦١، ٤٦٧
- الحسن الأحمر: ١٦٨ / ٢
- الحسن الأهوازي: ٨٥ / ١
- الحسن بن أبي سعيد: ١٩٢ / ٢
- الحسن بن أبي عقيل: ٢٣٣ / ٢
- الحسن بن أبي قتادة، علي بن محمّد بن حفص بن عبيد: ٢٠٦ / ١
- الحسن بن أحمد بن المغيرة: ١٩٤ / ٢
- حسن بن أسد: ٣١ / ١
- حسن بن حذيفة: ٢٥ / ١
- حسن بن حسين بن طحّال المقدادي: ٤٣٥ / ١
- الحسن بن الحسين السكوني: ٢٨٣ / ٢
- الحسن بن حمزة: ٥٠٠، ٤٨٩، ٤٤٥ / ١

- الحسن بن حمزة العلوي: ٢٣٩ / ١
- الحسن بن داود: ١٨٤ / ١
- الحسن بن راشد: ٢٥٨ / ٢
- الحسن بن رباط: ١٣٠ / ٢
- الحسن بن زياد الصيقل: ٢٤١ / ١
- الحسن بن زياد العطار: ١٩٤ / ١
- الحسن بن سعيد الأهوازي: ٨٦ / ١
- الحسن بن سعيد بن حمّاد: ٨٦ / ١
- الحسن بن سعيد بن حمّاد بن سعيد بن مهران الأهوازي: ٨٦ / ١
- الحسن بن صالح: ١٦٥ / ٢
- حسن بن عبد الله بن سعيد: ١٥ / ٢
- الحسن بن عطية: ٣٧٩، ٢٢٩ / ٢
- الحسن بن علوان: ٤٤٣ / ٢
- الحسن بن علي: ٤٦٤، ٥٤٥، ٢ / ٢، ٤٦٦، ٣٦٧
- الحسن بن علي بن أبي حمزة: ٣٨٢، ٣٧٩، ٣٧٨ / ١
- ٤٨٣، ٤٤٤، ٤١٦، ٤١٤، ٣٨٤
- الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني: ٤١٨ / ١
- الحسن بن علي بن زياد: ٢٦١ / ٢
- الحسن بن علي بن سالم: ٤٧١ / ١
- الحسن بن علي بن عبد الكريم الزعفراني: ٥٦ / ٢
- الحسن بن علي بن فضال: ٥٤٦، ٤٧٢، ٤٦٣، ٢٠٥ / ١
- و ٣٥٢، ٣١٤، ٣١٣، ١٩٦ / ٢

- الحسن بن علي بن فضالة: ٣١٤ / ٢
- الحسن بن علي بن النعمان، ٤٦٤ / ١ و ٢٢٨ / ٢، ٢٨٤
- الحسن بن علي النعمان، مولى بني هاشم: ٢٨٤ / ٢
- الحسن بن علي الوشاء: ٥٤٩، ٤٤٢ / ١
- الحسن بن علي بن يقطين: ٤٦٧ / ٢
- الحسن بن فضال: ١٩٢ / ٢ و ٣٦٦ / ١
- الحسن بن القاسم: ٦٤ / ١
- الحسن بن قياما: ٣٥٣ / ١
- الحسن بن متيل الدقاق: ٤٧٢ / ١
- الحسن بن محبوب: ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٣٩، ١٣٠، ٧٤ / ١
- ٢٦٣، ٣٨١، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٤٨، ٤٨٤، ٥٤٦، و ٣١٣ / ٢، ٣١٤، ٣٢١، ٣٥١، ٣٦٠، ٤١١
- الحسن بن محبوب الجليل: ١٢٩ / ٢
- الحسن بن محمّد: ٥١٣ / ١
- الحسن بن محمّد بن جمهور: ١٩٥ / ٢
- الحسن بن محمّد بن جمهور العمي: ٤١٩ / ١
- الحسن بن محمّد بن سماعة: ٢٣٥، ١٣١ / ٢ و ٢٥٩ / ١
- الحسن بن محمّد بن يحيى بن الحسن أبو محمّد العلوي الحسيني المعروف بابن أخي طاهر: ٣١ / ١
- الحسن بن محمّد صاحب الشافعي: ٥٦ / ٢
- الحسن بن موسى الخشاب: ١٣٠ / ٢
- الحسن بن موقف: ٣٣٤ / ٢

- الحسن بن مياح: ٥٦/١
- الحسن بن هارون: ٤٠٢/٢
- الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر: ٢١٦/١
- الحسن بن يوسف بن مطهر: ٢١٥، ٢١٣/١
- الحسن، يعرف بابن أبي أخي طاهر: ٢٠٧/١
- الحسن، يكنى بأبي محمد: ٢٠٦/١
- الحسين: ١٤٧، ١٤٥، ١٢٣، ١٢٠/١
- ٢٠٧، ٢١١، ٣١٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٩، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٧١، ٥١٣، ٥٤٥، ٥٤٦، ٤١٦/٢، ٤٦١، ٤٦٧
- الحسين الأهوازي: ٨٥/١
- الحسين بن أبي حمزة: ٤٣٩، ٤٣٣/١
- الحسين بن أبي حمزة ابن ابنة الحسين أبي حمزة الثمالي: ٤٤٠/١
- الحسين بن أبي حمزة ابن ابنة الحسين بن أبي حمزة الثمالي: ٤٤١/١
- الحسين بن أبي حمزة الليثي، ابن بنت أبي حمزة الثمالي: ٤٤٠/١
- الحسين بن أبي سعيد: ١٣١/٢
- الحسين بن أبي العلاء: ٥٤٧، ٣٨٣، ٣٤٦، ٣١٤، ٣٠٦، ١٣٧/١
- الحسين بن أحمد: ١٩١/٢
- الحسين بن أحمد البوشنجي: ١٣١/٢
- الحسين بن أحمد ريذويته: ٢٨٦/١
- الحسين بن إدريس: ٤٤٨/٢
- الحسين بن اسكيب: ٨٠/١
- الحسين بن اشكيب: ١٨٨/٢، ٤٧٦، ٢٣٤/١

- الحسين بن بنت حمزة: ٤٤٠ / ١
- الحسين بن الحسن: ٤١٦ / ٢
- الحسين بن الحسن بن أبان: ٤٠٧ / ٢
- الحسين بن حمّاد: ٤٥١ / ٢ و ١٥٤ / ١
- الحسين بن حمدان: ٦١ / ١
- الحسين بن حمزة ، ابن بنت أبي حمزة الثمالي: ٤٤٠ / ١
- الحسين بن حمزة الليثي: ٤٤٥ / ١
- الحسين بن حمزة الليثي الكوفي: ٤٤٠ / ١
- الحسين بن سعد: ١٢٥ / ١
- الحسين بن سعيد: ١٢٦ / ١ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٦٦ ، ٢٥٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٣ ، ٣٧٢ ، ٤١٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٥١٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥ / ٢
- ٤٦٥ ، ٤٦٣ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤١٦ ، ٤٠٣ ، ٣٨٤ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٦٩
- الحسين بن سعيد الأهوازي: ٨٦ / ١
- الحسين بن سعيد بن حمّاد بن مهران: ٨٧ / ١
- الحسين بن شاذويه: ٤٩ / ١
- الحسين بن عبد ربّه: ٩٤ / ١
- الحسين بن عبد الرحمن: ٤٤٢ / ١
- الحسين بن عبد الله بن حمران الهمداني: ١٥ / ٢
- الحسين بن عبيد الله: ٢٠٧ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٢٤ ، ٢١ / ١
- ٣٩٤ ، ٢٠٣ / ٢ و ٥٤٤ ، ٥١٨ ، ٥٠٠ ، ٤٨٨ ، ٢٥٨
- الحسين بن عبيد الله الغضائري: ١١٣ ، ٤٢ ، ٣٠ ، ٢٢ / ١

- الحسين بن علوان: ٤١٨ / ١
- الحسين بن علي بن يقطين: ٤٦٧ / ٢
- الحسين بن القاسم: ٦٥، ١٢ / ١
- الحسين بن محمد: ٥١٣، ٢٥٩ / ١
- الحسين بن مختار: ٤٤٥ / ٢
- الحسين بن موقق: ٢٨٣ / ١
- الحسين بن هاشم: ٣٧٤، ١٣٨ / ١
- الحسين بن يزيد: ٥٤٧، ٥٣ / ١
- الحسين بن يزيد محمد بن عبد الملك النوفلي: ٥٢ / ٢
- الحسين بن يزيد النوفلي: ٤٧١ / ١
- حفص: ٤٩، ٢٥ / ٢
- حفص الأعور: ١٦٦ / ٢
- حفص البختري: ٣٨٠ / ٢
- الحفص بن العلاء: ٢٨٣ / ١
- حفص بن غياث: ٤٢، ٢١، ١٩ / ٢
- حفص المؤدّب: ٤٩٧ / ١
- الحكم: ٩٢ / ١
- حكم بن مسكين: ١١٨، ٩٠ / ١
- حكيم: ٥٣١ / ١
- حكيم بن داود: ٥٣٠ / ١
- الحلي: ٤٥٧، ١٠١ / ٢، ٤٥٩، ٤٥١، ٤٥٠، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٩، ٢٦٨، ٤٢ / ١

- الحلي: ٢/ ٢٠، ٢٥، ٥١، ٤٠٩
- حمّاد: ١/ ٨٦، ١١٩، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١
- ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٦٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٨، ٤٥٩، ٥٢٨، ٥٤٤، ٥٤٥، ٢/ ١٣١،
٣٦٣، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥
- حمّادان: ٢/ ٣٢١
- حمّاد بن بشير: ٢/ ١٦٦
- حمّاد بن راشد: ٢/ ١٦٥
- حمّاد بن عبد الله: ١/ ٣٠٠
- حمّاد بن عبيد الله: ١/ ٢٩٩
- حمّاد بن عبيد الله بن أسد الهروي: ١/ ٢٩٩
- حمّاد بن عبيد الله القندي: ١/ ٢٩٩
- حمّاد بن عثمان: ١/ ١١٩، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩،
٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٢/ ٣١٢، ٣٦٢، ٤٠٣، ٤٦٢
- حمّاد بن عثمان ذي الناب: ٢/ ٤١٢
- حمّاد بن عيسى: ١/ ٨٣، ١٠٥، ٢٦٥، ٢٦٧،
٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٨٧، ٤٩٥، ٥٠٦،
٥٢٨، ١٩٦/ ٢، ٢٨٢، ٣١٩، ٣١١، ٣٦٣
- حمّاد بن عيسى أبو محمّد الجهني: ١/ ٤٩٥
- حمّاد بن عيسى الجهني غريق الجعفة: ١/ ٤٩٦
- حمّاد السمندري: ١/ ٢٣
- حمدان: ٢/ ٣١٥
- حمدان بن سليمان: ١/ ٤٨٥

- حمدويه: ١ / ٢٢١، ٣١٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٩، ٤٣٣،
 ٤٤١، ٤٩٠، ١٤٨، ١٤٩، ٣٠٩ / ٢
- حمدويه بن نصير: ١ / ٧١
- حمدويه وإبراهيم: ١ / ٤٩٠
- حمران: ١ / ٣٠٩، ٣١٠
- حمزة: ١ / ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٦١ / ٢
- حمزة بن بزيع: ١ / ٤٠١، ٢٣٠ / ٢
- حميد: ١ / ١٣٩
- حميد بن زياد: ١ / ٢٥٩، ١٤٩ / ٢
- حميد بن المثنى: ٢ / ٤٥١
- الحميري: ١ / ١٢٩، ٥٤٩، ٤٠٢، ٤٠٣
- الحنّاط: ١ / ٢٦٢
- حنان بن سدير: ١ / ١٣٠، ٢٥٥، ٣٢٠، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩
- حيّان: ٢ / ١٢٧
- حيّان بن علي: ٢ / ٢٣٠
- حيّان بن هرمة: ٢ / ٢٧٤
- حيّان السراج: ١ / ٤٠٣
- الحاجوئي: ١ / ١٠
- خالد: ٢ / ٤١١
- خالد بن جرير: ٢ / ٣٥١
- خالد بن زيد أبو أيّوب الأنصاري: ١ / ١٩٣
- خالد بن زيد أبو خالد: ١ / ١٩٣

- خالد بن سدير الصوفي: ١٩٣/١
 خالد بن سعيد: ١٩٣/١
 خالد بن طُهمان: ١٣١/٢
 خالد بن نَجَّيح الجوان: ٢٨٩/١
 الخثعمي: ٣٨٨/١
 الحزّاز: ٥٠٢/١
 خلف بن حمّاد: ٢٦/١
 خلف بن محمّد: ٥٦/١
 الخليل: ٥٢٧/١
 خنيس الكوفي: ٢١٨/١
 خيرى: ٢٤/١
 خيران الخادم: ٢٩٩/١
 الداماد: ٥٢٥/١
 داود: ٢٢٩/٢ و ٣٨١، ٣٠٠ / ١
 داود البحراني: ٩٠ / ١
 داود بن أبي زيد: ٣٠٩، ٢٨٩، ١٠٦ / ١
 داود بن أسد: ٢٢٥ / ٢
 داود بن الحصين: ٤٤٥، ١٥٩، ١٥٥ / ٢
 داود بن رزين: ١٧٤ / ١
 داود بن زُرْبي: ٤٩٠، ٢٣٣ / ١
 داود بن زيد: ١٩٦ / ٢
 داود بن سرحان: ٢٤٦ / ١

- داود بن سرحان: ٤٣٨ / ٢
- داود بن علي: ٥٣ / ١
- داود بن فرقد: ٢٩٠ / ١
- داود بن القاسم ، أبو جعفر الجعفري: ٢٩٩ / ١
- داود بن كورة: ٢٣٧ / ١
- داود بن كورة القمي: ٢٣٩ / ١
- داود بن النعمان: ١٨٧ / ٢
- داود الرقي: ٤٣٣، ٤٧، ١٦ / ١
- داود المذكور: ٣٠٠ / ١
- درست: ٤٦١ / ١
- درست بن أبي منصور: ٤٦٢، ٤٦١، ٣٢٠ / ١
- دينار: ٤٧١ / ١
- ذريح: ٣٤٢ / ٢
- ذريح المحاربي: ١٨٧ / ١
- الذهبي: ٤٢٨، ٢٠٠، ٥٧، ٣٥ / ٢
- رئيس المحدثين الصدوق: ٢٦١ / ١
- الرازي: ٤٩٠، ٢٥٢ / ١
- الرازي الجاموراني: ٥٤٥ / ١
- الراغب: ٤٣٥ / ٢
- الراوندي: ٤١٢، ١٣ / ١
- رباح بن أبي نصر: ١٥ / ٢

- ربيع بن أبي مدرك: ٢٥٠ / ٢
- ربيع بن عبد الرحمان: ٣٢٦ / ١
- ربيعة بن ناجذ: ٣٣٠ / ١
- الرزاز: ٤٩٤ / ١
- رفاعة: ٣٧٤ / ٢ و ١٦٦ / ١
- الزبيدي: ٤٧٥ / ١
- زرارة: ٣١٨، ٣١٦، ٢٦٧، ٢٤٩، ٢١٧، ١١٤، ٨٨، ٧٩ / ١
- ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٣، ١٧٥، ٣٠٨، ٣٢١، ٣٤٨،
٣٥٤، ٣٦١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٥، ٤٤٩، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦
- زرارة بطريقين: ٥١٧ / ١
- زرارة بن أعين: ٤١٦ / ٢
- الزرازي: ٢٤٨، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٠٧ / ١
- زرعة: ٥٤٦ / ١
- زُرعة بن محمد الحضرمي: ٥٤٦ / ١
- الزعفراني: ٤٧٨، ٤٧٥ / ١
- زكريّا بن آدم: ٣٣٨، ٣١ / ٢
- زياد: ١٢٨ / ٢ و ٥١٠ / ١
- زياد بن مروان: ٤٢٦ / ١
- زياد بن مروان القندي: ٤٢٠، ٤٠١ / ١
- زيد: ٢٠٢ / ١
- زيد بن علي: ١٧٨ / ٢ و ١٥٠ / ١
- زيد بن علي بن الحسين: ٢٠٢ / ٢

- زيد الزرّاد: ٤٨ / ١
- زيد الشحام: ٣٢١، ١١٩ / ١
- زيد النرسي: ٤٨ / ١
- الساباطي: ١٢٨، ١١٦، ١١٥، ٨٥، ٨٢ / ٢
- الساباطي الفطحي: ١١٦ / ٢
- سالم: ١٧٨ / ٢، ٣٣٤، ١٦٢ / ١
- سالم بن مُكرم: ١٩٩ / ١
- سالم بن مكرم، أبو خديجة، الجمال الكوفي، مولى بني أسد: ١٦٢ / ١
- سالم بن مكرم الجمال: ١٥٩ / ١
- سالم بن مكرم، يكنى أبا خديجة: ١٦٢ / ١
- سديد الدين: ٢٨٧ / ٢
- سدير: ١٧٨ / ٢
- السراج: ٤٧٦ / ١
- سعد: ٥٤٤، ٤٧٨، ٣٨٨، ٣١٠، ١٢٣، ١٢٠، ١١٤، ١٠٧ / ١
- و ٤٦١، ٤١٦، ١٥٤، ١٣٠ / ٢
- سعد بن طريف: ٢٥١ / ٢
- سعد بن طريف القاضي: ٢٥٤ / ٢
- سعد بن عبد الله: ٥٤٩، ٥٤٤، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٤، ١٢٥ / ١
- و ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٥٧، ٤٥٥، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨ / ٢
- سعد بن عبد الله الأشعري: ٢١٠ / ١
- سعيد: ٥٤٥ / ١
- سعيد بن عبد الله الأعرج: ٤٥١ / ٢

- سعيد بن المسيب: ٢٦/٢
- السكوني: ١/٥٤، ١٥٥، ٥٤٧، ٢/٥، ٨، ٩، ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٣٩٦
- السكوني الشعيرى: ٢/١٠، ١١
- السُّكَّين: ٢/٣٣٦
- سلام: ٢/٣١٧
- سلام أبو علي الخراساني: ٢/٣١٧
- سلام بن أبي عمرة: ٢/٣١٧
- سلام بن سعيد المخزومي: ٢/٣١٧
- سلام بن عمر: ٢/٣١٧
- سلام بن عمرة: ٢/٣١٦
- سلامة بن أبي عمرة: ١/٢١٨
- سلامة بن ذكا أبو الخير الموصلي: ١/٢٣٤
- سلامة بن زكريا أبو الحسن الموصلي: ١/٢٣٤
- سلامة بن محمد بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي الأكرم، أبو الحسن الأرزني: ١/٢٠٢
- سلمان: ١/٧١، ٩٥، ٢/٢٩٤، ٣٤٣، ٣٤٤
- سَلَمَة: ٢/١٢
- سلمة بن كهيل: ٢/١٧٨
- السلمي: ٢/٩، ١٠، ١٤
- سليمان: ١/٢٠٢، ٢٤٨، ٣٦١، ٣٨١، ٣٨٦، ٤٩٤، ٢/٨٥، ٣١٨

- سليمان بن جعفر الجعفري: ٢٤١/١، و ٤٦/٢
- سليمان بن حفص: ٢٩٩/١
- سليمان بن خالد: ٨٤، ٨٥، ٣١٨ / ٢
- سليمان بن خالد بن دهقان بن نافلة، مولى عفيف بن معدي كرب: ٢٠١/١
- سليمان بن داود: ٤٧٠/١
- سليمان بن داود المنقري: ٢١٨/١
- سليمان بن صالح: ١٣٨/١
- سليمان الجعفري: ٤٢٣/١، و ٣٩٨/٢
- سليمان الديلمي: ٥٦/١
- سليمان المنقري: ٢٧/١
- سليمان النخعي: ١٨/١
- سليم بن قيس: ٤٨٧/١
- سُليم بن قيس الهلالي: ٢٠٢/٢
- سماعة بن مهران: ٤٤٩/٢
- سماعة: ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٢٨، ٤٠٥ / ١
- سماعة بن مهران: ١٦٠، ٣٥٢، ٤٠٤، ٥٤٦، و ٨٠ / ٢
- سماعة من الحسان: ٤٥٠/٢
- السمراي: ١٥٧/٢
- السمرقندي أبو النضر، المعروف بالعيّاشي: ٧٥/١
- السمعاني: ٥٥/٢
- سنان: ٥٤٤/١
- سندي بن محمّد: ٥٤٦/١

- سورة: ٤٧٦/١
- سورة بن كليب: ٤٧٦/١
- سويد بن مسلم: ١٩٢/١
- سهل: ١٣٣/٢، ٥٤٤، ٥٢٧، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٤٥٧، ٢٥٤ /١
- سهل بن حنيف: ٢٤٧/٢
- سهل بن رادويه: ٣٣٥/٢
- سهل بن راذويه القمي: ١٩٢/١
- سهل بن زياد: ٢٤٩، ٢٤٠، ٢٣٧، ٢٥٧، ١٥٩، ٥٦ /١
- ٤١٠، ٤٠١، ٢٦٨، ١٨٨ /٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٢٥٧
- سهل بن زياد الآدمي: ٢١/١
- سهل بن الهرمزدان: ٢١٨/١
- السياري: ٥٩/١
- سبيويه: ٢٧٤/٢
- السيد: ٣٤٣، ٤٣/٢، ٢٢٦، ٥٥، ٤٢، ٤١، ٤٠، ١٩، ١٢ /١
- السيد إسماعيل: ٢٩١/١
- السيد بن طاووس: ٢٤٠، ١٢٨/٢، ٩٢، ٨٤، ٣٨، ١٩ /١
- السيد الجزائري: ١٩٩/١
- السيد الجليل: ٢٣٩/٢
- السيد الجليل ابن طاووس: ٣٩٢/٢
- السيد جمال الدين: ١٨٨/١
- السيد جمال الدين بن طاووس: ٢٢٦، ٣٤ /١
- السيد الحميري: ٢٩١/١

- السيد الداماد: ١/ ١٦، ١٨، ٢٥، ٧١، ١٤٠، ١٧٥، ٢١٠، ٢٦٠، ٣٤٩، ٤٥٠، ٤٦٤، ٤٧٨، ٥١٧، و ٢/ ١٠، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٨، ٦٣، ٧٢، ٧٥، ٨٨، ١٤٥، ١٥٨، ١٧٩، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٠٩، ٣٢٩، ٣٦٥، ٣٨٥، ٤٢٤، ٤٢٩، ٣٩٤
- السيد السند: ١/ ٢٣، ٣٩، ٢١٥، و ٢/ ٢٠، ٣٧، ٩٢، ٣٦٢
- السيد السند ابن طاووس: ١/ ١١
- السيد السند التفرشي: ١/ ٩٥، ٣٩٩، ٤٦١، ٥١٧، و ٢/ ٢٢٩، ٢٤٦، ٣٩٧، ٤٠٠
- السيد السند الجزائري: ٢/ ٩٤، ١٤٥، ٣٨٠
- السيد السند الداماد: ١/ ٥٢٠
- السيد السند رضي الدين بن طاووس: ٢/ ٥٥
- السيد السند الشهباني: ٢/ ٢٢٧
- السيد السند صاحب الرياض: ٢/ ٣٣٠
- السيد السند صاحب المدارك: ١/ ٤٣٢
- السيد السند صاحب المفاتيح: ٢/ ٣٩٦
- السيد السند الكاظمي: ٢/ ١٨٩، ٣٥١
- السيد السند المحسن الكاظمي: ١/ ٤١٨، و ٢/ ٢٨٩
- السيد السند: ٢/ ٦٨
- السيد السند المهدي: ١/ ٣٣١
- السيد السند الناقد: ١/ ٢٧٩، ٢٨٥
- السيد السند التجني: ١/ ٣٨، ٤٣، ٦١، ٧٦، ٨٧، ٩٧، ١١٠، ١١٤، ١٢٨، ٢١١، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٨٠، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٦٣، و ٢/ ٢٠، ٢١، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٥١، ٦٢، ٦٣، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ١١١، ١١٣، ١٢٣، ١٣٨، ١٥٣

- ٢٢٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣٢٦، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٤، ٤١٣، ٤٤٥
- السيد السند النجفي بحر العلوم: ٣٣١/٢
- السيد الشريف أبو يعلى الجعفري: ٤٢/١
- السيد العلامة: ١٦/١، ٤٠، ١١٨، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٤٩
- ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٣١
- ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٦٨، ٣٩٧، ٤٨١، ٤٨٨، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٣١، ٥٣٢، و١٩/٢
- ١٢٣، ١٢٠، ١٢٤، ١٣١، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٨، ١٧٩، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٦
- ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٧٨، ٣٩٧، ٤٢٦
- السيد علي خان: ٢٦٣/٢
- السيد الكاظمي: ٢٠٥/٢
- السيد المحدث البحراني: ٢١/١
- السيد المرتضى: ٣٩٥/١
- سيدنا: ١٣٦/١، ١٤٦، ١٧٤، ١٩٨
- سيدنا الداماد: ١٧٢/١
- السيد الناقد: ١٣٦/١، ١٧٤، ٢٢٦، ٢٣٤، ٢٨٠، ٣١٢، و١٥/٢، ١٤٣
- السيد النبيل: ٤٣٤/٢
- سيف: ٥٣٩، ٥٣١/١
- سيف بن عميرة: ٤٦٥/١، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٩٤، ٥١٠، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٧
- شاذان: ٥٢٧/١
- شاذان بن الخليل أبي الفضل: ٥٢٨/١
- الشحّام: ١٢٠/١
- الشريف أبو محمد الحسن: ٥١٨/١

- شريف بن سابق: ١٩ / ١
- شريف بن سابق التفليسي: ٢٣ / ١
- شريف بن سابق التفليسي: ٣٨٤ / ٢
- شعيب: ٣٤٥، ٥٤٥، ٣٤٦، ٣٤٥ / ١
- شعيب بن يعقوب: ٣٥٤ / ١
- شعيب العرقوني: ٤١٤، ٣٨٣، ٣٠٦ / ١
- الشعيرى: ٢٤، ١٦، ٩، ٨ / ٢
- الشمشاطي: ١٥٤ / ٢
- الشهيد: ١٥٤٦ / ١، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥، ٣٦٢، ٥٢٣، ٥٢٥،
و ٢ / ٢، ٣٠، ٣٧، ١٤٥، ١٩٠، ٢٢٦، ٢٥٣، ٣٢٩، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٧٧، ٣٩١،
٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥١
- الشهيد الأول: ٣٩٢ / ٢
- الشهيد الثاني: ٢٠ / ١، ٣٤، ٤٣، ٧٩، ٩٢، ٩٣، ٢٢٢،
٢٧٩، ٣١٧، ٣٥٠، ٣٨٣، ٥١٥، ٥٢٣، و ٢ / ٢، ١٢٩، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٩، ٢٥١،
٢٧٩، ٢٨٧، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٦٠، ٤٠٤، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٦
- الشيباني: ٣٩٤ / ٢
- الشيخ: ٢٧ / ١، ٣٧، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٠،
٨٤، ٨٧، ١٨٦، ١٩٩، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١١، ٣٢٤،
٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٩٠، ٣٩٦،
٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٤٧، ٤٤٩،
٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٤، ٥١٠، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨

٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣١، ٥٥٠، ١٩/٢، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦،
 ٢٧، ٣٠، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥٢، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٧٧، ٨٠، ٨١،
 ٨٣، ٨٤، ١٠٠، ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٥،
 ١٧٣، ١٧٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦،
 ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٦، ٣٥٤، ٣٥٥،
 ٣٦٣، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩،
 ٤١٠، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٩، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٥،
 ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٧

الشيخ أبو جعفر الطوسي: ٣٤ / ١
 الشيخ أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد «النجاشي»: ١٦٩ / ١، ١٧١
 الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان: ١٢٧ / ١، ٤٠٨ / ٢
 الشيخ أبو عبد الله المفيد: ٥٦ / ٢
 الشيخ أثير الدين أبو حيان اللغوي: ٢٦٤ / ٢
 الشيخان: ٣١ / ٢
 الشيخ البهائي: ١٠٩ / ٢، ١٢٢، ١٩١، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٤،
 ٢٢٧، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٤٨، ٤٠٤، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٥

الشيخ تقي بن داود: ٣٤ / ١
 الشيخ الجليل أبو غالب الزراري: ٢٤٢ / ١
 الشيخ الرئيس: ٢١٦ / ١
 شيخ الشهيد: ٤٢ / ١
 الشيخ الصدوق: ١٧٨ / ١، ٢٦٥، ١٣٦ / ٢، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٠
 شيخ الطائفة: ٩ / ١، ٢٠، ٢٣، ٤٠، ٢٦١، ٥٠٧، ٥٤٢، ١٤ / ٢، ٣٧، ٥٠، ٥٦

- الشيخ الطوسي: ١ / ٣١٥، ٣٩٩، ٥٣١، و ٢ / ٥٠، ١٢٩، ٢٢٤
- الشيخ عبد الكريم بن الحسن بن علي: ٢ / ٥٦
- الشيخ عبد النبي: ٢ / ٢٧٦
- الشيخ العلامة جمال الدين محمد بن عيسى اللغوي: ٢ / ٢٦٤
- الشيخ محمد: ١ / ١١١، ١٤٨، ٢٢٦، و ٢ / ١٤٦
- الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: ٢ / ٤١٥
- الشيخ المفيد: ١ / ١٦٥، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٠، ٥١٨، و ٢ / ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١١، ٤٦٦
- شيخنا أبو عبد الله: ١ / ٢٣٢
- شيخنا البهائي: ١ / ٣٢٤
- الشيخ النجاشي: ١ / ١٨٣
- الشيخ نقي الدين: ١ / ١٨٤
- صاحب الاستقصاء: ٢ / ٣٣٠
- صاحب المجمع: ٢ / ٦٢، ٤٣٤
- صاحب المدارك: ١ / ١٢١، ١٦٤، ٢٨٥، ٥٢٣، و ٢ / ٨٨، ١٢٩، ٣٩٧، ٤١٨، ٤٤٥
- صاحب المصباح: ٢ / ٤٣٥
- صاحب المعالم: ١ / ١٤٦، ١٧٤، و ٢ / ٤٧
- صاحب المنتقى: ١ / ٩٢، ٢٦٦، ٤٦٢، و ٢ / ١٤٥، ١٨٧، ٣٨٠، ٤٥٦
- صاحب المنهج: ١ / ١٧٥
- صاحب الوافي: ٢ / ١٢٣
- صاحب الوسائل: ٢ / ١٠٧

- صالح: ١/١١٨، ٥٣١، ٥٣٣، و ٢/٣٢٥
- صالح بن أبي حمّاد: ١/٢٢١
- صالح بن حمّاد: ١/٦٠
- صالح بن حمزة: ١/٤٦٥
- صالح بن السندي: ٢/٤٠٣
- صالح بن سهل: ١/٥٦
- صالح بن عقبة: ١/٥٣١، ٥٣٠، ٥٧
- صالح بن عقبة وسيف بن عميرة: ١/٥٣٠
- صباح: ٢/١١٥، ٨٣، ٧٩، ٦٣
- صدقة بن بNDAR: ٢/٣٣٢
- الصدوق: ١/٤٨، ٩١، ١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٨٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٢، ٣٢٥، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٩٦، ٤١٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٤٨، و ٢/٣٠، ٦٨، ٩٧، ١٠٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٧، ٢١٠، ٢١١، ٢٩٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١
- الصدوقان: ٢/٤٠٣
- الصدوق في الفقيه: ٢/٦٨
- الصدوقين: ٢/٤٠٢
- النسّار: ١/٥٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٨٦، ٢٥٣، ٢٦٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٨٠، ٤٧٠، ٤٨٦، ٥٤٣، ٥٤٥، و ٢/٣٦، ١١٩، ١٣٤، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢
- صفوان: ١/١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٤٥، ٥٠٥، ٥١٧، ٥٢٨

٤٤٩، ٣٧٣، ٣٢٥، ٣٢١ / ٢، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٤
صفوان بن مهران: / ١، ٤٩٠، ٥٣٧
صفوان بن مهران الجمل: / ١، ٥٣٣
صفوان بن يحيى: / ١، ١١٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٤٣، ٣٩٨، ٤١٧، ٥٠٢،
٥٢٩، ٢ / ٢، ٢٨١، ٣١٣، ٣٤٨
صفوان بن يحيى يثاغ السابري: / ٢، ٣١٣
صليب: / ٢، ٢٨٣
الصيرفي: / ١، ٤٧٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٢ / ٢، ١١٦، ١١٩، ١٣٠، ١٣٢
الصيمري: / ١، ٤١، ٤٧٥، ٢ / ٢، ٢٩٤، ٣٩٤
ضرير: / ١، ٣٨٨
طاهر بن حاتم: / ٢، ٢٨٥
طاهر بن عيسى: / ١، ٣٠٥
الطبرسي: / ١، ١٥٢، ١٥٦، ٣٤٩، ٢ / ٢، ٢٩١
طلحة: / ٢، ٢٤
طلحة بن زيد: / ٢، ٢٤، ٣١
الطوسي: / ١، ١٩، ٢٨، ٢ / ٢، ٥١
عاصم: / ١، ٣٩٠
عاصم بن حميد: / ١، ٣٧٢، ٣٩٠، ٥٤٧
العاصمي: / ١، ٥٤٣
عامر بن نعيم: / ١، ٢٦١، ٥١٩
عباد بن صهيب البصري: / ١، ١٠٥

- عبد بن كثير البصري الصوفي: ١٨٦/١
عبد بن وهب بصري: ١٠٥/١
عبادة بن زياد: ٢٢١/١
عبادة بن زياد الأسدي: ١٩٣/٢
العبّاس: ٣٢٥/٢ و ١٣٧/١، ٤٧٨، ٣١٠
عباس بن عبد المطلب: ٢٨٠/٢
العبّاس بن معروف: ٢٦٢، ١٣٧/١ و ٤٥/٢، ١٩٧، ٤٠٢، ٤١٣
العبّاس النجاشي الأسدي: ٢١٢/١
عبّاس النجاشي، كوفي: ٢١٢/١
عبد الأعلى بن أعين: ١٥٣/٢
عبد الأعلى بن أعين مولى آل سام: ١٥٣/٢
عبد الجبار: ٥١٤، ٦٣/١
عبد الحميد: ١٦٥/١
عبد الرحمان: ٥٤٦/١ و ٧٤/٢، ٩٣، ٤٥٨
عبد الرحمان بن أبي حمّاد: ٧٣/٢
عبد الرحمان بن حمّاد: ٧٤، ٧٣/٢ و ٤٧٦/١
عبد الرحمان بن حمّاد الكوفي: ٧٣/٢
عبد الرحمن بن أبي حمّاد: ٥٦/١
عبد الرحمن بن أبي نجران: ٤٥٧، ٤٥٥/٢
عبد الرحمن بن الحجاج: ٢٤٦/١
عبد الرحمن بن كثير: ٣٤١/١

- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: ٢٠٦/١
- عبد الرحمن بن الهلقام: ١٥٤/١
- عبد الرحيم القصير أسدي: ٣٣٠/١
- عبد السلام: ١٩٧/٢
- عبد السلام بن صالح: ٢٥٣، ١٩٩/٢ و ٥٠٢/١
- العبد الصالح: ٤٤١/١
- عبد الصمد بن بشير: ٢٢٥/٢
- عبد العزيز: ١٦٩/٢
- عبد العظيم: ٦٣/١
- عبد الكريم: ٤٥١، ٤٠٢/٢ و ٥١٠/١
- عبد الكريم بن عقبة: ٤٥١/٢ و ٣٨٨/١
- عبد الكريم بن عقبة الهاشمي: ٣٨٨/١
- عبد الكريم بن عمر: ٢٥٨/٢
- عبد الكريم بن عمرو: ٣٨٧/١
- عبد الكريم بن عمرو الخثعمي: ٣٨٨/١
- عبد الله: ٣٤٦، ٣٠٧، ٣٠٦، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٤، ١٠٧/١
- ٤٥٨، ٣٩٨، ٣٥٤، ٢٤٩، ٦٧، ٦٦/٢ و ٥٥٠، ٥٤٤، ٣٨٥، ٣٨١
- عبد الله بن قيس الأشعري: ٤٠٣/٢
- عبد الله أبو محمد بن خالد بن الطيالسي: ٧٥/١
- عبد الله أخو حماد بن عثمان: ١٣١/٢
- عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو الغفاري: ٢٨١/٢

عبد الله بن أبي زيد: ٢٢١ / ١
 عبد الله بن بحر: ١٨٩، ٥٧ / ١
 عبد الله بن بكر: ٥٧ / ١
 عبد الله بن بكير: ١٥٩ / ١، ١٦٠، ٤٠٤، ٢ / ٤٥، ٧٧،
 ٨٠، ١٩٢، ٣١١، ٣٢١، ٣٥٢، ٣٦٠، ٤٢٩

عبد الله بن جبلة: ٢٤٩، ٦٨ / ٢، ٤٤٣ / ١
 عبد الله بن جعفر: ١٩٤، ٦٩، ٦٥ / ٢، ١٢٨، ١١٩ / ١
 عبد الله بن جندب: ٢٨١ / ٢
 عبد الله بن حكم: ٥٧ / ١
 عبد الله بن حمدويه: ٣٢٩ / ١
 عبد الله بن داهر الأحمري: ٢١٨ / ١
 عبد الله بن رباط: ١٣٠ / ٢
 عبد الله بن ربيعة: ٥٧ / ٢
 عبد الله بن سالم: ٥٧ / ١
 عبد الله بن سنان: ٩٦ / ٢، ٥٤٩، ١٨٧، ١٨٥ / ١
 ٤٥٩، ٤٥٨، ٣٩٩، ٣٩٨، ٢٠٤

عبد الله بن شبرمة: ٢٩٠ / ١
 عبد الله بن طاهر: ٤٨٣ / ١
 عبد الله بن عامر: ٥١٣ / ١
 عبد الله بن عبد الرحمن: ٥٧ / ١
 عبد الله بن عبد الله بن مُسكان: ١٤٥ / ١
 عبد الله بن عثمان: ٣٢٠ / ١

- عبد الله بن علاء: ١٧٤ / ١
- عبد الله بن علي الحلبي: ٢٤٦ / ١
- عبد الله بن محمد: ١٣١ / ٢ و ٤٨٤، ٣٤٥، ٣٠٨، ٦٠ / ١
- عبد الله بن محمد الأسدي: .. ٢٩٩ / ١، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣٤١، ٣٤٥
- عبد الله بن محمد الأسدي الحجال المزخرف: ٣١١ / ١
- عبد الله بن محمد بن خالد: ٢٤٣، ٢٤١ / ٢
- عبد الله بن محمد بن عبد الله: ١٣٢ / ١
- عبد الله بن محمد الحجال: ٣١٠، ٣٠٨ / ١
- عبد الله بن مُسكان: ... ١٤٢ / ١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٥، ١٨٥، ٢٠٢، ٢٣٣، ٣٨٥،
٣٩٠، ٤٦١، ٤٦٥، ٢ / ٣١١، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٦، ٤٥٩
- عبد الله بن المغيرة: ٢٦٢ / ١، ٤١٠، ٤١٧، ٢ / ١٠، ٤٤،
٢٠٤، ٢٢٨، ٣١٣، ٣٢١، ٣٦٧، ٤٢٧
- عبد الله بن ميمون القداح: ٢٨ / ٢
- عبد الله بن النجاشي ابن عثيم: ١٧٥ / ١
- عبد الله بن وضاح: ٥٤٧، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥ / ١
- عبد الله بن هلال: ٣٨٤ / ٢
- عبد الله بن يحيى الحضرمي: ٢٤٦ / ٢
- عبد الله بن يعفور: ٤٨٥ / ١
- عبد الله الحجال: ٣١٠، ٣٠٩ / ١
- عبد الله الفطحي: ٥٤٥ / ١

- عبد الله قضاة: ٥٤٦/١
- عبد الله المزخرف: ٣١١/١
- عبد الملك: ٤٥١/٢
- عبد الواحد: ٤٨٥/١
- عبد الواحد بن عبدوس: ٣٩٩/٢
- عبد الواحد بن عبد وس النيسابوري: ١٢١/١
- عبيد: ١١٩/١
- عبيد بن الحسن: ٤٦١/٢
- عبيد بن الحسين: ٤٦١/٢
- عبيد بن زارة: ١١٩، ١١٨، ٩٢/١
- عبيد الله: ١٤٧/١
- عبيد الله بن أحمد: ١٤٩/٢
- عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي: ٣٤٠/٢
- عبيد الله بن علي الحلبي: ٤٠٣/٢
- عبيد الله الحلبي: ٤٦٢، ٤٦٢/٢
- عثمان: ١٤٤، ٥٤٥، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٤١٦، ١٦٠، ١٦١، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٤٢، ٣٥٣، ٣١٣، ٨١/٢ و
- عثمان بن عيسى الرواسي: ٤٢٠، ٤٠١/١
- عثمان بن عيسى العامري: ١٧٣/١

- عجلان: ١٦٨ / ٢
- الطَّار: ٥٤٣، ٢٥٤ / ١
- عطية: ٢١٠ / ١
- عقبة يتاع القصب: ٤٢٥ / ١
- العرقوفي: ٥٤٥، ٣٨٣، ٣٧١، ٣٤٧، ٣٤٦ / ١
- العقيق: ٣٨١، ٣٣٠، ٣١٥، ٤٨، ٢٨ / ١
- العلّا: ٦٨ / ٢
- العلامة: ٢٧، ٢٥، ٢١، ٢٠، ١١، ١٠، ٩ / ١
- ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٥٠، ٦١، ٦٤، ٧٣، ١١٤، ١١٧، ١٤٦، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٩٩، ٢١١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٨٣، ٣٩٥، ٣٩٩، ٤٢٦، ٤٦٠، ٤٨١، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٠، ٩٥١٨، ٥١٠، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧، ٩١، ٧٠، ٦٤، ٦٢، ٥٣، ٤٧، ٣٠، ٢٥، ٢٤، ٨٣، ٧٨، ١٩، ١٨، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٩٤، ١٠٢، ١١١، ١٢٦، ١٣٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٩٧، ١٩٩، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٣، ١٧٥، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٩٤، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٦، ٣٦٥، ٤٠١، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦١، ٤٦٤
- العلامة البهباني: ٥٢، ٣٣، ٢٢، ٥٧، ١٦ / ١
- ١٢٣، ٣٢٤، ٣٨٠، ٣٩٧، ٢٢ / ٢، ٥٢، ٦٢، ٦٤، ٧١، ٨٠، ٨٨، ١١٣، ١٢٣

١٣٧، ١٣٨، ١٥٤، ١٥٧، ١٧١، ١٧٧، ١٩١، ٢١٢، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦١،
٢٧٥، ٢٧٧، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٧٢، ٤٤٥

العلامة التقي المجلسي: ١١٢ / ٢

العلامة الحلّي: ٤٠ / ١

العلامة الخوانساري: ٣٧٧ / ٢

العلامة الطباطبائي: ٤٥ / ٢

العلامة الطوسي: ٤٢٦ / ٢

العلامة الفقيه النجفي: ٤٢٤ / ٢

العلامة المجلسي: ١٢ / ١، ١٧، ١٢٧، ٢٢٢، ٣٩٧

٤٢٠، ٤٥٤، ٥١٧، ٥٣١، ٥٣٧، ٩٧ / ٢، ١٤٠، ٢١٨، ٤٠٤

العلامة النجفي: ٤٣٥ / ٢

علاء: ٤٥٨ / ٢

العلاء بن رزين: ٤١٣، ٣٨٧ / ٢

علقة: ٥٣٩، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠ / ١

علقة بن محمد الحضرمي: ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٠ / ١

علي: ١ / ١٤٤، ١٤٧، ٢١١، ٢٦٨، ٣١٠، ٣٧٨، ٣٧٩

٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٨، ٢ / ١، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٧

١٣٨، ١٥٢، ١٥٣، ٢٢٩، ٣٨٠

علي بن إبراهيم: ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٥٥، ١٨٦، ٥٨ / ١

٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٣٠٦، ٤٥٥، ٤٩٧

١٤٧، ٥٤، ٣٦، ٣٣، ٢٩، ١٦ / ٢، ٥١٨، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠١، ٥٠٠

٣٧٩، ٣٨١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٥، ٤١٦، ٤٥٧، ٤٦٥

علي بن إبراهيم بن هاشم: ١ / ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٥٤٨، ٨ / ٢

علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، أبو الحسن: ١ / ٢٣٨

علي بن أبي الحسين بن عقيل: ١ / ٤٢

علي بن أبي حمزة: ١ / ١٤٧، ١٦٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٥

٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨

٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤٢٠

٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥

٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٨٢، ٤٨٤، ٥٤٧، ٨٠ / ٢، ٨٢، ٣٨٠

علي بن أبي حمزة الثمالي: ١ / ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٤، ٤٦٥

علي بن أبي حمزة الباطني: ١ / ١٣، ٣٤٥، ٣٩٧، ٣٩٨

٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٥٦، ٤٦٦، ٢ / ٢٧١

علي بن أبي حمزة الباطني الأنصاري: ١ / ٣٩٩

علي بن أحمد: ١ / ٤٥٨، ٤٧١، ٤٨٩، ٥٤٨، ٢ / ٢٨٦

علي بن أحمد بن العباس النجاشي: ١ / ١٧٤

علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله: ١ / ٢٤٠

علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي: ١ / ٢٤٢

علي بن أحمد العقيقي: ١ / ٣٢، ٢ / ٢٨٦

علي بن أحمد القرشي المعروف بابن الزبير: ٢ / ٢٧٥

علي بن أحمد الكوفي: ٢ / ٢٩٤

- علي بن أسباط: ١/١٢٣، و ٢/٣١١
- علي بن إسماعيل: ١/٣٥١
- علي بن إسماعيل بن ميثم: ١/٣١
- علي بن إسماعيل الميثمي: ٢/٣٨٤
- علي بن جعفر: ١/١١٣، ١٨٨، ٢٥٩، ٤٤١، و ٢/٤٦٤
- علي بن حبشي الكاتب: ٢/٥٦
- علي بن حديد: ١/٨٩، و ٢/١١٧، ٣٦١، ٤٠٦، ٤٥٦، ٤٥٧
- علي بن حسان: ١/٣٤٠
- علي بن حسان الواسطي: ١/١٣، ٦٥
- علي بن حسان الهاشمي: ١/٣٢٤
- علي بن الحسن: ١/١٩٥، ٢٣٩، ٢٥٤، و ٢/١٤٩
- علي بن الحسن بن رباط: ٢/١٩٨
- علي بن الحسن بن علي بن فضال: ١/٥٤٦
- علي بن الحسن بن فضال: ١/٧٥، ٢٠٩، ٣١٥، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٠، ٤٢٥، ٤٦٣، و ٢/٤٤٣
- علي بن الحسن بن محمد الجرمي المعروف بالطاطري: ١/٤٦١
- علي بن الحسن الطاطري: ١/٤١٧، ٤٦٤
- علي بن الحسن الطاطري الجرمي: ١/٤٦١
- علي بن الحسن العاصمي: ٢/٢٤٤
- علي بن الحسن الفطحي: ١/٣٥٧
- علي بن الحسين: ١/٢٢٨، ٤٤٣، و ٢/٤٥٩
- علي بن الحسين بن بابويه: ١/٢٠٢، ٢٢٨

- علي بن الحسين بن السعد آباذي: ٢٤٢ / ١
- علي بن الحسين بن عبد ربّه: ٩٤ / ١
- علي بن الحسين بن عبد الله: ٩٤ / ١
- علي بن الحسين السعد آباذي: ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠ / ١
- علي بن الحسين السعد آباذي أبو الحسن القمي: ٢٤١ / ١
- علي بن الحكم: ١٢٥، ٢٢٥، ٣٨٩، ٤٧٧، ٢ / ٣٨٧، ٤٦٦
- علي بن حمزة: ٣٠٧، ٣١٤، ٤٤٧، ٤٤٨ / ١
- علي بن حمزة البطائني: ٣٣٤ / ١
- علي بن حمزة التمالي: ٤٣٣، ٣٨١ / ٤٤٩
- علي بن حنظلة: ١٤٣، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ / ٢
- علي بن حنظلة العجلي الكوفي: ١٥٢ / ٢
- علي بن رثاب: ١٨٧، ١٥٣ / ٢
- علي بن سالم: ٤٧٠، ٤٧١ / ١
- علي بن السري: ٢٠٠ / ٢
- علي بن سليمان: ٢٧٠ / ٢
- علي بن العباس: ٥٩ / ١
- علي بن عبد الرحيم الغضائري: ١٤ / ١
- علي بن عبد الله: ٤٧١ / ١
- علي بن عبد الله الزهري: ٤٢٢ / ١
- علي بن عبد الله الخزومي: ٢٠٢ / ٢
- علي بن فضال: ٢٣٧ / ٢
- علي بن محمد: ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٠، ٤٧٥، ٥١٣ / ١

و٢/١٤٨، ١٤٩، ١٨٨، ٤١٠

- علي بن محمد بن إبراهيم: ٢٥٢، ٢٥٠ / ١
- علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني: ٢٥٢، ٢٥٠ / ١
- علي بن محمد بن بندار: ٢٥٣ / ١
- علي بن محمد بن حفص بن عبيد: ٢٠٦ / ١
- علي بن محمد بن شيران: ٢٩ / ١
- علي بن محمد بن عبد الله بن أذينة: ٢٣٩ / ١
- علي بن محمد بن علان: ٢٥٠، ٢٤٩ / ١
- علي بن محمد بن القاسم الحذاء الكوفي: ٣٢٧ / ١
- علي بن محمد بن قتيبة: ٤٥٢ / ٢، ٤٨٥، ١٢١ / ١
- علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري: ٥١٨، ٤٨٥ / ١
- علي بن محمد بن القتيبي: ٤٨٥ / ١
- علي بن محمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمار، الصيرفي، الكسائي، الكوفي،
العجلي: ١٢٧ / ٢
- علي بن محمد الخزّاز: ٢٩١ / ١
- علي بن محمد العدوي الشمشاطي: ٢١٢ / ١
- علي بن محمد العدوي الشمشاطي أبو الحسن: ٢٣٤ / ١
- علي بن محمد علان: ٢٤٩ / ١
- علي بن محمد القتيبي: ٣٩٩ / ٢
- علي بن محمد المعروف بعلان: ٢٤٩ / ١
- علي بن محمد المعروف بعلان: ٢٥٢ / ١
- علي بن موسى الكنداني: ٢٣٧ / ١

- علي بن مهزيار: .. ١ / ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٣، ٥١٣، و ٢ / ١٠٥، ٤٠٢، ٤١٣
- علي بن النعمان: ١ / ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، و ٢ / ٢٢٩، ٢٨١
- علي بن يقطين: ١ / ١٤٧، ٤٩٠، و ٢ / ٤٦٧
- علي الجرمي: ١ / ٤٦١
- علي الحسن بن علي: ٢ / ٣١٣
- علي الحلبي: ١ / ٤٥٠
- علي الرازي: ١ / ٤٧٨
- علي العلي: ١ / ٢٥٤
- علي قائد أبي بصير: ١ / ٤٠٣
- عمار: ٢ / ٣٨، ٤٣، ٧١، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٧، ١٠٠، ١٠٧، ١١٢، ١١٦، ١١٩، ١٣٨، ١٩٣، ٢٩٤
- عمار بن أبي الأحوص: ٢ / ٨٤
- عمار بن أبي الأحوص، أبو اليقظان البكري الكوفي: ٢ / ٨٤
- عمار بن حيان: ٢ / ١٣٨
- عمار بن مروان: ١ / ٤٦٥
- عمار بن موسى: ٢ / ٨٩
- عمار بن موسى: ٢ / ١٠٨، ١١٥
- عمار بن موسى الساباطي: ٢ / ٥٩، ٦١، ٧٥
- عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل: ٢ / ٦٣، ٧٩، ٨٣
- عمار بن ياسر: ١ / ٤٨٥، و ٢ / ١١٣
- عمار الساباطي: ١ / ١٦٠، و ٢ / ٦٢، ٦٩، ٧٢، ٨٠، ٩٥
- ١٠٣، ١٠٤، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٤، ٣١١

- عَمَّار الصيرفي: ١٢٨/٢
- عمر: ٤٢٨/٢
- عمر أخو عذافر: ٢٣/١
- عمر بن أذينة: ٤١٦، ٤١٥/٢ و ١٢٥/١
- عمر بن ثابت: ١٨/١
- عمر بن جميع: ١٥٤/١
- عمر بن حنظله أبو صخر: ١٤٣/٢
- عمر بن حنظلة: ١٥٥، ١٥٤، ١٥١، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣/٢
- عمر بن حنظلة العجلي البكري الكوفي: ١٤٣/٢
- عمر بن عبد العزيز: ٤١٢، ٢٨٦/٢
- عمر بن عبد العزيز الأموي: ٤١١/٢
- عمر بن يزيد: ٣٧٩/٢
- العمركي: ٤٦٤/٢
- عمرو: ١١٦/٢ و ٣٧٩/١
- عمرو بن أبي المقدام: ٦٤/١
- عمرو بن إلياس: ٢٣٠/٢
- عمرو بن سعيد: ١١٥، ٨٩/٢
- عمرو بن سعيد المدائني: ١١٥/٢
- عمرو بن شمر: ٤٦٠، ٤٥٩/٢
- عمرو بن منهل: ٢٢٩/٢
- عمرو بن منهل القمّاط: ١١٧/٢
- عمير: ٢٠٨/١

- عُمير بن المتوكل: ٢٠٩، ٢٠٧ / ١
- عمير بن المتوكل الثقفي البلخي: ٢٠٩ / ١
- عوام بن حوشب: ٢٧ / ٢
- عوام بن عبد الرحمان: ٢٧ / ٢
- العيّاشي: ٣٥٢، ٣١٦، ٢٦٦، ٦٤ / ٢ و ٨٧، ٧٦، ٧٤، ٧٣، ٧١ / ١
- عيسى: ١٩٦، ١٩٥ / ١
- عيسى بن السري: ١٩٤ / ١
- عيسى بن صبيح: ٢٤٩ / ٢
- عيسى بن موسى: ٤٢٢ / ١
- العيص بن القاسم: ١٢٨ / ١
- غالب بن عثمان: ٢٢١ / ١
- غزوان: ٣٨٥ / ٢
- الغزالي: ٤٣٩ / ٢
- الفضائري: ٥٤٤، ٥٢٥، ٥٠١، ٢٦٣، ٢٤١، ٦٣، ٤٣، ٢١، ١٣ / ١ و ٤٠١، ٣٩٩، ٢٢٦، ١٣٣ / ٢
- غياث: ١٣٤، ١٣٣، ١٣٠، ٤٩، ٢٥، ٢١، ١٨ / ٢
- غياث بن ابراهيم: ٢٢١ / ١
- غياث بن ابراهيم: ١٧٣ / ٢
- غياث بن ابراهيم الأسدي: ١٤٢ / ١
- غياث بن كلّوب: ١٢٩، ١٢٦، ٤٢، ٢٣، ١٩ / ٢
- غياث بن كلّوب بن فيّس البجلي: ١٣٠ / ٢
- غياث العامي: ٢٩ / ٢

- الفاضل: ٢٤٧/١
- الفاضل ابن داود: ٢٦٦/١
- الفاضل الإربلي: ٤١٢/١
- الفاضل الأردبيلي: ٢٨٤، ١٢٢/١
- الفاضل الإسترابادي: ٤٨١، ٣٩٩، ٣١٦، ٢٦٦، ٢٤٩/١
- و ٤١٨، ٣٨٦، ٢٦١، ١٨٠، ١٦/٢
- الفاضل البحراني: ٦٢/٢ و ٥١٧، ٣٢، ٢٩/١
- الفاضل التستري: ١٥٤/٢ و ٤٦١، ٣٩٧، ٢٨٠، ٩٣، ٨٢، ١٢/١
- الفاضل التقي المجلسي: ٤٢٠/١
- الفاضل الجزائري: ٣٩٩، ٢٨٠، ٢١٦، ٣٥/١
- و ٣٥٦، ٢٧٦، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٠٥، ١٦٥/٢
- الفاضل الحسن بن داود: ٦٢/٢ و ١٧٢، ٨٤/١
- الفاضل الحلّي: ٦٢، ٥٠/٢ و ٢٩٠، ٧٨/١
- الفاضل الحاجوي: ٢٧٤، ٢٦٨، ١٥٩، ٣٣، ٢٤، ١٦/١
- ٢٨٠، ٣٠٨، ٣٢٩، ٣٩٧، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٠، ٥٢٧، ٢٠/٢ و ٣٢، ٤٠، ١٢٣، ١٥٢، ٢١١، ٢٢٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٤
- الفاضل السبزواري: ٥١٧، ٤٨١، ٣١٨، ٣٠١/١
- و ٤٠٠، ٣٧٣، ٣٦٢، ٤٠٤، ٣٢٩/٢
- الفاضل الشارح: ٥١/١
- الفاضل الشهستاني: ١٧٩/٢
- الفاضل الشيخ أبو علي: ٢٧، ٣٢٣، ٣٧، ٣٣/٢ و ٢٩١، ٢٨٨/١
- الفاضل الشيخ بهاء الدين السبكي: ٢٦٤/٢

- الفاضل الشيخ محمد: ١٩٨ / ١
- الفاضل الطريحي: ١٧٧ / ٢
- الفاضل عبد النبي: ٢٣٨ / ٢
- الفاضل العناية: ١٠ / ١، ١١، ١٢، ١٥، ٨١، ٩٣، ١٣٠، ١٧٣، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٦، ٣٧٧، ٤٨٠، ٥٢٧، ٢ / ١٢٣، ١٢٩، ٢٢٨
- الفاضل القطيفي: ٣٩١، ٣٨٩ / ٢
- الفاضل القهباني: ٩٠ / ١
- الفاضل الكاظمي: ٥٢١ / ١
- الفاضل المسمى الخراساني: ٥١٨ / ١
- الفاضل المعاصر: ٧١ / ٢
- الفاضل المقداد: ٥٢٣ / ١
- الفاضل المهندس البيرجندي: ٧٠ / ١
- الفاضل النراقي: ١٧٥ / ٢
- الفاضل النظام: ١٢٢ / ٢
- الفاضل الهندي: ٢٢٧ / ٢
- الفاضلين: ١٠٢ / ٢
- الفاضلين التحريرين المجلسيين: ٣٩٩ / ١
- الفخر: ٤٩ / ٢
- فخر المحققين: ٤٢٤، ٥٢، ٣٣ / ٢
- الفزاري: ٥٤٧ / ١
- الفضال: ٢٥٤ / ١

- فضالة: ١/ ٨٨، ٣٧٣، ٥٤٥، ٢/ ٣١٤، ٣٦٠
- فضالة بن أيوب: ١/ ٤١٧، ٢/ ٤٤، ٣١٣، ٣١٤
- الفضل: ١/ ٢٥، ٤٠، ١٢١، ٢٦٤، ٣٧٣، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٨، ٢/ ١٨٠، ٣٤١، ٣٨٩
- الفضل بن إسماعيل الكندي: ١/ ٥٢٩
- الفضل بن شاذان: ١/ ٨٨، ١٢٠، ٢٥٩، ٢٦٤، ٤٢٢، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٧، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٢/ ٤٨، ١٥٨، ٣٥٦، ٣٩٠، ٣٩٩
- الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو محمّد الأزدي النيسابوري: ١/ ٥٢٧
- فضل بن عبد الملك: ١/ ٥٤٦، ٢/ ٤٤٥
- الفضيل: ٢/ ٦٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٤٨
- الفضيل بن يسار: ٢/ ٣٠٨، ٣٨٥
- الفيومي: ٢/ ٤٣٥
- القاسم: ١/ ٣٣٣، ٤٤٥، ٥٤٦
- القاسم بن الحسن: ١/ ٦٤
- القاسم بن حميد: ١/ ٤٧٠
- القاسم بن عبد الرحمان، شيخ أبي الحسن الدارقطني: ٢/ ٥٦
- القاسم بن محمّد: ١/ ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٦٦، ٥٤٤، ٥٤٢، ٢/ ٤٥٢
- القاسم بن محمّد بن كاسولا أبو محمّد: ١/ ٢٤
- القاسم بن محمّد الجوهري: ١/ ٤٤٦، ٤٥٧
- القاسم الجوهري: ١/ ٤٤٦

- القاسم الحدّاء: ٣٣٤، ٣٢٨ / ١
- قاقيس بن صعصعة بن أبي الحريف: ٥٧ / ٢
- القتبي: ٤٨٥ / ١
- قطب الدين الراوندي: ٤٠٦ / ١
- قيس: ١٣٨، ١٢٨، ١١٦، ١١٥، ٨٤، ٨٣، ٧٩، ٦٣ / ٢
- قيس بن صعصعة بن أبي الحريف: ٥٧ / ٢
- كثير: ٣٨٥ / ٢
- كثير النواء: ١٧٨ / ٢
- كرام الخثعمي: ٤٠١ / ١
- كُرْدَوَيْه: ٢٦١ / ١
- الكشي: ١٤٦، ٩٧، ٩٥، ٩٣، ٨٠، ٧١، ٦٩، ١٩ / ١
- ١٨٠، ١٨٨، ١٩٤، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٣، ٤٠٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٢٤، ٥٢٧، ٢٠، ٢٦، ٦١، ٦٤، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨١، ٨٣، ٨٤، ١٣٧، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٨، ١٨١، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦٦، ٢٦٩، ٣٠٣، ٣١٦، ٣١٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧٢، ٣٧٦، ٤٤٤، ٤٥٩
- الكفَرُثُوثي: ٢٢٤ / ٢
- الكفعمي: ٥٣٥ / ١
- الكليني: ١٢٣، ١١٢، ٦٢، ٤٣، ٤١، ٤٠، ٣٩ / ١
- ١٦٦، ١٩٩، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٤

٢٧٥، ٣٨١، ٤٠١، ٤٢٨، ٤٤٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧،
 ٤٨٨، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٥،
 ٥١٧، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٤٣، ٥٢/٣٣، ٥٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٦، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٧٧،
 ٣٤٠، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٥، ٤١٩، ٤٥٨.

كميل بن زياد النخعي: ٤٠٩ / ١

الكناني: ٥٤٥، ٤٧٩، ٤٧٥ / ١

كندة بن ثور: ٥٦ / ٢

الكندي: ٥٢٩ / ١

كوكب الدم: ٢٨ / ١

لسان القدماء: ٣٠٠ / ٢

ليث: ٣٦٤، ٣٤١ / ١

ليث بن البخري: ٣٠٨ / ٢، ٣٧٥، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٣، ٦٥، ١٢ / ١

ليث بن البخري المرادي: ٤٦٤، ٣١٧ / ١

ليث بن البخري المرادي أبو بصير: ٣٦٠ / ١

ليث بن البخري المرادي، أبو محمد: ٣٥٩، ٣٤١ / ١

الليث بن البخري المرادي، أبو يحيى: ٣٦٠ / ١

ليث بن المرادي البخري: ٣٧٤ / ١

ليث المرادي: ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٦١، ٣٣٥، ٢٩٨ / ١

ليث المرادي أبو بصير: ٣٥٩ / ١

ليث المرادي، يكنى أبا بصير: ٣٦٠، ٣٤١ / ١

ليث مكنى بأبي بصير: ٣٤١ / ١

- المازني: ٢٧٤ / ٢
- مالك: ٥٣٢، ٥٣٠ / ١
- مالك بن حصين: ١٥ / ٢
- مالك الجهني: ٥٣٠ / ١
- مالك جهني: ٥٣١ / ١
- المبرّد: ٢٧٤، ٢٧٠ / ٢
- المتأدّب: ٢٧٠ / ٢
- المتوكّل: ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧ / ١
- المتوكّل أبو عمير: ٢٠٨ / ١
- متوكّل بن عمير: ٢٠٨ / ١
- المتوكّل بن عمير بن المتوكّل: ٢٠٧ / ١
- متوكّل بن هارون: ٢٠٩ / ١
- مثنّى: ٥١٠ / ١
- مثنّى الخياط: ٤٦٦ / ٢، ٣٧١ / ١
- المجلسي: ١١١ / ٢، ٥٢٥ / ١
- المجلسيّين: ١٥٨، ١٥٧ / ٢
- المحاربي: ٨٨ / ١
- المحدّث البحراني: ٣٦٢، ٢٧٦، ٢٥١، ١٢٣ / ٢، ٣١٨، ٢٣١، ١٦٤ / ١
- المحدّث البحراني الشيخ سليمان: ٤٢٤ / ٢
- المحدّث الكاشاني: ٤٢٦ / ٢، ٤٨٨ / ١
- المحقّق: ٤٣١، ٤٠٥، ٤٠٤، ٣٩٩، ٣٤٩، ١٥٣، ٧٨ / ١
- ٤٣٢، ٤٤٩، ١٧ / ٢، ٢٠، ٣٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٦٢، ٨٠، ٨١، ١٠٨

- ١٨٨، ٢١١، ٢٣٥، ٣٠١، ٣٦١، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٤
- المحقق الأردبيلي: ٣٧٧/٢
- المحقق الإسترابادي: ١٢٢، ١١٣/٢
- المحقق الأنصاري: ١١٦/٢، ٤٢٧، ٤٠٠، ٣١١، ٢٨٤، ١٦/١
- المحقق البحراني، الشيخ سليمان: ١٣١/١
- المحقق الثاني: ٥٢٥، ٥٢٣/١
- المحقق الخوانساري: .. ١١٣/١، ٣٠٥، ٣٧٨، ٣٩٩، ٣٦٢/٢، ٤٠٠، ٤٠٤
- المحقق الشيخ حسن: ٤٥٢، ٣٩٩، ٢٢٥/١
- المحقق الشيخ محمد: ٤٣٨، ٤٢٦، ٢٣٩، ١١٨/١
- ٤٤٧، ٤٦٢، ٥٣/٢، ١٦٤، ٢٠٥، ٢٧٢، ٤١٨
- المحقق العالمي: ٣٩٢/٢
- المحقق القتي: ٤٤٤، ٣٩٢، ٣٣٢، ١٠٣/٢، ١٩٨/١
- المحقق المدقق: ٢٩٨/٢
- المحقق المنتقى: ١١٤/١
- المحقق النوري: ٢٦/٢
- محمد: ١٤٧، ١٤٥، ١٤٤، ١٢٠، ١١٩، ١٠٧/١
- ٢١١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٨، ٤٦٣، ٤٧٠، ٥٢٨، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٩، ١١٧/٢، ١٣٣
- ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٤، ٢٢٩، ٢٥١، ٣٩٨، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦٢
- محمد بن إبراهيم: ٥٠٢، ٢٥٠/١
- محمد بن إبراهيم المعروف: ٣٣٣/٢
- محمد بن أبي بكر: ٣٣٣/٢

- محمّد بن أبي حمزة: ١/١٦٦، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٦١،
 ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، و ١٤٩/٢
- محمّد بن أبي حمزة التيملي: ١/٤٦٢
- محمّد بن أبي حمزة الثمالي: ١/٤٦٢، ٤٦٣
- محمّد بن أبي عبد الله: ١/٢٤٩، ٢٥٢، ٣٧٩، ٤٨٩، ٤٩١، و ٢/١٣٥
- محمّد بن أبي عبد الله الكوفي: ١/٤٧١، ٤٨٩
- محمّد بن أبي عمير: ١/٥٢٨، ٢/٣١٣، ٣٢٥، ٣٤١،
 ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٠٣، ٤١٦
- محمّد بن أبي عمير يّناح السابري: ٢/٣٢٤
- محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه: ١/١٧٤
- محمّد بن أحمد: ١/٣٨٩، ٤٨٤، و ٢/١٤٨، ١٤٩
- محمّد بن أحمد بن عبد الله: ٢/٢٤٣
- محمّد بن أحمد بن يحيى: ١/١٦٥، ٥٤٤، ٥٤٥، و ٢/١٥٧، ٤٦٣
- محمّد بن أحمد بن يحيى الأشعري: ٢/٤١٣
- محمّد بن أحمد العلوي: ٢/٢٥٤، ٤٦٤
- محمّد بن أحمد المعروف بابن الثلج: ٢/٣٣٣
- محمّد بن أحمد المُفجّع: ٢/٢٥٥، ٣٣٦
- محمّد بن إسحاق: ٢/١٣٥، ١٧٠
- محمّد بن إسحاق بن عمّار، الصيرفي كوفي: ٢/١٢٧
- محمّد بن إسماعيل: ١/٣٩، ٤٠، ٤١، ١١٩، ٢٥٩،
 ٢٦٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٠،
 ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦

٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠،
٥٣١، ٢/٢٣٠، ٣٩٠، ٤١١

محمد بن إسماعيل أبا الحسن النيسابوري: ٥١٦/١
محمد بن إسماعيل البرمكي: ٤٩١، ٤٨٩، ٢٦/١
محمد بن إسماعيل البرمكي الرازي: ٤٩٠/١
محمد بن إسماعيل بن أبي زينب: ٤٧٧/١
محمد بن إسماعيل بن بزيع: ٤٧٦، ١١٩، ٤٠/١
٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١
٥٠٢، ٥٠٨، ٥١٢، ٥١٣، ٥٣٠، ٢/٤٤٣

محمد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، مولى المنصور أبي جعفر: .. ٢/٢٣٠
محمد بن إسماعيل بن جابر: ٣٩٧/٢
محمد بن إسماعيل البندقي: ٥٢٤/١
محمد بن إسماعيل البندقي النيسابوري: ١٨١/٢
محمد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر: ٤٧٥/١
محمد بن إسماعيل الراوي: ٥١٧/١
محمد بن إسماعيل القرشي: ٤٧٨، ٤٧٧/١
محمد بن إسماعيل القمي: ٤٧٧/١
محمد بن إسماعيل الميثمي: ٤٧٦/١
محمد بن إسماعيل النيسابوري: ١٨١/٢، ٤٨٤، ٥٢١
محمد بن إسماعيل النيسابوري المعروف: ١٨٠/٢
محمد بن إسماعيل يكنى أبا الحسن: ٥٢٦/١
محمد بن إسماعيل، يكنى أبا الحسن النيسابوري: ١٨٠/٢

- مُحَمَّد بن أَوْرَمَة: ٤٦/١
 مُحَمَّد بن بابويه القمي: ٤٠٨/٢
 مُحَمَّد بن بحر: ٤٠٩/٢ و ٣٧٣، ٨٨/١
 مُحَمَّد بن بشر: ٣٣٦/٢
 مُحَمَّد بن بشير: ٢٧١/٢
 مُحَمَّد بن بندويه: ١٨٢/٢
 مُحَمَّد بن جعفر: ٣٣٢، ٢٨٧/٢ و ٤٩٢/١
 مُحَمَّد بن جعفر الأسدي: ٤٩٠، ٤٨٩، ٢٥٢/١
 مُحَمَّد بن جعفر الأسدي المعروف بأبي عبد الله: ٤٨٨/١
 مُحَمَّد بن جعفر بن أبي الفتح الهمداني: ٢٧١/٢
 مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي: ٢٥٢/١
 مُحَمَّد بن جعفر الرزاز: ٤٩٤، ٤٩٢/١
 مُحَمَّد بن جعفر الرزاز الكوفي: ٤٩٢/١
 مُحَمَّد بن جمهور: ٥١٣/١
 مُحَمَّد بن جميل بن صالح: ٢٥٠/٢
 مُحَمَّد بن الحسن: ٢٥٣، ٢٤٩، ١٨٦، ١٢٠، ١١٩، ١١٨/١
 ٤٠٢، ٣٠٥، ٢٨٧، ١٣٤، ١٣٠/٢ و ٥٤٣، ٥٠٩، ٤٨٦، ٤٧٨، ٢٦٢
 مُحَمَّد بن الحسن البرناني: ٢٥٣/١
 مُحَمَّد بن الحسن بن عبد الله: ٢٥٨/٢
 مُحَمَّد بن الحسن بن الوليد: ٥٠٨، ٤٧٢، ٢٦٠، ٢٥٩/١
 و ٤٠١، ٣٩٩، ١٩٩، ١٥٧/٢
 مُحَمَّد بن الحسن الصفار: ٣٩٨/٢ و ٥٤٤، ٥٠٨، ٢٥٣/١

- محمد بن الحسن الطوسي: ١٠٣، ١٠١ / ١
- محمد بن الحسين: ٤٧٧، ٤٧٠، ٣٠٥، ١٢٣، ١٢٠ / ١
- ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، و ٤١١، ٧١ / ٢
- محمد بن الحسين بن أبي الخطاب: ٥٤٩، ٤٥٤ / ١
- محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات: ٥٤٨ / ١
- محمد بن الحسين بن الخطاب: ٤٩٣ / ١
- محمد بن الحسين بن سعيد: ٤٤٧ / ١
- محمد بن حفص: ٤٤٤ / ١
- محمد بن حكيم الساباطي: ١١٧ / ٢
- محمد بن حمّاد: ١٤٧ / ١
- محمد بن حمران: ٣٥٤ / ٢، و ١١٤ / ١
- محمد بن حنظلة العبدي أبو سلمة الكوفي: ١٥٤ / ٢
- محمد بن الحنظلة القيسي الكوفي: ١٥٤ / ٢
- محمد بن الحنفية: ٢٦٥ / ١
- محمد بن خالد: ٥٣١، ٥٣٠، ٢٤٢، ٢٤٠، ١٤٧ / ١
- محمد بن خالد الأصم: ١٨٩ / ١
- محمد بن خالد البرقي: ٣٩٨، ٣٣٢ / ٢، و ٤٤٧ / ١
- محمد بن خالد الطيالسي: ٥٣٣، ٥٣٠ / ١
- محمد بن خلف: ٥٤٩ / ١
- محمد بن زياد: ٤٦٤ / ١
- محمد بن سالم: ٤٦٠، ٤٥٩، ٣١٠ / ٢، و ١٩٠ / ١
- محمد بن سليمان: ٣٣٢ / ٢، و ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٣٢ / ١

- محمد بن سليمان، أبو طاهر الزراري: ٢٤٥ / ١
- محمد بن سليمان الديلمي: ٤٤٣ / ١
- محمد بن سماعه: ١٨٩ / ١
- محمد بن سنان: ٤٧٧، ٤٦٥، ٢٤٦، ٢٢٠، ٢٠٦، ١٢٥ / ١
- ٤٩٧، ٥٤٩، و ٦٩ / ٢، ٧٠، ٧١، ١٢٤، ١٦٨، ٣٩٨، ٤٥٩
- محمد بن سوقه: ١٦٨ / ٢
- محمد بن سهل بن اليسع: ١٢٣ / ١
- محمد بن الصامت: ١٩٣، ١٨٩ / ١
- محمد بن الصباح: ١٩٠ / ١
- محمد بن الصهبان: ١٢٢ / ١
- محمد بن طاهر: ٤٨٤ / ١
- محمد بن العباس: ١٩٠ / ١
- محمد بن عبد الجبار: ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٦، ٥٠٥، ١١٩ / ١
- محمد بن عبد الحميد: ٥٤٤، ٤٩٤ / ١
- محمد بن عبد الله: ١٨٧، ١٣٠ / ٢
- محمد بن عبد الله بن محمد: ٢٠٢ / ٢
- محمد بن عبد الله بن مهران: ٤١٤ / ١
- محمد بن عبد الله الحميري: ٢٥ / ١
- محمد بن عبد الله المعروف بالنفس الزكية: ٥٣ / ١
- محمد بن عبد الملك: ١٧٢، ١٦٤ / ٢، و ٢٣٤ / ١
- محمد بن عبد الملك الأنصاري: ١٥٤ / ١
- محمد بن عبيد الله: ٢٤٤ / ١

- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: ٢٠٦/١
 محمد بن عبيد الله بن أحمد: ٢٤٥، ٢١١/١
 محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد: ٢٣٢، ٢١٢/١
 محمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن سليمان: ٢٤٤/١
 محمد بن عصام: ٤٨٩/١
 محمد بن عطية: ٢٢٩، ٢٢٨/٢، ٢٣٣، ١٧٥/١
 محمد بن عقيل الكليني: ٢٤٩/١
 محمد بن علي: ٤١٤، ٢٧١، ٦٣/١
 محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني: ٢٦٩/١
 محمد بن علي بن أيوب: ٥٢٩/١
 محمد بن علي بن بابويه: ١٧٤/١
 محمد بن علي بن الحسين: ١٣٠/٢، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١٠٧/١
 محمد بن علي بن الحسين بن بابويه: ٢٥٩/١
 محمد بن علي بن القاسم الحذاء: ٣٢٧/١
 محمد بن علي بن ماجيلويه: ٤٥٤/١
 محمد بن علي بن محبوب: ٢٦٤، ٢٥٩، ٤١، ٤٠، ٣٩/١
 ٤٦٤، ٣٣٧/٢، ٥٤٤، ٥٢٩، ٥٢٨
 محمد بن علي العرزمي: ٥١١/١
 محمد بن علي، الملقب بأبي سمينة: ٢٦٧/٢
 محمد بن عمر: ١١٧/٢
 محمد بن عمران: ٣٥٢، ٣٥١/١
 محمد بن عمران البارق: ٣٥١/١

- محمد بن عمران ، مولى أبي جعفر: ٣٥٢ / ١
- محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي أبو عمر: ٧٣ / ١
- محمد بن عمر الجعابي: ٤٤٥ / ١
- محمد بن عمر الكشي: ٤٩٥ / ١
- محمد بن عيسى: ١٨٦ / ١ ، ٢٢١ ، ٣٨٥ ، ٤٦٦ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٤٥ / ٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٣٠٩ ، ٣٩٨
- محمد بن عيسى بن عبيد: ١٨٦ / ١ ، ١٤٨ / ٢ ، ٤١٣
- محمد بن عيسى العبيدي ، بكر بن محمد الأزدي: ٢٢١ / ١
- محمد بن عيسى الهمداني: ١٩ / ١
- محمد بن الفضيل: ٤٢١ / ١ ، ٤٩٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٣٨٥ / ٢
- محمد بن الفضيل بن يسار: ٣٨٥ / ٢
- محمد بن الفضيل الصيرفي: ٥٤٨ / ١
- محمد بن القاسم: ٤٥٨ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ / ٢
- محمد بن القاسم الإسترابادي ... الجرجاني المفسر: ٣٨٦ / ٢
- محمد بن القاسم الإسترابادي المفسر: ٣٨٦ / ٢
- محمد بن القاسم بن فضيل: ٣٨٥ / ٢
- محمد بن القاسم بن فضيل البصري: ٣٨٥ / ٢
- محمد بن القاسم الجوهري: ٤٥٧ / ١
- محمد بن القاسم المفسر الإسترابادي: ٣٨٦ / ٢
- محمد بن القاسم المفسر الجرجاني: ٣٨٧ / ٢
- محمد بن قيس: ٦٩ ، ٣١ / ٢ ، ٥٤٧ / ١
- محمد بن ماجيلويه: ٤٠٢ / ٢

- محمد بن مارد: ٢٥٠ / ٢
- محمد بن متوكل: ٢٤٢ / ١
- محمد بن محمد: ٣٣٦، ٢٥٥، ١٤٩ / ٢، ٤٨٨، ٤٨٣ / ١
- محمد بن محمد بن النعمان: ٣٨ / ١
- محمد بن محمود: ٢٥٦ / ١
- محمد بن مرزم: ١١٧ / ٢
- محمد بن مرزم بن حكيم: ١١٧ / ٢
- محمد بن مسعود: ٣٤٠، ٣٣٥، ٣٣٤، ٢٩٩، ١٩٥، ١٤٦ / ١
- ٤٤٤، ٣١١، ١٤٩، ١٤٨، ٧٨ / ٢، ٤٧٦
- محمد بن مسعود بن محمد بن عيَّاش السلمي: ٧٥ / ١
- محمد بن مسعود العيَّاشي: ٢٦٥ / ٢، ٩٤ / ١
- محمد بن مسلم: ٣٤٧، ٣١٦، ٢٤٠، ٢٣١، ١٢٥ / ١
- ٣٠٣، ١٧٣، ١٠٣، ٩٣، ٦٨ / ٢، ٥٢٨، ٣٦٧، ٣٦٥، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٤٩، ٣٤٨
- ٤١١، ٤٥٨، ٣٨٧، ٣٤٨، ٣٢١
- محمد بن مسلم الطائفي: ٣٠٨ / ٢
- محمد بن المشهدي: ٥٣٧ / ١
- محمد بن مطهر: ٢٠٧ / ١
- محمد بن مقلص أبو الخطاب: ١٥٤ / ١
- محمد بن موسى: ٥٣١، ٥٣٠، ٢٤٢ / ١
- محمد بن موسى المتوكل: ٤٠٢ / ٢، ٤٨٩ / ١
- محمد بن موسى الهمداني: ٥٣٠ / ١
- محمد بن ميمون: ٤٩ / ٢

- محمد بن النعمان: ٣٦٢ / ٢
 محمد بن الوليد: ٣٣٤، ٣١٠ / ٢
 محمد بن هلال: ١٦٣، ١٥٩ / ١
 محمد بن هلال المدني: ١٦٣ / ١
 محمد بن هلال الهمداني: ١٦٣ / ١
 محمد بن همام: ٦٩ / ٢
 محمد بن هيثم: ١٩٠ / ١
 محمد بن يحيى: ٤٦٦، ٤٥٨، ٢٣٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٢٣ / ١
 ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٢،
 ٥٤٣، ٥٤٤، ١١٧ / ٢، ٣٠٥، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٥٨، ٤٦٦
 محمد بن يحيى العطار: ٤٦٦ / ٢، ٤٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ١٦٥ / ١
 محمد بن يحيى العطار القمي: ٢٣٨ / ١
 محمد بن يعقوب: ٥٠٩، ٤٥٨، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٦٤، ٤١ / ١
 ٥١٠، ٥١٨، ٣٨٠ / ٢، ٣٩٤
 محمد بن يعقوب بن شعيب: ٤١١ / ٢
 محمد بن يعقوب الكليني: ٤٨٩، ٤٠ / ١
 محمد بن يعقوب: ٤١٦ / ٢
 محمد بن يوسف: ٢١٠ / ١
 محمد بن يونس: ٣٤١ / ٢
 محمد الزاهري: ٥٥٠ / ١
 محمد علي بن محمد رضا المازندراني: ٢١٩ / ١
 محمد القاسم بن الفضيل البصري: ٣٨٦ / ٢

- المخزومي: ٤٧٦، ٤٧٥ / ١
- المرادي: ٣٨١، ٣٠٧ / ١
- مُرازم: ١١٧ / ٢
- المرتضى: ٥٦ / ٢
- مروان: ٤٧٢ / ١
- مسلم بن الحجاج: ٢١٠ / ١
- المسمعي: ٥٩ / ١
- مصدق بن صدقة: ٣١٠، ١١٩، ٦٩، ٨٩ / ٢
- المطّرزي: ٣٩٥ / ٢
- المظفر بن محمد الخراساني: ٢٧١ / ٢
- معاد بن الأسود: ١٦٨ / ٢
- معاذ بن مسلم: ١٦٤ / ٢
- معاوية: ٤٦٣ / ٢
- معاوية بن حكيم: ٣١٠، ١٩٤ / ٢
- معاوية بن عمار: ٤١٩، ٣٨١، ٢٦٨، ١٩٣ / ٢، و ٥٢٩، ١٢٣، ٨٥ / ١
- معاوية بن وهب: ٤٦٣، ٢٥٠ / ٢
- معد بن عدنان: ١٧٣ / ١
- معروف: ٣١٩ / ٢، و ٣٤٨، ٣١٠، ١٣٧ / ١
- معروف بن خرّبوذ: ٣٥٧، ٣٥٥، ٣٠٨ / ٢، و ٢٤ / ١
- المعلّى: ٣٤٧، ١٤٥ / ١
- المعلّى بن خنيس: ٢٥٨ / ٢، و ٣٤٦، ٥٣ / ١

- المعلّى بن عثمان: ٣٨٤ / ١
- المعلّى بن محمّد: ٤٦٨ / ١
- معمر بن خلّاد: ٢٥٠ / ٢
- معمر بن عمر: ١٦٧ / ٢
- مغربيّ: ٤٠٨ / ١
- المغيرة بن سعيد: ١٧٨ / ٢
- المفضّل: ٤٧٧ / ١
- المفضّل بن صالح: ٥٤٧، ٣٨٨ / ١
- مفضلّ بن عمر: ١١ / ١
- المفيد: ١٥٧، ١٥٦، ١٥٣، ١٥٢، ١٥٠، ١١٢، ٤٧، ٣٥ / ١
- ١٣٥، ٧٩، ٧٧، ٧١، ٦٣، ٢٦ / ٢، ٣٩٠، ٢٦١، ١٧٧
- المقداد: ٢٩٤ / ٢
- المقدّس: ١٢٩ / ٢، ٣٨٠ / ١
- المقدس الأردبيلي: ٤٣١ / ٢، ٥٢٣، ٤٢٧، ٣٥٠ / ١
- مكّي بن علي: ٥١٦ / ١
- مكّي بن علي بن سختويه: ٥١٦ / ١
- مُنَبّه بن عبد الله: ٣٣٢ / ٢
- منخل الأسدي: ٢١٨ / ١
- مَنْدَل: ٢٣٠ / ٢
- المنذر: ٥٠٢ / ١
- منذر بن جُيفر: ٤٤٩ / ٢
- منذر بن جيفر العبدي: ٤٤٩ / ٢

- منصور: ١ / ٤٤٥، ٤٩٤
- منصور بن الوليد: ٢ / ١٦٧
- منصور بن يونس: ٢ / ٣٧٩
- موسى: ١ / ٣٧٨، ٣٧٩، ٢ / ١٢٤، ١٢٧، ٤٦٣
- موسى بن إبراهيم المروزي: ٢ / ١٦٦
- موسى بن جعفر الكندي: ٢ / ٣٣٣
- موسى بن سعدان: ٢ / ٣٣٣
- موسى بن عبد الله الأشعري: ٢ / ١٦٧
- موسى بن عمران: ٢ / ١٢٤
- موسى بن عمران النخعي: ١ / ٤٧١
- موسى بن القاسم: ١ / ٢٥٩، ٤٢٩، ٤٦١، ٤٥١، ٢ / ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٤
- موسى بن القاسم البجلي: ٢ / ٤١٢
- موسى الحنّاط: ٢ / ١٦٧
- موسى الساباطي: ٢ / ١٢٤
- المولى الأردبيلي: ١ / ٥٢٥
- المولى التقي: ١ / ٨٠، ٢ / ٣٨٤
- المولى التقي المجلسي: ١ / ٣١٨، ٣٧٠، ٣٩٧، ٤٢٩
- ٤٥٤، ٤٦٢، ٥٠١، ١٩ / ١٥٣، ١٧١، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٢٩، ٣٤٠، ٤١٨، ٤٤٨، ٤٥٠
- الميثمي: ١ / ٤٧٦
- ميسر: ٢ / ٢٦٩
- ميمون القداح: ٢ / ١٦٧

- مؤدِّي أبو الحسن علي بن الحسين السعد آبادي: ٢٤٢/١
 النائب: ٥٤٧/١
 الناظم القرشي: ٢٩٩/١
 الناقد: ٣٨٦/٢، ٣٠٣، ٢٠٧، ١٦٣، ١٣٨/١
 الناقد التفريسي: ١١٣/٢، ٢٩٩/١
 النجاشي: ٣٤، ٣١، ٢٩، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢١، ٢٠/١
 ٧٥، ٧٣، ٧٠، ٦١، ٦٠، ٥٦، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٣، ٤٢، ٤٠، ٣٩، ٣٧، ٣٥
 ٧٦، ٨٥، ٨٦، ٩٢، ١١٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩،
 ١٦٧، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٤،
 ١٩٨، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨،
 ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٦٧،
 ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٢،
 ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٧٥،
 ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٩،
 ٤٢٠، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٢٠، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٧١، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٤، ٤٨٣،
 ٤٨٨، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٨، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩

٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٤، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٢،
 ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨،
 ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٠

النخعي: ٤٧١/١

النرسي: ١٧٨/١

النصر: ٣٧٢/١ و ٣٤١/٢، ٣٧٢

نصر بن الصباح: ٢٨٤/١ و ٢٣٣/٢، ٢٧٧، ٣٥٦

نصر بن مزاحم: ١٨٧/٢

نصر بن يوسف: ٣٠٣/١

النضر: ٩٣/١، ١٦٦، ٥٤٥، ١٤٩/٢، ٤٥٩

النضر بن سويد: ٥٤٤/١ و ١٤٨/٢، ٤٥٨، ٤٥٩

النظام الساجي: ٢٩٩/١

النقاد: ١٧٣/١

نوح: ٤٤٥/١ و ٢٣/٢، ٢٥

نوح بن الحكم: ١١٣/٢

نوح بن الحكم بن اليقظان الهمداني: ١١٣/٢

نوح بن درّاج: ٢٣٥/١ و ١٩/٢، ٢١، ٤٢، ٤٥١

نور الدين علي بن حيدر علي القمي: ٢٢٠/١

النوري: ٤٢٨/١

النوفلي: ٥٤/١، ٤٧١، ٥٤٧، ٨/٢ و ٢٩، ٣٣، ٤٣، ٤٦، ٥٢، ٥٣، ٣٩٦

النيسابور: ٢٦٤/١، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٧، ٥١٩

- الواسطي: ١ / ٣٤٠، و ٢ / ٦٤
- الوالد: ١ / ٢٢٦، ٣٢٢، ٤٢٦
- والد البطائني سالم: ١ / ٤٧١
- والد الثمالي، «ثابت»: ١ / ٣٣٤، ٤٧١
- والد الصدوق: ١ / ٢٢٨، ٢٦٠، و ٢ / ١٣٣
- والد الغضائري: ١ / ٣٧
- الوالد المحقق: ١ / ١٦، ٦٤، ٨٦، ٨٩، ١١١، ١٧٣، ١٧٤، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٦، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٨، ٣٣١، ٣٦٢، ٣٦٨، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٨١، ٥٣٨، ٥٤٠، و ٢ / ٣٤، ١٢٣، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠١، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٥٣
- والد محمد: ١ / ٢٥٠
- والد يحيى، إسمه إسحاق أبو القاسم: ١ / ٣٣٣
- الوشاء: ١ / ٥٤٩، و ٢ / ٣٥٤
- والعلامة: ٢ / ٢٢
- وكيع: ١ / ٢١٠
- ولد الجهم: ١ / ٢٤٨
- الوليد: ١ / ٥٠٣
- الوليد بن صبيح: ٢ / ٦٧
- وهب بن حفص: ١ / ٥٤٧

- وهب بن عمرو: ١٦٨/٢، ١٤٨/١
- وهيب بن حفص: ٤٨٣، ٤٧٠/١
- هارون بن الجهم: ٤٥/٢
- هارون بن موسى: ١٩٨/٢، ٢٥٨/١
- هاتم الحنّاط: ٢٦٢، ٢٦١/١
- الهاشمي: ٣٨٨/١
- هبة الله بن أحمد: ٢٠٢/٢
- هشام: ٧٥/٢
- هشام بن الحكم: ٤٧٥، ٤٦٨، ٤٣٤/١
- هشام بن سالم: ٤١٠، ٤٠٩، ٣٥٤، ٦٤/٢، ١٩/١
- الهمداني: ٤٧٥/١
- الياس بن عمرو: ٢١٣/٢
- يحيى: ٣٤٠، ٣٣٨، ٣٢٨، ٣١٦، ٣٠٧، ٣٠٣، ٢٠٨/١
- ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٥٤٥، ٥٤٧
- يحيى الأسدي: .. ٥٤٤، ٤٦٦، ٣٧٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٣، ٣٢٨، ٣١٦، ٣٠٦/١
- يحيى بن إبراهيم: ١٩٥/٢
- يحيى بن أبي القاسم: ... ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٤٥، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٢٥، ٣١٤/١
- يحيى بن أبي القاسم، أبو بصير الأسدي: ٣٣٦/١
- يحيى بن أبي القاسم أبي بصير: ٣٢١، ٣١٩، ٣١٣/١
- يحيى بن أبي القاسم الأسدي: ٣٤٠، ٣٣٢، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣١٧، ٣١٦/١
- يحيى بن أبي القاسم، الحدّاء: ٣٢٣، ٣١٤/١
- يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم، إسحاق: ٣١٥/١

- يحيى بن أبي القاسم ، يكتى أبا بصير: /١ ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٦
- يحيى بن إسحاق: /١ ٣٣٤ ، ٣٧٩
- يحيى بن زكريّا: /١ ٥٤٧
- يحيى بن زيد: /١ ٢٠٧ ، ٢٠٨
- يحيى بن زيد بن علي: /١ ٢٠٧
- يحيى بن سالم: /٢ ١٩٣
- يحيى بن سعيد: /٢ ١٦٨ ، ١٩٣
- يحيى بن سعيد الأنصاري: /٢ ١٦٤
- يحيى بن عباد المكي: /١ ٤٩٧
- يحيى بن عمران الحلبي: /٢ ٣٤٩
- يحيى بن القاسم: /١ ٢٩٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٧
- يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي: /١ ٣١٥ ، ٣٣٣
- يحيى بن القاسم أبو محمّد: /١ ٣١٩
- يحيى بن القاسم ، أبو محمّد ، يعرف بأبي بصير الأسدي: /١ ٣١٤
- يحيى بن القاسم أبي بصير الأسدي: /٢ ١٦٨
- يحيى بن القاسم الأزدي الواقفي: /١ ٣٤٠
- يحيى بن القاسم الأسدي: /١ ٣١٤ ، ٣١٧
- يحيى بن القاسم الحدّاء: /١ ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١
- ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠
- يحيى بن القاسم الحدّاء الأزدي: /١ ٣١٣ ، ٣١٩
- يحيى بن القاسم الحدّاء الواقفي: /١ ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥

- يحيى بن القاسم الحدّاء الواقفي، أزدي: ٣٢٩ / ١
- يحيى بن القاسم الحدّاء الواقفي، يكنى أبا بصير: ٣٣٦ / ١
- يحيى بن القاسم الحدّاء، يكنى أبا بصير: ٣٤٠ / ١
- يحيى بن القاسم الموصوف بالحدّاء: ٣٣١ / ١
- يحيى بن القاسم، يكنى أبا بصير: ٣١٤، ٣٠٦ / ١
- يحيى بن القاسم يكنى أبا محمّد: ٣٣٩، ٣٣٤ / ١
- يحيى بن معمر العطار: ٤٩١ / ١
- يحيى بن هاشم: ٣٣٨ / ١
- يحيى بن هاشم، كوفي: ٣٣٨ / ١
- يحيى الحدّاء الواقفي: ٣١٧ / ١
- يحيى الحضرمي: ٢٤٧ / ٢
- يحيى القاسم المكفوف: ٤٦٤ / ١
- يزيد: ١٤٩ / ٢
- يزيد بن خليفة: ١٤٨، ١٤٧ / ٢
- يزيد بن خليفة الحارثي: ١٤٨ / ٢
- يزيد بن خليفة الحارثي الحلواني: ١٤٨ / ٢
- يسار: ٣٨٥ / ٢
- يعقوب: ٢٣٠، ١٣٧، ١٣٥ / ٢ و ٣٧٣، ٣٥٥، ١١٤ / ١
- يعقوب بن أبي يزيد: ٥٤٥ / ١
- يعقوب بن شعيب: ٤١١ / ٢ و ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٤٦، ١٢٨ / ١
- يعقوب بن نعيم: ٣٣٤ / ٢
- يعقوب بن يزيد: ٤٦٦، ١٩٨ / ٢ و ٤١٣، ١٦٥، ٨٩، ٨٨ / ١

- اليمني: ١٦، ١٥ / ١
- يوسف: ١٣٨، ١٢٨ / ٢ و ٣٠٣ / ١
- يوسف بن الحارث: ٣٤١، ٣٠١، ٢٩٩ / ١
- يوسف بن الحارث ، بترِّي يَكْنَى أبا بصير: ٣٠١ / ١
- يوسف بن عقيل: ٦٩ / ٢ و ٥٤٧ / ١
- يوسف بن عمر: ٢٠٢ / ١
- يوسف بن يعقوب: ٥٤٧، ٤٢٢، ٣٢٢، ٣١٤ / ١
- يونس: ٥٤٥، ٥٢٧، ٣٠٩، ٢٦٨، ١٨٦، ١٤٤، ١١٨ / ١
- ٣٨١، ٣٦٧، ٣٤٤، ٣٤١، ٣٢١، ٣٢٠، ١٤٧، ١٣٨، ١٢٨ / ٢ و
- يونس بن بهمن: ٨٨ / ١
- يونس بن رباط: ١٨٦ / ١
- يونس بن ظبيان: ٢٩١، ٢٥ / ١
- يونس بن عبد الرحمان: ٢٥٩، ١٨٦، ١٨٥، ١١٨، ٨٨ / ١
- ٢٦٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٣، ٤٠١، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٩٠، و ٤٧ / ٢
- ٤١٣، ٤٠٣، ٣٨٠، ٣٤٨، ٣٤٣، ٣٦٥ ١٤٩
- يونس بن عمار: ١٢٧ / ٢
- يونس بن عمار الصيرفي ، التغلبي ، كوفي: ١٢٧ / ٢
- يونس بن يعقوب: ٢٣٨، ٢٣٧ / ٢ و ١٨٦ / ١
- يونس كثيرة: ٣٦٥ / ١

فهرس الكتب

الاختصاص:	١٥٣/٢
اختيار الرجال:	٩٧/١
الأربعين:	٤٢٠/١
الإرشاد:	٤٣٨، ٣٢٤، ٨٥/٢، ٤٩٥، ١٥٢، ١٥١/١
الاستبصار:	٤٤٦، ٤٤٥، ١٤٥، ١١٢، ١١١، ١١٠، ٤٢/١
٤٥٠، ٤٦٠، ١٠/٢، ١١، ٦١، ٧٣، ٨٠، ٩٧، ٢٥١، ٣٨٧، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٥٩	
الاستقصاء:	١٤٦/٢، ٤٤٧، ١١٨، ١٥/١
استقصاء الاعتبار:	١١١/١
الإشارات:	٤٢٦، ٣٣٢/٢
أصول الكافي:	٣٢٤/١
الإعلام:	١٥١/١
الإقبال:	٤٠٩/٢، ٣٨/١
الإكمال:	١٥٤/٢، ٤٨٩، ٤٨٥، ٣٨١، ٣٧٨، ٣٣٤، ٣٢٤، ٣١٠/١
إكمال الدين:	٤٧١/١

الأمالي: ١ / ٢٤٢، ٢ / ٣٥٤
الأمّل: ١ / ١٧٣، ١٧٧
الانتخاب: ١ / ١٦٧
الأنوار المضيئة: ١ / ١٥٣
الإيضاح: ٢ / ٣٣
إيضاح الاشتباه: ١ / ١٧٥، ٢١٧
البحار: ١ / ١٢، ٤٠٩، ٥١٧، ٥٢٤، ٥٢٤، ٢ / ٩٦، ٩٧
البداية: ٢ / ٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١
الدراية: ٢ / ١٤٥، ٤٤٨
المشرق: ١ / ٤٨١، ٢ / ١٢٢، ٣٨٨
المعتبر: ٢ / ٤٢، ٣٠١
المنتقى: ٢ / ٤٥٥
البشارات: ١ / ٣١٨، ٤٨١، ٢ / ٣٩٦
البصائر: ١ / ٣٧٩، ٣٩١، ٤٤٦، ٢ / ٢٤، ٢٧، ٢٨، ١١٩، ١٥١، ١٥٣
بلدان الأقاليم: ١ / ٧٠
البيضاوي: ٢ / ٤٣٤
تاج العروس: ٢ / ٣٩٥
التجريد: ٢ / ٤٢٦
التحرير: ١ / ٣٢٤، ٢ / ١١٩
التحرير الطاووسي: ١ / ٩٣، ٩٤، ٢ / ٢١
التذكرة: ١ / ٥٢٣، ٢ / ١٢٥
التعليقات: ١ / ٣٧٧، ٢ / ٢٢، ٥٢، ١٤٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٧، ٣١٧

- تفسير مجمع البيان: ٢٧١/٢
- التقريب: ٣٥/٢
- التلخيص: ١٤٣/٢ و ٢٦٦/١
- تنبيهات الأريب في رجال التهذيب: ١٦٧/١
- التنقيح: ٥٢٣/١
- التوحيد: ٥٠٨/١
- توضيح الاشتباه: ٢١٩/١
- التهذيب: ١٩٩/١، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤١٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٩٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٤٢
- التهذيب: ٢٤/٢، ٢٨، ٣١، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ٦١، ٦٤، ٧٣، ٩٥، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٨، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٦، ١٥٤، ١٧٢، ٢٠٨، ٢٤٦، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٧٤، ٣٨٠، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧
- تهذيب الأحكام: ٣٦/٢
- تهذيب الكمال: ٥٦، ٣٤ / ٢
- تهذيب معرفة الرجال للكتشي: ٩٧/١
- التهذيبين: ١١١/١، ١٤٦، ٢٥٩، ٣٧٢، ١٥١/٢، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣
- إثبات الهداة: ٢٢/١
- نواب الأعمال: ٤٨٦، ٤٧٧ / ١
- جامع البزنطي: ٤١١/٢
- جامع الرواة: ١٢٢/١
- جامع المقاصد: ٥٢٣/١

- الجواهر: ١ / ٣٧٧، ٢ / ٣١٦، ٣٤٣، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٤٠
- الجهاد: ٢ / ٣٠
- حاشية الاستبصار: ٢ / ١٤٥
- حاشية الوسيط: ٢ / ١٢٢
- الحاوي: ١ / ١٤، ٣٥، ٢١٦، ٢٨٠، ٢٩٠، ٣٩٩، ٤٨١،
و ٢ / ١٦، ١٦٥، ٢١٠، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٢٣
- الحبل المتين: ١ / ١٥
- الحداثي: ١ / ٥٥٠، ٢ / ٨٨، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١١٠، ٣٦٢
- حلّ الإشكال في معرفة الرجال: ١ / ٩٢
- الحليّ: ٢ / ١٩
- خاتمة المستدرك: ٢ / ٣٨٩
- الخرائج: ١ / ٣٠٠، ٣٠٩، ٣٨١، ٤٠٦، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٦٨، ٤٧٢
- الخصال: ١ / ٣٣٤، ٣٧٩، ٢ / ١٣٤، ٣٥٤
- الخلاصة: ١ / ١١، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٤٠، ٦٣، ٧٣، ٩٥،
١٦٨، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤،
٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٩،
٣٠١، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٦٠، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩٦،
٣٩٩، ٤٢٦، ٤٤٠، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥١٩، ٢ / ٩، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢،
٢٦، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٧٨، ٨٣، ١١٥، ١١٩، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧، ١٥٩،
١٦٤، ١٧٣، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٨، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٨٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٤،
٣٦١، ٣٧٣، ٤١٧، ٤٢٤
- خلاصة الأقوال: ١ / ٢٩

- خلاصة العلامة: ٢٨٨/١
- الخلاف: ٣١٠، ٢٣٠، ١٢٤، ٦٨، ٢٥ / ٢
- الدراية: ٤٢٩، ٤٢٦، ٤١٤، ٣٠٥، ٢٧٩، ٢٥٣، ٢٢٦، ٢٠٩، ١٤٥ / ٢
- درر اللثالي: ٣٣ / ٢
- الدروس: ٨٨، ٥١ / ٢
- الذخيرة: ١٠١، ٦٢ / ٢، ٤٨١، ٣٥٠، ٣٠١ / ١
- ٤٣٨، ٤٠٤، ٤٠٠، ٣٦٥، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣١٨، ١٢٩، ١٢٣، ١٠٣
- الذكرى: ٤٢٢، ٣٩٩، ٣٧٧، ٩٧، ٨٨ / ٢، ٥٢٣، ١٥١، ٩٠ / ١
- ربيع الشيعة: ٣٠٠ / ١
- الرجال: ١١٣ / ٢، ٣٣٠ / ١
- رجال ابن داود: ١٧٥، ١٤ / ١
- رجال السيّد: ٤٣ / ٢
- رجال سيّدنا: ١٧٨ / ١
- رجال الشيخ: ٢٩٩، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٣٨، ١٧٥ / ١
- ٣٢٢، ١٨١، ١٥٤، ٣٧، ٢٢، ٢٠ / ٢، ٤٤٦، ٣٦٠، ٣٣٧، ٣٢٩، ٣٠١
- رجال الكشي: ٣٢٠ / ٢، ٣٢٤ / ١
- رجال النجاشي: ٣١٩ / ٢، ٥٢٥، ٣٣٨، ٢٣٣، ٢٠٥، ١٨٣، ٩٧ / ١
- رسائله المعمولة في آل أعين: ٢٤٢ / ١
- رسالة أبي غالب: ٢٤٦ / ١
- الرسالة العددية: ٤١١ / ٢
- الرواشح: ١٧٢، ١٤٠، ٩٦، ٧٦، ٧١، ٦٢، ٥٢، ١٦، ١٥ / ١
- ١٧٥، ١٧٧، ٤٨٠، ٥٢٦، ٥٦، ٣٣ / ٢، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٩، ١٨١، ٣٠٩، ٣١٥

٤٢٩، ٣٩٤، ٣٧٦

الروض:	٥٢٣/١
الروضات:	٢١٩/١
الروضة:	٧٩/١
الروضة:	١١٩، ٥١، ٣٠ / ٢
روضة الكافي:	١٥١/٢
الرياض:	١١٠، ٩٦، ٥١، ٣٤، ٢٠ / ٢ و ٢٢٠، ٩٦ / ١
	٤٣٧، ٤٣٣، ٣٧٧، ٣٦٧، ١٢٣

رياض العلماء:	٤١١/٢ و ٥٥، ٥٣، ٥٠ / ٢
زاد المعاد:	٥٣١/١
الزبدة:	٢٠٨/٢
زبدة البيان:	٤٣٤/٢
السرائر:	٤٠٩، ٦٢، ٥٠، ٤٤، ٢٧، ١٩، ١٨ / ٢ و ٧٨ / ١
شارح المشيخة:	٣٦٦، ١٢٣ / ٢
الشرايع:	٤٣٨، ١٢٠ / ٢ و ٧٨ / ١
شرح الأربعين:	٤٠٤ / ٢ و ٤٨٠، ٣٩٧ / ١
شرح الإرشاد:	٣٦٠ / ٢
شرح البداية:	٤٤٧ / ٢
شرح الدراية:	٤٠٤، ٢٠٨، ١٩٠ / ٢
شرح المشيخة:	١٩ / ٢ و ٤٥٤، ٣١٨، ١٥ / ١
الشوارع:	٤٠١ / ٢ و ٤٨١، ٣٢٨، ٣٠١ / ١
صاحب المدارك:	٣٢٢ / ٢

- الصباح: ٢/٢٠٧، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٦، ٣١٢، ٤٣٥، ٤٣٨
- طبّ الأئمة: ١/٥٤٩
- العدة: ٢/١٩، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٧٨، ٨٠، ٢٥٣، ٣٠٠، ٣٧٣
- إعلام الوري: ١/١٥٢، ١٥٦، ٣٤٩
- العلل: ١/٥٥٠
- عوائد المقاييس: ١/١٨
- العيون: ١/٢٩١، ٣٢٦، ٣٥٦، ٤٧١، ٤٩٨، ٥٤٨
- غاية القصوى: ٢/٢٣٩
- غاية المرام: ١/١٩٩، و ٢/٩٤، ١٤٥، ٣٥١
- الغيبة: ١/٤٠١، ٤٢٠، و ٢/١١٧
- المشرق: ٢/٢٩٧
- فرحة الغري: ١/٤٣٥
- فقه المعالم: ١/٣٩٩
- الفقيه: ١/٣٧٢، و ٢/٤٤، ٦٨، ٣٨٩
- الفوائد: ١/٤٨١
- الفوائد المليّة: ٢/٨٨
- الفهرس: ١/١٠
- الفهرست: ١/٩، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٦، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٤١، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢

٥٠٧، ٥٠٠، ٤٩٦، ٤٨٤، ٤٦٢، ٤١٩، ٣٩٨، ٣٨٣، ٣٧٥، ٣٥٩، ٣٤٧، ٣٤٦،
 ٥٢٩، ٥٣٠، ٢/١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٧٤،
 ٧٨، ٨١، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦،
 ١٥٦، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٣،
 ٢٥٥، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٦،
 ٣٧٢، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٤٩

فهرست النجاشي: ١٥١ / ١
 القاموس: ١٧١ / ١، ١٣، ٧١، ٧٣، ٧٦، ١٣٣، ١٧١
 ٢/ ٥٦، ١٤٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٦٣، ٢٦٦،
 ٢٧٦، ٣٩٥، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨

قبس الصهرشتي: ١٧٨ / ١
 القواعد الفقهية: ٣٩٦ / ٢
 القوانين: ١٧١ / ٢، ١٠٣
 الكافي: ١ / ٢٠٠، ٢٣٧، ٣٥٢، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٤٨،
 ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٩٨، ٥٠١، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥٢٨، ٢/ ٢٣، ٢٩، ٣١،
 ٤٥، ٦٤، ٦٧، ٧٥، ٨٤، ١٠١، ١٠٣، ١٣٩، ١٤٤، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٥٤، ٣٧٤،
 ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٧، ٤١٩، ٤٥٧، ٤٥٩

كامل الزيارات: ٥٣٧، ٤٩١ / ١
 الكبير: ٢٤٥ / ١
 كتاب ابن داود: ٢٨٧ / ١
 كتاب ابن طاووس: ٢٢٦ / ١
 كتاب التفسير للسكوني: ٥٤ / ٢

- كتاب التوحيد: ٢٤٢ / ١
- كتاب الحج: ٥٠٠ / ١
- كتاب الديات: ٣١ / ٢
- كتاب الشيخ: ١٩٩ / ١
- كتاب النجاشي: ٢١٢ / ٢ و ١٨٤ / ١
- كتب البرقي: ٢٤١ / ١
- كشف الريبة: ١٧٦ / ١
- كشف الغمة: ٢٧١ / ٢ و ٤٠٩ / ١، ٤١٢
- كشف المحجة: ٣٩٢ / ٢
- كشف المقال في معرفة الرجال: ٢١٩ / ١
- الكفاية: ٢٩١ / ١
- كمال الدين: ٣٥٥، ٣٥٢ / ١
- كنز العرفان: ٤٣٤ / ٢
- لا يحضره الفقيه: ٤٥٢ / ١
- اللمعة: ٤٣٠ / ٢
- اللوامع: ٣٤٠ / ٢
- اللولؤ: ١٦٤ / ١
- اللولؤة: ٢٧٦ / ٢ و ٩٠ / ١
- المجالس: ٢٢ / ١
- المجمع: ٥٢٧، ٤٨٠، ٣٤٥، ٢٨٤، ٢٨٢، ٩٦، ٧٦، ١٢، ١٠ / ١
- و ٤٣٨، ٤٣٥، ٤٣٤، ٣٢٣، ٣١٢، ٢٩٣، ٢٩١، ٢٦٦، ٢٦٣، ١٧٧، ٦٢ / ٢
- مجمع الرجال: ١٥ / ١

- مجمع الفائدة: ١٧ / ١
- مجمع الفائدة والبرهان: ٥٢٣ / ١
- مجل اللغة: ٣٦٩ / ١
- المحاسن: ١٥٣ / ٢
- المختلف: ١١٤ / ١
- المختلف: ٤٤٤، ٣٦٠، ١٠٢، ٩٧، ٩٢، ٦٢ / ٢، ٥٢٣، ٣٩٥ / ١
- المدارك: ٤٣٨، ٣١٨، ١٢٥، ١٠٩، ١٠١، ٩٢، ٨٨، ٦٢ / ٢، ٣٩٦، ٣٥٠ / ١
- المزار: ٥٣٧ / ١
- المسائل الغريبة: ٣٨ / ٢
- مساحة الأرض: ٧٠ / ١
- المسالك: ٣٩٦، ٣٦٢، ٣٥٦، ٣١٧، ١٥٥، ١٤٦ / ١
- و ٤٢٥، ٣٧٦، ٣٦٢، ٣٦٠، ١٩٤، ٣٠ / ٢
- المستدرک: ٤٢٨، ٢٩١، ٢٨٢، ٢٥٣، ٩٠ / ١
- و ٣٩٢، ٣٩٠، ٢٩٨، ٨١، ٧٤، ٧١، ٤٢ / ٢
- مسلك المسالك: ٤٣٣ / ٢
- المشارك: ٤٠٤، ٤٠٠، ٣٦٢، ٨٨ / ٢، ٤٣٢، ٣٩٩، ١١٣ / ١
- مشتهب الأنساب: ٥٧ / ٢
- المشترکات: ٥٢١ / ١
- المشرق: ٣٤٨، ٢٩٧، ١٩١، ١٢٢ / ٢، ٤٨١، ١١٧ / ١
- ٤٤٥، ٤٢٩، ٤٠٤، ٣٨٨
- المشيخة: ٤٥٤، ١٢٥، ١٢٢، ١١٠ / ١
- مشيخة التهذيب: ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٨٩ / ٢
- المصاييح: ٢٢٩، ٣٣ / ٢، ١٤٦ / ١

المصباح: ١٤٠/٢، ٥٤٠، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٣٣، ١٧١/١
 ٤٣٥، ٢٩٣، ٢٨٢، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٣، ٢٣٥، ١٩٠، ١٨٥
 المطالع: ٣٩٧/٢، ٥٢٥، ١١٨، ١٦/١
 المعارج: ٢٠٨، ٤١/٢، ٤٠٤/١
 المعالم: ٤٢٩، ٢٨٧، ١٣٣، ٣٧، ٣١، ٢٢/٢، ٤٣٢/١
 معالم العلماء: ٢٨٦، ٦٤، ٢٣، ٢١، ٢٠، ١٩/٢، ٣٩٩، ١٧٥، ١٥٦/١
 معاني الأخبار: ٥٤٩/١
 المختبر: ٤٤٩، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٠٤، ٣٩٩، ١٥١، ٧٩/١
 ٤١٠، ٣٦١، ٣٠١، ٢٨٨، ١٢٥، ١٠٨، ١٠٢، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٤٣، ٤٢، ١٨/٢
 المعراج: ٤٢٨، ١٢٩/٢، ٤٨٠، ٩٤، ٢٩/١
 المعرب: ١٢/٢
 معرفة الرجال: ٨٧/١
 معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين (ع): ٨٧/١
 المفاتيح: ٤٢٦/٢
 المقنع: ٩٧/٢
 المقنعة: ٤٦١/١
 المكاسب: ١٣٦/٢
 مناسك الحج: ١٣١/١
 المناقب: ٣٤٨، ١٥٢/١
 المنتقى: ٤٥١، ٤٤٩، ٢٧٤، ٢٤٩، ١٦٦، ٩٤، ٩٢/١
 ٤٥٢، ٤٧٨، ٤٥٩، ٤٨٠، ٥٠٧، ١٠٦/٢، ١٤٥، ٢٣٠، ٢٩٨، ٣٩٧، ٤٢٢
 ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٧

منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ٢٣٥ / ٢

المنتهى: ١ / ٩٦، ١١٤، ٢٨٢، ٣٠٢، ٥٢٣، ٢ / ٣٠، ٦٢،

٩١، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٢٥، ١٥٩، ٤٦٤

منتهى المقال: ١ / ٢٩٠

المنهاج: ٢ / ١٤٠، ٣٦٥

المنهج: ١ / ١٥، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٢، ٣٩٩، ٤٧٥،

٤٨٠، ٢ / ١٦، ٢٣، ١٤٧، ١٨٠

ميزان الاعتدال: ٢ / ٤٢٨

النافع: ٢ / ٤٣٨

النجوم: ١ / ٣٨

النقد: ١ / ١٥، ٢٨٢، ٣٩٩، ٤٨٠، ٢ / ١١٥، ١٢٩،

١٤٣، ١٤٧، ٣٢٣، ٣٩٧، ٤٠٠

النكت: ٢ / ١٧، ٣٠، ٣٨

نكت النهاية: ٢ / ٤١

النهاية: ١ / ١٧١، ٢ / ٣٦، ٣٧، ٤٧، ١٤٠، ١٨٤، ٢٠٨، ٢٦٣،

نهاية الأحكام: ٢ / ١٢٥

نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال: ١ / ٢٢٠

الوافي: ١ / ٥٢٦، ٢ / ١٠٠، ١٢٣، ٣٣٠، ٣٩٢،

الوجيزة: ١ / ١٧٧، ٢٩٠، ٣٥٠، ٣٦٢، ٣٩٧، ٤٦٣، ٢ / ٤٠٤،

الوسائل: ٢ / ١٠٠، ٤١٠

الوسيط: ١ / ٢٤٤، ٢٤٥، ٣٩٩، ٤٨١، ٢ / ١٨٠

فهرس المذاهب

- الإمامي: ٣٣/١، ١٤٤، ١٥٧، ٢٨٥، ٣٤٣، ١٧/٢، ١٩، ٢٠،
٢٢، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٤٨، ٦٣، ٧٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٩، ١٨٥،
١٩٠، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٨٦، ٢٩٧،
٢٩٨، ٣٠٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨،
٤٢٩، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥١
- الإمامية: ٢١/٢، ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٨، ٤٣، ٦١، ٧٤، ٧٥،
٧٧، ٨٩، ١٠٤، ١٢٠، ١٣١، ١٥٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٤،
٢٣٨، ٢٥٣، ٣٠٤، ٣٤٠، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٥٣
- بترّي: ٣٠١/١، ٤٢٠، ١٨/٢
- البريّة: ٢٢١/١، ١٧٨/٢
- جارودياً: ١٤٩/١، ١٩٣/٢، ٤٤٥
- الخاصّة: ١٦٥/١، ٥١/٢، ٤٢٦

الخوارج:	٦٦,٦٥ / ٢
زنادة:	٤٢٣, ٤٢٢, ٤٢٠ / ١
الزبيدي:	٤٤٥, ٢٠٢, ١٩٣, ١٩٢, ١٧٢, ١٥٩ / ٢ و ١٤٩ / ١
الزبيديّة:	٢٢٤, ٢٠٦, ٢٠١, ٦٦, ٦٥ / ٢ و ٢٩١, ٢٢١ / ١
الشيعة:	٣٨٠, ٣٤٩, ٣٢٦, ٢٣٥, ٢١٥, ١٧٤, ١٥٠ / ١
	٤٢٨, ٣٠٤, ٨٠ / ٢ و ٤٤٤, ٤٣٣, ٤٢٣, ٤١٥, ٤٠٥, ٤٠٣, ٣٨٢
الطاطري:	٤٦٤, ٤٦١, ٤١٧ / ١
الطاطريّة:	٤٠٥ / ١
الطاطريّون:	٢٠٤, ٨١ / ٢ و ١٦٠ / ١
العامة:	٢١١, ٢١٠, ١٦٥, ١٦٣, ١٥٠, ١٤ / ١
	٢٩٠, ٢٩١ / ٢ و ١٩, ٢٠, ٢١, ٢٣, ٢٤, ٢٥, ٢٧, ٢٩, ٣٤, ٣٦, ٤٢, ٤٦, ٤٩
	٥١, ١٣١, ١٩٢, ١٩٣, ١٩٤, ١٩٨, ٢١٨, ٢٦٥, ٢٧٢, ٣٠٠, ٣٩٢
	٤٢٣, ٤٢٨, ٤٢٦, ٤٢٥, ٤٢٣
عامياً:	٢٥٣, ٢٠٥, ٤٢, ٤٠, ٣٨, ٣٣, ٢٦, ٢٢, ١٨, ١٧, ١٤ / ٢ و ١٥٥ / ١
العلوي:	٤٧٥ / ١
غير إمامي:	١٥٥ / ١
القطحي:	١٩٢, ١١٦, ٨٠, ٧٩, ٦٢ / ٢ و ٥٤٥, ٣٥٧, ٢٨٦ / ١
القطحيّة:	٧٤, ٦٧, ٦٣, ٦١ / ٢ و ٤٠٤, ١٦٢, ١٦٠, ٧٦ / ١
	٧٧, ٨٠, ٨٤, ٨٩, ٩٤, ١٢٠, ١٢٨, ١٣٨, ١٩٤, ٢٠١, ٢٠٤, ٢٢٤, ٢٣٨
	٣٧٥, ٣٦١, ٣١١

القدرية:	٦٦,٦٥ / ٢
المجوس:	٥٠,٣٠ / ٢ و ١٢٣ / ١
المجوسي:	٤٨,٤٧,٤٣,٣٦ / ٢
المخمسة:	٢٩٤,٢٨٦ / ٢
المرجئة:	٦٦,٦٥ / ٢
المعتزلة:	٦٦,٦٥ / ٢
مغيرياً:	٥٣ / ١
المطورة:	٤٢٢ / ١
الناووسي:	٣٦٢,٢٥٤ / ٢
الناووسية:	٤٤٤,٣٧١,٣٦١,٣٥٤,٣٥٢,٨٠ / ٢ و ١٦٢ / ١
النصاري:	٢٥٠ / ٢
الواقفي:	٢٩١,٢٦٠,٢٢٢,٢٢١,١٦٢,١٦٠,٦١ / ١
	٣١٣,٣١٤,٣١٥,٣١٦,٣١٧,٣١٩,٣٢٠,٣٢٢,٣٢٣,٣٢٤,٣٢٩,٣٣١,
	٣٣٢,٣٣٤,٣٣٥,٣٣٦,٣٣٧,٣٤٠,٣٤١,٣٥٠,٣٥١,٣٩٦,٣٩٧,٣٩٨,
	٣٩٩,٤٠٤,٤١٥,٤١٧,٤٣٨,٤٤٧,٤٥٥,٤٥٦
	و ٨٠ / ٢ و ٨٢,٨٣١,١٣٥,١٤٧,١٤٨,١٣٧,١٥٩,١٩٢,١٩٣,٢٠١,٢٠٤,
	٢٠٦,٢٢٤,٢٣٩,٣١٨,٤٤٥,٤٤٩

فهرس مصادر التحقيق والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- نهج البلاغة. لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
- ٣- الصحيفة السجادية. للإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام.
- ٤- إتقان المقال: للشيخ محمد طه، ابن مهدي بن محمد رضا المعروف بـطه نجف (ت ١٣٢٣ هـ) الطبعة القديمة.
- ٥- إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي الهذلي المسعودي (ت ٣٤٦ هـ) ج١، ج٢، طبعة: مؤسسة أنصاريان - قم المقدسة - ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- ٦- إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: لمحمد بن الحسن الحر العاملي رحمته الله (ت ١١٠٤ هـ) تعليق وإشراف: أبو طالب تجليل التبريزي، ج٣، ج٣ - المطبعة العلمية - قم المقدسة.
- ٧- الإحتجاج: لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي رحمته الله (من

علماء القرن السادس) تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري + الشيخ محمد هادي به، بإشراف الشيخ جعفر السبحاني، ج ٢، مج ٢، الطبعة الأولى: إنتشارات أسوة (التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية) - إيران - ١٤١٣ هـ .

٨ - أحسن التراجم لأصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام: لعبد الحسين الشبستري (المعاصر) ج ٢، مج ٢، الطبعة الأولى: المؤتمر العالمي الثاني للإمام الرضا عليه السلام - مشهد المقدسة - ١٤٠٩ هـ .

٩ - أحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، (ت ٥٤٣ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ج ٣، مج ٣، الطبعة الثالثة: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٩٢ هـ .

١٠ - أحكام القرآن: لأحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) في فقه الحنفي، طبعة: دار الفكر - بيروت .

١١ - إحياء علوم الدين: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) تصحيح: بإشراف الشيخ عبد العزيز السيروان، ج ٥، مج ٥، الطبعة الثالثة: دار القلم - بيروت .

١٢ - الاختصاص: للشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد رحمته الله (ت ٤١٣ هـ) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة - ١٤١٣ هـ ، نشر وتصوير: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ج ١٢ .

١٣ - أدب الإملاء والإستملاء: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور

التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحام، بإشراف مكتبة الدراسات والبحوث العربية والإسلامية. الطبعة الأولى: من منشورات دار مكتبة الهلال - بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٤ - إرشاد الأذهان: للعلامة الحلي أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: الشيخ فارس الحسون، ٢ج، ٢مج، الطبعة الأولى: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٠هـ.

١٥ - إرشاد الساري: لأحمد بن محمد القسطلاني أبي العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ) في فقه الشافعي، ١٠ج، ١٠مج، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦ - إرشاد القلوب: لأبي محمد الحسن بن محمد الديلمي رحمته الله، ١ج، ١مج، طبعة: منشورات الشريف الرضي - قم.

١٧ - الإرشاد: للشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد رحمته الله (ت ٤١٣هـ) ١ج، ١مج، الطبعة الثالثة: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٨ - الإستبصار فيما اختلف من الأخبار: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد ابن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠هـ) ٤ج، ٤مج، تحقيق وتعليق: السيد حسن الخراسان، الطبعة الثالثة: دار الأضواء - بيروت - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

١٩ - الإستيعاب: لابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ) ٤ج، ٤مج، المطبوع بهامش «الإصابة»، الطبعة الأولى: مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٢٨، تصوير: مكتبة المثنى - بغداد.

٢٠- أسد الغابة: لابن أثير عليّ بن أبي الكرم، محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري أبي الحسن، (ت ٦٣٠ هـ) ٥ ج، ٥ مج، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وتحقيق: محمد إبراهيم البنا + محمد أحمد عاشور + محمود عبد الوهاب فايد، ٧ ج، ٧ مج، طبعة: دار الشعب - بيروت - ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

٢١- إشارة السبق: لعلاء الدين عليّ بن أبي الفضل، الحسن بن أبي المجد الحلبي (من أعلام القرن السادس) ج ١، مج ١ طبعة: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهية) - طهران - ١٢٩٧ هـ. وتحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى: مؤسّسة النشر الإسلامي، قم المشرفة - ١٤١٤ هـ.

٢٢- الأشباه و النظائر: لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في فقه الشافعي، ج ١، مج ١، دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٣- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن عليّ بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة الأولى: مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٢٨ هـ، تصوير: مكتبة المثنى - بغداد.

٢٤- إصلاح خطأ المحدثين: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطّابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق: برهان الدين محمد الداغستاني، طبعة: القاهرة، ١٩٣٦ م.

٢٥- أعلام الدين في صفات المؤمنين: للشيخ حسن بن أبي الحسن الديلمي رحمته الله (من أعلام القرن الثامن الهجري) تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم المقدّسة، ج ١، مج ١، الطبعة الثانية: ١٤١٤ هـ.

٢٦- الأعلام: لزركلي خير الدين (المعاصر) ٨ ج، ٨ مج، الطبعة السابعة: دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨٦ م.

٢٧- أعلام الموقعين: لابن القيم محمد بن أبي بكر بن أيوب، شمس الدين أبي عبد الله (ت ٧٥١ هـ) في فقه الحنبلي، ٤ ج، ٤ مج، طبعة: دار الجيل - بيروت.

٢٨- إعلام الوري بأعلام الهدى: للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمته الله (ت ٥٠٢ هـ) ٢ ج، ٢ مج، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم المشرقة - الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ.

٢٩- أعيان الشيعة: للسيد محسن الأمين، (ت ١٣٧١ هـ) تحقيق وإخراج: السيد حسن الأمين، ١١ ج، ١١ مج، الطبعة الخامسة، دار التعارف للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣٠- إقبال الأعمال: لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس رحمته الله (ت ٦٦٤ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٣١- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: لسعيد الخوري الشرتوني اللبناني، ٣ ج، ٣ مج، منشورات مؤسسة النصر.

٣٢- إكمال الدين وإتمام النعمة «كمال الدين وتمام النعمة»: لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الصدوق رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) ٢ ج، ١ مج، تحقيق وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.

٣٣- الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤتلف والمختلف: لابن مأكولا
أبي نصر علي بن هبة الله، (ت ٤٧٥هـ) ج ٧، مج ٧، وفي آخره تكملة الإكمال
لأبي حامد علي بن الصابوني، (ت ٦٨٠هـ) الطبعة الأولى: دار الكتب - العلمية،
بيروت - ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

٣٤- إلزام الناصب في إثبات الحجّة الغائب: الشيخ علي اليزدي
الحائري، (ت ١٣٣٣هـ) ج ٢، مج ٢، الطبعة الرابعة: مؤسّسة الأعلمي
للمطبوعات - بيروت - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م، نشر وتصوير مؤسّسه مطبوعاتي
حق بين - قم.

٣٥- الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: للعلامة
جمال الدين، ابن الطبرسي الأسدي رحمته الله (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: السيّد محمد
مهدي السيّد حسن الموسوي الخرسان، ج ١، مج ١، الطبعة الثانية: منشورات
المكتبة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م.

٣٦- الألفيّة: للشهيد الأوّل أبي عبد الله، محمد بن جمال الدين بن المكي
العالمي (ت ٧٨٦هـ).

٣٧- أمالي السيّد المرتضى: للشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد
الحسين (ت ٤٣٦هـ) ج ٤، مج ٢، تصحيح وتعليق: السيّد محمد بدر الدين
النعماني الحلبي، منشورات مكتبة المرعشي النجفي - قم - ١٤٠٣ هـ.

٣٨- أمالي الصدوق: للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن
بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) ج ١، مج ١، الطبعة الخامسة، مؤسّسة الأعلمي
بيروت - ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٣٩- الأمالي: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق: مؤسّسة البعثة، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: دارالثقافة - قم المقدّسة - ١٤١٤ هـ.

٤٠- الأمالي: للشيخ محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ هـ) تحقيق: الحسين أستاذ ولي + علي أكبر الغفّاري، ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين في الحوزة العلميّة - قم المقدّسة - ١٤٠٣ هـ.

٤١- الإمامة والتبصرة من الخيرة: لأبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ١ ج، ١ مج - قم المقدّسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ.

٤٢- الإمامة والسياسة: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق: علي شيري، ٢ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: منشورات الشريف الرضي - قم المقدّسة - ١٤١٣ هـ.

٤٣- أمل الآمل: لمحمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق السيّد أحمد الحسيني، ٢ ج، ٢ مج، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

٤٤- الأمّ: للشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، أبي عبد الله، (ت ٢٠٤ هـ) تصحيح: محمد زهري النجار، ٨ ج، ٤ مج، طبعة: دار المعرفة - بيروت.

٤٥- الانتصار: للسيّد مرتضي أبي القاسم، علي بن الحسين علم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: الشريف الرضي - قم المقدّسة - ١٣٩١ هـ.

٤٦- أنساب الأشراف: لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، (من أعلام القرن الثالث الهجري) الجزء الأول: تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الثانية: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم المقدسة - ١٤١٦ هـ. الجزء الثاني: تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي الطبعة الأولى: مؤسسة علمي للمطبوعات - بيروت - ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م. الجزء الثالث: تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى: دار التعارف للمطبوعات - بيروت - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

٤٧- الأنساب: للسمعاني أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت ٥٦٢ هـ) تحقيق وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى: دار الجنان - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٤٨- الأنوار اللامعة: للسيد موسى المازندراني (من أعلام القرن الرابع عشر) المخطوط بقلم المؤلف.

٤٩- إيضاح الإشتباه: للعلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) تحقيق: الشيخ محمد الحسون، ج ١، ج ٢، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١١ هـ.

٥٠- إيضاح الفوائد: لفخر المحققين أبي طالب، محمد بن الحسن الحلّي (ت ٧٧١ هـ) ج ٤، ج ٥، طبعة: إسماعيليان - قم المقدسة - ١٣٨٩ هـ.

٥١- الإيضاح: لفضل بن شاذان الأزدي النيشابوري، (ت ٢٦٠ هـ) تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأموي، ج ١، ج ٢، من منشورات: جامعة طهران - ١٣٦٣ هـ. ش.

٥٢ - الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث: للحافظ ابن كثير، أبي الفداء، عماد الدين - (ت ٧٧٤ هـ). ١ ج، ١ مج، تأليف: أحمد محمد شاكر، تصوير ونشر: دار الفكر، بيروت - لبنان.

٥٣ - بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: للشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي رحمته الله (ت ١١١١ هـ) ١١٠ ج، ١١٠ مج، طبعة: المكتبة الإسلامية: طهران - نشر وتصوير مؤسسة الوفاء - بيروت - الطبعة الثانية: ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٥٤ - بدائع الزهور في وقائع الدهور: لابن إلياس محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ) طبعة: القاهرة ١٣١١ هـ.

٥٥ - البداية والنهاية: لابن كثير عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: علي الشيري، ١٤ ج، ٧ مج، الطبعة الأولى: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م. وتحقيق: محمد عبد العزيز النجار، ١٤ ج، ٧ مج، طبعة: مكتبة النجاح - الرياض.

٥٦ - بداية المجتهد: لابن رشد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد الأندلسي أبو الوليد (ت ٥٩٥ هـ) في فقه المالكي، ٢ ج، ٢ مج، الطبعة العاشرة: دار العلمية - بيروت - ١٤٠٨ هـ.

٥٧ - بداية الهداية: محمد بن الحسن بن علي بن محمد الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: آل البيت - قم المقدسة.

٥٨ - البرهان في تفسير القرآن: للسيد هاشم بن سليمان البحراني رحمته الله (ت ١١٠٧ هـ) تصحيح: محمود بن جعفر الموسوي الزرندي، ٥ ج، ٥ مج،

الطبعة الثانية: مطبعة آفتاب - طهران - نشر وتصوير: مؤسسة إسماعيليان - قم.
 ٥٩ - بشارة المصطفى لشيعة المرتضى: لأبي جعفر محمد بن أبي القاسم
 الطبري رحمته الله (من علماء القرن السادس) ج ١، ١، الطبعة الثانية: المطبعة
 الحيدرية - النجف الأشرف - ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

٦٠ - بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد: للشيخ أبي جعفر
 محمد بن الحسن بن فروخ الصفار رحمته الله (ت ٢٩٠ هـ) تقديم وتعليق: حاج ميرزا
 محسن كوجه باغي، ج ١، ١، طبعة: مؤسسة الأعلمي - طهران - ١٤٠٤ هـ.
 ٦١ - البلد الأمين: للشيخ إبراهيم الكفعمي، (من علماء القرن التاسع) ج ١،
 ١، الطبعة الحجرية.

٦٢ - بلغة المحدثين: للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي المعروف
 بالبحراني (ت ١١٢١ هـ) تحقيق: عبد الزهراء العويناتي، ج ١، ١، المطبوع
 بذييل معراج أهل الكمال، طبعة: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام - قم المقدّسة -
 ١٤١٢ هـ.

٦٣ - بهجة الآمال: للشيخ عليّ بن عبد الله محمد بن محبّ الله بن محمد
 العلياري (ت ١٣٢٧ هـ) نشر: بنياد فرهنگ اسلام محمد حسين كوشان پور
 - قم المقدّسة - ١٣٩٤ هـ.

٦٤ - التاج الجامع للاصول: للشيخ منصور علي ناصف، وفي ذيله: غاية
 المأمول شرح التاج الجامع للاصول للمؤلف، الطبعة الرابعة: دار إحياء التراث
 العربي - بيروت - ١٤٠٦ هـ.

٦٥ - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، ج ١٠،

١٠. الطبعة الأولى: المطبعة الخيرية - مصر - ١٣٠٦ هـ، نشر و تصوير، دار مكتبة الحياة - بيروت.

٦٦ - تاج الموالييد: للعلامة الطبرسي رحمته الله (ت ٥٤٨ هـ) المطبوع ضمن مجموعة نفيسة.

٦٧ - تاريخ الأئمة: لابن أبي الثلج البغدادي رحمته الله (ت ٣٢٥ هـ) المطبوع ضمن مجموعة نفيسة.

٦٨ - تاريخ ابن خلدون: لعبد الرحمن بن خلدون المغربي، ج٧، ص٧، + المقدمة، نشر: مؤسسة المطبوعات الأعلمي - بيروت.

٦٩ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) صدر منه حتى الآن ٣٨ مج، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الثانية: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٧٠ - تاريخ أسماء الثقات: لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ج١، ص١، الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٧١ - تاريخ أهل البيت عليهم السلام: رواية كبار المحدثين والمؤرخين، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ج١، ص١، قم المشرقة - الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ.

٧٢ - تاريخ بغداد: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٣- تاريخ الشقات: للعجلي، (ت ٢٦١ هـ) ١ ج، ١ مج، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى: دارالكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.

٧٤- تاريخ جُرجان: لحمزة بن يوسف بن إبراهيم أبي القاسم (ت ٤٢٧ هـ). تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية. نشر: عالم الكتب - بيروت.

٧٥- تاريخ الطبري: لأبي جعفر محمد جرير الطبري (٣١٠ هـ) ٥ ج، ٥ مج، + الفهارس، الطبعة الثانية: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م. والطبعة الرابعة: ٨ ج، ٨ مج، مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٧٦- التاريخ الكبير: للبخاري أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ١١ ج، ١١ مج، (طبع معه بيان خطأ البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم الرازي، وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي) طبعة: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

٧٧- تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم (ت ٣٧٦ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: دارالكتب العلمية - بيروت.

٧٨- تبصرة المتعلمين: للعلامة الحلي أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ).

٧٩- تبصير المنتبه: لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد ابن عليّ بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي + محمد علي النجار، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م.

٨٠- التبيان في تفسير القرآن: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠ هـ) ١٠ ج، ١٠ مج، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨١- تجريد أسانيد الكافي: للسيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠ هـ) تصحيح وتعيين مواضع الأسناد: الميرزا مهدي التبريزي، ٢ ج، الطبعة الأولى: بإهتمام المصحح في مطبعة سيد الشهداء بقم المشرقة - ١٤١١ هـ.

٨٢- تحرير الأحكام: للعلامة الحلي أبي منصور، الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مؤسسة آل البيت - قم المقدسة.

٨٣- التحرير الطاوسي: لجمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المعروف بصاحب المعالم (ت ١٠١١ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: منشورات دار الذخائر - قم - إيران - ١٣٦٨ هـ. ش.

٨٤- تحف العقول عن آل الرسول: للشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني رحمته الله (من أعلام القرن الرابع) تصحيح و تعليق: علي أكبر الغفاري، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٤ هـ.

٨٥- تدريب الراوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٨٤٩ هـ) تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، استاذ الحديث بجامعة الأزهر، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.

٨٦- تدريب الراوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي (ت ٨٤٩ هـ) تحقيق: عبد الوهّاب عبد اللطيف، الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الأهر، الطبعة الثانية: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

٨٧ - التدوين في أخبار قزوين: للرافعي، عبد الكريم بن محمد (ت ٦٢٣ هـ). ٤ ج، ٤ مج، تحقيق: الشيخ عبد العزيز العطّاري الطبعة الأولى: حيدر آباد، الهند، المطبعة العزيزية، شاه علي بند، دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

٨٨ - تذكرة الحفاظ: للذهبي شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تصحيح عبد الرحمن بن يحيى الملعّمي تحت إعاونة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، ١٣٧٤ هـ، ٥ ج، ٥ مج، طبعة: دار الكتب العلميّة - بيروت.

٨٩ - تذكرة الخواصّ: سبط ابن الجوزي رحمته الله (ت ٦٥٤ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسّسة أهل البيت - بيروت - ١٤٠١ هـ.

٩٠ - تذكرة الفقهاء: للعلامة الحليّ أبي منصور، الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مكتبة المرتضوية - طهران.

٩١ - تراجم أعلام النساء: للشيخ محمد حسين الأعلمي الحائري (ت ١٣٩١ هـ) ٢ ج، ٢ مج، الطبعة الأولى: مؤسّسة الأعلمي - بيروت - ١٤٠٧ هـ.

٩٢ - الترغيب والترهيب: لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، (ت ٦٥٦ هـ) تعليق: مصطفى محمد عمارة، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثالثة: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٨٨ هـ.

٩٣ - تصحيح تراثنا الرجالي: لمحمد علي النجّار (المعاصر) الطبعة الأولى: مؤسسة دار الهجرة - قم، ١٤١٠ هـ.

٩٤ - تعليقة الشهيد على الخلاصة: للشهيد الثاني زين الدين علي أحمد الجبعي العاملي (المستشهد سنة: ٩٦٥ هـ) المخطوط.

٩٥ - التعليقة على منهج المقال للوحيد البهبهاني: آغا محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) المطبوع في هامش منهج المقال.

٩٦ - تفسير الصافي: للمولى محسن الملقّب بـ «الفيض الكاشاني» رحمته الله (ت ١٠٩١ هـ) تصحيح وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، ٥ مج، الطبعة الثانية: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٩٧ - تفسير العيّاشي: لأبي النضر محمد بن مسعود بن عيّاش السلمي السمرقندي رحمته الله تحقيق: السيّد هاشم رسولي محلاتي، ٢ ج، ٢ مج، المكتبة العلميّة - طهران.

٩٨ - تفسير فرات الكوفي: لأبي القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي رحمته الله (من أعلام الغيبة الصغرى) تحقيق: محمد الكاظم، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - طهران - ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.

٩٩ - تفسير القمّي: لأبي الحسين علي بن إبراهيم القمّي، (من أعلام قرني الثالث والرابع) تصحيح وتعليق: السيّد طيّب الموسوي الجزائري، ٢ ج، ٢ مج، الطبعة الثالثة: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ١٤٠٤ هـ.

١٠٠ - التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام: تحقيق

ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى: قم المقدسة - ١٤٠٩ هـ.

١٠١ - تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ج ٢، مج ٢، طبعة: دار المعرفة - بيروت.

١٠٢ - تكملة إكمال الإكمال: لابن الصابوني جمال الدين أبي حامد، محمد ابن الصابوني (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: مصطفى جواد، بغداد، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٠٣ - تكملة الإكمال: لابن نقطة أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي (ت ٦٢٩ هـ) تحقيق: عبد القيوم عبد ربّ النبي + محمد صالح عبد العزيز المراد، الطبعة الأولى: جامعة أمّ القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

١٠٤ - تكملة أمل الآمل: للسيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ) تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ج ١، مج ١، نشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٦ هـ.

١٠٥ - تكملة الرجال: للشيخ عبد النبي الكاظمي (ت ١٢٥٦ هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة: مكتبة الإمام الحكيم العامة - النجف الأشرف - مطبعة الآداب.

١٠٦ - تميم أمل الآمل: للشيخ عبد النبي القزويني (من أعلام القرن الثاني عشر) تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ج ١، مج ١، نشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٧ هـ.

١٠٧- تمييز الطيّب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث: لعبد الرحمن بن عليّ بن الربيع (ت ٩٤٤ هـ) طبعة: مطبعة صبيح بصر (١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م) والطبعة الثالثة: دار الكتب العلميّة بيروت ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

١٠٨- التمييز: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦٢ هـ) تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، أستاذ الحديث النبوي بجامعة الملك سعود، السعودي، الطبعة الثالثة: مكتبة الكوثر، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

١٠٩- تنبيه الخواطر ونزهة النواظر (المعروف بمجموعة ورام): لأبي الحسين ورام بن أبي فراس رحمته الله (ت ٦٠٥ هـ) ج١، ج١، الطبعة الثانية: دار الكتب الإسلاميّة - طهران.

١١٠- تنقيح أسانيد التهذيب: للسيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠ هـ) تصحيح وتعيين مواضع الأسناد: الميرزا مهدي التبريزي، ج١، الطبعة الأولى: بإهتمام المصحح في مطبعة سيد الشهداء بقم المشرقة - ١٤١١ هـ.

١١١- التنقيح الرائع: لمقداد بن عبد الله الفاضل السيوري الحلّي (ت ٨٢٦ هـ) تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمرى، ج٤، ج٤، الطبعة الأولى: مكتبة المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٤ هـ.

١١٢- تنقيح المقال: للشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) ج٣، ج٣، طبعة: المطبعة المرتضويّة - النجف الأشرف - ١٣٥٢ هـ.

١١٣ - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك: لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) في فقه المالكي، ٣ ج، ١ مج، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٤ - التوحيد: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المشرفة.

١١٥ - توضيح الإشتباه: للشيخ محمد علي بن المولى محمد رضا الساروي المازندراني، (ت ١١٠٤ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: جامعة طهران.

١١٦ - توضيح المشتبه: لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي (ت ٨٤٢ هـ) تحقيق: محمد عنيم العرقسوسي، ١٠ ج، ١٠ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

١١٧ - تهذيب الأحكام: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق: السيّد حسن خراسان، ١٠ ج، ١٠ مج، الطبعة الثالثة: دار الأضواء - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م.

١١٨ - تهذيب الأسماء واللغات: للنووي، (ت ٦٧٦ هـ). ٤ ج، ٢ مج، القاهرة - المطبعة المنيرية، الطبعة الأولى: ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٧ م، نشر وتصوير: دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٩ - تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) ١٢ ج، ١٢ مج، الطبعة الأولى: بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند، بمحروسة حيدرآباد الدكن،

١٣٢٥هـ والطبعة الحديثة مع تقرّيط: الشيخ خليل الميس مدير أزهر لبنان،
١٤ج، ١٤مج + الفهارس، الطبعة الأولى: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤هـ /
١٩٨٤م.

١٢٠ - تهذيب الكمال: للمزي أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن
(ت ٧٤٢هـ) تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ٣٥ج، ٣٥مج، الطبعة الثالثة:
مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٢١ - تهذيب المقال: للسيد محمد علي الموحّد الأبطحي (المعاصر) طبعة:
النجف الأشرف - ١٣٩٠هـ.

١٢٢ - الثاقب في المناقب: للعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي الطوسي رحمته الله
(إين حمزة) (من أعلام القرن السادس) تحقيق: نبيل رضا علوان، ١ج، ١مج،
الطبعة الثانية: مؤسسة أنصاريان - قم المقدّسة - ١٤١٢هـ.

١٢٣ - الثقات: لمحمد بن حنّان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ)
بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة الدكتور محمد
عبد المعيد خان، ٩ج، ٩مج + الفهارس، الطبعة الأولى: مطبعة مجلس دائرة
المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

١٢٤ - ثواب الأعمال وعقاب الأعمال: للشيخ الجليل الصدوق، أبي جعفر
محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١هـ) تصحيح وتعليق:
علي أكبر الغفاري، ١ج، ١مج، طبعة: مكتبة الصدوق - طهران.

١٢٥ - جامع أحاديث الشيعة: بإشراف «آية الله العظمى»، الحاج آقا حسين
الطباطبائي البروجردي رحمته الله (ت ١٣٨٠هـ) و باهتمام الشيخ إسماعيل المعزّي
صدر حتّى الآن، ٢١مج، المطبعة العلميّة - قم المقدّسة - ١٣٩٩هـ.

- ١٢٦- جامع الأخبار: للشيخ تاج الدين محمد بن الشعيري (من أعلام القرن السادس) ج ١، ١١، المكتبة الحيدريّة - النجف الأشرف - نشر و تصوير: منشورات الرضي - قم المقدّسة - الطبعة الثانية: ١٣٦٣ هـ. ش.
- ١٢٧- جامع الأصول: لأبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ج ١١، ١١، تحقيق: محمد حامد الفقي، الطبعة الرابعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٤ هـ.
- ١٢٨- جامع الرواة: لمحمد بن عليّ الأردبيلي الغروي الحائري (كان حيّاً ١١٠٠ هـ) تصحيح وتعليق: أبي الحسن الشعراني، من منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي بقم المشرقة - ١٤٠٣ هـ.
- ١٢٩- الجامع الصغير: للشيباني محمد بن الحسن أبي عبد الله، (ت ١٨٩ هـ) في فقه الحنفي، مع شرحه النافع الكبير لأبي الحسنات عبد الحيّ اللكنوي (ت ١٣٠٤ هـ) الطبعة الأولى: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦ هـ.
- ١٣٠- الجامع في الرجال: للشيخ موسى الزنجاني (ت ١٣٩٩ هـ) المجلد الأوّل منه طبع بهمة المؤلف سنة: ١٣٩٤ وثلاثة مجلّدات منه مخطوط بقلم المؤلف وموجود عندنا - وقفنا الله لطبعه ونشره.
- ١٣١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عليّ بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: الدكتور محمد عجّاح الخطيب، رئيس قسم علوم القرآن والسنة بجامعة دمشق، الطبعة الثالثة: مؤسّسة الرسالة، بيروت - ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
- ١٣٢- الجامع لرواة وأصحاب الإمام الرضا عليه السلام: لمحمد مهدي نجف،

(المعاصر) ٢ ج، ٢ مج، المؤتمر العالمي الثاني للإمام الرضا عليه السلام - مشهد المقدسة - ١٤٠٩ هـ.

١٣٣ - الجامع للشرائع: ليحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبي (ت ٦٩٠ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة سيّد الشهداء - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.

١٣٤ - جامع المدارك: للخوانساري السيّد أحمد (ت ١٤٠٥ هـ) ٧ ج، ٦ مج، مكتبة الصدوق - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.

١٣٥ - جامع المقاصد: للمحقّق الكرّكي نور الدين، عليّ بن الحسين بن عبد العالي العاملي (ت ٩٤٠ هـ) ٢ ج، ٢ مج، الطبعة القديمة: إنتشارات جهان - طهران و تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ١٣ ج، ١٣ مج، قم المقدسة - ١٤٠٨ هـ.

١٣٦ - جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الرجال: للشيخ فخر الدين الطريحي (ت ١٠٩٧ هـ) تحقيق: الشيخ محمد كاظم الطريحي، الطبعة الأولى: المطبعة الحيدريّة - طهران. +

١٣٧ - المجرّح والتعديل: للرازي أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد ابن ادريس بن المنذر التيمي الحنظلي (ت ٣٢٧ هـ) ٩ ج، ٩ مج، الطبعة الأولى: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

١٣٨ - جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسي، أبي محمد، عليّ بن أحمد ابن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، ١ ج، ١ مج، مطبعة الخانجي، القاهرة، ودار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م.

١٣٩ - الجواهر السنّية في الأحاديث القدسيّة: للشيخ محمد بن الحسن بن عليّ بن الحسين الحرّ العاملي رحمته الله (ت ١١٠٤ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: نشر يس، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

- ١٤٠- جواهر الفقه: لسعد الدين أبي القاسم عبد العزيز بن تحرير بن عبد العزيز ابن البرّاج الطرابلسي (ت ٤٨١هـ) ج ١، مج، طبعة: مكتبة آية الله العظمى المرعشي، (المطبوع ضمن الجوامع الفقهية)- طهران. وتحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، ج ١، مج، طبعة: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١١هـ.
- ١٤١- جواهر الكلام: لمحمد حسن بن محمد باقر (ت ١٢٦٦هـ) ج ٤٣، مج، طبعة: دارالكتب الإسلامية - طهران - ١٣٩٢هـ.
- حاشية ابن عابدين = ردّ المحتار.
- الحاشية على رجال الكشي = رجال الميرداماد.
- ١٤٢- حاشية إعانة الطالبين: لعثمان بن محمد شطا الدميّاطي أبي بكر البكري (ت ١٣٠٠هـ) في فقه الشافعي، ج ٤، مج، طبعة: دار الفكر - بيروت.
- ١٤٣- حاوي الأقوال: الشيخ عبد النبي الجزائري بن الشيخ سعد الجزائري الغروي الحائري (ت ١٠٢١هـ).
- ١٤٤- جبل المتين: للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي (ت ١٠٣٠هـ) الطبعة القديمة، منشورات مكتبة بصيرتي - قم المشرفة - ١٣٩٠هـ.
- ١٤٥- الحدائق الناضرة: ليوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني (ت ١١٨٦هـ) ج ٢٥، مج - دارالكتب الإسلامية - مطبعة النجف - ١٣٧٦ و طبعة: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٥هـ.
- ١٤٦- الحديث والمحدثون: محمد، محمد أبوزهو، من علماء الأزهر وأستاذ بكلية أصول الدين، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.

١٤٧- حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار عليهم السلام: للسيد هاشم بن سليمان البحراني رحمته الله (ت ١١٠٧ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، ٥ ج، ٥ مج - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ.

١٤٨- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الإصبهاني رحمته الله (ت ٤٣٠ هـ) ١٠ ج، ١٠ مج، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

١٤٩- حلية العلماء: لمحمد بن أحمد سيف الدين أبي بكر الشاشي القفال، (ت ٥٠٧ هـ) تحقيق: الدكتور ياسين أحمد إبراهيم دراركة، في فقه الشافعي، الطبعة الأولى: مكتبة الرسالة الحديثة - أردن.

١٥٠- خاتمة المستدرک: لميرزا حسين بن الميرزا محمد تقي بن علي محمد ابن تقي النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة القديمة، المكتبة الإسلامية بطهران + مؤسسة إسماعيليان بقم.

١٥١- الخرائج والمجرائح: لقطب الدين الراوندي رحمته الله (ت ٥٧٣ هـ) ٣ ج، ٣ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٩ هـ.

١٥٢- خصائص الأئمة عليهم السلام: خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: للشريف الرضي أبي الحسن محمد بن الحسين بن الموسوي البغدادي رحمته الله (ت ٤٠٦ هـ) تحقيق وتعليق: الدكتور محمد هادي الأميني، ١ ج، ١ مج، طبعة: مجمع البحوث الإسلامية - مشهد المقدس - ١٤٠٦ هـ.

١٥٣- الخصال: للشيخ الصدوق، أبي جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن

بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة - ١٤٠٣ هـ.

١٥٤ - خلاصة الأقوال في علم الرجال: للعلامة الحلي الحسن بن يوسف علي بن المطهر (ت ٥٢٦ هـ) تحقيق: السيّد محمد صادق بحر العلوم، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف، ١٣٨١ - تصوير مكتبة الرضي - قم المقدسة - ١٤٠٢ هـ.

١٥٥ - الخلاف: للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ٣ ج، ٣ مج، طبعة: دار الكتب العلمية، إسماعيليان - قم المقدسة. وتحقيق: السيّد علي الخراساني + السيّد جواد الشهرستاني + الشيخ مهدي نجف - الطبعة الأولى: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٩ هـ.

١٥٦ - الدر المنثور من المأثور وغير المأثور: لعلي بن محمد بن الحسن ابن زين الدين العاملي رحمته الله (ت ١١٠٣ هـ) ٢ ج، ٢ مج، الطبعة الأولى: مطبعة مهر - قم - ١٣٩٨ هـ.

١٥٧ - الدروس: للشهيد الأوّل أبي عبد الله، محمد بن جمال الدين مكّي بن محمد بن حامد العاملي (ت ٧٨٦ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة القديمة: إنتشارات صادقي - قم المقدسة - ١٣٩٨ هـ. وتحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، ٣ ج، ٣ مج، الطبعة الأولى - قم المقدسة - ١٤١٢ هـ.

١٥٨ - الدروع الواقية: للسيّد علي بن موسى بن طاووس رحمته الله (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ١ ج، ١ مج - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

١٥٩ - دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام: للقاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد التيمي المغربي رحمته الله (ت ٣٦٣ هـ) تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ٢ ج، ٢ مج، دار المعارف - القاهرة - ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

١٦٠ - الدعوات: «سلوة الحزين»: لأبي الحسين سعيد بن هبة الله (قطب الدين الراوندي) رحمته الله (ت ٥٧٣ هـ) تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

١٦١ - دلائل الإمامة: لأبي جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري رحمته الله (من أعلام القرن الخامس) تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة - قم المقدسة، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ.

١٦٢ - ذخيرة العباد: لمحمد باقر بن محمد مؤمن السبزواري (ت ١٠٩٠ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة القديمة: مؤسسة آل البيت - قم المقدسة.

١٦٣ - الذريعة إلى أصول الشريعة: للسيد مرتضى علم الهدى (ت هـ) تصحيح وتعليق: أبو القاسم گرجي، ٢ ج، ٢ مج، الطبعة الأولى: انتشارات دانشگاه تهران (نشر جامعة طهران) - ١٣٦٣ هـ. ش.

١٦٤ - ذكرى الشيعة: للشهيد الأول أبي عبد الله، محمد بن جمال الدين مكّي ابن محمد بن حامد العاملي (ت ٧٨٦ هـ)، ١ ج، ١ مج، الطبعة القديمة: - بصيرتي - قم المقدسة - ١٢٧٢ هـ.

١٦٥ - ذيل تاريخ بغداد: للحافظ محب الدين أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار (ت ٦٤٣ هـ) تصحيح الدكتور قيصر فرح، طبع

بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، المطبوع مع تاريخ بغداد،
الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٦٦ - رجال ابن داود: لتقي الدين الحسن بن عليّ بن داود (ت ٧٠٧هـ)
تحقيق: السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، ج ١، ج ٢، الطبعة الأولى: المطبعة
الحيدريّة - النجف - ١٣٩٢هـ.

١٦٧ - رجال الأنصاري: للشيخ الأعظم الأنصاري (ت ١٢٨١هـ) المخطوط
بقلمه الشريف.

١٦٨ - رجال البرقي: لأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤هـ) تحقيق
وتصحيح: السيّد كاظم الموسوي المياموي، ج ١، ج ٢، الطبعة الأولى: جامعة
طهران - ١٣٨٨٣هـ.

١٦٩ - رجال الخاقاني: للشيخ عليّ بن حسين بن عباس الخاقاني
(ت ١٣٣٤هـ) تحقيق: السيّد محمد صادق بحر العلوم، الطبعة الثانية - مكتب
الإعلام الإسلامي - قم - ١٤٠٤هـ.

رجال السيّد بحر العلوم = الفوائد الرجالية.

١٧٠ - رجال الطوسي: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
(ت ٤٦٠هـ) ج ١، ج ٢، الطبعة الأولى: من منشورات المكتبة والمطبعة
الحيدريّة في النجف الأشرف - ١٣٨٠هـ.

رجال العلامة الحليّ = خلاصة الأقوال في علم الرجال.

١٧١ - رجال الكشي: لمحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (معاصر الكليّني)
الموجود هو إختيار معرفة الرجال لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي،

تعليق وتصحيح: حسن المصطفوي، الطبعة الأولى: جامعة مشهد المقدسة - المؤتمر الألفي للشيخ الطوسي - ١٣٨٩هـ.

١٧٢ - رجال المجلسي: للشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١١هـ) مع آراء السيّد الخوئي في كلّ راو ذكره المجلسي، ترتيب: عبد الله السبزالي الحاج، الطبعة الأولى: مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٤١٥هـ.

١٧٣ - رجال المير داماد: للسيّد محمد باقر بن السيّد الفاضل المير شمس الدين الإسترابادي الشهير بـ «مير داماد» (ت ١٠٤٠هـ) المطبوعة في هامش رجال الكشي، ج ٢، ج ٢، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، طبعة: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم المقدسة - ١٤٠٤.

١٧٤ - رجال النجاشي: لأحمد بن عليّ بن أحمد بن العباسي النجاشي (ت ٤٥٠هـ) تصحيح: سماحة آية الله السيّد موسى الشبيري الزنجاني، الطبعة الأولى: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين، بقم المشرقة - ١٤٠٧هـ.

١٧٥ - الرحلة في طلب الحديث: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عليّ بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: نورالدين عتر، رئيس قسم علوم القرآن والسنة في جامعة دمشق، الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة، بيروت - ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

١٧٦ - ردّ المحتار: لابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ت ١٢٥٢هـ) في فقه الحنفي، ٨ ج، ٨ مج، طبعة: دار قهرمان للنشر والتوزيع - إستانبول - ١٩٨٤م.

١٧٧- الرسائل العشر: لجمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحلبي (ت ٨٤١هـ) تحقيق: السيّد مهدي الرجائي ج١، ج١، الطبعة الأولى: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدّسة - ١٤٠٩هـ.

١٧٨- الرسائل العشر: لشيخ الطائفة محمد بن الحسن بن علي الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠هـ) ج١، ج١، الطبعة الثانية: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المشرفة - ١٤١٤هـ.

١٧٩- الرسائل: للشهيد الثاني زين الدين بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي (ت ٩٦٦هـ) ج١، ج١، الطبعة القديمة: مكتبة بصيرتي - قم المقدّسة.

١٨٠- رسائل المحقّق الكرّكي: للمحقّق الكرّكي نور الدين عليّ بن الحسين ابن عبد العالي العاملي (ت ٩٤٠هـ) تحقيق: الشيخ محمد الحسّون، ج٣، ج٣، الطبعة الأولى: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدّسة - ١٤٠٩هـ.

١٨١- رسالة ابن أبي عقيل: لابن أبي عقيل الحسن بن عليّ (من أعلام القرن الرابع) المطبوع تحت عنوان: رسالتان بمجموعتان - جمعه: الشيخ عبد الرحيم البروجردي وعلّق عليه: الشيخ عليّ بناه الإشتهازي.

١٨٢- رسالة ابن بابويه: لابن بابويه عليّ بن حسين بن موسى (ت ٣٢٩هـ) المطبوع تحت عنوان: رسالتان بمجموعتان - جمعه: الشيخ عبد الرحيم البروجردي وعلّق عليه: الشيخ عليّ بناه الإشتهازي.

١٨٣- رسالة أبي غالب الزراري: لأحمد بن محمد بن محمد بن سليمان أبي غالب الزراري (ت ٣٦٨هـ) تحقيق: السيّد محمد رضا الحسيني الجلال، ج١، ج١، الطبعة الأولى: مكتب الإعلام الاسلامي - قم المقدّسة - ١٤١١هـ.

١٨٤ - الرعاية في شرح الدراية: للشهيد الثاني زين الدين علي بن أحمد الجبعي العاملي (المستشهد سنة: ٩٦٥ هـ). تحقيق وتعليق: عبد الحسين محمد علي البقال، الطبعة الأولى: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٨ هـ.

١٨٥ - الرواشح السماوية: للسيد محمد باقر بن السيد الفاضل المير شمس الدين الإسترابادي الشهير بـ «مير داماد» (ت ١٠٤٠ هـ) ١ ج، ١ مج، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.

١٨٦ - روض الجنان: للشهيد الثاني زين الدين بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي (ت ٩٦٦ هـ)، ١ ج، ١ مج، الطبعة القديعة: مؤسسة آل البيت - قم المقدسة.

١٨٧ - الروضة البهية: للشهيد الثاني زين الدين بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي (ت ٩٦٦ هـ)، ٢ ج، ٢ مج، الطبعة القديعة: المكتبة العلمية الإسلامية - طهران. وتحقيق: السيد محمد كلانتر ١٠ ج، ١٠ مج، الطبعة الثانية: جامعة النجف - نجف - ١٣٩٨ هـ.

١٨٨ - روضة المتقين: لمحمد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق: السيد حسين الموسوي الكرمانى + الشيخ علي پناه الاشتهااردى، ١٤ ج، ١٤ مج، الطبعة الأولى: بنياد فرهنگ إسلامي حاج محمد حسين كوشانپور - قم المقدسة - ١٣٩٣ هـ.

١٨٩ - روضة الواعظين: للفتال النيسابوري (ت ٥٠٨ هـ) تصحيح وتعليق: الشيخ حسين الأعلمي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٩٠- رياض المسائل: للسيد علي بن السيد محمد علي بن أبي المعالي الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ) ٢ ج، ٢ مج، الطبعة القديمة: مؤسسة آل البيت - قم المقدسة - ١٤٠٤هـ والطبعة الحديثة: تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٢هـ.

١٩١- زبدة البيان: للمقدس الأردبيلي أحمد بن محمد (ت ٩٩٣هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مكتبة المرتضوية - طهران.

١٩٢- الزهد: للحسين بن سعيد الكوفي الأهوازي رحمته الله (من أعلام القرن الثاني والثالث) تحقيق: ميرزا غلام رضا عرفانيان، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: مطبعة فرهنك - ايران - ١٣٦١هـ. ش.

١٩٣- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: لمحمد أمين البغدادي ، طبعة: بغداد ١٢٨٠هـ.

١٩٤- سبل السلام: لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطاء، في فقه الزيدية، ٤ ج، ٤ مج، الطبعة الحادي عشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨هـ.

١٩٥- السرائر: لأبي جعفر، محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس (ت ٥٩٨هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة القديمة: إنتشارات معارف إسلامية - طهران و الطبعة الحديثة: ٣ ج، ٣ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٠هـ.

١٩٦- سنن ابن ماجة: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة: دار الفكر - بيروت.

- ١٩٧ - سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، ج٢، ٢، طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت. ومع تعليقات: الشيخ أحمد سعد علي، ج٢، ٢، طبعة الأولى: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - ١٣٧١هـ ومع مقدمة أحمد البناء الساعاتي، ج٢، ١، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ١٩٨ - سنن الدار قطني: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي (ت ٣٥٨هـ) وبذيله: التعليق المغني على الدار قطني لأبي الطيب محمد شمس الحق، العظيم آبادي، ج٤، ٢، طبعة الرابعة: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦هـ.
- ١٩٩ - سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥هـ) ج٢، ٢، طبعة: دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ٢٠٠ - السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي (ت ٤٥٨هـ) وفي ذيله: الجوهر النقي لعلاء الدين بن عليّ بن عثمان المارديني الشهير بابن تركماني (ت ٧٤٥هـ) ج١٠، ١٠، طبعة: دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨هـ.
- ٢٠١ - سنن النسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن عليّ بن شعيب بن عليّ بن سنان بن بحر النسائي (ت ٣٠٣هـ) بشرح جلال الدين السيوطي، ج٨، ٤، طبعة: دار الفكر - بيروت - ١٣٩٨هـ.
- ٢٠٢ - السنّة قبل التدوين: للدكتور محمد عجّاح الخطيب، رئيس قسم علوم القرآن والسنّة بجامعة دمشق، الطبعة الخامسة: دار الفكر - بيروت - ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

٢٠٣ - سير أعلام النبلاء: للذهبي شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عدّة من المحقّقين، ٢٥ ج، ٢٥ مج، مع الفهارس، الطبعة السابعة: مؤسّسة الرسالة - بيروت - ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٢٠٤ - السيرة النبويّة: لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا + إبراهيم الأبياري + عبد الحفيظ شلبي، ٤ ج، ٤ مج، طبعة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م. تصوير: مكتبة المصطفى - قم.

٢٠٥ - الشجرة الطيّبة: لسيد فاضل الموسوي الصفوي «خلخال زاده»، ١ ج، الطبعة الأولى: منشورات مكتبة جامع التفاسير - قم المقدّسة - ١٤١١هـ.

٢٠٦ - شذرات الذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ٤ ج، ٤ مج + الفهارس، طبعة: دار الكتب العلميّة - بيروت.

٢٠٧ - شرايع الإسلام: للمحقّق الحليّ نجم الدين جعفر بن الحسن يحيى (ت ٦٧٦هـ) ٤ ج، ٢ مج، منشورات الأعلمي - طهران - ١٣٨٩هـ.

٢٠٨ - شرح الزرقاني: لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف بن محمد بن علوان أبي عبد الله الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) في فقه المالكي، ٤ ج، ٤ مج، طبعة: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٩هـ.

٢٠٩ - الشرح الصغير: للسيد عليّ بن السيد محمد عليّ الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ) ٣ ج، ٣ مج، طبعة: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدّسة -

٢١٠ - شرح العناية على الهداية: لمحمد بن محمد بن محمود المعروف بأكمل الدين البابرقي الدمشقي (ت ٧٨٦هـ) في فقه الحنفي المطبوع في هامش شرح فتح القدير، ٩ ج، ٩ مج، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢١١ - شرح الكافية في النحو: لمحمد بن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الاسترابادي (ت ٦٨٨هـ) طبعة: المكتبة المرتضوية لإحياء التراث الجعفرية - طهران.

٢١٢ - الشرح الكبير: لابن قدامة عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي (ت ٦٨٢هـ) في فقه الحنبلي، المطبوع في ذيل المغني، ١٢ ج، ١٢ مج مع الفهارس، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت.

٢١٣ - شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف: لأبي أحمد العسكري، (ت ٣٨٢هـ) تحقيق: السيد محمد يوسف، طبعة: مجمع اللغة العربية - دمشق.

٢١٤ - شرف أصحاب الحديث: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، طبعة: دار إحياء السنة النبوية، تركيا - أنكارا - ١٩٧١ م.

٢١٥ - شواهد التنزيل لقواعد التفضيل: لعبيد الله بن أحمد المعروف بالحاكم الحسكاني، (من أعلام القرن الخامس) تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ٣ ج، ٣ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران - ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

٢١٦ - الصحاح: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة: دار العلم للملايين - بيروت - ١٤٠٧ هـ.

- ٢١٧- صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بزّز بنه البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ٨ ج، ٤ مج، طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. و ٩ ج، ٣ مج، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢١٨- صحيح الترمذي: لأبي عيسى بن محمد عيسى بن سورة بن الطحال السلمي البوغي الترمذي (ت ٢٧٩هـ) تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، ٥ ج، ٥ مج، طبعة: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت. وبشرح ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) ١٣ ج، ٧ مج، طبعة: دار العلم للجميع.
- ٢١٩- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، (ت ٢٦١هـ) ٨ ج، ٤ مج، دار الفكر - بيروت.
- ٢٢٠- صحيفة الإمام الرضا عليه السلام: تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي (عج) ١ ج، ١ مج، قم المقدّسة - ١٤٠٨ هـ / ١٣٦٦ هـ. ش.
- ٢٢١- الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم: للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن يونس العاملي رحمته الله (ت ٨٧٧هـ) تحقيق وتصحيح: محمد الباقر المحمودي، ٣ ج، ٣ مج، المكتبة المرتضوية - طهران - الطبعة الأولى: ١٣٨٤ هـ.
- ٢٢٢- صفات الشيعة: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١هـ) إنتشارات أعلمي - طهران.
- ٢٢٣- الضعفاء الصغير: للبخاري أبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ) ١ ج، ١ مج، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، المطبوع معه الضعفاء والمتروكون للنسائي، طبعة: دار المعرفة - بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، توزيع: دار الباز - مكة المكرمة.
- ٢٢٤- الضعفاء الكبير: للعقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد

- المكّي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ٤ج، ٤مج، الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٢٢٥ - الضعفاء والمتروكون: لابن الجوزي أبي الفرج، عبد الرحمن بن عليّ ابن محمد البغدادي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ٣ج، ٢مج، الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٢٦ - الضعفاء والمتروكون: لدارقطني أبي الحسن عليّ بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: السيّد صبحي البدري السامرائي، ١ج، ١مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢٢٧ - الضعفاء والمتروكون: للنسائي أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) تحقيق: بوران الضناوي + كمال يوسف الحوت، ١ج، ١مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٢٢٨ - طبّ الأئمة: لعبد الله والحسين إيني بسطام النيسابوريين، تقديم: السيّد محمد مهدي الخرسان، ١ج، ١مج، منشورات: المكتبة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- ٢٢٩ - طبّ الأئمة عليهم السلام: للسيّد عبد الله شبر، (ت ١٢٤٢هـ) ٢ج، ١مج، طبعة: منشورات الأعتماد، ١٤١٥هـ.
- ٢٣٠ - طبّ النبي صلى الله عليه وآله: لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري، (ت ٤٣٢هـ) ١ج، ١مج، المكتبة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥، نشر وتصوير: منشورات الرضي - قم المقدّسة - ١٣٦٢هـ. ش.
- ٢٣١ - طرائف المقال: للسيّد عليّ أصغر بن السيّد شفيع الجابلق البروجردي

(ت ١٢١٣هـ) ج ١، ج ١، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، ج ٢، ج ٢، الطبعة الأولى: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدّسة - ١٤١٠هـ.

٢٣٢ - عُدّة الداعي ونجاح الساعي: أحمد بن فهد الحلّي رحمه الله (ت ٨٤١هـ) تصحيح و تعليق: أحمد الموحّدي القمي، ج ١، ج ١، الطبعة الأولى: دار الكتاب الإسلامي، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٣٣ - عُدّة الرجال: للسيّد محسن بن الحسن الحسيني الأعرجي الكاظمي (ت ١٢٢٧هـ) ج ٢، ج ٢، تحقيق: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، الطبعة الأولى: مكتبة إسماعيليان - قم المقدّسة - ١٤١٥هـ.

٢٣٤ - عقد الدرر في أخبار المنتظر: ليوسف بن يحيى بن علي بن عبد العزيز المقدسي الشافعي، (من علماء القرن السابع) تحقيق: الدكتور عبد الفتّاح محمد الحلّو، ج ١، ج ١، الطبعة الأولى: مكتبة عالم الفكر - القاهرة - ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٢٣٥ - العقد الفريد: لأحمد بن محمد بن عبد ربّه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) تحقيق: محمد سعيد العريان، ج ٧، ج ٤، طبعة: دار الفكر - بيروت. وتحقيق: الدكتور مفيد محمد قيّحة، ج ٨، ج ٧، الطبعة الثالثة: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤٠٧هـ.

٢٣٦ - علل الشرائع: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمه الله (ت ٣٨١هـ) تقديم: السيّد محمد صادق بحر العلوم، ج ٢، ج ١، طبعة: منشورات المكتبة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م. نشر وتصوير: مكتبة الداوري - قم.

٢٣٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: لابن الجوزي أبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي (ت ٥٩٧ هـ) ٢ ج، ٢ مج. تقديم الشيخ خليل الميس. الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٣٨- العلل ومعرفة الرجال: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ٣ ج، ٣ مج + الفهارس، تحقيق: الدكتور وصي الله عباس، ٤ ج، ٤ مج، الطبعة الأولى: المكتب الإسلامي بيروت - دار الخاني - الرياض، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٢٣٩- علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح استاذ الإسلاميات وفقه اللغة في كلية الآداب بجامعة دمشق، طبعة: مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م. تصوير: منشورات الرضي، قم - إيران.

٢٤٠- عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: لجمال الدين أحمد بن علي الحسيني المعروف، (باين عنبة) رحمه الله (ت ٨٢٨ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة أنصاريان - قم المقدسة - ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٢٤١- عمدة القاري للعيني محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بدر الدين (ت ٨٥٥ هـ) في فقه الحنفي، ١٢ ج، دار الفكر - بيروت.

٢٤٢- عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية: لمحمد بن علي بن إبراهيم الأحسائي المعروف بإبن أبي جمهور رحمه الله (ت ٨٩٧ هـ) ٤ ج، ٤ مج، تحقيق: الحاج آقا مجتبي العراقي، الطبعة الأولى: مطبعة سيد الشهداء - قم المقدسة - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٤٣- عيون أخبار الرضا عليه السلام: لأبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن

الحسين بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) تصحيح: السيّد مهديّ الحسيني
اللاجوردي، ج ٢، ج ١، إنتشارات جهان - طهران - ١٣٧٨ هـ.

٢٤٤ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لابن أبي صبيعة أحمد بن العباس
(ت ٦٦٨ هـ) ج ٢، ج ٢، الطبعة الأولى: المطبعة الوهابية - القاهرة، ١٢٩٩ -
١٣٠٠ هـ. وشرح وتحقيق: الدكتور نزار رضا، طبعة: دار مكتبة الحياة، بيروت
- ١٩٥٦ م.

٢٤٥ - عيون المعجزات: للشيخ حسين بن عبد الوهاب رحمته الله (من أعلام القرن
الخامس) ج ١، ج ١، الطبعة الثالثة: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت -
١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٤٦ - الغارات: لأبي إسحق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال، تحقيق
وتعليق: السيّد عبد الزهراء الحسيني، ج ١، ج ١.

٢٤٧ - غاية الآمال في استعلام أحوال الرجال: لعلي بن محمد جعفر
الإسترابادي، تاريخ كتابته: ١٣٠٢ هـ.

٢٤٨ - غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: للشهيد الأوّل أبي عبد الله
محمد بن جمال الدين مكّي بن محمد بن حامد العاملي (ت ٧٨٦ هـ) الطبعة
الأولى: تحقيق ونشر: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية - قم المقدسة -
١٤١٤ هـ.

٢٤٩ - غربال الزمان في وفيات الأعيان: للعامر يحيى بن أبي بكر محمد بن
يحيى بن حسين العامري الحرّضي اليماني (ت ٨٩٣ هـ) تحقيق: محمد ناجي
زعبي العمر، ج ١، ج ١، طبعة: دار الخير - بيروت - ١٤٠٥ هـ.

٢٥٠- غرر الحكم ودرر الكلم: عبد الواحد بن محمد التيمي الآمدي رحمته الله تحقيق: المصطفى الدرايتي، الطبعة الأولى: مكتب الإعلام الإسلامي - قم المقدسة.

٢٥١- الغنية: لابن زهرة أبي المكارم حمزة بن عليّ بن زهرة (ت ٥٨٥هـ) ج١، ١مج، طبعة: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهية) - طهران.

٢٥٢- الغيبة: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠هـ) تقديم: الشيخ آغا بزرك الطهراني، ج١، ١مج، الطبعة الثانية: مكتبة بصيرتي - قم المقدسة - ١٣٨٥هـ.

٢٥٣- الغيبة: للشيخ محمد بن إبراهيم النعماني رحمته الله (من أعلام القرن الرابع) تحقيق: علي أكبر الغفاري، ج١، ١مج، طبعة: مكتبة الصدوق - طهران.

٢٥٤- فتح الباري: لابن حجر أحمد بن عليّ بن محمد بن عليّ العسقلاني شهاب الدين أبي الفضل (ت ٨٥٢هـ) في فقه الشافعي، بإشراف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ج١٤، ١٤مج، مع المقدمة، طبعة: دار الفكر.

٢٥٥- فتوح البلدان: للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر بن داود، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: رضوان محمد رضوان، ج١، ١مج، الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٥٦- الفرج بعد الشدة: للقاضي أبي علي المحسن بن علي التنوخي، (ت ٣٨٤هـ) تحقيق: عبّود الشالجي، ج٥، ٥مج، طبعة: دار صادر - بيروت - ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٥٧- الفرقُ بين الفرقِ وبيان الفرقة الناجية منهم: لعبد القاهر بن طاهر

البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) تحقيق ونشر: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق + دار الجيل، ١ ج، ١ مج، بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

٢٥٨ - فِرْقُ الشيعة: لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، (من أعلام القرن الثالث) تصحيح وتعليق: السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، ١ ج، ١ مج، طبعة: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف - ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م.

٢٥٩ - الفصول المهمة في أصول الأئمة عليهم السلام: للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي رحمته الله (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق وإشراف: محمد بن محمد الحسين القائني، ٣ ج، ٣ مج، طبعة: مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا عليه السلام - قم المقدسة.

٢٦٠ - الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام: للشيخ علي بن محمد بن أحمد بن المالكي الشهير بإبن صباغ (ت ٨٨٥ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مكتبة دار الكتب التجارية - النجف الأشرف.

٢٦١ - فضائل الأشهر الثلاثة: للشيخ محمد بن علي الحسين بن موسى بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) تحقيق وإخراج: ميرزا غلامرضا عرفانيان، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩٦ هـ، نشر وتصوير: مكتبة الداوري - قم.

٢٦٢ - فضائل الشيعة: للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: إنتشارات أعلمي - طهران.

٢٦٣ - فضل زيارة الحسين عليه السلام: لأبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن

العلوي الشجري رحمته الله (ت ٤٤٥ هـ) إعداد: السيد أحمد الحسيني، ١ ج، ١ مج، طبعة: مكتبة المرعشي العامة - قم المقدسة - ١٤٠٣ هـ.

٢٦٤ - الفقهاء حكام على الملوك: للحسن الدجيلي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: دار الهدى - بيروت - ١٤٠٦ هـ.

٢٦٥ - فقه الرضا: المشهور أنه لوالد الصدوق (ت ٣٢٩ هـ) ١ ج، ١ مج، المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام - إيران - مشهد.

٢٦٦ - فقه السنة: للسيد سابق، ٣ ج، ٣ مج، الطبعة الثالثة: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ هـ.

٢٦٧ - الفقه على المذاهب الأربعة: لمحمد جواد المغنية، ١ ج، ١ مج، الطبعة السابعة: ١٤٠٢ هـ.

٢٦٨ - الفقه على المذاهب الخمسة: لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري من علماء الأزهر (ت ١٣٦٠ هـ) ٥ ج، ٥ مج، طبعة: المكتبة التجارية الكبرى، تصوير: دار الفكر - بيروت.

٢٦٩ - فقه القرآن: لقطب الدين سعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، ٢ ج، ٢ مج، طبعة: المطبعة العلمية - قم المقدسة - ١٣٩٧ هـ.

٢٧٠ - فلاح السائل: لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن الطاووس رحمته الله (ت ٦٦٤ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مكتب الإعلام الإسلامي - قم المقدسة - ١٣٧٢ هـ. ش.

٢٧١ - الفوائد الرجالية: للسيد محمد مهدي بن السيد مرتضى، بن السيد محمد،

بحر العلوم (ت ١٢١٢ هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم + حسين بحر العلوم، ٤ ج، ٤ مج، نشر: منشورات مكتبة الصادق - طهران - الطبعة الاولى: ١٣٦٣ هـ.ش.

٢٧٢ - الفوائد الرجالية: لمحمد إسماعيل بن الحين بن محمد رضا المازندراني الخاجوي (ت ١١٧٣ هـ) تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مجمع البحوث الإسلامية - مشهد المقدّس - إيران - ١٤١٣ هـ.

٢٧٣ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن عليّ الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ). ١ ج، ١ مج، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة السنّة المحمّديّة بمصر (١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م).

٢٧٤ - الفهرست: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) تصحيح وتعليق: السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى - نشریات المكتبة المرتضويّة ومطبعها في النجف الأشرف.

٢٧٥ - الفهرست لابن النديم: لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد الورّاق المعروف بالنديم (ت ٣٨٠ هـ).

٢٧٦ - فهرست منتجب الدين لعلّی بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين (المتوفى بعد ٥٨٥ هـ) تحقيق: للسيّد جلال الدين المحدث الإرموي، ١ ج، ١ مج، طبعة: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدّسة - ١٣٦٦ هـ.ش.

٢٧٧ - قاموس الرجال: للشيخ محمد تقي التستري (ت ١٤١٤ هـ) الطبعة القديمة: ١٣ ج، ١٣ مج، منشورات: مركز نشر كتاب - طهران. وتحقيق: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، الطبعة الاولى: مؤسّسة

- النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٠ هـ.
- ٢٧٨ - القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، (ت ٨١٧ هـ) ٤ ج، ٤ مج، طبعة: دار الجيل - بيروت.
- ٢٧٩ - قرب الإسناد: للشيخ أبي العباس عبد الله بن جعفر الحميري رحمته الله (من أعلام القرن الثالث الهجري) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ١ ج، ١ مج، قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ.
- ٢٨٠ - قصص الأنبياء: لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي رحمته الله (ت ٥٧٣ هـ) تحقيق: غلام رضا عرفانيان اليزدي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة المفيد - بيروت - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- ٢٨١ - قواعد الأحكام: للعلامة الحلي أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، ٢ ج، ٢ مج، منشورات الرضي - قم المقدسة.
- ٢٨٢ - قواعد التحديث: للشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، (ت ١٣٥٣ هـ) تحقيق: محمد بهجة البيطار، تقديم محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى: دار النفائس، بيروت - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- ٢٨٣ - قوانين الأصول: للمحقق القمي الميرزا أبي القاسم الجيلاني، (ت ١٢٣١ هـ) الطبعة القديمة: المكتبة العلمية - طهران - ١٣٧٨ هـ.
- ٢٨٤ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد طبعة: شركة دارالقبلة - جدّه، وطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٣ م.

٢٨٥- الكافي: لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني رحمته الله (ت ٣٢٩ هـ) تصحيح وتعليق: على أكبر الغفاري، ٨ ج، ٨ مج، دار الأضواء - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٢٨٦- الكافي: للحلي أبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين بن عبد الله (كان حياً ٤٤٦ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مكتبة أمير المؤمنين - إصفهان - ١٤٠٣ هـ.

٢٨٧- كامل الزيارات: للشيخ أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي رحمته الله (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القمي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة نشر الفقه - قم المقدسة - ١٤١٧ هـ.

٢٨٨- الكامل في التاريخ: لابن أثير علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري أبي الحسن (ت ٦٣٠ هـ) تحقيق: علي شيري، ٧ ج، ٧ مج، الطبعة الأولى: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٩ م.

٢٨٩- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق: الدكتور سهيل زكار، ٨ ج، ٨ مج، الطبعة الثالثة: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.

٢٩٠- كتاب سليم بن قيس: للشيخ أبي صادق سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي رحمته الله (ت ٧٦ هـ) تحقيق: الشيخ محمد باقر الأنصاري، ٣ ج، ٣ مج، الطبعة الثانية: نشر الهادي - قم المقدسة - ١٤١٦ هـ.

٢٩١- كشف القناع: للبهوتي منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن

أحمد بن عليّ بن إدريس (ت ١٠٥١هـ) في فقه الحنبلي، ٦ ج، ٦ مج، طبعة: دار الفكر - بيروت - عالم الكتب.

٢٩٢ - كشف الرموز: للفاضل الآبي الحسن بن أبي طالب اليوسفي (ت ٦٧٢هـ) ٢ ج، ٢ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - المقدسة - ١٤٠٨هـ.

٢٩٣ - كشف الغطاء: لكاشف الغطاء الشيخ جعفر بن خضر بن يحيى (ت ١٢٢٨هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: إنتشارات مهدوي - إصفهان.

٢٩٤ - كشف الغمة في معرفة الأئمة: لأبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي رحمته الله (ت ٦٩٣هـ) تحقيق: السيّد هاشم الرسولي، ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مكتبة بني هاشمي، تبريز - إيران - ١٣٨١هـ.

٢٩٥ - كشف اللثام: للفاضل الهندي محمد بن تاج الدين بن محمد الإصفهاني (ت ١١٣٧هـ)، ٢ ج، ٢ مج، مكتبة المرعشي - قم المقدسة.

٢٩٦ - كشف النقاب عن الأسماء والألقاب: لابن الجوزي أبي الفرج، عبد الرحمن بن عليّ بن محمد البغدادي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد العزيز بن راجي الصاعدي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مكتبة دار السلام - الرياض - ١٤١٣هـ.

٢٩٧ - كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: لجمال الدين الحسن ابن يوسف الحلّي رحمته الله (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: علي آل كوثر، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم - ١٤١٣هـ.

٢٩٨ - الكشكول فيما جرى على آل الرسول: للسيّد حيدر بن علي

الحسيني الآملي رحمته الله (من أعلام القرن الثامن الهجري) تقديم: السيّد عبد الرزاق الموسوي المقرّم، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٧٢ هـ، نشر و تصوير: منشورات الرضي - قم.

٢٩٩ - كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الإثني عشر: لأبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزّاز القميّ رحمته الله (من أعلام القرن الرابع) تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني، ١ ج، ١ مج، طبعة: إنتشارات بيدار - قم المقدّسة - ١٤٠١ هـ.

٣٠٠ - كفاية الأحكام: لمحقّق السبزواري محمد باقر بن محمد مؤمن (ت ١٠٩٠ هـ) ١ ج، ١ مج، مدرسة صدر - إصفهان.

٣٠١ - كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكنجي الشافعي، (ت ٦٥٨ هـ) تحقيق وتصحيح: محمد هادي الأميني، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثالثة: دار إحياء التراث أهل البيت عليهم السلام - طهران - ١٤٠٤ هـ / ١٣٦٢ هـ.ش.

٣٠٢ - الكفاية في علم الرواية: للحافظ أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ). تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، الطبعة الثانية: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٣٠٣ - كنز العرفان: لمقداد بن عبد الله الفاضل السيوري الحلّي (ت ٨٢٦ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: المكتبة المرتضويّة - طهران - ١٣٨٤ هـ.

٣٠٤ - كنز العمّال: لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي، (ت ٩٧٥ هـ)

ضبط وتفسير و تصحيح: الشيخ بكري حيّاني و الشيخ صفوة السقا، الطبعة الأولى: مؤسّسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٩هـ.

٣٠٥- كنز الفوائد: لأبي الفتح محمد بن علي الكراجكي رحمته الله (ت ٤٤٩هـ) ١ج، ١مج، طبعة: مكتبة المصطفوي - قم المقدّسة.

٣٠٦- الكنى والألقاب: للشيخ عباس بن محمد رضا القمي (ت ١٣٥٩هـ) ٣ج، ٣مج، طبعة: مطبعة العرفان - صيدا - ١٣٥٨هـ، تصوير: انتشارات بيدار - قم المقدّسة.

٣٠٧- لبّ الباب في تحرير الأنساب: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٨٤٩هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٥٨م.

٣٠٨- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ١٨ج، ١٨مج، طبعة: نشر أدب الحوزة - قم - ١٤٠٥هـ / ١٣٦٣هـ. ش.

٣٠٩- لسان اللسان، تهذيب لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ٢ج، ٢مج، الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤١٣هـ.

٣١٠- لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد ابن عليّ بن محمد (ت ٨٥٢هـ) ٧ج، ٧مج، الطبعة الثالثة: مؤسّسة الأعلمي - بيروت - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، وتحقيق: عدّة من المحقّقين بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، ٩ج، ٩مج، الطبعة الأولى: دار إحياء التراث العربي + مؤسّسة التاريخ العربي - بيروت - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٣١١- اللمعة الدمشقية: للشهيد الأول أبي عبد الله محمد بن جمال الدين مكّي بن محمد بن حامد العاملي (ت ٧٨٦هـ) ج ١، مج، طبعة: دار الفكر - قم المقدسة - ١٤١١هـ.

٣١٢- مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة عليهم السلام من ولده: لأبي الحسن القمي المعروف «بأبي شاذان» رحمته الله (من أعلام القرن الرابع) تحقيق: نبيل رضا علوان، ج ١، مج، الطبعة الأولى: - دار الإسلام - بيروت - ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

٣١٣- المبسوط: للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن (ت ٤٦٠هـ) ج ٨، مج، طبعة: المكتبة المرتضوية - طهران - ١٣٨٧هـ.

٣١٤- المبسوط: لمحمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي (ت ٤٨٣هـ) في فقه الحنفي، ٣٠ ج، ١٥ مج، مع الفهارس، طبعة: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٦هـ.

٣١٥- مثير الأحزان: للشيخ ابن نما الحلّي رحمته الله (ت ٦٤٥هـ) تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة، ج ١، مج، الطبعة الثالثة: ١٤٠٦هـ.

٣١٦- المجروحين: لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ج ٣، مج، طبعة: حلب، ١٣٩٦هـ.

٣١٧- مجمع الآداب في معجم الألقاب: لابن الفوطي كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد (ت ٧٢٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد الكاظم، ٤ ج، ٤ مج، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - تهران -

٣١٨- مجمع الأنهر: لشيخ زاده عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، (ت ١٠٧٨هـ) في فقه الحنفي، ٢ ج، ٢ مج، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٠٩هـ.

٣١٩- مجمع البحرين: للشيخ فخر الدين الطريحي رحمته الله (ت ١٠٨٥هـ) تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، ٦ ج، ٦ مج، المكتبة المرتضوية - طهران.

٣٢٠- مجمع البيان في تفسير القرآن: للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمته الله (من أعلام القرن السادس) ١٠ ج، ٥ مج، منشورات: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٣هـ.

٣٢١- مجمع الرجال: لزكي الدين عناية الله القهباني، (كان حيّاً ١٠١٦هـ) ٧ ج، ٣ مج، الطبعة الثانية: مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان - إيران - قم - ١٣٦٤هـ. ش.

٣٢٢- مجمع الزوائد: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) ١٠ ج، ١٠ مج، الطبعة الثالثة: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٢هـ.

٣٢٣- مجمع الفائدة والبرهان: للمقدّس الأردبيلي أحمد بن محمد (ت ٩٩٣هـ) ١٠ ج، ١٠ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٣٩٨ إلى ١٤٠٩هـ.

٣٢٤- مجموعة نفيسة: الحاوية لرسائل شريفة بإشراف السيّد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي رحمته الله، ١ ج، ١ مج، منشورات: مكتبة بصيرتي - قم المقدسة.

٣٢٥- المحاسن: للشيخ أبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي رحمته الله

(ت ٢٨٠ هـ) تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني، ٢ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: دار الكتاب الإسلاميّة - قم.

٣٢٦ - المحلّي: لابن حزم عليّ بن أحمد بن سعيد الأندلسي، (ت ٥٦٦ هـ) في فقه الظاهري، (ت ٥٦٦ هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١١ ج، ١١ مج، طبعة: دار الجليل + دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٣٢٧ - مختصر بصائر الدرجات: للشيخ حسن بن سليمان الحلّي رحمه الله (من علماء القرن التاسع) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: المطبعة الحيدريّة - النجف الأشرف - ١٣٧٠ هـ / ١٩٥٠ م، نشر و تصوير: إنتشارات الرسول المصطفى - قم المقدّسة.

٣٢٨ - مختصر تاريخ دمشق: لابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ) تحقيق: رويّة النحاس + رياض عبد الحميد مراد + محمد مطيع الحافظ، ٢٩ ج، ١٥ مج، الطبعة الأولى: دار الفكر للطباعة والنشر - دمشق، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٣٢٩ - المختصر النافع: للمحقّق الحلّي نجم الدين جعفر بن الحسن يحيى الحلّي (ت ٦٧٦ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: دار الكتاب العربي - مصر - ١٣٧٦ هـ. تصوير: مكتبة المصطفوي - قم المقدّسة. الطبعة الثالثة الحديثة: مؤسّسة البعثة - طهران - ١٤١٠ هـ.

٣٣٠ - مختلف الشيعة: للعلامة الحلّي أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ) ٢ ج، ٢ مج، الطبعة القديمة: مكتبة نينوى - طهران و الطبعة الحديثة: تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي - قم المقدّسة - ١٤١٢ هـ.

٣٣١- مختلف القبائل ومؤتلفها: لابن حبيب أبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي الأخباري (ت ٢٤٥ هـ) بعناية حمد الجاسر، طبعة: دار اليمامة - السعودية - ١٩٨٠ م. مع كتاب «الإيناس في علم الأنساب».

٣٣٢- مدارك الأحكام: للسيد محمد بن علي الموسوي العاملي (ت ١٠٠٩ هـ) ٨ ج، ٨ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدسة - ١٤١٠ هـ.

٣٣٣- المدونة الكبرى: لمالك بن أنس مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي أبو عبد الله (ت ١٧٩ هـ) في فقه المالكي، مطبعة السعادة بـبصر.

٣٣٤- مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر و دلائل الحجج على البشر: للسيد هاشم البحراني رحمه الله (ت ١١٠٧ هـ) تحقيق: الشيخ عزّة الله المولاني، ٨ ج، ٨ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة - ١٤١٣ هـ.

٣٣٥- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول عليه السلام: للمولى محمد باقر المجلسي رحمه الله (ت ١١١١ هـ) ٢٦ ج، ٢٦ مج، دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الثانية: ١٤٠٤ هـ / ١٣٦٣ هـ. ش.

٣٣٦- المراسم: لأبي يعلى حمزة بن عبد العزيز السلار (ت ٤٦٣ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: إنتشارات جهان، (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) طهران - ١٢٧٦ هـ.

٣٣٧- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لابن عبد الحق البغدادي، صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق (ت ٧٣٩ هـ) ٣ ج، ٣ مج،

تحقيق: محمد علي البجاوي، طبعة: دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

٣٣٨ - مروج الذهب: للمسعودي أبي الحسن علي بن الحسين بن عليّ (ت ٣٤٦ هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج، ٤ مج، طبعة: دار المعرفة - بيروت.

٣٣٩ - مروج الذهب و معادن الجواهر: لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي رحمته الله (ت ٣٤٦ هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج، ٤ مج، دار المعرفة - بيروت.

٣٤٠ - المزار: لمحمد بن مكّي العاملي «الشهيد الأوّل» رحمته الله (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: محمود البدري، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة المعارف الإسلاميّة - قم المقدّسة - ١٤١٦ هـ.

٣٤١ - مسائل علي بن جعفر و مستدركاتهما: تحقيق و جمع: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١ ج، ١ مج، قم المقدّسة - الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م، نشر و تصوير: المؤتمر العالمي للامام الرضا عليه السلام.

٣٤٢ - مسالك الأفهام: للشهيد الثاني زين الدين بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي (ت ٩٦٦ هـ) ٢ ج، ٢ مج، مكتبة بصيرتي، قم المقدّسة.

٣٤٣ - مسالك الأفهام: للكاظمي الشيخ أبي عبد الله محمد الجواد شمس الدين المشتهر بالفاضل الجواد (ت ١٠٦٥ هـ) ٢ ج، ٢ مج، المكتبة المرتضويّة - طهران.

٣٤٤ - مستدركات علم الرجال: للشيخ علي النمازي الشاهرودي

(ت ١٤٠٥ هـ) ٨ ج، ٨ مج، الطبعة الأولى: نشر بإهتمام ابن المؤلف - طهران - ١٤١٤ هـ.

٣٤٥ - مستدرك «عوامل العلوم والمعارف والأحوال للشيخ عبد الله البحراني»: للسيد محمد باقر الموسوي الموحد الأبطحي الإصفهاني تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤١٣ هـ.

٣٤٦ - المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيشابوري (ت ٤٠٥ هـ) وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي، وإشراف: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشي، طبعة: دار المعرفة - بيروت. وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، الطبعة الأولى: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ هـ.

٣٤٧ - مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: لميرزا حسين النوري الطبرسي رحمه الله (ت ١٣٢٠ هـ) ١٨ ج، ١٨ مج، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

٣٤٨ - مستطرفات السرائر [أو النوادر]: للشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن إدريس الحلبي رحمه الله (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ١ ج، ١ مج، قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٢٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

٣٤٩ - مستمسك العروة: للسيد محسن الحكيم بن السيد مهدي (ت ١٣٩٠ هـ) ١٤ ج، ١٤ مج، طبعة: دار الكتب العلمية - قم المقدسة - ١٣٩١ هـ.

٣٥٠ - مستند الشيعة: لأحمد بن مهدي بن أبي ذر النراقي، (ت ١٢٤٤ هـ) ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدسة - ١٤٠٥ هـ.

٣٥١ - مسكن الفؤاد عند فقد الأحبة والأولاد: للشيخ زين الدين علي بن

- أحمد الجبعي العاملي «الشهيد الثاني» رحمته الله (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.
- ٣٥٢ - مسند أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المرزوي، (ت ٢٤١ هـ) وبهامشه: منتخب كنز العمال للمتقي الهندي، ج ٦، مج ٦، طبعة: دار صادر - بيروت.
- ٣٥٣ - مشارق الشموس: للخوانساري آقا حسين بن جمال الدين محمد (ت ١٠٩٩ هـ) ج ١، مج ١، طبعة: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم المقدسة.
- ٣٥٤ - مشرق الشمسين: لبهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (ت ١٠٣٠ هـ) مع تعليقات محمد إسماعيل بن الحسين الخواجوني، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى، مجمع البحوث الإسلامية للآستانة الرضوية المقدسة - ١٤١٤ هـ.
- ٣٥٥ - مصابيح الأنوار في حلّ مشكلات الأخبار: للسيد عبد الله شبر رحمته الله (ت ١٢٤٢ هـ) تحقيق: السيد علي، ج ٢، مج ٢، مطبعة الزهراء - بغداد - نشر و تصوير: مكتبة بصيرتي - قم المقدسة.
- ٣٥٦ - مصادقة الأخوان: للشيخ أبي جعفر محمد بن أبي الحسن علي بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) بإشراف: السيد علي الخراساني الكاظمي، مكتبة الإمام صاحب الزمان عليه السلام - الكاظمية - العراق - نشر و تصوير: الكرمان - قم - ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- ٣٥٧ - مصباح الشريعة: المنسوب إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام، ج ١، مج ١، منشورات: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

٣٥٨- مصباح الفقيه: للفقير الهداني الآقارضا بن محمد هادي (ت ١٣٢٢هـ) مكتبة الصدر بطهران، ١٣٨٦ + مكتبة الداوري بقم المقدسة.

٣٥٩- المصباح: للشيخ تقي الدين إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد العاملي الكفعمي رحمته الله (ت ٩٠٠هـ) تصحيح: الشيخ حسين الأعلمي، ج١، الطبعة الأولى: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤١١هـ / ١٩٩٤م.

٣٦٠- مصباح المتهجد: لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي رحمته الله (ت ٤٦٠هـ) تحقيق وتصحيح: علي أصغر مرواريد، ج١، الطبعة الأولى: مؤسسة فقه الشيعة - بيروت - ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٣٦١- المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ج١، الطبعة الأولى: مؤسسة دار الهجرة - إيران - قم - ١٤٠٥هـ.

٣٦٢- مصنف المقال في مصنف علم الرجال: للعلامة المحقق المتبّع الشيخ آقا بزرك الطهراني ابن الحاج علي بن محمد رضا (ت ١٣٩٨هـ) ج١، الطبعة الأولى بتصحيح ونشر ابن المؤلف: أحمد المنزوي، ١٣٧٨هـ.

٣٦٣- مصنفات الشيخ المفيد: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي رحمته الله (ت ٤١٣هـ) المجلد الخامس، الحاوي: ١ - الاعتقادات: للشيخ الصدوق رحمته الله تحقيق: عصام عبد السيد. ٢ - تصحيح الاعتقادات: شرح إعتقادات الصدوق، تحقيق: حسين درگاهي. ٣ - المزار: تحقيق: السيد محمد باقر الأبطحي. الطبعة الأولى: نشر و تصوير المؤتمر

العالمي لأفقيّة الشيخ المفيد - قم المقدّسة - ١٤١٣ هـ.

٣٦٤ - معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء: للشيخ محمد حرز الدين، (ت ١٣٦٥ هـ) منشورات: مكتبة آية الله المرعشي - قم المقدّسة - ١٤٠٥ هـ.

٣٦٥ - معالم الأصول: لجمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠١١ هـ) ج ١، ج ٢، طبعة: شركة إنتشارات علمي وفرهنگي.
٣٦٦ - معالم العلماء: لمحمد بن عليّ بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨ هـ) مع مقدّمة محمد صادق بحر العلوم، ج ١، ج ٢، طبعة: المطبعة الحيدريّة في النجف الأشرف - ١٣٨٠ هـ.

٣٦٧ - معاني الأخبار: للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، طبعة: مؤسّسة النشر الإسلامي - قم المقدّسة - ١٣٦١ هـ. ش.

٣٦٨ - المعتمد: للمحقّق الحليّ نجم الدين جعفر بن الحسن يحيى (ت ٦٧٦ هـ) ج ٢، ج ٣، مؤسّسة سيد الشهداء - قم المقدّسة.

٣٦٩ - معجم الأدباء: للحموي أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي الملقب بشهاب الدين (ت ٦٢٦ هـ) تصحيح وتعليق: المستشرق دافيد مرجليوث مع تقدمة: أحمد فريد رفاعي، طبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣٧٠ - معجم البلدان: للحموي أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي الملقّب بشهاب الدين (ت ٦٢٦ هـ) ج ٥، ج ٥، طبعة: دار صادر + دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت.

- ٣٧١- معجم الثقات: للشيخ أبي طالب التجليل التبريزي (المعاصر) ١ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة.
- ٣٧٢- معجم رجال الحديث: للسيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٤ هـ) ٢٣ ج، ٢٣ مج، الطبعة الرابعة: مركز نشر آثار الشيعة - قم المقدّسة - ١٤١٠ هـ.
- ٣٧٣- معجم قبائل العرب: لعمر رضا كحّالة، المعاصر، ٥ ج، ٥ مج، الطبعة السابعة: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- ٣٧٤- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: مصطفى عبد الكريم الخطيب (المعاصر) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٦ هـ / ١٩٦٦ م.
- ٣٧٥- معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة: ليوسف اليان سركيس، ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مطبعة سركيس بمصر - ١٣٤٦ هـ / ١٩٢٨ م و تصوير: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - ايران - قم المقدّسة - ١٤١٠ هـ.
- ٣٧٦- معجم المؤلّفين: لعمر رضا كحّالة، (المعاصر) ١٥ ج، ١٤ مج، الطبعة الأولى: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٣٧٦ هـ.
- ٣٧٧- معراج أهل الكمال: للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي المعروف بالبحراني (ت ١١٢١ هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي ١ ج، ١ مج وبذيله: بلغة المحدثين، طبعة: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام - قم المقدّسة - ١٤١٢ هـ.
- ٣٧٨- معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥ هـ) شرح ومراجعة: سعيد محمد اللحّام، طبعة: دار مكتبة الهلال، بيروت - ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- ٣٧٩- معين النبیه: لعلي بن الحسين بن محمد بن يوسف البحراني، كتبه

المؤلف بقلمه سنة: ١١٩٢هـ.

- ٣٨٠ - المغازي: للواقدي أبي عبد الله محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ) تحقيق: الدكتور مارسدن جونز، ج ٣، مج ٣، نشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.
- ٣٨١ - المغني: لابن قدامة عبد الله بن أحمد بن بن محمد. (ت ٦٢٠هـ) في فقه الحنبلي، ج ١٤، مج ١٤، مع الفهارس، طبعة: دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٣٨٢ - مغني اللبيب: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - ميدان الأزهر.
- ٣٨٣ - مغني المحتاج: لمحمد بن أحمد الشربيني القاهري (ت ٩٧٧هـ) في فقه الشافعي، ج ٤، مج ٤، طبعة: دار الفكر - بيروت.
- ٣٨٤ - مفاتيح الأصول: للسيد محمد الطباطبائي، ابن صاحب الرياض المشهور بالسيد المجاهد (ت ١٢٤٢هـ) ج ١، مج ١، الطبعة القديمة، تصوير: مؤسسة آل البيت عليه السلام.
- ٣٨٥ - مفاتيح الشرايع: لمولى محمد محسن الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ) ج ٣، مج ٣، مجمع الذخائر - قم المقدسة.
- ٣٨٦ - مفتاح الفلاح في عمل اليوم والليلة: للشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي العاملي رحمته الله (ت ١٠٣١هـ) تعليق: محمد إسماعيل المازندراني الخواجوني، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٥هـ.
- ٣٨٧ - مفتاح الكرامة: للسيد جواد بن محمد الحسيني العاملي (ت ١٢٢٦هـ)

- ١٠ ج، ١٠ مج، طبعة: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم المقدسة.
- ٣٨٨- مفردات ألفاظ القرآن في غريب القرآن. لأبي القاسم حسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الإصفهاني (ت ٥٦٥ هـ) تحقيق: محمد سيّد كيلاني، طبعة: المكتبة المرتضوية.
- ٣٨٩- مقابس الأنوار: للشيخ أسد الله بن إسماعيل الدزفولي التستري الكاظمي (ت ١٢٣٧ هـ) ١ ج، ١ مج، مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم المقدسة.
- ٣٩٠- مقاتل الطالبين: لأبي الفرج الإصفهاني عليه السلام (ت ٣٥٦ هـ) تحقيق: السيّد أحمد صقر، ١ ج، ١ مج، الطبعة الثانية: منشورات الشريف الرضي - قم المقدسة - ١٤١٦ هـ / ١٣٧٦ هـ. ش.
- ٣٩١- مقباس الهداية: للشيخ عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ هـ) تحقيق: الشيخ محمد رضا المامقاني، الطبعة الأولى - مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المقدسة - ١٤١١ هـ.
- ٣٩٢- مقدّمة ابن الصلاح في علوم الحديث: لابن الصلاح تقي الدين، أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة - بيروت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- ٣٩٣- مقدّمة فتح الباري: لابن حجر أحمد بن عليّ بن محمد بن عليّ العسقلاني شهاب الدين أبي الفضل (ت ٨٥٢ هـ) في فقه الشافعي، بإشراف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ١ ج، ١ مج، المطبوع مع فتح الباري، طبعة:

دار الفكر.

٣٩٤- المقنع: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١هـ) طبعة: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) - طهران - ١٢٧٦هـ.

٣٩٥- المقنعة: للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (ت ٤١٣هـ) ج ١، مج ١، مكتبة المرعشي (الجوامع الفقهيّة) - طهران والطبعة الحديثة: طبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة - ١٤١٠هـ.

٣٩٦- مكارم الاخلاق: لأبي نصر الحسن بن الفضل الطبرسي رحمته الله (من أعلام القرن السادس الهجري) تحقيق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، ج ١، مج ١، الطبعة الأولى: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٣٩٧- الملل والنحل: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، (ت ٥٤٨هـ) تحقيق: محمد سيّد كيلاني، ج ٢، مج ٢، دار المعرفة - بيروت.

٣٩٨- مناقب آل أبي طالب: لأبي جعفر رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني رحمته الله (ت ٥٨٨هـ) ج ٤، مج ٤، طبعة: المطبعة العلميّة - قم.

٣٩٩- المناقب: لموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي، (ت ٥٦٨هـ) تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، ج ١، مج ١، الطبعة الثالثة: مؤسّسة النشر الإسلامي - قم المقدّسة - ١٤١٧هـ.

٤٠١ - مناهج المتقين: للهامقاني عبد الله بن فاضل (ت ١٣٥١هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم المقدسة.

٤٠٢ - المناهل: للسيد محمد بن السيد علي الطباطبائي المشهور بالسيد المجاهد، (ت ١٢٤٢هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم المقدسة.

٤٠٣ - المنتخب في جمع المراثي والخطب: لفخر الدين الطريحي النجفي رحمته الله (ت ١٠٨٥هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: انتشارات مكتبة أرومية - قم المقدسة.

٤٠٤ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي أبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد البغدادي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا + مصطفى عبد القادر عطا، ١٨ ج، ١٨ مج، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٢هـ.

٤٠٥ - منتقى الجمان في الاحاديث الصحاح والحسان: لجمال الدين الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني المعروف بصاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ج ٣، مج ٣، الطبعة الأولى: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة - ١٣٦٢هـ. ش.

٤٠٦ - منتهى المطلب: للعلامة الحلي أبي منصور الحسن بن يوسف بن علي ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ) ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مكتبة وجداني قم المقدسة - ١٣٣٣هـ.

٤٠٧ - منتهى المقال في أحوال الرجال: لأبي علي الحائري الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني (ت ١٢١٦هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الحجرية: بإهتمام

الحاج ملأ باقر الخوانساري وبقلم محمد صادق الكلبابكاني، وتحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ٥ ج، ٥ مج، الطبعة الأولى: قم المقدسة - ١٤١٦ هـ.

٤٠٨ - المنجد في اللغة والأعلام: لويس معلوف، الطبعة الحادية والعشرون، دار المشرق - بيروت - ١٩٧٣ م.

٤٠٩ - من لا يحضره الفقيه: للشيخ أبي جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) تحقيق و تعليق: السيّد حسن الخراسان، ٤ ج، ٤ مج، الطبعة السادسة: دار الأضواء - بيروت - ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤١٠ - منهاج الصالحين: للسيّد أبي القاسم بن السيّد علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (ت ١٤١٣ هـ) ٢ ج، ٢ مج، طبعة: مطبعة النعمان - النجف الأشرف - ١٤٠٠ هـ.

٤١١ - منهج المقال: للميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الإسترابادي (ت ١٠٢٨ هـ) الطبعة القديمة: ١٣٠٦ هـ.

٤١٢ - منهج النقد عند المحدثين: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، استاذ الحديث النبوي بجامعة الملك سعود، الطبعة الثالثة: مكتبة الكوثر، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

٤١٣ - المواعظ: الشيخ الصدوق رحمته الله (ت ٣٨١ هـ) ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: دار الهادي - بيروت - ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٤١٤ - موسوعة أطراف الحديث: لأبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني

- زغلول، ١١ ج، ١١ مج، الطبعة الأولى: عالم التراث العربي - بيروت - ١٤١٠ هـ.
- ٤١٥ - موسوعة رجال الكتب التسعة: لعبد الغفار سليمان البنداري + سيّد كسروي حسن، (المعاصرين) الطبعة الأولى: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
- ٤١٦ - الموسوعة الرجاليّة: للسيد حسين الطباطبائي البروجردى (ت ١٣٨٠ هـ) بخط المحقق الشيخ حسن النوري، ٧ ج، ٧ مج، تصوير: مجمع البحوث الإسلاميّة في الآستانة الرضويّة المقدّسة - ١٤١٣ هـ.
- ٤١٧ - موضح أو هام الجمع والتفريق: للحافظ أبي بكر، أحمد بن عليّ بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، ٢ ج، ٢ مج الطبعة الأولى: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م وبتصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، طبع مع تاريخ الكبير للبخاري، طبعة: دار الفكر - بيروت.
- ٤١٨ - الموطأ: لمالك بن أنس مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي أبي عبد الله (ت ١٧٩ هـ) مع شرح جلال الدين السيوطي، في فقه المالكي، ٣ ج، ١ مج، طبعة: دار الكتب العلميّة - بيروت.
- ٤١٩ - مهج الدعوات ومنهج العبادات: لرضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس رحمته الله (ت ٦٦٤ هـ) تقديم و تعليق: الشيخ حسين الأعلمي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- ٤٢٠ - مهذب الأحكام: للسيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري (ت) طبعة:

مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٩٦ هـ.

٤٢١ - المَهْذَّب: لإبراهيم بن عليّ أبي يوسف بن عبد الله الفيروز آبادي أبي اسحاق (ت ٤٧٦ هـ) في فقه الشافعي.

٤٢٢ - المَهْذَّب البارع: لجمال الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن فهد الحليّ (ت ٨٤١ هـ) ج ٣، مج ٣، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٧ هـ.

٤٢٣ - المَهْذَّب في الفقه: لابن البرّاج القاضي عزّ الدين عبد العزيز بن أبي الكامل الطرابلسي (ت ٤٨١ هـ) ج ١، مج ١، الطبعة القديمة: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) - طهران، ج ٢، مج ٢، الطبعة الحديثة: تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤٠٦ هـ.

٤٢٤ - ميزان الاعتدال: للذهبي شمس الدين، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، ج ٤، مج ٤، طبعة: دار الفكر - بيروت - ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.

٤٢٥ - المؤتلف والمختلف: لدارقطني أبي الحسن عليّ بن عمر البغدادي (ت ٣٨٥ هـ) تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ج ٥، مج ٥، الطبعة الأولى: دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٤٢٦ - الناصريّات: للسيد مرتضى أبي القاسم عليّ بن الحسين المشتهر بعلم الهدى (ت ٤٣٦ هـ) ج ١، مج ١، طبعة: إنتشارات جهان، (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) - طهران - ١٢٧٩ هـ.

٤٢٧ - نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس: للسيد العباس المكي الحسيني

الموسوي رحمته الله (ت ١١٨٠ هـ) ج١، مج، الطبعة الأولى: إنتشارات المكتبة الحيدرية - قم المقدسة - ١٤١٧ هـ / ١٣٧٥ هـ.ش.

٤٢٨ - نزهة الناظر في الجمع بين الأشباه والنظائر: يحيى بن سعيد الحلبي رحمته الله تحقيق: السيّد أحمد الحسيني + نور الدين الواعظي، ج١، مج، طبعة: مطبعة الآداب - النجف الأشرف - ١٣٨٦ هـ، نشر و تصوير: منشورات الرضي - قم المقدسة.

٤٢٩ - نزهة الناظر وتنبيه الخاطر: للشيخ الحسين بن محمد بن الحسن بن نصر الحلواني رحمته الله (من أعلام القرن الخامس) تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ج١، مج، قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ.

٤٣٠ - نضد الإيضاح: لعلم الهدى محمد بن الفيض الكاشاني، المتوفى بعد سنة ١١١٢ وقبل سنة ١١٢٣، تصحيح: الويس اسبرنغر التيرولي ومولوي عبد الحق ومولوي غلام قادر، ج١، مج، الظاهر أنه طبعة ليدن.

٤٣١ - نقد الرجال: للسيّد مصطفى التفرشي (حيّاً ١٠٤٤ هـ) بتصحيح عبد الغفار ومقابلته مع نسخة المؤلف، ج١، مج، طبعة: إنتشارات الرسول المصطفى صلوات الله وسلامه عليه - قم المقدسة.

٤٣٢ - نكت النهاية: للمحقّق الحلبي نجم الدين جعفر بن الحسن يحيى (ت ٦٧٦ هـ) ج١، مج، إنتشارات جهان (الجوامع الفقهية) - طهران - ١٢٧٩ هـ. والطبعة الحديثة: تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدسة - ١٤١٢ هـ.

٤٣٣ - نور الأبصار: في مناقب آل بيت النبي المختار: للشيخ مؤمن

الشبلنجي، (من علماء القرن الثالث عشر الهجري) ١ ج، ١ مج، طبعة: منشورات الشريف الرضي - قم المقدسة.

٤٣٤ - نور الثقلين: للشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي رحمته الله (ت ١١١٢ هـ) تصحيح و تعليق: السيّد هاشم الرسولي المحلاقي، ٥ ج، ٥ مج، الطبعة الثانية: المطبعة العلميّة - قم المقدّسة - ١٣٨٣ هـ.

٤٣٥ - نهاية الأحكام: للعلامة الحليّ أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، ٢ ج، ٢ مج، طبعة: دار الأضواء - بيروت - ١٤٠٦ هـ.

٤٣٦ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: لأبي العباس أحمد القلقشندي (ت ٨٣١ هـ) تحقيق: إبراهيم الايباري، الطبعة الثالثة: دار الكتاب المصري + دار الكتاب اللبناني، ١٤١١ هـ.

٤٣٧ - النهاية: للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ بن الحسن (ت ٤٦٠ هـ) ١ ج، ١ مج، طبعة: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) - طهران و الطبعة الحديثة: ١ ج، ١ مج، دار الكتاب العربي، بيروت - ١٤٠٠ هـ.

٤٣٨ - نهج الحق وكشف الصدق: للعلامة الحليّ أبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تعليق: الشيخ عین الله الحسيني الأموي، ١ ج، ١ مج، الطبعة الرابعة: دار الهجرة - قم المقدّسة - ١٤١٤ هـ.

٤٣٩ - نيل الأوطار: لمحمد بن عليّ بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني الصنعاني (ت ١٢٥٠ هـ) في فقه الزيدية، ٤ ج، ٤ مج، طبعة: دار الحكمة - بيروت.

٤٤٠- الوافي بالوفيات: للصفدي خليل بن ابيك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ) بإعتناء: هلموت ريتز، ٢٢ج، ٢٢مج، طبعة: دار النشر فرانز شتاينر بيسبادن [FRANZ STEINER VERLAG GMBH WIESBAEN] ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م.

٤٤١- الوافي: للمولى محمد محسن المشتبر «بالفيض الكاشاني» (ت ١٠٩١هـ) ٢٤مج، تحقيق ونشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) - إصفهان، ١ج، ١مج، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ.
الوجيزة = رجال المجلسي.

٤٤٢- الوجيزة: للشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١١هـ).
٤٤٣- وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: للشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ) ٣٠ج، ٣٠مج، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم المقدسة - الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.

٤٤٤- الوسيط: للميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الإسترابادي (ت ١٠٢٨هـ) نسخة خطية فرغ من كتابتها يوم السبت ثامن شهر ذي الحجة الحرام ١٠٩٢هـ.
٤٤٥- الوسيلة: لابن حمزة محمد بن علي بن محمد الطوسي المشهدي (ت ٥٧٠هـ) ١ج، ١مج، طبعة: انتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهية) - طهران - ١٣٧٦هـ.

٤٤٦- وسيلة النجاة: للأصفهاني السيّد أبي الحسن بن السيّد محمد بن السيّد محمد الموسوي (ت ١٣٦٥هـ) دارالتعارف للمطبوعات، (مع تعليقة آية الله العظمى الكلبايگاني - بيروت - ١٣٩٧هـ).

- ٤٤٧- وصول الأخبار: إلى اصول الأخبار: للشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني (ت ٩٨٤ هـ) تحقيق: السيّد عبد اللطيف الكوهكمري، ١ ج، ١ مج، طبعة: مجمع الذخائر الإسلامية - قم - ١٤٠١ هـ.
- ٤٤٨- وفيات الأعيان وأبناء الزمان: لابن خلّكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١ هـ) تحقيق: الدكتور إحسان عباس، ٨ ج، ٨ مج، طبعة: دار الثقافة - بيروت.
- ٤٤٩- الهداية: للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (ت ٣٨١ هـ) طبعة الأولى: إنتشارات جهان (المطبوع ضمن الجوامع الفقهيّة) طهران - ١٢٧٦ هـ.
- ٤٥٠- هداية المحدثين: لمحمد أمين بن محمد علي الكاظمي (ت بعد ١١١٨ هـ) تحقيق: السيّد مهدي الرجائي بإهتمام السيّد محمود المرعشي، الطبعة الأولى: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدّسة - ١٤٠٥ هـ.
- ٤٥١- يتيمة الدهر: للثعالبي أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩ هـ) تحقيق: الدكتور مفيد محمد قميحة، الطبعة الثانية: دار الكتب العلميّة - بيروت - ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- ٤٥٢- ينابيع المودة لذوي القربى: لسليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، (ت ١٢٩٤ هـ) ٣ مج، تحقيق: سيّد علي جمال أشرف الحسيني، ١ ج، ١ مج، الطبعة الأولى: دار الأسوة للطباعة والنشر - قم المقدّسة - ١٤١٦ هـ.

فهرس عناوين الجزء الأول

الركن الأول في المعرّفين

المقصد الأول

- في ابن الغضائري ٩/١
مقدمة: ٩/١

المبحث الأول

- معنى الغضائري ١٣/١

المبحث الثاني

- في بيان حاله ٢٣/١
والد الغضائري ٣٧/١

المبحث الثالث

- في اعتبار تضعيفاته وعدمه ٤٥/١

[توثيق ابن الغضائري] ٦٤/١

المقصد الثاني

في محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بـ«الكشي» ٦٩/١

فوائد

في اسم كتاب الكشي ٨٧

في حلّ الإشكال في معرفة الرجال ٩٢

الموجود من كتاب الكشي في هذه الأعصار ٩٦

المقصد الثالث

في شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي ١٠٣/١

المبحث الأول

في بيان مصنفاته في علم الرجال ١٠٥/١

الأول: اختيار الرجال ١٠٥/١

[الثاني: الفهرست] ١٠٦/١

موضوع كتاب الفهرست ١٣٠/١

في أنّ الفهرست بالتاء من الأغلاط ١٣٣/١

[الثالث: الرجال] ١٣٤/١

مطالب

[المطلب الأول]

[في عنوانه رجالاً في أصحاب الأئمة وفيمن لم يرو عنهم:] ١٣٤/١

المطلب الثاني

[المراد من الأصحاب في كلام الشيخ] ١٤٠/١

المطلب الثالث

[بناؤه ضبط أسماء الرواة عنهم: من دون اختصاص بالموثقين] ... ١٤٩/١

المبحث الثاني

في توثيقاته وتضعيفاته ونحوهما ١٥٨/١

المقصد الرابع

في أبي العباس، التجاشي ١٧١/١

[المبحث الأول]

في تحقيق شخصه ١٧٢/١

[التجاشي من أجلاء فنّ الرجال] ١٧٧/١

المبحث الثاني

- في وصف كتابه ١٨٣/١
- [النجاشي أثبت علماء الرجال وأضبطهم] ١٩٨/١
- [قوّة معرفة النجاشي في فنّ الرجال] ٢٠١/١

المبحث الثالث

- [ماوقع في رجال النجاشي من الأغلاط] ٢٠٥/١

المقصد الخامس

- في العلامة الحلّي الحسن بن يوسف بن مطهر ٢١٥/١

المبحث الأوّل

- [فيما صنّف العلامة في فنّ الرجال] ٢١٧/١

المبحث الثاني

- [في اعتبار توثيقات العلامة] ٢٢٥/١

المبحث الثالث

- [ماوقع في الخلاصة من الاشتباه] ٢٣١/١

فوائد

- [الفائدة الأولى: في المراد عن العدة في كتاب الكافي] ٢٣٧/١

الفائدة الثانية: [في تعرّض العلامة لطرق الشيخ في التهذيبين] ٢٥٩/١

الفائدة الثالثة: [في رواية ابراهيم بن هاشم عن حمّاد] ٢٦٥/١

المقصد السادس

في الحسن بن علي بن داود ٢٧٩/١

الركن الثاني في المعرّفين

المقام الأوّل

في تمييز المشتركات وفيه مقاصد

المقصد الأوّل

في أبي بصير ٢٩٨/١

[الفصل الأوّل]

في يوسف بن الحارث ٣٠١/١

الفصل الثاني

في عبد الله بن محمّد الأسدي ٣٠٥/١

الفصل الثالث

في يحيى ٣١٣/١

المقام يقتضي رسم مباحث المبحث الأول

[في يحيى بن أبي القاسم الأسدي] ٣١٧/١

المبحث الثاني

في أنّ الحذاء الواقفي، مغاير للحذاء المطلق، أم لا؟ ٣٣١/١

المبحث الثالث

في تحقيق من يكتنّى بأبي بصير ممّن يستمى يحيى ٣٣٩/١

المبحث الرابع

[في حال يحيى الأسدي] ٣٤٣/١

الفصل الرابع

في أبي بصير ليث المرادى ٣٥٩/١

الفصل الخامس

في نبذة من المميّزات ٣٧٧/١

[المبحث الأول]

فيما يميّز به الأسدى عن المرادى، وهو أمور ٣٧٨/١

المبحث الثانى

فيما يميّز به المرادى، عن الأسدى ٣٨٥/١

المقصد الثانى

فى على بن أبى حمزة ٣٩٥/١

[المبحث الأول]

[فى مذهب على بن أبى حمزة البطائنى] ٣٩٨/١

المبحث الثانى

فى بيان التمييز بينهما ٤٣٧/١

ماوقع فى الأسانيد من التصحيف ٤٥٧/١

«عقد وحلّ» ٤٦٨/١

المقصد الثالث

فى محمد بن إسماعيل الراوى عن الفضل النبيل ٤٧٣/١

[المبحث الأول]

[فى تمييز شخصه] ٤٨٠/١

المبحث الثاني

٥

في تحقيق حاله ٥١٥/١

تنبيهات

في تميز المشتركات بما ذكره صاحب الانتخاب ٥٤٣/١

في تميز نبذة منهم، لما فيه من كثرة الجدوى وشدة البلوى ٥٤٣/١

فهرس عناوين الجزء الثاني

المقام الثاني

- ١/٢ في نقد المشتبهات
٧/٢ الأول في إسماعيل بن أبي زياد المعروف بـ«السكوني»

[المبحث] الأول

- ٧/٢ في تحقيق شخصه واسمه ولقبه.
١٥/٢ [اطلاق السكوني على أشخاص كثيرة]

المبحث الثاني

- ١٧/٢ في تحقيق مذهبه

المبحث الثالث

- ٣٠/٢ في تحقيق وصف أخباره

تنبيهات

- [إنّ للسكوني كتاباً يعدّ في الاصول] ٥٠ / ٢
 [إنّ السكوني بطن من كندة] ٥٥ / ٢
 [إنّ الشعير إقليم بالاندلس] ٥٦ / ٢

المقصد الثاني

- في عمّار بن موسى الساباطي ٦١ / ٢

[المبحث الأوّل]

- [في تحقيق مذهبه] ٦١ / ٢
 [ما يستدلّ به على إماميّة عمّار الساباطي] ٧٢ / ٢

المبحث الثاني

- في وثاقته وضعفه ٧٩ / ٢

المبحث الثالث

- في اعتبار رواياته وعدمه ٨٧ / ٢

تنبيهات

- [المراد من الساباطي] ١١٥ / ٢

تذييلان

- [في أولاد إسحاق] ١٣٥/٢
- [في إخوة إسحاق] ١٣٨/٢

المقصد الثالث

- في عمر بن حنظلة ١٤٣/٢
- [أقوال العلماء في وثاقة وضع عمر بن حنظلة وضعفه] ١٤٥/٢
- [الكلام في مقبولة عمر بن حنظلة] ١٥٥/٢

الركن الثالث

- فيما يعرف به الرجال وهي الألفاظ الشائعة ... ١٦٣/٢
- الأول: في «أسند عنه» ١٦٣/٢
- الثاني: في «بترّي» ١٧٧/٢
- الثالث: في «بندفر» ١٧٩/٢
- الرابع: في «ثبت» ١٨٣/٢
- [قولهم: «حجّة»] ١٨٩/٢
- الخامس في «ثقة» ١٩٠/٢

أمر ينبغي التنبيه عليها

- [اختلاف الرجالين في معنى العدالة] ٢١٥/٢
- [في تكرّر لفظة «ثقة»] ٢٢٥/٢
- السادس في: «جلّ» ٢٣٣/٢

السابع في: «حسن الانتقاء»	٢٣٥/٢
الثامن في: «كان حظياً عندهم»	٢٣٧/٢
التاسع في: «درست»	٢٣٩/٢
العاشر في: «سليم الجنبه»	٢٤١/٢
الحادي عشر في: «شرطة الخميس»	٢٤٥/٢
الثاني عشر في: «صليب»	٢٤٩/٢
الثالث عشر في: «صحيح الحديث»	٢٥٣/٢
الرابع عشر في: «ضعيف»	٢٥٧/٢
الخامس عشر في: «عين ووجه»	٢٦١/٢
السادس عشر في: «غلام»	٢٦٩/٢
السابع عشر في: «غلواء»	٢٧٥/٢
الثامن عشر في: «مولى»	٢٧٩/٢
التاسع عشر في: «مخلّط»	٢٨٥/٢
العشرون في: «محفو»	٢٩٣/٢
[المخمّسة]	٢٩٤/٢

الركن الرابع

في نبذة من القواعد المهمّة

الباب الأوّل فيمن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم ٢٩٧/٢

[المبحث الأوّل]

في ذكر الجماعة ٣٠٧/٢

المبحث الثاني

العبارة هل تقتضي صحّة المرويّ، أو الرواية؟ ٣٢٩/٢

المبحث الثالث

الإجماع المذكور هل يفيد توثيق الجماعة فقط، أو مع الوسائط ٣٥١/٢

المبحث الرابع

اختلاف الأصحاب في الأحاديث التي في سندها أحد الجماعة ٣٥٩/٢

المبحث الخامس

في الإشكال في حجّة الإجماع المذكور ٣٦٩/٢

الباب الثاني

في نقد الطرق والمشيخة ٣٧٩/٢

طريق الشيخ في كتابه ٣٨٧/٢

الباب الثالث

في أقسام الخبر

الأوّل: «الصحيح» ٤٢٢/٢

الثاني: «الموثّق» ٤٤٣/٢

الثالث: «الحسن» ٤٤٨/٢

الرابع: «القويّ» ٤٥١/٢

أقسام آخر للحديث غير مذكور في كلماتهم

الأول: «المبدل»	٤٥٥/٢
الثاني: «المزيد فيه»	٤٦١/٢
الثالث: «المنقوص»	٤٦٣/٢
الرابع: «المكرّر»	٤٦٦/٢
الخامس: «المعكوس»	٤٦٧/٢